

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232610**

UNIVERSAL  
LIBRARY







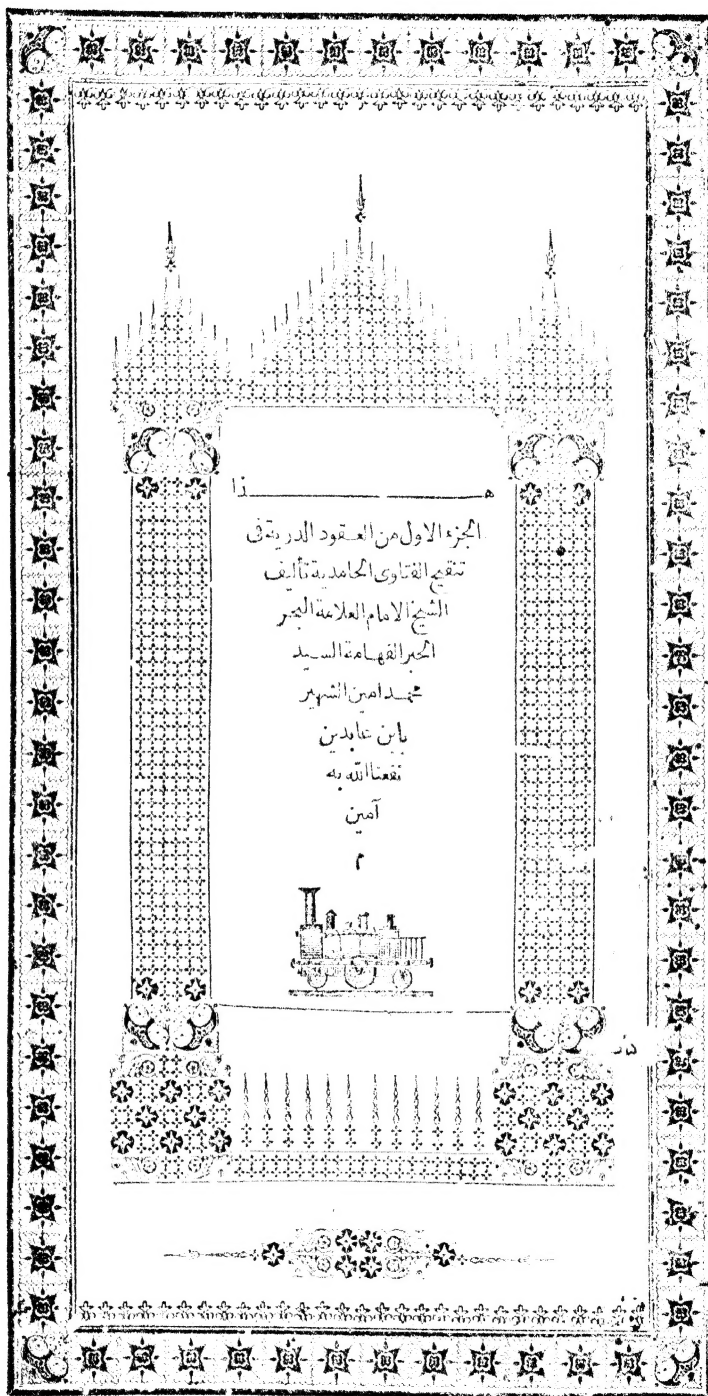


صفحة	
٤	كتاب الطهارة
٥	كتاب الصلاة
٦	باب الجمعة
٨	باب الجنائز
٨	باب الزكاة والعشر
٦١	كتاب الصوم
٦١	كتاب الحج
١٥	كتاب النكاح
١٧	باب الولي
٢٠	باب الكفو
٢٠	باب المهر
٢٥	مسائل الجهار
٢٦	مسائل مشهورة من أبواب النكاح
٣٠	باب نكاح الرقيق
٣٠	باب العنين
٣١	باب الرضاع
٣٣	كتاب الطلاق
٤٨	باب الحلف والطلاق على مال
٥١	باب العدة
٥٤	باب المضاهة
٦١	باب النفقة
٧٧	باب نفوت النسب
٧٨	العقود والاستبدال والاموال
٧٩	كتاب الايمان والندور
٨٠	كتاب الشريعة
٩٢	باب الردة والمعزير
٩٨	كتاب المفقود
٩٩	كتاب اللقيط
٩٩	كتاب الوقف بغيره ثلاثة أبواب
٩٩	باب الاول في احكامه المتعلقة به من حصة وبفالن واعتدال وشروط وما يجمع بينه منه وما لا يجمع ثم بيان احكامه اللفظية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك

الباب الثاني في أحكام استحقاق أدله من ربه واستحقاق أصحاب الوظائف واحكام بيع  
انقاذهم واشتداده وقبضته وغصبه واجارته واجرة ومساقاة البجارة وعمارته وسكناه وأرباب  
الشعائر غير ذلك

١٨٢ الباب الثالث في أحكام الضار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار  
وتعمير واستدانة وإقرار وقبض ومصرف ونحو ذلك

- ٢١٥ كتاب البيوع
- ٢٣٧ باب الخيارات
- ٢٥١ باب الأقالمة
- ٢٥٢ باب الاستحقاق
- ٢٥٦ باب السلم
- ٢٥٧ باب القرض
- ٢٦٠ باب الصرف
- ٢٦٢ كتاب الكفالة
- ٢٧٢ كتاب الحوالة
- ٢٧٥ كتاب القضاء
- ٢٨٢ باب الحبس
- ٢٨٦ مسائل شتى
- ٢٩٢ كتاب الشهادات
- ٣١٦ كتاب الوكالة



هذا

الجزء الاول من العقود الدرية

تتبع الفتاوى الحامدية تأليف

الشيخ الامام العلامة البحر

الحبر الفهامة السيد

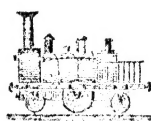
محمد امين الشير

بإذن عابدين

نفعنا الله به

آمين

٢





بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه \* وأشكره على توفيقه \* وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء \* سيدنا محمد خير أصفاء  
 وعلى آله وصحبه وأخصائه \* أما بعد فيقول العبد الفقير \* إلى مولاه القدس \* محمد أمين \* اللهم برأيت  
 عابدين \* غفر الله لذنوب \* وملا من زلال العفو وذوبه \* ان كتاب معنى المستفتى \* عن سؤال المفتي  
 للإمام العلامة \* والمجيب الفياض \* حامداً فتنى العبادى \* مفتي دمشق الشام \* عيسى راحة المالك السلام  
 كتاب جمع حل الجواهر \* التي تدعو اليها الواضحة \* مع الفخرى للقول الاقوى \* وما عليه العمل والقوى  
 لما رتب على الفتوى أنفع منه \* حيث جمع ما لا غنى عنه \* غير أن فيه نوع اطناب \* بتكرار بعض  
 الاسماء وتعداده فيقول في الجواب \* فأردت صرف المهمة نحو اختصار أسئلته وأجوبته \* وحذف ما اشتهر  
 منها وتكرارها وتلخيص أدلته \* ورميها قدمت ما أخر وأخوت \* بتم \* وجمعت ما تفرق على وضع محكم  
 وزدت ما لا بد منه من محو استدراك أو تقصيد \* أو ما فيه تقوية وتأيد \* ضاماً إلى ذلك أيضاً بعض خبرات  
 يفتيها في حاشيتي على الجرد المسماة صفحة الخلق \* على الجبرائيل \* وحاشيتي التي عاقلتها على شرح  
 التنوير \* المسماة بالاختار \* على الدر المختار \* وما حوزته من الرسائل الفاتحة \* في بعض المسائل المعلقة  
 مع ما يتبع به الفتاوى العبر في حال النكابة من تقرير بعض المسائل الشككة \* والوقوف بعضها \* فهاهنا  
 كتابا حوايا للدر والخواند \* خاوي عن مستكرات الزوائد \* هو الهدى في المذهب \* والمجرب بأن يكتب  
 الذهب \* جلبي على جمعه من لا يعني الاقتبال أمره \* أفاض الله على عليه من وابل خبره وبره \* وقد  
 سميت ذلك بالعقد الدردي \* في تنقيح الفتاوى المحامدية \* وحيث قلت قال المؤلف فلو أدى به صاحب  
 الأصل وكان ما كان من : باداني أسد به بلغظ أقول \* والله تعالى هو المسئول \* في الوجود ذلك الباعول  
 والتوفيق والسداد وانعام هذا المراد \* وفي أن يتعنى به والمسلمين \* فإنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين



من مسائل شتى وقام من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب الخط هذا هو الاصح وظنه القوي  
بمعنى الاشبه انه اسمه بالنصوص رواية وازاج دراية فيكون عليه القوي بزيادة متى اختلفت  
في المسألة فالعبر مما تاله الاكثر يرى من عدة لاصل الحقيقة

\*(كتاب الطهارة)\*

(مسئل) في فائز رقت في سمن مائع ومات فيه فذا وضع في اياه مخزوق السفل وصب عليه الماء ثم اخذ  
عنه الماء من اسفله ثلاث مرات أوصب عليه الماء قطنا فرفع ثلاث مرات فهل يظهر بكل من هذين  
الصفيين (الجواب) نعم يظهر كافي طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه الفتوى كما في المنع  
والتراربية وزخالة المقي وغيرها وبه جزم في الظاهر بوجه صريح به في البحر (مسئل) فيما اذا رقت فارة  
مستكة في رغو دس جامدة بحيث لو شقت لتتلاهم ورويت وقور ما حولها فهل يصح كون الباقي طاهرا  
(الجواب) نعم يظهر ويؤكد الباقي والجما هو الذي لا يشترط فيه شيء بعض اذا قور ما حولها فأنشئ  
أو استصحب به كل مساواة يرى (أقضى قارى الهداية بأنه اذا غلب على ظن المتوهم انه بضره مبيع  
رأسه فقط عنه المبيع ولا يجب عليه شيء وأقضى بوجوب اتصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن  
المشعوبه (وسئل) قارى الهداية أيضا عن المسقية الصفة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد  
هل يجوز الوضوء عنهما (فاجاب) اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضره أقول هذا مبني على القول بأنه  
لا فرق بين الملقى والملاقى وفيه معتزل عظيم وبين الماء المتأخر من حرته في حاشيتي المسألة والاختار  
على الدلالة لظننا فراجعنا فاهاما لا تجد في غير ما والله الحمد (وسئل) أيضا عن الدابة اذا ركبت وعلى  
بطنها من روثها وغرقت وأصاب بدن الرّاك أو ثوبه من عرقها الملوث (فاجاب) بأنه يتنجس  
ولا يظهر بدن الحيوان اذا أصابه البول أو روث الابل والغسل (مسئل) فيما اذا وقع صفد مائي في عصير  
عنب ومات فيه فهل يتنجسه أولا (الجواب) حكم سائر المباحات حكم الماء في الاصح كافي النهر  
والدر وموت الصفد فيه لا ينجسه كافي الكثر وغيره فلا يتنجس العصير وفي الهداية والطفة ذبح البري  
والعجري سواء وقول البري يغسله جود الدم وعدم المعدن وقول لا فال الشارحون العجري ما يكون من  
أصابعه سترة وصح في السراج عدم الفرق بينهما لكن شبهه اذا لم يكن للبري دم مسائل فان كان يغسل  
على الصحيح بصر عن شرح المنية وتمام القوائد فيه (مسئل) في دس مائع موعليه رجل نعل يسمي  
زرولا ووطئه فاقبل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل يتنجس الدس به (الجواب)  
حيث كان النعل طاهرا لا يتنجس الدس المزور (مسئل) في خابية خل مطبورا كثرها في الارض  
ولغ فيها كتاب فزحوا ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا وبشعرها في كل مرة رقة طاهرة ثم ملؤها ماء  
طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للتخرج في كل مرة وهي من خوف قديم  
فهل تظهر (الجواب) نعم تظهر (أقول قوله ثم ملؤها الماء المذابة في الظاهر والا فغير لازم عندنا  
(مسئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل (الجواب) نعم حتى لو طلى ما وجده  
الحنف وصل به تجوز صلواته كفي في الخابية وهذا محلان لقوله عليه الصلاة والسلام حلة لا يمسك  
السك والجرد ودمان الكبد والطحال وهو كبير البقاء والمكر وقهر نعمان الشاة مع الفرج  
والخصية والعدة والدم المسفوح والحرارة والمثانة والذكر ونظيرها بوضه بقوله

اذا ما ذكيت شاة فبكلها \* سوى سبع ففيهن الويل

بقوله ثم خاء ثم عين \* ودال ثم هيمان وذلك

أقول وكنت جعته في حروف كلين ونهضتها بقولي

مطلب معنى قديم وهو  
الاشبه وضابط الاختلاف  
في المسألة

\*(كتاب الطهارة)\*

مطلب في كيفية تطهير سمن  
وقته فيه فارة

مطلب فيما اذا رقت فارة  
في رغو دس جامدة

مطلب فيما يشترط فيه مبيع  
ومن اذنه مشعوبه

مطلب في التوضوء عن القسوة  
الصغيرة

مطلب فيما اذا غرقت الدابة  
الموتة بروتها

مطلب لا يظهر بدن الحيوان  
المجنس بالانغسل

مطلب في صفد مائي وقع  
في العصير

مطلب في المسفوح البري  
والعجري والاختلاف بينهما

مطلب في دس مائع من عليه  
رجل نعل

مطلب في تطهير نعل يمسك  
ولغ فيها كتاب

مطلب الكبد والطحال  
طاهران

مطلب المذكورة تعبر عما  
الشاة معة الشاة



ان الذي من المذكرة رمي \* سمعه حروف فيذكره

(كتاب الصلاة)

(كتاب الصلاة)

مطلب  
في نية المذكرة بالامام بالسلام

مطلب  
في التفصيل بين بني آدم  
والملائكة

مطلب  
في سنة العشاء الاولى والعبادة

مطلب  
في ادعاء الحرفي بشافعي برفع  
يده في التكبيرات

مطلب  
في وجوب الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم في العمرة  
او كما ذكر

قوله وقال في النهاية الخ  
لا ينبغي ما في هذه العبارة  
من السقاة واصل عبارة  
النهاية سنة هذا فان اجمع  
وقوله واما الجواب الخ انظر  
ما الذي يقابله هذا وباجواب

اما

(سئل) في المذكرة اذا كان الامام حذاه هل ينوي في التسليمين ام في الميم فقط وهل قال به أحد  
أم لا (الجواب) نعم ينويهم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال محمد وقال ابو يوسف  
ينويهم في الميم فقط على ما في الخاتمة وهو ازاى لا يبين بها وهي أن محمد اقدم بها بنى آدم على الحفظ  
في الذمك روى كتاب الصلاة ان هذه المسألة اختلف فيها أهل القابلة قالت المعتزلة جلة الملائكة  
افضل من جلة بني آدم وقال بعض أهل السنة جلة بني آدم افضل من جلة الملائكة والمذهب المارضي  
أن خواص بني آدم وهم المرسلون افضل من جلة الملائكة وعلوم بني آدم وهم الاتعفاء افضل من علوم  
الملائكة وخواص الملائكة افضل من علوم بني آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفصيل لان الواو للجمع  
المطلق دون الترتيب اهـ (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذهبنا ركعتان أم أربع وقيل  
الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مدونة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والاربع قبلها  
وبعدا مندونة وشرعت التوافق قيل الفرض بخبر التهان وبعدة قطع جامع الشيطان (افول)  
المراد بالعبادة في الذكر (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعي برفع يده في التكبيرات انتقالات  
هل يصح أم لا (الجواب) رايت في مجموعة الشيخ عفيف الدين بن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن  
المرشدى مفتي مكة المكرمة رسالة لشيخ محمد بن احمد بن مودود القنوي الحنفى في عدم بطلان صلاته  
بذلك وان لم يركعها والعللان عن ابي حنيفة رجا الله تعالى الامم يقول السبي فقط (سئل) عن هذه  
الامة الكريمة فكيف كانت ماضوتها بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله ولائكم بكم يصالون على النبي)  
يعتدون فاجابوا بضرورة وتغيب شأنه (يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتدوا انتم ايضا فانكم لو لم بذلك  
فقولوا اللهم صل على محمد (وسلوا تسليما) قولوا السلام عليكم ايها النبي فان قلت لماذا أكد السلام  
بالمصدر مرة في هذه الصلاة به قلت لما أكد الصلاة في كدات سبعة ان والجملة لا أهمية وصلااته وصلاة  
الملائكة والاحبار والنداء الامر بما فعل ان السلام ليس كذلك فأكده بالاحد والآخرية تدل على  
وجوب الصلاة والتعظيم في الجملة قاله ابن كمال باشاره الى ان السلام والنداء في ما لم يركعوا من الصلاة  
وسلوا تسليما باذان اللهم صل على محمد وسلم وتكون ذلك قيل المراد بالسلام الاتعفاء لا مرة بالسلام والاية  
دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مهلة فامن غير تعرض لوجوب التكبير او عدمه وقيل يجب ذلك  
كلما شئى ذكره قوله عليه الصلاة والسلام رغم ان رجل ذكرته عنده فلا يصل على ومنهم من قال يجب  
في كل مجلس وان تكررت ذكره عليه الصلاة والسلام ومنه من قال بالوجوب في العمرة الذي يقتضيه  
الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام ان يصلى عليه كلما جرى ذكره في ربيع اهـ  
منه ما وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ما صلى الله عليه وسلم  
للتشديد اذ قال هذا ارفعنا هذا فقد ثبتت صلاتنا فقد علق التمام بأحدهما من علق التمام بالصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص واما الجواب عن الاية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم وانما لا يجب لو لم يكن فيه من الایجاب في الصلاة أو خارجا فيجب على خارجها  
وعند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمرة واجبة هكذا قال الكرخي لان  
الامر بالفعل لا يفرض التكرار وفي المسألة قال ابو الحسن الكرخي واجبة في العمرة أن شاء فعلها  
في الصلاة لو لم يفرضها وقال الطحاوي لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة  
اه فان قيل قد ذكرتم الصلاة وتذكروا السلام مع انه مخصوص عليه في الاية التسمية وقد اجمع

المفسرون على وجوه وعدم نسخه فيقال نحن ما أنكرنا فرضيته وأنه يجب في العزرة امتثال الأمر وهو  
 لا موجب التكرار وإنما لم يذكر كونه من كوفي الخبيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة إلى ذكره  
 أو يقال إن المراد بالسلام التسليم لقضائه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم  
 لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت يسلموا تسليما كذلك في بعض حواشي الهداية وصدر الشريعة أو يقال  
 إن الإنسان إذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لأنه جواز الحلي بكافي الواهب أن تكون الصلاة  
 بمعنى السلام عليه \* (قوله) \* فعلمهم قرأوا تعال جديك بغير يده لا تقصدون عن جارك الله مثله لأن العرب تكفي  
 بالفتحة عن الالف كقوله هم بالسكرة عن الياء ولو قرأوا عذاب الله لا تقصدوا شيئا كقوله يا أيها الذين آمنوا  
 لا تأخذوا في أنفسهم من باب حذف الحرف والزائدة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعن ابويها كان النبي  
 صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقة الأيمن وقبضه اختلاف العلماء من الصلاة  
 والتابعين ومن بعدهم على ستة أقوال الأول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه \* الثاني مستحب روى  
 عن أبي موسى الأشعري وأفع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ومن التابعين  
 محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم \* الثالث واجب لا بد منه  
 وهو قول محمد بن حزم فلا تشره صلاة الصبح بدونه \* الرابع بدعة قال عبد الله بن مسعود وابن عمر  
 على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله بن أبي الرجل إذا صلى الركعتين يقول كما تقول الدابة  
 والتمار ذاسم وقد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا سمعت ابن عمر في السفر والحضر قارئة اضطلع بعد  
 الركعتين وفي رواية يحيى ابن عمر وأخبار أنها بدعة ومن كره ذلك من التابعين الأسود بن زريق وأبو رافع  
 النخعي وقال هي فتحة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك بن أنس وحكام  
 القاذي عباس عنه وعن جمهور العلماء \* الخامس خلاف الأولى وعن الحسن أنه سكان لا يجبه  
 الاضطباع \* السادس أنه ليس عقم صوابه وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والغرفة بما  
 باضطباع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي معني على البخاري مختصرا \* أقول لم يقف  
 لأنقل عن أحد من المتقدمين وقد رأت في مسند الإمام محمد في باب صلاة الفجر في جمعة أخبرنا مالك أخبرنا  
 نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركعتي الفجر ثم اضطلع فقال ابن عمر شأبه فقال نافع قلت  
 يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل أفضل من السلام قال محمد بن عوف ابن عمر تأخذوه وتقول آمين  
 حنفية انتهى

مطلب  
 قرأوا تعال جديك بالالف  
 لا تقصد صلاته وكذلك القرأوا  
 لاواو  
 مطلب  
 في الضبعة بعد سنة الفجر  
 ستة أقوال

مطلب  
 التمس والقول في الضبعة  
 على مذهب سيدنا أبي حنيفة

(باب الجمعة)

(باب الجمعة)

\* (سئل) \* في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الأسماء ولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود  
 غدوا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الأسماء لا دلالة له وهذا الحديث في الكتب الصحيحة  
 وبما عناه وما الذي اشتمل عليه من التبديع (الجواب) هذا اتفق حديث ورأه البخاري عن أبي  
 هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون السابقون يوم  
 القيامة بينكم وأولوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له  
 والناهي لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد يدل هذا الحديث أكثره على أنه فرض على الأمم  
 السابقة من اليهود والنصارى فأن قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض عليهم ظاهر  
 في التبيين وأما معناه فقوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب وغيرهم في الميزلة  
 والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل الخلق ودخول الجنة بيدائهم قال أبو عبد  
 بن كرون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم فقيهنا كيد الله بما يشبه بالدم

مطلب  
 في تعظيم يوم الجمعة هل هو  
 مخصوص بهذه الأسماء  
 مطلب  
 إخباره صلى الله عليه وسلم  
 عن اختيار اليهود يوم السبت  
 والنصارى يوم الأحد

لا دماج معنى النسخ اعلى انهم فتكون تعليلة لسبقنا يوم القيامة او من اجل انهم اوتوا الكتاب من قبلنا  
فمكون آخر لهم ثم قد بنا الى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة  
والانجيل والجنس اى جنس الكتب المنزلة ليصبح عودا الغير اليه فى واوتناه من بعدهم الان يكون  
من باب الاستخدام فهذا الله له بان نصح الله لنا ولم يكن لنا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم ايضا تعمله  
بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه على يلزم بعينه ام يسوع لهم ابداله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك  
فاخذوا روى ابو حاتم عن ارسندي ان الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم  
السبت شيئا فاجعله لنا فبعينه عليهم فالمرود يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت  
لزمهم انه يوم فرغ الله فيه من خلق الخلق فخلقوا ذلك فضيلة فوجب عظيم اليوم فقالوا نحن نعظمه  
ونستريح فيه من العمل ونستعمل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد لانه اول يوم بدأ الله  
فيه خلق الخلق فاستحق التهنيط فخلقوا النص فضلو واما ما اشتمل عليه الحديث من انواع البديع  
ففيه الاحتمال وهو ان يكون شيئا ان لهو ما تعالان فيذكر احاد الشين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر  
ويذكر متعلقه كقوله تعالى وما لى اعبدا الذى فطرني واليه ترجعون فيسئل اصابه وما لى اعبدا الذى  
فطرني واليه راجع وما لكم لا تعبدون الذى فطركم واليه ترجعون وفيه ايضا لالف والشر المرتب في قوله  
يبدأ بهم اوتوا الكتاب من قبلنا راجع الى الاخرين وقوله ثم هذا يومهم المراجع الى السابقين وفيه  
الادماج وهو انه اوتوا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون دمجيا وفيه تأكيد  
الدمجما بشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية واوتناه من بعدهم التفسير يرجع الى الكتاب بمعنى  
القرآن وفيه المطابق في الاخرين السابقين وفيه الجمع والتفريق في قوله فالتاس لنا فيه سبع  
جبع وما بعده تفريق وفيه سبعة انواع بدعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى تبنا ثم  
افضل الصلاة واتم السلام (سئل) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب)  
زعم كذا بذكره في المتن وقال السرخسى هو الصحيح من مذهب ابى حنيفة وفيه تأخيل وقال الزيلعي وهو  
الصحيح لان في هذه جواز التمدد جوازه ومذموم وقال العيني في شرح المنيع بحمله الدعوى ومثله في امامة  
فتح البدر (فاثبا) قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البصر من باب الاذان لا يرتبنا تناصر صريحا  
في اذان الجوق هل هو مكروه لا والذي تدبر ان الذى بين يدي الخطيب فيه للشافعية قولان  
المستحب والكرهه واما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بان المتوارث فيه اجتماع المذنبين لتباعد  
اصولهم الى ان يشراف المنصر الجماع اذ فيه دل على انه نذر مكروه لان المتوارث لا يكون مكررا وكذا لان  
الذى بين يدي الخطيب المتوارث كونه تجماعة فهو مثله غير مكروه فيكون بدعة حسنة اذ ما راه المسلمون  
حسنا فهو وعند الله حسن وقال السيوطي في الاوائل اول من احدث اذان اثنين معا وتواضعه (تمه) فيما  
يستحب فعله يوم الجمعة وليلة وما يكرهه ذكر ما طالع على الخلاف فيه من المستحب فيه الاستنك والاعتسال  
لأفلا وقازاته الشر وتقليم الاظفار لكن ذكر في التتارخانية من الحج يكرهه تلم الاظفار وقص الشارب  
يوم الجمعة قبل الصلاة فانه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التقص وحلق الشعر وقص الشارب  
وتقليم الاظفار غير مشروع وجا في الاخبار من قبل انظار يوم الجمعة اعاده الله من السوء الى الجمعة  
الغالبية ولا يمتا بام ورايت في بعض الزوايات ان من يعلم او يقر يوم الجمعة تحلا بالاختيار فكانت  
سبع واعتقرتم حلق وقصر وقيل الوالجمعة اذ اوقت يوم الجمعة لتقليم الاظفار ان رأى انه ساء راجعت قبل يوم  
الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكرة له لان كان ظفروه طويلا كان وزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ورفقه  
تربكا لا لآخره ومنعته لان عايشة رضى الله تعالى عنها روت من قلم انظار يوم الجمعة اعاده الله من

مطلب  
افتراض يوم الجمعة على اليهود  
والنصارى

مطلب  
بيان ما اشتمل عليه الحديث  
الشريف من انواع البديع

مطلب  
في جواز تعدد الجمعة في مصر  
واحد

مطلب  
في اذان الجوق يوم الجمعة

مطلب  
فيما يستحب فعله يوم الجمعة  
وليلة وما يكرهه

مطلب  
في استحباب قص الاظفار يوم  
الجمعة وما في ذلك من الوعد الجميل

مطلب  
من طيل ظفروه ضائق رزقه

الملاهي الجمعة الأخرى وزاد ثلاثاً \* ومنها الأدهن ومن الطيب وليس الشباب الفخاخرة  
والبقر من الخيطين وتغير المجد والتكبر إلى العواشي بسكينة ووقار وإن قول معدد الدخول المأمور  
بجعل من أوجه من توجه إليك وأقرب من تهرب إليك وأفضل من سألك ورغب إليك وتأخر القصداء  
والفتاوى عن الصلاة وإن نهر في ملاءمة الجمعة الحجة والمسابقة بين احبابنا تبركاً وقراءة الفتحة والمؤمنين  
والإخلاص بعدها سبعاً سبعاً فعلاً حفظه الله من مجلسه ذلك إلى مثله وقراءة سورة عهود والمكفوف  
والدخان وجماعة المرضى وزيارة الإخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاح السجج وشهود المسحاح  
والعق والنكاح والصلوة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم في لبثها وقراءة الزهراء وسيرة  
الكه غروب والدخان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن و صلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرا  
في غيرها الكافرون والإخلاص من نور الشعة في بيان طه الجامعة العلامة الهندسي

\* (باب الحجة) \*

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثه غيره وهو الزوج شفعوا في الدخول السكن والنفقة من الشرعي على أن  
يحسب الزائد عليهم. فهل يحسب الزائد عليهم بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في امرأة ماتت  
عن زوجها وأمه وأولادها صغيرين منه فوفيت الأم بمهرها المدة من الزكوة تعدد ما وولدت الأمته بذلك  
فهل تضمن الأم ذلك (الجواب) نعم تضمن الأم حصه الزوج وولديه حيث تلت الأمته والأولاد  
عليها إجماله تحق كل مورد من كلامه كما في الخبر وغيره (سئل) في المرأة إذا ماتت عن زوج وورثه غيره  
وخلفت تركه فهل مؤنة ما فيها مؤنة كنفها على الزوج (الجواب) المقتضى به وجوب كنفها على الزوج  
وإن ترك ما لا يكفي للتزويج والحماية ووجهه في الخبر بأنه العاقل لانه ككسوتها (سئل) في رجل  
دفن ميتة في قبر في أرض موقوفه على دفن موتى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر الموقوف له ويرد الخراج  
الميت منه فما حكم الشرعي (الجواب) فإذا كانت الأرض موقوفه تضمن له ينفق فيه ولا يتحول الميت  
من مكانه كما في التلخيصية كذا التي لها من داري رح وسالمات في الخبرية من المختار (سئل) فيما إذا  
قبر القاضى زيدا في القبر في حق قبره الموقوف وتعميرها وإصلاحها إلا حياض لذلك أهلية وأهله وبنوه ويرد  
بعض الخفايا منعه من ذلك بل هو حصره فهل يقع العارض (الجواب) نعم يقع

\* (باب الزكاة والعشر) \*

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ما لا الذي معه بدقيق فهل التعريف ذلك وقوله كان المال أولا  
(الجواب) نعم التعريف في الزكاة مكان المال في الزكاة كما كان في النحر والنهر وعمله ابن مالك  
في شرح التلخيص بأنه محل الزكاة وإن استعمله لا كره (سئل) هل المال في يد بشر يكره في غير المصر الذي هو  
فيه فانه يسرف الزكاة في فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه \* خلاصة من الفصل  
الثامن \* وفيه إرفاد على فقراء الزكاة أو تحصيلها بالحوال يجوز بلا زكاة (سئل) في رجل خرج  
من يد بشر يد الحج وأعطى بدفعه من المال نصيبا كثيرا لم يشكره لم يخرج من كاتنها ومن لم يات به زكاة  
فأحال عليه الحول لكونه يعي بد الحج فهل تارة من كاتنها (الجواب) نعم تارة زكاة الغاضل معه  
حيث كان عليها الحول وفيخرج كاتنها ولا يخرج من ماله كقولنا لأن ما أنس له عطل من جهة الإبدال  
التي وجب الزكاة كمن التذرع والكفارة ووجوب الحج ومصدق القطر وهذا متعة والخمسة والفاضة  
عد التعريف كذا في شرح الملتقى للشافعي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وأقر المبال الذي كثر  
لجبل الحج لا يخرج من ملكه وإنه أعلم (سئل) في رجل اشترى زكاة فأنه في أرض  
مشرية فبعضها وإنه بعضها فمقتضى الحكم على العشر دفع ما قبل لا عشرتها (الجواب)

ما يقول عند دخول المسجد

مطلب  
فصل قراءة الفاتحة والاختصار  
والمعوذتين بعد فرض الجمعة  
وما يطلب في ذلك اليوم من  
القراءة وغيرها  
\*(باب المجتازة)\*

مطاب  
امر الوثمة الزوج ان يكفها  
زائدا على الكفن الشرعي

مطابق  
دفنت مع بنتها الممتعة تسمى  
حصاة الزوج ووارثه منها

مظالم  
كف المرأة على الزوج وان  
تركت مالا

دفن فی قبر فی ارض موقوفه  
یعنی مانع فی وجه

مطلب  
قرآن الہامی حقا لا ملیہ  
و اتقانہ ایس الیغاری منفعہ

المعتبر في الزكاة مكان المال

فیما لود فیهما فی غیر بان تم فیل  
تقام الحول یجوز

افرز ما لا ينجى به من زمه ركاة  
الفاصل اذا حال عليه الحول

لا عشر في الاشجار الممتدة

نعم لا عسرى في الإختيار لانهم ساء نزله جزء الارض ولهذا اتبعها في البيع كما في الزبلي والجور وغيرهما من باب  
المالوش وبغله أفتى الشيخ اسماعيل كافي فتاواه في باب البعثة \* أقول قوله لا عسرى في الإختيار يعني المنة  
التي لم تعد للقطع بخلاف ما عدل للقطع في كل سنة فقيس المشركيات عن الحامية وبخلاف فقس المقرفان  
ففيه العشر أيضا كما يأتي \* (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف اهلية وعلموا عشره ووضعه السلطان عز  
نصره فزبد التيماري ويريد أخذ العشر من زراعت المزرعة ونزع نظار الوقت من ضبط محصول الاوقاف  
بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذه  
التيماري عن النظار \* (الجواب) نعم ضبط محصول الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف  
يأخذه التيماري من نظار الاوقاف \* (سئل) في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة بزرعها رارعاها  
مزارعة ويدفعون ماشراطة لجهة الوقف عليهم وهو المزارع وعلمها عشره بدفعه لتولي المدرسة أخذ ربع  
الخارج الشرط لجهة الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس له بدطاب عشر ذلك من الزراع  
(الجواب) نعم كما أفتى به المرحوم العلامة العم قال في الاسعاف اذا دفعها اى متولى الارض الموقوفة  
مزارعة فانخرج والعشر من حصص أهل الوقف لانها اجارة معنى وفي منظومة النسفي  
والارض تستعجروني عشر \* يعشرها الا بحول المستاجر  
كذلك من يدفعها مزارعة \* يدفع ذو الارض بلامدافعه

ليكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال الاعلى المستاجر كسنة برميل وفي  
الحماوى وبقولهما يأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسماعيل من أول باب العشر والعشر على جهة  
الوقف ففي الاشياء ونفس الاجارة باشرط اخراجها او عشرها على المستاجر وفي المجربة مخرج في الجور  
تفلا في البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وندهما على المستاجر والقول ما قال  
الامام فليس على المستاجر بل على المستحكرين شئ قلت عبارة الحماوى القدسي لتمام عبارة  
غيره فان قاضي خان من أهل الترجيع ومن عادته ان يقدم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان  
هو المتمد وأفتى بذلك غير واحد من جمهور كرامنا فندى شيخ الاسلام وعطاء الله أفندي شيخ الاسلام  
وقد اقتصرت عليه في الإيعاف والخصاف أقول هذا الجواب به المؤلف مبني على قول الامام المفتي به  
موضح الجواب انه اذا كان الخارج من القرية مثلا مائة ففرض من المخطئة يأخذ المتولى اجرة الارض  
وهي هنا الربع خمسة وعشرون فبما يدفع المتولى من هذا الربع الى التيماري عشره جمع الخارج  
من القرية عشرة فقرة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم وليس اصحاب العشر معاملة الفلاحين  
اشئ لانهم مستأجرون خلافا للصاحبين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المختار مانعه قلت لكن في زماننا  
عاملة الاوقاف من القوى والمزارع رضاء المستاجر بتحمل غراماتهم ومؤونتها يستأجرها بدون أجر المثل  
بحيث لا تفي الاجرة ولا اضعاها بالاعتراف وتراج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الافتاء بقولهما في ذلك  
لانهم في زماننا يقدمون اجرة المثل بشاه على ان الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره  
اما لو اعترض العشر من جهة الوقف وان المستاجر ليس عليه سوى الاجرة فان اجرة المثل تزيد ايضا فافا  
كبيرة كما لا يخفى فان أمكن أخذها الاجرة كاملة بقي بقول الامام والافية قولهما ما يلزم عليه من الضرر  
الواضح للجهة لانه قول به أحد والله تعالى اعلم اه \* (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعا  
على أهل الوقت عوجب اليه في الساعات في اقتدر رجل من أهل القرية بعض الارض التي يملكها منها  
مشجرة للزراعة فهل يجب في ذلك العشر (الجواب) نعم كسنة عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى  
الجواب كما عفا والرد اجاب ولوجعل أرضه مشجرة ومقتضيه بقضاها وبيعها في كل سنة كان فيه العشر

مطلب

ضبط محصول الاوقاف  
لنظارها لا للتيماري

مطلب

العشر على الناظر للموخر لا على  
الزراع المتأجرين

مطلب

قاضي خان من أهل الترجيع  
ومن عادته انه يقدم الاظهر  
والاشهر

مطلب

يجب العشر في الشجر بعد  
الاطماع

وكذا جعل فيها القث للدواب خاتمة من فصل العشر \* (سئل) في رجل له في داره شجرة مثمرة  
أوتخذه هل فيها عشر (الجواب) لا عشر فيها لأنها تبع للدار ولا عشر في الدار سراج من زكاة  
الزروع \* (سئل) في أرض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع بمجدة الوقف وقها عشر تيمارى  
ولها زراع برزعة وهاو بذون ماعلى زروعهم من القسم المزبور وبأخذ التيمارى عشرة في كل سنة والان  
زروعوا راضيا وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى بأذن متولى الوقف والتيمارى تم حصدا والزروع  
ويردون نقلها الى أراضى قرىتهم بدون إذن متولى الوقف والتيمارى لأنه مشترك ولا يجوز التصرف في المشترك  
إلا بمقتضى النص فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتيمارى لأنه مشترك ولا يجوز التصرف في المشترك  
إلا بأذن الشرع ما في محيط السر تحصى ويجب العشر في جميع الخارج ولا ينسب لصاحبها ما انفق  
من سقى أو عماره أو اجارة حافظ لأنه واجب باسم العشر وأنه يقتضى الشركة في جميعه ولا ينبغي له أن  
يأكل جميع الخارج قبل اداء العشر لأنه مشترك فكأن كلاحق الغير فلا تمل وان أقر العشر  
يحمل له كل الباقي كافي المشترك اذا أقر نصيب صاحبه حمل كله وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له  
أن يأكل جميع الخارج قبل اداء الخارج قبل هذا في خراج المقاسمة لأنه يجب في الخارج فكأن  
الخارج مشترك كما ما يخرج الوظيفة يجب في الذمة فيحمل له وقيل لا يحمل له أكل الطعام قبل نقد الثمن  
الغير البائع وقال أبو حنيفة ما أكل من الثمرة وأطعم غيره ضمن غيره وعن أبي يوسف أنه لا يضمن بقدر  
ما يكفيه وعمله لكنه يعبر في تكميل الاوسع وماتوا ذهب منه بغير منصفه سقط عنه وقدره الا اذا  
أخذ من ثمنه ضمان المثلف لأنه بدل مال مشترك اه \* (سئل) في أرض عشرة تسقى بماء العشر  
بدالة ليس لها شرب غير ذلك فهل يجب نصف العشر ام لا (الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب  
فما سقى بغير اذنه او بالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الزرع ومثله في التئور وغيره والغرب الدولو  
الكبير والدالية جذع طويل في راسه دلو ويركب الرجل الطرف الاخير فيرتفع الدولو بالماء وقيل هي  
دولاب والسانية الناقصة التي يسقى عليها \* (سئل) فيما اذا كان زرع غرس منسرح على جافات نهري  
أرض وقف عشرية فقطع زرع يد الحور وبهالبه صاحب العشر بعشره فهل ليس له ذلك (الجواب)  
لا عشر في ذلك كتبه الفقير محمد المادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله الجواب كما كره المرحوم اجاب قال  
المحدثى الاشجار التي على المساة لاشى فيها اه والمسألة في البرازية \* (سئل) في قرية بعضها وقف  
وبعضها مبرى وبعضها تيمارى ومذكور في دفتر السلطان اترا في الاصل قسم وجعل بدل القسم شئ  
معلوم من المحطة والدراهم ويرد الان ناظر الوقف والمتكامل الى المبرى والتيمارى اخذ القسم المعين  
في دفتر المرقوم فهل لهم ذلك ان كان في القسم حظ ومصلحة لمجدة الوقف والمبرى ام لا (الجواب)  
لناظر ذلك مادامت الغلة قائمة والا فلا اجر المثل بل لما يبلغ كتبه الفقير على العبادى المقتى بدمشق  
الشام الحمد لله الجواب كما كره الوالد المرحوم اجاب \* (سئل) فيما اذا كان زرع بشجار مثمرة قائمة  
في أرض قرية عشرية جارية في تيمار رجل بر يد طب العشر ثم ارا اشجار فحسب له ذلك (الجواب)  
نعم قال في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار انسانية  
في أرض الخراج شئ اه وفي محيط السرخسى كل شئ يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه  
لأنه بمنزلة اجزاء الارض وكل شئ لا يتبع الارض الا بشرط ففيه العشر كالحبوب والتمر والبر والى التي  
لا تصلح للزراعة كبر البطيخ والقثوه وما فلا عشر فيها الا شئ غير مضمود في ثمنها وانما المقصود  
بثمنها اه واعلم ان وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وان عليها الفساد لا وقتد الا ان قال  
الثاني ولا حصوله في الحضرة كقال الثالث والارث خلاف في غير وجوبها الثمن بالانقلاب نه من

مطلب  
لا عشر في شجرة في داره  
مطلب  
يجب دفع حصة الوقف  
والتيمارى من زرع ارض  
موقوف عليها قسم وعشر  
قبل نقله الى ارض قرية  
اخرى  
مطلب  
ليس لهم التصرف في الزرع  
قبل دفع العشر  
(قوله) اجارة حافظ كذا في  
نسخة المؤلف ولم يلاحظ  
حافظ بدليل قوله ما انفق  
فتمثل اه من هامش  
مطلب  
يجب نصف العشر فيما سقى  
بدالية  
مطلب  
تعريف العرب والدالية  
والسانية  
مطلب  
لا عشر فيما على المساة وهي  
جافات النهر  
مطلب  
لناظر القسم مادامت الغلة  
قائمة والا فلا اجر المثل  
مطلب  
في ثمار الارض العشرية  
العشر ولا شئ في ثمار الارض  
الخراجية  
مطلب  
ما يتبع الارض بدون شرط  
وما لا يصلح للزراعة من  
الزروع لا عشر فيه

المشروعة منه في البحر والنخ \* (سئل) في ارض وقف آجرها الناظر من زبد مده طوبلة مع لومة  
 باقية معلومة لدى حاكم شرعي براها ويريد الناظر ان يقسم ريع الارض المزبورة قبل انتهاء مده  
 آجرته فهل ليس له ذلك \* (الجواب) حيث آجرها باجر طبل ولم تنته مده الا حارة ليس له ذلك  
 والحالة هذه \* (سئل) في تيماري قرية له عثمانة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب  
 الدفتر الخاقاني والبراءة السلطانية التي بيده قام بكف زراع القرية بدفع شئ رائد عن المقطوع الذي  
 عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك \* (الجواب) نعم يمنع \* (سئل) في المزارع اذ اباع  
 ثقله المشورة بمن معلوم وتعرف به المشتري بدون اذن التيماري ويريد التيماري اخذ حصة العشر  
 من ثمنه فهل له ذلك \* (الجواب) نعم واذ اباع الطعام المشور فله صدق ان يأخذ عشرة من المشتري  
 وان يقر فالان الحبيب مشترك تسعة اعشاره للمالك وعشرة للفقراء ولهذا صار المالك ممنوعا من الانتفاع  
 به فله صدق في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه ملك ثقل الحق من النصاب الى مال آخرون  
 شاء اخذ من البايع لاتلافه محل حق الفقراء وكفى المتفق وان قبضه المشتري وغيبه اخذ العشر من  
 الفين ولو باعه باكثر من قيمته فله قبضه المشتري فله صدق ان يأخذ عشرة الطعام وان شاء اخذ عشر  
 الفين ويكون هذا الاجابة للبيع بحيط المشري في بيع الطعام المشور ولو باع العنب والارزيب والعصير  
 بأخذ عشره اما الوبايع بعد ما جعله ناطقا بأخذ عشره فحق العنب من زكاة خزانه الاكمل \* (سئل)  
 في قرية جاربه في تيماري ثلاثه اعطاء مطوع معلوم بدفعه زراعه لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولان  
 قباهم اخذ قسم قام الا ان احد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع \* (الجواب) حيث كانت القرية  
 مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق كسبه فقير به اسماعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله  
 كذلك الجواب كسبه الفقير محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كسبه الفقير احمد  
 العمادى المفتي الشافعي بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوا في كذلك كسبه الفقير ابو الوهاب الحنبلي الحمد لله  
 تعالى في كذلك الجواب كسبه الفقير حامد العمادى المفتي بالشام \* (سئل) في قرية مشتركة بين  
 وقطين وعشرها التيماري عليها مال مقطوع بدفعه زراعه في كل سنة للتكامل والان قام التكامل  
 محالها فطلب اخذ القسم من زراعه ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق اخذ القسم من زراعه ولكنه  
 يطلب بانه في الدفتر عشرين باقسم فهل ليس له اخذ القسم \* (الجواب) ليس له اخذ القسم الا ان  
 يترامى مع الزراع عليه وكسبه في الدفتر السلطاني لا يكون حجة في اخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم  
 والله تعالى اعلم فتاوى اسماعيلية وفي اوائل كتاب الوقف من التحيرية لا يعمل بمجرد الدفتر السلطاني  
 في ثبوت الوقف \* (سئل) في العشر اذ ادخل هل سقط أم لا \* (الجواب) لا يسقط العشر  
 بالتدخل لانهم مؤنة الارض كفي المنح وغيره من فصل الخراج \* (سئل) في رجل له اشجار مغمرة  
 في ارض عشرية فقصها ويريد العشري اخذ عشرها هل له ذلك \* (الجواب) لا عشر في نفس  
 الاشجار المغمرة كاني ازدي والجر وغيرهما قول وانما العشري نفس الشجر في الاشجار المعدة للقطع  
 كامر \* (سئل) في اوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا \* (الجواب) قال في صور المسائل تغلاص  
 الزاهد في ما صوته فالت يمكن ان يلحق به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصدها الاستعمال  
 بخوارزم ومن قبله وقد نص في زراعه فقلل يجب العشر في اوراق التوت واغصان الخلاف التي  
 تقطع في اوان قليل \* (سئل) في شجرة حور بالمهنة نابتة في ارض عشرية  
 تيماريه فقيمت له \* (سئل) في شجرة حور بالمهنة نابتة في ارض عشرية  
 في رجل فقير شريف \* (سئل) في شجرة حور بالمهنة نابتة في ارض عشرية  
 في رجل فقير شريف \* (سئل) في شجرة حور بالمهنة نابتة في ارض عشرية

مطلب  
 آجر الناظر الارض العشرية  
 ليس له مطالبه المسأجر بالقسم  
 مطلب  
 ليس للتيماري اخذ رائد عن  
 المقطوع لعين براءته  
 مطلب  
 باع الفدان العشرية وتعرف  
 بها المشتري فلتيماري اخذ  
 العشر من الفين  
 مطلب  
 يمنع من طلب القسم وان كان  
 في الدفتر السلطاني  
 مطلب  
 اذا لم يكن في القرية قيم  
 متعارف ليس للتيماري اخذ  
 القسم ولو كان مذكورا في  
 الدفتر السلطاني الا برضى  
 الزراع  
 مطلب  
 اذا كانت القرية مقطوعة  
 يمنع من طلب القسم  
 مطلب  
 لا يسقط العشر بالتدخل  
 مطلب  
 لا عشر في نفس الاشجار المغمرة  
 مطلب  
 يجب العشر في اوراق التوت  
 مطلب  
 له اخذ العشر من شجرة الحور  
 مطلب  
 الشرف من الام يجوز له  
 اخذ العشر

(قوله) وحكمة النسبة ان الخ  
في بعض النسخ وحكمة  
النسبة الى اسمه دون امه ان  
الخ وفي اخره تأمل اه

مضام  
زروع احد الزعمين في ارضهما  
العشر بدع فاشركه بمطالبة  
تخصمه من العشر

مضام  
للمو في اخذ القسم ودفع حصة  
التماري منه

مضام  
ليس للزراع ان يكاف التماري  
بأخذ دراهم بدلا عن القسم

مضام  
ما لم يعم آخر السنة بعد ادراك  
العلة ومصادها في لورته

مضام  
للاعيم الجديد قسم ما يستحصل  
في ماله

مضام  
موزودفع اسقاط الصلاة بعد  
الدفن

مضام  
اذا لم يبق الثلث بالحق من بلده  
يجع عنه من حيث يبلغ  
مطاب

مضام  
اذا اتمر الحاج في الطريق  
لا ينقص اجره  
مضام  
ظاهر ان الموصي بكل المال  
يجع عنه من ثلثه من حيث يبلغ

الاعلام في حكم الشرف من الامهات في جميع الحالات والفوا في ذلك رسائل واكثر وانها المسائل منهم  
عالم فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسالته من اشرفها واسماها وقد سماها الغرور والعنف في التبرير  
من الام وختم بعدم حصوله على احكام القرشين لتصریح الفقهاء بأن الولد يتبع ابيه يقين مستدل  
بقوله تعالى وعلى المولد زرعين فازوجه تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه ومؤنته عليه  
وحكمة النسبة ان خلق العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال واليمن والمزول عما ينزل  
ولا يبقى كالاصول من مائه وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم وله شرف ما بلا خفاء  
حيث هو من ذرية الشرف وكفاه ذلك شرفا \* ولما تحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشين بلا ابتداء  
جازله اخذ ان كان له اسما وقد ذكر في شرح الامارانه يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لابي هاشم الاخيار لعدم  
وصول خمس الخمس اليهم بسبب افعال الناس امر الغنائم والواجب عليهم فاذا لم يحصل العوض عادوا  
الى العوض وبه اخذ من الاثار حاوي الامام الجليل الطحاوي وهذا في الهاشمي المجمع عليه فما ظنك  
في المشار اليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب \* (سئل) في اراضي قرية جارية  
زعامتين زراعتهم ومناصفة وعلى الارض عشر بموجب براءة سلطانة فزرع يدر حصته من اراضي  
القرية ويريد شركه بمرو مطالبة بخصمه من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك \* (سئل)  
في قرية وقف عليها عشر لتماري وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف اخذ القسم منهم  
ودفع حصة التماري منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجه شرعي فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وقد تم نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في ارض تيمارة عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها  
بموجب الدفعة القديمة السلطاني والان اتمعت رجل من الزراع من دفع قسم غائبة للتماري بركعة فان اخذ  
بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحال هذه  
(سئل) في زرع ماتي آخر السنة بعد ادراك العلة وحجها وما بعد ادراك زعامته وايضا مسقته  
واخذ الوارف بعين العلة ووجعت الزعامه فزجل آخر اخذ بقية العلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث  
(الجواب) نعم \* (سئل) في اقام صغارهم وصي وزعامه اراض يؤخذ قسمها من الزرع النسبوية  
بعد حصادها ثم ما توافر في بعض الاراضي زرع صغيفة لم تستحصل ووجعت الزعامه فزاد ثم استحصلت  
الزروع المزبورة وتناول الوصي قسمها ويريد مطالبة الوصي بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم  
له بذلك

(كتاب الصوم)\*

(سئل) في اسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به بخصيته (الجواب) نعم  
والوصية به بخصيته والمسألة في الفقه ستاتي من آخر الصوم ومثلي في شرح المتقي للعلاءي من الصوم  
والله سبحانه تعالى اعلم

(كتاب الحج)\*

(سئل) في رجل اوصى بأن يجع عنه ولم يصر مالا ولا مكا ومات عن ورثة وتركتهما لابق بالحق  
عنه من بلده والورثة لا يصرون الزيادة على الثلث فهل يجع عنه من حيث يبلغ (الجواب) يجع  
عنه من حيث يبلغ ثالث تركته استخانا لان قصده اسقاط الفرض عنه فاذا لم يكن يعني بالاكال فيقدر  
الامكان كافي للتبرير والاعتبار ومسايا العداية والمتقي وغيرها \* (سئل) في الحاج اذا اتمر  
في الطريق هل ينقص اجره (الجواب) لا ينقص اجره كافي الجرم من باب الغشائم \* (سئل) في  
رجل اوصى بأن يجع عنه مبلغ مائة ومات عن وارث لم يجز الوصية وظهر ان المبلغ المذكور



هو جمع ماله فهل يجمع عنه من ثلث المال من حيث يساغ (الجواب) نعم لانه لا عبرة للمسمى في  
الجمع لان الموصى به لا يختلف فصار كانه اوصى بأن يجمع عنه ثلث ماله كاني الخط للترخي (سئل)  
في رجل مات في طريق الحج عن وريثة وترك ثلثه يتي بالجمع عنه من بلده وورثي بأن يجمع عنه فلان  
الرجل المعين فأتى الرجل أن يجمع عنه فهل للوصي أن يدفع لغيره (الجواب) نعم لذلك وان اوصى  
أن يجمع عنه فلان فأتى فلان اول باب ودفع الوصي الى غيره جاز والتعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط  
الفرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الزمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره  
لزيلة تحصيل منفعة الميت لكن ان قال يجمع عني فلان لا غير لم يجمع غيره وكذا اذا قال اجعلوا عني  
فلانا ولا يجمع عني الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى وريثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعده اهـ خلاصا  
من التنوير وشرحه للعلاء ومناسك الكرماني وخوارق الوصي وغيرها (سئل) في رجل اوصى  
بأن يجمع عنه مبلغ مائة من ثلث ماله فدفعه الوصي لرجل لم يجمع عن نفسه فهل يجوز له عن الميت  
(الجواب) يجوز ان لم يكن حج عن نفسه ان يجمع عن غيره لكنه خلاف الافضل ويسمى حج الضرورة  
من العترة وهو لا يستدعي في الانصاف اصر على نفقته لانه لم يتركها في الحج وهل يجب عليه ان يملك بمكة  
حتى يجمع عن نفسه لانه لا في فتاوى الى السعدون والمفسر وصورته (مسألة) \* كذبت شريفة به واربعة  
ازرق فغير عمر كحج شريف الحيون تعيين ايتديكي ايتنه اولوب عمر دينة حج ايسه شرعا جائزا ولوردي  
(الجواب) اكرجه باخر ذرا ما برد فقه حج ايدنه ايتدرك كركد زيرا ويند وارب حج ايتك لازم  
اولور انه نجا وراوليج عمر كحج ايتنام اتمش اولور اهـ قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل  
دريج لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج تمضي اشهر الحج فانها شاول وذو القعدة  
وعنه ذى الحجة فكيف يجب عليه المبيت حتى تأتي اشهره فاذا كان فقير وله عائلة في بلده فوجوب  
المبيت عليه الى السنة الثانية بلا نفقة مع ترك عماله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فاقبل ثم بعد ذلك  
رايت يخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الانهر على ملق الاجتر ماصورته \* ويجوز احتياج الضرورة  
ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف الى عام قابل ويجمع بنفسه اوان يجر  
بعد عودة اهله وعاله والى فقرا فليحفظ والناس عنها غافلون وصرح على القارى في شرح منسكه الكبير  
بأنه يجره ولو لم يكن عليه الحج اهـ وفي نهج النجاة لابن حنزة هذه المسألة من كلام حسن فلتراجع  
اقول وقد ألف سيدى عبد الغنى النابلى رسالة في ذلك جنى فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء ان  
السيد احمد بادشاه الفارسى في الوجوب والله تعالى اعلم وفي فتاوى الى السعدون في رجل انقطع عن  
صلاة والده منذ اثني عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين اهم  
واقدم وتأخيرهما بأتم فأرشدنا الى ما هو الاولى والا حتم والاحسن والا حاكم الجواب ان  
كانت نفقته واقية لكتلة بمحصلتين فلا بد من احرازها ما خلا انه ان خاف فوت الصلة بموت احد الوالدين  
او كليهما فانه يقدم الصلاة ولا يقدم الحج واثبه المعين اهـ (سئل) في المأمور بالحج الفرض اذا قيل  
له وقت الدفء اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره ليجع عن الامر فهل له ذلك (الجواب) نعم  
لان نصيبا روكلا مطلقا المسألة في شرح التنوير والردور غيرهما (سئل) في امرأة اوصت بجمع عليها الحج  
ولها محرم فهل تزوجها من الحج (الجواب) ليس له منعه ان حجته الاسلام اذا وجدت محرمها  
لان حقها لا يظهر في الفرائض يحكى البصر (سئل) في مريضة اوصت بدراهم من مالها لرجل من  
وزنها ليجع بها حجته الاسلام واوصت بدراهم اخرى لمريضة مملومة والعكس يترج من الثالث وماتت  
عن امرائها المذكور وعن وريثة غير لم ينجروا الوصية بالحج فكيف الحكم (الجواب) تصح

مطلب  
اوصى بأن يجمع عنه فلان فأتى  
فلان للوصي أن يدفع لغيره

مطلب  
في احتياج من الحج عن نفسه  
وهو حج الضرورة

مطلب  
هل يجب على الضرورة ان  
يملك بمكة ليجع عن نفسه

مطلب  
هل يقدم الحج على صلة  
الوالدين ام لا

مطلب  
قيل للمأمور بالحج وقت دفع  
المال اصنع ما شئت له دفع  
المال لغيره

مطلب  
ليس للزوج منعه من حج  
الفرض مع محرمها

مطلب  
اوصت بدراهم لوارثها ايجع  
اسها عنها لم تصح الاباحية  
لذاته

وصيتهما فيما عدا الحج مالم تجز الورثة وهم كذا في الحاشية والبحر من الفتح \* أوصى بأن يجمع بعض  
ورثته فأجارت ورثته وهم كذا جازوان كانوا صغارا أو عسدا أو كانوا صغارا أو كبارا لم يجز لأن هذا يشبه الوصية  
لوارث بالثقة فلا تجوز إلا بأجرة الورثة مناسك للمكرمان \* ولو أوصى الميت أن يجمع عنه ولم يزد كان  
لوارث أن يجمع عنه فإن كان الوصي وارث الميت أودع المال إلى وارث الميت ليجع عن الميت فإن أجارت  
الورثة وهم كذا جازوان لم يجز وأفلان هذه بمنزلة التبرع بالمال حاشية \* (سئل) فيما إذا مرض  
المأمور بالحج ونجس عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال إليه اصنع ماشئت ويريد أن يدفع المال  
إلى غيره ليجع عن الأخر فهل له ذلك (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه للعلائي وأذا مرض  
المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليجع ذلك الغير عن الميت إلا إذا أذن له بذلك بأن  
قيل له وقت الدفع اصنع ماشئت فيجوز له ذلك مرض أو لا لأنه صار وكلاما مطلقا هـ \* (سئل) في  
المأمور بالحج إذا لم ينفذ مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكراه وعامة الثقة فهل يكون ذلك  
حائرا (الجواب) نعم والمسألة في الحاشية وغيرها \* (سئل) فيما إذا أوصى ببلغ من ماله ليجع  
به عنه أخوه حجة الاسلام ومات عن أخيه المزمور أوصى أخوه بأن يجمع عرو عن أخيه زيد بذلك المبلغ  
ومات الأخ عن ابن عم ولم يجمع عرو عن زيد ويريد أن يسترد المبلغ من عرو فهل له ذلك  
(الجواب) لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور مالم يجرم \* (سئل) في امرأة كانت  
تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باجتماع الغر عنها (الجواب) إذا طرأ العي على  
الاستطاعة يجب عليها الاجتاج في الحال أولا بإصاف في المال من مناسك مناعلي القاري \* (سئل)  
في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أمه (الجواب) نعم على الظاهر فيكون إذا واه  
على طبق إذا عالت لفرض إذا واه فإن الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده والمسألة في مناسك القاري  
\* (سئل) إذا تبرع الابن بالاجتاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط عن الابن الفرض (الجواب)  
نعم فيجوز له أن شاء الله تعالى كإصرح بذلك مفعلا في النهروك وفي شرح المناسك للقرني وغيره \* (سئل)  
في المعذور الذي لا يرجي برؤه إذا أمر بأن يجمع عنه غيره وجمع عنه فهل يسقط الفرض عنه استقر ذلك  
العذر لا (الجواب) إذا كان لا يرجي برؤه يسقط الفرض عنه استقر العذر ولا وإن كان يرجي برؤه  
يشترط تجزئه إلى، وتمكن في البحر وغيره خلا لما في فتح القدير من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل  
\* (سئل) إذا أراد الوصي أن يجمع بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك (الجواب) نعم إن أوصى  
الميت أن يجمع عنه ولم يزد ما لو قال للوصي ادفع المال لمن يجمع عني ليس له أن يجمع بنفسه كإصرح به في  
الحاشية \* (سئل) في امرأة تبرع بالحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة (الجواب) نعم  
\* (سئل) في رجل أوصى أولاده أن يجمعوا عنه فإذ لم يجمع سواه ومات فأذنوا لأحدهم أن يجمع عنه رجلا  
بذلك المبلغ ففعل فهل يكون مؤدب وصيته وله ثواب الثقة (الجواب) نعم وفي حج التذلل يقع عن  
المأمور اتفاقا لأن الحديث ورد في الفرض دون التذلل ولا من ثواب أي ثواب الثقة شرح المناسك  
للقاري فعلى هذا ما بين عن نفسه وبنوى عن نفسه أيضا كالإيضاح \* (سئل) في المرأة إذا طاشت قبل  
الوقوف بعرفة يومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم رقت بعرفة وطهرت بعد أيام الخضر فهل يجمع  
طوافها ووقوفها ولا شيء عليها بالآخر (الجواب) منعتها لا يمنع شيئا من نسكها اللهم إلا تقوى ولا شيء  
عليها بتأخيرها إذا لم تطهر إلا بعد أيام الخضر فوطهرت فيها بشدرا كذا الظاهر في زعمها الدم بتأخيرها  
والألا والمسألة في التنوير وشرحه والبرجندی \* (سئل) هل يجوز أن يجمع أحبارا ويجز وتر له إلى  
الحل أم لا (الجواب) لا بأس بذلك قال في الخيط ولا بأس بأن يجمع تراب الحرم وأجازه إلى المحل لأنه

مطلب  
إذا مرض المأمور به بالحج له  
دفع المال لغيره أن قيل له  
اصنع ماشئت  
مطلب  
إذا كان أكثر الثقة من  
مال الميت تجوز  
مطلب  
للوصي والوارث استرداد  
المال من المأمور مالم يجرم  
مطلب  
إذا طرأ العجز على الاستطاعة  
يجب الاجتاج  
مطلب  
الأفضل للمأمور أن يعودي  
إلى بلد الأم  
مطلب  
الحج عن أبيه بلا وصية تجزئه  
أن شاء الله تعالى  
مطلب  
إذا أجمع المعذور الذي لا يرجي  
برؤه يجمع وان برئ  
مطلب  
هل لأوصى أن يجمع عن الميت  
بنفسه  
مطلب  
إذا عمت زوجها لم ينفذ نفقة  
الحضر خاصة  
مطلب  
أوصى أولاده أن يجمعوا عنه  
فأذله يجمع سواه له ثواب الثقة  
ودفع الحج عن المأمور  
مطلب  
طهرت بعد أيام الخضر تطوف  
ولا شيء عليها بتأخير الطواف  
مطلب  
لا بأس بأجراح تراب الحرم

بحوز استجماله في الحرم ففي الحمل اولى اه كازروني عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي الطائري

(كتاب النكاح)\*

\*(كتاب النكاح)\*

(سئل) هل يجوز الجمع بين نكاحين بنت النكاح وبنت الكهنة (الجواب) نعم لانهم ذكروا انه يصوم الجمع بينهما اثنان لو فرضت احدهما ذكرا انعم عليه الاخرى وقتلوا فرضت احدهما ذكرا لا تقصر الاخرى فيحوز له الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع ثم عا (سئل) في رجل عقد نكاحه على قاصرة تطيق الوطء بمهر معلوم بعينه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه الكسوة ونكاحها كل سنة كذا بين الدرهم ومضى سنان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المهر ولا ذراعهم الكسوة ولا مانع من جهتها ويريد ابوها ما طمأنه بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم له بمطالبة زوجها بالمهر والمهر المبلغ الكسوة حيث اصبحت على المبلغ المذكور كافي الذخيرة (سئل) في رجل طلق زوجته لمصلحة ثم بعد مضي سنة او اكثر تزوج بكائية نصوانية فهل يصح نكاحه المذكور (الجواب) نعم وان كره تنزهها (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كفء بالفاط تركية فأنزل الزوج بحضرة الشهود وقامه قزعي ثم اتى الله امرئ اوزره ويردم وقال المزوج الدم يقول ايتدم يعني الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على امر الله اعطيتكم اباعوا يعني الزوج بقوله المذكور اخذت وقبلت وسماها مهر واقامت قرينة على ذلك يدل على النكاح فهل صح العقد المذكور (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاثر المذكور ويردم ليس بصريح وموضوع النكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة او تسمية المهر والمواد بدون احد ههنا ان جرى بينهم ان يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدوري (سئل) فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوطء وموت احدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء (الجواب) نعم والسائل في التيسير (سئل) فيمن عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متروجا حين العقد بربعة وحكم عليه حاكم بطلان العقد وطأها فهل لا يزوجها من مهرها (الجواب) نعم قال في المتلقي ولا يجب شيء من المهر ولا وطف في عقد فاسد منه في التيسير (سئل) في رجل تزوج بثلاث من آخرهن وسماها ولد كذا كذا ما يتفرقة عن غير هاوله ثلاث بنات ثم تزوج واحدة منهن بعد فهاؤذ كذا وسماها ووصفها ان تزوجته عن اختيارها فهل صح العقد الثاني دون الاول (الجواب) نعم ومنها ان لا تكون النكاحية محبوبة فالزوج وجه بنته ولم يسماها ولد بنتان لم يصح تزوج (سئل) من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالا كراه هل يصح (الجواب) قال السيد احمد الحموي في حاشية الاشياء بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذلك التوكيل يستغنى عن الاكراه والتمروط بالفساد لا تؤثر في الوكالة لا تكون من الامسقاطات فاذا لم يطل تغذ تصرف التوكيل اه قال بعض الفضلاء لا يقتضي هذا انه لو اكره على التوكيل بالزوج وزوج التوكيل انه يصح ويعد ولكن لما ربه ولا اه واراد بعض الفضلاء الشيخ خير الدين الزهلي في حاشيته على البصائر المجمع يقول وقد ذكرت هذه المسألة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها وكتب على صورة دعوى مرساة من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية اذا هو لمقام قرينة تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح يعد صلح فالسائل باطل وكذا النكاح بعد النكاح الخواصة بعد الخواصة كافي التيسير وشرحه وفيه ايتمان باب الولي ولو اقروا صغيرا وصغرة او امة وكل من اكره او لم يكره على عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرا على الغير الان يشهد الشهود بخبر النكاح فاذا كانت البنت البالغة غائبة كذا كرهت فلا ينفذ بعد دي الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرا على الغير (سئل) في ذمية زوجت بنتها البالغة الذمية بلا انفسها

مطلبه  
بحوز الجمع بين بنت النكاح وبنت الكهنة  
مطلبه  
يطالب بما فرض على نفسه  
لكسوة نكاحها في كل سنة  
مطلبه  
طلى المسئلة ثم تزوج بكائية  
مطلبه  
عقد النكاح بالفاط تركية  
مطلبه  
زوج صغيرته بلا ذكر مهر  
صح العقد  
مطلبه  
تزوج خامسة وحكم حاكم  
بطلان عقدها وبطأها  
لامهر عليه  
مطلبه  
له ثلاث بنات فزوجه  
واحدة لم يعينها لم يصح  
مطلبه  
الاكراه على التوكيل  
بالنكاح هل يصح او لا  
مطلبه  
يصح النكاح بلفظ العطية  
بالنية او التبرئة  
مطلبه  
لا ينفذ اقرار الولي بالتوكيل  
او المولى بالنكاح الا بالشهود  
مطلبه  
في تزويج الذمية بنتها  
بالفاط بالا انفسها

ولا وجه شرعي فكيف الحكم (الجواب) ذكر في الخبر أنه مخرج على ما نأبأ به لا يتعرض لاهل  
الذمة اذا تناكحوا فاسد ولا يفرق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لا أنما نأبأ بهم وما يذنبون  
فلا يقع النكاح ولا يتردان حيث كانا هذين ولم يترافعا بالخصوصة لدى قاض من قضاة الاسلام فاذا  
تساكحا المتناكح بينهما على حكمنا كسجما بذلك في التارخاينة من القرائن وتقل في الجرح  
الهادية في نكاحهم المتسامر انه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع لان مرفعتهما كتكيسهما اه وحكم  
المسألة عندنا ان ولاية تزوج البالغة لما لا لزومها ولزوم جنتها ما هو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ  
عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر \* (سئل) في رجل له جارية أنت منه فولدت ثم تزوج  
عقها فتزوجت بأجنبي وأنت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يد التزوج بنت جارية ابيه فهل له  
ذلك (الجواب) نعم له التزوج بنته وواو ابيه حيث لم يكن بينهما نائب ولا رضاء وفي تحييس  
خواهر زاده لا يترجم على ولد الواعظ ولا على ابيه ولد الموطوءة ولا ايهما تم إفساوى الا تروى في المحرمات  
وجاز لابن التزوج بام زوجة الاب وانما ابن الهام وظاهر في البحر وغيره \* (سئل) في صغيرة يتيم  
زوجها اخوها لايه من زيدا الكف بمهر المثل ثم بلغت بالحض اختارت الفسخ فوراعنده الملوغ  
وأشردت على ذلك فهل ثبت لها اختيار الفسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم في الكثر وتزويجها اختيار  
الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء \* (سئل) في رجل تزوج امرأة متكاحا فاسدا وطلعاها  
قبل الدخول بما فهل له أن يتزوج بامها (الجواب) نعم كما أفق به ابن تيميم وفي الفصل التاسع  
والعشرين من فصول العبادى ما نصه ذكر البردوى في البدو والكلح الفاسد لا يثبت حرمة  
المصاهرة وله أن يتزوج بامها وانما وان لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز للمرأة أن تتزوج بام  
التفريق وهذا كله قبل الميسر \* (سئل) في رجل أخرج من عقد نكاح بناته البالغة بإشارة المهودة  
ورضيت البنت بذلك فهل تعد النكاح وتكون شأنتها قائمة مقام عارته (الجواب) نعم والمسألة  
في الاشياء \* (سئل) في رجل قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي فهي طالق ثلاثا ثم تزوجها وحل  
فضولي امرأة واجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف بالحرام واوبى الطلاق انها لا تدخل هذه الليلة  
عند ابيه فدخلت وبز يد عقد نكاحه عليها فاذا قبل نكاحها لنفسه هل تطلق فولاد من قبول فضولي  
واجازة بالفعل (الجواب) قال في العبادية في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسي عن  
قال كل امرأة تزوجها فهي كذا فزوجه فضولي امرأة واجاز بالفعل ثم طلقها طائفة وانقضت عدتها ثم  
تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق وقيل لا تطلق لان المين تغل نكاح الفضولي لا يفسار  
مزوجا لما في الحكم اه وفي العبادية ايضا وحكى صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقيه أبو جعفر  
أن كل جواب عرفته في قوله كل امرأة تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي اه وقد  
على القول الثاني والتعليل دليل الترجيع وسئل العلامة النمرانسي عنها فأجاب بعبارة العبادية ثم مال  
الى ترجيع عدم الطلاق بقوله ولم ترم دمج الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي واجازة بالفعل  
عمل بالقول وان كان عدم الطلاق هو المرجح اذ هو الحلي بالتعليل واليه أميل قال كل امرأة تزوجها  
طالق فتزوج امرأة فطالقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولتزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الإسم  
كأن في القدير اقول وسيتأني في كتاب الطلاق عن عبد المؤلف سؤال فيمن قال لكل من تزوجت فهي طالق  
ثلاثا وان عقد لي النكاح فضولي واجز بقول او فعل فتكون طالق ثلاثا ولا يفساوى المحلة في ذلك  
\* (سئل) في رجل طلق زوجته بانها وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له ان لا يزوج المطلقة  
فهل اذا زوجها منه فضولي واجازة المخالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والمخاتري نكاح  
لا تطلق امره

هذا  
لا ينفذ عقد الولي على البالغة  
بغير رضاها  
هذا  
له تزوج بامه ووطوءة ابيه  
وامها  
هذا  
زوجها اخوها فيمن بلغت  
اختارت نفسها  
هذا  
العقد الفاسد لا يمنع التزوج  
بامه او الة العقد على الغير قبل  
الفرقة  
هذا  
يجوز تزويج الاخوس بإشارة  
المهودة  
هذا  
قال كل امرأة تزوجها كذا  
فزوجه فضولي ثم ابانها هل  
له ان تزوجها بنفسه  
هذا  
التعليل دليل الترجيع  
هذا  
زوجها فضولي واجاز بالفعل  
لا القول  
هذا  
قال كل امرأة تزوجها كذا  
فتزوجها فطالقت ثم تزوجها  
لا تطلق امره

الفضولي وفي انطلاق المضاف انه اذا اجاز الحالف بالفضل لا يحنث وبالقول لا يحنث وبما فيه في العبادية  
من الفضل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ اسماعيل الشهير  
بالحنابلة عن رجل عتق حلف بانطلاق وقال بالتركية آلوب الاجمع بندن عوش اولسون اكروشين  
اي سلسم يعني كل امرأة اتزوجها وسائر زوجاتها تكون ملقاتان فقلت هذا الشيء ففعله فهل اذا تزوج امرأة  
تبع منه بغير العقد واذا جدد العقد عليها ناسا لانطلاق فاجاب نعم \* (سئل) في صغيرة لا تطيق  
الوطء هربت من بيت زوجها فترها منه وترك جهازها عنده فهل لا تسلم للزوج حتى تطيق الوطء  
ولا يهاطل جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم والمأثلة في العبادية والتحريم \* (سئل)  
في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما  
في الخلاصة عن الاصل الا لا ممانع مكر في ملبس وصلة الاشلام كما نقله عنه القسستاني والخيط الا لا ممانع  
السرخسي والمجرب والتمار خاتمة عن السراجية وقناوى الاقرى وقندرى افسندى ومرو بزراده ومجمع  
القناوى وصرة القناوى ومجمع المختار ومنهج النجاة وغيرها من الكتب المتقدمة وامامنا عزى الى النفس  
من وجوب العدة عليه فلا يبعد عليه وكسبت الجواب ماصورة قلت

• ابرك ما كل القول فصالح \* ولا كل خسل في المودة نافع  
عليك آدوه دللا وما أخذ \* وما هو في الكتب الشهيرة راجع  
ولا تعتد الاصدقاء مجربا \* وكن حامدا لله فالامروا به

وقال ولنا في ذلك رسالة سمعناها يقول انقوم في جواز نكاح الاخت بعد موت أختها يوم \* (سئل)  
في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له ابوها هي لك عطية فقبل الرجل لذي بدنة شرعية واسما  
ههرا فهل ينقض النكاح بما ذكره ويوجب لها مهر المثل بالوطء \* او الموت اذ الميراث يقع التراضي على شيء  
(الجواب) نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح او قامت قرينة على ذلك وفهم الشهود والقصود ويجب  
لها مهر المثل بالوطء او وبأحد ههرا اذ الميراث يقع تراض على شيء \* (سئل) في رجل زوج عبده امرأة  
موتة ثم باعها منها فهل بطل عقد النكاح عما عليه المهر (الجواب) نعم والمسألة في الكثير وغيره  
\* (سئل) في امرأة بالغة عاقبة رشيدة خطبها رجل فقالت له تحضرة الشهود وزوجك نفسي على  
سنة رسول الله فقال لها قبلت على سنة رسول الله نكاحا بذلك قول نكاحها ولم يذكرها فهل ينعقد  
النكاح بما ذكره لها مهر المثل (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل قال لا بدحضرة الشهود وبعد  
سرايا من قدماء النكاح اعطيتك ابنتك الصغيرة لا بنت فقال زيد قبلت ذلك منك لا بنتي فهل ينعقد  
النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) نعم \*

(باب الولي)\*

\* (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة من ريد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتر بدعي وابوها  
قبض النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من امه والزواج ليس كذلك فهل ليس لها ما ذلك  
(الجواب) نعم ليس لها ذلك ولا عبرة بزعمها المذكور لان الشريف من الام ليس بشريف كما في  
بذلك الخبر الرازي وألف فيه رهاية سماها الفوز والتمتع في مسألة الشريف من الام بمحصله انه ليس  
بشريف وانما ذكر بعض العلماء من أن له شرفا راديه شرفا ما كما صرح به بعضهم بالنسبة الى من ليس  
له ام كذلك أي علوا ورفعة هذا ما لا غبار عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى آخر ما حره  
\* (سئل) في مقعد لها أخ باع عاقل أهل للولايه من كل وجهه يدر تزوجها من كف بمهر المثل  
فهل له ذلك (الجواب) نعم وانتموه اذا زوج الا أخ أو العم ثم عقلت كان لها الخيار كما الصغيرة اذا بلغت

مطلب

لا تسلم للزوج حتى تطيق  
الوطء ولا يهاطل جهازها

مطلب

يجوز تزوج الاخت بعد موت  
أختها يوم

مطلب

يجوز النكاح بقوله هي لك  
عطية

مطلب

زوج عبده امرأة متهمة  
منها بطل النكاح

مطلب

قالت زوجك نفسي على سنة  
رسول الله

مطلب

قال له اعطيتك ابنتي لا بنتك

(باب الولي)\*

مطلب

الشريف من الام ليس  
بشريف بل له شرف ما

مطلب

لا لا تزوج اخته المتوعدة  
واذا عقلت لها الخيار

ولو روي عن أبيه أيضا في من لا يخاف الله

100

للمومنين نعيم المقيم

122

باعتها بمش المهرطقة - مع وفاء

210

لا يطالب بالقامر بالنفقة

لا راحة الا اذا ضمتها

10

المؤيد لأهل الحق والبر

الاقول

مطالعه

**SCHUL- und KOLLEKTIVKONTRAKTE**

از شمع الزهراء صلوات الله علیها

(توبہ) اور اللہ بخیر و کرم پوری فرماتا ہے۔

فهمه و فاعله و مفعول به و ما

الأولى: الفقه عفاة أمية

محل

7-1116-1

له رويج البسمه الفاضله

من امة مصر

100-443888-1

إذا استوى الضباب فروج

حوله من أبيه الصديق جابر

125

اداروج واحد من الولدين

رجلا علی حده

10-10-68

لا بن الم ان يزوج بنته

القاهرة

3

لها ام اب و ام ام تریدان تزویجها

10. APPROVED AND FORWARDED: \_\_\_\_\_  
 Director, FBI

المجدة لاب اولى من المجدة

لا مقولا واحدا

(قوله) من نفسه الاولى حرف

وان زوجها الاب او اجدلها خيار لها وان زوجها البنت الابوة اية من اتي حشفة وقاوا ينبغي ان لا يكون  
الحيار خيارا لزوجها الاب وعن محمدان لها الخيار اه عمادية عن الحاشية \* (سئل) عن انوصي هل  
ذلك تزويج امة العقيم المتحول بوصايته \* (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم \* (سئل) في رجل  
عقد نكاحا على بكر بالتمهيم ثم مومد دفع بعثه وباعها بالايالة بطلقة مومدة بسبع وفعالي انهن اردلها  
فمن ردت له المبيع غنمات عنها وعن وزعتها طيلوا استرداد المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك  
(الجواب) بيع الوفا معتزل منزلة الزهر فللارثة استرداد المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر  
زوجته \* (سئل) في رجل باع عتقه عتقه نكاحا بها كالمالكه عن ابي القاسم بالايالة  
فله على مومد مومد غنمته المهر في ماله ولم يضمن العتقة ولا مال للقاصر فهل ليس لها مطالبة معها بالنفقة  
(الجواب) نعم قال في شرح التنوير فيجب للزوجة على زوجها الوصفي واحد في ماله لا على اية  
\* (سئل) في صغيرة لها عم عصي غائب مدة سفر زوجها ما من اختها المقاصر  
قبل والزوج بالايالة عليه فهل مع النكاح (الجواب) الولي في النكاح العتقة في نفسه  
لا توسط التي على ترتيب الارث والمحظ فان لا يمكن عتقة فالولاية للام والولي الابع التزويج بنية  
لا قرب مصادفة العقر كافي التنوير والكثير غيرهما اختار في التلق مالم ينتظر النكاح والمحظ جوابه  
لزوج الابد مداخل قيام الاقرب توقف على اجازته كافي شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدرى  
من هو ثم ان لم يمكن في المص يجوز لانه لا يملك ان يولد وان لا ينظر الكف فيكون كالعتقة المقطعة تزاوية  
(سئل) في صغيرة بنية لها ابن عم عصي ليس لها ولي اقرب منه يرد تزويجها من ابنه القاصر  
ككف بهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر سولي طرفي النكاح يعني الایجاب  
القبول واحدا ليس بقضولي من جانب ولا بشرط ان يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلاهما ماقال  
زوجها الباه كان كافيا وله انسام ما اصيل وولي كائن العم تزويج عنه الصغيرة او اصيل ووكيل كما اذا  
كانت رجلا من زوج نفسه او وليا من الجانبين او وكلاهما او وكلاهما من جانب وفضولا من جانب  
او وفضولا من الجانبين اه \* (سئل) في بنية قاصرة ليس لها سوى ام وابني عم عتقة وابن عم  
نوع عتقة والكل في الدرجة والقوة سواء والابن العم الا تخرم ذلك كوربان صغير كف بهر بدعق نكاحه  
على البنية المذكورة بهر المثل فتعزها به من ماله فهل له ذلك (الجواب) نعم كافي البحر والدرر  
اذا اجتمع في الصغيرة والعورة وليساني في الدرجة على السواء فزوج احدهما جازا جاز الاخر  
وفسبح بغير خلاف المحاربة بين اثنين فزوجها احدهما لا يجوز بالاجازة الا خرفا من كل واحد  
من الولدين رجل على حدة فالاول يجوز والآخر لا يجوز وان وقعاه لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما  
ان كان احدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من الاخر فكذلك لا يجوز لانه لواجاز  
التعزى والتعزى بالفروج حرام اذا كان في الدرجة سواء اما اذا كانا احدهما اقرب من الاخر  
والاولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب عتقة مقطعة فنكاح الابد يجوز اذا وقع قبل عند الاقرب  
كذلك اه السبيل في بحر \* (سئل) في بنية قاصرة ليس لها ولي سوى ابن عم عتقة بالغ يرد  
زوجها من نفسه بهر المثل فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر  
(سئل) في بنية ليس لها من الاولياء سوى أم وأب وام تريد ان تزويجها من رجل كف بهر  
سئل فهل لها ذلك (الجواب) نعم والمسألة في رسالة الشيخ حسن الشرنبلالي اقول والذي  
قط عليه كلام الشرنبلالي في تلك الرسالة تقدمهم الاب على ام الام في حاشية البحر للفتير  
ملي ان الحمد لآب اولي من الحمد لا قولوا واحدا فتحصل بعد الام الام تمام الام ثم الحمد

الفاقد اهـ (سئل) في بئمة ليس لها ولي سوى ام فزوج البئمة وكيسل شرعي عن امها تزوجها  
 شرعيا فهل صح العقد (الجواب) نعم (سئل) في بئمة ليس لها سوى ام وابن عم عصبية  
 خطبها زيد السكف له امير الممل فامتنع العصبية المذكور من تزويجها منه بعد ما طالب منه  
 ذلك فهل لازم تزويجها بالسكف المذكور (الجواب) يشترط للائحة التزوج بعقل الاقرب وعنده  
 امتناعه عن التزوج فيفسخ للام ذلك (سئل) في اذ اعضل الاب عن تزويج صغرة من كتب  
 بمهر المثل هل للقاضي أن يزوجه (الجواب) نعم اذ اعضل الاب فللقاضي تزويجها حيث لا ولي لها  
 غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع باب منها فيه وللشيخ حسن الشيرازي رحمه الله  
 تعالى رسالة في هذه المسألة سماها كشف المعضل فمن عضل لمخصها انه ورد سؤال فيما اذا عضل ابو  
 الصغيرة فهل يزوجه اجدها وعمها والقاضي ولو نابا فأجبت بأن القاضي وانابته والذى يزوجه اذن  
 من سواه لكن ينبغي ان يأمر الأب قبل تزويجها فيه فان فعل والا باب منها فيه قال ابن التفتة  
 في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة النباطي اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية  
 الى المجد اهـ ونقله ايضا ابن التفتة عن انفع الوسائل عن المنتقى ونصه اذا كان للصغيرة اب امتنع من  
 تزويجها لا تنتقل الولاية الى المجد بل يزوجه القاضي اهـ ومثله في الفيض وقال الزبيعي عند قول الكثر  
 ولا بعد التزوج بئمة الاقرب مسافة القصر وقال الشافعي يزوجه الحاكم اعتبارا بعضه اهـ ما قاله  
 الزبيعي وهو بعيدا اتفاق عندنا على ان الحاكم يزوجه من عضاها ولها الاقرب لكونه من ردا المحتلف  
 لما تنفق عليه بالاصالة لا تكون الولاية لغير القاضي عن دونه من الاولاد لكونه في مقام الاستئمان به  
 وفي فتاوى العلامة جدين يونس التلي (سئل) فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل  
 الولاية الى الولي الاعداء والقاضي (الجواب) لا تنتقل للابعد بل يزوجه القاضي اهـ فان قلت يخالفه ما في  
 الخلاصة والميزان به من انهم اجمعوا على أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الاعداء قلت لا يخالفه  
 لان الامتدني كلام الخلاصة والزيادة والقاضي لانه آخر الاولياء فافعل التفضل على بابيه ولذا قال  
 في الفيض بعد فلهذا منه عنه لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجها ما يزوجهما القاضي لكن  
 تزويجها هنا بئمة من القاضي باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع والقاضي كيف يد العاطلة  
 وفي الخلاصة وجمعوا ان الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الاعداء فلما ثاب باذن الشرع  
 اهـ كلام القاضي فهو نص في ان المراد بالاعداء في كلام الخلاصة القاضي لا بئمة به في مقام الاستئمان  
 على البسات الولاية للقاضي فان قلت قال صاحب البصروية اي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السروجي  
 من انه ثبت للقاضي قلت لو نظر صاحب البصروية الى ما قدمناه من كلام الزبيعي وغيره لما وسعنا ان نقول  
 هذا بل صار كالتناقض لانه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا اذا خطبها كلف وعطاء الولي ثبت للقاضي  
 نيابة عن القاضي فله التزوج وان لم يكن في مشوره اهـ فهذا رجوع الى ما لا يخالف له على التقدير  
 عندنا كما قدمناه والله الحمد والمنة اهـ ما في الرسالة مختصرا ويمكن ان يجاب بأن كلمة قالوا انما يؤتى بها  
 للتبري فكيف تبرأ من هذا القول وايدما قدمه فهو وغيره متناقض وجعل ما ذكره في الخلاصة والزيادة  
 على الولي الاعداء وهو القاضي غير ظاهر اقول هو وان كان غير ظاهر لكنه مذهب لدفع التناقض بين  
 عباراتهم قال السأعر

اذ لا يمكن الا الاسمة تركها \* فما حيلة المضطر الار كويل \*

على ان القاضي هو الاعداء حقيقة كما نزع غاب عباراتهم اطلاق الاعداء على غير القاضي وقول ايضا  
 يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضي هناك تأمل وظهر لي ان الاول لا يبعد عضل الاب ان

مطلب

ملخص رسالة الشيرازي في

مسألة العضل

مطلب

وكالت الام في تزويج بنتها

البئمة مع

مطلب

للا بعد التزوج بعضل

الاقرب

مطلب

اذا عضل الاب يزوجهما

القاضي

زوجها الجيد مثلاً بما عارض القاضى ليكون واقفاً ظاهراً فى الخلاصة وغيرها واعلم ان ما فى الخامسة من انه  
مادام للصغير قريب فاقاضى ليس بولى فى قول ابى حنيفة وعند صاحبه مادام عصبة اه قال المؤلف  
ان ما ذكره قاضى خان فى تعداد الاولياء فى مسألة الفضل ففى قول المتع عبارة الخامسة فى هذا المحل  
تسامح هذا وقيل ابن وهبان عن المجرى ان تزويج القاضى الصغيرة عند الفضل بنى ثبوت الخيارات  
وفى المنتقى عن محمد بن ابي النجار والاول بناء على ان تزويجه عند الفضل بطريق النيابة والثانى على انه  
بطريق الولاية اقول وانما ظهران ما مر عن المجرى من قوله فانه لا تزويج وان لم يكن فى منشوره مبنى على انه  
بطريق النيابة والا فندفعوا على انه لا ولاية للقاضى فى التزويج ما نبض له عليه فى منشوره (بمثل)  
فى الصغير اذا تزوج نفسه بغير اذن الولي فما الحكم فيه (الجواب) قال فى احكام الصغار ذكرى الاصل  
ان الصغير والصغيرة اذا زوجها نفسه ما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجاز جاز ولهما الخيار  
اذا ابتدا اذا كان الخبز غير الاب والجيد

مطلب  
ثبت الولاية للقاضى نيابة  
عن الفضل وان لم يكن  
في منشوره  
مطلب  
زوج الصغير نفسه توقف على  
اذن الولي

(باب الكف)

(مسئله) فى امرأة عربية ابوها واجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجها المتوفى عنها معتق  
يريد التزوج بها بالارضاء ايها وهو غير كف عن كل وجهه كيف الحكم فى ذلك (الجواب) المعتق  
لا يكون كفاً للحره الاصله كفى الحاشية فاذا انكحته بالارضاء ولها فرق القاضى بينهما نظراً لولي  
كفى الكفر وغيره وهذا ظاهر الراية عن اثنتى الثلاثه رضى الله تعالى عنهم فتبقى احكام النكاح  
من الرد والطلاق لسكن المروى عن الحسن عن ابى حنيفة بطلان النكاح من غير الكف وبه اخذ  
كثير من مشايخنا قال خمس الائمة السرخسى وهذا اقرب الى الاحتياط فليس كل ولى يحسن المرافعة  
الى القاضى ولا كل قاض يعدل والاحوط سد باب التزويج من غير كف قال الامام فخر الدين والفتوى  
على قول الحسن فى زماننا قال فى الخبر المقتضى به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاد اصل اذا كان لها  
ولى ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وما عتقها من الوطء فولى المقتضى به هو حرام كبحر عليه الوطء  
لعدم انعقاده وما على ظاهر الراية نفى الوطء لانه ان تمتع بنفسه ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى  
الولى اه وفى الخبر ايضا قال صدر الاسلام لوزوجت المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج  
ثم ما فيها التحمل للزوج الاول على ما هو المختار وفى الحاشية هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفى نفع  
التقدير لان الغالب فى المحل كونه غير كف وما اولى باشر الولى عقد الحمل فانها تحل اه وكذا الولي باشره  
لكونه رضى به غير اقول اى رضى به قبل العقد اذا لا يفيد الرضا بعده كمر (مسئله) فى هاشمى زوج  
صغيرته لغير هاشمى عما يذ لك راضيا به فويل يصح النكاح (الجواب) نعم والحالة هذه (مسئله)  
فى صغيرة لم اب من جهه القرآن ومن اهل العلم والدين والصلاح وكل رجلى تزويجها من كف وفزوجها  
من جاهل فاستق فى ان يكون النكاح غير جائز (الجواب) نعم

(باب الكف)  
مطلب  
المعتق ليس كفاً للحره  
الاصليه  
مطلب  
زوجت نفسها من غير كف  
بالارضاء ولها فرق  
بطلان النكاح  
مطلب  
زوج الهاشمى بنية لغير هاشمى  
عالم باذ لك صح  
مطلب  
كفر رجلاً فى تزويج بنية  
من كف وفزوجها من غير  
كف فلا يصح

(باب المهر)

(مسئله) فى رجل تزوج امرأة عورة عن امته كراهية بعد ما اتفقا على مهر فى السر وما عداه سمعة  
فهل يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة (الجواب) ان اشهد على السمعة لم يجب  
الزيادة لاجتماع وجوب ما اتفقا عليه فى السر ولا يجب ما جعل للسمعة كفى البراءة ونسخة فى والخيرية  
(مسئله) فى امرأة تريد الدخول على زوجها بعد الدخول بها وتسلها بها بانها قد قبض منه مهرها  
المشروط فتقبله قبل لا تسع دسواها بذلك (الجواب) حيث سلت نفسها لا تسع بدعواها فيما شرط  
تقبله على المقتضى به لانها لا تسع نفسها عادة لا بد دفع البهين كمر صرح بذلك كمر من علاننا الاعلام

(باب المهر)  
مطلب  
المهر قهر السر دون ما سعى  
مطلب  
لا تسع بدعواها على زوجها  
دسواها قبل لا تسع دفع جميع  
القبول من المهر



ادعت بعد الدخول بجميع مهرها لمقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولا كذا وجد  
 بغير عبد الرحمن فاستدى العمدى أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسأبقى سؤال في دعوى بعضه  
 \* (سبئل) في رجل طلق زوجته المذخول بها لثا ولها عليه كسوة مفروضة غير ممتدانة بأمر  
 القاضي فهل تسقط بالطلاق (الجواب) نعم والمساءلة في التنوير وغيره من النفقة \* (سبئل)  
 في رجل تزوج امرأة على أن يعلم القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولها مهر المثل (الجواب) نعم  
 كذلك وإن قلنا بجواز الاستعجار على تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتى به لأنه خدمة لها وقد  
 صرحوا بجوب مهر المثل في خدمة زوج سنة للإمهارة فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر  
 ينبغي على المفتي به أن يصح لأن ما جاز أخذ الأجر بما يلقاه من المنافع جاز تسميته صداقا كما قد مضى  
 ما يدافع ولم أر من تعرض له اه وأعرضه في الشرب لا ليعلم من أنه خدمة لها وأجبت عنه فيما علقته  
 على البحر بأنه ليس كل استعجار استعجارا مبدل لهم جوزوا استعجار الابن أباه زعي الغنم والزراعة  
 ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالأولى تأمل \* (سبئل) في ذمي أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار  
 من زوجته الذهبية ويريد تفقها مع الأولاد لم يمشق الشام بعد ايقاض مجملها ومو جملها وهو مأمن عليها  
 والاطريق امن فهل له ذلك وتبعه أولا دعوى الاسلام (الجواب) نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن  
 له السفر إذا أوفاه المجل حواضر الزاوية وفي جامع الفصولين أن الفتوى عليه لكن في البحر انه أفتى  
 الفقيه أبو القاسم الصفار والفقهاء بالثبوت بأنه لا يسافر بها مطلقا بل راضا لها الفساد الزمان وفي المختار أن  
 عليه الفتوى وفي المحط انه المختار وفي الوالدية أن قولنا هار الزاوية كان في زمانهم أمافي زماننا  
 فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يقتضى ثم قال في البحر فقد اختلف الإفتاء والاحسن الإفتاء بقول  
 الفقهاء من غير تفصيل واختاره كثير من مشائخنا وعليه عمل الفضا في زماننا كما في النفع الوسائل  
 اه \* (سبئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها وأخلوها وما وقد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه وعود  
 الأصف للمصك بالاقضاء أو الرضا (الجواب) نعم والمساءلة في شرح التنوير للعلائي \* (سبئل)  
 في قرورة تزوج امرأة بمشق وأوفاه المجل ويريد تفقها إلى قرية التي يبتها وبين دمشق دون ربع فرس  
 فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر ويقلها دون مدته اتفاقا في قرى المصر القريه لا تتحقق  
 القرية اه وفي التنوير وشرح العلائي ويقطعها في مدته أي السفر من المصر الى القرية وبالعكس  
 وعن قرية أخرى لأنه ليس بقرية فقيده في التدار خاصة بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل إلى وطنه  
 وأطلقه في الكفاي قائلا وعليه الفتوى اه \* (سبئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاه  
 المجل والآب يريد تفقها الممسكن شرعى خال عن اهله ما بين جيران صاحبين تأمن فيها على نفسها  
 وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة (الجواب) حيث ما لها مسكن شرعى خال عن اهله ما بين  
 جيران صاحبين بحيث لا يبتها وحش لا يلزمه تأمنها مؤنسة والمساءلة في التنوير وغيره أقول قال في النهر  
 ولم ينفذ في كلامهم ذكر المؤنسة الا انه في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب ويسكن ما بين قوم صاحبين  
 بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فاما إذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سمح إذا كانت تحشى  
 على عتباتها من سمته اه ونظير في الشرب لا ليعلم بأن البيت الذي لا حيران له غير مسكن شرعى وقال  
 السدحمة في الواعود في حاشيته على شرح مسكن أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم الإلزام بعمل على  
 ما إذا كان المسكن صغيرا كلما كن التي في المربع يشبو الى ذلك قوله بحيث لا تستوحش الا يلزم من  
 كور المسكن بغير جيران عدم لزوم المؤنسة اذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كالدار وإن كان لها  
 جيران فعدم الانيان بالمؤنسة في هذا الحالة لا شك انه من المضارة لا سيما اذا خيف على عقلها فحصل

مطلب

لا تسمع دعواها بجميع

المجل بل ببعضه

مطلب

تسقط الكسوة المفروضة

بالطلاق

مطلب

تزوجها على أن يعلم القرآن

صح ولها مهر المثل

مطلب

يريد السفر بها بعد ايقاض

المجل له ذلك

مطلب

المفتي به أن لا يسافر الا أن

بها بل راضا مطلقا

مطلب

يجب نصف المهر إذا طلقها

قبل الخلوة

مطلب

يريد تفقها الى قرية القرية

له ذلك

مطلب

له تفقها من دار أبيها الى

مسكن شرعى خال عن

اهله ما ولا يلزمه مؤنسة

مطلب

مهم في الكلام على المؤنسة

فانتم

بعت لها شيئا وقات هو هدية  
وقال هومن المهر فالقول له بيمينه  
مطلب  
القول لاني قد رمت وخرصداد  
مطلب  
بعبارة الزهر ادعت بعد موته  
ان لها ادنيه الفا من مهرها  
فالقول لها اني تمام مهرها  
عند الامام لان مهر المثل  
يشهد لها اه وكذا في الجبر  
اه محله  
قوله وقول فوافنا الخ اصله  
اقوله وقول فوافنا في مؤخر  
الصدوق الى تمام قدره مهر  
مثله والافا القول لورثة الزوج  
في قدره عند عدم اثباته  
فكونهم مدعي عليه كما قاله  
المؤلفين فحاشيته على الدر  
عن البرازية اه محله  
مطلب  
القول قول ورثة الزوجة  
في قدر مهر مثلها  
مطلب  
خطبها وبعث اليها اشياء هدية  
استتمت لك ليس له الرجوع  
مطلب  
ما بعث لغيره  
مطلب  
اتفق عليها للبرجوع عا د علم  
ذلك واستعت من تزوجه  
وترتجبت بغيره له الرجوع  
مطلب  
اذا زوج ابنه بالولاية  
او الوكالة لا يطلب بالمهر من  
ما به الاضامه

انه يختلف باختلاف المسكن ولومعه وجودا لغيره فان كان المسكن بحال للاستفاضة بغيرها انما هوها  
سريع لما بينهم من القرب لانهما الواسعة الاثر اه واقول وهو كلام حسن وربني ان يكون مختلفا  
ايضا باختلاف الأشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه ان يبيت وحده في بيت خال  
ولو صغيرا بين جيران فان كان زوجها يبيت في بيت ممرتها مثلا وكان تخشى على عفتها من البتة  
وحدها ينبغي ان يؤمر بالولاية في ليلة ممرتها ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة فقد المضارة المنهي عنها  
بعض القرآن العزيز بما غنم هذا الخبر من المخصص مما علقته على الجبر في باب النفقات \* (سئل)  
في رجل بعث الى امرأته اقمعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر حجة عند الدفع ثم اختلفا فقال هو هدية  
وقال هومن المهر فهل القول له بيمينه (الجواب) نعم كافي التنوير والجبر وغيرهما \* (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وورثته غيرها اختله وامعها في قدره وخرصداد في مثله ولا يثبت لها قول القول لها  
في ذلك (الجواب) نعم كافي الجبر والنزول والقضول والبرازية وغيرها \* (سئل) فيما اذا مات  
الزوج وفي قدره مؤخر صدق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويرد دورتها ان يأخذوا مؤخر صدقها من تركه  
الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل خطب  
بكرها بالتمتع بعت اليها اشياء هدية واستتمت لك ولم يرزجها او هو ارى نذر الرجوع عما بعث فهل ليس له ذلك  
(الجواب) ما بعث لغيره يسترد عنه قائما او قبته هال كما ذكرنا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك  
والمستتمك والمالة في التنوير من المهر والحقاوي الزاهدي اقول وفي الفتاوى الجبرية سئل في رجل  
خطب من آخرته ودفع لها شيئا يسمى مالا كادوراهم ايضا من عادة اهل الزوجة اتخذ طعامها ولم يتم امر  
السكاخ هل للخطاب ان يرجع فيه ام لا لاجاب نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم  
باتخاذ وطعامه للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاما له وفيه لا يرجع اه وفيها ايضا من كتاب  
النفقة سئل في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها لتزوجه وبه وتحقق انه لما يتفق عليها لتزوجه  
ثم امتنعت عن التزوج به وترتجبت بغيره هل يرجع بما اتفق ام لا لاجاب نعم يرجع في التحانية بعد ان  
ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يزوجها لا يتفق  
عابا احسان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لغيره قال في التفتة سئل والذي عن نسب الى ابي  
الخفافية سكر اولوزا وجوزا وقرأتم ترك الاب المعاقدة هل له ان الخطاب ان يرجع بامانة اذا ما دفع  
فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأت له في ذلك فله ذلك اه  
وهو من جملة ما علم في التحانية وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عنه والله اعلم اه ما في الجبرية  
فلتمسك \* (سئل) في الاب اذا زوج ابنه امرأة بالولاية لو صغيرا او الوكالة لو كبير او بغيره المهر فقول  
لا يطلب الاب به من ماله (الجواب) نعم قال في الذكر وضع ضمان الولي المهر قال في البعاطقة فتمثل  
ولي المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى البنددي جمع شيخ الاسلام  
علاء الله افسدى فثبت سؤال ولو زوج الاب طفلة الصغيرة امرأته بغير مهر ولو لم يلزم المهر اياه الا اذا ضمنه  
وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن دلالة اقامته على السكاخ مع عبته لا مال  
له ولا سكاخ بدون المهر وقتنا الصدوق على من اخذ السابق بالترغيب على رضاه عنه والسكاخ لا يبدل  
على ايضا المهر في المحال فلا يمكن من ضرورته ضمان المهر ولا تسليمه المقدر عليه الى الزوجين يجب تسليم  
البدل عليه ايضا والعاقد صغير كذا في معراج الداراية عن البسوط ولا يخشش بالاك ما في شرح الطحاوي  
من ان الاب اذا زوج الصغيرة امرأته فللمراة ان تطالب المهر من ابى الزوج فيؤدى له الاب بقر مال ابنه الصغير  
وان لم يرضى الاب مهر بخا اه لانه يجوز على الطالب بالاداء من مال الصغير بل يكون في يده كباقي عنه



ويريد الرجوع على ايها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في بكرة انسة طلتها زوجها قبل الدخول بها والحلوة ولم يكن المهر مسلما فهل لعدة عليها ونصف المسمى وعاد نصف المهر الى ملك الزوج بمجرد الطلاق (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والجور وغيرهما \* (سئل) في رجل مات عن زوجته الغنم الدخول بها وعن اب وعليه ديون لجماعة استدانها في حجة فهل تأكد جميع المهر بالموت في تركته وتكون هي اسوة العزما (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل وطئ صغيرة وازال بكرتها كرها بلا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوتها شرعا (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير مشتهرة ولا يجامع مثلها لانه اذا سقط الحد فعين المهر لان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر قال في المتقى وشرحه للعلاء في من باب الوطئ الذي يوجب الحد وما لا يوجب وان رضى مكاف بمجنونة او صغيرة يجامع مثلها حذو ولا شيء وفي عكسه لاحد عليهما لان الاصل لم يحد فكذا التسع الا في رواية عن ابي يوسف ربه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجامع مثلها بخلاف الصغيرة التي لا يجامع مثلها كما هو المعلوم من قولهم في تعريف الزنى انه الوطئ في قبل مشتهرا حال او امضايا وفي المخ ولا حد بوطء اجنبية زفت اليه وقيل هي عرسك وعيايه مهرها فحق بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة لان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر وقد سقط الحد فعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا في وطء مجارية الابن وقد علق منه اه في مسائلنا سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزورة فعين المهر اقول والله در المؤلف على هذا الاستسباط الحسن وقد سبق الى نظيره الامام الاسترشدي في كتاب احكام البضار حيث قال في مسائل الحد ودولو في بضيعة يجامع مثلها ولم يفضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل ينبغي ان لا يجب لان الحد قد وجب وانه باق وجوب الثمن وكانت واقعة القسوى اه ثم قال ولو وطئ صغيرة لا تستهي لا يكون هذا الوطء زنا ولهذا لا يوجب ابوجهة ومجده حمة المضاهرة ولكن اوجبا على الارش ذلك الجناية اذ لم يفضه ثم قال وفي نكاح فواند صاحب الحيط الحدو الثمن لا يجتمعان الا في مسألتين اذا رضى بجارية بكرة لسان يجب الحدو نقصان البكرة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقيمة الخمر اه وقد سبق قوله اذ لم يفضها لما ذكره عليه بقوله واذا زنى بصغيرة لا يجامع مثلها وفضاها فان كان افضاء يستكمل البول فلا حد عليه بل لا خلاف ويجب عليه الاغتسال بنفس الاصلاح وعليه ثلث الدية وعيايه المهر وان كان افضاء لا يستكمل البول لا يجب الحدوا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المؤلف ان يحدد بكونه لم يفضها \* (سئل) في بكرة بالغة رويحت بالامهر فدخل بها زوجها فقرأها رتقا ويريد الزوج ان ياطقها فهل اناطقها تجب عليه مائة وهي درع وخمار ولفعة لا تزد على نصف مهر المثل الا الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم ولو فقيرا وتعتبر الماهما (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والدرر وغيرهما \* (سئل) فيما اذا تزوج قاصرة بكرامن ايها ثم طلقها قبل الدخول والحلوة واقرأها في حجة بقض نصف المهر وترفع المهر انما كانت بالغة حين قبض ايها مهرها وان اباه لا يملك ذلك فهل يملك الاب قبض صداق البكر البالغة (الجواب) نعم والاب اذا اقر قبض المهر فان كانت البنت بكرة اصدق وان كانت ثريا لا يصدق خلاصة من الفصل الثامن ومثله في البرازية وقد روى الخبر الزملي في فتاواه خبر براحتنا فارجع اليه وقال ان له قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكرة ام ثريا اه وليس لغير الحرب والمجدمن الاولياء قبض المهر لان ان يكونوا اوصياء من ادب الاوصياء

مطلب  
خلف من الدخول وتسلم  
المهر بنصف المسمى بمجرد  
الطلاق بلا افضاء ولا قضاء  
مطلب  
المراة اسوة العزما في مهرها  
مطلب  
ازال بكرة بضيعة وجب مهر  
المثل ان كانت لا يجامع مثلها  
مطلب  
(قاعدة) كل موضع سقط  
فيه الحد يجب فيه المهر المثل  
مطلب  
الحدو الثمن لا يجتمعان  
الا في مسألتين  
مطلب  
فيما اذا زنى بصغيرة وفضاها  
مطلب  
وحدها رتقا ثم طاقها يجب  
عليه مائة لا تزد على نصف  
مهر المثل  
مطلب  
يملك الاب قبض مهر البكر  
البالغة دون الثيب  
مطلب  
ليس لغير الاب والمجدمن  
الاولياء قبض المهر لان  
يكونوا اوصياء

(مسائل الجهار)

ذكرها المؤلف مفرقة في الأبواب وجمعناها لتسهيل مراجعتها

(سبئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهز معلوم سلمته فبانت ادعت ان بعضها عارية والعرف في بادئهم مشترك كيف الحكم (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهم مشتركاً فالقول للام مع عيبتها قال في الدرر المختار جهز ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو عليك وقال الزوج ذلك بعد موته البت منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالمتقدم ان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمراً في الاب يدفع مثله جهنانا لعارية واما اذا كان مشتركاً كسر والشام فالقول للاب كل لو كان اكثر مما جهز به مثلاً والام كالاب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهرتعالقاضي خان من الاب ان كان من اشراق الناس لم يقبل قوله انه عارية اه و ذكر المسألة في كتاب العارية ايضا وقد ذكر ان كل من كان القول قوله بلزمه العين الا في مسائل اوصالها في شرح الكزالي في خمسة وستين مسألة ليست هذه منها وفتي قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام انهما لم يملكها وانما هو عارية عندهم مع العين الا ان تقوم دالة ان الاب والام على ان كان مثل هذا الجهار للابنة \* وسئل قارئ الهداية عما اذا تنازع الزوج بعد ما تزويجها بالجهز وماتت فاجاب اذ اوفت الى الزوج وسئل مع الجهار لا يسع من الابوين انه ليس لها الابينة \* (سبئل) فيما اذا زوج ابنتها البالغة و جهزها بجهز سبلها منها في حصة مما باعها وعن ورثة غيرها يردون فسمعت الجهار بينهم مع البت فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم والمسألة في المتخ غير \* (سبئل) في رجل اشترى في حال حصة لابنته الصغيرة او في تجهيزها بها ثم مات عن ورثة فهل يكون ذلك للبت خاصة (الجواب) نعم قال في الوصل الحجة اذا جهز الاب ابنته ثم مات وبقية الورثة يطلبون القسم منها فاذا كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسبلها في حصة فلا سيدل لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اه كذا في المتخ في اواخر المهر \* (سبئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهزها و اعازتها اتممة اخرى ثم ماتت البت عن امها وورثة غيرها فهل القول للام في ذلك (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهزها مما لها في القول قول الام مع عيبتها \* (سبئل) في رجل زوج بنته الصغيرة وقبض مهرها و جهزها به والآن بلغت البت وقالت اباهما عيها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحا (الجواب) نعم وللأب مطالبة الزوج بعهر رثته حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا خيرة من المهر وله الشراء لكن اذا كان بغير فاحض بنفذه عليه ادبا لاصيا من قبل البيع \* (سبئل) في امرأة جهزت ابنتها البالغة بجهز معلوم سلمته لها وصرفت فيه البت في حياة امها ثم ماتت الام عن ورثة يدعون على البت بنقص الامتعة من الجهار ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم \* (سبئل) في رجل زوج بنته ودفع لها اتمعة معلومة على سيدل العارية لا الجهار واشهد علمها بذلك عند التسليم بينة شرعية واقرت به بذلك لدى البينة ثم ماتت وزعم زوجها ان الامتعة جهزها فهل تقبل بينة الاب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج (الجواب) نعم (سبئل) في رجل فقير جهز ابنته البالغة بجهز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعى ان الجهار المذكور عارية والزوج يلحق التملك والعرف في بلدتهم مشترك فهل القول قول الاب بيمينته والحال هذه (الجواب) نعم وتقدم تلها عن التنوير \* (سبئل) في المرأة اذا وفدت الى زوجها بجهز قليل لا يلبق باله والذى يدفعه من يد الزوج مطالبة الاب بالمهر فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك وزعمت البتة بلا جهز يلبق به فله مطالبة الاب بالتدقيق زاد في الجهر عن البتني الا اذا سكط طول بلا

(مسائل الجهار)

مطلب

ادعت الام ان بعض الجهار

عارية

مطلب

ماتت فادعى ابوها ان الجهار

ليس لها بعد ما سلمت الى

الزوج به

مطلب

جهز ابنتها وسلمها منها ثم

ماتت لا يقسم مع التركة

مطلب

اشترى الجهار ابنته الصغيرة

ملكه ولا كبيرة اذا سلمها

مطلب

جهزت بنتا واعازتها اتممة

اخرى ثم ماتت البت فالقول

للأم ان كانت الامتعة زائدة

الخ

مطلب

له قبض مهر بنته الصغيرة

وتجهزها به

مطلب

ليس لورثة الام استرداد

بعض الجهار

مطلب

تقبل بينة الاب ان مادفعه

لبنته عارية لا لجهار

مطلب

القول للاب بيمينته ان

الجهز عارية اذا كان

العرف مشتركاً

مطلب

زفت بجهز قليل ليس للزوج

المطالبة

الكن في النهر عن الزارية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود وعلا  
الدين على التوروا واثرباب المهر اقول هنا في فتاوى الشيخ اسماعيل من ان الاب يبيع من ان يجهزها  
بما ياتي بالمهر المسموث اليها وعزاه الى البحر والصيرفة مبنى على خلاف الفقهاء نعم البنت مطابقة اليها  
بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به \* (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكافه امها بجهزها  
بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة جهزت ابنتها  
بالباقية جهزها بزيد على مهرها باضافه وادخلته معها الى مسكن الزوج وترد الا ان اخذت ثلثه باذن  
الذنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل جهز  
بنته بالباقية جهزها زاد دخلته معها البنت زوجها ومضى بذلك مدة تزيد على خمس عشر سنة والان يريد  
اؤها لشراده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة جهزت  
ابنتها بأمته معلومة ومجلى معلوم ونصرت البنت بذلك في حياة امها في مدة تزيد على عشرين ثم ماتت  
الام وترد الوثبة فسمعت الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من جملة المجهز (الجواب)  
نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى اعلم

\*(مسائل مشورة من ابواب النكاح)\*

\*(سئل) في رجل تزوج امرأة بعقد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت اختها فهل يكون العقد الثاني  
باطلا ولا تعلق الاولي بذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل ادعى على امرأتين اياهما زوجة  
اباها وهي قاصرة بلولة عليها فاجابت بانه اوقت العقد كانت بالغة وانها تعلم بالعقد وكيف الحكم  
(الجواب) القول لهما ان ثبت ان سنهما وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعدمه فينبئ  
البلوغ اولى قال في التفسير وشرحه من باب الولي لوزوجها ابوها مثلاً اذا عاينها بلوغها فقالت انا بالغة  
والنكاح لا يصح وهي مراعاة وقال الاب والزوج بل هي صغيرة فان القول لهما ان ثبت ان سنهما وقت النكاح  
لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهنها فينبئ البلوغ اولى على الاصح اه \* (سئل) فيما اذا اراد الزوج  
الدخول بزوجته الصغيرة قائلاً انها تطيق الوطء والاب يقول لا تطيق فما الحكم الشرعي (الجواب)  
قد اجاب الخبر ازمى عن هذا السؤال بقوله ان كانت صغيرة فممنوعة تطيق الرجال وسلم المهر المشروط  
تعيده لغير الاب على تسامحه للزوج على الاصح من الاقوال فيمنظر التباين ان كانت من تخرج  
اخرجها ونظر اليها ان صلحت للرجال ام اباها يدفع للزوج والا فلا وان كانت من لا تخرج امر من يثق  
بهن من النساء فان انها تطيق الرجال وتعمل الجماع ام الاب يدفعها الى الزوج وان قل لا تفعل  
لا يأمر بذلك والله اعلم اه وقال في الزارية ولا يبيع الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يبيع  
الزوج على ايعاف المجهل فان زعم الزوج انها تفعل الجماع والاب لا يبيعها الا على ايعاف زوجها ولا يبيع  
السن اه قال المؤلف ورايت على هامش الزارية عند هذا المحل يحق الجدل لجملة عبد الرحمن الهامدي  
وفيل بعشرة سنوات وثمان ان كانت صغيرة وقيل ان طلبها الزوج للمناسبة دون الملامسة يجب كذا  
في ازخمة والقصة \* (سئل) في رجل اشترى بئله حلياً واواى ثم مات يقول زوجته انها اشترى ذلك  
في غيبته الحكم (الجواب) حيث اقرت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الاستسقال اليها لا بدليل كما صرح  
به في البدائع في اختلاف الزوجين \* (سئل) في رجل زوج ابنه بالغ بلا وكالة عنه ثم علمه ان فاجاره  
واراد الدخول بها بعد دفع المهر طاف متع ابوها من تسلمها به بلا وجه شرعي فهل يورث بغيرها بعد قبض  
المهر (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل ابى ان يتزوج ابنته الا ان يدفع له مائة مائة مائة الدراهم  
فدفعها له ولم تزوجها منه ويريد ان يحلها فله ان يحلها او لا فاجابوا كقولهم له ذلك (الجواب) نعم والمساكنة

مطاب  
لا يلزمه تجهيز بنته من مال نفسه  
زائد على المهر  
مطاب  
للام اخذ بعض المجهز باذن بنتها  
السائلة  
مطاب  
يريد الاب استرداد المهر بعد خمس  
عشرة سنة ليس له ذلك  
مطاب  
جهزتها بأمته وحلى ليس لورثة  
الام فدية الحلى  
مطاب  
تزوج امرأة ثم تزوج بنت اختها  
لا يصح الثاني ولا تعلق بزوجته  
مطاب  
ادعت انها اوقت العقد كانت بالغة  
فالقول لهما الخ  
مطاب  
بينه البلوغ اولى  
مطاب  
اراد الدخول بها وعنده ابوها فلا  
انها لا تطيق الوطء الخ  
مطاب  
لا يبيع الاب على دفع الصغيرة للزوج  
ويؤمر الزوج بايعاف المجهل  
مطاب  
الدية لا تفعل لالسن  
مطاب  
مات وقول زوجته انه اشترى  
ذلك لى لا يثبت الا بدليل  
مطاب  
زوج ابنه البالغ بلا وكالة فاجاره  
ودفع المهر وخر ابوها بغيرها  
مطاب  
دفع له شيأ حتى تزوجها به ولم تزوجه فله الرجوع به

في الحيرة والبرازية \* (سئل) فيما إذا أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فهل لا زوجان يسترده  
 (الجواب) نعم والمسا في التنوير \* (سئل) في رجل انفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا  
 انقضت عدتها فإنما انقضت عدتها بان يتزوج به وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بما  
 دفع لهم فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسا في التنوير من المهر والجر والمغ وغيرها انفق على  
 معتدة الغير بشرط أن يتزوجها إذا انقضت عدتها إن تزوجته لا رجوع مطلقا وإن أبى أن يتزوج به فله  
 الرجوع إن كان دفع لها وإن كانت معه فلا مطلقا وبه أفتى مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو انفق  
 على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت عدتها فإنما انقضت ذلك إن شرط في الانفاق  
 التزوج كان بقول أنفق بشرط أن يتزوجني يرجع زوجها أولا وكذا إن لم شرط على الصحيح  
 وقيل لا يرجع إذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه صحيح أيضا وإن أبى ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح  
 والحاصل أن المعتد ما ذكره المهادي في فصوله أنها إن تزوجته لا رجوع مطلقا وإن أبى فله الرجوع  
 إن كان دفع لها وإن كانت معه فلا مطلقا اهـ بخ من المهر أقول حاصل ما في البحر حكايته قوانين  
 مصححين الأول الرجوع مطلقا بشرط التزوج أولا وسواء تزوجته أولا وعلموه بأنه رشوة والشأن في الرجوع  
 إذا أبى وكان شرط التزوج أما إذا لم شرطه أو تزوجته مطلقا فلا رجوع لأن قوله وقيل لا يرجع إذا  
 تزوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع إذا لم شرطه بالأولى وقوله وإن أبى لم يفهم منه أنه  
 إن شرطه يرجع لكن تقل في دفع القدر من الخلاصة وقبلاوي الخاصي أقولا لما صالها صرحا ومفهومها  
 أن الصحيح أنه لا يرجع فيما إذا تزوجته مطلقا بشرط الرجوع أولا ويرجع فيما إذا أبى مطلقا وهذا  
 هو المذهب ومن المحاصل المتقدم عن العبادية وهو مخالف الكلام البحر كما وصفته في حاشيتي عليه فقدر  
 وأقول أيضا في ما إذا ماتت فهل يلحق بالامانة أو لا المارة فليحذر وكذا الوالي هو أموات وقد صارت واقعة  
 لما توى وعلى القول الأول عا في البحر لا شك في الرجوع في الجميع فينبغي الافتاء به في هذه الصور  
 حتى يرى تصحيح خلافة فيما يروى في انضمام ما يقع كثيرا في القرى من أن الشخص منهم يخطف امرأة ويصير  
 ينفق عليها ويصطفيها دارهم بالنفقة سنين إلى أن يعقد عقده عليها أو الظاهر أنها ليست في معنى المعتدة بل  
 هو من الخديعة التي تحبوسه فيسترده ولو قائما لها كالكفن في الفتاوى الحيرية ما يباح له كتم في باب  
 المهر \* (سئل) في امرأة سافرت وزوجها إلى بلاد بعيدة وغاب عدة سنين ثم أخبرها جماعة نقات أنه  
 مات وشاهدوا موته ودفعه ووقع في قلمها صدقهم وأكبر رأيها أنه حق فهل لها أن تعتد وتزوج  
 (الجواب) إذا كان الخبر ثقة وكان أكبر رأيها أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج معرج بذلك في الضر  
 عن الجوهرة أخبرها ثمانية أزواجها الغائب مات وأطلقها ثلاثا وأنها منه كتاب على بدقة الضالاق أن  
 أكبر رأيها أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج على من باب العدة وفي الصيرى إذا شهدا أنان فلانا  
 طلق امرأته والزواج غائب لا تلب فان شهدا عند المرأة حل لها أن تقل وتزوج أخو وكذا إذا شهد  
 عندها رجل عدل اهـ من الفصل الأول من نكاح العبادية \* (سئل) فيما إذا خطب زيد لأمه  
 الصغير بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفتاة ولا يجزئها منعتة شرعى فهل لا يكون مجرد قراءة الفتاة  
 نيكاحا (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا بعث رجل لامرأة شيئا من الطعام هدية ليتزوجها  
 فأكثها ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها فيعتق فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك  
 \* (سئل) في امرأة هجرت خلعها وزوجها من محنته بعد الدخول بها على مؤخر عداقتها شرعا  
 ثم بعد خمسة عشر يوما عدها ونكاحها علم فهل يكون العقد المبرور فاسدا (الجواب) نعم لا نهى  
 في عده الغير \* (سئل) في رجل عقد نكاحه عقد صحيحا على امرأة ثم مات قبل الدخول والخلوة

مطلب

أخذ أهل المرأة من الزوج  
 شيئا عند تسليمها له استرداده

مطلب

انفق على معتدة الغروا ب أن  
 تزوجه هل يرجع أولا

مطلب

إذا انفق عليها التزوج فماتت

أومات

مطلب

أخبرها جماعة أن زوجها  
 الغائب مات ووقع في قلمها  
 صدقهم لها أن تعتد وتزوج

مطلب

لا يكون مجرد قرأته الفتاة  
 عقد نكاح

مطلب

بعث لها هدية ليتزوجها  
 فاستهلكها ليس له الرجوع

مطلب

نكاح معتدة الغير فاسد

مطلب

عقد عليها اعتدا صحيحا ثم  
 عليه أمها





في امرأته من زوجها عنها فقد تزكاه عليها وهي في العدة وقد نكحها المهر ولم يصح ما قبل يكون  
 النكاح فاسد وله استرداد المهر منها والحالة هذه (الجواب) نعم قال المؤلف وسئل ولا نكاح  
 للمرجوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العبادي فيما اذا دخل الزوج بالزوجة ولم يصل اليها  
 طاعة قبل نكاحها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فأجاب بأن نكاحها العدة ولا يصح نكاحها لغير  
 الاول قبل تمام عدتها (سئل) في بكر بالعدة شديدة تريد أن تزوج نفسها من رجل كف لها  
 مهرها ما فهل لها ذلك وليس لها وأبىها معارضتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج  
 ابنة الصغير لغيره ضمن للزوجة مهرها ثم مات الزوج فهل لاراة مطالبة أبيه بجميع مهرها (الجواب)  
 نعم (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر ولم يبلغها خبر موته إلا بعد شهرين وتريد أن تزوج بغيره  
 بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومدا العدة بعد الموت على الفور (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
 فغير زوج بنة الصغيرة من آخر على مهر معلوم من الدراهم فبين يده اتمته من الزوج وتعرف بها  
 ثم دخل الزوج بالصغيرة ونكحها الاب بالاعتق ويريد الدعوى بها بدون وجه شرعي فهل ليس له  
 ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بكر بالعدة شديدة زوجها من رجل على مهر معلوم  
 قبضه منه بالركلة فنهاى ذلك ثم ماتت البكر قبل اتمام النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح  
 ويرد المهر الى من ماله (الجواب) نعم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلثا بعد الدخول  
 بها وهي بعد ذلك ثلاثة اشهر حاضتها ثلثا من كوامل وتزوجت بغيره بعد شهرين بعد  
 خلفها على انقضاء عدتها كاذكراً فقام المطلق يعارضها في ذلك ويكذب ما في انقضاء العدة فهل يقبل  
 قولها مع حلفها ويمنع المراض والمعدن من تزويجها (الجواب) نعم (سئل) في رجل دخل  
 بزوجة البكر ثم ادعى انه وجدها يدا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عليه بقوله وجدتها  
 ثلثا (الجواب) نعم (سئل) في رجل تزوج بنة القاصرة من زيد بانفاظ شرعية ادى بنة  
 شرعية ولم يبلغها مهرها قال الاب لكل الزوج على أن يزوجني الزكلى بشفعة فلا تولى فعد بها  
 طيكون احد الزوجين عوضا عن الآخر فامتنع الاب المذكور من تسليم بنة بزوجها أن النكاح  
 غير صحيح فهل يكون صحيحا والبنات المثل (الجواب) نعم (سئل) فمما اخطب وكل  
 زيدا بنحو والى البنات فيجب من الناس فأجابه الاب في ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان رغبتي  
 فيها والى فلا ترضى فخطب ودفع لاب شأمن الحلى والبسة لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردتها  
 فهل يزوجها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلا (الجواب) حيث لم يجز  
 بينهما عقد نكاح شرعي باليجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلا  
 (سئل) في صغيرة تزوجت زوجها العصبية من ابنة على مهر دون مهرها ما يغني فاجش فهل  
 يكون النكاح غير صحيح (الجواب) حيث كان المزوج غير الاب والجد وكان يغني فاجش فالتكاح  
 غير صحيح كان الثوب وغيره (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها اولاد صغار من غيره واما  
 امه متروكة بعد الاولاد ويريد انكاحها في قرية أخرى مسافة ما بينهما قل من نصف يوم فهل له ذلك  
 وينتقل حضانه الاولاد لجدتهم المبرورة حيث كانت اهلا للعضانة (الجواب) نعم (سئل)  
 في امرأة تزوجت بتم البتيم بالولاية عليها من رجل كف بمهر المثل ودخل بها ثم ماتت البتيم فخرج  
 فوراً الى داره واشهدت على ذلك المجلس وقد تمت الى القاضى وطلبت الفسخ بوجه الشرعي وقضى  
 القاضى بذلك وفتح بينهما فهل ينفخ والحالة هذه (الجواب) حيث استوفى الدعوى شرعا  
 الشرعية ينفخ النكاح انما يفسخ بالافسخ المزاوي (سئل) في امرأة ماتت ولم يتم تزويجها  
 فواجب ما قبلها

تزوجها في عدة غيره  
 واسترد المهر منها

مطلب  
 للبتيم تزوج نفسها من كف

المثل وليس لابيها معارضتها

مطلب  
 يطالب الاب بما ضمنه من المهر

مطلب  
 مبدأ لعدة من الموت لامن ولو الخبر

مطلب  
 تزوج بنة الصغيرة وقبض بدل

المهر اتمته ليس الزوج مطالبة بها

مطلب  
 ماتت قبل اتمام النكاح فهو غير

مطلب  
 صحيح ويرد المهر الى من ماله

مطلب  
 القبول لها في انقضاء عدتها لا الاول

المطلق  
 لا عبرة بقوله وجدتها ابنا وليس له

مطلب  
 استرد المهر

مطلب  
 زوجة على أن يكون احد العودين

مطلب  
 عوضا عن الآخر وجب مهر المثل

مطلب  
 لا تقوم الخطبة بتمام عقد النكاح اصلا

مطلب  
 زوجة على ابنتي فاجش لا يصح العقد

مطلب  
 تزوج ابنتي بتم البتيم لم ينفخ

مطلب  
 تزوج ابنتي بتم البتيم لم ينفخ

على الزوج بأنه لم يدفع زوجته جميع مهمل صداقها رطل الله بنصهما من ذلك وهو يدعى الإيصال  
فما الحكم (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الإيصال إليها لا يجمع دعوى أمها بما تعرف  
تقبله لأنه لا تسلّم نفسه إلا بعد تبجيل شيء عادة ولا ما فاته مقامها بما عاينته دعواها يجمع حجة عمري  
الوارث والمسألة الأولى في التبرير من المهر والنسابة في المحار والزهدي من المدعى.

(فوائد ذكرها المؤلف مغرفة فجمعها) \*

تزوج امرأة على أنها مسلمة فظهرت كابية ليس له الفسخ \* إذا قال الزوج بعد اصدار المأدومة التزوج  
نعم يا سيدي قلت هذا النكاح أو قصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يستقل به كلام آخر صح  
النكاح \* للقاضي تزوج الصغار أن كتب في مشورته أن له تزوج الصغار والأفلا \* يحرم على الزوج  
أن يتزوج بنت ابن زوجته لأنها ولد يربيه فحرم عليه وإن سفلت \* السك من فتاوى قارئ الهداية \*  
وفيها سهل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فعاتت لها كبرى فصح نكاحها وأقامت  
عنده بنته غاب عنها وأبترك لها نفقة فصح نكاحها وحكم بجمع الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلا  
وحكم بما حكم الفسخ بجمع التزوج ثم طلقها فحضرته إلى قاض جنفى ليرجعها تزوج آخر فهل يسوغ للجنفى  
ذلك وإذا حضر زوجها الغائب وأقام بنته أنها موصولة بنفقة فهل يبطل هذا النكاح إنسان أم لا  
الجواب إذا صحح النكاح كما يرى ذلك ونفذ فصح قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفذ  
والتزوج بالغير فلا يرفع ذلك بحضور الزوج وأدعاه أنه تركه عندها نفقة في مدة عيشته وإن أقام بنته  
بذلك لأن بنته المرأة أنه لم يترك عندها نفقة اتصل به القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالينة الثانية والله أعلم  
أه \* النكاح بين العبدین جائز وذكره بعضهم الزافى والخماتر أنه لا يكره لأنه عليه الصلاة والسلام تزوج  
بالمدينة رضى الله عنها وعن ابوها في شوال وبني مفايهه وأبواب قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح  
بين العبدین أصح بأنه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من صلاة العبد في يوم الجمعة أقصر أيام الشتاء  
فمرض عليه الانكاح فقال له حتى لا يفوته الزواجر في الوقت الأفضل إلى العبد الثاني وهو الجمعة \* هل  
للزوج أن يقل عليها الباب له أن يقل الباب فتساوى الشلبي من النفقة وفي أدب القاضي له أن يعلق  
عليها الباب من غير الأبوين فتساوى الأبوين من المهر

(باب نكاح الزاني والكافر) \*

(سئل) في ذمة طلقها زوجها الذي تلاتا لذي بيته شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل يحاسب  
إلى ذلك (الجواب) نعم لأنهم بمقتضى أن الملاق مزول للكل وإن كانوا لا يعتقدونه محصورا بالعدد  
فأما كراهة ما بعد الطلقات الثلاث ظلم منه وما عاينته المذمة لقرهم على الظلم من ميسر السرخسي  
في باب نكاح الكافر فجموعة عما قاله أئمنسى \* (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيه الذي  
ودفع لها ما يسمونه نيشاناً على علامتها طلقها منه وملا وجهه من الوجوه حتى  
بلغت رشيدة وطلب النكاح طلقها منه وملا وجهه من الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب النكاح طلقها منه  
على نكاحه (الجواب) نعم \* (سئل) في أم ولد تزوج بالزوج بأسرهم أذن سئلها فهل إذا  
تزوجت وده أسيد يبطل النكاح برده (الجواب) نعم وتوفي نكاح من وأمة ومكاتب ومذمومين  
وأم ولد على أحازة المولى فإن انحاز فقد وأن رد فعل بتزويج من نكاح الزاني

(باب العتق) \*

(سئل) في بكرتة تزوجها ليوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة ودعى بفسخه وطلبت  
التفريق فما الحكم (الجواب) لا يفرق بينهما ما عاينته أنه عتق ما كتبت عنه بأفاره

مطلب  
مات ولها ما لا تنفع دعواها على  
الزوج بجميع المجهل

مطلب  
ما منع دعوى المرأة يمنع دعوى وارثها

مطلب  
تزوجها على أنها مسلمة فظهرت  
كابية ليس له الفسخ

مطلب  
أقصر على قوله نعم صح النكاح

مطلب  
للقاضي تزوج الصغار أن كتب  
في مشورته

مطلب  
يحرم عليه تزوج بنت ابن زوجته

مطلب  
في فسخ ما في نكاح زوجة الغائب

مطلب  
إذا جاء الزوج بعد فسخ النكاح  
وأدعى أنه تركه عندها نفقة لا تقبل

مطلب  
الينة التي اتصل بها القضاء لا تنقض

مطلب  
المختار أن الزافى بين العبدین لا يكره

مطلب  
للزوج أن يقل عليها الباب

مطلب  
طلق الذي تزوجته ثلاثاً طلق

مطلب  
النفقة

مطلب  
ندمها بأعضاءها نيشاناً لها أن تزوج بغيره

مطلب  
تزوجت أم ولد له بلا إذن سيده له رد

مطلب  
رجل الدين يفتقر وقت المرافعة

أو يقول النساء بانها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب من أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام هيتها غيبته ولو كسها أو مرضها غيبته فان وطئ والابانت بالفرق ان طلبت وأجبل العنين لا يكون إلا عند قاضي مصر أو مدعيه كما أفتى بذلك الخبير المولى رحمه الله تعالى

\*(باب الرضاع)\*

\*(سبيل)\* في رجل يريد أن يتزوج أمه رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسا في المتون  
 \*(سبيل)\* فيما إذا قرر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعاً ولم يثبت عليه أن لم يقل بعده هو حق كما قالت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فبطل له أن يتزوجها (الجواب) إذا قرر بأنها اخته من الرضاع ولم يصح على إقراره له أن يتزوجها وإن أصح لا يحد له أن يتزوجها كذا في رضاع الحماة فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وصيت أو نسيت وصدقته فهو ما صدق عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المنع والنهر \*(سبيل)\* في رجل تزوج بكراً بالمعة ثم قبل الدخول والحمل والعصمة بها قال أنها بنت ابني رضاعاً وأصر على ذلك قال أنه حق كما قلت والزوجة تكذب في الحكم (الجواب) يفرق بينهما ولها نصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها وإن صدقته فلا مهر لها وإن دخل وكذبت فلها جميع المهر والنفقة والسكنى وإن صدقته فلها الأقل من السعي ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى فكذا في فتاوى قدرى أفندي عن المصنف \*(سبيل)\* في صغير رضع من زوجة مع ممة بنت لها ممة في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير ويريد التزوج بشقيقة المثل المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في الكافي إذا أرضعت المرأة صبياً حرم عليه ولادها من تقدم ومن تأخر لأنهم إخوانه وكذا ولد لها باعتبار النسب لانه ولداً اخته أقول وقوله الراضعة من أمها الخ لا حاجة اليه لأن من رضع من امرأة يحرم عليه ولادها من النسب وإن لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكنز وصرح به في النهر \*(سبيل)\* في رجل عقد نكاحه على امرأة وقيل الدخول بها أخبرته أمه أنها أرضعتها معه وصدقها الزوج مصرعاً على ذلك وكذبته الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر (الجواب) نعم قال في البحر عن خزائن الفقه رجل تزوج امرأة فقالت أمراً أنا أرضعتها في على أربعة أوجصدها الزوجان أو كذبها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة وصدقها الزوج وكذبها المرأة أمّا إذا صدقها أو رفع النكاح بينهما ولا مهر لها أن لم يكن دخل بها وإن كان قد دخل فلها مهر المثل وإن كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر أن كان أكبر رايها أم صادقاً في أخبارها بقاها احتياط وإن كان أكبر رايها أنها كاذبة معها كذبها وإن كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستخلف الزوج بالله ما تعلى إذا خلت من الرضاع فإن نكح فرق بينهما وإن خلت فهي امرأته وإن صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر إن كانت مدخولاً أو يلزمه مهر كامل ولا نصف مهر أم ومثله في الأقروى قلائد \*(سبيل)\* في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بالنسب والد العود أن بينهما حراماً في مدته ولم يدخل ولم ينفق بها أصلاً فهل يفرق بينهما ولا مهر لها (الجواب) نعم وإذا ثبت الرضاع بينهم رجع العود إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما وإن كان قبل الدخول فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلها الأقل من السعي ومن مهر المثل وليس عليها النفقة والمهر حكى في جملة قدرى أفندي عن الصغرات أقول وفي قوله فرق بينهما الإشارة إلى أنه لا تنفع الفرقة إلا بتفريق القاضي كما عراه في التعرلى أمر كتابه الرضاع إلى المصنف ثم قال ولوشهدا عندنا عدلان على الرضاع بينهما وهو صحيح ثم ما تارة وتعلما أي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لا يسمعان المقام معه كالمشاهدات إلا في الثلاث كذا في غماهم في شرح المصنف أمه أي المتضمنة الوهابية وعليه في كتابه أن هذه شهادة

مطلب

فحل له أم اخته رضاعاً

مطلب

أقربانها اخته رضاعاً ثم قال

أخطأت وصدقته له أن يتزوجها

مطلب

قال قبل الدخول والحمل

بها أنها بنت ابني رضاعاً وأصر

وكذبته لها نصف المهر

مطلب

من رضع من امرأة حرم عليه

أولادها من تقدم وأتأخر

مطلب

أخبرته أمه قبل الدخول

أنها أرضعتهم وأصدقها مصرعاً

على ذلك يرتفع النكاح

ويلزمه نصف المهر

مطلب

قالت أمراً أنا أرضعتها

فهي على أربعة أوجه

مطلب

لو ثبت الرضاع بالشهود والعدول

ولم يدخل ولم ينفق بها يفرق

بينهما ولا مهر لها

مطلب

لا تنفع الفرقة إلا بتفريق

القاضي

مطلب

لو شهدا عندنا عدلان على

الرضاع وهو صحيح لا يسمع

المقام معه

لوقامت عند التامضي ثبت الرضاع فكذلك وقامت عندها \* (سئـل) في امرأتين اجنبتين ارضعت  
كل واحدة منهما اولاداً معلومين لآخرى ثم ولدت احداً منهن كراوا لآخرى اني ولم يجتمع علي يدئ  
واحد بان لم يرضع الذي كرم أمه لاني ولا لاني من أمه لانه كراهه هل يدع ولده كذا تزوج بالانثى  
(الجواب) نعم حيث يمكن بينهما رضاع وتصل أخت اخيه رضاعاً كما في التتويرو وغيره \* (سئـل)  
في رجل له أخت نسبية رضعته من امرأة فلما بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج تلك البنت (الجواب)  
نعم له التزوج بأخت أخته \* (سئـل) في امرأتين يدارضت في مدة الرضاع ولدن لعمرو وبريداً خو  
زيداً التزوج ببنت لعمرو لم يرضع من زوجته رداً لصفاته هل ذلك (الجواب) نعم اقول أي لانها  
بنت بنت اخيه بل هي أخت اولاد أخيه قال المؤلف ولا يصل أن يتزوج ببنت اخيه رضاعاً كما هو  
نسبة قادم من الموثق ولم يذكرها في المستفتات \* (سئـل) في امرأة عبرت رجلاً بأنها ارضعت زوجته  
ولم يصدقها بالرجل ولا بينة هناك ثم ماتت زوجته ثم ان المرأة كذبت نفسها وقالت اخفاها وبريداً رجل  
أن يتزوجها فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئـل) في صبي ماتت أمه فوضع من حالته مع بنت  
له في مدة الرضاع وبريداً له أن يتزوج بنت خاله ابنة التي هي أخت أخته رضاعاً فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعاً وتصل كافي الدار المختار بالاولى أخت أخته ابنه رضاعاً  
\* (سئـل) في رجل يريد أن يتزوج أخت خاله رضاعاً فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك  
لأن أم خاله وحالته من الرضاع خلال كافي الدار المختار والعمرة أخت خاله بالاولى اقول أي سواء كان كل  
من الحال واسم من الرضاع وكان المختار من الرضاع وأمه من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر  
وكذا يقال في أخت المختار في مسائلته \* (سئـل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها خالته من  
الرضاع فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانها ليست من المستفتات فكذلك يجمع بين المودة  
وخافتها \* (سئـل) في رجل خطب امرأة وكانا رضاعاً جدتها لها فويل يحرم عليه ذلك كما  
(الجواب) نعم \* (سئـل) في امرأة قالت ارضعت زيداً ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم انهم  
لم يرضعوا أصلاً وصدقه ترد على ذلك ويرد التزوج بينهما فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسالمة  
في التتويرو وغيرهما وفي القبية امرأة كانت على ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تزول لم يكن  
في ثديي لبن حين انقمتها لاني ولا يعلم ذلك الا من جهتها جازلاً بأنها ان يتزوج بهذه الصبية \* (سئـل)  
في صبي رضعته امرأة من أجنبية في مدة الرضاع ويرد اب الصبي أن يتزوج الصغيرة المبرورة فهل  
له ذلك (الجواب) نعم تصل له أخت ولده رضاعاً كما في الملتقي والتتويرو وغيرهما \* (سئـل)  
في شهادة النساء وحدهن على الرضاع هل تقبل (الجواب) محفل الرضاع حجة السال وهو شهادة عدلين  
أرعدل وعدلتين ولا يثبت شهادة النساء وحدهن لكن ان وقع في قبضه صدق الخبر ترك قبل العقد  
أو بعده كافي البرائة اقول أي ترك احتياطاً ما ذكر في الخبر عن النكاح والكافي والله به انه لا يثبت بخبر الواحد  
لزوج قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن خبرات المختار انه لا خبر عدل يقبض بوقوله ولا يجوز  
النكاح وان أخبر به النكاح فلا يحوط أن يغار قهراً وفي بينهما جعل كل على رواية ارجح الأول  
على غير العدل وكذا في حاشيتي عليه عن العلامة القديسي أن قول الجذابة يؤخذ وله معناه نفق لهما  
بذلك احتياطاً ما قالوا بالثبوت عند المختار كما يتوقف على نصاب الشهادة اقول والله الشرح قائم في شرح  
الخطبة فتدرك مما لم يذكر أن ترك نكاح امرأتين قبل له اولى من نكاح من لا تحل له وفي ما لو أخبر الواحد  
برضاع صائري على العقد لم يتزوج صغيرة فأن أخبر بان أمه مثلاً ارضعت بعد العقد كذا زواجي أن خبر  
الواحدة فيه مقبول وتعلم الكلام عليه في البحر فراجعهم \* (سئـل) فيما اذا كان زيد زوجة وان منها

مطلـب  
منه كل منهما الا لآخرى ثم ولدنا ولدان  
يحل النكاح ان لم يكن بينهما رضاع  
مطلـب  
له التزوج بأخت أخته رضاعاً  
مطلـب  
له التزوج بأخت اولاد أخيه لا بنت  
حيه رضاعاً  
مطلـب  
خبرته انهم ارضعت زوجته ولم يصدقها  
وكذبت نفسها لم تزوج بها  
مطلـب  
له التزوج بأخت أخته ابنه رضاعاً  
مطلـب  
تصل له أخت خاله رضاعاً  
مطلـب  
ليس له النكاح بين المرأة وشاقتها رضاعاً  
مطلـب  
لا يقل له من وضع مهران جدتها  
مطلـب  
قالت ارضعت زيداً ثم رجعت له  
التزوج بينها  
مطلـب  
أعطت ثديها صبية ثم قالت لم يكن  
فيه لبن جازلاً بأنها تزوج الصبية  
مطلـب  
تصل له أخت ولده رضاعاً  
مطلـب  
ثبت الرضاع بشهادة النساء وحدهن  
مطلـب  
في اخبار الواحد الدل اللغة بالرضاع  
مطلـب  
في خبر الواحد برضاع طائري على العقد

ثم جاءت له ثلاثة أولاد ثم ارضعت بنت عمرو وبرد تزوج ابنه المذكور بنت عمرو والمذكور ذراهما  
لها تحلل لكونها المترعة من زوجها مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضى من زوجته صارت  
أخت ابنه فتحل لا ينهوا عن تزويجها المذكور (الجواب) نعم \* (سئل) في صبي وضع من امرأة  
ومرجه ثلاث سنين ثم ارضعت المرأة بنتا عمر مائة فهل يحل لنصي التزويج بالنكاح المذكور (الجواب)  
نعم لان الرضاغ بعد مضي مدته وهي ستان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرما قال في الخلاصة  
ولا تثبت المحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يرضم وبه يفتي القاضي الامام اهـ

\* (كتاب الطلاق) \*

\* (سئل) في رجل حنفي حلف بالحرام للبعين زوجته في هذا العام فلم يفعل ونزع الحاج من  
بلد ثم ما بعد أيام راجعها بالقول طأنا جوار ذلك وحج الناس وزوجها في العام المذكور ومضى من حين  
المراجعة المذكور ثمانية أشهر وهو مقیم معها فمر طلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار  
انقضاء العدة معلوما بينهم ثم طلقها ثلاثا بدارين راجعها العدة بعد جديد برضاها بعد ثبوت  
خلفها المذكور أولا واشتهر به فهل لا بد ذلك والمراجعة الاولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث (الجواب)  
حيث لم يفعل الحلو في عياله في ذلك العام ولم يقع عليه طلاقه باثنية ملكتها نفسها والمراجعة المذكور  
غير معتبرة لانها بدون تحديد وكحل الحث وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية واذا كان انقضاء  
العدة معلوما عند الناس بصدقان وله مراجعتها العدة بعد جديد برضاها كما نقله الخبر الرمي عن  
اقتنه وفي جواهر الفتاوى اباها واقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضى والا لا هو الصحيح  
وفي الحاشية انما اقام معها زمانا ان مقرر الطلاق تنقضى عدتها لان مكرها \* (سئل) في قوله  
روحي طالق هل هو رجعي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء (الجواب) نعم هو رجعي كما اتفق به  
الفرقاشي والخيرازمي في فراجع فتاوى ما وفي فوائد شمس الاعيان لا زوجة لدى لو عرف الطلاق باقراره  
يسمى دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبينة لا يصح كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية  
ما قول وسباني انه يقبل دعواه الاستثناء اذا لم يكن له منازع \* (سئل) في رجل طلق زوجته  
ثلاثا فقتله بعد عدته عدلان انك استثنيت موصولا ودولا بد كذا هل بعد عدلى قولها (الجواب)  
ان كانا رجل في الغيب اصبر بحال يمضى على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يمضى جازله ان بعد عدلى  
قولها والا فلا فاضى خن من كتاب التعليق \* (سئل) في رجل حلف باطلاق من زوجته انها فرحت  
بموت اخيها كيف الحكم (الجواب) يسأل منها عن فرحها فان اخبرته به لا يقع وان اخبرته انها  
لم تفرح بذلك يقع الطلاق لانه لا يعلم الا من جهتها قال محمد في الجامع اذا قال الرجل ان حقت حضنة  
فانت طالق هيكت عشرة ايام ثم قالت حقت وطهرت واعتسلت وكذبها الزوج في ذلك فالقول قولها  
الاصل في جنس هذه المسائل ان المرأة اذا اخبرته بما هو شرط الحث في البين بطلاقها وكذبها الزوج  
في ذلك ينظر ان كان ذلك الشرط مما اطاع عليه غيرها لا يقبل قولها الا بجهة لانها تدعى طلاقا على الزوج  
والزوج ينكح وان كان ذلك الشرط مما اطاع عليه غيرها كالتطهر والحض فالقول قولها في حق طلاقها  
ان حثان ما دعت من الشرط قائما وقت الاخبار وان لم يكن قائما وقت الاخبار لا يقبل قولها الى آخر  
ماد ذكره في النذيرة في نوع اخبار المرأة عما هو شرط الحث في البين بالطلاق والمساءلة في التتويج في باب  
التعليق في قولهم وما لا يعلم الا منها فراجعها \* (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة بالثاني مرض  
موته وهو صاحب فراش من غير سؤال منها لذلك ومات في عدتها فهل ترث منه (الجواب) ترث  
منه ان كانت وقت الطلاق ممن برث كذا في التتويج والفصولين وقاضى خان طالعها رجعي في صحة فمات

مطلب  
حيث رضى من امه لا تحل له وان  
كان رضاعا بعده

مطلب  
الرضاع لا يحرم بعد مضي مدته  
وهي ستان ونصف وان لم يرضم  
(كتاب الطلاق) \*

مطلب  
حلف البعين زوجته في هذا العام  
ولا يفعل

مطلب  
حيث انقضت عدتها صارت اجنبية  
فلا يقع عليه طلاق بعدها

مطلب  
اباها واقام معها ان اشتهر بالطلاق  
او كان مقربا به تنقضى العدة والا فلا

مطلب  
روحي طالق رجعي

مطلب  
لو عرف الطلاق باقراره  
دعوى الاستثناء

مطلب  
طلق واخبره عدلان انك استثنيت  
هل بعد عدلى قولها

مطلب  
حلف انها فرحت بموت اخيها ان  
اخبرته بفرحها وقع او بعده فلا

مطلب  
الاصل فيها اذا اخبرته بما هو شرط  
الحث ان كان لا يعلم الا منها لا يقبل  
قولها في حق نفسها

مطلب  
طلاقها بالثاني مرض موته بلا سؤال  
ومات في العدة ترث

في العدة تزيمه وكذا الوات في العدة تزيمها الزوج لا الوات في حقه فبات في العدة وكذا الوات في  
 في مرضه بأمره لا تزيمه فلو أناتها بأمرها فبات في العدة تزيمه عندنا لا الوات بعد مضيا فصول من  
 كتاب الطلاق آخر الكتاب (سئل) في رجل تشاجر مع رفيق له بينهما ماملات صدرت المشاجرة  
 لأجلها فحلف بالطلاق أنه أي الرفيق لو تراى في الماء لا شربة قاصدا في ذلك عدم المعاملة معه  
 من بعد فهل إذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في رجل  
 حلف بالطلاق أن زيدا أخذته سفرجلة فأنكر زيدا ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور  
 (الجواب) نعم لأن الأقرا حجة قاصرة على المقر (سئل) في رجل حلف بالطلاق لسافر  
 من بلده وسكت فقال عمرو وتودس برما فقال ولاعود ما أتقن ستان وسافر إلى بلدة بعدة ومكث  
 بها نحو شهر ثم عاد إلى بلده فهل لا يقع الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بخلفه (الجواب)  
 نعم قال في الذخيرة إذا التحق باليمين المعقودة بعد سكوته شرطان كان الشرط له لا يلحق بالاجتماع  
 وإن كان الشرط عليه بالتحق وقال محمد بن سلمة لا يلحق به أخذ الصداق والشهادة وفي البرزاية والخيار  
 قول ابن سلمة وهو عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي اه وأفتي بذلك الترنائي وفي الحاشية  
 رجل قال لا امرأتك طالق وسكت ثم قال ثلاثا إن كان كونه لا تقطع النفس تطلق ثلاثا  
 والأفواحدة لأن السكوت لا تقطع النفس لا بفضل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل  
 الدخول بها طلاقا واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بآت بالاولى لا في عدة فليقع عليه الثاني  
 (الجواب) نعم لأن كل ألفاظ يقع على حدة فبين بالاولى بالأعدة فصادفها الثانية وهي رابعة  
 فلا يقع كذا في المتن وغيره فله عندنا كاحه علم امرضا به بعد جديده (سئل) في رجل بذمته  
 زوجته بين مقسط عليه كل يوم مصريتين فحلف لها بالطلاق أنه يدفع لها كل يوم مصريتين وأقر بأنه  
 كسر لها من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم (الجواب) يقتضي ما فتى به العلامة  
 الترنائي وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط العجزان لا يمكن البراءة فلا يفتى أمكنه البر بغير  
 استقراض أو به أو غير ذلك ولم يبرر وقوعه عليه (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يضافر حتى  
 يعطى زوجته مخرجية فسافر ولم يعطها مخرجية وأدعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق المذكور  
 (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والمعتد ان السهو والنسيان مترادفان كما في الأشباه  
 (سئل) في رجل قال زوجته رحي طالق وكرها ثلاثا ناو ما بذلك جميعه واحدة وتأ كيدا لا ولى  
 وزوجها وتجو بها وهو يخاف بالله العظيم أنه قد صدق ذلك لا غيره فهل يقع عليه بذلك واحدة رجعية ديانة  
 حيث نواها فقط وله مراجعة زوجته في العدة بدون انذنها حيث لم يتقدم له عليها باطلاقان (الجواب)  
 لا يصدق في ذلك قضاء لأن التقاضى مأمور باتباع الظاهر والله يتولى السر والرواد إذا دار الأمر بين  
 التأسيس والتأ كيدتين الحمل على التأسيس كما في الأشباه ويصدق ديانة أنه قصد التأ كيد ووقع  
 عليه بذلك طلاقا واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله مراجعتها في العدة بدون انذنها حيث لم يتقدم  
 له عليها باطلاقان لأن رحي طالق رحي طالق كما في الفتاوى المحترمة والترنائي وغيرهما وأما رحي فقد  
 فانه كناية اذ هو كاذم كصريح به صاحب البحر لكن لا يصدق انه قصد التأ كيدا لا بيمينه لأن  
 كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لأنه أمين في الاختراع في ضميره والقول قوله  
 مع يمينه كما في الزبلي وأفتي بذلك الترنائي وقال في الحاشية لو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق  
 وقال أردت التكرار صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا اه ومثله في الأشباه والمجداوى وزاد  
 الزبلي أن المرأة كالقاضي فلا يحل لها أن تمسكه إذا جمعت منه ذلك وأعلت به لأنها لا تعلم إلا الظاهر

مطلب المرأة كالقاضي فلا تصدق في قصد التأ كيدا ولا تمسكه من نفسها

مطلب  
 أناتها في حقه أو في مرضه بأمرها  
 فبات في العدة لا تزيم  
 مطلب  
 حلف لو تراى في الماء لا شربة  
 ناو يا عدم المعاملة لا يثبت بالمرافقة  
 مطلب  
 حلف أن زيدا أخذته كذا فأنكر  
 زيد ثم أقر لا يقع  
 مطلب  
 إذا التحق بخلفه شرط عدم مسكت  
 لا يقع مطلقا  
 مطلب  
 قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا  
 مطلب  
 طلقا وقبل الدخول ثم طلقها ثلاثا  
 لا يقع الثاني  
 مطلب  
 أقرانه كسر من القسط كذا لا عساره  
 وقع عليه لأن شرط العجزان لا يمكن  
 البراءة ولو به أو استقراض  
 مطلب  
 أدى له لم يعطها شيئا يقع عليه  
 مطلب  
 قال رحي طالق وكرها ثلاثا ناو  
 التأ كيد يقع واحدة ديانة  
 مطلب  
 التقاضى مأمور باتباع الظاهر  
 مطلب  
 يرجح لتأسيس على التأ كيد  
 مطلب  
 رحي طالق رحي رحي فقط  
 كناية  
 مطلب  
 كن من كان القول قوله انما يصدق  
 مع اليمين

اه \* (سئل) في الرجل اذا شلثانه طلاق ام لا يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم لا يقع  
 كتاب في الاشياء اى في قاعدة الاصل براءة الذمة \* (سئل) في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن  
 في هذه القرية مادام فلان شيخا فها ورجل منها فوارب زوجت جميع ماله فها ثم عزل الشيخ المذكور  
 عن المنيخة ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع الخالف الى القرية وسكن فيها واعد الشيخ العزل الى  
 الشيخة فهل انقضت العين بذلك اولا (الجواب) نعم انقضت العين بهزل الشيخ المزبور فلا يقع عليه  
 الطلاق المذكور ولو عدا الشيخ الاول للشيخة قال في التهور بركة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي  
 العين بها وقال الهامى ولو حلف لا يقع كذا مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء  
 العين وكذا لا يأكل كل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث بأكل باقيه لانتهاء  
 العين ببيع البعض اه وافي بذلك الشيخ الرملي والشيخ الحاملي بصورة ما حابه الرملي الاصل ان  
 الخلف اذا جعل غاية وفات تطل العين عند اى خنفة ومجد ونحوه على ذلك فروعا وقول الخالف  
 مادام او كان اواسر واستقر لوطول ما الامر كذا وما زال ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت  
 بقضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء العين فاذا زالت الديمومية وفعل ذلك الفعل فقد فله والعين منتبهة  
 فلا يحنث صريحه في الطهيرة وجامع الغشاوى وقناوى الفضلى وقناوى أبي الليث والعيون والبحر  
 وكثير من الكتب والمحصل ان النفل مستفيض المسألة اه \* (سئل) في رجل ادعت عليه  
 خنثته انه حلف بالطلاق انه لا يسافر حتى يدفع لها خمسة قروش وانه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت  
 ولم تصدقه ولاينة فكيف الحكم (الجواب) القول قوله في ذلك بعينه بالنسبة الى وقوع الطلاق  
 اقول وسببها وانما السبب نقل المسألة \* (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق الثلاث انه  
 لا يسكن صهره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وسكن كل منهما في دار على حدة لا يحنث  
 (الجواب) نعم كافي الذخيرة حلف لا يسكن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة  
 حتى لو سكن الخالف في دار والمخوف عايشه في دار اخرى لا يحنث لان المساكنة هي الخنثاة وذلك  
 لا يوجد اذا سكنا في دارين وتخصيص الكوفة لانه كالتخصيص العين بها حتى لا يحنث بالمساكنة  
 في غيرهما اذا انفوج ان لا يسكن هو والمخوف عليه بالكوفة فيمنع ذلك على ما نرى لانه شدد  
 الامر على نفسه وكذلك اذا حلف ان لا يسكن فلانا في هذه القرية فهو على ان يسكنه في تلك القرية  
 في دار واحدة وكذلك اذا حلف ان لا يسكنه في الدنيا ذخيرة من الايمان في نوع آخر في السكنى  
 \* (سئل) في رجل له زوجة موافقة لامها مطبوعة لها وكل منهما في مسكن على حدة فقال لزوجته  
 مادمت مع أمك تنكوي طالق فنافقت عن موافقتها واطاعتها مدة ولقط تنكوي منك في الحال  
 ودينه في اللعبة المذكورة ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها الحكم (الجواب) صيغة المضارع  
 لا يقع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة  
 فاذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يقع عليه الطلاق لان كلمة مادام غاية ينتهي العين بها كما تقدم  
 عن التنوير وشرحه (سئل) في جماعة خادمين في باب حاكم حلفوا بالطلاق ان عازد بدخول مدته  
 يخرجون من بابه فاذا عازد بدخول مدته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فهل بوا  
 بينهم واذا عازد بعد ذلك الى بابه وخدموا لا يقع (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
 حلف بالطلاق على زوجته ان لا تدخل دار أبيها لستين ثم مات الأب في الستين عن ورثة وترك  
 عليه دين غير مستقر فهل اذا دخلت الدار الا ان لا يقع الطلاق (الجواب)  
 نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان مات صاحب الدار ثم دخل الخالف ان لم يكن على البيت دين مستقر

مطلب

لا يقع الطلاق اذا شلثانه طلق أم لا

مطلب

لا يسكن القرية مادام فلان شيخا فها ثم ولى لا يحنث بالسكنى

قوله أن الحلف لعل صوابه الخالف اه

مطلب

لا يأكل كل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع بعضه لا يحنث بأكل باقيه

مطلب

حلف لا يسافر حتى يدفع لها كذا وقال دفعت وكذبته فاقول له

مطلب

حلف لا يسكن صهره في هذه القرية فساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحنث

مطلب

مادمت مع أمك يعني في الاطاعة تنكوي طالق

مطلب

المضارع لا يقع به الطلاق الا اذا غلب في الحال

مطلب

ان عاد فلان يخرجون فعاد ونحوه ثم رجعوا لا يقع

مطلب

حلف لا يدخل دار فلان فأت صاحب الدار الخ

لا يحنث لأنها انتقلت للورثة ما لموت وإن كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يحنث لأنها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث وعليه الفتوى لأنها لم تنق ملكك الميت من كل وجه **اهـ** من الجهر من باب العين في الدخول والخروج **هـ** (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله وصار لا شعوره لا يعرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب أنت تشهد على ما في طلق فلانة بنت فلان يعني زوجته المخصوصة بالثلاث على أربع مذهب السليبي كتابا حلت محرم فهل لا يقطع طلاقه (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من ذهل أوله وقد صرح في التنوير والتأخرانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهش زال به عقله وصار لا شعوره لا يقطع طلاقه والقول قوله يعني أنه يعرف منه الدهش وإن لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء الابينة كما صرح بذلك علماء المحنفة رحمهم الله تعالى **هـ** (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته المدخول بها أنها تروح طالق ولم يسبق له عليها ملاقاة أصلاً وقد غلب الفاضل في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلائذنها (الجواب) نعم **هـ** (سئل) في رجل حلف بالطلاق على اخته البالغة الساكنة في دار في زوجها أو لئلا تخلط تسكنين مع جماعتك في الدار المزبورة والرجل لا يملك منع مساحتها بالغة فهل فعل إذا منعها بالقول يصير باراً ولا يقع طلاقه (الجواب) حيث لم تكن الدار للعالم فنهى ما أتول دون الفعل لا يحنث كما في الحائنة والزانية من الأيمان في العين على فعل الغير وسائل العلامة الشربلاني رجل حلف لا يدع فلانا يدخل هذه الدار أن كانت الدار للعالم فنهى بالقول ولم يجتمع بالفعل حتى دخل حنث في يمينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطرق وإن لم تكن الدار للعالم فنهى بالقول دون الفعل لا يكرن حائناً أه خاتمة من الأيمان من فصل التزويج أقول وسأبقي زيادة نقل في المسألة في أوامر الباب **هـ** (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دار أهل زوجته فوقف عند بابها فقتله جات ودفعه إليها حتى أدخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها (الجواب) نعم أقول نعمانه أنه أدخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يستدليه الدخول كالمسقط من عاقول ليس المراد أنه أكره على الدخول إلا كراه الشرعي الذي يكون بالتوعد وخوف التاف لما في الجهر من أنه يحنث به ما عرف أن الأكره لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكره عليه حتى أكله حنث ولو أوجره في حلة لا يحنث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو حلف به الرجوع وإخبطه لم يحنث أه فإذا لم يحنث بفعل الرجوع لا يحنث بفعل فاعل مختار بالطريق الأولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين **هـ** (سئل) في رجل قال له زيد يدخل عمر عند زوجتك يقول شأفا جش فقال الرجل إن كان الأمر هكذا فمضى طالق ثلاثاً ولم يصدري من ذلك أصلاً فما الحكم (الجواب) حيث كان الأمر ما ذكر لا تنطق إذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازة لأن التكلم غيرها **هـ** (سئل) في رجل تشارع زوجته فقالت له يا عرضي فقال لها إن كنت عرضي فتكوني طالق ثلاثاً فكيف بالبحكم (الجواب) إن كان ذلك في حال الغضب تنطق لأن كلامه يحمل على المجازة وإن قال نوبت التعليق بصدق ديانة لا قضاء وإن كان ذلك في غير حالة الغضب ونوبت به التعليق ولم يكن متصفاً بالشرط لا ينفع عليه الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سقلة أوبأ قمر طبان أوبأ كشتفان أو شبا من الشتم فقال الزوج إن كنت كاشفت فانت طالق ثلاثاً اختلغو في ذلك فقال الفقيه أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف نطق المرأة كما قال سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لأن كلامه محمول على المجازة طاهره لا يذاه

مطلب  
في طلاق المدهوش

مطلب  
القول قوله يعني أنه يعرف منه الدهش والافلا

مطلب  
الحلف بالطلاق الثلاث أنها تروح طالق وقع واحدة رجعية

مطلب  
لا تخلط تسكنين بكفي المنع بالقول أن لا يمكنه بالفعل

مطلب  
لا يدع فلانا يدخل

مطلب  
حلف لا يدخل فدفع حتى أدخل مكرها لا يحنث

مطلب  
قيل له دخل فلان عند زوجتك بفعل بها فقال إن كان كذلك فهي طالق

مطلب  
قالت له يا عرضي فقال إن كنت عرضي فانت كذا



المرأة زوجها فان قال الزوج نويت به التعلق قال ابو بكر الاسكافي دين فيما بينهما وبين الله تعالى ولا يدين في التضاعف على الجبارة على الجبارة فقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على الجبارة ولا يصدق في نية التعلق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب يتوهم في ذلك فان قال نويت به التعلق ان كان الزوج كفايات يقع الطلاق والا فلا خاتمة من كتاب التعلق وقال في البراءة بعد ذكر الخلاف في مسائل الجبارة وقال آخرون في حالة الغضب فعلى الجبارة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ \* (مسئل) في رجل قال لزوجته على المحرم لتذهبين في غدا الى بيت اهلك واعطينك حقل يعني مؤخر صدقها فذهبت في الغد لبيت اهلها ودفع لهما مؤخرها ووضع بحيث تناله يدها فامتنعت من اخذها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم برحمة لا قضين مالك اليوم لو وجدته خافها فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لو اراد قبضه والا لا يجوز عن الظهريه \* (مسئل) في رجل حلف بالمحرم الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلفه في جمعة عيد الاضحي فلم يدخله حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه المحرم (الجواب) الايام معروفة تصرف الى عشرة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه تقع على جمعة كافي المتيقن فيمتد من حلفه عشرة ايام لا يمتد اذا دخل المكان المزبور \* (مسئل) في رجل ذلك منه اخذ زوجته طلاقا فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم يشترط لكل الثلاث فهل لا يقع عليه شيء (الجواب) المنصوص عليه انه لو وكل ان يطلق امرأته فطلقها لو وكل ثلاثا ان فوى الزوج الثلاث وقمن والام يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال لا يقع واحدة كازروني عن الخلق وهما في الخاصة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيما وكله ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل يصدق لا يقع شيء في قول ابي حنيفة وقال لا يقع واحدة اهـ لكن في مسائلنا لا يقع شيء عندهم جميعا حيث انشأ قال في المتيقن من شيء التضاعف ذكر ان شاء الله في آخر صك بطل كله وعندهما آخره فقط وهو استحسن وهما اصيب الانسان المذكور الى شيء واحد فقط وهو الوكالة المذكورة فلا يقع شيء \* (مسئل) في رجل حلف بالطلاق ليرتج من قبل محبي الحاج ففقد عهده على امرأة ولم يدخل بها حتى جاء الحاج فهل يرتجبه \* (الجواب) نعم افتى به المرحوم الشيخ اسماعيل قال في الاشياء من فصل تعارض العرف مع الشرع لو سأل لا ينكح فلانة حيث العقد لانه النكاح شرعا لا يلو طم كافي كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه لوط اهـ وقد افي النكاح في التزوج بالارثي قال في الجدر من الصالح النكاح لوط اهـ وقد يكون العقد بقول كميته ولو نكحت هي امي تزوجت وهي ناكح من بني فلان اي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزوج \* (مسئل) في رجل سئل عن زوجته فقال ان طلقها وعمدتها والحال انه لم يطلقها بل اخبرها كاذبا بالحكم (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينهما وبين الله تعالى وفي العلاني عن شرح نظام لوهباية قال أنت طالق اي أوانت حرو عنى به الاخبار كذا يوقع قضاء اذا اشد على ذلك اهـ وفي البحر الاقرب بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا ديانة اهـ وعنده افتى الشيخ اسماعيل والعلامة الحير الرافعي \* (مسئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلانا فشاركه بمال ابنه الصغيرها الحكم (الجواب) حيث شاركه بمال ابنه الصغير لا يمتد كاحصر به في البحر \* (مسئل) في رجل عذب قال بالتركة موصفا بالعربية الذي اخذته والذي اخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزوج من غير ان يقع عليه الطلاق (الجواب) اذا عقد نكاحه فصولي واجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق المذكور وروى افتى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمسألة في الظهريه في الثاني من الطلاق قال لو قال ان تزوجت امرأة فهي طالقة ثلاثا محيلة في ذلك ان يعقد فصولي يترجم لعقد النكاح فيجوز

مطلب  
حلف لعطينها مؤخرها غدا  
فوضعه بحيث تناله يدها  
ولم تأخذها لا يحنث

مطلب  
حلف بالمحرم الثلاث  
أن لا يدخل مكان فلان  
هذه الايام فهو عشرة ايام  
عند الامام

مطلب  
قال فلان وكيلي ان شاء الله  
فطلقها فلان ثلاثا ولم يشترط  
المزك الثلاث

مطلب  
اذا ذكر ان شاء الله في آخر  
الصك يبطال كله عنده

مطلب  
حلف ليرتج من يرتجى العقد  
لا يحنث

مطلب  
انحصر بالطلاق كاذبا وقع  
قضاء لا ديانة

مطلب  
حلف لا يشارك فلانا فشاركه  
بمال ابنه الصغير لا يقع

مطلب  
قال ان تزوجت امرأة فهي  
طالقة فالحكم لانه ان يعقد له  
فصولي النكاح

بالفعل ولا يثبت اهـ وكتب المؤلف هنا سؤالاً واجده بخط حده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادى وهو  
سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً وان عدلى النكاح فضولى وأجرت بقولى اوضع  
فتكون طالقة ثلاثاً أيضاً وإذا التزوجة فكيف المحيلة الجواب له في التزوج حلتان الاولى أن يتزوج امرأة  
وتطلق ثلاثاً فيثبت وتنفق البين في حقها فيجوز له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن  
أبي حنيفة كما في شرح المجمع الثانية أن يزوجه بأمرأة فضولى بغير أمرها فيخبره هو فيثبت وتنفق البين  
قبل اجازة المرأة لا في جزاء لعدم الملك ثم يخبره المرأة فأجازتها لا تنهى أى لا تثبت العقد فيجوز  
النكاح مباشرة فضولى واجازتها له كما ذكره في جامع الفصولين فيما إذا قال حكتك امرأة أتزوجها  
أو يتزوجها غيرى لاجل وأجيزه فهي طالق ثلاثاً ولا سيما أنه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب  
الفضولى بكلمة أن وهي لا تقتضى التكرار اتفاقاً فكان مسأغ هذه المحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد  
الرحمن عفى عنه اهـ مختصراً أقول وأرجع الى ما مر من ائيل كتاب النكاح وأرجع ايضا الى ما سكت به  
في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث  
من امرأة وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا ينفقه فهل له أن يوقع الطلاق على  
احدهما (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فافتقال امرأتى طالق  
امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقه وأنتبهما منه ولو كان دخل بهما فهل له أن يوقع الطلاق  
على احدهما اهـ ووجهه أن تقرىق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بحرم  
الطلاق الصريح أقول أى اذا ذكر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى  
واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه تقرىق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم بطلان أحد  
اللفظين لان غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانها تبين بالاولى لا الى عدة فعتين صرف كل  
واحد من اللفظين الى امرأة حتى لا يلزمها بطلان أحد اللفظين مالم لا كانتا مدخولاً بهما يمكن صرف كل من  
اللفظين الى امرأة واحدة فقطاق بهما طابقتين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال أن ليس فيه  
تكرير اللفظ بل هو حلف بالطلاق الثلاث لفظاً واحداً فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما  
فلما تناسب الاستدلال بهما في البحر من البرازية من الاجاب ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان لم يكن  
طالقت واحدة والبيان البه وان طالقت احدهما بآلتها ورجعها ووضعت عدتها ثم وجدت الشرط تعينت  
الانحرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان البه اهـ \* (سئل) في رجل قال لا تحفل لامرأتى  
تكون طالقة بالثلاث ولا يقل لها الا خروشا فهل لا تملك ما لم يقل لها (الجواب) نعم لانه توكيل  
كما صرح به في البرازية في نوع في الفساضة \* (سئل) في رجل اخذت زوجته طائفة وامتنعت من  
رده له قال له ان لم تعطني اباه في هذا اليوم تكوني مثل امي وأختي فلم تعطه له في اليوم المذكور ولم ينجو  
بذلك شيئاً أصلاً فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزمه شيء (الجواب) حيث لم ينجو شيئاً فهو لغو وان نوى  
بأنى على مثل امي برا او لها را او طلاقاً صحت نيته والابنوش ثلثا وتعين الاول اى البر بعتى الكرامة  
عذلتى من العهار وأفتى بذلك الحيز المرلى وقال لا فرق بين التعليق والتخيير فان الطلاق بما يجوز  
تعلقه اهـ \* (سئل) في رجل شك انه طلق واحدة او أكثر من ابنتي على الأقل (الجواب) نعم  
وفي الاشياء من قاعدة البين لا يزول بالشك شك طلاق واحدة او أكثر منى على الأقل اهـ ومثله في الدر  
المعنى \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا ينكح ابنة زوجته تزوجت ابنته اخيه فهل  
اذا راحت في غيبة بلاذنه ورضاه ولا تخليه لا يقع (الجواب) نعم حيث لم يذهب بغيره والمساءلة  
في الخيرية \* (سئل) في رجل قال تكون زوجة طالقة الا ان يشاء الله تعالى لا بدعها فهل يثبت

مطلب  
فما لو قال كلما تزوجت  
امرأة او عدلى النكاح  
فضولى وأجرت بالقول  
او بالفعل

مطلب  
حلف بالطلاق وله امرأتان  
له أن يوقعه على احدهما

مطلب  
قول لامرأتى تكون كذا فلم يقل  
له الا يقع شيء

مطلب  
تكوني مثل امي وفي نكاح  
لا يقع شيء

مطلب  
شك على طلاق واحدة او أكثر  
بني على الأقل

مطلب  
حلف لا ينكح الزوج فراح  
في غيبته بلاذنه ولا يقع

دعواه الاستثناء حيث لا متارعه (الجواب) نعم كما مرح بذلك تطابق المانع فقلع عن المحاربه  
لا تمام الحليل محمود البخاري \* (سئل) فيما اذا حلف زيدا بالطلاق انه لا يشترط عند محرمه  
الا تبنى طول ما هو معلق في هذا الاقون وتكرره والشغل فيه اكثر من سنة ثم ما ذاك له ويريد بالان  
الشغل فيه عند محرمه وهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي ما هو  
معلق في هذا الاقون وفاتت بخروج محرمه منه كاذر فقد بطلت بيمينه فاذا اشترط الا ان يقع عليه  
ما ذكره تقدم نقل المسألة \* (سئل) فيما اذا كان زيدا زوجتان قديمة وحديثة فقال لا بد ان  
طالقت الحديثة فان طالق قبلها انما اذا طلق القديمة طلقته جميعه ثم بعد انقضائه طالق الحديثة  
واراد راجعة القديمة بمقد جديد بضرها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المانع عام على القديمة  
(الجواب) نعم حيث طلق الثانية بعد انقضائه الاولى وقد اختلف الميمن ووجد الشرط لان في الملك  
فصل الميمن ولا يترتب عليه الجزاء وات الحلية كما مرح بذلك في المني والدرر وغيرهما وكذا في العهر  
من باب التعليق \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن مهران في داره ثم أجبراه من اجني  
والمتعاجر اعكن الصهر المذكور في تلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وامره صاحب الدار بالخروج فما  
اعتقل امره وهل لا يبيح (الجواب) نعم وأبقى العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ماصورته  
في رجل حلف لا يسكن فلانا داره فسكن من غير اذنه هل يباح (سئل) أم لا فاجاب ان سكنت بعد سكناه  
ولم يأمره بالخروج بحث وان امره بالخروج لم يباح اقول تقدم عن الحنفية ان كانت الدار للحال فشرط  
البر المنع بالقول والغسل بقدر ما يطيق وان لم تكن للحال فبغيره بالقول دون الغسل لا يكون حاشا  
فقيه \* (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤمر مكانا معلوما له وهو ممن يساشر بنفسه ويريد  
توكل عليه ولا يجارها المحكم (الجواب) لا يباح اذا أمر بالاجارها كان ممن يساشر ذلك  
بنفسه والمسألة في التبرير وغيره من المتن في الايمان \* (سئل) في رجل مرض مرضا وصل  
فيه الى اختلال العقل بحيث احتل كلامه بالظن ومباح بسره المكروه وصدر منه ما يصد عن الحجاب  
عقل زوجته في هذه الحالة فما الحكم (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه  
طلاق \* ولا يطالب بصدق \* اذا كان اشكاله على هذا المذوال فانه حينئذ يجهنم \* والجنون فترين \*  
\* (سئل) في رجل ثاجر مع أبن زوجته فقال له ان فت حق ابتسلا وهو المهر المؤجل تكون طائفا  
ثلاثة فقال لا اقوت من حمارها ولا فاسا فما الحكم (الجواب) المشارة عند ائد على خط المهر  
عنه فورا بحيث خلق طلاقا على فواته مهرها بمعنى حله منه وجوابه في الحال انه لا يقوت منه شيئا  
فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه فورا اقول يعني لا يقع اذافاته بعد ذلك حيث دلت  
القرينة على الفور قال في المتن وشرط للحنن ان تخرجت مثل المهر بد الخروج فعليه فورا انه  
\* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يزوج على امرأته فلانة فهل اذا زوجه فصولي  
واجازه بالفسل لا بالقول لا يباح (الجواب) نعم لا يباح فيه بقي كافي الدار المتعاجر عن الحنفية  
\* (سئل) في رجل مرض الموت طلق زوجته المذخور بها طلاقا بائنا وبائنا ثم مات في عدتها  
فهل لا أثر منه (الجواب) نعم حيث ابان بائنا وبائنا لثامته \* (سئل) في رجل ساكن  
مع عمة في دار حلف بالطلاق انه لا يسكن عمة في داره بعينها بل تنكرها ويريد ان الان تسقط  
واقامة حائطا بينهما وفتح كل واحد منهما الى نفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يباح  
الحال بغيرك (الجواب) نعم قال في الخبر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره وسمى دارا بعينها  
وقسمها ما ضرب بغير كل واحد منهما حائطا وفتح كل منهما بابا بالنفسه ثم سكن الحلف دائفة والاخر

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

تَقَبَّلْ دَعْوَاهُ الْإِسْتِغْنَاءَ

حاشیہ لاہور علیہ

قواعد الحلف الأولى للحلف

12/25/20

115

حالیہ لا مشغول عندہ طول

ما هو علم الخ

-1120

قَالَ اِنْ طَلَقْتَ الْحَدِيثَ نَأْتِ

کذا فاعلم بها ثم بعد العدة طلاق

المحدثه الخ

۱۱۵

حلف لا يسكنه في داره

فأحرها وأسكنه المستأجر

11. 11. 11

الحمد لله رب العالمين

1. *Chlorophyll*

1425

[illegible]

11

1000

القائمة

- 1411

11.

1000

مكتبة دار الفکر

22

1000

•

1100

11. *Journal of the American Medical Association*, 1990; 263: 1033-1037.

حکومت پاکستان

داروم اعين داروم

في طائفة حنث الحائض ولولم يعين الدار في عيونه ولكن ذكر دارا على التذكير وباقى المسألة لمباحها  
لم تحت اه \* (سئل) في رجل قد له كرسى فاتهمز بدا بأخذه وحلف بالطلاق الثلاث انما كان  
لما أخذ زيد الكرسي المرقوم تكن زوجته مطلقا ظهر الكرسي عند الغير فكيف الحكم (الجواب)  
مقتضى السؤال انه علق مطلقا على الشرط المسمى ووجود الكرسي عند الغير بمقتضى حلفه بعد أخذه  
دفعه لا غير فبطل النكاح ثابت يقين فلا زول بالنكاح الا ان يتحقق عدم أخذه ولوباينة  
وان كان نفيها قال في المنع والعلامة على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان نفيها لم تحت صهر في  
البينة فامرأتى كذا فشهد انها لم تحم. قيات وطائفة اه هذا مظهر لنا الان \* (سئل) في رجل طلق  
زوجته المريضة المدخول بها في صفة طلاقا بانها ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزبور  
(الجواب) نعم قال في الكثر من باب طلاق المريض طلاقا رجعي اياها في مرضه ومات في عدتها  
ورثت اه قد عوتبه لانها لم ماتت هي وفي مريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلانها باها مرضي  
باسقاط حقه مهر ومثله في العرجن المخط \* (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طائفة على ألف  
مذهب ولا يئله فهل وقع عليه مجاز كرملة واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ذهابها حيث  
ليكن مسدودا بمناطتين (الجواب) نعم وقد انشئ بمثل ذلك الشيخ الرملي \* (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة للموضع الفلاني فهل اذا اجتمع بهم فيه لا يقع عليه  
الطلاق (الجواب) نعم لعدم وجود المعلق عليه وهو الزواج مع جماعة المذكور وكذا لموضع المذكور  
فتاوى النجاشي من الطلاق \* (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت خارجة عن طاعتي  
فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا ويقع الطلاق أو كناية فتفتقر الى التمسك  
أم لا (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة وطلاق المأزول وطلاق  
الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال السكال وقوله فعين سبق لسانه واقع أي  
في القضاء ثم قال السكال وسيد كوفي أنت طالق اذ اذوى به الطلاق من الوثاق يدن فيما بينهما وبين الله  
تعالى مع انه اصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة عن عصمتي ملحقا  
بالصرح أما على تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضاء أيضا لا بالنية فقد  
صرح في الوجيز ابرهان الأئمة انه لو قال فبخت النكاح بيني وبينك ولم يبق بيني وبينك لا يقع الا بالنية  
ولا يخفى أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة وأفاد في الدر المختار  
أن الخلف هو الذي أراد النكاح فعبر على لسانه الطلاق وانما ظنه غير عالم بماه أو غافلا أو ساهيا  
أو ألباط مضممة يقع قضاء فقط اه \* (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها بالركية وارتبعت  
بوش أول يعني روي من طائفة ويرد مراجعتها في العدة بدون انهما لم يسبق له عليها طلاق أصلا  
فهل له ذلك (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش أول رجعي كما فتي به شيخ الاسلام أبو السعد ورجعية  
من الطلاق \* (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فحلف بالطلاق الثلاث ليتزوج  
ولا يئله سوى الزواج ولا يئله مدة ولا فواها ولم تكن قوبينة تدل على الفور فما الحكم (الجواب)  
حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في أخرج من حياته ما اذ لم يتزوج وفي هذه الصورة  
اذا تعدد تكاحه ولم يدخل بها يبرأ له وقد كثر نقله \* (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف  
طلقتها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة أو بالثلاث راحت اسديله لولم يرد على ذلك ولا سبق له  
عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد ما له عصمته بعد جد بدبرضاها فهل لذلك ولا يقع عليه شيء  
يجواه المذكور (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل خلق زوجته طائفة رجعية في صفة

مطلب

ان لم يكن زيد أخذ الكرسي  
تكن زوجته مطلقا ظهر  
الكرسي عند الغير الخ

مطلب

البينة تقبل على الشرط  
وان كان نفيها  
قوله لم يرثها أي اذا كان  
الطلاق بانها مريضة

مطلب

أياها في مرضها في صفة  
وأنشئ في العدة لا يرثها

مطلب

في كونه مطلقا على ألف  
مذهب رجعية

مطلب

حلف لا يروح معهم للموضع  
الطلاق فاجتمع بهم فيه لا يقع

مطلب

اراد ان يقول أنت خارجة  
عن طاعتي فسبق لسانه  
وقال عن عصمتي

مطلب

قوبن بالركية وارتبعت  
بوش أول يعني رجعي

مطلب

حلف لا يتزوج لا يقع الا  
في آخر حيتها

مطلب

تدليها ثم سئل كيف طلقتها  
فقال ان كان بالواحدة أو  
الثلاث راحت اسديله الخ

ثم ماتت في العدة فهل يرثها (الجواب) نعم طلقها رجعا في صحتها ماتت في العدة وكذا الومات في العدة يرثها الزوج بمعدية من الأحكامات في الطلاق ومثله في العلاء من طلاق الرض والبصر وغيره \* (سئل) في رجل طلق زوجته المحامل منه طلقه واحدا ولها بدته وتزوجها فها تر يد أخذ منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب) نعم وتقدم نكاحها في باب المهر \* (سئل) في رجل تشاور مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالقة بالثلاث وسئلت فقالت ليس لي غرض في الطلاق فهل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد تعاقبه بغرضها (الجواب) حيث علق على غرضها ولا يغرض لها في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور \* (سئل) في رجل قال زوج أخيه طلق أختي فقال ان كان لك خاطر تكون طالقة فقال الاخ ليس لي خاطر فهل لا يقع عليه الطلاق (الجواب) حيث كان المحال على هذا المتوال لا يقع عليه الطلاق \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتزوج من هلمه ما تم مات ولم يتزوج عليها فهل ترثان منه (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم يطلقها وان لم يتزوج عليها فماتت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته وومات هي لم يرثها شرح الملتقى للعلاء من طلاق الرض أقول والفرق انه يموت حتى أحكام الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا لومات هو كان لها أن تصله وومات هي لا يصلها \* (سئل) في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاور مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشييرا اليها روي طالقة بالثلاث فهل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة (الجواب) نعم وفي الحاشية آتوك بكتاب الطلاق قيل فصل الدكنايات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يدكر انه حلف بطلاقها فله حلف بطلاق غيرها فكان القول قوله اه أقول وكسبت على مسألة الحاشية هذه في حاشيتي على الجرح عند قوله في أول باب الصريح قد بخطها الماخ كلاما حسنا ووقفت بينه وبين ما في القنية عن المحيط رجل دعت جاعا الى شرب الخمر فقال اني حلفت بالطلاق اني لا اشرب حوكن كاذبا فمات ثم شرب طلق وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانته اه \* (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحل من القرية فحل منها وتجاوز عمرها بزوجته وعياله واكثر أمتهته ودوابه وقلزم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم اراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحيمي من الامعان اجاب لا يقع عليه الطلاق حيث يرثه من رجل عجزا والفران بالاهل والاثاث ولم يسبق لوازم السكن لان الرجل الانتقال عن المكان كاذ كذا في عرف اهالي القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اه ومثله في فتاوى التبراشي من الابيمان فراجع \* (سئل) فيما اذا دفع زيدا لروأمانة ليوصلها ليكره فليطالعه بكر بها انكرها وحلف ساهيا بالحرم انه لم يدفعها بدمه ثم ذكر انه دفعها له فهل تقع عليه طلاقه نائبة (الجواب) يقع طلاق الساهي والمسألة في شرحي للعلاء على التنوير والملتقى عن الفقه \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقه المرافق تزويجا شرعيا ودخل بها الرقيق واصحابا الرقيق بايلاج الحشفة مع التماس المختاتين ثم وهبه منها وانفصم النكاح وانقضت عدتها فهل تحل للأول (الجواب) نعم والمسألة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشياء في فن المحمل اقول ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كف لها كما في باب الكف \* (سئل) فيما اذا حلحظت بدنا محراما انه لا يحصل ارض عسرو فقصدها وبانت وانقضت عدتها بالحض ثم طلقها ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح هو ما لا يحتاج الى نية

مطلب

طالقة رجعا في صحتها وماتت في العدة يرثها

مطلب

طالقة رجعا لها أخذ مؤخرها بعد العدة

مطلب

ان كان لك غرض في الطلاق تروحي طالقة فقالت لا غرض لي فيه لا يقع

مطلب

حلف ليتزوج من عليا ماتت ولم يتزوج يرثان منه

مطلب

له زوجتان فقال لاحداهما روي طالقة لا تطلق الاخرى

مطلب

حلف ليرحل من القرية

مطلب

حلف انه لم يدفعه له ثم تذكر

وقع

مطلب

طلقها ثلاثا ثم تزوجها رقيقه

ثم وهبه منها الخ

مطلب

طلقها وانقضت عدتها ثم طلقها ثلاثا لا يلحق

أشأ كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق بالإنسان مادامت المطلقة في العدة فلوقال لها أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال لها أنت بائن أو خلعها على مال ثم قال لها أنت طالق أو طالق نائين وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بغير ما بانها كذا في النهر \* (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تدخل بها على مال دفعته له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم كافي في فقه القدير \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم قبل فعله المزور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل إذا فعل الفعل المزور يقع عليه الطلاق المذكور (الجواب) نعم قال في الكنز وروال الملك بعد الجبن لا يبطلها أي زواله بما دون الثلاث بأن بطلها بعد التعلق واحدة ونفس فانقصت عنها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بغير وقام الكلام فيه \* (سئل) في رجل أراد أن تزوج ابنته من آخر في هذه الليلة فحلف أخوها بالطلاق من أمر أنه أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه اخته فصار ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فإذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود إلى عصمتها أولا (الجواب) نعم طلقت طلقة واحدة قال في الخلاصة في المحيط إذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق أحدتهما حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا أما إذا حلف لا يذوق طعاما ولا شربا فذاق أحدهما لا يحنث أي يعني أن لا النافية إذا أعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا اسمين ولفظين كما هنا وإذا راجعها والحالة هذه تعود إلى عصمتها فتأوى الرحيمة أقول مقضى حنثه بكل من المعطوفين فيما إذا كرر النافية أنه لو ذاق طعاما وذاق شربا أيضا يحنث مرتين لا واحدة مرتين وكذا في الصورة المسئلة عن الآن يقال أنه فهمين واحدة لأن قول المخالف ولا تذوقه بمعنى قوله لا يصير هذا الشيء وهو كتابة عنه فصار كأن المخلو ف عليه شيء واحد فتأمل ولا يقبل الفهل قد أشكل \* (سئل) في رجل حلف بالحرام أنه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق له علم بالطلاق أصلا ويريد الآن مراجعتها في المدة برضاها بعد جديد فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا يخرج إلا ما ذهبت له قال لها أذنت لك بالخروج كلما أردت فهل إذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث (الجواب) نعم لا يخرج بغير إذن أو لا يذاني أو بأمرى أو بعلى أو برضا شرط للشر لا بكل خروج إذن الإفرق أو سرق أو فرقة ولو ترى الأذن مرة دين وتعمل بمنته بغير وجهه مرة بلاذن ولو قال كلما خرجت فقد أذنت لك سقط أذنه ولو نهاها بعد ذلك مع عند محمد وعليه الفتوى ولو ألجبه اه علقا على التوبة من باب اليقين في الدخول والخروج \* (سئل) في رجل بهداه الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكرره منه ذلك فطلق زوجته في حال صرعه وذهب عقله لدى بينة أخبر بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه (الجواب) نعم ولمصرع إذا طلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عما ديه من الأحكامات من كتاب الطلاق \* (سئل) في امرأة أتته زوجها بانه أخذها المتعة معاومة فانكر فلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فزاد على حاكم شرعي وأذنت عليه بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وإن ذلك عنده وانبت ذلك كله بالبنينة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) حيث ثبت إقراره بالأخذ بخلقه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث كما صرح بذلك في انفصال العبادية وجامع الفصولين \* (سئل) في رجل حلف لا يدخل دار ابنته في هذه السنة فغضت السنة المجلوف عليها ولم يدخل الدار إلا في غرة محرم السنة التي تليها فما الحكم (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزور كما صرح بذلك صاحبان والمبالغة

مطلب  
طالق المدخول بها على مال  
ثم طلقها في ذلك اليوم ثلاثا  
يقع الثاني  
مطلب  
- أف لا يفعل كذا ثم خلعها  
ثم تزوجها ثم فعل وقع  
مطلب  
حلف لا يصير هذا الشيء  
ولا تذوقه اخته فصار الخ  
مطلب  
إذا كرر النافية يحنث بكل  
من المعطوفين  
مطلب  
حلف لا يدخل بيت نفسه  
ولا يدخل بيت زيد الخ  
مطلب  
حلف لا يخرج إلا ما أذني  
ثم قال أذنت في الخروج كلما  
أردت سقط الأذن  
مطلب  
لا يقع طلاق المصروع حال  
صرعه  
مطلب  
حلف على عدم الأخذ فأنبتته  
بالبنينة وقع الطلاق  
قوله بعد حلفه متعلق بنبث  
بإقراره ولا يأخذ اه بمجمعه  
مطلب  
لا يدخل في هذه السنة فدخل  
في محرم السنة الآتية لا يحنث

في البحر من الأيمان \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلق زوجته بعد العبد يعني  
غير رمضان سنة كذا ولم يتوالق ولم ينفق ولم ينفق عليه ويريد الآن أن يطلقها بعد العبد طلاقه رجعية  
وراجعها في العدة بلا ذنوبها ولم يسبق له عليها طلاق أصلاً فهل له ذلك (الجواب) نعم قال لها  
أن لم تصل اليك خمسة دنائير بعد عشرة أيام فأمرك ببيدك في طلاقك متى شئت فخصت الأيام ولم يرسل  
اليها النفقة أن كان الزوج أراد به الفور لها الإيقاع والأفلاحي يموت أحدهما لم يبعث اليك النفقة  
من بخاري إلى عشرة أيام فانت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من كريمة طلقت لعدم حصول  
الشرط بزانية قبل النوع الثالث في الضرب بعد انجاء المخلع \* (سئل) في رجل قال لزوجته تكوني  
طالعة ثلاثاً بصيغة المضارع وغاب استعماله في الحال عرفاً فهل يقع عليه الطلاق (الجواب) نعم  
كما أنتي به الخبر المولى وأطال الكلام على ذلك في حاشيته على البحر فراجعها \* (سئل) في رجل  
حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذه الدار الساكنة فيها في هذه السنة ثم بعد زمان قال لاهه  
أذهب بها إلى دار أمي فذهب بها فهل يقع عليه الطلاق إذا لم تدخلها في السنة المزورة (الجواب)  
نعم في المتن مع باب الجين في الدخول والمخرج وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حث ما لم يخرج  
ثم يدخل \* (سئل) فيما إذا دفع زيد لأمه وهدية فقال عمر ولا تأخذها وأدفعها لك فلعلك زيد  
بالطلاق أنه لا يأخذها منه فدفع عمر عنها ابن زيد البالغ بدون إذن منه ولم يأخذها منه ولا شيء  
بذلك ولا أجازة فهل يقع الطلاق عليه (الجواب) نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كذا وكذا لا ينسب  
قبضه لاهه لا تضاع ولا يثبته عنه بالبلوغ \* (سئل) في رجل قال لزوجته أمرك ببيدك تنوي به  
تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به ما لم تقم ما يقطع (الجواب) نعم  
قال اختاري وأمرك ببيدك تنوي به بالطلاق لها أن تطلق في مجلس علمها به وإن طال ما لم تقم أو تم  
ما يقطع تنوي من باب تفويض الطلاق \* (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها المطلقة لا غير  
ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حيض كوامل تزوجت بزيد ثم طلقه أزيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء  
عدتها ثم تزوجت بالزوج الأول وطلعا طلاقه واحدة رجعية ويريد الزوج راجعها إلى عتمة فهل له  
ذلك (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني يهدم أي يفسد مادون الثلاث من الطلقات أيضاً  
كما يهدم حكم الثلاث أجمعاً لأنه أذهب الثلاث في حق الحرة والثنتين في حق الأمة فادونها أولى  
خلافاً لمحمد وباقي الأمة فتقدم لا يهدم من طلق دونها أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد زوج  
آخر عادت إلى الأول ثلاث عندهما وعنده أي عند محمد ما بقي من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا دخل  
بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقاً وانصرف الحكم إلى محمد ما يطول ثم قال فظهر أن القول ما قاله وهو الحق  
وأقره في البحر والنهر شرح المتن للعلاء وفي الدكتور يهدم الزوج الثاني مادون الثلاث ومثل في الوفاة  
وسائر المتون وقد أطلت الأوبلى في دليل الإمام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسألة  
شبهة في الأصول والفروع \* (سئل) في قروي كفته استاذ قريته أن يحلف له بالطلاق الثلاث  
أن لا يسافر إلى أسلامبول لحلف أنه لا يبعث إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب التوجهين إليها  
ولم يدخلها أصلاً ولم يحلف كما حلفه الاستاذ فهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور  
(الجواب) نعم \* (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها زوجي طالق وكررها مسعراً  
فهل بآنت الأولى لا إلى عدة ولم يقع عليه غيرها وله مراجعتها بعد تحديد برضاها (الجواب) نعم  
\* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور  
بباعها بغير محضته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركه فهل إذا ثبت بيعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع

مطلـ

حلف ليطلقها بعد العبد

مطلـ

يقع الطلاق بصيغة المضارع

إذا غلب استعماله في الحال

مطلـ

حلف لا تدخل هذه الدار وهي

فيها لا يحث ما لم يخرج وتدخل

مطلـ

حلف لا يأخذ ثمن الهدية

فأخذها ابنه البالغ لا يقع

مطلـ

قال أمرك ببيدك تنوي الطلاق

لها أن تطلق في مجلس علمها به

مطلـ

الزوج الثاني يهدم مادون

الثلاث عندهما خلافاً لمحمد

مطلـ

حلف أن لا يسافر إلى أسلامبول

فلعل أنه لا يدخلها المخلع

مطلـ

قال لغير المدخولة زوجي طالق

وكررها خاسرة واحدة

مطلـ

حلف بالثلاث لا يبيع

أملاكه فباعها في محضته

ثم مات لا تركه زوجته

حلف لا يزوجه ابنته الامن  
ابن اخيه فزوجه نفسها  
من غيره لا يقع

مطلب

حلف بالطلاق الثلاث  
أن لا يخرج من هذه الدار  
الاذنه فخرجت من داره  
بلاذنه لا يقع

مطلب

ان انتقلت أنت ما انتقل  
فانتقل المحالف قبل الآخر  
ثم انتقل الآخر لا يقع

مطلب

لولم يأت بالفاء في موضع  
وجوبها ينتج كان دخلت  
الدار أنت طالق

قوله وهو قول العامة احتراز  
عما قال بعضهم ان رفع الواحدة  
لا يقع شيء وان نوى وان نصبها  
وقعت واحدة وان لم ينولها  
حينئذ نعمت لمصدر اى أنت  
طالقة وتعلقه واحدة فقد  
أوقع بالهرج وان سكن  
احتسب الى النية كذا في فتح  
التقدير منه

مطلب

العوام لا يميزون بين وجوه  
الاعراب والخواص لا يترحمه  
في كلامهم عرفا

مطلب

حلف لا يتلا مع ابيه أكثر  
من اتلا ما

مطلب

حلف انه لم يقل كذا الهرم  
وانه لا يعرف اسمه ثم ظهر  
انه قال له وان يعرفه

الثلاث فلا تراث الزوجة من تركته شيئا والمحالة هذه (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق انه لا يزوجه ابنته البالغة الامن ابن اخيه فلان فهل اذا تزوجت نفسها من كف يمين  
الثل بياشرة وكل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور وبمع التكاك المزور (الجواب) نعم  
\* (سئل) في رجل تغاير مع زوجته وهما ساكنان في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج  
من هذه الدار وأشار الى داره المذكورة الا باذنه الا للعصام ثم نقلها الى داره ثم غاب فخرجت من دار  
أمه الى دار أبيها بلاذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور بحيث عين حلفه من داره المذكورة  
(الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا كان زيدسا كاتبعه زوج أخته في دار واحدة فقال له زيد  
علي الطلاق ان انتقلت أنت ما انتقل أنا ويريد ان ينتقل من الدار واحدة دون زوج أخته فهل  
اذا انتقل زيد من الدار واحدة دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق  
(الجواب) نعم أقول وانما لم يقع وان وجد من المحالف الانتقال لان الطلاق معلق على انتقال  
المحالف المترتب على انتقال زوج أخته فاذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه لكن ذكر في تعليق البحر  
المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء وعدمها الفعل المضارع المنفي عما ثم قال بعد كلام  
طويل فاذا عرف ذلك تفرع عليه انه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها فانه ينتج كان دخلت الدار أنت  
طالق فان نوى تعليقه دين وكذا اذا نوى تقيده وعن أبي يوسف انه يتعلق جلال الكلامه على الفائدة  
فتضمير الفاء والمحلف مبنى على جواز حذفها اختيارا فاجاز اهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه  
أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول المحالف في السؤال المار ما انتقل انا وقع جوابا لان  
الشرطية ولم يترن بالفاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر انه لم يتعلق ولم يترن على قوله ان انتقلت  
أنت بل هو مخير فصار كسكان المحالف قال على الطلاق ما انتقل فاذا جرد منه الانتقال وقع الطلاق  
سواء قبل انتقال زوج أخته أو بعده الا ان ينوى التعليق فيدين اى يقبل منه داية لا قضاء أو ينهى  
على قول أبي يوسف ولكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر ايضا أول باب السكنيات  
عند قوله فطلاق واحدة رجعية في اعتدى واسترى رجل وأنت واحدة فقال مانصه واطلق في واحدة  
فأفاد انه لا معتبر باعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لان العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب والخواص  
لا يترحمه في كلامهم عرفا بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المشارع لم يترحمه  
هنا واعتبروه في الاقرار فيما لو قال درهم غير دانق رفعا ونصا فيحتاجون الى الفرق اه فليتأمل فان  
مقتضى التعليل عدم اعتبار الاعراب هنا ايضا الا ان يقال ذكر الفاء لا يسمى اعرابا لان الاعراب  
ما يعترى وأواخر الكلام من التنوين والاثار الظاهر والفاء كلمة ترتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها اعرابا  
وفي الاشياء من قاعدة اعمال الكلام أولى من افعالها مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب  
بلا فافانا لا تقول بالتعلق لعدم امكانه فينتج زولا ينهى خلافا لابي يوسف اه هذا ما ظهر في هذا  
المحل والله تعالى أعلم \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلا مع ابيه أكثر مما تلا ما يعنى  
في السابق فاصد بذلك انه لا يزيد في معاشرته اياه أكثر مما مضى من عمره بل اذا مضى من عمره أكثر  
مما تقدم بنزل عنه فهل اذا عاش اياه بعد الحلف المزور أقل مما تقدم أو مساويه لا يقع عليه الطلاق  
المذكور (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث انه لم يقل لعمري جاره  
هذا الكلام المعين ولا عرف اسمه ثم ظهر انه قال لعمري والكلام المعين ما قرأه لدى بنته شرعية  
والحال انه يعرف اسمه وناداه به مرارا واجابه به لدى بنته فهل حيث كان الامر كذا يقع طلاقه  
المزور (الجواب) نعم \* (سئل) في مديون حلف لداثته بالطلاق السكن ليؤدين له دينه



يوم دخول الحجاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام  
 بعدهما بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاق المذكور والحالة هذه (الجواب) نعم \* (سئل)  
 في رجل وضع مبلغا من الدراهم في زبدية على رصف في بيته بحضور زوجته ثم طلب منها أن تخبئها فقال  
 علي الطلاق لتفتش عليه وتأتين به ولا يسوفوا ولا وجدد له فهل إذا فتشت ولم تجد شيئا ولم تأت بشيء  
 لا يقع الطلاق إلا في آخر جزم من حياته أحدهما والحالة هذه (الجواب) نعم أقول لا يقال إذا لم تجد  
 شيئا صارت المسألة من فروع مسألة المذكور في المتن وفيها التفصيل بين المقيدة بالوقت  
 والمطاعة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر أن المطابقة على وجهين إما أن لا يكون فيه ما يصلح فلا  
 بحث لعدم انعقاد المين أو كان فيه وصبت فإنه بحث لا انعقادها لا مكان الرثم بحث بالصالح  
 لا أن تقول إمكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها يمكن فلا بحث بفقده بخلاف الماء الذي كان  
 في الكوز ثم صب فإنه لا يمكن شربه بعد صبه فيبحث عند الصب التحقق العجز حينئذ في مسألة التام يتحقق  
 العجز عند فقده بل في آخر حيايتها ما على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأكل \* (سئل) في امرأة  
 ادعت على زوجها أنه حلف بالحرام أن لا يدخل دارا ولا يدخل دارا ووقع عليه الحرام فأجاب  
 بأنه حلف أن لا يدخل الزور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبيل الظهر ودخلها الوارد وقت  
 العصر ولم تصدقه المدعية على تصديده ولا يثبت لها ما الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق  
 بالشرط وادعت الإرسال فالقول له كافي كتاب القول لمن وفيه أيضا لأن الظاهر شاهد له ولا يثبت  
 وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمسكر أن لا تقيم المرأة بيته \* (سئل) في رجل ضرب زوجته  
 أخيه لحلف أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ضربتها لا عاملا على قتلك ولم يقصد بذلك فوربة  
 ولا قامت فوربة عليها ثم ضربها الأخ نائبا ولم يعمل إلا على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعمل  
 الحالف كذا لا يقع عليه الطلاق إلا في آخر جزم من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
 تشاجر زوجته فأخذها ليدعيها كهم شرعي ودفع لها مؤخر صداقها ولم يطلقها صرحا فهل لا يقع عليه  
 مجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجمعون الشوك في البادية جمع واحد  
 منهم قد رامته وغاب ثم رجع فوجد من فاصف لحلف بالحرام أن فلانا المين منهم أخذه ولا يثبت له على  
 ذلك وفلان يشكر لا أخذه فهل لا يسرى انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة  
 هذه \* (سئل) في رجل يكتن حلفا أحدهما بالطلاق أنه لا يملك الشركة يعني لا يفتخار يريد  
 شركه الآخر ففتخها بعلم الحالف لا برضاه ومباشرة لا يفتخ فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك  
 (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل حلف لشئكين على فلان لا يدخلها كهم يشترك مع تمكنه  
 من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركته فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته  
 (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواشى أخوته ولا من لبنها  
 فهل إذا حصل الحليب جنبا أو سنا وطبخ به أرزا ونحوه وأكل منه الحالف لا يباحث (الجواب) نعم  
 لأن هذه صفات داعية إلى المين فتعقبه \* (سئل) فيما إذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها  
 فهل يقع عليه (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل له دين على آخر حلف بالطلاق الثلاث أنه  
 يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند المحاكم وقوع الطلاق عليه بالتمضي  
 الزور فادعى عليه دفع الدين إلى ربه قبل مضي الوقت فما الحكم (الجواب) يصدق في الدفع  
 بعينه بالتمضي إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك وحلف الداعي على عدم القبض ويستحقه  
 قال العلامة محمد بن عبد الله العزيز قلت وفي الفصول العبادية قال الزوج بعث للفقعة إليها ووصلت

مطلبه

حلف ليؤدين له دينه يوم

دخول الحجاج الحج

مطلبه

وضع دراهم في زبدية الحج

مطلبه

في مسألة المذكور

مطلبه

ادعى تعليق الطلاق بالشرط

وادعت إرساله فالقول له

مطلبه

ان عدت ضربتها لا عاملا

على قتلها فضرها ولم يعمل

مطلبه

مجرد دفع المؤخر لا يقع

به طلاق

مطلبه

حلف أن فلانا أخذ كذا

وانكر لا يسرى انكاره عليه

ولا يقع عليه الحرام

مطلبه

حلف لا يفتخ بالشركة

ففتخها شركه بغير رضاه لا يقع

مطلبه

حلف لشئكين عليه ومات

ولم يشترك مع تمكنه الحج

مطلبه

حلف لا يأكل من حليب

مواشى أخوته الحج

مطلبه

إذا طلق مكرها يقع

مطلبه

يصدق في دفع الدين بعينه

بالنسبة إلى عدم وقوع

الطلاق ولا بأس من الدين

الها وانكرت هي بشي أن يكون القول قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب  
 العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح اه  
 ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما أتت به شيخنا هو الموافق لما طمقت عليه المتون  
 وعامة الشروح من انه اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول له الا فيما لا يعلم الا من جهتها فان القول لها  
 في حق نفسها فليكن القول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكاظمي  
 من كتاب الايمان اقول مراد العلامة محمد بن عبد الله القزويني صاحب التنوير قوله شيخنا هو العلامة  
 ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أتت به فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون  
 استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع بدعي ايقام حق وهي تشكر  
 كما قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها  
 في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المجل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمي في حاشيته  
 عليه بعد ذكره ما مر عن القزويني من انه اقول قال في الفيض لا كركي والاصح انه لا يكون قوله اه وأنت  
 على علم بأن المطلق يحمل على المقيد فيحمل اطلاق المتون على ما اذا لم يتضمن دعوى ابطال مال فتأمل  
 وفي فصول الاستدراكي ويكون القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال  
 في المسألة وحمل الثالث راجعاً للذخيرة أن القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق  
 الطلاق اقول هذا القول عندى وسط والمحال أن في المسألة كلاماً كثيراً فيستأمل اه كلام الرمي  
 وهذا القول الوسط قال صاحب نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالاولين والجمع بين الروايتين  
 وذلك اولى كما لا يخفى اه (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بأنها ضربته وانكرت فلف  
 بالحرم قائلاً على الحرزم انك ضربتني فاذا ثبت الضرب بالوجه الشرعي فهل لا يقع الطلاق على زيد  
 لعدم ظهور ما يكذبه ولا يسرى انكارها عليه (الجواب) نعم كما أتت به التحير الرمي والوالد اعلم  
 (سئل) فيما اذا كان زيد خادماً عند عمرو وقال بالتركية الفاظاً معناه بالبرية لا أمكث في هذا  
 الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو ففعل له انك في هذه البلدة زوجة وأولاداً فقال عذبت عنها  
 وعن الأولاد ولو لم يولد ذلك طلاقاً أصلاً ولم يكن في حال هذا كرهه ولا في حال غضب من جهتها بل نية  
 الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق (الجواب) نعم لا يقع والمحال هذه كما أخذ  
 من عباراتهم وفي التحيرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصّل الى أن قال فحصل أن اللفظ  
 اذا احتمل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن هذا كرهه عريباً كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وتعام  
 التحقيق فيما ارجع اليها ان رمت اقول وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا  
 لتعلمه بالاطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان عملها الايمان كما كثر المسائل المارة ولكن الاولى  
 جهة ما في محل واحد لتسمل المراجعة (سئل) في قولي حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه  
 القرية فيخرج منها فوراً بنفسه الى قرية غيرها ثم عاد اليها لنقل اهله وامته ولم يسكن فيها وتلقم فهل  
 لا يقع عليه الطلاق المزبور بعوده كانه كروبر يخرج منه بنفسه (الجواب) نعم حليفه لا يسكن  
 هذه الدار والبيت أو المحلة فيخرج ويبقى متاعه واهله حشاً بخلاف الصر والقرية تنو بر فانه يبر ببقعه  
 فقط بخلاف من البين في الدخول والخروج (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن  
 في هذه الدار ويخرج من مساعته لطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من مساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها  
 زوجته ومتاعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه الطلاق والمحال هذه (الجواب) نعم قل في الحاشية  
 في فصل المسألة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فيخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل

مطلب  
 حلف انه يبعث النقة اليها  
 وانكرت الخ

مطلب  
 حلف بالحرم انها ضربته  
 وانكرت لا يقع

مطلب  
 عذبت عنها وعن الاولاد  
 كناية

مطلب  
 اذا احتمل اللفظ الطلاق  
 وغيره الخ

مطلب  
 حلف لا يسكن هذه القرية  
 فيخرج منها بنفسه فقط بتر  
 خلاف الدار الخ

مطلب  
 حلف لا يسكن في هذه  
 الدار فيخرج فوراً واشتغل  
 بأبواب المنزل لا يقع

البا اهل والمتاع فلم يجد دارا اياها ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائشا اه قال في النهر  
في الامح لانه من عمل للتقل فصار هذه المدة مستثناة اذا لم يطر في الطلب وهذا اذا خرج من ساعته  
لطلب المنزل ولو اخذ في لئلة شافس انا لم تقته التقلات لم يحن ولم يلزمه التقل بأسرع الوجوه بل  
بقدر ما يصير اقل في العرف اه ومثله في شرعي العلاقي على التنوير والمثني \* (سئل) فيما اذا كان  
ز يدان كبير حائل يحبك عند خاله بالاجرة فحلف زيدا بالطلاق الثلاث انه لا يحل له أي لا يدعه يشتغل  
عند خاله ثم بعد سنتين زارا ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده في الحياكة فاشتغل له  
شأ فلما لبسته أسبه وبدون علمه ورضاه وبخلته فهل لا يقع الطلاق على زيد (الجواب) نعم حيث  
التمس ما ذكر قالت ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا فشرعت في الصلاة أو غابت عنه  
فخرج لا تحت بزاز به من نوع في الفور ومثله في الخلاصة قال لانه الكبير ان تركتك تعمل فلان  
فكذاه وعمل المتع بالقول وان كان صغيرا فعمل القول والفعل بزاز به أجر داره سنة ثم حلف وقال  
للسناحر لا اتركك في داري فاذا قال له اتوا من داري فقد بر في يمنة فتاوى الصغرى حلف ليخرج  
سدا كن داره اليوم والسكن ظالم غالب يتكلف في انراحه فان لم يمكنه فالعين على اللفظ باللسان  
قنية حلف لا يدع فلا يامر على هذه القنطرة ففعله بالقول يكون بازاله لا يملك المتع بالفعل قاضيخان  
وقامه في رسالة الشرنبلالي المسماة احسن الاقوال للتخلص عن محظور الفعالي \* (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخل الدار ابيها وهي جارية في تواجده وساكن فيها ثم مات الاب  
ثم دخلتها فهل لا يقع الطلاق (الجواب) نعم اقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكا له (سئل)  
في رجل حلف على زوجته بالطلاق انه لا يعينها الا الى الحمام واقضى لها الخروج لأمرا ثم خرجت  
لذلك من غير أن يعينها وهو لانيته ولم يأذن لها في الحكم (الجواب) اذا يعينها لذلك وفعله من  
قبل نفسها لا يقع طلاقه المذكور \* (سئل) في امرأة ادعت على زوجها فلان بأنه حلف بالطلاق  
اثنان انه لا يعدي الى محبة ابها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محبة ابها وبات في داره الخلو  
عليها وانها يعقضي ذلك بات منه وطالبته بمؤخرها فاجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار ابها  
المزبورة مع زوجته المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها ازا ولم يدخلها على سبيل السكنى وانكر  
كونه حليف كما ادعت فطلب من المدعية بيعة فثبت مدعاها بشاهدين فما الحكم (الجواب) حيث  
اتفقا على اصل البين واختلفا في القيد فانظر الى القيد صار الرجل مدعيا والمرأة مدعى عليها لانها  
تنكر القيد المذكور فقضاه بطلب منه بيعة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه  
للدعوا ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشباه وغيره وان جعل قوله  
على سبيل السكنى شرطا واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع البين الا اذا برهنت فان البيعة تقبل على  
الشرط وان كان نفيها كافي للتنوير وغيره اقول أي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه  
الصورة وانكره فاقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسقط لانيته على الشرط المثبت  
وأقول ايضا فان ماذ كره من أن الزوج صائر مدعيا وان البيعة تطلب منه لانها بخلاف لما في القنية  
من نافي الدعاوى والبيانات في الطلاق زان للبرهان صاحب المحيط بما نفيه ثم ادعت انه طلقها من  
غير شرط والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد في البيعة فيه بيعة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف  
لا يضر بها وادعى هو انه لا يضر بها من غير ثبوت واقاما البيعة ثبت كلا الامرين وتوافق بأعما كان اه  
لكن رأيت في هامش نسخة القنية مكتوب باعتماد آخر العبارة ما نصه هذا بخلاف رواية الفصول فانه قال  
لا تسمع البيعة في هذا والقول قول الزوج مع البين تأمل جدا اه ما رأيته وقد قبل في الجبر عبارة

مطلـ  
لا يحل له يشتغل

مطلـ  
قال لانه الكبير ان تركت  
تعمل كذا فهو على المتع بالقول  
وفي الصغير بالقول والفعل

مطلـ  
حلف ليخرج ساكن داره  
اليوم الخ

مطلـ  
حلف لا تدخل الدار ابيها  
المستأجرة ثم مات الاب

مطلـ  
حلف لا يعينها الا للحمام  
فخرجت لغيره الخ

مطلـ  
اتفقا على اصل البين واختلفا  
في القيد صار مدعيا

مطلـ  
دعوى الدفع مسموعة قبل  
الحكم وبعده

مطلـ  
ادعت انه طلقها بلا شرط  
وقال لا بل بشرط الخ

القنية في باب التعلق وأقرها ثم قل عنها القول لا امرأته ان شرب مسكرا به غير اذنتك فأمرك سيدك فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينت المرأة أو في اه وتقبل هذه البينة في ترجيح البينة للشخ غانم البغدادي ثم رأت في القول لمن تحذرك حيث قال وان ادعى تعلق بالطلاق بالشرط وادعت الارسال فاقول له اه ثم قال حلف لا يضربها من غيرهم فقال ضربتها بالجرح فاقول قوله مع البين من المحزنة لصاحب الجامع اه ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت البينة في طرفها فأعمن النظر في هذا المحل ومعمل ولا تبطل

\*(باب الخلع والطلاق على مال)\*

\*(سئل) في امرأة اختلت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم دفعه لها لتنفقه على انتم الصغرة منها في مدة كذا وأقامت تطالبه بمؤخر صدقها عليه فهل ليس لها وسقط بالخلع المذكور (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كزوج وغيره من التون قوله بما يتعلق بالنكاح كالمهر مضافا أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية الانفقة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت المهر لانها لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها فيخبر نفسه وأما السكنى فلا يصح اسقاطها بحال لما انتهى غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت نفسها أو تعطى الاجرة من مالها فصح التزامه بذلك كذا في فتح القدر الى ان قال ومقصودهم بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في باب مخرج الفراق بعض اختصار

\*(سئل) في امرأة خالت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي معسرة ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها (الجواب) نعم قال في التتو يرول خالته على نفقة ولده شهر او هي معسرة فطالته بالنفقة يجبر عليها اه أو في حاشية الدر المختار للعللي ان ما شرطه يكون ديناً عليها أي فله ان اخذ منها اذا أسرت وتغير ما ذكره في الكر ولو ترك الولد على الزوج وهو رب فله ان يأخذ نفقة النفقة منها وكذا لو مات الولد قبل تمام الوقت له ان يرجع على بجمسته ثم قال في البحر المحمدي في برأته ان يقول الزوج خالته على اني برئ من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبلها فلا يرجع لي علتك كذا في الحاشية وقام القوائد فيه

\*(سئل) فيما اذا كان له بنت صغيرة من زوجها ريد فسخها على براءة ذمته من مؤخرها عليه وعلى أتمته معلومة وبعد ما ذلك فكفل أو عهد بالوكالة عنها انتها المذكورة بجميع ما يحتاج اليه الى سبع سنين بلارجع عليه بشئ والحال ان ما ذكر من التكفل لم يكن زيدا خاله عليه ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه (الجواب) نعم يكون التكفل المذكور غير لازم ثم العلم بالموخر ليس بشرط كما أفني به قارئ الهداية

\*(سئل) في رجل خلع زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عذتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم نظير نفقة ولدها منه في مدة ثلاث سنوات لتقوم بجميع ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا (الجواب) نعم قال في التتو يروى يسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل منهما على الآخر بما يتعلق بالنكاح لان نفقة العدة الا اذا نص عليها

\*(سئل) في رجل خلع زوجته من عصمة بنظر الخلع من غير مال ويبريد بذلك ردها لقصته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) الخلع طلاق بائن فلا يسلم له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقعه ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق بائن والخلع ممن الكتمان فيعتبر به ما يترتبها تنوير ورثه للمعاني أقول ظاهر قوله فيعتبر به ما يترتبها لا بد له من البينة

مطل.  
حلف لا يضربها بغيرهم  
فالقول له مع البين  
(باب الخلع والطلاق على مال)

مطل.  
يسقط بالخلع والمباراة كل  
حق لكل منهما على الآخر  
مطل.  
لا يسقط الخلع نفقة العدة  
الا اذا نص عليها  
مطل.  
خالته على نفقة ولده وهي  
معسرة يجبر عليها  
مطل.  
لو ترك الولد على الزوج  
وهو رب له اخذ نفقة  
مطل.  
لا يلزم تكفلها الولد بعد الخلع  
حيث لم يكن بدلا عنه  
مطل.  
العلم بالموخر ليس بشرط  
مطل.  
خلعها على مؤخرها ونفقة  
عذتها ودفع لها دراهم لنفقة  
ولديه اتمه الخ  
مطل.  
الواقع بالخلع ولو لا مال  
الطلاق على مال طلاق بائن

ولكن قال في المهرينة الطلاق في المخلع والمبارأة شرط العصة الآن المشايخ لم يشترطوها في المخلع للعلة الاستعمال ولا نال الشاب كون المخلع بعد هذا كرامة الطلاق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاج إلى النية وان كانت من الكذبات وان لم تكن كذلك بقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكذبات على الأصل اهـ وقد قيل عليه عن شرح الوقاية أن المأزقها لم يمتزج تركه خطا وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا ينجي وقوع الطلاق الباش في هذه الصورة وصورها في فتح القدير بأن يقول بارأيتك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اهـ \* (مسئله) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمر وان لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عهته بعوض معلوم ودخل عمر والدار وحكم قاض شافعي بالتحلل البين واعادة زوجته اليه بعقد شرعي وبعد وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول في العدة حكما شرعيا وافقاه مذهب مستوفيا شرعا وافقاه حكمه ما حكمه خفي وكتب غيب الدعوى الصحيحة بكل من المحكمين جهة صحبة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل بما عديت مضمونها بما يالوجه الشرعي (الجواب) نعم يعمل بالمجتبى المذكورتين بعد نبوت مضمونها والمحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه المحادثة \* (مسئله) فيما اذا طلق زيد زوجته طلاقا واحدة على براءة ذمته من مؤثومة ما قولها وتريد الآن ما البتة وعرضها فهل وقع عليه بذلك طلاق بائنة وليس لها ما البتة بذلك (الجواب) نعم والواقع به أي المخلع والطلاق على مال وهو أن يقول الزوج طلقتك وأنت طالق على كذا من المال او تقول المرأة طلقني على كذا او يقول الزوج طلقتك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة المخلع في الأحكام الآن بدل المخلع اذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيا كذا في شرح الدرر نقلا عن المحيط طلاق بائنا لا نهالنا تسل المال لا يتسلم نفسها وذلك بالبينة ومنع من المخلع قاتل زوجها أبرأته من المهر بشرط الطلاق ارجعى فقبل لها أنت طالق اطلاقا رجعيا يقع بائنا للقبالة بالمال وكذلك لو قاتل أبرأته على عيبك على طلاق ففعل جازت البراءة وكل من الطلاق بائنا تجوز من الخلع \* (مسئله) في مرضه مرض الموت اختلعت من زوجها مهرها الذي عليه بسواها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضائه منتهى وعنه ورثة غيره فما الحكم (الجواب) ينظر إلى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها والى بدل المخلع والى ثلث ما لها فأى ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في المختار والمعادية عن شرح الطحاوى وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتفصيل المسألة في المعادية من كتاب الطلاق من أحكام المهرى حيث قال وذكر نجيب الدين في الخصائص المرأة اذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي لها عليه فان لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع يترع وان ماتت في العدة فكذا عند أبى يوسف ومحمد لأن الزوج لم يبق وارثا رضاه بالفرقة وعند أبى حنيفة ينظر إلى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لا نهالنا متهمان في حق سائر الورثة ولا يمتهمان في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسواها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما اذا انتقضت العدة وبين ما اذا لم تنقض أن فيما بعد انقضائه العدة لا ينظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر إلى الثلث ونسب الزوج قدر الثلث من بدل المخلع وان كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضائه العدة لا ينظر إلى الثلث وانما ينظر إلى قدر حقه من الميراث فيسب له قدر حقه من الميراث من بدل المخلع دون ثلث المال اذا كان الثلث أكثر من ثلثه في المحيط اهـ \* (مسئله) في صغيرة بميرة عاقبة غير دخول بها انتهلت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم مات

مطلب

لم يشترطوا النية في المخلع  
لعلة الاستعمال الخ

مطلب

صورة المبارأة

مطلب

اذا حلف بالثلاث ثم خلع  
بعوض وحكم شافعي بالتحلل  
البين ولو في العدة يصح

مطلب

في الطلاق على مال

مطلب

في خلع المريضة على بدل

مطلب

في خلع الصغيرة على مهرها

بعد خمسة أشهر عن ورنه وتركها المحكم (الجواب) حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا يصح البراءة من المهر فلولاها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والمحال هذه فإن قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح حالب والمخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها إطلاق في مالها فتقبل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والمخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح أم بخلافه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت تطلقه ولا يبرأه ومثله في شرح التنوير للنصف والعلائي أقول حاصله أنه لا يلزمها المال في كل من المخلع والطلاق على مال لكن في المخلع وقع البائن وفي الطلاق يقع الرجعي كاذكره في البحر حيث قال وذو كصاحب المنظومة أن خلع الصغيرة بمال مع الزوج إن كان بلفظ المخلع يقع البائن وإن كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي \* (سئـل) في امرأة اختلعت من زوجها الرض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه بعد ثلاثة أيام فهل يكون المخلع المزمع بورجائزا ولا ميراث لها (الجواب) نعم فلما اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مرض المخلع جائز بالمسبي قل ذلك أو أكثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعدها عمدا مديعة من الأحكام من كتاب الطلاق \* (سئـل) فيما إذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذ كر ما لاقبات الزوجة المخلع فهل تطلق وترى من المهر المؤجل (الجواب) نعم قال الزوج خالعتك ولم يذ كر ما لاقبات المرأة طلقت لوجود الاحتياط وبالتبول وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه والاي وإن لم يكن عليه من المؤجل شيء ردت على الزوج ماسبق اليها من المهر المجل فانها اذا قبلت المخلع وقد ثبت الله معاوضة في حتمها فقد التزمت العوض فوجب اعتباره بقدر الامكان درر من المخلع ومثله في التنوير \* (سئـل) في وكيل شرعى عن امرأة خالعهامع زوجها على براءة ذمته من شرطه قديمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجة وعلى تسعة قروش في الذمة فهل يكون المخلع صحيحا (الجواب) نعم في فتاوى المحافى سئل هل المخلع من وكيل المرأة على شيء معين يكون مسقطا لحقوق الزوجة أم لا اجاب اذا وقع المخلع بلفظ الخالعة كين التناك لا بلفظ خالعتك فانه يكون مسقطا لحقوق الزوجة ولا بدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لانه اذا ركبت في المخلع بلفظ الخالعة يكون قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما يمكنه الموكل وايضا الوكالة وقعت على ما تضمنه منى او كل فيه ومعنى الخالعة على ما صرحوا به انها كالبراءة تقضى البراءة من الجانبين لانه ينفي عن المخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا سبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حق والافتقار المنازعة فكانها قالت وكنت في أن تخلصني من زوجي على وجه تقع البراءة بينهما من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائزاه وقد اوضح في الجبر الفرق بين خالعتك وخالعتك من وجهين الوجه الاول أن خالعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثانية لبراءة في الاول وبراءة في الثاني اهـ بخروكبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول اى اذا لم يكن بمقابلته مال لما قد عه في الجبر اول الباب من انه لا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك او اختلعتي \* (سئـل) فيما اذا قال لزوجته ان أبرأتني مما لك على فأنت طالق فقلت في مجابها أبرأك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة (الجواب) قد افتى العلامة السراج الهندي قارئ للهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك الله وأبرأك الله صححت البراءة ووقع الطلاق سواء علما أو أحمدا مقدار الحقوق اوليها لان البراءة عن النكاح لا يصح صحته عندنا ونظمه في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخوله سألت طلاقها فقال الزوج أبرأتني عن كل حق لك على حى أطاعتك فقال أبرأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلقك واحدة والواقع واحدة باشه لانه طلقها عوضا عن البراءة ظاهرا فاضيحنا أقول

مطلبه  
لا يلزم الصغيرة المال في كل من المخلع والطلاق ووقع في الاول بائن وفي الثاني رجعي  
مطلبه  
اختلعت منه في مرضه فأت صح ولا ترونه  
مطلبه  
خالعه ولم يذ كر ما لابرئ من المؤجل ان كان عليه والايكن عليه ردت ماسبق اليها من المجل  
مطلبه  
خالعهامباشرة وكيلاها  
مطلبه  
الخالعة مع وكيلاها مسقطه لحقوق الزوجة  
قوله كالبراءة هكذا في النسخ ولعل الصواب كالبراءة كابرئد البنا معه اهـ صححه  
مطلبه  
الفرق بين خالعتك وخالعتك من وجهين  
مطلبه  
قالت له أبرأك الله ووقع وصحت البراءة

ما ذكره من صحة البراءة بقوله أترك الله مخاف لما في شرح الملتقى للبهني وتبعه تليذه الباقي وكذا  
 ٣ هلاقي من عدم حجبها وأفتي به المخبر الرمي لكن أفتي العلامة من الشك في مثل ما هنا معلوما بأن العرف  
 جار على أن اللفظ المذكور امرأه فكأنها قالت أترك الله لاني أترك ذلك كراهة أفتي بمثل هذا التامر التقاضي  
 وشيخ الاسلام الحنبلي \* (سئل) في امرأة خالها زوجها على أئمة معلومة وعلى براءة ذمته من  
 مؤخرها خطا شرعيا ثم سئل له بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلاوجه شرعي فهل عليها تسليم  
 بقية الامتعة الخصال علمها وجوده وفيه ان عجزت (الجواب) نعم خالفت على عبد الله على  
 براءته من ضمها لاني لم يربل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة  
 فيقتضي سلامة العوض الخ منع \* (سئل) فيما اذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة  
 سنة وهو من تحت ماله فيمنع زوجته البكر البالغة بعد الخاوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم له عليه  
 فهل يصح خلعه ولا يقبل بخوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله (الجواب) نعم والحالة هذه  
 والله اعلم

\*(باب العدة)\*

\* (سئل) في رجل طلق امرأته ثم انكروا أقيمت عليه بيته وقضى بالقاضي بالفرقة فهل تكون العدة  
 من وقت الطلاق لامن القضاء (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اقرانه طلق زوجته  
 ثلاثا مدة ثلاثة أشهر وسد ذمته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجب الذي  
 عليه المتأخرون من علمائنا انها تعد من وقت الاقرار الا ان تقوم بيته على ما تصادق عليه ومذهب  
 المتقدمين انهما يصدقان \* (سئل) في امرأة سافر زوجها وغاب عدة سنين ثم أخبرها بقتل  
 يعرف انه طلقها طائفة واحدة ووقع في قلبها صدقها فهل لها ان تنزع با خبر بعد انقضائه عدتها  
 من وقت الطلاق (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمدى وذكر في العيون  
 اذا أخبرق المرأة بموت زوجها أو رده أو بطلاقه اياها حل لها التزوج اه ومثله في جامع الفصولين  
 والبرازية والمجوهرة والبحر وفي الحاشية في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب  
 أو موقفة بغير عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لامن وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتداء  
 العدة في الطلاق والموت عقيمها وان لم تعلم المرأة بموت زوجها في الموت مسألة عجيبة وهي انه اذا لم يعلم  
 الموت الواحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله  
 فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من الفصل  
 الاول من التمهيدات ومثله في البرازية امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج وولدت  
 ولد اتم جاء الزوج الاول حيا كان أو حقيقا يقول أو لا الولد الاول ثم رجع وقال الولد الثاني خائبة  
 قيل مسائل المهر \* (سئل) في ذمة طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها به ثلاث حيض كوامل  
 وترى بالترقيع يذمى فهل لذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمسألة في عدة التنوير وغيره  
 \* (سئل) في قاضي دهمش انه تزوج قاصرة عمرها اثنا عشرة سنة ومطلقت فهل تنقض عدتها  
 بالاشهر أو بالحيض (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض  
 وقد دخل بها فعليا أن تعد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل  
 البضاري اذا كانت الصغيرة امرأة متعاهم منها وقد كان دخل بها الزوج فعدها لا تنقض بالاشهر  
 بل يوقف امرها الى أن يظهر انها حملت بذلك الوطء أم لا فان ظهر انها حملت كان انقضاء  
 العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحض كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في التارخاية والبحر

مطلبه

خالها على أئمة معلومة الخ

مطلبه

في خلع المراهق

مطلبه

لا يقبل بحجوده البلوغ بعد

اقراره مع احتمال حاله

(باب العدة)

مطلبه

العدة من وقت الطلاق

لامن وقت القضاء

مطلبه

العدة من وقت الاقرار

بالطلاق

مطلبه

أخبرت بان زوجها المسافر

طلّقها الخ

مطلبه

العدة من وقت الموت والطلاق

لامن وقت الخبر بهما

مطلبه

من عين الموت وحده يخبر به

غيره ويشهدان به

مطلبه

جاء الزوج الاول حيا فالولد

لثاني

مطلبه

في المراجعة هل تنقض عدتها

بالاشهر

الرائق وفيه عن فتح القدير وبعد زمن التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حملها فان لم يظهر كان من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيمن لم تحض اصغرا وكبرا لا شهر اه وسئل عنها نائبا بان هذه طلقت من مضي أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقضى ما ذكره في تبليط عدتها الموت انه لا بد من مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحمل البتة لكن في المزارية من البيع ماضيه وفي دعوى الحمل انما تصدق في رواية اذا كان من حين شرها الاربعة أشهر وعشرون أقل فلا وفي رواية انه تسمع دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس اه فمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى اه مال خمسة أيام ايضا لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى اعلم اقول لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنالما احتاجوا الى قولهم هنا فعدها لا تسقى بالاشهر فحيث لم يكتبوا بثلاثة أشهر التي هي عدتها الصغيرة علم انه لا بد من زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحمل اذ لو كان يظهر للحمل في هذه المدة لظهر بالاشهر العدة بالاولى فظهر انهم هنالما يختاروا هذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر يخالف نص القرآن فلا يعول عليه لانه قول ان التبرص زيادة على ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط لاحتمال حملها فان ظهر بعد المدة الحمل فعدها وضعه والافدها بثلاثة أشهر قد مضت كما افاده كلام الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت اقبل بهذا فاصعب على جماعة من أهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدتها المتوفى عنها زوجها عدتها للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم العلم والقرار بانهم موافقة لما أتى به المؤلف لما أقبت به فعند ذلك سكتوا وخجلوا والله الحمد ثم رأيت في نقفات فتح القدير قد ذكر هذه المسألة واستحسنها حيث قال فرع في الخلاصة عدتها الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراقة فينطق عليها ما لم يظهر فراغ رجها كذا في المحيط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن اه كلام فتح القدير وقد أشار الى المسألة أيضا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعافا فادخلوا ولو بلغت تسعافا في المراهقة لا تنقضي عدتها بالاشهر الثلاثة بل لا بد مما ذكرنا انه اعلم

(سئل) في ذممة هلك زوجها الذي عنها وهي غير حامله منه ومضى هلاكه اربعون يوما وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تمتد اذا اعتقدوا ذلك (الجواب) نعم لا تمتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في الوالوجية لا مرا بتركهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها بنخلوة صحيحة ولم يوطأها هل يلزمها العدة (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل اى كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتباطا وقامه في شرح التنوير للعلائي من المهرية (سئل) في ذممة تحت ذمى قد دخل بها واسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما للحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا لم يفرق عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يوطأها زوجها حتى تنقضي عدتها هل يجوز أم لا (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاباء فالتقاضي لا يعرض عليه الاسلام مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيئا فالتقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتباطا اه والذي عليه الكثر والتنوير وغيرهما ان اباءه مطلق قال في البصره وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها لان المرأة اذا كانت مفصلة فبعد التزمت احكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار ايضا الى وجوب النفقة لها مادامت في العدة ان كانت مفصلة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اه وقد عدل لا تقر وي عن نزوانة الفقه من يجوز

مطلبه  
في المدة التي تكفي لظهور  
الحمل

مطلبه  
لاعدة على ذممة زوجها  
ذمى اذا اعتقدوا ذلك

مطلبه  
تجب العدة بالخلوة الصحيحة  
مطلبه  
في الذممة اذا أسلمت والى  
زوجها



مكاحين في العدة ولم يعضها الكتابة إذا أسلت وحيث كان المأزاة طلاقاً فكأنه معة طلاق الغير  
 المسئلة لا يجوز \* (سئل) في إمرأتين زوجها وهما ساكنان في دار أبيه فلم تعد فيه بل خرجت إلى  
 غيره بلا ضرورة وأمرها الأب بالاعتداف فيه فهل تعد فيه \* (الجواب) نعم وتعدان أي معة طلاق  
 وموت في بيت وحيث فيه ولا يخرج منه إلا أن تخرج أو يهدم المنزل أو تخاف إهدامه أو تلف مالها  
 أو لا تحدرها عاينت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لأقرب موضع إليه وفي الطلاق إلى حيث شاء الزوج  
 المخرج التور من الحداد (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من السكن  
 الجاري في توابعه قبل انقضاء عدتها ومدة الإحارة فهل ليس له ذلك وتعد في بيت وحيث العدة فيه  
 ويلزمه نفقة في العدة (الجواب) نعم والحالة هذه \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وأمرها  
 منه بستان صغيران في حضنتها فهل تعد في البيت الذي طلقته فيه ويلزمه نفقة بانيه بقدر ما يكتسبهما  
 بالمروف مع نفقة عدتها إلى انقضاء ما وسكن لهم بعدها (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
 طلق زوجته الحامل منه طلاق رجعي ثم أسقطت سقطا بستان خلقه فهل انقضت عدتها به (الجواب)  
 نعم والمسألة في البحر من الرجعة ومثله في التور \* (سئل) فيما إذا عات رجل عن زوجته فاعتدت  
 بعد موته عدة وفاة زادت على الشهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهراً ونصف  
 شهر فبين أنها حامل من الزوج الأول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلاً أو لا إذا كان باطلاً  
 وحصل منه وطء هل يسوغ الرجوع بالصداق الذي دفعه للزوجة وبما صرفه عليها من نفقة وغيرها  
 وهل يلزم الزوجة بشئ بذلك ولا يلزمها شئ حيث لم تكن طالة بالحمل (الجواب) يكون الزكاح باطلاً  
 ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه إليها ولا بما صرفه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شئ إذا  
 حلفت أنهما لم تكن طالة بالحمل والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفي عنه قال المؤلف هكذا رأيت بخط  
 المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي العبادي عفي دمشق ذلك بخطه المعهود والمشهور  
 \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيف وأخبرت بذلك رجلاً وغاب عن ظنه  
 صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها (الجواب) نعم ولو قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت  
 عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التور عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره \* (سئل) في امرأة طلقها  
 زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لأعدتها عليها (الجواب) نعم والمسألة في الهستان  
 وغيره \* (سئل) في امرأة من ذوات الحيض وحيث علم العدة وهي مرضعة فقالت حلفت ثلاث  
 حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها (الجواب) يقبل قولها بيمينها إذا كانت المدة تحتمل ذلك  
 وإن كانت مرضعة لأنه يتصور رؤية الدم مع الارضاع كما نص عليه الا تقوى تغلا عن عدة الفتاوى وفي  
 نهج النجاة عن السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة إذا لم تر حيفاً فأنجته حتى رأت صفرة في أيام  
 الحيض قال هو حيف تشفي به العدة \* (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل  
 وحيث فيه العدة وطلبت من مطلقها من لا حيث شاء تعد فيه فهل تجاب إلى ذلك ويلزمه نفقة عدتها  
 إلى انقضائها بوضع الحمل (الجواب) نعم وتلقها ما تمزقياً \* (سئل) عن المطلقة إذا ادعت أنها  
 حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل قبل قولها ولها النفقة أم تحتاج إلى قاطبة أو مضي مدة تظهر  
 فيها الحمل (الجواب) القول لها وتصح النفقة ولا تحتاج في ذلك إلى قاطبة ولا مدة يظهر فيها الحمل  
 وينفق عليها إلى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق \* (سئل) في رجل خطب معة الغير  
 وزعم أن له الاعتداء بها بمجرد خطبتها فهل تضر خطبة المعة أي معة كانت وكذلك المخالوة بها  
 (الجواب) نعم وطلسا لا في التور وغيره \* (سئل) في أم ولداً عتقها مولاها وهي ممن تعيض

مطل

تعد المرأة في بيت وحيث فيه  
العدة

مطل

ليس له أن يخرجها من مسكنها  
الذي وحيث فيه العدة

مطل

تعد في البيت الذي طلق فيه

مطل

تعد في العدة بالمسكن  
خلقه

مطل

اعتدت عدة وفاة ثم تزوجت  
ثم ظهر بها حمل من الأول الخ

مطل

أخبرت رجلاً بانقضاء عدتها  
لا بأس أن ينكحها

مطل

طلقها قبل الدخول والمخالوة  
لا عدة عليها

مطل

قالت المرضعة حلفت ثلاث  
حيض قبل قولها

مطل

إذا عاتجت المرضعة الحيض  
حتى رأت صفرة في أيامه

مطل

تعد في العدة

مطل

أخرجت المعة من منزل  
وحيث العدة فيه لها طلب غيره

مطل

ادعت أنها حامل تصدق

مطل

تضر خطبة معة الغير والمخالوة بها  
مطل

أم ولداً عتقها مولاها تازمها العدة

فهل تنقض عذتها بثلاث حيض كواهل (الجواب) نعم كذا أم ولدمات مولها او اعتقها فان عذتها ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كواهل دور ومثله في التنوير \* (سئل) فيما اذا اعتق رجل قته البالغة لها فاقلة وحاضت بعد ذلك حيفة فهل لها ان تزوج ولا عذتها بالاجماع (الجواب) نعم كما في العبر وانتي به المهنداري \* (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقه رجعية في صحتها ثم بعد غير يوم من الطلاق مات الزوج عن اهل فهل تكون عذمت عذته الموت (الجواب) نعم كما ذكره في البحر \* (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى من زنى فولدت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل الدخول والحلوة وتر يد التزوج بغيره فهل لها ذلك اذ لا عذتها لها (الجواب) نعم والله تعالى اعلم

\*(باب المحضنة)\*

\*(سئل) في حاضنة لمع الراسطت حقه من المحضنة وتر يد الان اخذ الصغار وتر بينهم وهي اهل لذلك فهل لها ذلك (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تدر المحضنة قبل ابطال حق الصغير فيها أي في المحضنة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة السروج والقنوي \* (سئل) في صغير يتم في حضنة جدته لانه سنة لم يبلغ سعا وله جدته أم أم قادرة على المحضنة اهل لها من كل وجه وأم الام مسنة عاجزة عما يغري اهل المحضنة فهل يدفع لام الاب القادرة لاهل المحضنة لا لام الام العاجزة (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عذتها ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلت من ابيه مسكنا لها هل يلزمه ذلك (الجواب) على الاب سكاها حاججا كما في شرح القنوي عن البحر المحيط وتستحق اجرة المحضنة من غير ارضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به كما اوتي به قارئ الهداية وفي القنوي الرحمة سئل عن صغيرة محضونة لا مال لها هل تحب اجرة المسكن الذي تحضن فيه عنه على من يحب عليه نفقته او لا احاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي المحضنة عن التفريق لا تحب في المحضنة اجرة المسكن الذي تحضن فيه الصبي وقال آخرون تحب ان كان الصبي مال والا فعلى من يحب عليه نفقته اه كلامه وحديث قدّم قاضيان رواية القنوي فيكون الاظهار والافتى به عنده ذلك الرواية كما نقله اه ما في الرحمة وقال في التبريد في ترجمته ان وجوب الاجرة لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه اقول قد كنت جعت رسالة بمقتضاها الاثابة عن اخذ الاجرة على المحضنة واستدركت فيما على ما في التبريد وقال الخيزراني في حاشيته على العبر واما لزوم سكن المحضنة فاختلف فيه والا فظاهر لزوم ذلك كما في بعض المقترحات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت وبما ايضا من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الرائي على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توأمان لا ينفك أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضنة الام وهو من اولاد الاشراف تستحق على الاب خادما معه فداشتره او يستأجره وفي شرح القنوي في البحر المحيط عن مختارات أبي حصص سئل عن لها امسك الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكاها وشكنا ولها ما قال نعم عليه سكاها اجمعا وسئل نجيم الاثابة البخاري عن المختار في هذا المسألة فقال المختار ان عليه السكنى في المحضنة اه واعتقد ان الشك هنا خلافا لما اختاره ابن وهان وشيخه الطرسوسي والمحاصل ان الوجه الوجه لزوم اجرة المسكن والازم ضايع الولاية اذا لم يكن للمحضنة مسكن واما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناء بما رجه في التبريد تعالى ابن وهان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضي خان واقه الموفق اه ما ذكرته في الاثابة \* (سئل) في صغيرين يتبعين باح أحدهما من اعر عشر سنين والاخر احدى عشرة وهما عند اهلها وهل يجوز ان يكسبا منها

مطلب  
النفقة اذا اعتقت لا عذتها  
اجماعا

مطلب  
طلاقها جميعا ثم مات في العدة  
لزمها عدة الوفاة

مطلب  
تزوج حبلى من زنى ثم طلقها  
بعد الوضع قبل الحلوة لا عذتها  
\*(باب المحضنة)\*

مطلب  
لا تنقض المحضنة بالاسقاط

مطلب  
اذا كانت ام الام عاجزة  
فالمحضنة لام الاب

مطلب  
في المسكن للمحضنة واجرة  
المحضنة

مطلب  
تخبر بمسألة مسكن المحضنة

مطلب  
اذا احتاج الصغير الى خادم  
يلزم الاب به

فإنما يذكرهما ولهما عم فقير وأخوة اشقاء موسرون وأقربهم تكافؤهم الموزون لا اتفاق عليهم بالوجه  
 ثم يرى فهل لا يلزم العلم بذلك وتعتبر الاخوة على أخذ الصغيرين (الجواب) نعم لأنهم اقدر على تأديبهما  
 وتعلّمهما قال في شرح المجمع وإذا استغنى الغلام أى الصبي عن الخدمة أى خدمة من علم الحضانة بأن  
 يأكل ويستغنى وحده قيل بجمع يعنى استغناؤه بمقدّر سبع سنين وعليه الفتوى أو توسع أى تسع سنين  
 أحبر الأب والوصى أو الولي على أخذه لأنه اقدر على تأديبه وتعليمه (سئل) في صغيرين لا مال  
 لهما وما في حضانة أمهما المطلقة من أيهما المصروا لهما جدة لأب تريد أن تربيهما بغير شئ والأم تأتي  
 ذلك وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولدين (الجواب) حيث كان الأب معسرا يقال للأم أمان  
 يمسك الصغيرين بغير أجر وأمان يدفعهما للجدة المذكورة ولا تجبر الأم على ذلك وسئل إذا جاءها إذا كان  
 مكان الجدة عمه والمسألة في التنوير قاضي خان والخاصة وهو الصحيح قال العلامة والعلة ليست بقيد  
 فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمية والعلة ليست بقيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والأب ليس بقيد  
 أيضا والنفقة غير الأجرة وقنص عليهما اه أقول وهذا في أجرة الحضانة وأما أجرة الأضلاع فالأحق  
 بما لم تغلب زيادة على ما تأخذه الأجنبية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخبير الرمي في حواشي  
 البحر ظاهر تشييدهم بكون الأب معسرا بخلاف الحكم المذكور مع بسارته وأنت خبير بأن المفهوم  
 في النصائبي حجة يعمل به تأمل اه أى فإذا كان الأب موسرا يصير على دفع الأجرة للأم نظرا للصغير كإتي  
 الشربلالية بقى ما لو كان الأب معسرا أو متالكن للصغير مال فهل يدفع لها الأجرة من ماله أولا أظهار  
 الثاني لأنه وإن كان فيه نظره في إبقائه عنده أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو كان أبوه  
 موسرا فله لا ضرر على الصغير في دفع الأجرة من مال أبيه وسند كتمانها في باب النفقة وقد أوجبت ذلك  
 أيضا في رسالتى المذكورة سابقا هذه أو قال في البحر ولم أر من مرجح بأن الأجنبية كالعلة أن الصغير  
 يدفع لها إذا كانت متبرعة والأم تريد الأجر على الحضانة ولا تقاس على العلة لأنها حاضنة في الجملة وقد  
 كثر السؤال عن هذه المسألة في زماننا وهذا الأب يأتي بأجنبية متبرعة بالحضانة فهل يقال للأم  
 كما يقال للزوجة البتة وظاهر المتون ان الأم تأخذه بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العلة على  
 الصحيح لأن لا يوجد قل مرجح في أن الأجنبية كالعلة وأظهار أن العلة ليست بقيد بل كل حاضنة كذلك  
 بل الحائلة كذلك بالاولى لأنهم من قرابة الأم اه وأقرب به الخبير الرمي وقال وهو نفقة حسن لأن دفع  
 الصغير للزوجة ضرر عليه لقصر رقة بها عليه فلا يمتنع منه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذلك  
 اختلاف المحكم في نحو العمة والحائلة مع اليسار والاعراف إذا كان موسرا لا يدفع اليهما كما يفيد بقاء  
 أكثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الأجرة وبه تعزز هذه المسألة فافهم هذا الخبر وراغمه وقد  
 قل من تقطن له والله تعالى الموفق اه ونظام الفتاوى في رسالتنا السابقة (سئل) في صغيرين لا  
 مال له وله أم مزرعة باجني وجدة للأم مزرعة بجدة وجدة لأب مزرعة بجدة المعسر فهل حضانته تريد  
 أن تربيه وتسكّه تربعا وأم الأم تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضانة ونفقة الصغير فهل يقال للأم  
 أمان يمسك الصغير بغير أجر أو يدفعه للأم (الجواب) حيث تزوجت أمه باجني فقد سقطت  
 حضانتها وصارت الحضانة للأم بدون الأب لأنها تأخرت في باب الحضانة عنها لكن حيث كان الجدة  
 المذكور معسرا وأرادت أم الأب أن تربيه بجائنا يقال لها ذلك قال قاضي خان صغيرا لها أب معسرا وعمه  
 موسرا أرادت العمة أن تربيها لهما بجائنا ولا تمنع الولدين الأم والأم تأتي ذلك وتطالب الأب بالأجرة  
 ونفقة الولدين اختلغا فيه والصحيح ان يقال للأم أمان يمسك الولدين بغير أجر وأمان تدفعه إلى العمة اه  
 (سئل) في قاهر رضيع ماتت أمه وليس له مال وله أب موسر وله جدة أم أهل الحضانة فهل

مطلب

إذا استغنى الصبي عن الحضانة

يصير وليه على أخذه

مطلب

إذا طابت الأم الأجر والجدة

لا تأخذ شيئا

مطلب

إذا تبرعت الأجنبية فليست

كأهله

مطلب

إذا تزوجت الأم باجني

سقطت حضانتها

مطلب

أرادت العمة أن تربيه بجائنا

والأب معسر يقال للأم الخ

يلزم اباً ما حرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد (الجواب) تكون الحضانة لام الام ويلزم اباً ما حرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد بانواعها قال في البحر ثم اعلم ان ظاهر الوالدة الحرة ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو القابلة فاذا استأجر الام للرضاع لا يكفي في نفقة الولد لان الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شئ آخر كما في المشاهدة خصوصاً الكسوة فيقر به القاضي نفقة غير اجرة الرضاع وغير اجرة الحضانة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد الخ وتماه فيه اقول والمسكن داخل في النفقة كما قدمناه \* (سئل) في رضية له اثنى عشر اربع سنوات ومما في حضانة أمهما المطلقة من ابهما فتروجت باجنبي ولها ام مزروجة باهل اجداً القاصرين تريد اخذهما وحضانهما وهي اهل للحضانة فهل لها ذلك (الجواب) نعم ومن تكلمت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير المحرم لان الزوج لو كان ذارح محرم من الصغير كما تجده اذا كان زوجها المجذول ام اذا كان زوجها عم الصغير والمخالاة اذا كان زوجها عم لا يسقط حقها الاستغناء عن الصغير اهـ \* (سئل) في يتيمة بلغت ثمان سنين ودخلت في التاسعة وليس لها من اهل حق الحضانة من النساء ولها اخوة اثناء لا يريد الاخ الكبير الشقيق ضمها اليه لكونه اكبرهم واصلمهم واروعهم من طلبة العلم وهو وصي علم امان قيل ايها يعارضه اخوه الشقيق الاصغر منه سنا زعموا انه احق منه لكونه وصيا عليها من قبل اهلها قيل لا خيال الا كبر الوصي المختار ضمها اليه ويمنع اخوه المذكور من معارضته في ذلك ولا عبرة بزمجه (الجواب) نعم لا خيال الشقيق الاورع الاسن ضمها اليه دون اخيه الاصغر والمخالاة هذه ثم العصات بترتيبهم يعني اذ لم يكن للدعوى احد من محارمهم من النساء واختصم فيه الرجال فاو لا هم به اقر بهم تعصبا لان الولاية لا تقرب فيقدم الاب وان علما ثم الاخ الشقيق ثم الاخ ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لا ب وكذا كل من سفل من اولادهم الخ ينصرفوا اذا اجتمعوا فالاورع ثم الاسن اختياراً على معنى التنوير وكذا في غيره \* (سئل) في صغيرة عمرها سبستان وليس لها سوى اب وجدته لام مزروجة باجنبي وعمته وخالة بكر بائنة اهل للحضانة عارية فهل تكون حضانة الصغيرة لمخالاتها العارية المذكورة (الجواب) نعم \* (سئل) في يتيمة عمره دون سبعين له ام تروجت باجنبي وجدته لام مزروجة بجمدة لا يسه وجدته لام مزروجة بجمدة لاهم وهي اهل للحضانة من كل وجهه فهل تكون حضانتها بجمدة لاهم دون جدته لا يسه (الجواب) نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الاتهام والله اعلم وتنقل الى ام المجدبة وان علت كفى فتاوى قارئ الهداية \* (سئل) في حاضنة لابنها الصغيرة تروجت باجنبي وايس للصغير غيرها سوى عمه مزروجة باجنبي اضافة كيف يفعل به (الجواب) قال القهستاني بقتل عن المحيط اذا اجتمع النساء الساقيات الخضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اهـ وافتى الخوارزمي بتمتع للعلامه الشهاب الشبي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند امه اولى لكل لشقتها \* (سئل) في صغير مات امه وعمره سنة وله اب وخالتان مزوجتان باجنبيين وهو عند احدهما وله اخوال وجد لام يريد ابقاءه عند خاتمه فهل لا يسه اخذه من حالته وضمه اليه ويمنع حده من معارضته في ذلك (الجواب) حيث كانت مزروجة باجنبي فلا يسه اخذه منها والمخالاة هذه \* (سئل) في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها اب وام مزروجة باجنبي وعمته شقيقة عارية اهل للحضانة وخالة ام عارية فهل تكون حضانتها لعمتها المزروجة دون خالة أمها (الجواب) نعم والمخالاة هذه قال في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح القدر وغيرهما ان بعد الامات خالة الام لا ب وام ثم لام ثم اب الخ ومثله في المنع والعلاقي \* (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ما بكت عند جدتها لاهم مع صهرها لا جنبي في دار واحدة وليس لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصابات فهل يكون النظر فيها لعمها (الجواب) نعم كفى التنوير واخواب

مطلب  
يلزم الاب ثلاثة اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد  
مطلب  
اذا تزوجت الحاضنة بغير محرم للصغير سقط حقها ولو له فلا  
مطلب  
اذا تقدمت المحارم النساء فالحضانة للعصبات بترتيب الارث  
مطلب  
يقدم الاورع ثم الاسن  
مطلب  
تقدم المخالاة العارية على المجدة لام المزروجة باجنبي وعلى العمة  
مطلب  
تقدم المجدة لام على المجدة لاب  
مطلب  
ولاية الحضانة تستفاد من قبل الامهات وتنقل الى ام المجدة وان علت  
مطلب  
اذا اجتمع الساقيات يسه القاضي حيث شاء منهن والام اولى  
مطلب  
للاب اخذه من حالته المزروجة باجنبي  
مطلب  
تقدم العمة على خالة الام  
مطلب  
يلت مبلغ النساء ولا عصبة لها فانظر فيها لعمها كم

الحضانة \* (سئل) فيما إذا أسلم يهودي ثم مات عن زوجة يهودية وبنين منها عمر أكبرهما ست سنين وعن أب يهودي مرسول يترك الميت شأوا والزوجة فقيرة هل تكون حضانة بنتيها لها حيث لم يعقد دينا ولا حنف في أن يألف الكفر وتكون نفقة ثماعلى جذهما (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر والحضانة الذميمة ولو محسومة بكسالة عالم يعقل دينا فينفق مقدومه بسبع سنين لحقه أسلامه حيث ذنهورا إلى أن يخاف أن يألف الكفر فيترج منها أو لم يعقل دينا بخره علائق على التنوير ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف دينا للزوجة والأصول والفروع علوا وسفلا والذين لا الحرسين ولو مستأمنين لا تنقطع الأرب علائق على التنوير من النفقة \* (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم عصبه يريد أخذه من أمه وضمه إليه فهل له ذلك ولا حضانة لام الولد (الجواب) نعم كافي التنوير وغيره \* (سئل) في طفلة حاضنة لولد لها الصغيرين غيره أمومة عليهم ما تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين ويريد أبوهما أخذهما منها حيث لا حضانة لها غيرها فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر (الجواب) نعم أو غيره أمومة يذكره في المجتبى بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه علائق \* (سئل) في يتيم له أم مزرعة بان خاله الوصي المختار عليه وعمه مزرعة باجنبي وحذلام فهل يدفع اليهم بحكمه المذكور حيث لم يكن له أحد ممن له حق الحضانة غيره (الجواب) نعم (سئل) في حاضنة لبنات تزوجت باجنبي ولبنات اخت لا بمرافعة عازية اهل للحضانة وأما خالة أيضا فهل تكون الحضانة للاخت المزوجة دون الخالة (الجواب) نعم وعنده أفتى العلامة الرملي قائلا إذا المرافعة حكمها أحكام البالة في ذلك اه وفي الكفر من المحرم وأحكامهما على أحكام المرافعين أحكام البالغين في سائر التصرفات شرح الكفر للعيني أقول عبارة الكفر في فصل بلوغ العلام والمجارية من كتاب المحرم هكذا فان رافعة قالوا بلغنا صدقا وأحكامهما أحكام البالغين اه والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا فحده عبارة للمتنق ونصها وإذا رافعة قالوا بلغنا صدقا وكانا كالبالغين حكما اه وأما كونهما كالبالغين وان لم يقر بالبلوغ فلا يقول به عاقل فضلا عن فاضل والزم صحة أقراءى المراهق وعقده وقتله برذته وهيبه بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعا فعمله لا بد في مسائلنا من ذلك أيضا كما قيد به العلامة الرملي في فتاواه وقال بعدهم وانما قيدنا بدعوى البلوغ لأن الصغير لا حق له في الحضانة لأنهما من باب الولاية كما في شرح الجمع لأن مطلق وليس قوم من أهل الولاية كما صرح به في الاشباه والنظائر اه وذكر العلامة الرملي أيضا في حاشيته على الجراعم أنه اشترط البلوغ في حق من يحض الولد لأن الحضانة من باب الولاية والصغير ليس من أهله لو قد سميت عن مراهق طالب الحضانة فأجبت له ذلك إذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق بهامه اه وانتم هذا التحريم القريد \* (سئل) في يتيم عمره ما عشرين سنة اه عام عصبه بالغ أم يريد أخذه من عند أمه وترى بهم عاينه فهل له ذلك ولا خياراها (الجواب) نعم والحالة هذه لا خيار للولد عند أمه مطلقا ذكرنا أو انى خلافا لما في قلنا وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين أبويه وان أراد أن ينفرد فله ذلك ويؤيده من باللمنة اه شرح التنوير للعلائي وفي حاشية التحريم الرملي على المنع قوله وتأخذه الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه ممن له حق الحضانة قال في المنهاج لمجال الدين ابى حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقبلي من الحنفية وإن لم يكن للصبي أب وابتضت الحضانة من شواهد من البصة أولى الأقرب فالأقرب غير أن الانثى لا تدفع إلا إلى محرم ومثله في الخلاصة والتشريع خاتبة اه ومثله في حاشيته على البصر \* (سئل) في الحاضنة إذا ابطلت حق بنتها المحضونة ثم أرادت الرجوع في حضانتها وهي غريبة أهل لها فهل لها ذلك (الجواب) نعم ولا يتقدر الحاضنة على إبطال حق المغير فيها أي في الحضانة من \* (سئل) فيما إذا كان زيدا من صغير من زوجته له

مطلب

الحاضنة الذميمة كسلة

مالم يعقل دينا

مطلب

لا حضانة لام الولد

مطلب

إذا كانت الأم غير أمومة

لا حضانة لها

مطلب

له أم مزرعة بان خاله الوصي

عليه وعمه مزرعة باجنبي

وحذلام يدفع له

مطلب

تقدم الاخت المرافعة على

الخالة

مطلب

تصريحهم في أن المراهق

حكمه حكم البالغ إذا ادعى

البلوغ لا مطلقا

مطلب

البلوغ شرط في الحضانة

مطلب

لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ

مطلب

انقضت مدة الحضانة ولا أب

له فلا قرب من العصبيات

أخذه إلا أن الانثى لا تدفع

لغير محرم

مطلب

إذا ابطلت حضانتها لها

الرجوع

حرة الأصل وأراد السفر فوضعه عند عروته سافروا وبلغ لابن ثمان سنوات فأما الآن بكر يريد  
 انخذل الابن بلاوجه شرعى زاعما أن أباه كان عبدا لبكر المزور فهل ليس لبكر كذلك (الجواب) نعم قال  
 في متن الدرر من كتاب الولاء الام ان كانت حرة الأصل فعني عدم الزرق في أصلها فلا ولاه على ولدها  
 والاب اذا كان كذلك فلا وكان عربيا لا ولاه عليه مطلقا ولو عجميا لا ولاه عليه لقوم الاب وبره متفق الام  
 وعصيته بخلافه لا يوجب اه وتمام التحقيق في شرحها \* (سئل) في بنت بلغت من السن احدى  
 عشرة سنة وهي عند أمها المعلقة من أبيها يريد أبوها انخذلها من الأم والسفر بها الى بلدته التي هي  
 فوق مدة السفر فهل له ذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده  
 قبل الاستفتاء اه وعلله في الشرح بقوله لما فيه من الاضرار بالام بابطال حقها في الحضنة وهو يدل على  
 أن حضنتها اذا سقطت جاز له السفر به وفي الثناوى السراجة سئل اذا اخذ المطلق ولده من حضنته  
 لزواجه هل له أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه  
 وهي حادثة الفتوى في زماننا يخرج من أتراب الحضنة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يكن ثمة  
 غيرها من يستحق الحضنة اما اذا كان هناك من يستحق الحضنة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل  
 ينتقل الحق الى الحضنة وهذا ناهى والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الاثرى حاشية معروفة  
 الى المولى يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضنة بالترجيع لا يجزى أبوا الاستفتاء فلام أن يسافر بالولد اه  
 ولا يخرج الاب بولده بل الاستفتاء استغناء ولده عن الحضنة فلا يبطل حق الام في حضنته والام  
 أى لا يخرج الام عن المصير بل لا تضر الاب الى وطنها الذى تزوجه فيه الفهم منه أن اخراجها  
 ولده انما يجوز تأخير جمعا كون المقصد وطنها وكون تزوجه فيه كما اذا تزوج امرأة بالشأ فقدم بها  
 الى الكوفة فوطدت منه ثم طافت وانقضت عدتها فاما ان تخرج فولد الى الشام من غير رضى الاب حتى  
 لو كان وطنها بالشام ولم يكن تزوجه فيه او كان تزوجه فيه ولم تكن من أهل الشام ليس لها أن تخرج  
 الى الشام الخ شرح للجمع لابن مالك \* (سئل) في مبانة من زوجها انقضت عدتها واماها من صغير  
 في حضنتها تريد ان تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه وطنها ولم يكن معها أهله  
 ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما أمر قريسا ليس للطفة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهم تبارت  
 الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفى عكسه لا وهو انتقلت اليها من المصر الى القرية لما فيه من الضرر  
 بالصغير لاختلافه بأخلاق أهل السواد فليس لها ان تنقله اليها الا اذا كان ما تنقل اليه وطنها ونكحها الى  
 عد عليها بآفة أى هناك بمعنى مكان هو وطنها وأراد المطالبة بالمبانة بعد انقضائها لا انطلقت رجوعا  
 حكمها حكم النكحة وهذا أى ما ذكرنا من ان لطفة الخروج الخ في الام وما في غيرها فلا تقدر على  
 نقله الا اذا ن أباه مغب الغار \* (سئل) في المجدة ام الام الحضنة لا صغيرة اذا ارادت ان تنقل الصغيرة  
 من المصر الى القرية بدون إذن أباه فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ونقلها ما أمر قريسا وهذا  
 المحكم في الام المطابقة فقط ما غيرها كجدة وام ولدا اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم انعقد بينهما الا بانه  
 شرح التنوير للعلل والمسائلة في العبر والنهر والمنع وغيرها \* (سئل) في بتيمة عمرها سبع سنين  
 ودخلت في السطة وهي في حضنة جدتها لأمها الاهل للعضانة ولها الخوة لاد بردون انخذلها من  
 جدتها ووضعا اليهم بلاوجه شرعى فما الحكم (الجواب) حيث كانت المجدة اقرب قوة اهلا للحضنة  
 تنبى القاصرة الزبورة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس لاحوتها انخذلها قبل ذلك بدون  
 وجه شرعى \* (سئل) في صبي كل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمه المعلقة من أبيه  
 ويريد أبوه انخذلها معها الى بلدته فهل له ذلك (الجواب) نعم وبالحال هذه اذا استغنى الغلام عن

مطلب  
 بلغ ثمان سنين وأمه حرة  
 الأصل فليس لأبى أخذه

مطلب  
 اذا انتهت مدة الحضنة  
 فلا لب السفر بالولد

مطلب  
 ليس للحضنة السفر بالولد  
 الا الى وطنها الذى نكحها فيه

مطلب  
 ليس للجدّة الحضنة نقل  
 المحضونة من المصر الى القرية  
 الا باذن أبيها

مطلب  
 تنبى في حضنة جدتها الى  
 أن يكمل لها تسع سنين

مطلب  
 اذا اكمل للمسي سبع سنين  
 لا يبه أخذه من حضنته

الحخدمة أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستحب وحده قبل سبع يعني استثناءه مقدّر بسبع  
سنتين زعمه الفتوى أو تبع اجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح  
الجميع لابن ملك \* (سئل) في صغيرة عمره مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات  
في حضانة جدتها أمها الأهل للحضانة تزوجها أبوها فهل لا تسقط حضانة الجدّة بزواجها (الجواب)  
نعم والمساءلة في القضية في حق الأم ومن لها حق في الحضانة مثل الأم في ذلك كما هو ظاهر \* (سئل)  
في نكاح بلغ إحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين وها عند جدتها أمها وأخت  
شقيقة وصى عليها بمائة أمينة فادّعى على الحضنة أن تضعها عندها باذن القاضي فهل لها ذلك  
(الجواب) نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال ما نصه إذا لم يكن للبنت المذكورة عصبية  
ذو رحم يحرم مسلم مكافٍ توضع البنت عند امرأة أمينة مسئلة فادّعى على الحضنة أن أقول مفهوماً أنه إذا  
انتهت مدة الحضانة وإس للغير عصبية فالزأى فيه للقاضي يضمه أين شاء كما إذا كانت الحضانات  
ساقيات ولم أره صريحاً وأن الأخت الشقيقة وإن كانت وصياً ليست بأولى من الجدّة في مسائلتنا وأما  
ما تقدّم عن نكاح الجميع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضانة بأن بلغ سبع سنين اجبر الأب أو الوصي  
أولوى على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من الزمّال دون النساء بقرينة  
التعليل فتأمل وراجع \* (سئل) في صغيرة عمرها كبرها خمس سنوات ولها ما من متروكة باجني  
ولم يكن عصبية ولا من له حق الحضانة ويخشي عليها من الأم وزوجها أن يغيباها ما لم يكونا جارين  
وهي ليست بأبنة فهل يضمها القاضي حيث شاء (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التتارخانية عن  
المعيط وغيرها والمساءلة في الخبرية في مواضع \* (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت  
ولداً في حضانتها طلبت من أبيه أجره فادّعى أنه أكثر من أجره مثلاً بالولادة ثم يدّعى أنه لا  
متبعة غير أجره فهل تكون له الميزة الأولى من الأم في الرضاعة (الجواب) نعم والحالة هذه  
ويستأجر الأب من ترضعه عندها لأن الحضانة لها والنفقة عليه لا يستأجر الأب أمه لومنة كونه  
أولم تدرج وهي أحقّ بالرضاعة ولها بعد العدة إذا لم تطالب زيادة على ما تأخذ من الأجنبية ولو دون  
أجر المال بل الأجنبية المتبعة أحقّ منها بزيادة أي في الرضاعة أما أجره الحضانة فلا دم كما تترجى التنوير  
للعلاني من النفقة قال الزبلي وإن رضيت الأجنبية أن ترضعه بغير أجر وبدون أجر المثل فالأجنبية  
أولى اه يعني فترضعه عند أمه كذا كره في قوله ويستأجر من ترضعه عندها أي عند الأم الخ كشف  
القناع للترسل في ومثله في الخبر وغيره \* (سئل) في يتم في حضانة جدته لأمه كمل له من العمر سبع  
سنوات وله ابن عم عصبية أمين هو وصي شرعي عليه يريد أخذه منها وترضيته عنده فهل له ذلك  
(الجواب) نعم فإن لم يكن للصبي امرأة من أهله واختصم فيه الزجال فأولاه به أمهم ثم تعصبا وكذا  
إذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت الجارية فالعصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والأقرب الأب  
ثم الجدّ أبوالأب ثم الأخ لأبوين ثم الأخ لأب كالأب في الميراث وإذا اجتمع مستحقّة الحضانة في درجة واحدة  
فأولهم أولى ثم أكبرهم سنّاً وأحقّ لابن العم وإن الخال في كفاية الجارية وله ما حق في كفاية  
واللهما لا يسامحهما فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدوري من النفقة وتقدّمت عبارة شرح  
الجميع في عبارة التتارخانية وفي مسائل ابن العم المزبور وصية فله أخذه منها كما يؤخذ من هذه  
القول \* (سئل) في يتم عمره خمس سنين وله عمّة تزوجة باجني وخال وعم أخو أبيه لأمه وصي  
عليه يريد غمّه أخذ من خاله وضعه إليه فهل له ذلك (الجواب) نعم أقول ونقلها ما في شرح التنوير  
للعلاني حيث قال نعم إذا لم يكن عصبية فله ذوى الأرحام بجر قد دفع لأم ثم لابنه ثم للعم ثم للخال

مطلب  
لا تسقط الحضانة بتزويج  
البنت المحضونة  
مطلب  
فإذا انتهت مدة الحضانة  
وليس للصغير عصبية  
مطلب  
إذا لم يكن للصغير عصبية  
ولأن له الحضانة فالقاضي  
يضمه حيث شاء

مطلب  
إذا طابت الأم أجره رضاعه  
يدفع لأمه التي ترضعه بخلاف  
عند أمه

مطلب  
المتبعة أحق من الأم  
في الرضاعة دون الحضانة  
مطلب  
إذا كمل له سبع سنين فلا ين  
الم أخذه

مطلب  
لاحق لابن العم وابن الخال  
في حضانة الجارية  
مطلب  
له خال وعم لام وصي عليه  
فالحضانة لعم

لا يوبن ثم لا يبرهان يعني اه تم قال ولا حق لولد عم وعمته وخال وخالة لعدم المحرمية اه ورأيت بخط  
بعض شيوخنا من اخنا عن الهندية أن اباء الام أولى من الاخ لام والحال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة  
الفتوى في زمانها وهي طفل له جذلام وبنت عمه فالحضانة للجذلام لانه رحم محرم وبنت العمه غير محرم  
وإذا قدم الجذم المذكور على الاخ لام والحال المحرمين فعلى بنت العمه بالاولى لكن ذكر القسستاني بنت  
الحضنة بعد الحضنة بنت العمه بعد العمه ومع لوم أن الحضنة أو الأمه تقدم على ذوى الارحام الذكور بل على  
العصبات لأن النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهم فينتقل الحق الى الرجال  
ليؤدبهم ويعلمهم لأن الرجال أقدر على ذلك من النساء فسلم أن النساء مقدمات على الرجال في الحضانة  
ولذا قدمت الام وأمهوا واختها وخاتمتها على الاب والاخ النقيب وكذا تقدمت أخت الصغرى ولولام  
وكذا بناتها وبسات الاخ ومقتضى ذلك تقدم بنت العمه في حادثة الفتوى على الجذلام لكن قال  
القسستاني في اضاف في المحيط لاحسانة لبنت الحضنة والامه كبت الحال والعم اه ومثله في البدائع  
وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه بحصل ما في  
المحيط على انه لا حق للجذ كورات في حضانة الغلام لا التجارية بقية فعلامه في شرح التنوير بعدم  
المحرمية كما مر وقد دما مر عن الجوهرة من انه لا حق لأم العم وابن الحضنة في كفالة التجارية ولهما  
حق في كفالة الغلام لانهما ليسا بمحرم لهما فلا يثبتان عليهما وحضانة فتبين أن يقال ان اولاد الحضنة  
والعمه والحال والعم ان كانوا ذكوراً فحقهم في حضانة الغلام فقط وان كن انا فحقهم في حضانة التجارية  
فقط كما أخذ عماد كرناه من التعليل ومن عبارة الجوهرة فالجذم على هذا التفسير الفريد واسأل الله من  
فضله المزيد \* (سئل) في بكرة حديث السن بلغت مبلغ النعاه وهي عند الاجاب لأم اها ولا اب  
ولا جد ولها عم عصبة أمين غير مفيد ردها اليه خوف العار ويخوف علمها فهل له ذلك (الجواب)  
نعم وهي كانت التجارية فكبر ارضه الى نفسه وان كان لا يخاف علم العباد اذا كانت حديث السن  
أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فلاس للاولياء حق الفهم ولها أن تنزل حيث أحب  
حيث لا يخوف عليها المخبر \* (سئل) في حاضنة الوليد تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمها تربية  
الولدين في بيت الزاب زوج أم الولدين وإيهما لا مرضي بذلك فهل له منه ما من ذلك (الجواب) نعم  
لأن الزاب وغور زوج أمه ما أحبني عنهما يضر اليه ما ترضاهن من بعضه ما ترضاهن من بعضه ما ترضاهن من بعضه  
الرحم المحرم وبالسكنى عند البعض كما صرح بذلك في البحر وغيره \* (سئل) في الغلام اذا عقل واستغنى  
برأيه وكان مأموماً على نفسه فهل للاب ضمه اليه (الجواب) اذا كان كذلك فلاس للاب ضمه اليه  
والمسألة في التنوير آخر الحضانة \* (سئل) في غلام صبيح بالغ غير مأموماً على نفسه يريد ابوه أن يرضعه  
اليه وبوقبه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك (الجواب) نعم ونقلها في الحرمة مفصل بما لا مزيد عليه  
\* (سئل) في بكرة بلغت مبلغ النعاه وهي في حجر أمها التي تزوجت بأجنبي وليس لها عصبة محرم وليست  
مأمونة على نفسها ولها ائمة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمها (الجواب) نعم فان  
لم يكن لها اب ولا جد ولا غيره من العصبات او كان لها عصبة مفيدة فالنظر فيها الى الحال نعم فان كانت  
مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضهها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ فلا فرق في ذلك بين بكرويت  
تنوير \* (سئل) في بكرة بلغت رشيدة عاقلة دخلت في السن واجتمع لها رأى وسألتني في بكرة أمينة  
عند أمها وحديثها امينة عليها ولا يخوف علمها ولا يخاف برء أخذها من عندهما واسكنها عند  
بلا رضا فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والبحر وأفتى بمثل ذلك المنبر الرملي  
كافي فتاواه من الحضانة

مطلب  
ابو الام أولى من الاخ لام والحال  
مطلب  
حادثة الفتوى طفل له جذلام  
وبنت عمه  
مطلب  
النساء مقدمات على الرجال  
في الحضانة  
تحرير مضمون في قول المحيط  
لاحسانة لبنت الحضنة  
والعمه  
مطلب  
فان ان يضم اليه البكر البالغة  
حديث السن  
مطلب  
اذا دخلت في السن ليس  
للاولياء حق الفهم  
مطلب  
تسقط الحضانة بالسكنى عند  
الأجنبي  
مطلب  
في الغلام اذا عقل وكان مأموماً  
على نفسه ليس للاب ضمه اليه  
مطلب  
غلام صبيح بالغ غير مأموماً  
على نفسه لا يرضعه اليه  
مطلب  
اذا بلغت غير مأمونة على  
نفسها فليعلمها الامينة القادرة  
على الحفظ أخذها من أمها  
المزوجة بأجنبي  
مطلب  
بلغت رشيدة عاقلة ليس  
لأبها أخذها



(باب النفقة)\*

(سئل) في ضمنين لمال لهما اولهما أم معسرة وأب معسر من وجد لاب موسر هل يؤمر الجحد بالانفاق عليهما (الجواب) نعم والحالة هذه فان كان الاب من افاض نفقة الصغار على الجحد ولم يرجع على احدهما بالانفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجحد فكذلك نفقة الصغار ذخيرة من النوع الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية يجب على الجحد النفقة الزامات الاب وان غاب يؤمر الجحد بالانفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر اه \* (سئل) في امرأة عاجزة فقيرة عيالة ابن فقير لمال له وله كسب لا يفي بنفقة ونفقة عياله ولها ابن ابن موسر فهل تلزمه نفقتها (الجواب) نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن ولا يوجب واجداده وأطلق في الابن ولم يقده بالعنى مع انه مقدره لما في الشرح ولا يخير الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان عيالا مائة او بها فقر فقط فانهم ما يدخلون مع الابن مائة كلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة اه قال في انفع الوسائل فان كان الاقرب معسرا والا بعد موسر افاعلم ان عبارة الاحباب اختلفت هنا فقال في البدائع لو كان له ابن وابن الابن والابن معسر وابن الابن مؤسر فالنفقة على الابن ان لم يكن زنا لانه هو الاقرب ولا يسيل الى ايجاب النفقة على الاب بعد مع قيام الاقرب لان القاضى يأمر ابن الابن يؤدى عنه على ان يرجع عليه اذا اسر فبصر الا بعد انما عن الاقرب وذكر في موضع آخر قال والاصل في هذا ان كل من يجوز جميع الميراث وهو موسر جعل كانه كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقي على قدمه وارثهم وكل من كان يجوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على موارث من يرث معه اه ثم اطال في بيانها كما هو دأبه \* (سئل) في ثمة فقيرة لها أم وأخ معسران وعمان لابن موسران فهل يلزم عيالتهم (الجواب) نعم والاصل في هذا انما اذا اجتمع لن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسران كان يجوز كل الميراث يجعل كالميت وموسر الى من يرث من تجب له النفقة فتعبر بالنفقة عليهم على قدم موارثهم وان كان المعسر لا يجوز كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فبعض المعسر لا يظهر قدر ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغير له أم وأخت لاب وأم موسران وأخت لاب وأخت لام معسران كان نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرها اه خاتمة من فصل نفقة الولدين وذوي الارحام \* (سئل) في ايتام لمال لهم ولا كسب في حضانية أمهم الفقيرة العاجزة ولهم عم شقيق وعم لام موسر فهل ستكون نفقتهم على عمهم الشقيق (الجواب) نعم والحالة هذه ولا بكل ذي رحم محرم صغير او اثنى بالنفقة أو كرا جز قدر الارث ويحبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لا حقيقة نفقة من له حال وابن عم موسر على الحال كذا في الدرر ونقصه فيها قال العلامة عزمي في حاشيتها ثم قال في السكنى واذا استوفى في المحرمية وأهلية الارث يرجع من كان وارثا في الحال فلو كان له عم وعممة فالنفقة على العم لا استوفى في المحرمية ويرجع العم بكونه وارثا في الحال اه ومثله في شرح التنوير للمعالي وتغيرت في مسألة ايمان مستوفى في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال \* (سئل) في امرأة فقيرة لها أخ لاب وأخت لام موسران فهل يلزمهما نفقتهم اسداسدسها على الاخ لا م الباقي على الاخ لاب (الجواب) نعم ونقله مامز \* (سئل) في فقيرة مسنة لها ابنتان وابن أخ شقيق موسر فهل تلزم نفقتهم انما خاصة (الجواب) نعم ففي التنوير وشرحه المنع ويجب على موسر سائر الغطرة النفقة لاصوله الفقر ابا لوسية والمعتبر فيه القرب والجيرة لا الارث ففي من لم يثبت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما نصفان الخ \* (سئل) في يتيم لمال له ولا كسب وهو في حضانية

(باب النفقة)\*

مطلب  
اذا كان الاب معسرا ومنا  
فالنفقة على الجحد بالرجوع  
مطلب  
اذا غاب الاب يؤمر الجحد  
بالانفاق ويرجع عليه اذا  
حضر  
مطلب  
لها ابن فقير وابن ابن موسر  
مطلب  
اذا كان الاقرب معسرا  
والا بعد موسر اختلفت فيه  
عبارة الاحباب  
مطلب  
لها ام وأخ معسران وعمان  
موسران فالنفقة على العين  
مطلب  
فيما اذا اجتمع في قرابة من  
تجب له النفقة موسر ومعسر  
مطلب  
له أم وأخت شقيقة موسران  
وأخت لاب وأخت لام فعلى  
الاولين  
مطلب  
النفقة على العم الشقيق دون  
العم لام  
مطلب  
النفقة على الحال دون ابن العم  
مطلب  
استوفى في المحرمية وأهلية  
الارث يرجع الوارث في الحال  
فيرجع العم على العمة

أمة الموسرة وله جذة لاب موسرة وعمان عصبة رعمة فقرأه فلي من تكون نفقة منهم (الجواب) نفقته على أمة الموسرة والحالة هذه والمتبرفة أهلية الأرض لاحقيقته اذ لا يتحقق الا بعد الموت فنفقة من له خال وابن عم على الخال لانه محرم ولواستوى في الحرمة كم وخال رجع الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كاليت علائي (سئل) في صغير لامل له ولا كسب وله جذة لام موسرة وخالان موسران وعمان معسران فهل تكون نفقته على جذته المذكورة (الجواب) نعم قال في التنوير والمتبرفة القرب والجزئية لا الأرض ثم قال والمتبرفة ما أهلية الأرض لاحقيقته اذ لا يتحقق الا بعد الموت الخ ونحوه في الحاشية والبرازية وغيرهما في هذه المسألة النفقة على الجدة لان الصغير المذكور جزؤها وان قبلنا استوائهما في الحرمة فهي ترثه فرضا ورذا وأما العمان فانهما بعد ان كانا معسرين لم يسرها ما لم ينسط في محله هذا ما ظهر والله أعلم أقول مسائل التفقات من اشكل المشكلات اذ لم يذكرها والهاضيا يصح ما لم يرام نارة اعتبارها والقرب والجزئية دون الأرض وقارة اعتبارها الأرض وقارة اعتبارها الترتيب وقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سواء لان العبرة بالقرب والجزئية دون الأرض وكذا في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان وراثتها في ابن وابن على الابن فقط لترجمتهما بنات وبنا لا يملك وفي جد وابن ابن عليه بائذ قد لا الأرض لعدم المخرج مع النسب على ما في القرب والجزئية فان الفقير جزء للجد وابن ابن جزء من مودرتهم ما وجدوا في أم ونسب كاخ شقيق أو ابنه أو عم أو جد لا رتب على الأم وعلى العتبة مثلا فانها لا الأرض مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية دون غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة تقسم كالأرض وفي عم وجد لا أم على الجدة مع أن العم هو الوارث وفي أم وجد لا أم على الأم فقد مر واقية الأم على الجدة لم تفر بها ولم تقدمها على العم والاخت رتبة القرب والجزئية فبها ومنهم من أن الجدة لا أم رجع منهم بالجورشة فلما رأيت الأمر كذلك حين وصولي في المكتبة إلى هذا الساب في هذا المحل في قول مسنة وهو ٢٢ ألف ومائتين وخمسين والمائة بنات الجدة في تقرير هذا المسألة في رسالتي سميتها تحرير النقول في النفقة على الزوج والأصول وردتها على ثلاثة فصول \* (القسم الأول) في نقل عبارات الفقهاء \* (والثاني) فيما يرد عليها من الجواب عنها وبين ان المراد منها \* (والثالث) في بيان زيادة التدبير من الفقهاء في اقتراح هذا الساب جامع للفرع التي ذكروها والقواعد التي قرروها ومشتمل على مسنة أقسام من أنواع قرابة الولادة وذوي الأرحام مع عزو كل فرع إلى محله وأرجاع كل شيء إلى أصله بحيث اذا وقعت واقعة تبين سهولة المراجعة وعامل ذلك الساب في الحاشية لانه لا يتناول ما لم يكن الموجود من نسب عليه النفقة واحدا وأكثر فالأول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني لا يتناول ما لم يكن كافرا فقط أو فروعا أو حواشي أو فروعا وأصولا أو فروعا وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي فقط فالأقسام سبعة \* (القسم الأول) انما يحكمها فروعا فقط اعتبارهم القرب والجزئية أي اعتبر الأقرب جزئية ان تفاوتوا في ما فيها ولا عبرة فيه للأرض أصلا وفي ولدان ولو اختلفا في ما بينهما أو ابني غير علم ما سوية ذخيرة وفي ابن وابن ابن على الابن فقط القربة بعد أن ترك النسب في بنت وابن ابن على البنت فقط اقرب بها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث خلا لما في حاشية الرمي على الجبرلاستوا فيهما في القرب والجزئية ولصريحهم بأنه لا اعتبار للأرض في الأولاد والأولجبت لئلا في ابن وبنت ولم يلزم الابن النص في شيء لا سيما المسلم \* (القسم الثاني) اذا كانا فروعا وحواشي فكذلك تعتبر القرب والجزئية أي كل منهما ما لا أحدهم دون الأرض ونسقط الحواشي بالجزئية في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان وراثتها الع وذخيرة فليست قط الاخت لعدم الجزئية ولكون البنت اقرب وابن ابن

مطلب  
لهام وجدته لاب موسر تان  
وعمان رعمة فقرأه فلي الام

مطلب  
له جذة لام وخالان موسرون  
وعمان معسران فملى الجدة  
فقط

مطلب  
مسائل التفقات من اشكل  
المشكلات

مطلب  
في تقرير مسائل التفقات  
في ضابط جامع لها كلها

نصراني واخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة اى لا اختصاص الابن بالقرب  
والجزئية وفي ولد بنت واخ فحق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة اى لا اختصاصه بالجزئية وان استويا  
في القرب لادلاكل معهما بواسطة و مرادنا بالحواشى من ليس أصلا ولا فرع فيشعل ما في الذخيرة قوله  
بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا اى لا اختصاصا بالاقرب والجزئية \* (القسم الثالث)  
اذا كانوا فروعا وأصولا فيعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث ففي  
أب وابن على الابن فقط لترجحه بأنت ومالك لا يملك ذخيرة وبدائع ومثله أم وابن كافي البحر وفي جذ وابن  
ابن على قدر الميراث أسداسا للتساوى فم القرب وكذا في الارث وعدم الميراث وجه آخر بدائع وظاهره  
انه لوله أب وولد بنت فعلى الأب لانه اقرب في الجزئية فالتى التساوى ووجد الميراث وهو القرب ولقول  
المتون ولا يشارك الاب في نفقة ولده أحد \* (التسم الرابع) اذا كانوا فروعا وأصولا وحواشى  
وحكمه كالسالك لما علمت من سقوط الحواشى بالقروع لترجحهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى  
الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه \* (القسم الخامس) اذا كانوا أصولا فقط فان كان معهم  
أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في المتون من انه لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والا فلا  
يخلو اما ان يكون بعض الاصول وارثا وبعضهم غير وارث او يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب  
جزئية لما في القصة له أم وجد لأم فعلى الام اى لانها اقرب وفي حاشية الزملى اذا اجتمع اجداد وجدات  
فعلى الاقرب ولو لم يدل به الاخر اه فان تساوى الوارث وغيره في اقرب فالمقهوم من كلامهم ترجيح  
الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذ لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اه وعلمه في جذ لأم  
وجذ لاب يجب على الجد لاب فقط اعتبار الارث في التامنى اعنى لو كل الاصول وارثين فكل الارث ففي  
أم وجد لاب يجب عليها اثلاثا في ظاهره اربعة خانية وغيرها \* (القسم السادس) اذا كانوا أصولا  
وحواشى فان كان أحد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وجدهم ترجيحها للجزئية ولا يشارك في الارث  
حتى تعتبر ذرية الوارث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث او كان الوارث هو الصنف الآخر الذى معه مثال  
الاول ما في الخيانة لوله جذ لاب واخ فحق على الجد ومثال الثاني ما في القصة لوله جذ لأم وعم فعلى  
الجد اى لترجحه فيهما بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو الام  
في الثاني وان كان كل من الصنفين اعنى الاصول والحواشى وارثا اعتبر الارث في أم واخ عصى أو ابن  
اخ كذلك وعم كذلك على الأم الثالث وعلى العصة الثمان بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم  
بنوعيه نظرا لجهلهم وتبديدهم ما اعتبر في التسم الخامس منسلا لوجود في المثال الاول جذ لأم مع الجد  
لاب تقدم عليه الجد لاب لترجحه بالارث ولوجود في المثال الثاني أم مع الجد لأم تقدمها عليه لترجحه  
بالارث، وأقرب وكذلك لوجود في الأمثلة الاخيرة جذ لأم مع الأم تقدمها عليه لما قلنا ولوجود معها  
جد لاب كانت النفقة عليه وحده كافي الخيانة لانه يجب الاخ وابنه والعم من الارث لتزليل حيث  
منزلة الاب وحتم تحقيق تزليله منزلة الاب لم تشارك الام في النفقة وان شاركته في الارث كما لو كان الاب  
موجودا حقيقة كما قررناه قبل هذا الفصل \* (القسم السابع) اذا كانوا حواشى فقط يعتبر فيه  
الارث اى اوليته لاحقيقته وعند الاستواء في المحرمية وأهلية لارث يترجم الوارث حقيقة ففي حال وابن  
عم على الخصال لانه رجم محرم أصل للارث عند عدم ابن العم ولا شئ على ابن العم وان كان الميراث كله له  
لانه غير محرم ولا يجب نفقة على غير محرم أصلا وفي حال وعم على الأم لاستوائهما في رجم والمحرمية  
وترجم العم بانها وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على العم أيضا ولو كان العم مسرا فملى العم هو وخالة أمنا  
كأبهما ويجعل العم كله لعم لانه يميز كل الميراث هذا بده ما حرره في تلك الرسالة بعالم أسبق اليه

ولم يقف أحد قبل عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا بحول وقوتي فدونك هذا الضابط الجامع سهل  
 لما أخذوا بعض عليه بالنواجز وأن أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الزمالة والسلام ثم يعود  
 إلى كلام المؤلف فنقول \* (سئل) في النفقة المستدانة بأمر قاض إذا أراد الماشي أخذ دهنه من  
 الزوج هل له ذلك (الجواب) لها ما لا بد من الزوج أو من المرأة وبدون الأمر بها ليس  
 له الرجوع إلى الأعلى المرأة كما صرح بذلك في التهور والنجس \* (سئل) في رجل سافر من دمشق إلى مصر  
 وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وله مال بدمعة جماعة مقرين به وبالزوجة من جنس حقه فهل يقرض  
 لها القاضى نفقة من ماله المزبور (الجواب) نعم حيث كان الأمر كذلك وحلفها القاضى أنه لم يعطها  
 النفقة وأخذ منها كغلا كذا في المنق والنفق وغيرهما \* (سئل) في رجل له بنت قاصرة  
 في حسنة اتها المعلقة أذن الجدا نقاصه لآنها بأن ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا الرجوع به على الأب  
 فانفق الجدا نقاصه المالك كور في مدة معلومة ويؤيد الرجوع على الأب بنفقة ما نفقة بعد ثبوت الأذن  
 والافاق وقدره فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي هذه الصورة لا نفق الجدا عليها بعد البلوغ فهل له  
 الرجوع ولا عبرة بقول الأب إن أذن سكان مقصورا على هذه الحضانة فالجواب نعم له الرجوع  
 لا مطلق الأذن إلا إذا نكح \* (سئل) فيما إذا غاب زيد وترك أولاده الصغار الفقراء بالنفقة  
 ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة له أخ حاضر وسرها المحكم (الجواب) حيث كان  
 أخو الغائب موسرا فلقاضى أن يجبره على نفقة الصغار يرجع على أبيه إذا حضر كافي العلاء عن واقعات  
 المفتين وفي إضافتي القنية والحواشي \* (سئل) في امرأة فقيرة لها ابن صغير لمال له ولا كسب من  
 زوج لها معسر مدون مسجون دينه لا يقدر على النفقة لذلك ولا أخذ أجريا يدها بالنسبة أو يقرضها ولها  
 أب وسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور يرجع بذلك على الزوج إذا أيسر (الجواب)  
 نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة إذا كان زوجها معسرا أو لها ابن وسر وأخ وسر فنفقة على  
 زوجها أو ذمرا لابن أو الأخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج إذا أيسر ويحبس الابن أو الأخ إذا  
 امتنع لأن هذا من المعروف قال الزبلي فتبين هذا أن الالة بالنفقة إذا كان الزوج معسرا وهي معسرة  
 تجب على من كانت تجب عليه نفقة لولا الزوج وعلى هذا لو كان المعسر أولاد صغار ولم يقدر على انفاقهم  
 تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الأب كالأخ والأخ والعلم ثم يرجع به على الأب إذا أيسر بخلاف النفقة  
 أولاده البكار حيث لا يرجع عليه بعد الأب إلا أنها لا تجب مع الأعمش فصار كمنه أه وأقره عليه في فتح  
 القدير ونسب أن يكون محله إذا لم يجد أجريا يدها بالنسبة أو يقرضها فاجتهدت بغيره على والدها ونحوه أما  
 إذا وجدت فلا يحسن من النفقة تحت قوله ولا يفرق بغيره عن النفقة أقول كسبت في حاشيتي على البحر  
 أن قوله ونسب أن يكون محله أي ما في شرح المختار وأنه قال في الزهران ما حقه فدونك التعليل المعروف  
 إذا ليس من أن يتقرب من اجتناب نفقة ما مع رجوع من هو قادر عليه من أقاربها \* (سئل) فيما إذا  
 أذن زيد لعمرو بأن ينفق له على زوجته وخدعه كل يوم كذا معاصري الرجوع بتقديره على زيد فانفق كذلك  
 هذه ثم مات زيد عن تركه ويرثه عروا ويرجع على الزوجة ولا حزم بما النفقة عليهم فهل ليس لما حلك  
 (الجواب) نعم لأن الأذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاسماء فله الرجوع على زيد فقط  
 لا على الزوجة ولأن الأصل أن كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بأدائه مستثنا  
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا لا بشرط الضمان كافي به التتبع \* (سئل) في فقير  
 تحمد عليه نفقة لولده المعسر أكثر من شهر فهل لا يحبس عليه إذا ادعى الفقر (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في ابتداء فقراء في خضانة أنهم الفقيرة وهم غائب له مال تحت بيد رجل تريد الأفرص

مطلب

لوالنفقة مستدانة بأمر قاض  
 فلذلك الرجوع على الزوج  
 أو المرأة والأفعلى المرأة فقط

مطلب

يفرض القاضى لزوجة الغائب  
 النفقة في مال له بدمعة القريبه الخ

مطلب

أذن الأب المجديته بأن ينفق  
 عليها كذا الرجوع فله الرجوع

مطلب

للمأذون بالانفاق الرجوع  
 ولو أنفق عليها بعد البلوغ

مطلب

يجبر الم على الانفاق على  
 أولاده أخيه الغائب ليرجع

عليه إذا حضر

مطلب

يؤمر بالنفقة على بنته وابنها  
 ليرجع على زوجها إذا أيسر

قوله وعلى هذا لو كان الخ  
 تأمل مع ما يأتي عند قوله

سئل في صغيرين أه

مطلب

أذن زيد بأن ينفق على  
 زوجته ثم مات ليس زيد

الرجوع على الزوجة

مطلب

الأصل أن ما يطالب به  
 ويحبس عليه فالأمر بأدائه

مستثنا للرجوع بلا شرط الضمان  
 وما لا فلا

مطلب

لا يحبس الفقير فيما يجبد  
 عليه من نفقة أباه

نفقته في مال غيره المذكور فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم ليس لها ذلك كما مرح به في البحر  
 وغيره وأفتى به الرمي \* (سئل) في ذمى مسرف مريض عاجز عن السكب له أخت شقيقة ذمية  
 موبرة وأولاد صغار لم يسكب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته المذكورة  
 (الجواب) نعم ونقلها ما رآه في الباب \* (سئل) فيما إذا كان نذير زوجتان في دار واحدة  
 فتضررت أحدهما بالمرض مع الأخرى وطلبت سكناً شرعياً فهل لها دار ملاصقة لتلك الدار فصل  
 بينهما لحاظاً ولها غلق مستقل ومطبخ وبית خلاء ومرافق على حدة وليس فيها أحد ولا جيران صالحون  
 فامتنعت عن السكنى فيها فمتعائلة بكوتها ملاصقة لسكن ضررتها فهل تؤمر بإماتته ولا عبرة بتعاملها  
 (الجواب) نعم قال قارئ الهداية إذا كانت الدار كبيرة وفيها منزل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له  
 أن يسكنها في بيت منها حصول كفايتها إذا استغنت به وعراققه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها  
 إلا إذا كان لها خادم ملك فبليه نفقة خادمها إذا كان هو سراً وان لم يكن لها خادم فنفسه هو أنسها على الزوج  
 لأن عليه كفايتها وسكنها هين أقوام صالحين بحيث لا تستوحش أم ومثلها في البحر عن الغنى وكذا  
 في الدائع والخانية ونص عبارة الخانية فإن كانت دارها بيوت وأعطى لها بيتاً بالغلق ويقع لم يكن لها  
 أن تطالب بيتاً آخر إذ لم يكن ثمة أحد من أجهال الزوج يؤنسها أم قال في المنع ففهم شيخنا يعني صاحب  
 البحر أن المراد بـ قوله نفقة الإشارة إلى الدار لا البيت الذي أعطاه لها السكن كلام البرازي يفهم أن المراد  
 خلاء البيت الذي لها من الأجزاء لا الدار ونص عبارته أثبت أن تسكن مع أجهال الزوج وفي الدار بيوت أن  
 فرغ لها بيتاً له غلق على حدة وأنس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبته بيت آخر فإن الضر فيه  
 راجع إلى البيت الفرغ لها إلى الدار وهو ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار  
 من الأجزاء يؤنسها وان لم يدل عليه كلام البرازي وقرئ في الملقط لعدد الإسلام بين ما لا يجمع بين  
 أمرين في دار أو يسكن كل بيت له غلق على حدة لكل منهما أن تناله بيت في دار على حدة لأنه  
 لا يتوفر على كل منهما حقها إلا إذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الأجزاء فالمنافرة في الضرائر  
 أوفر أم قال الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المنع أقول كلام البرازي في شيء والخاتبة في غيره ففهم  
 فرعان فذبح الخاتبة فيما إذا كان في الدار أحد من أجهال الزوج يؤنسها وقرع البرازية فيما إذا كان  
 في البيت أحد منهم مطبقاً والمراد بالاذية الأذية بالقول والفعل كما هو ظاهر فإذا اخلت لها بيتاً له غلق من  
 دارها أجهالها ولا يضر ونها قول أوفى فليس لها طلب غيره وإن آذوها لها طلب غيره وهذا معنى  
 ما قاله في الخاتبة بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طلب غيره وإن يؤذوها بقول أو فعل فما  
 ففهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي فثأمل أم أقول وحاصله  
 أنه لو كان في الدار امرأة واحدة من أجهال الزوج يؤنسها لم يكف بيت منها له غلق ومرافق وإن لم يكن  
 أحد يؤنسها كفى ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقاً هذا وفي البحر وأعلم أن المسكن أيضاً لا بد أن  
 يكون مقدراً لها كما في الطعام والكسوة فليس مسكن الأغنياء مسكن الفقراء ففهم بعتر في النفقة  
 حالهما ما يشمل الثلاثة في الخلاصة أن النفقة إذا اطاعت تفصرت إلى الطعام والكسوة والسكنى أم  
 ملخصاً ونحوه في الهرقة بذلك \* (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي ليس فيه بئر ماء  
 ولا حوض ماء لكنه يأتيهم الجميع ما يحتاج إليه من الماء فما الحكم (الجواب) حيث كان مسكنها  
 شرعياً رافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها وبائنها بما يحتاج إليه من الماء  
 لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر من البحر \* (سئل) فيما إذا كان نذير زوجة داراً مستقلة على سفلى سكن

مطلب

لا تفرض النفقة في مال العم  
 الغائب

مطلب

تلازم الأخت الموبرة نفقة  
 أخيها العاجز وأطفاله الفقراء

مطلب

في بيان المسكن الشرعي

مطلب

لا يجب على الزوج لها  
 مؤسسة

قوله كذلك أي كالفهم شيخه

صاحب البحر

مطلب

لا بد أن يكون المسكن بقدر  
 حالهما كافي الطعام والكسوة

مطلب

أسكنها في مسكن شرعي  
 ليس فيه بئر ولا حوض كفى

مطلب  
يكفي علودار له باب على  
حدة مشتمل على مرافق شرعية

مطلب  
ليس لمطالب مؤنسة وخادم

مطلب  
لا يلزمه أن يسكنها في دار

مطلب  
ذات ما جار ومساكن  
متعددة

مطلب  
له منع أمها الا في الجمعة مرة

مطلب  
له أن يقل عليها الا  
الاثنين

مطلب  
ليس لزوجة الامتناع عن

السكنى مع اولاده الصغار  
وكذا مع أمه وام ولده

مطلب  
دعائها الى مسكن شرعي

فأبت تكون ناشرة لا نفقة لها

مطلب  
لها الامتناع من النفقة معه

لصداقها الحال دون الخدم  
والكسوة

مطلب  
الاب المورس ملحق باليت

مطلب  
طالب العالم الشرعي يجب

نفقته على ابيه

مطلب  
يلزم المسلمين كفاية طالب العلم

أمة وعالم مشتمل على مرافق ومطبخ وبית خلاصته وسكن زوجته له خلق على حدة والام لا تؤذيها  
بقول أو فعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسع الصوت فيه من الاستقل فهل يكفي ذلك مسكن الزوجة  
(الجواب) نعم ونقلها ما ترضى عن الخلع وحاشيتها للزوجة وقفاً به أيضاً فأنقل ذلك \* (سئل) في رجل  
أسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين حيران من الحين تأمن فيه على نفسها وأهلها وتسكنه  
الى مؤنسة والى خادم يتخدمها والحال انه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما يحتاج اليه من السوق فهل  
يسألها تسكينه بذلك (الجواب) نعم أقول وقد مر الكلام على المؤنسة في باب المهر وفراجه  
\* (سئل) في رجل يريد أن يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين حيران من الحين تأمن  
تأمن فيه على نفسها وأهلها وتسكنه أمها إن تأمنها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ما جار ومساكن  
متعددة وتسكن هي معها وهو يصر من ملازمتها إلى السكن فهل له إسكانها في المسكن الشرعي المزور  
وليس لها تسكينه بما ذكره من منع أمها من الدخول عليها الا مرة واحدة في كل جمعة (الجواب) نعم  
\* (سئل) في رجل يريد أن يقل على زوجته باب الدار من غير الابوين فهل له ذلك (الجواب) نعم  
كافي فتاوى السلي والآنقروى عن التتارخانية وفي فتاوى أبي اللبث للزوج أن يخلق الباب عليها من  
الزوار غير الابوين شرح أدب القاضي للخصف فتاوى عفا الله عنه في كفاية البري على  
الإشياء أو كتاب السكاح وهي مسألة تفتت بكثر السؤال عنها \* (سئل) في امرأة رجل ساكنة معه  
في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتنع من السكنى معهم وطلبت مسكناً على  
حدة فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا أفتى له السكنى في بيت خال عن أهله  
سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وام ولده \* (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دارها أمها وأبها  
معها وأودعها المسكن شرعي له خال عن أهلها فأبت فهل تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك  
(الجواب) نعم ولا تكون ناشرة بمنع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها ولا كسوتها بذلك والناشرة  
هي التي تخرج من منزل الزوج بغير إذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها كذلك أفتى قارئ هدايتي وأفتى أيضاً  
بأنها إن تمتنع من النفقة معها ليلته لصداقها الحال اما الخدم أو الكسوة فلا يسألها الامتناع بسببها  
فإن امتنع بسببها فهي ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك قال في الجبر والمردأ في خروج  
كسوتها في غير منزل بغير إذنه فيشمل ما إذا امتنع عن المجئ الى منزلها ابتداء بعد إيقاعه في غيرها اه  
ومثله في التهر \* (سئل) في صهرين لا مال له - ما رآه كسب وإلهما ب ميسر وأخ لاب ميسر فهل  
تكون نفقة ما على أخيهما المورس المذكور (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا أفتى له لطفه الفقير  
ولولده العاجز عن الكسب لا يسار كذا في الاب احد في ذلك كنفقة ابويه وعرضه به نفقته ما لم يكن ميسراً  
فيلحق باليت فيجب على غيره بالارجاع عليه على الصحيح من المذهب الا ان ميسر يجره اه وفي الخيانة  
المتاجر في حكم النفقة كالعديم اه والمسألة مستفادة من الخيانة من الأصل الذي نقلناه عنها كما تقدم  
وفي الجبر والاب الفقير يلحق باليت \* (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يحسن  
الكسب لكونه من ذوي الديوت وهو مدرس وله اب ميسر فهل تكون نفقة على ابيه (الجواب) نعم  
ذكر في البرزخية قال العلامة المحلوفي وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا  
طلبة العلم إذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقاتهم عن أبيهم إذا كانوا متفقين  
بالعلوم الشرعية لا العقلية والخلافات الزكية وعذابات الغفلة وبهم رشوا ولا لا يجب لسان المحكم  
وفي الحاوي الزاهد في راسر الاسرار النجم الدين قال الشيخ الامام ابو منصور الماتريدي يزم على المسلمين  
كفاية طالب العلم اقتصرح للطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كالجبرون في دين الزكاة ذا امتنعوا

عن ادائها والتصديق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين  
ليعفى عنه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه دين اهـ (سئل) فيما إذا فرض القاضي  
لصغير على أبيه المحاضر مجلسه كل يومه مرتين لنفقة وأذن لجدة المحاضنة له في تناول ذلك من أبيه  
وفي الاستدانة عند تذمر الأخذ منه والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الأخذ من أبيه لغيبته فاستدانت  
الجدة وأنفقت على الصغير ثم حضر الأب وترى الرجوع عليه بما استدانته وأنفقته بعد ثبوت ما ذكر  
فهل لها ذلك (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الأب نفقة لولده وتركة الأب بالنفقة  
فأستدانت الأم وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويجبس الأب بنفقة الولد  
وان كان لا يجبس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الأولاد وتقدم أن الأب لا يجبس بنفقة ولده إذا  
ادعى الفقر فلا ينفق ما هنا \* (سئل) فيما إذا فرض القاضي ليمين قدر من الدراهم لنفقة  
على عهدها ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستد من أمهما المأذون لها بذلك بموقاض فهل تسقط  
(الجواب) سقطت فيما مضى لحصول الاستغناء فمضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير  
ومضت مدة أمي شهر فأكثر سقطت لحصول الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهر بنفقة الزوجة  
والصغير فصغير ديناً للقضاء الآن يستدين غير الزوجة بأمر قاض فلو لم يستدين بالفعل فلا رجوع  
بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسألة الناس فلا رجوع لأنهم ولو أعطى شيئاً واستدانت شيئاً  
وأنفقت من مالها رجعت بمأذنت خاتمة الخ اهـ شرح التنوير للعسلائي أقول قوله أو أنفقت من  
مالها يومئذ إنها إذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بمأذنتها للطفل مع أن شرط الرجوع  
الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كقوله أولاً على أني لم أر ذلك في الحاشية وانما رأت فيها أن  
المراة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسألة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج  
اهـ نعم ذكر في البحر عن الحاشية رجل غاب ولم يترك لولده الصغار نفقة ولا لهم مال تعبوا على  
الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اهـ وفهم منه صاحب الجبران لها الرجوع إذا أنفقت من مالها  
بلا شرط استدانة ولا ذن بها بخلاف ما إذا أكلوا من المسألة ولا يخفى بعد ذلك قوله تعبوا لا معناه  
أن التماسي بأمرها بالانفاق من مالها فإذا رجعت كالأمرها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه  
لا فرق بين ما إذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما إذا أنفقت عليهم من مالها  
أو غيره فلا امرها بالرجوع لها كالأول اعتمدت من مسألة الوفاق في الاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه  
على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها الوفاق مسألة الناس لا ترجع لا بخلاف ذلك بخلاف ما فهمه  
صاحب الجبر لأن ما مر عن الحاشية فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما إذا  
أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لمخالفتها أمر القاضي كإنه عليه التحريم الزمى ولا يخفى  
عليك أن هذا كله يخالف لما مر عن الزيلعي من استثناء الصغير أيضاً حيث جعله كالزوجة ويخالفه  
أيضاً إطلاق المتن ولذا لم يستبره المؤلف وأفتى بخلافه فقبه \* (سئل) في رجل تجدد عليه  
زوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات قبل ادائها فهل تسقط بموته  
(الجواب) نعم والنفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو الرضى وبموت أحدهما وطلاقها يسقط المفروض  
إذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيحين تنوير شرحه للعسلائي \* (سئل)  
في رجل خلف بالمحرم على زوجته أن لا يخرج الأبانه ويخرج بدون إذنه وأهلها كسوة مفروضة  
غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك (الجواب) نعم كما صرح بذلك في التنوير والحاشية  
والظهورية وأفتى به الشيخان الأمام البدر الشهيد والشيخ الإمام ظهر الدين المرغيناني صاحب

مطلب  
التصدق على العالم الفقير  
أفضل منه على الجاهل

مطلب  
فرض عليه القاضي نفقة  
ولده وأذن لجدة بالاستدانة  
الخ

مطلب  
أمرها بالاستدانة لنفقة  
ولدها ولم تستد سنقط

مطلب  
النفقة الغير المستدانة تسقط  
بالموت  
مطلب  
في سقوط الكسوة بالطلاق  
البائن

الظهيرية والعلامة الخمر الزملي قياسا على الموت لكن فرق في المنع تقلا عن جواهر الفتاوى بين الصلاح  
الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى في الرجعي أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمقول  
عنه هنا طلاق بائن لان الخلاف بالحرام بائن كما صرحوا به أقول هذه المسألة فيها كلام طويل فقد  
ضعف في البحر القول بسقوط النفقة بالطلاق ولو بائنا واستدل له بأمر وأما لزناؤه المقدسي في شرح  
نظم الكتبي وأما بل اضماع قال الذي ينعين المصير إليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها  
حيلة للسقوط أولا وكذا نازعه أخوه صاحب النهروان الخمر الزملي لا يمكن انتقوله الشربلاني في شرح  
الوهابية وقال وهو الأصح ورد ما ذكره ابن النجفة وشعر كلام الشيخ علاء الدين باليد اليه وقد بسطت  
ذلك في حاشيتي على البحر فيمنع التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال  
الزملي في حاشية البحر وقد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما اذامضي شهر  
يعني فأز يدعوه قيدا بدعته تأمل اه أقول بل صرح بالمسألة في البحر والشربلانية وكنت فيما علقته  
على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير دين الا بالقضاء والزمن ونسب اطلق المصنف فدل المدة التالية  
لكن ذكر في الفاية أن نفقة مادون شهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة وكانه جعل القليل مما لا يمكن  
الحرز عنه اذ لو سقطت بعض الدين من المدة لما تمكنت من الاخذ أصلا اه بجر ونحوه في الشربلانية  
عن البرهان اه \* (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة العدة وترى  
مطالته الآن بالنفقة الماضية في المدة المزبورة من غير فرض قاض ولا تراض فهل سقطت المدة الماضية  
(الجواب) نعم وفي الجنبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض المدة لا يفرض أو صلح الخ وفي  
المخالصة المدة اذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدها سقطت نفقتها اه اذا لم يكن مفروضة أما اذا  
كانت مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الآلما الحانوتي انه قال المختار عندي انها  
لا تسقط اه بجر قال في النهروان طلاق المتون شهد لها اه واذا فرض القاضي نفقة المدة وقد  
استدانت على الزوج ولم تستدن ثم انقضت عدها قبل ان يقضى شأن الزوج قال استدانت بأمر  
القاضي مكان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستدن أصلا فالنكاح انها لا ترجع ترفع الوسائل  
وفي ركن الائمة الصباغى الاستدانة الاستسقاء فرض فان استدانت هل تخرج ابنتين على زوجي  
أو تنوى أما اذا صرحت فظاهر وكذلك اذا نوت واذا لم تصرح ولم يتولم يكن استدانة عليه ولو نعت انها  
نوت الاستدانة وانكر الزوج فانقول له كذا في الجنبى اه من الغفار (سئل) في أمة لا مال لهم  
ولا كتب ولم أمع معة وجدة لاب مودة لا غير فهل نفقتهم على جدهم (الجواب) نعم ونفقه اباها م  
أول الباني \* (سئل) في رجل سافر وترك زوجته بلا نفقة ولا متفق وله قدر استحقاق معلوم من  
جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف وهو مؤثر بذلك بازوجية فهل لها أن تطالب من القاضي  
أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق المذكور وحلفه أن الغائب لم يعطها النفقة وأخذ منها كنفلا  
(الجواب) نعم \* (سئل) في رجل فرض على نفسه ميرضا فزوجته وابنه الصغير من في كل يوم كذا  
لنفقتهم ما ومضى لذلك عدة أشهر دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلاوجه شرعي فهل يلزمه  
الباقي (الجواب) نعم لان النفقة لا تصير دين الا بالقضاء أو ارضى كافي التوفير أقول هذا تسلم  
بالنظر الى نفقة الزوجة فانها لا تسقط بعض المدة بعد فرضها وأما بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبني  
على ما مر قبل صفحة عن الزملي من انه كذا الزوجة وقد علت ما فيه (سئل) في رجل  
حبس بدين شرعي عليه وبرزع له لا يلزمه الاتفاق على زوجته لكونه محبوسا فهل يلزمه نفقتها  
ولا عبرة بزرعه (الجواب) نعم والمسألة في البحر مفصلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المشتريات

مطلب  
انما تسقط النفقة بالطلاق  
اذا مضى شهر فاكث

مطلب  
نفقة العدة تسقط بعض المدة  
كنفقة النكاح

مطلب  
النفقة على المجدة الموسرة  
دون الام المعسرة

مطلب  
تفرض النفقة في استحقاق  
الغائب

مطلب  
فرض على نفسه لها ولا عليها  
كل يوم كذا ومضى مدة لا تسقط

مطلب  
تلزمه نفقة زوجته وان كان  
محبوسا بدين



**\*(سئل)\*** في رجل تزوج امرأة ودخل بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقهما ثم قالها لداره واتفقا على الأكل عويثا من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك **(الجواب)** نعم كأي الملائق والجبر والنهر وسئل قارئ الهداية إذا علمت تقدر النفقة لها ولا لادها دراهم هل لها ذلك أحاب لا يجب بل الواجب عليه طعام وإدام على الغنى خبز خبطة ونحوه وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط خبز ودهن وعلى الفقير خبز وجبن وخل إلا أن يعلم القاضي أنه يضارها في ذلك فيفرض عليه شيئا وإذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل أيضا فيما لو قررها من الغلمان النمود في تطهير كسوتها عليه وحكم الحاكم به فرجعت وطلبت كسوتها فاشاء فأجاب لها ذلك وتطلب كما تبتا وإن حكم بها الحاكم لكن لا يستقبل وتسمى قاشا يناسبها وسئل أيضا إذا زعت عليه بكسوة ماضية فاعترف الزوج بها وأنها باقية في ذمته فهل يؤخذ بإقراره وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لم يملك ذلك قضاء أو تراش منك لا أجاب الكسوة الماضية بما بقى في الذمة بقضاء أو تراش فإذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفهم القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراش وسئل أيضا فحين أذنت عليه بكسوتها الماضية فذكر أنه قررها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضى بهذا فهل يلزم الزوج ما اعترف به فأجاب بما بقى بالكسوة والنفقة الماضية إذ سبق قضاءهما أو تراش من الزوجين فإذا قالت لم أرض بما قررت فقد ردت إقراره لأنها قد لا ترضى بالتقليل وترى بالترك وسئل أيضا إذا قالت المطلقة إنها حامل وأنكر المطلق فثبتت القوابل بالحمل وأنها في شهر أو ثلاثة فهل يثبت الحمل بهذا المدة فأجاب إذا ادعت أنها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فإن مضت مدة الحمل وهي ستان فصالت كنت أظن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فله النفقة قال في أن تبيض ثلاث حبص وان طالت المدة \* **\*(سئل)\*** فيما إذا كان على زبيديون لمجاعة ولا مأكلا شيئا وله قدر استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته من أرباب الديون **(الجواب)** نعم كتبه الفقير عماد الدين الجواب كإب عم الولد أجاب **\*(سئل)\*** في رجل مديون له بمائة دينار غلبته ببقية نفقة عياله ويفضل منها قول بصرف الفضل المذكور لدينه **(الجواب)** إصاحب الدين مطالبه ببطاك **\*(سئل)\*** في رجل كسب بفضله من كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طالت منه مسكنها فهل لها ذلك **(الجواب)** نعم لأن نفقة البنت البالغة المعسرة على الأب كالمعسرة كأي الخلاصة والبرازيد وغيرها **\*(سئل)\*** في رجل له ابن صغير يرزق من يد ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكلا وملابس ونأى حاضته إلا الدراهم فهل لا تتعد النفقة بالدراهم **(الجواب)** نعم لا تتعد النفقة بالدراهم والدنانير كأي الاختيار لكن في الجبر عن المحيط ثم المعنى إن شاء القاضي فرضها أصنافا وقومها بالدراهم ثم بقدر الدراهم كذا في الدر المختار **\*(سئل)\*** في رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار بها بلا نفقة ولا منفق وليس لأصغارها رزق بد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم وبأمرها بالاستدانة ترجع على الزوج إذا حضر بعد تحليفه أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا معلقة مضت عدتها وبعد تحليفها وإقامتها على النكاح إن لم يكن بالقاضي عالما بالنكاح فهل لها ذلك **(الجواب)** نعم رجل ذهب إلى القرية وتركها في البلد فللقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبه سفره قية أقول ومثله في التمسكت وفيه أيضا ينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد ويدخل فيه المقود اه لكن في الجبر عن الصيرفة تقييد الغيبة بكونها مذهب سفر ثم قال وهو قد حسن يجب حفظه فإنه فيما دونه سهل

مطلب  
يبطل الفرض إذا اتفقا بعده  
على الأكل عويثا  
مطلب  
فيما لو طالت تقدير النفقة  
بالدراهم  
مطلب  
قرر الكسوة دراهم ثم طلبتها  
فأشاهلها ذلك  
مطلب  
اعترف الزوج أن لها بذمته  
كسوة ماضية ولا يستفهم  
القاضي أنه بقضاء أو تراش  
مطلب  
اعترف أنه قررها كل سنة  
كذا فأنكرت الرضى بذلك  
لا يلزمه ما اعترف به  
مطلب  
إذا ادعت المطلقة أنها حامل  
فالقول لها بالنفقة  
مطلب  
عليه ديون وله استحقاق  
يوزع ما فضل عن نفقته على  
الديون  
مطلب  
على الكسوة مسكن لبنته  
بالغة الفقيرة  
مطلب  
له أن يأتي ولده بكفايته وإن  
كافته الحاضنة الدراهم  
مطلب  
يفرض القاضي النفقة  
لزوجة الغائب وأمرها  
بالاستدانة  
مطلب  
في تقدير مدة الغيبة

أحضاره وراجسته اه وكذا نقله الخبر الرمي في حاشيته عن التتارخانية وكتب في حاشيته على المخ  
عند قوله وقال زفر بقى بهاى بالنفقة على القاتب وجعل القضاء اليوم على هذا فتبقى به مانسه اقول  
سئلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق  
عنها فان فرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره ليعظم ما جوابه هل يصح ذلك الفرض ويطلب بما فرض  
أم لا فاجبت بأنه لا يصح لأن جواب زفر انما هو في القاتب وانما يستحسنه المشايخ واقتوا به للصاحبة  
أما الذي يمكن أحضاره لعدم غيبته فلا فائول من علمنا بتأجيل الفرض عليه من غير حضوره وهو مقيم  
ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانا ايسه راجعون اه (سئل)  
في امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب في امة بعيدة ما لبث من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة فهل يكون  
الفرض غير صحيح (الجواب) نعم قال في الخبر يشترط وجوب نفقة القريب غير ذى الولاد الطلب  
والخصوصية بين يدي القاضي فلا تصح على غائب ولو لم يمت فكيف مع عدم تعيينه به به لم عدم صحة  
ما يفرضه كسبر من الثواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء اه (سئل) في امرأة لها جارية مملوكة  
تخدمها وتكف زوجها الفقير الاتفاق على الجارية فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم وتجب لها من  
المملوك لو كان الزوج موسرا  
مطلب  
هكذا قيدوا الزبي في شرح الكنتز قال وهو ظاهر الزاوية فان كان غير مملوك فلا تستحق النفقة للخدام  
كالتقاضى انما يمكن له خادم لا يستحق نفقة الخدام من بيت المال ومنهم من قال كل من يخدمه اذا اعطيت  
هذا علمت أن الملاك الكنتز على غير ظاهر الزاوية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة  
الخادم (سئل) في الزوجة الحرة اذا كانت من بيت الاشراق ولم يات بها زوجها بضعام ميا وهو موسر  
وما لبث منه نفقة خادمين اربعة غير مملوكين لها فهل ليس لها ما لبثه الا نفقة خادم واحد مملوك لها  
ان كان لها ذلك (الجواب) نعم وفي التتارخى المسمى المنسوخة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة  
الخادم ونفقة الخادم لبيت الاشراق وفي الثانية لا زوج ازا يستخدم خادما فاذا ايت الخادمة فالنفقة  
تزاله الزاوية اقول قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يترفع نفقة أكثر من خادم واحد لها وهذا  
عندهما قال أبو يوسف يفرض الخادم من ثم قال فالخادم انما يذهب الاقتصار على واحد مملوك وانما يؤخذ  
به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والخيرية لو كان له أولاد لا يكفهم خادم واحد فرض  
عليه الخادمين او أكثر قدر ما يكفهم اتفاقا اه (سئل) فيما اذا التمت من السكنى مع جارية زوجها  
فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم على المختار كما مرح به في البحر لانه يحتاج الى الاستعداد فلا يستغنى  
عنها (سئل) في ذمي له أولاد أعياهم لمال لهم وهم امة مملوكة فكيف عها المذكور لا نفق عليهم  
فهل لا يترفع نفقتهم (الجواب) نعم ولا يجب النفقة مع الاختلاف في ذلك للزوجة والاول والفرع  
الذميين (سئل) في امرأة مات عنها زوجها وترغم أن لها نفقة العدة في تركته فهل ليس لها ذلك  
(الجواب) نعم قال في الدر المنشا ولا يجب لأزواجه المبتدعة مطلقا ولو حاكم الا اذا كانت أمة  
ولدها حامل من مولاهما فالنفقة من كل المال جوهرة اه (سئل) في رجل مات عن أم ولده  
الحامل منه وخلف تركه هل تفرص لها النفقة في تركته (الجواب) نعم لها نفقة في ماله حتى  
تضع كالأخت بذلك ابن نجيم (سئل) فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزواج صغيرا فقوله أمة فهل  
يستدين الأب لنفقة ما يرجع بذلك على الابن اذا أيسر (الجواب) نعم فكل في الحانة واذا كانت  
كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقة امرأة ولده ويستدين الأب لنفقة ما يرجع بذلك على  
الابن اذا أيسر اه اقول قال الخبر الرمي في حاشية البصر كذا في الزبي وكبير من الكتب (سئل)

مطلب

لا يصح فرض النفقة عليه  
مع أم كان حضوره

مطلب

لا تفرض النفقة على الاخ  
القائب

مطلب

تجب النفقة لخدام المملوك  
لو كان الزوج موسرا

مطلب

ليس لها الا نفقة خادم واحد  
مملوك لها

مطلب

له أولاد لا يكفهم خادم واحد  
فرض عليه لخدام من أرا كثر

مطلب

ليس لها الا متشاع من  
السكنى مع جارية

مطلب

لا نفقة على الذمي لأولاد  
اخيه المسلمين

مطلب

لا نفقة لعنة المارت  
مطلب

مات عن أم ولده الحامل منه  
لها النفقة في تركته حتى تضع

مطلب

في نفقة زوجة الصغير الفقير

في رجل غاب عن زوجته هل يجب على أبيه نفقتها (الجواب) لا يجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر بالامتناع والرجوع عليه اذا حضر أقول هذا وافق لباني من المتقي ومن المختار من أن نفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيرا فقيرا أو زمنا اه فان مفعوله انه اذا كان صغيرا غنيا أو كبير غنيا لم يلزمه لا يجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا يجب حينئذ على أبيه نفقة زوجته بالاولى ولا يخفى أن ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنيا فلا يجب نفقته على أبيه وكذلك نفقة زوجته على انه في باب المهر صرح في متن التنوير بان الصغير الفقير اذا تزوج به امرأة لا يطالب بمهرها الا اذا ضمنه كافي النفقة قال شريحه الملاق في انه لا يؤخذ بها الا اذا ضمن اه وهذا قول آخر مقابل لما ذكره عن المتقي والمختار وعزاه في الاختصار شرح المختار الى المصنف فهذا في الفقير الصغير الواجب نفقته على أبيه فكيف النبي الكبير المحاضر والغائب وفي الحاشية وليس على الاب نفقة زوجة الابن وفي الخلاصة يجب الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يغير الاب على نفقة زوجته ابنة وفي رواية انما يجب نفقة زوجة الاب اذا كان الاب مريضاً أو به زمانة تحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المثابة يجب الاب على نفقة خادمه اه قال في الجروظا سر مافي الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جارية له أو أم ولده حيث لم يكن بالاب علة وأن القول بالوجوب مطلقا هو رواية عن أبي يوسف اه وأنت خير بانه اذا كان المذهب ذلك يلزم أن يكون المذهب أيضا عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة على الابن دون العكس فاذا لم يجب نفقة خادمة الاب على الابن لا يجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا علمت ذلك ظهر لك ضعف مافي المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قد روي أفندي من انه يجب الاب على نفقة امرأة ابنة الغائب الخ الاشبهة انه لا يارض مافي الكتب التي قد علمنا منها وشروحا وقتاوى ولذا يقول عليه المؤلف هناك أفتى بما في عاقبة كتب المذهب المعتمدة تبع المدة المتأخرين الشيخ خير الدين والشيخ اسماعيل الحائث الهام الا أن يكون معنى مافي المجتبى أن الاب يعبه القاضي على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنة الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الحاشية من أن الاب يستدين لنفقة زوجته ابنة الصغير الفقير ليرجع عليه اذا اسر قبلها بل \* (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أهله في نفقته (الجواب) نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته بحر \* (سئل) في امرأة مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك (الجواب) نعم قال في التمار خاتبة اذا كانت المرأة رتقاء أو قراة أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء منع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها حكيم كبرها كان لها النفقة سواء أصابتها هذه الدوارض بعد ما نسقت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه انقروى \* (سئل) في حرة مريضة لها زوج موهوس هل لا تمتنع نفسها منه ولها خادمة تلوكها لها الاشغل لها غير خدمتها بالفضل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة (الجواب) نعم والسائلة في التنوير \* (سئل) في رجل اتفق على معذرة الغيرة بشرط أن يتزوجها ثم ابنت الزوج به وقد كان دفع ذلك لهن في كل يوم ويرد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم اتفق على معذرة الغيرة بشرط أن يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقا وان ابنت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت منه فلا رجوع مطلقا اه متبرعن العبادية وغيره وافق بذلك الخبير الرمي \* (سئل) في اتيام فقراء لهم ابن عم عصبة فهل لا يلزمه نفقتهم (الجواب) نعم لانه ليس بمهرم وان كان ولوا وشرط النفقة ان

مطلبه  
في تحرير نفقة زوجة الغائب  
على أبيه

مطلبه

مطلبه

على الفقير الكسوب أن يدخل  
أهله في نفقته

مطلبه

للمجنونة النفقة اذ امتنع  
نفسها من الزوج

مطلبه

عليه نفقة زوجته المرضية  
ونفقة خادماتها المملوكات لها

مطلبه

اتفق على معذرة الغيرة الخ

مطلبه

لا نفقة على ابن العم

بكون محروما كما تره (سئل) في مرضة انتقلت الى دار ابويها وطلب زوجها نقلها الى مكانه  
الشرعي فامتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه نفقةا والحاجة هذه (الجواب) نعم مرضت في بيت  
الزوج بعد الدخول فانقلبت الى بيت أبيها فالوان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمغفة أو عوضها  
فقد تنقل فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها اليها بالنفقة بحرم (سئل) في رجل فرض على نفسه لطفه لكل  
يوم كذا وأذن لام الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرفت على ابنها في مذمة معلومة ومات  
الاب عن تركه وتركه الام تزوج بذلك في التركة فهل له ذلك (الجواب) نعم وأقضى بذلك الخير  
الرمي قائلا وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على العجوة وتزنيته (سئل) في أيتام لا مال لهم ولا كسب  
لهم جدة لام موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدهم الموزرة (الجواب) نعم ولاستويا  
في الحرمة كم وخال رجب الوارث للحال عالم يكن مفسرا فيجعل كالتب شر التزوير والجدة هنا وارثة  
للحال فالنفقة عليها (سئل) في معسر ذي عيال عاجز عن الكسب له ابنا بنت موسران هل تزنهما  
نفقة (الجواب) نعم وتجب على موسر يسار الفطرة النفقة لا صولة ولو آباء أمه ذخيرة وقبالة  
في شرح التزوير والبحر (سئل) في بنت لها مال مختلف عن أبيها تحت يد وصم البت أمها الاتفاق  
عليها الامن مالها المذكور والتمت جدها لا ينال الاتفاق عليها من مال نفقته أمه بركة وأبقاها الصغيرة  
لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة فهل تجاب الجدة الى ذلك (الجواب) نعم وفي المنية تزوجت ما صغير  
وفي أبوه أرادت تربيته بالنفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بها دفع اليها إلى الله المال وفي الحماوى  
تزوجت بأجنبي وأرادت تربيته بماله أو التزمت ابن الممجانا ولا حاضنة له فله ذلك اه شرح التزوير  
للسائل من المحضنة ومنه في المنع أقول ظاهر استدلال المؤلف بذلك أن النفقة في صورة السؤال تدفع  
للجدة المتبرعة مع أن المحضنة للام لأنه لم يذ كر في السؤال أنها ساقطة المحضنة بتزويج ونحوه وفي دفعها  
للجدة باطل لحق الام في المحضنة وقد يقال في نفقة عن المنية دليل على دفعه للجدة المتبرعة بأقواله  
وبما أن الام في مسألة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها فصار بمنزلة الوصي فإذا تبرعت بالنفقة  
تقدم على الوصي الطالب للنفقة بأقوال الصغار وان كانت تربيته في حجر زوجها الاجنبي عنه ولا يقال  
انما قدمت على الوصي لأبقاها له وليكونها أشق عليه من الوصي لاننا نقول العلة لبقاء ماله فقط بدليل  
مسألة الحماوى فإنه مخرج مدفعه لاس العلم المتبرع بأقواله وان كانت أمه الطالبة للنفقة أشق فسلم  
أن مصلحة ابقائه مقدم على مصلحة كونه عندهما الساقطة المحضنة وإذا تبرعت الام بالساقطة  
لمحضنة ودفع اليها بأقواله مع كونها تربيته في بيت زوجها الاجنبي الذي ينظر اليه شراراً وبهجه نزا  
فدفعه الى جده في مسئلة الولى لان لها حق المحضنة في المحلة ولها شفقة عليه وفي دفعه اليها بأقواله  
واقفاه من التبرع بأجرة المحضنة كال تبرع بالنفقة لانها منافع ان قلت رد على ما مر في باب المحضنة  
عن الحاجة صغيرة لها أب معسر ومعه موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بها المجانا ولا نفقة عن الام  
والام لم يأت ذلك وطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختاها وفيه والنصح انه يقال للام امان عسى الولد  
يقربا وأما أن تدفعه الى العمة اه فقد جعل العمة المتبرعة أولى من الام عند اصحاب الآب ونفعهم  
كما قال الشرنبلالي والخير الرمي انه لو كان الاب موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظر الصغير اه وهنا  
في مسئلة الصغيرة مال فمدفع منه الاجرة للام نظر لها في ابقائها عند اه ما قاس على ما لو كان أبوها  
موسرا فقلت مما مر أن النظر لها في ابقائها الحاجة اليه في صغيرها وكبره أولى من النظر لها  
في ابقائها عند امها بخلاف ما اذا كان أبوها موسرا فانه يؤثر دفع الاجرة من ماله فان فيه نظر لها بالضرر  
عليها والحاصل ان تعيىس مع الفارق فان المقيس عليه لا ضرر فيه الصغيرة أصلا بخلاف المقيس فانه

مطلب  
مرضتها بمكنتها النفقة الى بيت  
الزوج وامتنعت لانفقة لها  
مطلب  
فرض عليه لطفه كذا وأذن  
لامه بالاتفاق ثم مات ترجع  
في تركه  
مطلب  
النفقة على الجدة لام دون  
الخالات  
مطلب  
تجب نفقة العاجز على ابني  
مطلب  
مطلب  
تريد أم البقية الاتفاق  
عليها من مالها والجدة  
تبرع بذلك لها ذلك  
مطلب  
تحررهم فمألوذ البت  
الام الاجرة من مال الصغير  
والجدة تربيته مجانا

مطلب  
لها أب معسر ومعه موسرة الخ

وان كان فيه نفع من جهة لكن فيه ضرر من جهة أخرى وهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغير توفيت أمه وتركته له مالا ولها أب مسرور وحيدة لام وحيدة لاب متروكة بمجدد الصغير وأرادت أم أمه تربته بأجر من حاله وأمه أيم ترضى بترتيبه بجنانا وقد كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الابانة عن أخذ الأجرة على الحضنة وملفت فيها إلى الجواب بدفعه بحذنه المتبرعة لما ذكرته أنا وهو ظاهر عبارة المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) في الزوج إذا أراد السفر وتختني زوجته أن لا ينفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفيلا بنفقة شهر فهل يحبسها التقاضي إلى ذلك (الجواب) نعم والمسألة في البحر وقد أفتى بمثلها الخبير إلى أقول وأطالع في صحة الكفالة بها ولو لم تكن مفروضة وبه مرجح في البحر عن الذخيرة وبأني تمامه قريبا \* (سئل) في حاضنة لا ينهاتريد الدعوى على جد الأبن بنفقة ماضية مفروضة عليه لا بل وجبه بذلك وهو فقير فهل لا يحبس بذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في الزوج إذا أراد السفر شهر أرفع زوجته نفقة شهر وتكلفه إلى أن يأتيها بكفيل يكفله إلى أبيه فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في كفالة النفقة لا زوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة (الجواب) نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض أو التراضي على معين لا تنفع وهذا أحدهما تنفع كافي الذخيرة بغير تحت قوله ولا تنفع نفقة هفت الأراضى أو الزيادة أقول هذا في غير مسألة الكفالة لمريد السفر ما فيه فتنصح مطلقا كما قد مضى آنفا عن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسألة مبناها على الاستحسان فربما بالزوج كفاؤه فلذا لم يشترط في حبسها الفرض كما أشار إليه الميرزا إلى في حاشية البحر لكن نقل عن التنازحية عن كتاب الاقضية رجل ضمن لأمرأة النفقة والمهر فان ضمن النفقة باطل لأن يسعى لكل شهر شأ ومعه أنه الزوج مع المرأة يصطلمان على شيء مقدّر للنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيعجز عن جواز النعمان ولكن لا يلزمه النعمان أكثر من شهره ثم قال الرمي وتقدم له ولو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهو وعند أبي يوسف يقع على الأب وعابه الفتوى وذكر في المحلاصة أن الأب لا يطالب بمهر زوجته ابنة ونفقتها إلا أن يضمن وأطلق فظاهره جواز النعمان مما نقل إلا أن يحمل على المقيد وجهه عليه من توفيقاين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق صحة الكفالة لها على ما إذا كانت بعد الفرض أو التراضي وقد يقال إن مسألة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي اشتراط التراضي والاصطلاح على معنى توفيقاين كلامهم اه أيضا فليأخذ \* (سئل) في الزوج إذا كانت منهرة معطية للوطء فهل تجب نفقتها على زوجها (الجواب) نعم وفي البرازية ولا نفقة لصغيرة لتصلح للجماع وإن في بيت الزوج وإن كانت تصلح للمؤنسة لا غير اختلافه وفيه وإن طلق هذا الزوج زوم النفقة عليه فالزوم لا يلزم والالتزام باطل وإن كان الزوج صغيرا أرم أيضا لا يطبق بلزومه النفقة والأب لا يؤاخذ بها بلا ضمان اه \* (سئل) في رجل فرض عليه القاضي فولد له الصغيرين نفقة فوق القدر المألوف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضي وأخبره بجماعة بقره فحفظ عنه جانباً وأبقى قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخط صحيحا (الجواب) نعم ثم يظن أن مكان ما وقع عليه العلم أكثر من نفقتهم زيادة سيرة فهي عفوفى ما يدخل تحت تقدير المقدري وإن كانت لا تدخل طرحت عنه وإن كان المصالح عليه أقل بأن كان لا يكفيهما زاد إلى مقدار كفايتهم بحر \* (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها ابن أعيت غنى فهل يؤمر الوصي بدفع نفقتها من مال اليتيم (الجواب) نعم والمسألة في البحر والنهر تحت قوله والمهر بحرم فقير عاجز عن اكتساب بقدر الارث \* (سئل) في مالهقة مفسدة عتبتها ولها اس رضيع تطلب من أبيه على أرضها أجره فزائدة أم الاجنبية ترضه بجنانا فهل تكون الاجنبية أو في فرضه عند أمه

مطله  
حادثة الفتوى في زماننا

مطله  
الزوجة مال الكفيل بنفقة

مطله  
شهر إذا أراد الزوج السفر

مطله  
لا يحبس المجذبة لغير بنفقة

مطله  
الصغير الماضية

مطله  
دفع لها نفقة شهر وتريد منه

مطله  
كفلا إلى أبيه لا يلزمه ذلك

مطله  
مهم لا تنفع كفالة

مطله  
نفقة الزوجة قبل الفرض

مطله  
أو التراضي

مطله  
تجب النفقة لصغيرة معطية

مطله  
الوطء

مطله  
فرض عليه فوق القدر

مطله  
المعروف يحيط عنه منه

مطله  
تجب النفقة في مال الصبي

مطله  
لمسته الفقيرة الماجةزة

مطله  
المتبرعة بالارضاع عند الام

أولى من الام

(الجواب) نعم (سئل) في امرأة امتعت من الخبز والطين وهي ممن لا ينجس لعلها يفسد  
على زوجها ان يأتيا بطعامهما (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة أتت ارضاع ولدها  
فهل لا ينجس على ذلك ما يستأجر الاب من ترشعه عندها (الجواب) نعم ولا ينجس الاب لترضع ولدها  
بمضى قضاءه وان زعمها دابة لانه كالنقعة وفي على الاب واطلاقه يقع ما اذا لم يكن للاب ولا للصغير مال  
وذكر كالحصان انها في هذه الحالة ينجس قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الحاشية ينجس في هذه الحالة  
عند الكل وماذا لم يجد من ترشعه او وجد الا ان الولد لا ينجس ندي غيرها لانه تغذي بالدهن وغيره  
من الماشعات لكن الامع انها ينجس ايضا وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الا صوب لان قصر المص  
الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب بسبب مرضه وموته ويستأجر الاب من ترشعه عندها  
لان الحضانة والنقعة عليه فهو وفي شرح التنوير للبلاني ولا ينجس من لها الحضانة عنها الا اذا عفت لها  
بان لم يأت نذري غيرها ولم يكن للاب ولا للصغير مال \* (سئل) في حاضنة لابنها تكفل بنقته  
مدته تجزى عن ذلك وله مال تحت بدخونه فهل تكون نفقة في ماله (الجواب) نعم وفي فتاوى  
السلامة الشافعي في امرأة فقيرة لها زوج غني ملقة او ماتت منه باقة ضاعت عنها ولها منه بنت صغيرة  
فأولدت السفريها فتمنعها حتى يتكفل ببناتها مادامت مسافرة فتكفلها فهل تكون هذه الكفالة صحبة  
أم لا واذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر بأجاب الذي يظهر ان هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام  
مالا يلزم وانما صحبه مشاغلها انما اذا خالها او اذا لانه حينئذ وقع لا عن تخلصها نفسها ولها ان ترفع  
أمرها لئلا كرم في أمرها بالاستدانة لنقعة الصغيرة المذكورة أترجع بقوله ذلك على أيها أم لمخصا  
ومرر ببيع البراز بقوله ولو لم يكن هذا الزوج لزوم النقعة عليه فالتزم لا يلزم ولا التزام باطل ومثله  
في الخيرية من النقعة \* (سئل) فيما اذا تدهد زيد بان ينفق على ولدي بنته الصغيرين ولهما اب  
حاضر ومسرور يذبذبا الا ان الرجوع عن تهمه فهل له ذلك (الجواب) نعم لمعترفا \* (سئل)  
في صغار الامال لهم ولا كسب ولهم اب مسرور غاب وتركهم بلا نقعة ولا منفق وله اخوان ومسروران  
حاضرون هل يؤمران بالانفاق على الصغار لرجوعا على أيهم اذا أسر (الجواب) نعم في الذخيرة  
اذا كان الاب مسرورا والام مرسورة يؤمران تنفق من ماله على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه اذا أسر  
لان نقعة الصغير على الاب وان كان مسرورا كنفقة نفقة فكانت الام فاضية حقاً واجراً عليه بأمر القاضي  
فترجع عليه اذا أسر نعم جعل الام أولى بالعمل من سائر الأقارب نعم وقال المؤلف عن خط جده  
العلامة عبد الرحمن العمادي قال وبفهم معنى الذخيرة انها ان كانت هبة تستدين من الاقرب  
قال اقرب من اهل الاب فان لم يوجد من قرابته ويكون ذلك ديناً يرجع به على الاب ان كان مسرورا  
ويقاس عليه الغائب اه وفي البراز بقوله واذا لم يكن للصغير ولا لاقه مال فأمر الحاكم الام بالاستدانة على  
الصغير ليرجع عليه بعد بلوغه لا يصح ولا ترجع اه اقول من أول باب النقعة ان الاصل انه اذا جتمع لمن  
تجب له النقعة في قرابة مسرور ومسرور ينظر الى العسر ان كان يضر كل ايراث يجعل كالمدموع والمقتضي  
هذا الاصل ان تجب النقعة على الام المرسورة بالرجوع وكذا تجب على الاخوين المرسورين فيهما اثنا  
وان اقل في الذخيرة قال في الكتاب المجد بعزله الاب في استحقاق النقعة عليه اذا كان الاب ميتاً او  
كان الاب حياً الا انه فقير لان الفقير يلحق باليتيم في استحقاق النقعة على المورس اه ومرجع بعده بان  
هذا هو الصحيح في المذهب خلافاً لما ذكره القدوري من انه لا يقرض النقعة على الجد وانما يؤمر بالانفاق  
ويكون ديناً على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زماً منقضى بنقعة الصغار على الجد لم يرجع على أحد  
بالانفاق لان نقعة الاب في هذه الحالة على الجد فكذلك نقعة الصغار له وحاصله ان الاب اذا كان فقيراً

مطل عليه ان يأتيا بطعامهما  
حيث سكنت من لا يخدم

قوله وماذا الخ لعل فيه  
غيره وما الاصل بخلاف ما اذا  
لم الخ بدليل الاستدراك  
تأمل اه معصيه

قوله بان الخ كذا في الشرح  
والا في ان يقول بان لم يوجد  
غيرها اه معصيه

مطل  
فما اذا امتعت الام عن  
ارضاع ابنها

مطل  
فما اذا تكفلت بنقعة ابنها

مطل  
اذا تدهد بالانفاق على ولدي  
بنته له الرجوع

مطل  
غاب الاب وله اخوان  
مسروران يؤمران بالانفاق  
على اولاده

مطل  
الام أولى بتجمل النقعة من  
سائر الأقارب

مطل  
لا يصح امر الام بالاستدانة  
ترجع على الصغير بعد بلوغه

مطل  
تجبر مهم في قوله لم يلحق  
الفتور باليتيم وقوله لم يرجع  
الام المرسورة على الاب المسرور

غير من يحب نعمة الاولاد على الجدة الموصلة خلافا للقدوري وان كان الاب فقيرا زناها في على الجدة اتفاقا  
 ويظهر التجليل الذي ذكره عن الكتاب ان ذلك ليس خاصا بالجدة ولا يكون الاب زنا بل يكفي مجرد  
 فقره وهذا يخالف المعتبر ولا خلاف المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده احدثا وقول الحاشية نفقة  
 الاولاد الصغار والانا المصبرات على الاب لا يشارك في ذلك احدثا ولا نفقة له وهذا الاشكال  
 قوي حذاً فيسريه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البعر تعترض لاشكاله حيث نقل كلاما طويلا  
 عن الذخيرة من جلسته ما مر نقله عنهم قال بهذه وحاصله ان الوجوب على الاب المصبرات ما اذا انفتحت  
 الام الموصرة والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا رجوع عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد  
 من اصلاح المتون والشروح كالآتي في كلام البعر يعني ان قول المتون والشروح لا يشارك الاب  
 في نفقة ولده احدثا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان الاب موسرا او كان مصرا وكان للاولاد ام  
 موسرة فان النفقة على الاب وانما تؤمر الام بالانفاق عليهم ديناً عليه واما اذا كان الاب مصرا ولم يوجد  
 في المسألة ام موسرة بأن وجد فيها الجدة الموسرة مثلاً فان النفقة حينئذ تحب على الجدة لا رجوع على الاب  
 بناء على ما صححه في الذخيرة من المحاقق الاب القريب الملت في هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير  
 الاب مع وجوده وهو وارد على اطلاق المتون والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقيدها بغير هذه  
 الصورة واجاب العلامة المقدسي بعمل ما في المتون على ما اذا كان الاب موسرا المكن ما قدمناه عن  
 الحاشية صريح في التعميم واجاب المحرر الرمي بقوله لا حاجة لاصلاحها لانها واردة على الرواية الثانية  
 وقد اختارها أهل المتون والشروح فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها والظاهر انه أراد بالرواية  
 الثانية ما قدمناه عن القدوري من انها لا تقضى على الجدة وانما يؤمر بالرجوع بها على الاب اذا أسر  
 وحاصله انه لا فرق بين الام الموصرة وغيرها كالجدة لان في ان النفقة انما تحب على الاب الفقير ولكن  
 تؤمر الام او غيرها بالانفاق على الاولاد لتكون دسناً على الاب في كلام المتون والشروح ما شى على رواية  
 القدوري بعدم جعل الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف  
 ما صححه في الذخيرة وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير  
 زمن اولادك او من مات نفقة الاولاد على الجدة اتفاقاً لان نفقة الاب نفسه واجبة حينئذ على الجدة كما مر  
 فهذه المسألة خارجة عن اختلاف الرايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك ان قولهم في الاصل المار اذا  
 كان المصبر مجرد كل المواقف يجعل كالمعدم ليس على اطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الاب الغير الزمن  
 لما علمت من ان الاب اذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره اصحاب المتون والشروح \* فاعلم  
 هذا الخبر الفريد \* الذي يفوق الدراغند \* (سئل) في جنون مطلق فقير عاجله اولاد  
 فامروا لان مال لهم ولا كسب ولهم ام فقيرة عاجزة وعثمان عبيد بن موسرا هل تكون نفقتهم على  
 الهين (الجواب) نعم اقول اني لا رجوع على الاب اذا اسر لانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت  
 بالاتفاق كما علمته مما قررناه انما \* (سئل) في يتيم ذي مال وبسار له ام مصرة لا مال لها  
 ولا كسب فهل تكون نفقة امه في ماله (الجواب) نعم واقفوا على وجوب العشر والمخرج في ارضه  
 وعلى نفقة زوجته وعياله وقرائته كالسابع ان شاء من احكام الهينان \* (سئل) في ذمية اسلمته  
 ولها ابن ميمر بن زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة اشهر فهل يحكم باسلام الولد تبعاً له وعلى الاب  
 نفقته (الجواب) نعم ولا تحب مع اختلاف الدين الا بالازوجية والولاد فشمع الابوين والاجداد  
 والجدة والاب والابن والابن بغير \* (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة لها اولاد كزروان موسرون  
 فهل تكون نفقتهم عليهم بالسوية (الجواب) نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشملهما وفي

مطلب  
 في قول البعر لا بد من اصلاح  
 المتون والشروح

مطلب  
 نفقة الاولاد الجنون على عيهم  
 مطلب  
 ينفق من مال الصبي على  
 امه الفقيرة

مطلب  
 نفقة ابن المسلة على ابيه  
 الذي

مطلب  
 نفقة الام على اولادها بالسوية

المخالصة وبه بقي وفي الفتح وهو الحق بحر \* (سئل) في نفعه في حجر أمها لها درهم فاشتريت الام  
للنقعة ما لا بد له منه بمن مثله فهل لهذا ذلك (الجواب) نعم الام والاخ وسائر المحارم لا يمكن  
الاتفاق على الضمان من مالهم الا بأمر الحاكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان أنفقوا فغنموا  
في المحكم لدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في ما لا بد له من دفعه للفساد واختار أنه اذا كان من  
جنس النقعة يملك في حجره ام لا وان لم يكن طعاما من دراهم يملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج  
الى بيعه لا يملك البيع والاتفاق الا ان يجعله الحاكم وصيا برزاية \* (سئل) في ايتام لهم دار ليس  
لهم مال سواها ولهم اخ لاب موسر وام وصى عليهم تكلف الاخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم  
وتنفق عليهم من غنمها وتنفق الام من تكليف الاخ الاتفاق عليهم (الجواب) نعم والمسألة في البحر  
وحاشيتي للخير الرمي اقول وعبرة البحر عند قول الكثر واضفله الفقير وان كان للصغير عقار أو ردية  
او ثياب واحتج الى النقعة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء وعبرة  
الخير الرمي ومثل الاب في ذلك الام وهي واقعة القوي اذا أمر القاضي ائتمهم بالاتفاق عليهم وليس  
لهم سوى حصه من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم ولا والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتنفق عليهم  
من غنمها والسكنى من النقعة واذا فرغ وجبت عليها اه وكنت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة  
الرمي المذكورة اقول الظاهر ان مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار الخ اذا كان الصغير  
لا يحتاج اليه اما اذا كان محتاجا للسكنى عقاره وليس ثيابه وارديته لافائدة في بيع ذلك لانه لو باعها  
الاب احتاج الى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله ولقبحه يحرم حيث قال في البحر هناك واختلفوا في حد  
المسر الذي يستحق هذه النقعة قليل هو الذي تحمل له الصدقة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل  
يستحق على قربه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت احتالا يؤثر الاخ  
بالانفاق عليها وكذا لو كانت بنتا واما وفي رواية يستحق وهو الصواب وكذا قال  
السلاني في الدر المختار بحيث تحمل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع اه وفي الحاشية  
معصرة لها مسكن تسكنه ولها الخ وسر قالوا لا يبيع الاخ على نفقتها وقال الخصاصي بحر وقال شمس الانفة  
الحولاني الصحيح قول الخصاصي والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها واخادم  
يخدمه او دابة يركبها لا تجب نفقة على ذوى الرحم المحرم وفي الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب  
النقعة وعندنا الكل سواء وملك الدار لا يمنع النقعة الا ان يكون فيها فضل بان يكون بكفة ان يسكن  
في ناحية ويباع الدابة الاخرى وكذا الخادام والدابة اذا كانت نفقة يمكنه أن يبيعها ويشترى من غنمها  
نحسبة وينفق الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر  
المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع علل هذه الرواية التي قال انها الصواب بأن يبيع  
المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل احد السكنى بالكراة او المنزل المشترك اه ويستثنى هذا التعليل  
انها لا تباع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فغنم هذا الكلام والسلام \* (سئل)  
في رجل اسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها ابنة كمار من غيره ساكنون معها في مسكنه بلا ذنبه  
ويريد منهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل لذلك (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت  
خال عن اهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماعة وامته وام ولده وأهلها ولو ولد لها من غيره علائقي على  
التصور \* (سئل) في بكرا بالغة لا مال لها ولا كسب ولها اب موسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة  
دون أمها (الجواب) نعم ونفقة البنت بالغة والابن بالغان زمانا واعى على الاب خاصة به نفقته وقيل  
على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كآثره ملحق \* (سئل) في المرأة اذا لم تكن زوجها من الدخول

مطلب  
في ايتام لهم دار واخ موسر

مطلب  
تحريرهم فيما اذا كان للفقير  
دارا واسعة هل تجب نفقة  
على بيعها ام لا

مطلب  
له منع اولادها من غيره من  
السكنى في مسكنه

مطلب  
مطلب نفقة الولد على الاب  
دون الأم



منته من الدخول الى منزلها قبل

أن تسأله النكاح فهي نائمة

مطلب

نفقة الزمن على أخيه الموسر

مطلب

للزوجة النفقة قبل الزفاف

مطلب

لها ابن فقير وابن ابن موسر تجب النفقة

عليه

مطلب

أنفق على بنته بعض الدراهم ثم

تزوجت فله مطالبة بما بقي

مطلب

له استحقاق في وقف قرض فيه نفقة

أبيه

مطلب

لها طاب النفقة وأجرة الحضانة من

مال الصغيرة

مطلب

أذنت لزوجه بأن ينفق على أيتامها

يرجع في مالهم

مطلب

تزوج حلي من زنا جماعت به لا قل

من ستة أشهر لا يثبت النسب

مطلب

يصح تزوج مرياته المحلى منه ويثبت

النسب وإن ولدت أسهرا فكثر

مطلب

وطئ جارية أبيه وولدت منه الخ

مطلب

تزوج امرأة فولدت بعد ستة أشهر

يثبت نسبه منه

مطلب

لا تصدق القنعة بغير دقها الولد من

سیدی

في منزلها الذي سكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله النكاح بدون وجه شرعي فهل تكون نائمة  
لا نفقة لها ما دامت كذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل تجب  
نفقة على أخيه الموسر (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكره ومعلوم دفعه  
لها ثم امتنع من الدخول بها والافتراق عليها وهي في بيت أهلها ولم يضاها لها النكاح وإذا طلبها لا تمتنع  
ولما منع من جهتها أصلا ثم ما لبثت بالنفقة فهل يلزمه ذلك (الجواب) نعم لها طاب النفقة من الزوج  
قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطاب وكذا  
لو منع نفسها بحق برأيه \* (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عما لها ابن فقير لا مال له وله كسب  
لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن ابن موسر فهل يلزمه نفقتها (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
دفع لمطاعته درهم لثقتها على بنتها منه الصغيرة فتزوجت بأجنبي بعدما أنفقت البعض وانقضت حضانة  
الصغيرة إلى أبيها ويريد مطالبة أمها بما بقي من الدرهم فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل)  
في رجل سافر وله أب فقير عاجز والغائب قد راسخ في حق في وقف أهل تحت يد ناظر الوقف انقربه  
وبالابوة وطلع الأب فرض نفقته من القامعي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك (الجواب) نعم  
وأجاب بسئل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد \* (سئل) في حاضنة ابنتها التي طلبت  
من جد البنت لياها نفقة البنت وأجرة محضتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب إلى ذلك  
(الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة وصى على أيتامها أن تزوجها بأن ينفق عليهم ويرجع  
بتطير ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فانفق مبلغا معلوما ويريد الرجوع بتغيره كما ذكر فهل له ذلك  
(الجواب) نعم والله أعلم

\*(باب ثبوت النسب)\*

\* (سئل) في رجل تزوج حلي من زنى ولم يدخل بها حتى ولدت لا قل من ستة أشهر من حين  
تزوجها وأذنت لها حلي منه وإن الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل لا تصدق في حقه ولا يثبت النسب  
منه بذلك (الجواب) نعم قال في التوضيح وضع نكاح حلي من زنى لأحلي من غيره أه وفي فتاوى  
ابن نجيم من باب التعزير أن جاءت به لستة أشهر فما كثر ثبت منه والأفلا أن يدعيه ولم يقر أنه من  
الزنى وفي التوضيح قال أن ينكحها فهي طالق فنكحها فولدت نصف حول منذ نكحها لزمه نسبه احتياجا  
أه (سئل) في الزاني إذا أراد أن ينكح مرياته المحلى منه هل يصح (الجواب) نعم ويحل له وطؤها  
والولد له ويلزمه النفقة أقول ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما إذا ولدت لستة أشهر فما كثر كما يعلم مما  
قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو المحلى رجل زنى بأمرأة فحملت منه فلما استبان حملها تزوجها  
الذي زنى بها فالنكاح جائز وإن جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فما كثر ثبت النسب منه لأنه  
جاءت به في مدة حمل ما عقب نكاح صحيح وإن جاءت به لا قل فلا أه \* (سئل) في رجل اشترى  
جارية فوطئها به بلا وجه شرعي وحلت منه وولدت ويريد الرجوع إليها فهل له ذلك (الجواب)  
نعم ولو أنه تولد جارية أحد أبويه أوجب ما أمرته وقال طلفت حالها في فلا حد لثبته ونسبها لأن  
يصدق فيه من ملكه وما عتق عليه من شرح التوضيح للعلائي من آخر باب الاستيلاء وأجاب المؤلف  
بسئل ذلك أيضا فمن وطئ جارية أمراه \* (سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها  
ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وسنة أيام فهل يثبت نسبه منه وإن لم يدعه ويلزمه نفقته (الجواب)  
نعم \* (سئل) فيمن ولدت بعد موت سيد ما وأذنت أن الولد منه لكونه كان بصاها والجمال أن  
السيد يدع الولد ولا يقر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها (الجواب) نعم \* (سئل) في المعتدة

عن طلاق بائن اذا تزوجت بائنه في المدة ثم ولدت ولدا تاما بعد ذلك لاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد للأول لغضد النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يحدّد العقد عليها برضاها (الجواب) نعم المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في القعدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولا قل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للأول وان ولدت لأكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسته أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا خاتمة من فصل النسب \* (سئل) في رجل وطئ جارية أمه فحملت منه واقر بان الحمل منه وادّعى بعد الولادة وصدقته الام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل ثبت نسبه منه (الجواب) نعم ونقلها ما رواه تعالى أعلم

(\*) كتاب الحق والاستيلاء والتدبير والولاء والابق \*

\* (سئل) في رجل قال لمولوكه الأصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق (الجواب) نعم عتق عليه بلانية بالاجماع حيث كان يعلّم أن يكون ابنه قال في الملتقى ولو قال هذا ابني أو ابني عتق بلانية وكذا هاتمي وعنده ما لا يعتق ان لم يعلّم أن يكون ابنه أو ابنا أو اما اه \* (سئل) في رجل قال لرقبة أنت مدبر فكيف حكمه (الجواب) المدبر يعتق عتق سيده من ثلث ماله ان كان له مال ونسي في ثلثيه ان لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وان اجاز عتق كله ويسعى في كله لم يدرنا ويستند المدبر ويستأجر والمولى أحق بكسبه وارثه \* (سئل) في رجل درج جاريته في صحته ثم مات عن تركه فخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك (الجواب) عتق الجارية المذكورة عتق سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية لكونه تبرعا مضافا الى ما بعد الموت فيعقد من الثلث \* (سئل) في رجل له جارية لها ابن من غيره فتزوج الابن المذكور حرّة بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فهل هم احرار (الجواب) نعم قال في المراج وولد الحرّة من العبد حرّ لانه تبع لها \* (سئل) في عدم مشترك بين صبي وكبير اعتق الصغير حصته فكيف حكم حصه الصغير (الجواب) قال في الجبر وان اعتق نصيبه فليس بركة ان يجزّرا ويستعسى والولا يلهما أو ضمن لوموسرا ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال بعد وقتين وأطلق المصنف في التبرك وهو مقيد بغير بيع منه الاعتاق فلو كان التبرك صبيّا ينتظر بلوغه ان لم يكن له ولي أو وصي فان كان له أحدهما فله الخيار ان شاء ضمن وان شاء استعسى أو كاتب لانه ضمان نقل الملك فصار كالبيع واختيار السعاية كالكتابة وللولي ولاية بيع مال الصبي وكتابة عبده وللقاضي ان ينصب وصيا لاختار أحدهما وليس لهما اختيار الاعتاق والتدبير والمجننون كالصبي كافي البسائع اه \* (سئل) في ام ولدت مولاها هل تعتق بونه من كل ماله ولا تسمى لدينه (الجواب) نعم والمسألة في التنوير والدرر والشباه \* (سئل) في الامعة اذا ولدت من سيدها سقظا ظهر بعض خاتمة فهل نصبره ام ولد ولا يجوز له بيعها (الجواب) نعم ونقل الاولى من التنوير في المحض والثانية منه في الاستيلاء \* (سئل) في معققات سيدها من بنة وأخته الحقيقية وابن عمه الصبي فهل ينتقل لابن العم المصيبة (الجواب) نعم والمسألة في الولاء من المتون \* (سئل) فيما اذا ابني عبد زيد فاخذته عمرو وأشهد انه اخذته لبره ولولا انه ابن من يده بعد الاشهاد المذكور فهل لا يضمنه (الجواب) نعم والمسألة في التنوير وشرحه \* (سئل) في امرأة مرضت جاريته فاقطعت جوارها ان ماتت هذه الجارية من مرضها المزبور فهي حرة ثم مرضت من مرضها المزبور وزعم انها عتقت بذلك فهل لا تعتق (الجواب) نعم وان اضافه الى ملك أو شرط صبح أي ان اضاف العتق الى ملك بان قال ان ملكك فانت حرّ

مطلب  
نزوها فولدت لاقل من ستة أشهر فالتكاح فاسد ولا يثبت النسب منه  
مطلب  
استولد جارية أمه وأقر به وصدقته في احلالها له وفي نسبه ثبت نسبه منه  
مطلب  
قال لمولوكه هذا ابني عتق عليه  
مطلب  
في حكم المدبر  
مطلب  
دبرة تعتق بعت سيدها من ثلثه  
مطلب  
ولدت الحرّة من العبد حرّ  
مطلب  
فيما لو اعتق شريك الصبي حصته من العبد  
مطلب  
عتق ام الولد بعت سيدها من كل ماله  
مطلب  
اسقطت سقظا ظهر بعض خاتمة نصبره ام ولد  
مطلب  
ينتقل الولاء لابن عم المعلق دون بنة وأخته  
مطلب  
أخذ الابن لبره وأشهد ثم ابق منه لا يضمنه  
مطلب  
العتق المعلق لا يقع الا اذا وجد شرطه

أولى شرط كقولهم إني قد دخلت الدار فأنت حر فإنه يصح ويقع العتق إذا وجد الشرط بحر\* (سئل)  
 في رجل تزوج امته من عبده الجار بين في ملكه ثم ولد له مالهان فهل يكون الابن رقيقا (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في الأب هل يملك اعتناق جاريته بانه الصغير أولا (الجواب) قال في البسوط  
 لا يملك الوصي اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيع من نفسه وكلها الأب لأن الاعتناق أخضرار محض  
 للصغير قلت وكونه على مال ليس الأجل منه للبعد مدونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعتناق على مال ولا  
 يجوز كل منهما ما ادب الاوصياء من فصل الاعتناق\* (سئل) في مملوك اشتراه زيد من سيده بمن  
 معلوم قبضه وتسليم المشتري المملوك وذهب به متقاد اللارق واستخدمه المشتري سنين ثم ادعى المملوك  
 أنه حر الأصل وأقام بيته عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضي بموجبه (الجواب) نعم  
 حيث اتقاد اللارق لا يقبل قوله إلا ببرهان شرعي كما صرح بذلك في البرازية وغيرها\* (سئل) في رجل  
 أعق عبده في محنته فنجز الذي بيته شرعية ثم مات عن ورثة زاعمين أنه لم يصب عتقه لكون سيده  
 لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم\* (سئل)  
 في رجل أعتق عبده فنجز الذي بيته شرعية والآل يريد بيعه زاعما أنه كان مدبونا عند عتقه فهل العتق  
 صحيح ولا عبرة بزعمه (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان والنذور)\*

فقد مناني كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلاف فلتراجع هناك\* (سئل)  
 فيما إذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعل ما فعله يكون دينه للكفار ثم فوله فهل  
 عليه كفارة يمين أو لا وهل يكفر بذلك أولا (الجواب) أما الحلف بالله تعالى فنه كفارة يمين إذا فعل  
 الحلف عليه وأما تليق الكفر بالشرط فيمين كما صرحوا به في كتاب الايمان وأما الكفر فلا يصح أنه  
 لا يكفر أن كان عنده في اعتقاده أنه يمين وعليه كفارة يمين وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر بعبادة  
 الشرط في المستقبل يكفر لرضاه ما لا يكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير  
 وشرحه والمهر والمهر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره  
 شمعى الأئمة المرحومين ان يختران كان الحالف يعتقد أن عمله هذا يمين كاذبا ككفر يكفره والا فلا لأن  
 الاقدام عليها يكون رضى بالكفر أو وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على أنه ان اعتقد الكفر به يكفر  
 والا فلا اه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندى\* (سئل) في رجل أشهد عليه أنه ان أخذ بيته  
 من جذها يكن في ذمته الطلج والى البلدة كذا من القروش فهل إذا أخذها من جذها لا يلزمه شيء  
 (الجواب) نعم لأن النذر لا يكون مخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى القصاص بالنذور وان  
 كان صحيحا كافي الخيرة وغيرها\* (سئل) في ذمى صباغ أشهد على نفسه أنه ان صبح صوبا صباغ  
 أصغر يكن عليه نذر ليجزوه من كذا من الدراهم فهل إذا فعل ذلك لا يلزمه شيء (الجواب) نعم لعدم  
 صحة النذر لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كافي البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير  
 مكاف ولا من سفيه بحال كذا ذكره الزباجي في الحجر وأما الحرية فليست شرطا فيصحب نذر المملوك الخ من  
 رسالة العلامة ابن نجيم في النذور بالصدق\* (سئل) في رجل قال ان فعلت كذا فملى بجملة كذا  
 مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذور والحال أنه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل إذا  
 فعله وكان النذر مسوقا للشرائط الشرعية يكون مجزأ بين وفاء النذور وكفاة العيين ولا يقضى عليه  
 بالنذر ولو كان النذر صحيحا (الجواب) نعم إذا كان النذر معلقا بشرط لا يبرده فهو مجزأ بين الوفاء  
 بالنذور أو كفارة العيين على المذهب كافي التنوير وفي الدرر وبه يقضى وفي البرلز بيه وعليه الفتوى لكثرة

مطلب  
 زوج امته من عبده فالولد  
 رقيق

مطلب  
 لا يملك الأب اعتناق جارية  
 ولده الصغير

مطلب  
 حيث اتقاد اللارق لا يقبل قوله  
 أنه حر الأصل إلا ببرهان  
 شرعي

مطلب  
 يصح العتق وان لم يكتب به  
 صك

مطلب  
 يصح اعتناق المدبون

مطلب  
 حلف لا يفعل كذا وان فعله  
 يكون دينه للكفار

مطلب  
 قال ان فعلت كذا فملى لطلج  
 الوالى كذا لا يلزمه شيء

مطلب  
 لا تسمع الدعوى بالنذر  
 ولا يقضى به القصاص

مطلب  
 لا يصح النذر من كافر ولا من  
 غير مكاف ولا من سفيه بحال

مطلب  
 إذا علق النذر بما لا يبرده  
 يجزأ بين الوفاء وبين كفارة  
 العيين

النوى وفي الهداية لأن فيه معنى البين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيخير وعجل إلى أي الجهة تن شاء أي من الوفاة بالنذر أو كقارة البين وهذا التفصيل هو الصحيح اه ولا يجبر القاضى على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره ووقعه أعلم

(كتاب الشركة)

(سئل) في شريكى عنان شرط الربح والخسران بينهما بقدر المال وأذن أحدهما للآخر بأن يدفع لعيال الأذن من ماله كل يوم كذا ويعمل في الشركة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال في مدة معلومة وحصل خسران في أصل المال بل أتدو ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال وقبل قول المأذون يمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال (الجواب) نعم قال قارئ الهداية القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر معتدلاً والقول قوله في الضاع والرد إلى الشريك والأفراز (سئل) في رجلين زرعاً في أرض وقف ذرة مشتركة بينهما فغرين بقرعهما وعملهما حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجمعه متعللاً بكونه سكاكاً في القرية ويطعم الضيوف والواردن المهادون شرهه لا تخرف فهل ليس له ذلك والخارج بينهما (الجواب) نعم (سئل) في فارس مشترك بين زيد وعمرو وزيد ربعها وهي تحت يده والعمرو فيها يطلبها عمرو من زيد مراراً تكون عنده في نوبته فامتنع ثم كواها بنار بسبب غلته بها فغريه أذن عمرو ففعل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمرو أن يضمنه ما نقص من قيمة حصته منها بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الفتاوى الزحيمية سئل في فارس مشترك كواها أحد الشركاء لعلته بنار فغريه أذن من السابقين وبغيره رقة فأدى ذلك إلى هلاكها هل يضمن ما يضمن أصحاب الشريك أجنبي في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج إلا بأذنه صريحاً ودلالة في حيث انتهى الأذن مطلقاً لكون المعاينة علامات تفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخص بقية الشركاء يوم التبعدي ضمان السراية بطريقة الشرعى اه ولا يخالف هذا ما في الدراختار دابة مشتركة قال البيطارون لا بد من كيهاف كواها الحاضر لا يضمن اه ومثله في الحادى الزاهدى لأن هنا اعتماد على قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر إلى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً ودلالة بغيره وجه عدم المخالفة طه وأشافق الله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا تشارك زيد وعمرو عتائاً في منافع من الدراهم تسلمه زيد بأذن عمرو ليخبر به والربح على قدر المال واتخبر به مدة ودفع أمر ومنه مقدار ما علموا بحاجته به إذا تفاصلاً للشركة ثم تخد عمرو ما أخذه من زيد من مال لشركة فهل يعمل قول زيد يمينه (الجواب) نعم ونقلها ما رأينا (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وغرفاً قابلة للقسمة سكنها زيد وحده ولا يرضى عمرو بالسكنى معه فيها وقال أمان تخرجني حصتك أوتسأجرحني حصتي أو يسكنها كل منافع فرد بحسب حصته مدة فهل له ذلك (الجواب) نعم وبأمر القاضى زيد باختيار وجهه من الأوجه الثلاثة وأخرج منها زيد وتخرج لأجنبي ويقسمان الأجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأفتى بذلك المرحوم الحجة عبد الرحمن فذى العمداني (سئل) في مهر مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد بدفعها لستاني لترعى في أرض البستان وفارقه بلاذن شريكه ثم قدرت بلا مذن البستاني ولا تقصير في حفظه أو تغفل اجزاء ما فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه (الجواب) نعم والسرى ذلك أن الشريك حكمه في حصته شريكه حكمه المودع كفى الخبرية من الشركة فيكون البستاني مودع المودع قال في التنوير من الودعة ولا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط أن هلك بعد مفارقتها وإن قبلها لضمان بخلاف مودع الغائب فيضمن أيا شيء وإذا ضمن المودع رجع على الغائب اه أقول يشكل عليه المسألة لا يتبعه وما صرحوا به من أن كلا

مطلب  
التدري لا يدخل تحت الحكم

مطلب  
الخسران على قدر المال

ويقبل قول الشريك بما انفقه  
على عيال لا تخبر بأذنه

مطلب  
القول قول الشريك في الربح

والخسران والضايغ وارثة  
والأفراز

مطلب  
زرعاً أرضاً بذراً معاً فالحاج

بينهما

مطلب  
كوى الفرس بلاذن فتعيب

ضمن

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

من الشريكين في شركة الملك اجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فبما تم (سئل) في فارس مشتركة بين زيد وعمرو وبكر زيد نصفها وعمرو وبكر النصف الآخر فباع زيد نصفه المختص به من رجل وسلمها منه باذن عمرو فقط ولم ياذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف الباقي لثمن شخص وسلمها منه بدون اذن من بكر ايضا وار كها الشخص لا خسر فركها فوقت تحته واسقطت مهرة وماتت وصدر الاركاب المذكور بدون اذن بكر ايضا وبكر فتمتعتين الشخص الموقوف قيمة نصيبه من الفرس المزورة فهل له ذلك (الجواب) نعم وفي المحبة

ثم الشريك ما هنا لوباعا \* حصته من فارس واشتاعا  
فلا تمنه الاجنبي وهلكا \* وكان ذا بغير اذن الشركا  
فان شاؤا ضمنوا الشريك او \* من اشترى منه على ما قدر وروا

لهما دابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها إلى المشتري بغير اذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك مخير بين أن يضمن شريكه أو للمشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم المصاحب من شركة فتاوى قارئ الهداية والمخصرة الفتاوى \* (سئل) قارئ الهداية عن جماعة مشتركين في فارس باع أحدهم حصته من اجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير اذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء مخبرون ان شاءوا ضمنوا الشريك ووضوا للمشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسانئنا خيرية \* (سئل) عن مواس لهما غاب أحدهما فرفع الشريك الآخر كلهما إلى الراعي هل يضمن نصيب شريكه (الجواب) انه يضمن اذ به حقه حفظه ايدها حيرة فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الخراج ولم يتركها ايدها يمكنه أن يرفع الامر إلى القاضي فينصبه فيما يهتفأ فصولين \* (سئل) في فارس مشتركة بين زيد وعمرو وهي بيد زيد انتفع بمادة ثم ظلمها عمرو منه مرارا لتكون في مدينه وفوتها فمتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها (الجواب) نعم اذا الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمتعضامن لما هلك عند بعد

المتع كما أفق بلك الخبير على \* (سئل) في حمارة مشتركة بين زيد وعمرو ونسفن وهي تحت بيد زيد فدفعها إلى بكر ليعملها وسلمها وفاقه فعملها وكل ذلك بلا اذن عمرو ثم سلمها بكر إلى زيد نصفه بسبب التضمين وماتت عنده وبكر يدعروا ن طالعه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك (الجواب) نعم احذر في الدابة استعملها في الركوب أو حمل المتاع غير اذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المقي واعلم ان يحصل كلام الملم الزاوي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريك من الاجانب الا باذنه لعدم تضمينها الوكالة فتاوى القمري تاشي \* (سئل) فيما اذا دفع زيد حصانه لغرو ليعلفه ويريه بنصفه فرباه وعلفه مدة فهل ليس له سوى أن يرسله وترتيبه ومثل علفه (الجواب) نعم وقد أفق بملكه الشيخ خير الدين الرمي والشيخ الرحبي في الاجابة \* (سئل) فيما اذا قال أحد شريكي النان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه (الجواب) نعم قال أحد شريكي النان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة يلزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لازام الدين عليه وان أمروا واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يوضع الامر لملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المترض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتكدي لا ان يقول لوكيل للقرض ان فلان يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل خاتمة من نزل شركة العنان أقول وبأني تمام الكلام على ذلك فبقية هذا \* (سئل) فيما

مطلبه  
باع حصته من الفرس وسلمها  
للمشتري بلا اذن ضمن حصة  
شريكه

قوله مرة الفتاوى هكذا  
في النسخ ولعله وصرة الفتاوى  
بالواراهه محققه

مطلبه  
لهما مواس غاب أحدهما  
فدفعها الآخر للراعي ضمن

مطلبه  
حكم الشريك في حصة شريكه  
حكم المودع

مطلبه  
ركب الدابة أو جعلها بلا اذن  
شريكه ضمن

مطلبه  
دفع حصانه ليريه بنصفه  
له اجر مثله ومثل هافه

مطلبه  
فما اذا قال أحد الشريكين  
اني استقرضت من فلان

كذا

مطل.  
فإذا استقرض أحد شريكي العنان مبالغاً معلوماً من الدراهم لأجل الشركة ومريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالاً من ماله معاً لأن الاستقراض نقابة ومباداة معنى لأنه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأما مكان نفذ على صاحبه محبط السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتحارة بينهما لأنه يملك مالاً يملك فكان بمنزلة المصروف خاصة من فصل شركة العنان أقول ومثله في الولوالجية والعاهل أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراض الشريكين وفيه ما مر لما ثبت باقرار المستقرض قطع فلا يلزم الشريك الآخر كراهية فيه التعليل المار بقروله لأن قوله لا يكون حجة لازماً للدين عليه لكن أفتي المخبر الرمي فيما إذا قال الذي في يده المال صكت استندت من فلان كذا للشركة ودفع له دينه بأن القول قوله يمينه قال وقد صرحوا بأن الشريك إذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها كان المال في يده المقرض لا قرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار مخرج بذلك في المنع بتعلق جواهر الفتاوى اهـ وقال في حاشيته على المنع ما نصه وجه ذلك أنه إذا كان المال في يده وقد تزانه أمين وقد ادعى أن مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن في يده لأنه يدعي ديناً عليه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضاً لا نذور المدو القول قول ذي الدين في يده أنه لا يقبل قوله أنه لا يغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أقفيت اهـ كلامه فأفاد أن قول الحاشية فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما إذا لم يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن بشكل على هذا ما في البحر عن الحيط ونصه أن لم يكن في يده مال ناض وصار مال الشركة أعيناً وأتمته فأشترى بدراهم أو ديناراً من شريكه فالشركة خاصة دون شريكه لأنه لو وقع على الشركة صار مستديناً على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة إلا أن يأذن له في ذلك اهـ ثم نقل في البحر مثل ذلك بعدد وقين عن البرازية ومثله في الولوالجية معطلاً بأنه لو وقع مشركاً تضمن الإيجاب مالاً زائداً على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اهـ وفيها أيضاً وأن كل منها صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض إطلاء فصار الأذن وعدمه سواء هل في المسألة قوانين وكذا في كونه يملك الاستدانة بالأذن أولاً فلا تأمل وقد سبق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بجهل ما في البحر والولوالجية على أنه يلزمه ما استدانه أي لو ملك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشئ منه وكذا لو كان قائماً بطالبه المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه وأخذ مثله لو خطه بمال الشركة وأنه صدق في ذلك إذا كان المال بيده لأنه أمين والله تعالى أعلم وهذا مسألة الاستدانة بالأذن تقع كثيراً حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فبشترى كل منهما ما بالنسيئة ويرسل إلى الآخر بأذنه ولا شك أنه يكون مشتركاً بينهما قال في الولوالجية رجل قال لغيره ما شريت من شئ فمروني وبينك أو اشتركا على أن ما اشتريته من نخارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفة والقدر والوقت لأن كلامهما صار كإعلان الآخر في نصف ما اشتريه وغرضه بذلك تكثير المراجحة وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الأشياء اهـ والعاهل أن هذا شركة ملك لشركة عقيد ولذا قال في الحاشية وليس له أن يبيع حصة صاحبه ما اشتريه إلا بأذنه اهـ والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لم يبق بيده دراهم أو ديناراً ثم زعم أنه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم وديناراً وثلث البضائع فهل يكون المشتري اشترى له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا ديناراً كما نص عليه في الأخيرة في الفصل

فإذا استقرض أحد شريكي العنان مبالغاً معلوماً من الدراهم لأجل الشركة ومريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو استقرض أحدهما مالاً من ماله معاً لأن الاستقراض نقابة ومباداة معنى لأنه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأما مكان نفذ على صاحبه محبط السرخسي من فصل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتحارة بينهما لأنه يملك مالاً يملك فكان بمنزلة المصروف خاصة من فصل شركة العنان أقول ومثله في الولوالجية والعاهل أن الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقراض هنا ثابت باعتراض الشريكين وفيه ما مر لما ثبت باقرار المستقرض قطع فلا يلزم الشريك الآخر كراهية فيه التعليل المار بقروله لأن قوله لا يكون حجة لازماً للدين عليه لكن أفتي المخبر الرمي فيما إذا قال الذي في يده المال صكت استندت من فلان كذا للشركة ودفع له دينه بأن القول قوله يمينه قال وقد صرحوا بأن الشريك إذا قال قد استقرضت مائة دينار وأخذ عوضها كان المال في يده المقرض لا قرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار مخرج بذلك في المنع بتعلق جواهر الفتاوى اهـ وقال في حاشيته على المنع ما نصه وجه ذلك أنه إذا كان المال في يده وقد تزانه أمين وقد ادعى أن مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن في يده لأنه يدعي ديناً عليه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضاً لا نذور المدو القول قول ذي الدين في يده أنه لا يقبل قوله أنه لا يغير تأمل وهي واقعة الفتوى وبه أقفيت اهـ كلامه فأفاد أن قول الحاشية فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما إذا لم يكن المال في يده بدليل ما في جواهر الفتاوى لكن بشكل على هذا ما في البحر عن الحيط ونصه أن لم يكن في يده مال ناض وصار مال الشركة أعيناً وأتمته فأشترى بدراهم أو ديناراً من شريكه فالشركة خاصة دون شريكه لأنه لو وقع على الشركة صار مستديناً على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة إلا أن يأذن له في ذلك اهـ ثم نقل في البحر مثل ذلك بعدد وقين عن البرازية ومثله في الولوالجية معطلاً بأنه لو وقع مشركاً تضمن الإيجاب مالاً زائداً على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس المال اهـ وفيها أيضاً وأن كل منها صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقراض إطلاء فصار الأذن وعدمه سواء هل في المسألة قوانين وكذا في كونه يملك الاستدانة بالأذن أولاً فلا تأمل وقد سبق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بجهل ما في البحر والولوالجية على أنه يلزمه ما استدانه أي لو ملك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشئ منه وكذا لو كان قائماً بطالبه المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه وأخذ مثله لو خطه بمال الشركة وأنه صدق في ذلك إذا كان المال بيده لأنه أمين والله تعالى أعلم وهذا مسألة الاستدانة بالأذن تقع كثيراً حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فبشترى كل منهما ما بالنسيئة ويرسل إلى الآخر بأذنه ولا شك أنه يكون مشتركاً بينهما قال في الولوالجية رجل قال لغيره ما شريت من شئ فمروني وبينك أو اشتركا على أن ما اشتريته من نخارة فهو بينهما يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان الصفة والقدر والوقت لأن كلامهما صار كإعلان الآخر في نصف ما اشتريه وغرضه بذلك تكثير المراجحة وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الأشياء اهـ والعاهل أن هذا شركة ملك لشركة عقيد ولذا قال في الحاشية وليس له أن يبيع حصة صاحبه ما اشتريه إلا بأذنه اهـ والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لم يبق بيده دراهم أو ديناراً ثم زعم أنه اشترى بعد ذلك بضائع لها بدراهم وديناراً وثلث البضائع فهل يكون المشتري اشترى له دون شريكه (الجواب) نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا ديناراً كما نص عليه في الأخيرة في الفصل

الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط \* (سئل) في جماعة متشاركين عنانا في نوع خاص من التجارة وهو البين ومال الشركة تحت يديدهم يداؤهم فسافر زيد واشترى بعض مال الشركة بناو بعضه أمتعة معروفة ليعالها من غير جنس تجارتها قائم فقدت الأمتعة المزبورة في أثناء الطريق ويزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة وبهلك عليه (الجواب) نعم ولو اشترى من جنس تجارتها وأشهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو مشترك بينهما لأنه في النصف عزلة الوكيل شراء شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتها فهو خاصة لأن هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب ما يجوز لأحد شركي العنان ومثله في البحر نقل عن المحيط أيضا مجموعة لا تقرى \* وفي تساوى قارئ الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عنانا وتداقن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة هل يقبل قوله لا اجاب ان كانت شركة عنان وله بينة انه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصا فالمشترى له وان لم يكن له بينة فان تقدم من مال الشركة فالمشترى على الشركة اه اقول لعل قوله فالمشترى له مقديما اذا لم يكن من جنس تجارتها وما وقوله فالمشترى على الشركة مقديما كان من جنسها فليتاقل ثم رأيت بخط بعض العلماء معزى بالموافق ما نصه اقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية الى نقل فلا يعمل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل او يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من جنس تجارتها بما عاين في عبارة المحيط وتحال ان صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام قارئ الهداية مع اطلاعه فتيه \* (سئل) فيما اذا مات الشريك مجهلا مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب صاحبه بذلك (الجواب) نعم قال في التتوير و يضمن الشريك بقرته مجهلا نصيب صاحبه على المذهب اه ومثله اذا مات المتشارك عادديتا في تركته كما نقله السلافي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهابية \* (سئل) فيما اذا باع أحد شركي العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد المشتري عن ذلك الى الشريك الآخر الذي ليسا عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البايع (الجواب) نعم كما في العبر والخلاصة والمنع \* (سئل) فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق الملك مدة بلا جارة ولا جارة لمحصة شريكه والا ينكفه شريكه الذي لم يسكن الى دفع جارة محصة في المدة المزبورة او يسكن في الدار بتدريس سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم قال في المنظومة المحببة

• لو اُحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن فليس للشريك أن يطالبه • باجرة السكنى ولا المطالبة بأنه يسكن مثل الاول • لئلا ينعان كان في المستقبل يطلب أن يهاجى الشريك • بحاج فافهم ودع التشكيك

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها \* (سئل) في دار غير مقسومة مشتركة بين رجلين غاب أحدهما لم يرد المحضران يسكن فيها مدة در حصته فهل له ذلك (الجواب) نعم دار بينهما غاب أحدهما وسع للمحضران يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادما بينهما غاب أحدهما فالمحضران أن يستخدمه حصته وفي الدواب لا يركبها المحاضر لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاستخدام فيقتصر النائب بركوبها لا يهاجى فور العين في الخامس والثلاثين صور المسائل من الشركة ومثله في العمادية والقصورتين من التصرف في الايمان المشتركة آخر الكتاب وفيه ذكر م في جبل غاب أحد شركي الدار فأراد المحضران يسكنها رجلا ولا يجرها لا ينبغي أن ينفق ذلك ديانة اذا التصرف

مطلب  
اشترى ما ليس من جنس تجارتهم لزمه خاصة قوله من غير جنس تجارتها صوابه تجارته لم يوافق ما قبله اه

مطلب  
اشترى شيئا وادعى انه اشتراه لنفسه

مطلب  
ضمن كل من الشريك والمضارب بموته مجهلا

مطلب  
اذا دفع الشاري الثمن لمن لم يباشر العقد لا يبرأ من حصة البايع

مطلب  
سكن أحدهما فطلب الآخر اجرة عن المدة الماضية وأن يسكن بقدرها ليس له ذلك

مطلب  
غاب أحدهما فلم يحضر السكنى بقدر حصته

مطلب  
غاب أحد شركي الدار لا ينبغي للمحضران يسكنها رجلا ولا يجرها

في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما بيده لولم ينزع أحد فلو أجر وأخذ  
 الاجر بردي على شريكه قدر نصيبه لو قدر ولا يتصدق لتمكن الخث في حق شريكه فكان كفا نصيب آخر  
 يتصدق بالاخر وورد على المالك وأما نصيبه فطبيب له هذا الواسكن غيره اما لو ساكن بنفسه ليس له ذلك  
 ديانة قياسا له ذلك استحسانا انه ان يسكنها بلا اذن شريكه حال - حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان  
 في كل مرة فكان له ان يسكن في حال غيبته بخلاف ان ساكن غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن  
 فكذا في غيبته وفي القنية عن واقعات الناطق ارض بينهما فتاب أحدهما فكثر بركة ان يزرع نصفها  
 ولو اراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتب في القنية ان القياس يأذن للحاضر في زراعة  
 كلها كيلا يصح الخراج اهـ \* (سئل) فيما اذا كان لكل من ز يدوم عرو عقار جاري ملكه  
 بمفرده فتوافقا على ان ما يحصل من ريع العقار بينهما نصفين واستمر على ذلك تسع سنوات والحال  
 ان ريع عقار زيدا كثير ويريد بمطالبة عمرو بالقدرا ان ائذ الذي دفعه لعمرو وبناء على انه واجب عليه  
 بسبب الشراكة المزبور فهل يسوغ له بذلك (الجواب) الشراكة المزبورة غير معتبرة فحيث كان ريع  
 عقار زيدا كثر تبين ان مادفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن انه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب  
 عليه فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستلمه كالتقاضى كفي شرح النظم الوهابي وغيره من  
 المعتبرات \* (سئل) فيما اذا كان ز يدوم عرو وحش مشترك بينهما نصفين وز يدوم عرو خاصة به  
 فاجتمع من بعضهما قدر في الحوش ويزرع عمرو ان له نصف ذلك باعتبار الشراكة في الحوش وليكن  
 الحوش مع ذلك فهل يجمع عمرو من معارضة بذلك (الجواب) نعم قال في البرازية آجوداره  
 فأنما المستأجر جاله بعرض فيه فليجمع لمن سقت يده اليه الا اذا كان المؤجر اراد ان يجمع فيه الابواب  
 والعرف فينشد بكون له \* (سئل) فيما اذا كانت دار مشتركة بطريق الملك بين ز يدوم عرو وكلهم  
 ساكنون فيها غير ان الجماعة يدخلون فيها الاحاب بلا اذن ز يدوم عرو وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك  
 (الجواب) نعم كما اني به المختار اذ لم يقلوا لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن التجروا ان كان  
 مشتركة وهو حرام والله اعلم دار بين اخوين واختين وله من ارض وحقان وللأختين زوجان فلا نخوة ان ينعوا  
 زوجي الأختين من الدخول في المالكين بغير اذن زوجان - خاصة من باب الاختلاف بين الزوجين  
 \* (سئل) فيما اذا كان ز يدوم عرو وشريكه عثمان عمال تحت يد ز يدوم عرو ومبلغ من الدراهم  
 بعضه من ثمن بضائع مختصة بعمرو وبعضه من اصل مال الشركة وبقي تحت يده فطلب من المالكين ويزعم  
 عمرو ان المبلغ الذي قبضه هو ثمن البضائع فقط وز يدوم عرو انه من المالكين فهل يكون قول الدافع  
 بيمينه (الجواب) نعم لانه اعلم بجهة الدفع ولو قال المستأجر دفعت اليك مادفعت من الدين وقال  
 الاخير من الاجرة فاقول قول الدافع لانه اعلم بجهة الدفع من اواخر الثاني من اجرة العازبة اقروى  
 من القول لمن له عليه دين من جنس واحد فاذا دعى المدين شيئا من المال صدق انه دفع بأي جهة  
 فسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه ايضا شئ من الدلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من  
 الثمن وقال الدلال دفعت للدلالة في صدق الدافع بيمينه لانه يملك اهـ ومثله في اسان الحكم والمعاينة  
 \* (سئل) فيما اذا فرض احد شريكى العنان من مال الشركة الا اذن شريكه الا تخلف القرض  
 فهل يضمن نصيب شريكه (الجواب) نعم حيث لم يأذن له شريكه في ذلك انما يضمن بعضه ولا يجوز  
 له ما في عثمان ومعاوضة تزويج المبدول والاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا اذن شريكه اذا  
 صرح بجاهه سراج وفيه واذا قال له اعمل برأيتك فله كل تجارة الا القرض والهبة غلا في واجب قارئ  
 الهداية عن الشريك اذا خلط مال الشركة وكذا الضارب بغيره فله الشريك ان يرضى له ان اقال

مطال  
 لو اجر بردي على شريكه قدر نصيبه  
 مطال  
 له زرع حصته في غيبة شريكه  
 مطال  
 لا يصح شركتهما في ريع  
 عقارهما  
 مطال  
 من دفع ما ليس بواجب عليه  
 على ظن وجوبه له استرداده  
 مطال  
 ما اجتمع من بعضهما قدر الدار  
 ان اعداه  
 مطال  
 لا يجوز للشريك ادخال الاجانب  
 في الدار المشتركة  
 مطال  
 له منع زوج اخته من الدار  
 المشتركة  
 مطال  
 القول للدافع بيمينه لانه اعلم  
 بجهة الدفع  
 مطال  
 اذا اقترض بلا اذن صريح ضمن  
 مطال  
 اذا خلط مال الشركة او المصارفة  
 بغيره ضمن



الشركة اعمل فيه رابح فخط مال الشركة أو المضاربة بماله أو بمال غيره لا يكون متعديا وإذا هلك  
 لم يضمن وإن لم يقل له ذلك يكون متعديا بالخط فيضمنه مطلقا هلك أم لا وإذا اختلفا في الإذن فالقول  
 قول المالكة لأن يقيم الاستحسان على الإذن واجب عملا وأضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة  
 فأخذها متعديا القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع عينه  
 الآن يقوم عليه بئنه بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتحاصصونه ثم يقسم الباقي  
 عليهم على قدر حصصهم أو يحجزون فعليه واجب عما إذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الواحدة منهم  
 عناد أو المشتري لا يرضى إلا بشراء الجميع وكذا إذا أجروا الواحدة منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع  
 الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط إذ أخذ الثمرة وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الأجرة بل يؤجر  
 شركاؤه حصصهم والمستأجرون يهاشون المتعدي في الكسبي بقدر انصباغهم وأجاب عما إذا أذن لشريكه  
 أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل القول قوله صار له مال الرجوع بقوله القول قوله ما في الصرف  
 مع عينها إن وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي لا يرجع إلا إذا قال له صرف على  
 أو صرف فرجع على وأجاب عن الشريك له أن يفتح عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس  
 لأحد الشركاء أن يفتح الشركة في غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم \* (سئل) فيما  
 إذا سافر أحد شركاء الثمان بمال الشركة تاذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال  
 الشركة (الجواب) نعم وفي مشارب الخ الشريك إذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لأنه لم يجز  
 التعارف بذلك كره الفسقي في كافيه وصرح في النهاية بتجوزها في مال الشركة اهـ ومثله في العلاءي وذكر  
 في التتارخانية عن الحنابلة قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسن اهـ أي وجوب النفقة في مال  
 الشركة وجبت على أنه الاستحسان فالعمل عليه لما عاين أن العمل على الاستحسان في مسائل ليست  
 هذه منها خير الدين على المخرج وفي المنع من الشركة ووثيقة السفر والكرا من رأس المال وقال محمد فان  
 ربح حسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو المحكي في المضارب اهـ  
 ومثله في شرح التنوير للعلاءي نقلنا عن الخلاصة \* (سئل) فيما إذا مات أحد شركاء يملك العنان وعمل  
 الشريك الآخر في مال الشركة ورجع فهل تنفع الشركة به أو لا يتصدق بربح حصته مال الميت  
 (الجواب) نعم تنفع الشركة به والعامل بعده كما نأص بربح من حصته نفسه يطيب له  
 وما ربح من حصته الميت يتصدق به كما في الاقروى عن النوازل وفي البحر عن التتارخانية سئل أبو بكر  
 عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بمال حتى ربح وأرضع قال الشركة بينهم فأنفقته إلى أن يتم  
 أطباق المجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفع الشركة بينهم فإذا عمل بالمال بعد ذلك فاز بربح  
 للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيضرب للراعي بماله ولا يطيب ما ربح من مال المجنون  
 فمتصدق به اهـ وتنفع الشركة بقوله لا يعمل معك كما تنهيه العلاءي في شرح التنوير عن الفتح  
 وفي التتارخانية سئل أبو بكر الأسكفي عن رجلين اشتراكا في شربة فاشترى ياقعة ثم قال أحدهما لاشريك  
 لا يعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا معاك وعمل المخاضور ربح قال ما ربح فهو له ورضع أصاحبه قيمة  
 نصيبه اهـ \* (سئل) في أخوة خمسة تتواركت عن أبيهم فأخذوا في الكسب والعمل فيها جلة  
 كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على أشركة غرامة فبعوها من المال  
 فهل تكون للشركة وما حصلوا لا أكسب بينهم مؤبدا وإن اختلفوا في العمل والراي أكثره وضوايا  
 (الجواب) نعم إذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخوته على وجه الشركة وأجاب المحمدي الرمي بقوله  
 هو بينهم ماسوية بحيث لا يجزى كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحد منهم ولا زيادة على الآخر

مطلب

القول قوله في مقدار ما وضع

يده عليه

مطلب

لا يجبر الشريك أن يبيع

أو يرجع مع الشركاء

مطلب

أذن لشريكه في الصرف على

عمارة يرجع وإن لم يقل ترجع

على بخلاف الأجنبي

مطلب

ليس له القس في غيبة

الشريك

مطلب

إذا سافر الشريك فالنفقة

في مال الشركة

مطلب

تنفع الشركة بالموت وما ربح

بعده يتصدق منه بحصة الميت

مطلب

تنفع الشركة بقوله لا يعمل

معك

قوله لا يربح ما له أي ربح ما له فهو

على حذف مضاف اهـ مصححه

مطلب

لثة واتركه وعملوا فيها فهي

بينهم ماسوية

ان التفاوت ساقط كمنطقى السابل اذا خلط اما المصفا وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما بقدر حصته الا - خرفو كان احدهما صاحب يد والا - خراجا واختلافا فالقول الذى البد. والدية بينه الخراج اه. وهذا يعنى الاصل فى الشركة انها بينهم دية حيث لم يشترطوا شيئا. واما ان شرطوا زيادة لاحد منهم فقد قال فى الجرم بشرط المصنف لاستحقاق ارجح اجتماعهما على العمل لانه غير شرط لتخلفها الوكالة ولذا قال فى البراز ينقاش شركاوعمل احدهما فى غيبة الآخر فلما حضر اعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر فلما حضر العلة ثبأت أن يعطيه حصة من ارجح ان الشرط ان يعمل احدهما ولا يعمل الآخر فلو كان من تجارتهما من ارجح فينبه على الشرط عملا وعمل احدهما فان مرض احدهما ولا يعمل وعمل الآخر فهو بينهما ما وفى المحيط ثم المسألة على ثلاثة اوجه الاول أن بشرط العمل عليهما والرجح بينهما صفين والوضعية على قدر رأس المال فان عمل احدهما دون الآخر فالرجح بينهما على ما شرطوا وان شرطوا العمل على احدهما بغير ان شرط العمل على اكثرهما بترجحا جازوا ان شرطاه على اقلهما بترجحا خاصة لا يجوز ارجح بينهما على قدر رأس مالهما اه. اقول هذا انما يجري فى شركة العدة والواقع فى السؤال شركة ملك فيما يظهر والذبيذ كرفيه انهم عقدوا شركة فيما بينهم ولان الشركة توداد وروض يبيع بعضها بعض فالعاهر انهم شركة ملك لا يجزى فيها تفاوت فى ارجح بل يكون ما فى ايديهم بينهم سوية كما هو هذه المسألة تقع كثير انصوصا فى اهل القرى حيث يموت الميت منهم وتبقى شركته بين ايدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها ورعا تعدت الاموات وهم على ذلك وقد يتوهم انهم شركة معاوضة وذلك باطل لان شركة المعاوضة لها شروط منها العقد بالمعاوضة فان لم يذ كر لفظها فلا بد من أن يذ كر تمام معناها بأن يقول احدهما الا - خروهما حتران بالغان مسلمان او ذميان شاركتك فى جميع ما املك من نقد ودرهما تملك على وجه التفاوض المام من كل مثلا لا - خرف فى التجارات والنسبة والنسبة وعلى أن كلاهما من عن الاتوا بلزمتهم من امر كل بيع كما فى الجرم ومنها أنهما لا تكون بين صبي وبالغ وانها لا تصح بالعروض وانها تبطل بالموت ولا يخفى أن الواقع فى زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للفتى أن يقتضى بأنها معاوضة ويلزمهم باخكاها بأن يلزمهم مثلا بأن مالزم احدهم من ذن يلزم الا - خروهم ان صرحوا به بأنهم شركاء معاوضة بقتيمهم باحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كالوسئل عن غيرهما من العقود كما صرح به فى البرازية وما يناسب هذا المقام ما كتبه فى حاشيتى رد المحتار على الدر المختار فى آخر كتاب المزارعة تغلاعن التنازخانية وغيرها مات رجل وترك اولاد صغارا وكبارا وامراة والسكندر منها اومن امرأه غيرها فحرت الكبار وزرعوا فى ارض مشتركة اوفى ارض الصغير كما هو المعتاد والاولاد كاهم فى عيال المرأة تنعاهدهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات فى بيت واحد وينفقون من ذلك حلة قال صارت هذه واقعة الفتوى وانقذت الاجوبة انهم ان زرعوا من زرع مشترك بينهم باذن الباقيين لو كبارا واذن الوصى لوصغار فالعلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم او بذر مشترك بل اذن فالعلة للزراعين اه. فاعتمد هذه الفائدة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الزحبية سئل عن مال مشترك بين ايتام وامه هم استرجعوا الوصى للايتام هل تستحق الام ربح نصيبها او لا احاب لاستحقاق الام شيئا استرجع الوصى بوجه شرعى لم يرها كاشا لشرى يكون اذا استرجع من مال مشترك لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خبيثا ومثله سيده التصديق على الفقهاء اه. اقول ايضا ويظهر من هذا وما قبله حكم مالوكان المباشر للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية او وكالة من الباقيين \* (سئل) فى اخوة اربعة متفاوضين تزوج اثنان منهم كل زوجة بهم معلوم قضاء من مال

مطلد

ملتقطوا السابل اذا خلطوا

لا يختص احدهم بزيادة

مطلد

الاصل فى الشركة السوية

مطلد

الاجتماع على العمل ليس

شرطا فى استحقاق ارجح

مطلد

ما يقع فى زماننا من سعى الورثة

فى الشركة ليس شركة

معاوضة

مطلد

فرع منهم زرع الورثة فى ارض

مشتركة الخ

مطلد

لا تستحق الام مما استرجعه

الوصى من مال مشترك بينها

و بين الايتام

مطلد

مالزم احد الاخوة المتفاوضين

من الدين يلزم الاخرين

الشركة وطالبه الباقيان بنصيبهما من ذلك وزم أحدهما دين بقرارة واستقرض فهل لهما مطالبتها  
به وما زما أحدهما من الدين يلزم الباقي (الجواب) حيث كانوا مفسرين شركة مفوضة  
فألزم أحدهما من الدين يلزم الباقي والحالة هذه وللأبوين مطالبة التزوجين بنصيب ملهن المهر الذي  
دفعاه والحالة هذه قال في التنوير ما معاوضة ان نصف وكالة وكفالة وتسليم المالا وتصرفا ودنالي أن  
قال في اشتراء أحدهما يقع مشتركا لإطعام أهله وكسوتهم والباقي مطالبة إيهما شاء بينهما ويرجع  
الأخر على المشتري بقدر حصته وكل دين زم على أحدهما بقرارة واستقرض أو غصب أو استهلك  
أو كفالة يعال بأمر زم الآخر ولو بإقراره وإذا ادعى على أحدهما فله تخفيف الآخر أه أقول انظر كيف  
قيد المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا مفسرين شركت مفوضة الخ فإنه يشترى ما ذكرناه  
آغا فمن أن كون المال بأيديهم يعولون فيه على السوية لا يكون مفوضة بدون غدها الشرعي وشروطها  
الشريعة التي صرح بها الفقهاء فثبت له ذلك ثم رأيت ما ذكره من صحابه في فتاوى الحنفى والله الحمد  
\* (سئل) فيما إذا كان زيد وعمرو الأخوان شركتين شركة مفوضة فاشترى زيد وحده مال الشركة  
المزورة داره كم فاهل يقع ذلك مشتركا بينهما (الجواب) نعم حيث كانت الشركة مفوضة في اشتراء  
أحدهما يقع مشترك لإطعام أهله وكسوتهم كفى المتون وفي الخبرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى  
المحصة بشركة المفوضة فأنهم يثبتونها من الشركة قبل وحكم له بحصته وإن كتب في صلح التبايع  
أنه اشترى لنفسه انفق أن أحداثا فواضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ  
اه \* (سئل) في أخوة خمسة بينهم وكسهم واحد وعائلاتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسهم أموالا  
فهل تكون الأموال المذكورة مشتركة بينهم أخاها (الجواب) ما حصله الأخوة الخمسة بسعيهم  
وكسهم يكون بينهم أخاها قول هذا في غير الأب مع ابنه وزوج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا  
أخذ عن دعوى البرازية ونفسه ذكر شيخ الإسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبوا لم يكن لهما مال  
فاجتمع لهما من اكتسب أموال الكل للاب لأن الابن إذا كان في عياله فهو معين له ألا ترى أنه لو عرس  
شجرة فبني للاب وكذلك الحكم في الزوجين اه وانظر الى ما سنذكره في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخبرية  
\* (سئل) فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بمن معلوم قبضها زيد من عمرو قال له بكر  
اشترى نصفها فأعزكم زيد فها وبكر يعلم أنها فاهل تكون الشركة المزورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها  
(الجواب) حيث كان معاوضة قبض كاذر تكون الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن  
اشترى عبدا فقهال له آخر اشترى منه فقهال فله ان قبل القبض لا يصح وإن بعده صح وزمه نصف  
الثمن وإن لم يعلم بالثمن عند البيع العبد تنوير \* (سئل) في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر  
الحافر جانبها باجر قبضها ثم حضر الغائب وبريد مطالبة الحافر باجر نصيبه التي قبضها فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وتقدم نقلها اه (سئل) في أحد شركتي عتبان باع ردا عتدة جلود معلومة بثمن  
معلوم من الدراهم وغاب البايع قام شريكه الآخر بالشراء بزيد المشتري بثمنه فهل لا يكون للشريك  
قبض شيء من الثمن (الجواب) نعم ولو باع أحدهما لا يكون للأخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا  
يخاضع فيما باع صاحبه ما لم يخصص في ذلك الى الذي ولى العقد فان قبض الذى باع أو وكل وكلا حاز عليه  
وعلى شريكه خاصة من فصل شركة الدنان ومنه في البحر والمنع والخلاصة والعلائي \* (سئل) فيما إذا  
اشترى أحد شركتي المفوضة بضاعة للشركة وغاب وبريد البايع مطالبة شريكه الآخر الذى لم يتعاطا  
الشراء فهل للبايع مطالبة إيهما شاء بينهما (الجواب) نعم كما مر عن التنوير \* (سئل) فيما إذا  
كان زيد وعمرو شركتين عتبان فاهل ما شارك منهما ما يطالب بثمنه فقط دون الآخر (الجواب) نعم

ملا

اشترى أحد المتفاوضين داراً

وكرما فذلك مشترك بينهما

وان كتب في الصلوة انه له

مجلس

في اخوة حصلوا اسمهم اموالا

فَهُيَ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةٌ

مطالعه

اب و ابن اکتسبوا المال فیه

للأب وكذا الزوجان

\_\_\_\_\_

اشترى شيئاً لنفسه فقال اخر

اشرکی فیہ مم

— 11 —

آجر بعض الدار المشتركة

فلشیریکه اخذ اجرة حصته

1

باع احدش-ریکی العنان

ليس للاخر قبض الثمن

•

لبائع مطالبه کل من شریکی

المفاوضة

•

ماہی راہ احمد شریلی

العنان طالب بمنه هو فقط

وما اشتراه احدهما طوب بتمنه هو فقط لعدم تضمنها الكفالة ورجع على شريكه بحصة منه ان اذاه  
من ماله اي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء خاصة للاصير مستدنا على مال  
الشركة بلاذن وذاتي العنان لا يجوز كفي الجور شرح المثلثي \* (سئل) في الشركة الفاسدة  
هل يكون الربح فعليا قدر المال (الجواب) نعم وان شرط الفضل كافي في التكرار وغيره \* (سئل)  
في رجلين اشتركا في عروض ولم يسع كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل يكون غير صحيحة  
(الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا دفع زيد امروا متعة معلومة ليدفعها له ومعه ما يرجي بينهما مناصفة  
فباع عمرو الامتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد ولو اراد ان يبيع مثله (الجواب) نعم ولو دفع  
داية الى رجل ليمسح عليها البر والطعام على أن يرجع بينهما ما كانت فاسدة بمنزلة الشركة في العروض لان  
رأس مال احدهما عرض ورأس مال الآخر متعة فاذا فسدت الشركة كان الربح لصاحب البر والطعام  
لانه بدل ملكه ولصاحب الداية اجر ثمنها لانه لم يرض بمنفعة الداية بغرض واليت والشفقة في هذا  
كالداية لما قلنا خاتمة من اتى الشركة لفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من السبب الاول واما كون  
الخسران عليه فليما في التمارخات من قوله واما الشركة الفاسدة فلما هو ورد ذكرنا منه في صدر  
الكتاب ومنها الشركة في اخذ المباح كالحطب والحديد وما شابه ذلك وبشكل واحد منهما  
ما اخذ وبقية ورجعه له ووضيعة عليه اه ومثله في المحيط اقول ولا ينبغي ذلك ما مر قريبا من أن الربح  
في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان ذلك انما اذا كان قسم المال من الطرفين ولذا  
قال في الجور اذ اذ به بقدر المال انها شركة في الاموال فلو لم يكن من احدهما مال وكانت فاسدة  
فلشائيه من الربح ولذا قال في الشيط دفع دايته الى رجل باجر على أن الاجر بينهما ما الشركة فاسدة  
والاجر لصاحب الداية ولا اجر مثله وكذا في بقية البت اخ اه وقام الفروع في \* (سئل)  
فما اذا كان لصباغ خا فاولت له فيما ياتل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيما على أن  
يكون له نظير ذلك نصف الربح اتمه وهل المحاصل من ذلك فعل معه مدة ويريد اخذ نصف الربح بدون  
وجه شرعي فهل ليس له ذلك وله اجر مثل عمله (الجواب) نعم \* (سئل) في التمرين اذا باع  
واشترى وتماش مع شركة زيد اجالا ثم قام زيد بكافة الى اليمن على قدر ما باع وما اشترى على وجه  
التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتب في باليمن على الاجال ولا يتخير على التفصيل (الجواب) نعم  
كما في بدلا قاري الهداية والقار تاشي رجعهما الله تعالى وفي فتاوى الشيخ اعلم اعلم يكتب في باليمن  
على الاجال بان جميع ما باعه صرف منه في تعاقبات الشركة كما لم يحصل منه خسارة في ذلك اقول  
وفي الخبرية يسئل في شركة اتمه شركة بالحنة هل يقبل كلام شركة في حقه ام لا يقبل ولا يلزم منهم  
يمن اجاب لا يقبل قول شركة في حقه ولو اراد اخذ نصفه على اعتقاده الهمة لم يخل في الاشياء لكن  
في فتاوى قاري الهداية ما يخالفه اه اى حيث ذكركم وانه يخلف لكن اذا انحل زعمه أن بين مقدار  
ما انحل فيه والقول قوله مع بيته الخ وقال الحموي في حاشية الاشياء وانت تحسيران قارئ الهداية  
لم يستدلى بقول فلا رعا ض ما نقله المصنف اى صاحب الاشياء عن الخشبية \* (سئل) في اخذ  
شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركة  
في مدة تخمسها والظاهر صدقه فم اهل تخمس له ويصدق فيه (الجواب) نعم \* (سئل)  
في أحد شركاء العنان اذا ادعى الخسران وكان الظاهر بكذبه فهل لا يقبل قوله (الجواب) نعم  
\* (سئل) في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمروا فان زيدا وعمروا باعوا بها وبشرها وبفق  
عليهما اجرهما فانفسا بها واجرهما يبلغ اقربه وزعم انه لم يبق ببقعتها وأنه استدان مبلغا صرفه في تكلفة

مطلب  
الربح في الشركة الفاسدة على  
قدر المال  
مطلب  
الشركة في العروض فاسدة  
مطلب  
دفع اليه متعة ليدفعها وان ربح  
بينهما اجر مثل عمله وان  
خسر  
مطلب  
دفع اليه دايته يبيع عليها البر  
فالرجع لصاحب البر ولو دفع  
اجرة الداية  
مطلب  
اذا لم يكن من احدهما مال  
في الشركة الفاسدة فليس  
له شيء من الربح  
مطلب  
صباغ استعان برجل يعمل  
معه والرجع بينهما ما فالرجل  
اجر مثله  
مطلب  
يكتفي من الشريك باليمن  
على الاجال ولا يتخير على  
التفصيل  
مطلب  
يصدق فيما روي به بيته حيث  
كان الظاهر صدقه  
مطلب  
ادعى الخسران وكان الظاهر  
يكذبه لا يقبل قوله  
مطلب  
لا يصدق فيما روي به انه انقذه  
على الجمال المشتركة بما  
يكذبه الظاهر

تفتتها والمحال أن الظاهر يكذب في ذلك وإنما يصدقه الظاهر في صرف ثلثي الأجرة فهل لا يقبل قوله  
 فيها يكذب الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما يرجع عنه استدانه وانقعه (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في أحد تركا العنان إذا قد شئ مما تحت يده من عروض الشركة بلا نقد ولا تصير  
 في المحفظ فهل لا ضمان عليه ويقل قوله بيمينه وما قد يكون على الشركة (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وهي عند زيد في يمينه بأذن عمرو فربطها زيد  
 في اصطبل داره ولما لم يقبل باب الاصطبل حتى سرقت منه والعرف بينهم أنهم يقولون باب اصطبلهم  
 لئلا يفهل ضمن حصته شريكه (الجواب) حيث قرط في المحفظ ضمن \* (سئل) فيما إذا كان  
 زيد وعمرو وبكر شركاء عسافا في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع زيد البضاعة لعمرو في غيبة بكر يدعيها  
 للشركة ثم مات عمرو وجعلها فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمرو ويضمن عمرو حصتهما  
 منها (الجواب) نعم أقول إما ضمان الشريك بموته بمجهلا فلا كلام فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه  
 هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر قال في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله  
 بيمينه في مقدر الرابح والخسران والضمان والدفع لشريكه ولو أذاعه بعد موته كأي الخمر مستدلا بما  
 في وكالة الولو الجمية كل من حكى امرأ لا يملك استئناؤه أن فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن فيه  
 نفي الضمان عن نفسه صدق اهـ ونص عبارة الولو الجمية هكذا ولو كل يقض ودعيته مات الموكل  
 فقال الموكل قبضت في حياته وهلك وأبكرت الورثة أو قال دفعت إليه صدقي ولو كان ديني لم يصدق  
 لأن الموكل في الموضع حكى امرأ لا يملك استئناؤه لكن من حكى امرأ لا يملك استئناؤه أن كان فيه  
 إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل يقض الوديعة  
 فيما حكى يني الضمان عن نفسه فصدق والوكيل يقض الدين فيما حكى يوجب الضمان على الميت  
 وهو ضمان مثل القبول فلا يصدق اهـ أي لأن من كان له على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فإذا  
 أوفاه المدين دينه فقد ثبت للمدين في ذمته الدائن مثل ماله في ذمته فالتمساقا صلا ولو قالوا المدين  
 يقضي أمثاله في قول الموكل يقض الدين أي قبضته من المدين ودفعته إيجاب الضمان في ذمته  
 الموكل فلا يقبل قوله في ذلك يظهر من هذا ما لا ولي عدم قبول قول الشريك في مسألة لأنه لا يوجب  
 الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمته الميت بواسطة موته بمجهلا إذ لا شك أن ما في مسألة مثل مسألة  
 الموكل يقض الدين لا يثبت له في الزام الضمان على الغير بخلاف مسألة الوديعة إذ قال الموكل قبضت  
 الوديعة ودفعتم ولو كل ليس فيه سوى نفي الضمان عن نفسه أمساء التناقض أي الضمان عن نفسه  
 وإيجابه على الميت فيقبل قوله في حق نفسه دون غيره فليأمل \* (سئل) في تين مشتركة بين زيد  
 وعمرو مناصفة باع زيد نصيبه منه من بكرة ويدون أذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا  
 (الجواب) نعم أقول هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصص المشاعة من شجرة أو زرع فإنه لا يجوز  
 إلا بأذن الشريك كإسائه في تحريره في كتاب الوقف وكأب الوع أن شاء الله تعالى \* (سئل) في أحد  
 شريكي عتار رقع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا  
 والباقي للأخر فهل يكون للشركة متخذه والربح على ما شئنا (الجواب) نعم قال في المتقي ومع  
 التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فهما أوفى أحدهما دون الآخر عند علمهما ما هو مع زيادة  
 الربح لا مال عند عمل أحدهما فقط اهـ أقول وأما الخسران فهو على قدر المال وإن شرطوا غير ذلك كأي  
 المتقي أيضا فتنبه \* (سئل) في شركاء العنان إذا شرطوا أن يملوا جميعا أو شئ والربح بينهم بالسوية  
 خرض أحدهم ولم يعمل وباع البقية في المال المشترك حصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط

مطلب  
 فقدمه شئ بلا نقد ولا تصير

لا يضمن

مطلب  
 إذا قرط في حفظ الفرس  
 ضمن الشريك

مطلب  
 الشريك أمين فيقبل بيمينه  
 في الدفع لشريكه وهل يضمن  
 بموته بمجهلا الخ

مطلب  
 كل من حكى امرأ لا يملك  
 استئناؤه الخ

مطلب  
 يصح بيع الحصص الشائعة  
 من التين لغير الشريك

مطلب  
 لا يجوز بيع الحصص الشائعة  
 من شجرة أو زرع إلا بأذن الشريك

مطلب  
 تصح زيادة الربح للأكثر عملا

مطلب  
 الخسران على قدر المال  
 وإن شرطوا غير ذلك

مطلب  
 اشترطوا أن يملوا جميعا أو شئ  
 فربح أحدهم له حصته  
 من الربح

(الجواب) نعم كافي التزايه اقول وقد تمت عبارة التزايه قبل ثلاثة اوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله او شئ اى منفردين ففقدانه لو كان الشرط ان يعملوا جميعا فللمرضى ان يرضع المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرية عبارة المحيط السابقة ثم قال بيان ما ذكرنا في هذا كرحمى في الاصل اذا جاء احدهما بألف درهم والاخر بالفين واشترى كاعلى ان يرضع بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز ويصير صاحب الألف في معنى المضارب لأن معنى المضاربة تتبع المعنى الشركة والعبرة للأصل دون التبع فلا يشترط اشتراط العمل عليهما وان اشترط العمل على صاحب الألف فهو جائز وان اشترط العمل على صاحب الألفين لا يجوز وان اشترط الرضع على قدر رأس مالهما فلا يلزم العمل من أحدهما كان جائزا وان شرط أن يكون الرضع الوضعية بينهما نصفين فشرط الوضعية نصفين فاصدق لكن بهذا لا ينطبق الشركة لأن الشركة لا تطلب بالشرط الفاسدة اه وقد كتبت في حاشيتي على البعير ان قوله وان اشترط الرضع على قدر رأس مالهما صحا في يد ما يقع كثير من انه لو كان رأس مال أحدهما أكثر والاخر أقل كماله صكبان من أحدهما تسعة آلاف مثلا ومن الاخر ألف واشترط الرضع عليه الاول وثلاثة لثاني والعمل على الثاني فانه يرضع لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل ما لو كان العمل صاحب الأقل مالاً او بجائزاً لكن يستفاد من عبارة المحيط أن الرضع حينئذ يكون على قدر المال فراجعها هنا مثلاً (سئل) في ما اذا باع أحد الشركاء نصيبه من القرس المشتركة وسلمها للمشتري وطلب الثمن من البايع أن يرضع له القرس المشترك من التبرع في نصيبه منها او يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البايع باحضار ما كان يرضعها يرضعها (الجواب) نعم يكلف الشريك البايع باحضارها فان لم توجد يرضعها كونه مبرعاً بعد الرجوع المسمى عفى عنه (سئل) في أحد شركى العنان شارك في أعمال الشركة كدبوا من شركته فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لا يملك الشريك الشركة الا اذا شارك في الأعمال (سئل) في ما اذا باع أحد الشركاء نصيبه من الشركة كماله مثلاً وذلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما (الجواب) نعم والسكنى من شركى العنان والمفاوضة اى يبيع بثمن ونسبة تسمى وفي التزايه من الشركة والقيمة يمكن حتى لو قال أحد الشركاء ان نصيبه يخرج الى غيره ولا يجوز له بيعه فلو جازعته ضمن حصة شركته والقيمة بالنقد صح حتى لو قال لا يبيع بالنقد ولا يشترى كماله على ان يباعه نقد او بقيمة صح ثم اذا اشترى أحد نصيبه عن البايع بنسيئة صح اه (سئل) في ثمر ما عتق سافر وعمل الشركة فاصدا بركة كذا فاعبر قبل وصوله اليها بان جاءه كبر من ذرى جنه فاصدق الاغارة على أهلها فنزل في قرية امنية وأخبر شركته بذلك فهو عن حيازة الشركة وعن الذهاب للمال تلك البلدة فثقتهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على المارة وتروى به مال الشركة فهل يجب كان الحال ما ذكره يرضع الشريك المزدور نصيب شركته لتعديده بذلك (الجواب) نعم (سئل) في شركى بين في صنعة عمل أحدهما فيها الاخر في غيبة شركته مات شركته ويريد ان يملك الاختصاص في جميع أجرة ما عمله فهل ليس له ذلك ويكون الاجرة مشتركة نصفين يرضع من القوي ترضع عنه (الجواب) نعم (سئل) في قرض مشترك بين زيد وعمر ومناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها فطرش شركته وعمر وهل يجوز زيد على الاتفاق (الجواب) نعم (سئل) في تبرع قرض مشترك بين زيد وعمر وبتقاطر منها الماء النجس ابتزما لشركته وعمر وبفسخها فطلب عمر من زيد قرضها وعمر ما عتقها مع منع الضرر فهل يجوز زيد على عمارتها معه (الجواب) البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجوز الشريك على العمارة كإصباح بذلك في شئ القضاء من الجبر تقبلان عن تهذيب الفلاسفى

مطلب  
في اشتراط العمل على أحدهما

مطلب  
الشركة لا تنطبق بالشرط الفاسدة

مطلب  
بايع القرس وسلمها لآخر  
شركته يكلف باحضارها  
أو دفع القيمة

مطلب  
ليس للشريك أن يشارك  
بمال الشركة

مطلب  
لشريك البيع بالنقد  
والنسيئة والمقران مكان  
ماله بقوله بشئ

مطلب  
فهو عن الذهاب الى بلدة  
كذا في الفرض  
قوله لا يبيع هكذا  
نسخة المؤلف وله سقط لفظ  
الامن قبله فراجع التزايه  
اه من هامش

مطلب  
اذا عمل أحد شركى في صنعة  
شاركه الاخر في الاجرة

مطلب  
امتنع أحدهما من الاتفاق  
على القرض المشترك فيجب  
مطلب

مطلب  
يجوز للشريك على عمارة  
البئر المشتركة

وفي شرح التنوير عن عدة كتب \* (سئل) في جام مشترك بين وقفين ووقف أهل احتياج إلى مرقمة ضرورة لادمتها في ناظر الوقف الا على أن مرقمة مع ناظر وقف البهول بأمره القاضي بذلك (الجواب) نعم ولا يوجب الشريك على العمارة الا في ملائح وصي وناظر ضرورة تعذر مرقمة الختلاف من الشركة وافق بذلك الخبير الرمي كافي فتاويه من القصة وفي الاشهاد من الاباء من زيالي الزوال الحمية ولو عر أحد الشريكين الحماهم بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بخصمته اه وافق القرائني وهذا ذلك بأنه مضطر اذا لا يمكن قسمة بعض الخ والمساءلة وقع فيها اضطراب كذا كرا في القصة وانست على علم بان هذا في الملازم وأما الوقف فيعبر من مال الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك اولا وقد صرح في البحر بان امتناع التولي من العمارة الضرورية يقع في الضرر من شئ القضاء بعد ذلك كلام اذا اراد أحد الناظرين المرقمة والى الآخر نصير الا في على تعبير من مال الوقف اه اقول وفي الحاشية جام بين جامين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه واحتاج إلى المرقمة فأراد أحد هذه المرقمة وامتنع الآخر اختلافه قال بعضهم وجرها القاضي ويرها بالاحرة أو يأذن لاحدهما في الاجارة والارقة من الاحرة قبل هذا اقول اني يوسف ومحمد لان عندهما تصور الحجر على الحجر فالتوى على قولهما في الخبر وقال بعضهم القاضي يأذن لغيره أي المتع بالامتناع عليه ثم يجمع صاحبه من الاتفاق به حتى يؤدى حصته والغتوى على هذا القول اه ومثله في شرح الوجانية وتقليد في الخبر يدون الشركة وأنت يد ولكن افي في الخبرية من كتاب القصة أي اذا اتفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القصة لا يكون معتبرا حال الرجوع بقية البناء بقدر حصته كحصة في جامع النصارى رجع القوي عليه في الزوال الحمية اه فان حال على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي في قول آخره في ذلك فكون في المسألة قولان صحيحان وان قيل بالانرا رفع الخلاف \* (سئل) في دار لا تقبل القصة مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت إلى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فابى عمرو أن يعمرها معه فعمرو ما يريد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقية ما نصيبه من العمارة فآزر بقره فهل له ذلك (الجواب) نعم وافق بذلك الخبير الرمي كافي فتاويه من القصة \* (ثم سئل) فيما اذا اراد أن يعمر الدار الضرورية يأخذ نصف ما أنفق على البناء من اجره فهل له ذلك (الجواب) نعم دارين شريكين انهدت فقال أحدهما نصفها والى الآخر ثلث القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان هك الدار رضى أو حاسم أو شئ لا يقبل القصة كان لطلب البناء زيد بنى ثم راجع ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الدلة خالية من فصل قسمة الرضى والاب المشترك اذا انهدم فابى أحدهما العمارة فان احتمل القصة لغيره وقسم الا بنى ثم آجره ليرجع اشباهه من القصة \* (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو طينها زيد وردهم بلا اذن من شريكه ولا وجه شري وغيره ليرجع على عمرو بما خصه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم دار مشتركة انهدت فبنى أحدهما بغير اذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه هج عماد بنى في الحائط المشترك وناله في النصولين اقول اي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارة ما به فلا تخلف شيء مما مر اذا كانت قابلية القصة فانه لا يرجع مطلقا \* (سئل) فيما اذا بنى زيد قصرأه ل نفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بليون انهدم فهل يكون البناء ملكا له (الجواب) نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغير اذن الشريك له ان يفتن بنائه ذكره في التارخا بيه من متفرقات القصة \* (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لنفسه بما لا يلهيهم بدون اذن الباقين ويريد بقية الشركة وقصة نصيبهم من الدار بالذكورة وهي قابلية القصة فهل لهم ذلك وما حكم البناء (الجواب) حيث كانت قابلية القصة وينفع كل بنصيده هذا القصة فليقية الشركة ذلك ثم البناء حيث كان بدون انهدم ان وقع في نصيب البائنين بعد قسمة الدار

مثلا  
الى أحد ناظر الوقفين عن  
العمارة أجبر ولو تقبل القصة

مثلا  
في تعبير ما لا يقبل القصة  
كالحام اذا بنى أحد الشريكين

مثلا  
دار لا تقبل القصة له أن  
يعمرها ويرجع على الآخر  
وله أن يعمرها

مثلا  
رقم الدار بلا اذن من شريكه  
ليس له الرجوع بشئ

مثلا  
بنى له قصرا بماله في دار  
مشتركة بلا اذن فهو له

مثلا  
تتسم الدار فان خرج البناء  
في قسمة فيها والا لهم

فهم اوتعت والاهدم البناء كافي التنوير وغيره \* (سئل) في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة آخرون صرف زيد في لوازمها مبلغان الدراهم بل اذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا احدث زيد سرايا في داره ويريد تسديل اوساخه الى سراب قديم مشترك بينه وبين جماعة وكسرحافتي السراب القديم بل اذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الابرضاهم (الجواب) نعم والله اعلم \* (سئل) في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة تجري منه الماء لاربابها بحق معلوم اراد احدا المستحقين فيه ان ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم

• (باب الردة وتغيره) •

\* (سئل) هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى لم لا بد من قضاء القاضي (الجواب) تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكثرة ايراد احدهما فصيح في الحال وقال قاضيتان في باب الردة جامع الصحابي على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لوقته القاتل غير امر القاضي عمدا او خطا غير امر السلطان او تلفت عضوا من اعضائه لاشئ عليه اه وقال في الزيرية ولوارثه والعياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه اعادة الصلاة والصوم والموالدين جافيل تحديد النكاح بالولاء بعد النكاح بكافة الكفر ولدنا \* (سئل) في رجل قال زوجته لفظ تركي دني اغترى سكذبكم فقال له رجل آخر بلغظ تركي آدم بوسوزي دعه كاور اولوسن فقال للرجل عقب النهي بلفظ تركي بن كاور مسلمان اوليام وانكر المسمى ذلك وثبت عليه بالبيعة المزكاة لفظه بذلك كله في ايلز به بذلك وهل بات امرته بذلك (الجواب) قال في جامع التتاري عن شتم قوم المؤمن بكفر عند جميع العلماء لان قوم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه ايضا الرضى بكفر نفسه كافر بالاتفاق اه وفي العبادية مسلم قال انه لم يحد بكفر لان المبدأ كافر اه وفي الحاشية اجمع الصحابي على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازين لارادة العياذ بالله تعالى تحرم امراته ويحدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج اه وفيها وارثداد احدهما فصيح في الحال اه فيهم جماعة قلناه الجواب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى ابي السعود مانصه سماح لفظ له زوجته من عند اغتره وبنيته شتم المسء شرعا رده اه لازم اولورا الجواب تعزير شديد وتحدد ايمان لازم دره دند باروكي كسنته به وارد \* (سئل) في رجل قال لرجل من الاشراف بزونت دينسز كور فياذا بالردنه (الجواب) قوله بزونت معناه باعهر بية القرس بالسين وقوله العوام بالصادوقية التعزير كافي الملتقى وغيره وقوله دينسز معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو مردف لزنديق في الفتح الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه اتمتع برأيا كافي الملتقى وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التتوير وعز الشافعي ما كافر وهل كتمان اعتقاد مسلم كافرا نعم والا لانه يقتضي فعله هذا يلزم هذا المسمى المذكور التعزير الشديد لا لادنى بخاله الزادع ولا مثاله الا ان اعتقاد مسلم كافرا فانه بكفر وتجرى عاتيه احكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح \* (سئل) في ذمي قال ان دخلت مكانا كذا اكن مسلما فهل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما (الجواب) نعم اذا بدت من التبري كاهوم عرف في الكتب الهمة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشرط كما صرح حوايه ولا شك ان الاسلام تصديق بالجنان واقرار باللسان وكلاهما ما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم ان الكافر الذي

مطلب  
اتفق في الفلاحه بل اذن  
الشركاء ليس له الرجوع

مطلب  
احدث سرايا في داره ليس له  
تسديله الى سراب مشترك

مطلب  
ليس له نقل الطالع الى مكان  
آخر الا باذنه

مطلب  
تقع الفرقة بنفس الردة

مطلب  
الموالم قبل تحديد النكاح  
بعد الردة ولدنا

مطلب  
مهم جدا من شتم قوم المؤمن  
فانه بكفر

مطلب  
فيمن قال لا تخبر بالتركية  
بزولك دينسز كاور

مطلب  
ذمي قال ان دخلت مكان  
كذا اكن مسلما فدخل  
لا يكون مسلما



يلحق اسلامه على فعل شيء لا يريد كونه غا لا يفلا قد تحصيل ما علق عليه فكيف نجعله مسلما مع  
تعاوده عن الاسلام بتلقينه على ما لا يريد كونه والاسلام على بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر  
مسلما عجزا لانه وانما بذلك الترتيب والشئ نور الدين على المقدسي وفي ابي ان الاسلام عمل  
بخلاف الكفر فانه ترك ونفيته الاقامة والاصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مقظرا ولا الكافر  
مسلما عجزا لانه وبصير اى المسلم كافر عجزا لانه ترك فاداعلقه المسلم على فعل ونفيه فالظاهر  
انه مختار في فعله فيكون قاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام (صورة دعوى يعلم معنى ونهاى جوابها  
بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بما ذكرى عجزا لانسان بالثبوت ان عدم التبرى وهو شرط في كل  
يهودى ونصرانى كالحكم في ذلك في الدرر ونسأى ابن نجيم والقرناتى وشيخنا كما كان في الاختيار واقتى  
قارئ الهداية بانه يحكم بالاسلام اذا تلفظ بالثبوت وان لم يشترط ما يتابع (مسئل) في صبي عاقل  
مميز من اولاد الذميين اسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه (الجواب) نعم يصح اسلامه اذا  
كان عاقلا الاسلام بميزان حق قارئ الهداية في ذى صبي مبرأ اسلم وهو سكران بوجه اسلامه كما لم يبلغ  
السكران لكن اذا زال سكره مان عاد الى دينه جازيها عن على العود الى الاسلام بالمس والقبض  
ولا يقتل ان اه والذى يعقل الاسلام يعنى صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة  
والسلام ان تؤمن بالله وعلائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والذات والآخر وشه من  
الله تعالى كذا في فتاوى الاقوى وروضة الطروسى بقوله الذى يعقل ان الاسلام سب النجاة  
وعجز الحديث من الطب والجلوه المتمركز في التذوي وشه رجه للعلا في وقتى التبرى والاربابية تسبع  
سنين وزيده ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على على رضى الله عنه وسنه سبع وكان  
يقتربه حتى قال

سيدتكم الى الاسلام طارا \* غلاما ما بلغت اوان حلى  
وسدتكم الى الاسلام قهرا \* بصارم همهم وسنان عزيمى اه

واذا ادعى ابو الهيثم ان عمره خمس سنين وادعت امه السلطنة ان عمره سبع سنين فالقول ان اجاب  
قارئ الهداية انه يعرض على اهل الخبرة ويرجع اليهم فيه (مسئل) في النصراني اذا حصل له جنون في  
عقله سبع عشرة سنة لكنه يستحق الجواب ويقفهم الخراب فاسأل ومدح الاسلام وزم الكفر وانما بذلك فهل  
صح اسلامه (الجواب) اجاب قارئ الهداية بانه مبرأ من اسلامه ولا يقبل رجوعه ويحرم على العود الى  
الاسلام (مسئل) في المرتدة اذا مات ابن تدفن (الجواب) اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه  
الشري ثم ماتت وهي كذلك ففي سير الاشياء واذا ماتت على رذته لم يدفن في مقابر اهل له وانما  
يلقى في حفرة كالكاب (مسئل) في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعباد بالله تعالى فهل يلزمه  
تجديد اسلامه ونسكاه ولا يقضى من المبادات الا الحج (الجواب) لو ارتدت بالعباد بالله تعالى فغير  
امراته ويحدد النكاح بعد اسلامه وهو نسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كما في الدر  
المختار وبعد الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولد بين ما قبل تجديد النكاح بالطواف بعد التكلم  
بكلمة الكفر والذى ثم ان في بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئ به المراجع عاقله لان ما يتاها على  
العادة لا يرتفع الكفر ويزم بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم تجديد النكاح وزال عنه موجب الكفر  
والارتداد وهو القتل كما في الثالث من التراتيب من الردة هذا اذا كان عالما ان ما قاله كفر وما الجاهل  
اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدانها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا بعد الجاهل وقال بعضهم بصير كافرا  
بذلك ومن اتى باقطة الكفر وهو لم يعلم انها كفر الا انه اتى بها عن اختيار يكره عند عامة العلماء خلافا  
لبعض ولا يهتدز بالجهل اما اذا اراد ان يتكلم فيجوز على لسانه كلمة المكفر والعباد بالله تعالى

مطلب  
يشترط التبرى في كل يهودى  
ونصرانى لوجه اسلامه

مطلب  
في حجة اسلام الصبي المميز

مطلب  
يصح اسلام من حصل له  
جنون بالمشق وهو يفرهم

مطلب  
في المرتد اذا مات بلى في حفرة  
كالكاب

مطلب  
في احكام المرتد والعباد بالله  
تعالى من الردة

قوله اجاب قارئ الهداية  
ان يشترط وجه ذلك ويراجع  
اه مصححه

مطلب  
لا يكتفيه الايمان بالشهادة  
على العادة ما لم يرجع عما قاله

مطلب  
ان بكلمة الكفر جاهلا  
يكفر وقيل لا يكفر

من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة \* (سئل) في رجل عوفى مفسد غبار سعى في الارض بالفساد وبوقع الشر بين العباد ونرى على اخذ الاموال بالباطل وبيع المأدور بؤذى المسلمين يبرده ولسانه لا يرتدع عن تلك الافعال الا بالقتل فما حكمه (الجواب) اذا كان كذلك واخبر به من المسلمين بذلك يقتل ويذاب فانه لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى \* (سئل) في رجل عامى شتم رجلين من علماء دين الاسلام وآل بيت النبي عليه افضل الصلاة وآتم السلام وحرقهما واستخف بهما والدين مع كونه شررا ساعدا بالفساد فهل اذا ثبت عليه ما ذكر بوجهه الشرعى يقتل (الجواب) نعم قال في البحر ولو صفة رافقة له والاعلى قاصدا الاستخفاف بالدين كقوله وقال الزياتي في كتاب الجنائيات الساعى في الارض بالفساد يقتل عمارا الامام اه وقال ابن الصائغ يشرح على الكثر قال احتجاجا لنظر انسان الى عالم نظرة اهانته او ذكره مما يوجب الاهانة بكفره كفى في عمدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز للعاقل ان يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس فواجب على الساطن ان يلقاهم ان يمتنع لان هذا استخفاف او اهانته او تحقيره ولو جلس احدهم للناس اعلى من العالم والمتعلم في المجلس لو كان على وجهه الاستخفاف طالت امراته ولو كان على وجه المزاح يبرز باجماع الامة العلامة ابراهيم البكري على الاشياء من كتاب السير والزدة \* (سئل) في ذي شتم ذميا ضربه بالناظ فحيته وآذاه بذلك فهل يؤدب ويمايق على ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) عن زوى قدف به وديا بازناهل يلزمه حد القذف (الجواب) لا يلزمه حد القذف وانما يبرئه التميز بكارزوفى عن ابن نجيم \* (سئل) في رجل حلف بالله تعالى لا يفعل كذا وان فعله بكن دية للضارى ثم فعل ذلك فهل يكفر ولا وهل عليه كفارة عين او يمين (الجواب) ان كان الحالف جاهلا بعتق دانه يكفر بعمارة الشرط في المستقبل بكفرو عليه تحديد الاسلام والنكاح وان كان عتده في اعتقاده انهم يمين فقط فعليه كفارة عين بذلك وفي الحلف بالله تعالى كفارة عين آخره - فلما نحن بعد النظر في كتب احتجاجنا ائمة الهدى رجعهم الله تعالى \* (سئل) في رجل سئل منه شيء فقال لوشيع سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى خلق المكون لاجله ما قبل رجاءه فهل يكفر ام لا (الجواب) لا يكفر بذلك لان قصده التحقير ولا نه منتقب لو كان في ذلك العلامة الخيرية الى ان قلنا عن جامع الفصولين رافق بذلك السبكي والزلفى من الشافعية فاجتمع المذهبان على عدم كفره واثنان منها اجماعية قال انوائف رجع الله تعالى روايت في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله افندي حفصه الله الملك السلام حين زارني في الجنة وقت قدومه من المدينة المنورة على منورها افضل الصلاة وآتم السلام سنة ١١٤٦ ماصورته ما قوسكم دام فضلكم ورضى الله عنكم ورفع المسان بعلمكم في سبب وجوب عقابته اراض وجواز قتله - هو البني على السلطان او الكفر واذا قلتم بالناسي فما سبب كفرهم واذا ثبت سبب كفرهم فهل يقتل قوتهم واسلامهم كالمرتد او لا يقتل كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتله واذا قلتم بالناسي فهل يمتلون حدًا او كفرا وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء الجزية او بالامان الموت او بالامان المؤبد ام لا وهل يجوز استرقاق نسائهم وذريعتهم افتونا ما جورون انابكم الله تعالى الجنة والحج لله رب العالمين اعلم ان الله ان هولاء الكفرة والبغاة الفجرة جموعا بين اصناف الكفرة والبني والعناد والاربع الفتن والزندقة والجماد ومن توقف في كفرهم والمهادم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مشبه وسبب وجوب عقاباتهم وجواز قتلهم البني وللکفر معا اما البني فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه الى يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبي حتى تنفي الى امر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين اغتاد عامهم الامام

مطلب  
يجوز قتل العوفى المفسد  
ويشأب قاتله

مطلب  
شتم عالمين واستخف بهما  
و بالدين فانه يقتل

مطلب  
مهم جدا لو جلس احد على  
من العالم والمتعلم

مطلب  
ذمى شتم ذميا يبرز

مطلب  
بهوى قدف به وديا بازننا  
لا يلزمه حد القذف بل  
يبرز

مطلب  
ان قوله ان فعل كذا يكن  
دية للضارى

مطلب  
قال لوشيع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا افعل  
كذا لا يكفر

مطلب  
في حكم الروافض ومن سب  
لشيخين

الى قتال هؤلاء الساعين الملعونين على اسان سيد المرسلين ان لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم ان يعينوه  
ويقاتلوه معه وأما الكفرة فمن وجوه منها انهم يستخفون بالدين ويستترئون بالشعر المبين ومنها انهم  
يهيئون العلم والعلماء مع ان العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء  
ومنها انهم يستحلون المحرمات ويسكنون المحرمات ومنها انهم ينكرون خلافة الشيخين ويريدون ان  
يقوموا في الدين الشين ومنها انهم يضلون الستم على عائشة الصديقة رضي الله تعالى عنها ويتكلمون  
في حقها ما لا يليق بشأنها مع ان الله تعالى انزل عدة آيات في براءتها وزهدها فافهم كافرون بتهذيب  
القرآن العظيم وسوان النبي صلى الله عليه وسلم ضمنا بنسبتهم الى اهل بيته هذا الامر العظيم ومنها انهم  
يسبون الشيخين وسؤ الله وجوههم في الدارين وقال السيوطي من آفة الشافعية من كفر الصحابة او  
قال ان ابا بكر لم يكن منهم كفر وتعلوا وجوههم عن تعليق القاضي حسين فيمن سب الشيخين هل يفسق  
او كفره والاصح عندى التكفير به جزم الحاملي في الباب اه وثبت بالتواتر قطعاً عند الحنابلة والموالين  
من المسلمين ان هذه القبائح مجتمعة في هؤلاء الضالين المضلين فمن اتصف بواحد من هذه الامور فهو كافر  
يجب قتله باتفاق الأمة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد القدرة عليه والشهادة  
على قوله او حيا تابا من قبل نفسه لانه حذو جب ولا تسقطه التوبة كسائر الجور وليس سبه صلى الله  
عليه وسلم كالارتداد لا يقبل فيه التوبة لان الارتداد معني يتفرد به المرتد لا حتى فيه له من الا دمين  
فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حتى لا دمي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق  
الا دمين فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم او اذاع من الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر  
ويجب قتله ثمان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كفرا بلا خلاف وان تاب واسلم فقد اختلف فيه  
والمشهور من المذهب القتل حداً رقيق يقتل كفرا في الصورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم  
فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين او لعنه ما يكفر ويجب قتله ولا  
يقتل توبته واسلامه أى في اسقاط القتل وقال ابن خنيم في الجرح حيث لم يقتل توبته علم ان سب الشيخين  
كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين او لعنه ما  
يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل لا نابعاً من انكار ارتداده وتوبته كانت مقولة  
كما لا يخفى وقال في الاشباه كل كافر تاب توبته ممة ولف في الدنيا ولاخرة الا الكافر بسب النبي  
او سب الشيخين او اذاعهما او بالسحر والوامة او بالزندقة اذا اخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء  
الاشرا الكفار تابوا اول توبوا لانهم ان تابوا واسلوا قبلوا حداً على المشهور واجرى عليهم بعد القتل  
احكام المسلمين وان تابوا على كفرهم وعنادهم قتلوا كفرا واجرى عليهم بعد القتل احكام المشركين  
ولا يجوز تركهم عليه باعطاء الجزية ولا بأمان موقت ولا بأمان مؤبد نص عليه قاضيان في فتاويه  
ومعوز استرقاق سائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما حقت بدار الحرب جائز وكل موضع خرج عن ولاية  
الامام الحق فهو بمنزلة دار الحرب ومعوز استرقاق ذرارهم تبع الامهاتهم لان الولد يتبع الام  
في الاسترقاق وانه تعالى اعلم حكمته احقر الوري نوح الحنفى عفا الله عنه والمسلمين اجتمع اه  
ما في المجموعة المذكورة بحروفه اقول وقد اكرم مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت  
مؤيدة بالنصرة العلية في الفتاوى في شان السبعة المذكورين وقد اشبه الكلام في ذلك كثير منهم  
والفوا فيه الرسائل ومن افق بعد ذلك فيهم المحقق المفسر ابو السعود افسدى الهادى وتقل عبارته  
العلامة البكوا كى الحنفى في شرحه على منظومته الفقيه المسماة الفرائد السنية ومن جلة ما نقله عن  
ابى السعود به ذكر قبايحهم على نحو ما مر فلذا اجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وان من شك في كفرهم

مطلب  
كفرهم من وجوه

مطلب  
نفيس في حكم سب النبي  
صلى الله عليه وسلم أو أحد  
الشيخين رضي الله عنهما

كان كافرا فمضى الامام الاعظم وسفيان الثوري والاوزاعي انهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام  
نجوا من القتل ويرجى لهم العفو كسائر الكفار اذا تابوا واما عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ولبث  
ابن سعد وسائر العلماء العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حداً الحق قد جزم بقول توبتهم  
عند امامنا الاعظم وفيه عناية لما مر عن المجوعة وظهر لي أن هذا هو الصواب وهذه مسألة مهمة  
ينبغي تحريرها والاعتناء بها زيادة على غير ما قد وقع فيها خبط عظيم وكان يحضر لي أن اجمع فيها  
رسالة اذ كرفها ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن اذكر في هذا المقام ما يوضح  
المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعي بعض طوول في الكلام فتقول وبالله  
التوفيق اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سبب الشيخين رضى الله تعالى عنهما في الدارين  
لا تقبل توبته قد عراه في البحر الى الجوهرة شرح القدوري وقد قال في النهر هذا لا جوده في أصل  
الجوهرة وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه لا ارتباط له بما قبله اه وقال العلامة  
المجوى في حاشية الاشباه بدت قوله كلام انهر اقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه  
له يظهر اما قد علمنا من قول توبته من سب الانبياء عندنا خلافا لما في الكتب والمخاطبة واذا كان كذلك  
فلا وجه له القول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الائمة  
فيما علم اه واعلم أن مسألة عدم قبول توبته سب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها  
عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق الكمل بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القمي  
في متن التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشباه وافق به في التحريرية لكن العلامة القمي بعد  
ما عزا ما في متنه الى البرازي قال في شرحه عليه المسمى مخ الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام  
امين الدين بن عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن  
البرازي تبع صاحب الصارم المسلول فإنه عزا في البرازي ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد من  
علماء الحنفية اه وفي معنى الحكم معزى بالي شرح الطحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه  
وسلم أو بغضه كان ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين اه وفي المتن من سب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فانه مرتدة وحكمه حكم المرتد ويعمل به ما يفعل بالمرتد اه ف قوله ويقبل به ما يفعل بالمرتد  
ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى ومن نقل انه ردة عن أبي حنيفة انما ضاع في الشبهة اه  
ما في مخ الغفار لمخاضم اعلم ايضا أن البرازي قال انه كان يدين لانه قد وجب فلا يسقط بالتوبة  
ولا يصور فيه خلاف لاحد لانه حتى تلقى به حتى لا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين  
الى أن قال ودلائل المسألة تعرف في الصارم المسلول على شاتم رسول اه وقد راجعت كتاب الصارم  
المسلول اجمدة الشافعية الشيخ في الدين السبكي فرأيت أنه ذكر ما رد على البرازي حيث ذكر السبكي أولا  
عن الشافعية لقا في عاص المالكي أن الامام الشافعي موافق للامام مالك في ردة وعدم قبول  
توبته وأن بمشبهه قال ابو حنيفة واحبابه والثوري وأهل الكوفة والاوزاعي انهم قالوا هي ردة  
ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم ار من احبابه من صرح عنه بذلك الى  
ان قال هذا ما وجدته للشافعية والحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية ولا يوجد للحنفية  
غير قبول التوبة واما المخالفة فكلامهم قريب من كلام المالكية هذا تحرر المبتدئ في ذلك  
واما الدلائل فمعتمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينزلوا بغفرانهم ما قد سلف وقوله  
تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية وهذه الآيات  
نهي في قبول توبته المرتد وعمره ما يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله

قوله ولكن لا يخفى الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك أخذنا من القواعد الفقهية ثم رأيت صريحاً في الفتاوى المخيرية في كتاب أدب القاضي حيث قال شغل فيما لو منع مولانا السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستتر ذلك أبداً أو لا أجاب لا يستتر ذلك أبداً بل إذا أطلق السماع لم ينوع (q v) بعد المنع جاز وكذا لو لم يطلق غيره وأطلق له ذلك عبر على إطلاقه

والثوبه يجب ما قبلها ولا لا تحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحداً بعد إسلامه والقول بأنه حق آدمي فلا سقط باتوبته صحيح لكنا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم روافقه ورجته وشفقته أنه ما اتقى لنفسه قط فكيف ينقم له بعدم موته أهلام السبكي لمختصاً وبتمام الاجوبة متوسط فيه وقد أطلق في ذلك إطلاقاً حسنة بنحى مراجعتها وقيامها كراهة كفاية ولا شلبان التقي القاضي عياضاً يقتان ثبوتان عدلان يكفي بشهادتهما ونقلهما عن الحقيقة أن مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطبري وغيره ممن هو أعرف بالمذهب من البرازي يبين وقال في الدر المختار وقد صرح في التتميم ومعهم في المحاكم وشرح الطحاوي وحاوي الزاهد وغيرهم بأن حكمه كإثباته وللمسألة التمهيدية شهر بر السهم جلي من عظماء علماء دولة السلطان سليم خان بن باري خان العثماني رسالة له في الرد على البرازي وقال فيه انما تقبل توبته ولا يتقبل عند الحقيقة والشافعية خلافاً لما للحنابلة وعلى ما صرح به في السيف الملول وذكري الحارثي من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر ولا توبة له سوى تحديد الايمان وقال بعض المتأخرين لما توبته له أصله لا يقتل هذا لكن الأصح أنه لا يقتل بعد تحديد الايمان ثم قال وبالحجة قد تقدمت كتب الحقيقة في تحديد القول بعدم قبوله توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت بطلانه ومنشأ غلظه في أول الرسالة اه وقد ذكرنا في هذه الرسالة في آخر كتاب نور الدين في اصلاح جامع الفصولين ومنه تحضت ما نقلته عنهم قال فيه ويؤيد ما ذكره من تحضته ما في البرازي ما ذكر في بعض الفتوى ونقل عن كتاب الخراج للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بكفر فإن تاب تميل توبته لا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافاً لمذهب الله ثم قال في نور الدين وقد أجاب السلامة الفقه أهلاً بالردود والفتوى رحمه الله تعالى عن هذه المسألة بما حاصله ان المسألة خلافية فقد عرض على السلطان المهاجر في سبيل الرحمة سليمان خان بن سليم خان في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر إلى حال الشخص المتسب عن سب الرسول صلى الله عليه وسلم فإن فهمه حقيقة التوبة وحسن الإسلام وصلاح الحال يعمل بقول الحقيقة في قبول توبته ويكتفي بالتعزير والخمس تأديباً وإن لم يفهمه المخبر يعمل بمذهب الشيعر فلا يعتد على توبته وإسلامه ويقتل هذا إذا أمر السلطان بجمع قضاه بما لكه أن يعملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من النفع والقمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه يوم الحساب اه والذي خط عليه كلام الشيخ علاء الدين في لرحه على التوبر هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره الحق أبو السعود ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان بجمع قضاه بما لكه لا يبقى إلى اليوم لأنهم ما نواوا تعرضوا فلا بد لقضاه ما ناسا من أمر جديد لكل قاض حتى ينفذ حكمه بذهب الفسار ليكون ناشاعن السلطان بذلك الحكم وما مشهور أن كل سلطان من سلاطين الدولة العثمانية وفهم الله تعالى ويحذره عهد السلطان الذي قبله ويبيع عليه حين توليته لا يكفي ذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضاه ما مورس به بل لا بد لهم من أمر جديد حسن ولهم فاذا ولى قاضياً في زماننا وكتب له في منشور أن يحكم في هذه المسألة على مذهب المالكية أو الحنابلة يصح حكمه بالأغلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد لثاني كل الوكيل أحد وكلا يبيع شيئاً بمن معلوم ثم عزله وكتب غيره أو وكله نفسه ثانياً ولا يقيد بالفتن تكون وكالنه مطابقة حتى يأتي بالقبض وقد صرحوا بأن القاضي وكيل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فاذا خصم قضاءه برزمان أو مكان أو شخص أو حادثاً ومذهب شخص والأغلا والقضاة في زماننا يؤمرون بالحكم بما يصح من مذهب

فسمي كل دعوى وكذا الوما  
السلطان وولى سلطان غيره فولى  
قاضياً ولم يتعنه بل أطلق له  
قائلاً ولتلك التقضى بين  
الناس جازله سماع كل دعوى  
إذا أتى المدعى بشرائط  
حجتها الشرعية والحاصل  
أن القاضي وكيل عن  
السلطان والوكيل يستفيد  
التصرف من موكله فاذا  
خصص له شخص وإذا عم  
تعم والقضاء بخص بالزمان  
والمكان والحوادث  
والاشخاص وإذا اختلف  
المدعى والمدعى عليه في النع  
والإطلاق فالمرجع هو القاضي  
لأن وجوب سماع الدعوى  
وعدمه خاص به لا تعلق  
للداعين به فاذا قال مدعى  
السلطان عن سماعها لا ينزع  
في ذلك وإذا قال أطلق لي  
سماعها كان القول قوله ما لم  
يثبت المحكوم عليه المنع بالينة  
الشرعية بعد الحكم عليه  
لمنعه فحين بطلان الحكم  
لأنه ليس قاضياً فيما منع عنه  
فحكمه حكم الرعية في ذلك  
وإذا أتاه خبر بالمنع من عدل  
أو كتاب أو رسول عمل به كما  
يعمل بالمشافهة من السلطان  
ومن علم أنه وكيل عنه وعلم  
أحكام الوكيل استخرج  
مسائل كثيرة تتعلق بهذا  
المبحث وهان الأمر وانكشف  
له الحال والله تعالى أعلم اه  
منه

قوله قوله عليه الصلاة والسلام الخ لم يرد في الاشياء والنظائر لقاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهة وهو حديث رواه السوطي معزيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما واخرج ابن ماجه من حديث ابن جبر في حقه والمحدود ما استطعت واخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة ادرؤا المحدود (٩٨) عن المسلمين ما استطعت فان وجدتم للمسلمين مخرجاً فاعطوا سيلهم فان

استدنا في حذيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن المقار لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلاً فلا بد من قولنا قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك فينفذ الحنفى والمحاصيل أن هذا المقام من هذا جنس الإقدام وقد وقع فيه فضلاً عن مقامه وبعد ظهور النقل الصريح عن الأعلام كيف يصح العدول عنه لاستدناهم وسابحة الشريعة عليه الصلاة والسلام ومعرفة القانون والأوامر لا يدينها سبب من القائم في المفتي أن يختلط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام ولوليت أن قد له منقول عن الإمام في قتل خلافه لم يجب الاعراض عنه والاحتجام لما صرح به من درء المحدود بالشبهة والتباعد عن قتل أهل الإسلام لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام ادرؤا المحدود عن المسلمين ما استطعت فان وجدتم للمسلمين مخرجاً فاعطوا سيلهم فان الامام لا يخطئ في الفتوى غير من أن يخطئ في الفتوى رواه السوطي عن عدة كتب في مقامه والانتصار للرسول مقبول فيما به امره لا في ما عنته على وزجه فهذا ما تحرره مما قرره حافظه والسلام

\*( كتاب المفقود ) \*

\*( سئل ) فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وله حقوق عند من يقر بها فهل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه ولا يركب له عليه ( الجواب ) نعم والمسألة في المثلثي \*( سئل ) في الرجل المفقود اذا كان له جارية حمل تلك الغاصبي بها بالوجه الشرعي ( الجواب ) نعم وفي بيع فشاوى الديناري اذا فقدت جارية له جارية أو غلام تلك الغاصبي بها ولو كان المالك غائباً غير مفقود لا يملك بهما \*( سئل ) فيما اذا نصب القاضي زيداً قبيحاً عن عمر المفقود لتساعى مصالحه وهو أهل لذلك وللقعودان بالمرضاة القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرتها فهل ليس للإنسان ذلك ( الجواب ) نعم الأبوجه شرعي \*( سئل ) في صفة برة ماتت عن أب مفقود لا تدري حياته ولا موته ولها ابن عم عيسى يريد أن يرثه فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمرها ( الجواب ) نعم وفي الذخيرة ودار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته ماله ميتاً في مال غيره الى أن قال وبوق نصب المفقود الى أن يظهر حاله اه باختصار \*( سئل ) في مدة موت أقرانه في بلدته فهل يحكم بموته بوجه الشرعي ( الجواب ) نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته على المذهب تنويعاً في البرازية تدوم سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اه ولا بد من القضاء بموته لانه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه \*( سئل ) في القيم المنسوب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصماً فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عتقار ( الجواب ) نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس يخصم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عتقار أو رقبته ونحوه اه \*( سئل ) في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور ليس للمفقود وكيل أم لا وادخلت حقيقة فاذا نصب القاضي اتمه فبمعة عنه وكانت أهلاً لذلك فهل لها قرض المبلغ من زيد وحفظه الى أن يظهر أمر المفقود ( الجواب ) نعم ونقلها ما مر آتاه \*( سئل ) في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللوفى ابن آخر بالغ نصبه القاضي قبيحاً عن عه الغائب لضبط الغائب ودرما خصمه من مخلفات أبيه المتوفى فبسط له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وان كانت التبية ليست بمنظمة وان كان الناصب حنفياً بحادثة ذلك كله غاب الدعوى الشرعية وكتب حجة اتفق مفتي مذهبه بمصحتها واخذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يشغل بمفعولهما بعد ثبوت شرعاً ( الجواب ) نعم \*( سئل ) في اسير في دار الحرب لا يدري حياته ولا موته وله

الامام لان يخطئ في الفتوى غير من أن يخطئ في الفتوى واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً ادرؤا المحدود والقتل عن عباد الله ما استطعت وفي فتح القدير أجمع فقها الامصار على أن المحدود تدبر بالشبهة والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقاه الاقمة بالقبول اه منه

مطلب  
ينصب القاضي للمفقود فيما يحفظ ماله  
مطلب  
يبيع القاضي جارية المفقود  
مطلب  
ليس لابن المفقود معارضة القيم الأبوجه شرعي  
مطلب  
لا يرث بنت عمه المفقود قبل ظهور أمر أبيها  
مطلب  
يحكم بموته بموت أقرانه في بلدته وقد يتسعين سنة  
مطلب  
ليس القيم خصماً فيما يدعى على المفقود  
مطلب  
ينصب القاضي ام المفقود قيمة عنه ولها أخذ قرضه  
مطلب  
يصح نصب الشافعي قبيحاً عن غائب غيبة ليست بمنظمة

عقار ومال في بلدته فهل اذا نصب القاضى ابنته الامينة وكيلًا لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا (الجواب) نعم هو غائب لا يدبر موضعه اذا علم بالمكان ولو بعد الاستئذان العلم بهما أي بابوت والحماية غالباً فدخل من اسره العذر ولم تعلم حياته ولا موته كافي الحظ نهروا ونهجه في الجرعاية الايضاح \* (مسئله) في مفقوده حصه معلومة من دار وله قيم خاف نزولها وانهدمها وليس للثاني مال تعربه ويريد بيعها باذن القاضى بقن المثل وتحفظ عنده فهل له ذلك (الجواب) نعم ويبيع القاضى ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اه بداية للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والريق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها للنفقة عبا لها وان باعها خوفاً الضائع فصار ثراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه جامع الفضولين وفيه وله يبيعها للنفقة ولو قبل نفذ ولو باع القضاء دينه جاز ولو القاضى يبيع عبد المفقود وأرضه اذا كان يقص بعض الأيام وفي المحيط ولو باعها القضاء دينه جاز وكذلك الوعلم حياته لكن لا يرجع منذ سنين فدية مؤبد زاده \* (مسئله) في رجل مات عن أخت لام وعن أخ لام مفقود وعن أخ لآب وخلف تركته فكيف يفعل (الجواب) ينقسم التركة بعد انجاء ما يجب انجاءه شرعا من ستة أسهم للآب وأخت لام السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد ونوف له إلى أن يتبين حاله والباقي للأخ لآب

\*(كتاب المقيط والافطه)\*

\*(مسئله) في صديق مقيط عمره سنة التقطه رجل حر لم ينفق عليه وورثه ويريد رجل آخر أجنبي أخذه منه فهاه برضاه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كافي التزوير وغيره \* (مسئله) فيما اذا التقط رجل عبداً ووجد هاتفي يد غيره هل يملك المخصوصة ويدها حق (الجواب) الصحيح أن له المخصوصة لأن يده أحن كافي الهز عن السراج (فرع) قد كثر السؤال عنه وهو ما المحاكم في المحاج ونحوه اذا أعتق عبداً فتركه فقام به غيره حتى عاد كماله وقد رأت لابن حجر الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب المظنة عند أجد واللبث بما كره ويرجع محاصره عند مالك وعندنا يعني الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استأذن المحاكم في الاتفاق أو اوشهد عند فقهه أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقه الشهد ولا يقدحهم من غير نادر من أخرج متاعا غرق يملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه اه ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشئ الا أن يأذن له القاضى أن ينفق ويرجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب المظنة

\*(كتاب الوقف)\*

رتبه على ثلاثة اقسام (الباب الاول) في احكامه المتعلقة به من حجة وطلاق واستبدال وشروط وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان احكامه اللفظية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك (الباب الثاني) في احكام استحقاق اهله من ربه واستحقاق اصحاب الوظائف واحكام بيع انتقاله وأخباره وقسمته وغصبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعماراته وسكناه وأرباب الشاغر وغير ذلك (الباب الثالث) في احكام النظار واصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستبداله وأقرار وقض وصرف ونحو ذلك

(الباب الاوّل) \* (مسئله) في امرأة وفقت في مرض موتها وقفا على شخص ثم على جهة برمتصلة وماتت منه عن ورثة لم يميزوا الوقف وخلفت تركته فخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف

مطلب  
ينصب القاضى ابنة الاسير  
وكيلاً عنه

مطلب  
للقاضى بيع عقار المفقود  
والاسير اذا خيف عليه  
الحزب

مطلب  
يقف ماله من المفقود الى أن  
يتبين حاله

مطلب  
ليس له اخذ اللقيط من  
ملتقطه

مطلب  
اللتقط يملك المخصوصة

مطلب  
فمن اعني جله فأخذه فتركه  
وقام عليه غيره حتى عاد كماله

قوله عند فقده اى المحاكم اه  
محمده

(الجواب) نعم قال في الاسماء اذا وقف المريض ارضه اوداره في مرض موته مع في كلها ان  
خرجت من ثلث ماله وان لم يخرج واجازته الورثة فكذلك ولا يسطل فيما زاد على الثلث اهـ (سئل)  
في وقف اهلي فقد كذب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شيء من اموره  
وليس له رسم في دواوين القضاة رعلم اصل مصرفه على ذرية واقفه ويبدل واحد من الذرية قدر  
معلوم من غلته يتناولون نفارته ثم مات شخص من الذرية لاجل ولد فهل يصرف نصيبه من ربع  
الوقف لبقية مستحقه (الجواب) حيث الحال ماذ كر يصرف نصيبه من ربع الوقف لبقية  
مستحقه من غير تمييز كره على ابني ولا تقديم بطن على بطن حيث علم اصل مصرفه على ذرية واقفه  
ولا يعلم تصرف القوام السابقين ولا شرط واقفه كافي البراز بقية الخامس والخبرية وكذا فعين لم يذك  
واقفه سهم من يموت عن غير ولد كذا في الاشعاف في باب الوقف على الاولاد واولاد اولاده  
\* (سئل) في قف تقادم امره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قواه مصرف  
غلته الى جماعة مخصوصين جلا بعد جيل وأنه اذا مات أحد من مستحقي ريعه عن غير ولد ولا سفل  
منه يصرفون نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم  
ولا يكلف احد منهم الى يئنه في نسبة الى الوقف حيث كان في ايديهم جلا بعد جيل (الجواب) نعم  
يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف  
احد منهم الى يئنه في اتصال نسبة الى الواقف \* (سئل) في وقف اهلي قديم تصرف نظاره ريه  
يصرفونه للذكور من ذرية واقفه دون الاناث جلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من  
الذرية من طريق التلقي من ابيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع الا قامت  
امراء من الذرية طالب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف سيدها  
منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ربع الوقف للاناث من الذرية اصلا بل المتصرف للذكور فهل  
يمل بالتصرف المذكور بعد موته شرعا ولا عبرة بمجرّد كتاب الوقف المنقطع الثبوت (الجواب) نعم  
قال في الخاتمة رجل في يده ضعة فمما راجل واذا في انها وقف واحضر صكها بـ خطوط العدول  
والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان ينفذ بذلك الصك لان  
القاضي انما ينفذ في المحجة والحجة هي البينة والقرار وما الصك فلا صلح لمحجة لان الخط يشبه الخط وكذا  
لو كان على باب الدار لوح مضر وب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي ان ينفذ بالوقف ما لا يشهد الشهود اهـ  
\* (سئل) فيما اذا وقف زيد وابنته هند نصف دارهما شائعا يمكن قيمته ولم يقرزاه وانشا آه على  
انفسهما ثم من بعد ذلك منوما على اولاده ثم وم ولم يحكم كما به بجهة الوقف في حادثة الشيوخ فهل  
للقاضي ابطال الوقف حيث يقع فيه حكم قاض بوجهه الشرعي في حادثة ذلك (الجواب) نعم  
قال في التنوير وشرحه صحيح وقف مشاع قضى بجوار له لانه محجته فله في المثلثان يحكم بجهة وقف  
المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح \* (سئل) في رجل له حصة شائعة معلومة من دار معلومة  
فوقفها على نفسه مذة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة يرمي متصلة وحكم المحاكم بجهة وان كان  
مشاعا قبل القسمة وان كان على النفس فهل صلح ذلك (الجواب) نعم اتفق ابو يوسف ومحمد على  
جواز وقف مشاع لا يمكن قيمته كالحمام والبئر والاراضي واختلف في الممكن فأجازوه ابو يوسف وبه اخذ  
مشايخ بلخ واطاله محمد بن اعلى اختلافا فما المتقدم فنقول تقر بما على قول ابني يوسف واذا وقف احد  
الشريكين حصته من ارض جاز اساعاف من فصل وقف المشاع ومعه عند ابني يوسف جعل غلة الوقف  
والولاية لنفسه ملق من الوقف \* (سئل) فيما اذا وقف هند حصة شائعة لها في غراس يقبل

مطلب  
الوقف في مرض الموت على  
الاجنبي من الثالث

مطلب  
فقد كذب الوقف ولم يعلم كيف  
تصرف نظاره ومات مستحق  
عقيل الخ

مطلب  
في وقف تقادم امره وله رسوم  
في دواوين القضاة الخ

مطلب  
لا عبرة بكتاب الوقف المنقطع  
الثبوت

قوله قالوا الخ هذا اذا لم يكن  
كتاب الوقف محمرا في جعل  
القاضي المحفوظ ولا على به  
استحسانا فان لم يكن محمرا  
يجعل يصرف النظائر الماضية  
وفي الفتاوى الخيرية اذا  
كان الوقف كتاب في ديوان  
القضاة السمي في عرفنا بالاجل  
وهو في ايديهم اتبع ما فيه  
استحسانا اذا تنازع اهله فيه  
والا ينظر الى المذهب ومن حاله

فيما سبق من الزمان من  
ان قواه كف كانوا يعملون  
وان لم يعلم الحال فيما سبق  
رجعنا الى القياس الشرعي  
وهو ان من اثبت بالبرهان  
حقا حكم له به اهـ منه

مطلب  
وقف المشاع للقاضي ابطاله  
اذا لم يحكم بجهته



القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم على جهة برمتة له به وجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور (الجواب) وقف المشاع الذي يحتمل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المتقول الا في أشياء مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبل المتقول كاصح به في البحر والامام الاظم ابطال وقف المتقول كفي الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند الثمنا الثلاثة كما أفتى بذلك العلامة الشيخ احماد بن عيسى الملقب بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاوى من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة ان الوقف على النفس اجازة أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الارض من قبل وقف المتقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مركبا من مذهبين وهو لا يجوز لكن الطرسي ذكر ان في منية الملقق ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصرف أو وقف كثيرة على هذا النظم حكم بها القضاة السابقون ولعلمهم بنوه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الارض لما كانت متقربة للاحتكاك زلت منزلة ما لو وقف البناء مع الارض من جهة أن الارض يسد ارباب البناء يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحدهم فيلزم لا يرجعهم عنها وانما عليهم غلظة تؤخذ منهم كما افاده المحضاف هذا ما تحررت في من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور ما نصه فاذا كان وقف الدراهم لم يروا الا عن زفر ولم يرو عنه في وقف النفس شيء فلا يتأتى وقفه على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن كما خفيا حكم بعهدة وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بعهدة الحكم الملقق وبيان التلحق أن الوقف على النفس لا يقول به الا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ولا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم بجواز وقف الدراهم على النفس حكما ملققا من قولين كثرى وقد مضى شيخنا في العلامة زين الدين قاسم في دياحة صحيح القدوري على عدم نفاذه وتل فيها عن كتاب توفيق الحكم كافي غوامض الاحكام أن الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين ومضى الطرسي في كتابه انفع الوسائل على النفاذ مستند في ذلك لما رآه في منية الملقق فليتظره من اراده اه أقول ورأيت بخط شيخنا مشايخنا خلا على التركي في مجموعته الكبيرة ناقلا عن خط الشيخ ابراهيم السؤلاني بعد هذه المسألة المنقولة عن فتاوى الشلبي ما نصه أقول وبالجواز أفتى شيخ الاسلام أبو السعد في فتاواه وان الحكم ينفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه ما رأيت بخطه عن الشيخ ابراهيم المذكور أقول ايضا قد وجه ذلك بانه ليس من الحكم الملقق الذي نقل العلامة قاسم أنه باطل بالاجماع لان المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباعدة كما إذا حكم بعهدة تكاح بلاولي مذهب على مذهب ابي حنيفة وبلاشهاد وبناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملققا من اقوال اصحاب المذهب الواحد فانها لا تخرج عن المذهب فان اقوال ابي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد ابي حنيفة أو هي اقوال مروية عنه وانما نسبت اليهم لاله لا لست بناء على قواعد ولا اختيارهم اياها كما اوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع اليه ويؤيده ما مر من الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدر من كتاب القضاة عند قوله القضاء في مجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا مذهبه فاذا عندنا في حنيفة ولو اعادنا فقه رويان حيث قال ما نصه والمراد بخلاف الرأى خلاف أصل المذهب كما نحن إذا حكم على مذهب الشافعي أو حنيفة أو مالك أو غيره وأما إذا حكم الملقق بما ذهب اليه أبو يوسف ومحمد ونحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة ابن الدين بن عبد الصال ما نصه

مطلد  
في حصة وقف المشاع على  
النفس

مطلد  
لا يصح وقف حصة شائعة  
من القراس على النفس

مطلد  
في وقف البناء على النفس  
اشكال لانه مركب من

مذهبين  
قوله وقف النفس لعل هذا  
تحريف والاصل الوقف

على النفس اه معجمه  
مطلد  
في جواز الحكم الملقق من

مذهبين  
مطلد  
وقف الدراهم على النفس

ملفق  
مطلد  
الحكم الملقق باطل باجماع

المسلمين

ومني أخذ المقتضى بقول واحد من اصحاب ابي حنيفة يعلم قطعان القول الذي اخذ به هو قول ابي حنيفة  
فانه يرى عن جميع اصحاب ابي حنيفة من الكبار كما في يوسف ومحمد وقر والمحسن انهم قالوا اما قلنا  
في مسألة قولنا لا وهي رواية عن ابي حنيفة واقبلوا عليه ايماناً غلظاً فان كان لا مركزاً لكذلك والحالة هذه  
لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفتحة جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره لا بما جازوا هو  
كقول القائل قولنا قوله ومذهبي مذهبه اهـ (سئل) في مرض مرض الموت وقف فنه عقاره على  
اولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يحجزوا الوقف المزبور لم يحكم به حكم شرعي يرى صحة نهل  
يكون الوقف المزبور غير جائز (الجواب) هذا الوقف وصية والوصية للوارث باطالة فلا يجوز الوقف  
المذكور والله اعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على اولاده وكتب في الصلوة وقف فلان على  
اولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد  
لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطالة قال وينبغي ان يتحاطب في ذلك فليكتب في حياته وصيته  
قال وكذا سمعت من السادة الامام ابي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء  
الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من اول التساع عشر من وقف التتار خاتبة  
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولدي وولدي ونسلكهم فالوقف على من اصله لا يجوز  
لان الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصاب حياً فتقسم  
الغلة في كل سنة على عددهم فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما اصاب ولد الصاب فهو ميراث بين  
جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصاب فالغلة تنقسم على عدد رؤس  
ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصاب فما اصاب الباقي من ولد الصاب يكون بين جميع الورثة الاحياء  
والاموات كل من كان حياً عند موت الواقف اهـ من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسائلنا  
الوقف على الاولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الاباجارة  
ورثته اهـ قال الصلاني لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان يحجزها الورثة يعني عند وجود  
وارث آخر كما بقيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسائلنا والحال انهم لم يحجزوه فلا يجوز  
الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومجاراته ووقفه وصيته وصية  
فتعتبر من الثالث اهـ ولاشك ان هذا في حق الاجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ واصريج قول  
الخلاصة فالوقف على من اصله لا يجوز لان الوصية للوارث لا تجوز اهـ واصريج كلام شيخ الاسلام ايضا  
فحظر ان الوقف على الاولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز الاباجارة الورثة واذ لم يحجزوه لا تجوز الوصية  
فكذلك الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق أقول في الجرح عن الظهيرية رجل وقف داره في مرضه على  
ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلاث مطلق يصنع بهما ما شئت قال  
الفتية ابو الليث هذا اذا لم يحجزن اما اذا اجزن صار الكل وقفاً عليهن اهـ فعمل ان الثلث صار وقفاً  
في مسائلنا وان لم يحجز الاولاد لان نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف على الاجارة فتتقدم من الثلث وان  
كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر فصار وقفاً وأما الثلثان فلا تجوز  
فيهما الوصية وان كانت للوارث ولا منازع لان الشرع لم يجعل للموصي حقاً فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا  
اجارة الوارث هذا ما ظهر في توجيه كلام الظهيرية وبه يعلم ان المطلق المؤلف عدم جواز الوقف فيه  
نظر فتدبروا ما كون الوقف المذكور لم يحكم به حكم فمأني الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى  
(سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بلها المستقرة في عصمتها ثم من بعده على جهة  
برومات عن ورثتها لم يحجزوا الوقف ولم تتلف غير الدار المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويصل فيما

مطلب  
وقف عقاره في مرض موته  
على اولاده ثم مات ولم يحجزوه  
باطل الوقف

قوله لهم وارث الاولى له  
وارث اهـ

مطلب  
وقف دارها في مرضها على  
زوجها ولم تخلف غيرها ولم يحجز  
بقية الورثة الوقف

زاد عليه (الجواب) الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يفجزه المريض بأن يقول وقتت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بأجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث وغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعلت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث شوقفت على زوجها ثم من بعده على جهة تزويج حيث لم تترك غير الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها وبطل فيما زاد على الثلث حيث لم تجز الوارثة وما زاد على الثلث يصير له كاللورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش بعلها المذكورة فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها لمحبة البر المذكورة ثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمساواة في الخيرية بين الوقف والمخاضف والحانية والمجر وغيرها \* (سئل) في رجل وقف وقفته في مرض موته على شقيقه الثلاث ثم من بعدهم على أولاده ثم على جهة بطلان قطع ثم مات الرجل من مرضه لا يورثه عن وعن زوجة وأولادهم عصبية لم يجزوا الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف المحكم (الجواب) يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للثلاث الثلثان وللزوجة الثمن والباقي لأولادهم العصبية الذي يورثهم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا من صرفت غلته لأولادهن على ما شرطه الرجل أقول ومهما فائدة ذكرها في البحر قوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض موته ولا وارث له إلا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الأسداس تكون وقفها في البراءة من كتاب الوصايا ما لم يدع الأمراة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل أن أجازت فكل المال له والأفالسدس لها والخمسة الأسداس له لأن الموصي له يأخذ الثلث أولا يبقى أربعة تأخذ المرأة الربع والثلثاثة الباقية للموصي له فحصل له خمسة من ستة اهـ ولا شأن أن الوقف في مرض الموت وصية اهـ ولا ينبغي أن هذا حيث لم يخلف غير الدار الموقوفة \* (سئل) فيما إذا استدان هدم من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المملوغة بها شرعا ما سلمها ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسر علائي من الوقف وأما وقف المرهون فإن اذنته أو مات عن وفاء عاد إلى جهة الوقف وأن مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضى على دفع ما عليه أن كان موسرا فإن كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في المذخيرة والمحيط بجرمن أو ثلث كتاب الوقف \* (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحد همدان ليس له غيرها ثم وقفها قصد الحماطة وقيمتها تزيد على قدر الدين فهل ليس للقاضى تنفذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل صحيح مدين دينام مستقرا إذا وقف وقفته على جهة بطلان قطع وبطله القاضى تسديلا لشرعيته مات فهل يرضى وقته لا باب الدين أو لا إجاب حيث صار الوقف مسجلا شرعا لا يقض لذلك لأن الوقف تبرع ولم يشترط لصحة براءة الذمة من الدين المستغرق بالأجاء هذا إذا لم يكن محجورا عليه بسفه أو بدن على رأى من يراه ولم يثبت الحجر إلا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وإن لم يكن محجورا عليه يعنى المدين يبيع وقفه وإن قصد به ضرر غرضه اهـ وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحيط بدينه بماله لتعلق حق الترماء حينئذ بالدين وهذا بالذمة محض وبني علما أن الأحكام على ذلك وأما إذا كان محجورا عليه فأما على المخاضف أنه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل إذا حكم به حكم اهـ أقول قال العلاني في الدر المختار وبطل وقف رهن معسر ومريض مدين صحيح بخلاف صحيح لوقبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتى أبي السعود سئل عن وقف على أولاده

مطلب

فيما إذا وقف المريض على بعض ورثته ولم يجز الباقيون

مطلب

وقف داره في مرضه وله زوجة فقط ولم تجز

مطلب

في بطلان وقف المرهون إذا كان الواقف معسرا

مطلب

في وقف الصحيح المدين والمريض المدين

وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوعون من المحكم وتمصيل الوقف بقدر  
 ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدرك العلائق بما في العروض وأقره وقد تبعه تأييده العلامة الشيخ  
 اسماعيل الحائلي فقي فتاويه سئل في رجل عليه دين لزاد بدوله دارم لك فقط لا يفي عنها بقدر دينه  
 وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لئلا يصح ما كان عليه الدين اجاب ليس للقاضي ان ينفذ هذا الوقف ويجبر  
 الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاء ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما افاده المرحوم المفتي  
 الاعظم أبو السعود افندي رحمه الله بقرانه اهـ (سئل) فيما اذا اوصى رجل في مرض موته بمبلغ  
 معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ما في مكان مهيا للبناء في طريق ليشرب منه المارة ووقف كرمه على  
 ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح  
 (الجواب) نعم وقف عقار على مسجد او مدرسة هيا مكانا للبناء قبل ان يبينه الاختلاف المتأخرون  
 والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى ان تبني واذا بنيت ردت اليها الغلة ابن الهمام على الهداية  
 من الوقف ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا انشأ رجل وقفه على مسجد سبعة فان تذر  
 الصرف عليه في جهة تراعى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف عليه ولا أعدها كان التعمير  
 فهل يكون الوقف الزبور باطلا وتقسيم الاماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الطريقة الشرعية أم لا  
 الجواب المحدثه ذكر في كتب الفتاوى رجل هيا موضوعا للبناء مدرسة وقيل ان يبنى وقف على هذه  
 المدرسة قرى شرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بهجته أفتى القاضي الامام صدر الدين ان هذا  
 الوقف غير صحيح معللا بان هذا الوقف قبل وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بهجته ورجح  
 بان بعضا من المسجد بل هو الاصل فيها قد كان موجودا زمان الوقف وهو الموضع المهيا للبناء المدرسة وأما  
 في هذه الصورة حيث لم يهيا موضوعا للبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أحرق بما علل  
 به الامام القاضي صدر الدين من البطان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الهادي عن غنه (سئل)  
 فيما اذا وقت هند دارها متجزا على اولادها الموجودين ثم على اولادهم ثم وثم على جهة تبرع ولم يحكم  
 بموجب الوقف كما حكم شرعي حكما شرعيا على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن اولادها المتويزين ثم افتقر  
 اولادها فباعوا الدار بعد ما اطلق لهم قاضي القضاء بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف  
 أم لا (الجواب) نعم يصح البيع ويكون حكما بطلان الوقف حيث لم يحكم بلزومه كما حكم شرعي بوجهه  
 الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره وأفتى بذلك القرناشي والمولى  
 أبو السعود والخير الزملي تقلع المعتبرات وفي اسماعيل عليه فيما اذا وقف زيد غراسا على نفسه ثم وثم  
 على جهة ترتمصلة وحكم به كما حكم خنيلي في غير وجه خصم ثم باع الواقف الغراس اجاب حيث لم يكن  
 الوقف مسجلا محكوما به فلما حكم ان يحكم بهجته البيع ولا يكون المحكم الذي لم يكن على الدعوى  
 الشرعية مانعا من ذلك اهـ وأفتى بذلك على هذا السؤال المرحوم المولى عبد الرحمن افندي المصاوي  
 مفتي دمشق اقول وبهجته بيع غير المسجل افتى ابن نجيم صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا افتى سراج  
 الدين قاري الهداية الخ لكنه قال في بحره ان هذا على قول الامام المرحوم أي من ان الوقف انما  
 يتم بالقضاء على قوله ما راجع المفتي به فان كان حقيقا مقلدا فيحكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحيح المفتي  
 به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنينة تقررا على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى  
 القاضي بهجته وقد افتى به العلامة قاسم وأما افتى به العلامة سراج الدين قاري الهداية من جهة المحكم  
 بدينه قبل المحكم بوقفه فمحمول على ان القاضي مجتهدا وسهوه اهـ كلام البحر وأقره في النهر  
 والدر المختار وفيه ان العلامة قاري الهداية ذكر في فتاواه تابعا لخلاف ما ذكره أولا كما نقله

مطلب  
 القضاء ممنوعون من المحكم  
 بوقف الهارب من الديون

مطلب  
 وقف كرمه على سبيل سبعة  
 يصح ان كان هيا مكانه

مطلب  
 وقف على مسجد سبعة  
 ومات ولم يعمر ولا هيا مكانه  
 فالوقف باطل

مطلب  
 في بيع الوقف الغير المسجل

في حاشيتي على البحر فراجعها وأما ما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بالاحكام لكونه غراسا وهو من  
 المتبول ولكونه وقفاً على النفس فلا بدله من حكم كما يراه \* (سئل) في قاعة قديمة عامرة محكمة  
 البناء في محلة امنية مرسوب في السكنى فيها وتؤجر بأجر التمل وأرضها مفروشة ببساط قديم من عهد  
 واقفها والآن يريد بعض مستحق الوقف بيع السباط المزور بلا وجه شرعي وفي ذلك تغيير صيغة  
 الواقف وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه (الجواب) نعم حيث الحال ماذكر في عدة الفتاوى  
 لا يجوز بيع ما عا لوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة الممتدة قبل قطعها بخلاف غير الممتدة اه بحر من  
 البيع القاسم تحت قول الملباتن وعلا بقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناظر تغيير  
 صيغة الواقف كما اقتى به الحيزر ازملي والمجانوفى وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوغ شرعى  
 \* (سئل) في اشجار الوقف الغير الممتدة اذ انت دبسها واولوها وعدم الانتفاع بها الا حضا  
 وفي بيعها وقاعها الحظ والمصلحة جهة الوقف ثبوتاً شرعياً بعد دعوى شرعية فهل يجوز قطعها وبيعها  
 (الجواب) نعم وفي فتح القدير وسئل أبو القاسم الصفار عن شجرة وقف دبس بعضها وأبقى بعضها فقال  
 ما دبس منها فاسديه سيد غلثها وما بقى فخره وعلى حالها اه وفي البرازية وقال الفضلى وبيع الاشجار  
 الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القاع كبيع الارض وقال ايضا اذا لم تكن ممتدة يجوز بيعها قبل التلع  
 ايضا لانه غلثها والممتدة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف  
 وفي التارخاية توت وقف على ارباب مسمين في يد متبول باع ورق اشجار التوت جاز لانها بمنزلة النماء  
 فلو اراد المشتري قلع قوائم الشجر يمنع لانها ليست بجمعة ولو امتنع المتبول من منع المشتري عين قلع  
 التوائم كان خيابة منه اه من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة  
 اذا كانت غير ممتدة يجوز بيعها قبل القاع لانها هي الغلبة بعينها والممتدة لم يجوز بيعها الا بعد التلع كبناء الوقف  
 اه \* (سئل) في شجرة وقف غير ممتدة يريد المتبول بيعها بمن المثل قبل القاع لما رأى فيه من المصلحة  
 للوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بانه لا تنقض البيعة  
 المذكورة باقائه ثلثة اشجار ان الغراس حين البيع كان ممتراً قد ترجع البيعة بكونها كمن يدعى حصة  
 العقد الذي وقع الاختلاف بينه وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصى دار الصغير من رجل قائلاً لانها متوجهة  
 الى الخيرات وتصرف المشتري فيها زماناً وعرها فلما كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن بيع  
 الوصى اياها باطل لان الدار كانت معمورة حين باعها الوصى منه كان القول للصغير اعنى قوله ان الدار  
 كانت معمورة حين البيع لانه يشكر العقد وتقبل بيعة المشتري على انها لدار كانت خربة وقت  
 البيع لانه ثبتت حصة البيع وبيعة الصغير تنفذ وتثبت بطلان بيع الوصى لان تصرف الوصى حال  
 كون الدار معمورة باطل لا يحجز له فقبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الصغير كذا في فتاوى البرازية  
 والفتاوى الصغرى وغيرهما اه وكذا لو باع المتولى اشجار الوقف وقلعت واذا على أهل الوقف انها كانت  
 ممتدة وقال باسرة واجهه التلم فعدا لانه لا يقبل قوله يمينه في براءة نفسه من الضمان وكذا بيئته عند  
 تعارض البيعتين كذا في هامش التول لمن في البيوع وفي التحريية المصرح به عدم جواز استئناف  
 الدعوى بعد انقضاء الها على الوجه الشرعى وفيها تعلقان السكافى من كتاب الشهادات اذا تضمنت الشهادة  
 نقض قضائاً اه وفي المسألة بعد ثبوت الشلو وعدم الانتفاع بالحكم بجهة البيع كيف شمع بيعة  
 المستحق ويقضى القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشهاد من الدعاوى اى بيعة سقت وقضى بها  
 لم تقبل الاخرى \* (سئل) في دار موقوفة على ذرية سكنت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها  
 وقد غرر زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه اعادة ما غرر الى ما كان عليه (الجواب) نعم وفي فتاوى  
 ابن التلبي رفع أمر الخصم المذكور لولى الامر فامر بهدم بنائه واعادة الوقف على ما كان عليه

مطلب  
 لا يصح بيع بلاط مفروش  
 في قاعة وقف  
 مطلب  
 لا يجوز للناظر تغيير صيغة  
 الواقف  
 مطلب  
 يصح بيع اشجار الوقف اليابسة  
 مطلب  
 لو دبس بعض الشجر يباع  
 دون الباقي  
 مطلب  
 لا يجوز بيع اشجار الوقف الممتدة  
 الا بعد التلع بخلاف غير الممتدة  
 مطلب  
 لا تنقض البيعة على انه باس  
 باقائه ثلثة اشجار على انه  
 حين البيع كان ممتراً  
 مطلب  
 ترجع بيعة مدعى حصة العقد  
 مطلب  
 لا تنقض الدعوى بعد انقضاءها  
 على الوجه الشرعى  
 مطلب  
 اذا غرر الساكن بعض معالم  
 الوقف يؤمر باعادته الى  
 ما كان عليه

ويؤدبه على ذلك التأديب الزايل اللائق به ويثاب على الأمر أيد الله به الدين ويقع الطغاة والمعتدين  
على ذلك التواب الجزيل اه وفيها جوابا عن سؤال آخر شيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع  
ما غيره يلزمه اعادته الى ما كان عليه ولهدم البئر وقلع الاشجار وغير النول ونجب عليه ملزم به وكذا  
يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقي واجرة ما تتبع به اه وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه  
ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه انفع لجهة الوقف واكثر رعايته منه الاجر يبقى ما عر لجهة  
الوقف وهو متبع بما تنفع في العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر  
رعايته لم يهدم ما صنع واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزير مما يليق بحاله اه والمسألة  
مذكورة في الخبرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى الكازروني تقلا عن المحاوي في جواب سؤال مانعه  
وطالب يهدم ما غيره بصفة عين الوقف حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة الخ ما حرره \* (سئل)  
في ناظر وقف باع عسا موقفا لاحتياجه الى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشوكة  
فاشتره منه وقام الحجام وبني مكانه دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور او لا وبعد ذلك فما يلزم  
عليهما (الجواب) اما الناظر فلزمه العزل واما ذو القدرة فلزمه قلع مبانها وضمان قيمة ما قلع  
ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحجام فانه لا قدرة في مقابلته قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى أبي  
السعود من الوقف \* (سئل) في انتاض الوقف المشتبه على ايجار واخشاب مكسرة ملتقة في أرض  
الوقف اذا تضرعوا دعوا حالها وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بغير موضع  
تضمن ائتمن التات ذلك مع الحفظ والمصلحة للوقف بالبيعة الشرعية فهل يكون البيع جائزا لا (الجواب)  
مسا لبيع انتاض الوقف صرح بها في كثير من المقترات من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال  
ما يهدم من بناء الوقف وآلته صرفه الحجام في عمارة الوقف احتاج وان استغنى عنه امسكه حتى  
يتحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة ليقب على التأبير فيحصل متصودا الوقف فان مست  
الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والامسكه حتى لا يشذ عنه ذلك وان الحاجة فيبطل المتصود وان  
تعد إعادة عينه الى موضعه يبيع وصرف ثمنه الى المارة صرفا للبدل الى مصرف البدل ولا يجوز ان  
يقبضه يعني القبض بين متخفي لوقف لانه جزء من العين ولا حق للوقف عليهم فيه وانما حقهم في  
المنافع والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اه وقد حصل بما ذكر الجواب والله اعلم بالصواب  
واجاب قارئ الهداية عن وقف يهدم ولا يمكن له شيء يعمره ولا يمكن اجارته وعمره هل تباع اقباضه  
بتوالة اذا كان الامر كذلك صح بيعه بامر الحجام ويشترى بثمنه وقف مكانه فان لم يكن رد الى ورثة  
الواقف ان وجدوا والايصرف الى الفقراء \* (سئل) في خربة جارية في وقف أهلي تعطل الانتفاع  
بها وضعت عن الغلة والربح في الوقف غير حاجي يعمرها وأدت الضرورة الى الاستبدال بها بغيره  
الشرعي ما فيه من الحظ والمصلحة للوقف ولولا لدرامه يشتري بها دار أخرى أكثر نفعا وأدري ما وأحسن  
صتعا فهل لتناضى أن يفعل ذلك بوجهه الشرعي (الجواب) نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن  
استبدال الوقف ماصورته هل هو على قول أبي حنيفة واجاب احباب الاستبدال اذا تعين بأن كان  
الموقوف عليه لا يتبع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضا أو دارا هار بيع بمو دفعه على جهة  
الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان كان للوقف ريع ولكن  
رغب شخص في استبدال ان اعطى بدله أكثر ريعا منه في صتعا احسن من صتعا الوقف حاز عند  
القاضي أبي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز اه قال العلامة صاحب النهر في ذيل التقي المذكورة  
مانه ورأيت بعض الهو الى ميل الى هذا ويعتده وانت خبير بان الاستبدال اذا كان قاضي الحنفية لنفسه به

مطلب  
ان كان ما غيره اليه انفع  
لوقف يبقى والامر بهدمه  
واعادته الى ما كان عليه

مطلب  
اذ انازع الناظر شيئا من الوقف  
لاحتياجه الى المرممة

مطلب  
في بيع انتاض الوقف

مطلب  
في استبدال الوقف

مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق اه وقد أفتى بجواز الاستبدال  
 بلغة وقد اذ كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء لاعلام منهم العلامة الخبير الرمي . وتليذه الفهامة  
 السيد عبد الرحيم اللقي والمحقق الشيخ اسماعيل الحائلي وغيرهم من العلماء لاعلام روج الله تعالى  
 روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم أقول قال في الدرا المختار وفيه الى في الاشياء لا يجوز  
 استبدال العاقل الا في اربع قات لكن في معروضات المفتي أبي السعود انه في سنة ٩٥١ ورد الامر  
 الشريف بمنع استبداله وأمر بأن يصير بأمر السلطان تبعا لترجيح صدر الشريعة اه فليحفظ اه  
 \* (سئل) في دور متعددة معلومات من قبل واقفها المتعدين المختلفين بيعت دار منها بيا حكمة  
 بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يرى ذلك وحكم بعهته بمن معلوم قبضه نظار الوقف ليشترابه  
 عقار بده ولا ان احتاجت بقية الدور للتعبير الضروري ولما في الاوقاف حاصل ولا من يرغب  
 في استيفاء الدور مدة مستقبلة بآخرة بمجلة تصرف في التعمير ويريد النظر الاستدانة على الدور باذن  
 القاضي العام لاجل التعمير لا لزور فقول يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التعمير من ثمن الدار  
 المذكورة (للمجواب) نعم لان ثمنها صار وقفا بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين  
 ولكن في فتاوى اللقي من الوقف سئل عن وقفه استبداله متوليه باذن القاضي بدهم معلومة  
 استبدالها بغيرها وقضاها فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف  
 عليهم ورتبهم من بعدهم الجواب تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل يشترى بها ما يكون وقفا  
 مكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية باذن قاض يملك ذلك ويستوفي من ثمنه الوقف بعد العمارة  
 ليشترى بها ما يكون وقفا كالأول ولا تكون ملكا للموقوف عليهم ولا رانا ومصلحة الاستبدال بالدراهم  
 معلومة وتحتاج الى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الا متولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا  
 الموقوف عليهم كالا يفتي على الفقيه الدنيه والله تعالى أعلم اه فتقاضوا صرف البدل في عمارة  
 الوقف فتأمل والاستبدال والبيع واحد من حيث المال والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسماعيل  
 في فتاواه بأنه يبيع من مال الاستبدال ولا يستبدل حيث كان في الوقف مال لعدم الضرورة اه ولكن  
 ما في مؤلفات الواقفين متعددون ولا يصرف بيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله من حوادث  
 الوقف ولو كانت الدينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها المحس كماله والشهد واملا بان الدار  
 سائعة للاستبدال لانهدامها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كاذكر ثم شهدت اخرى لدى حاكم  
 بأنها عمارة آن الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يعني بأن عمارتها آن الاستبدال هي العمارة  
 القائمة في هذا الزمان فالتقاضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها  
 المحس فهو بمنزلة الوجها حيا بعد الحكم بموته اما اذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم خيرة بمن الوقف ومثله  
 في فتاوى الشلي والشيخ اسماعيل \* (سئل) في ناظرين على وقف أهلي استبدلتا بساتين  
 معلومة جارية في الوقف المرفوع من رجل استبدل الاشترعا مستوفيا للشرائط الشرعية مع ثبوت الخط  
 والمصلحة في ذلك للوقف محكما ببيعة ذلك من قاضي القضاء بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين  
 فهل يصح ذلك وان كانت البساتين في غير ولاية القاضي المستبدل لدنه (المجواب)  
 نعم قال في البحر في أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتدعيان في بلد القاضي اذا كانت  
 الدعوى في المنقول والدين واما اذا كانت في عقار لا في ولاية فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية  
 واما لادن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقصر على الجهة الامام فخر الدين قاضين في فتاواه  
 مشهورة كما في الاشياء ومن الدعوى والصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح

مطلب

يجوز الاستبدال بالنقد

مطلب

اذ بيعت دار الوقف بيا  
 حكمها هل يبيع بمنها بقية  
 دور الوقف

مطلب

ولاية بعض دراهم الاستبدال  
 للناظر دون الناظر الموقوف  
 عليهم

مطلب

بينه الاستبدال اذا كان  
 يكذبها المحس فالصحيح بها  
 باطل

مطلب

يصح المحكم بالاستبدال  
 وان لم يكن في ولاية القاضي

مطلبه  
في وقف الذي على القسايس  
ثم على فقراء النصارى  
مطلبه  
الوقف على فقراء بيعة كذا  
صحيح وكذا على فقراء النصارى  
مطلبه  
وقف ارضه على بيعة كذا ثم  
على الفقراء صرف الى الفقراء  
مطلبه  
الوقف على الرهبان والتسديسين  
باطل

وان لم يكن في ولايته والسائلة منصوص عليها في ادب القسايس للخصاف \* (سئل) فيما اذا كان  
لنصارى دار معلومة موقوفها في حقه متجزا على قسايس النصارى الموجودين ومعتزم من بعدهم على  
القسايس وان تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صك فهل يجوز الوقف ويكون للفقراء  
النصارى، (الجواب) يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف في وقف اهل الذمة قلت فانه يقول  
ان قال جعلت داري هذه صدقة موقوفة تجري غلتها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل  
انه انما يصرف في هذا الى الصدقة الا ترى انه لو وقف وقفا على فقراء النصارى في اجرة ذلك وكذلك  
لوعلم ولا يخفى فقال يصري غلة صدقة في هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت فانه يقول لو جعل الذي  
ارضاه صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة هذه  
الصدقة بعد النفقة عليهم في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون على الفقراء والمساكين  
ولا يتفق على البيعة من ذلك شيء قلت وكذلك ان قال تجري غلة هذه الصدقة على الرهبان والتسديسين  
قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والتسديسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله باطل اه وفي  
فتاوى قارئي الهداية اذا وقف الذي على الكنييسة او البيعة فهل يجوز ايجاب الوقف باطل ويجوز بيعه  
وبورث عنه وكذا اذا لوقف على الرهبان والتسديسين وان وقف على فقراء النصارى اجاز اه \* (سئل)  
في ذمي مريض مرض الموت وقف داره على بنيه الذميين ثم من بعدهما على كنييسة كذا ثم هلك من  
مرضه المزبور بعد ثلاث ايام عنهما وعن زوجته واخوين شقيقين لا يجوز وذلك فهل يكون الوقف غير  
جائز (الجواب) نعم قلت وكل وقف وقفه الذي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز فمثل قوله في عمارة  
البيع والكنائس وبوت التيران والاسراج وفيها ومرتبتها ليس ذلك باطلا قال بل اه خصاف من  
باب وقف الذي ومثله في الاسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان  
أجنبيا وللوارث لا يجوز الا باجارة الوثبة ولم يجزير وذلك في مسائلنا \* (سئل) في ذمي وقف وقفا  
على نفسه وعلى ذريته فاذا انقرضوا فعلى الحرميين الشرعيين بشرط ان لا يرثوا الا بقدر ما يقدرون على  
ولا يجعل بماله الاضرورة ثم ان الواقف اجر من آخر وتجعل لست سنين كل سنتين عقده حكمه بحسب  
ثم فرغ عن الوقف فهل بالفراغ لا ولادة فيصح الايجار ويضعب مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى  
يستوفى ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح وأما على اهل الحرميين الشرعيين فله دلل كلامهم انه  
لا يجوز لان وقف اهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قرية عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجدا للمسلمين  
لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لان ذلك قرية عندنا وعندهم الا ان يقال يصح على من ذكر من غير  
اهل الحرميين الشرعيين ويأني قوله على اهل الحرميين ويكون آخوه للفقراء بناء على مذهب ابي يوسف  
انه يكون مؤبدا وان لم يذكر التأييد وأما الاجارة المذكورة فان حكم فيها حكمها بداره بعد تسد دعوى  
ارتفع الخلاف وهذا الجواب لم أقله من تحت يدي على ورقة المسائل لعدم جزئي به والله تعالى اعلم  
فتاوى البكاروني من الوقف عن المحتاوي ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة ومقبرة وسراج  
واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت المقدس او قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف  
وتكون الغلة لاسراج أو الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة منها شيء اه اسعاف من باب اوقاف  
اهل الذمة فتأمل فلهذا يقدم ما له المحتاوي من قوله الا ان يقال الخ توفى الخفاف من الباب المزبور  
أفصح من هذا وأصرح فراحه \* (سئل) في امرأة ذمة لها حصة معلومة في دار ووقفت الحصة  
المزبورة في حقه متجزا على فقراء اهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمها حكم حنفى ببيعة الوقف ولزومه  
حكمنا شرعا فهل يكون الوقف المزبور صحيحا (الجواب) نعم صحيح وقف الذي بشرط كونه قرية



عندنا وعندهم كمال الوقف على اولاده وعلى فقراء اهل الزمة فان عم جاز الضرف الى كل فقير مسلم او كافر  
وان خصص فقراء اهل الزمة اعتبر شرطه كائناً عليه الخصاص بجزء من الوقف وقفاً على فقراء بيعة  
كذا فانه يجوز ان يكون قصد الصدقة اسعاف من باب اوقاف اهل الزمة \* (سئل) فيما اذا انشأ ذى  
وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده وذريته الخ وهلك وانحصر ريعه في جماعة ثم أسلم واحد  
منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف مستحقاً له ولا يجرمه وشرط الواقف النظر للارشد صحيح يتولاه  
ارشدهم من الذرية دون غيره (الجواب) نعم كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام عفى  
عنه قال المؤلف ثم انى نسئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشد فالارشد من ذرية  
الموقوف عليهم وهلك وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذرية ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة  
مسبلة هي ارشد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا تمت ارشديتها بالوجه الشرعى تولى النظر على  
الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور \* (سئل) فيما اذا وقف زيد حصته  
وهي النصف من جواميس على اولاده وذريته ولم يحكم بالوقف حاكم براه ثم باع المحصة من آخر فهل  
يصح البيع دون الوقف (الجواب) نعم يصح البيع والوقف غير صحيح \* (سئل) فيما اذا كان  
لزيد غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على اخيه ولم يسله الى المتولى ولا لهما ولا لآخر  
مجهلة بل استطاع ولا حكم به حاكم شرعى أصلاً فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح (الجواب) نعم  
لان الغراس من المنقول كما في البحر \* (سئل) في رجل وقف جاموساً في بلد يمتار ذوقه ولا  
تعاملوا به فاذا صدر من واحد أو اثنين هل بعد ذلك تعاملاً ولا واذا لم يعد تعاملاً هل الوقف المذكور  
غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم (الجواب) اذا كان في بلد تعرف ذلك يجوز والا فلا قال  
في الفتاوى المتأخرة من الفصل الثاني من كتاب الوقف سئل أوقف عمن وقف بقرة على الزباط  
لشرب من لبنها انشاء السبيل لا يجوز لانه غير متعارف حتى لو كانت في موضع يتعارف ذلك يجوز  
استعمالها وفي الخلاصة وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من لبنها واستعملها انشاء السبيل قال ان  
كان ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم رجوت أن يكون جائزاً اه زائد في الذخيرة ومن المشايخ  
من قال بان يجوز استعماله بحرى التعارف في ديار المسلمين بذلك اه فاعتبر بعض المشايخ التعامل  
مطابقاً في ديار المسلمين والذي عليه غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فاذا كان في بلد يتعامل به  
يجوز في تلك البلدة وان كان في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومتضى قولهم غلب ذلك  
في اوقافهم انه لا يكتفى بصدوره من واحد أو اثنين لانه ليس بغالب قال العلامة ابن العماد في التحرير  
في بحث المحتقة ان التعامل هو الاكثر استعمالاً اه وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم  
بالصواب \* (سئل) فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للاقوام السابقين  
تصرف به أصلاً فقام رجل من الذرية بكلف الناظر التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس  
له ذلك (الجواب) لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل ائتمانه على  
تليظ الواقف به قال في الحاشية ولما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسى  
رحمه الله تعالى انه لا يجوز الشهادة على شرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاجل  
الاستاذ طاهر الدين رحمه الله تعالى اه وأفتى بذلك المم وغيره أقول في فتاوى الشيخ اسماعيل سئل  
فما اذا كان زيد وطلعتان في وقف ومشروط ما لم يعلم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظران هذا  
الصك كتاب الشرط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوطائف على مقتضى شرط الواقف  
الجواب نعم اه وتقبل المؤلف عن فتاوى العلامة السبلى قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من

مطلب

وقف الذمى على اولاده  
فأسلم أحدهم لا يسقط حقه  
من الوقف

مطلب

اذا كانت المسبلة ارشدية  
الواقف الذمى يتولى النظر

مطلب

وقف حصته من جواميس  
ثم باعها صحيح البيع

مطلب

وقف غراساً ولم يسله الخ

مطلب

وقف الجاموس في بلد لم  
يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

مطلب

لا يكتفى التعامل من واحد  
أو اثنين

مطلب

التعامل هو الاكثر استعمالاً

مطلب

لا تثبت الشرط بمجرد ذكره  
في كتاب الوقف المنقطع الثبوت

مطلب

لا يجوز الشهادة على الشرائط  
والجهات بالتسامع

مطلب

اذا اعترف الناظر بكتاب  
الوقف يؤمر بالعل بالشرط  
فيه

الفتاوى المذكورة أنه يلزم الناظر بأحضان كتاب الوقف لعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك إذا كان متصل الثبوت أو اعترف به الناظر على ما تقتضاه عن الشيخ اسماعيل وحديثه فيحمل ما في مسائلنا على ما ذللي يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل (سئل) فيما إذا كان زيد عقار فقال إذا مات فقد وقفت عقارى على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه (الجواب) حيث علقه بوفته فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره فله الرجوع عنه إذا حكمه حكم الوصية فيصح بيعه وقال في التتارخانية ولا يجوز تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا اضافة الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صح رجوعه (سئل) فيما إذا كان يبيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بغير معارض له ولورثته قبله من مدة تزيد على ستم سنة والآن قام ناظر وقف أهلى بعارضه فماذا يصح بها في الوقف المزبور مستند في ذلك التجرّد كرها في كتاب وقف بيده متقطع الثبوت ولم يسبق له ولأن قبله من نظار الوقف وضع يد عليها الجهة الوقف فهل حيث كان الأمر كذلك يمنع الناظر من معارضة زيد فيها وبعمل وضع اليد والتصرف المزبور بن ولا عبرة بتجرّد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور دون سبق تصرف شرعى لجهة الوقف المزبور (الجواب) نعم لأن حجج الشرع الشريف ثلاثة البينة والاقرار والتسكول وكتاب الوقف انما هو كاعلديه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علما ولا يترجى شي من يد أحد الابحى ثابت معروف (سئل) في امرأة وقفت وقفا وشرطت لنفسها فقط بيعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يريدها بيعه فهل لذلك لكونه باطلا أم لا (الجواب) قال في الذميرة في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستدال بئنه ما يكون وقفا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبى يوسف الوقف جائز بشرط باطل ذكره المحصاف اه وقال في الاسعاف من باب الوقف الناطل ولوقال على أن لي ابطاله أوردته من سليل الوقف أوسعه أوردته على أن لفلان أولورثتي أن يطلوه أو يبيعه وما شبهه كان الوقف باطلا على قول المحصاف وملاط وحاشا على قول يوسف بن خالد السمنى لا بطلاله الشرط بالحاقه اياه بالمتق وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعه او يصرف ثمنه الى حاجته فالوقف باطل وهو جائز للفقهاء ومنه في البحر عن البرازية فتخلص أن المقتضى به البطلان (سئل) فيما إذا كان يبيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعى انها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة بينة على ذلك فهل اذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئا (الجواب) لا يحكم له بتجرّد ما ذكره في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو السبلد بمجرد الوقف ويقول هي ملكي واقام المدعى بينة أن زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وإن شهدت أنها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يوقف ما لا ملكه وقد يكون ذلك في يده بعد حارة او عارية أو يؤولد اه وقد افدى بئنه العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور في فتاوى بمختلف ما اذا شهدت البينة انها وقف عليه وقفها فلان وهو ملكها فانها تقبل أقول قد صرح بذلك ايضا في المحرر من الوقف عن الحصاف لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كراهين من الوقف ايضا ما نصه وقد ذكر في جامع الفصولين راما للعدة ينبغي أن تبطل بمعنى الشهادة بالسمع لو كان قديما \* وقف مشهور قديم لا يعرف واقعة استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وهذا كذلك فالحق تاراه يجوز اه فاما أن يحمل ما مر على خلاف المختار ويحمل ما تنله في المحررة عن جامع الفصولين

مطلب  
اذ اعاق الوقف بوفته له بيعه  
ويلزم بعد الموت من الثلث

مطلب  
لا يجوز تعلق الوقف بالوقت  
الا اذا اضافة الى الموت فهو  
وصية

مطلب  
يعمل بوضع اليد والتصرف  
لا بكتاب الوقف المنتقطع  
الثبوت

مطلب  
حجج الشرع ثلاثة

مطلب  
لا يترجى من يد أحد الابحى  
ثابت معروف

مطلب  
يعطل الوقف باشتراط بيعه

مطلب  
لا يمتنع مجرد الشهادة انها  
وقف فلان

مطلب  
فيما يقبل فيه الشهادة بالوقف

مطلب  
ينبغي أن تبطل الشهادة  
بالسمع لو الوقف قديما

على ما إذا كان غصب العالم ثابتا بأحدى الحجج الثلاث أو يحل ما مر من الاسعاف والمصافى على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا يمكن علم الشهود بعلمك الوقف له بخلاف القديم فلا تنطبق فيه الشهادة بأمر وقفها وهو بعلمكها فليست أمثلة \* (سبئيل) في الشهادة بالسماع على شرط الوقف هل تكون غير مقبولة \* (الجواب) \* لا تقبل الشهادة بالشهرة بالثبات بشرائط الوقف في الأصح كما صرح بذلك في الدرر والالتزام ووافى على أفندي أيضا بان الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة \* (سبئيل) \* فيما إذا كان يندى بدعقار معلوم يتصرف فيه هو أو ومن قبله من مدة تريد على أربعين سنة بلامعارض ثم مات عن ورثة قام بمروا لا يندى عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عموما بذلك ولا منعه مانع شرعي والكل في بلدة فهل لا تسمع دعواه الزبورة \* (الجواب) \* نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا ثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهره وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي الفتى بالمالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما إذا سمع التناضى تلك الشهادة وحكم بنزع اليمين والوقف من يد الورثة وكتب به بجهة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك التناضى فأجاب لا ينفذ حكمه ولا ينفذ بجهته ويعزل اه \* (سبئيل) فيما إذا وقعت هند حصة مشاعة منقولة غير متعارف وقفها قالبة للقسمة على نفسها ثم ورث ذلك لدى حاكم حنفى ولم يحكم بجهته حاكم براها بوجه الشرعى فهل يكون غير صحيح (الجواب) نعم \* (سبئيل) في امرأة وفقت مبالغها لولمها من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وقفها جميعا متفرقا مسلما للمتولى مصلحا محكوما بجهته وجماعت آخره لمجبة بتر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور حائرا (الجواب) نعم وافتى بذلك مفتى الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي المخاضية من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم والأطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضله على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعه كالدراهم اه ومثله في الدرر عن الخلاصة عن الانصارى وكان من اصحاب زفر اه \* (سبئيل) في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك الملاحة الا يكمل في خزانته وقال في الوهابية

ويدخل في وقف المصالح قيم \* امام خطيب والمؤذن يعبر

\* (سبئيل) في هذه سنة معلومة جعل واقفها الاما ما جعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقدار من التمتع بوقته فيها وقت صلاة العراوى وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشيع المرقوم مدة حياته ومات الوقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعدمدة الا ان قام بعض خدمة المدرسة بعراض الامام في اخذ فاضل الشيع المذكور مع ان الوقف شرط لنفسه الزيادة والتقصان والعرف في ذلك الموضع ان الامام يأخذه فهل للامام اخذه (الجواب) نعم ثبت شفعالى لمسيح في شهر رمضان فاحترق وبني منه ثلثة اودونه لاس للامام ولا للمؤذن ان يأخذه غير ان الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اه فتبين متفرقات الوقف \* (سبئيل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم اراد وقفه الرجوع متسكبا بقول الامام الهمام فعارضه المتولى في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصاحبين وحكم الحاكم بجهته على قولهما هل صحيح حكمه \* (الجواب) \* حكم التناضى لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كافي للتمت ولا قول أبي يوسف من جهة وقف المنقول لان ابا

مطلب

لا تقبل الشهادة بالشهرة

والسماع على شرط الوقف

مطلب

لا تسمع دعوى الوقف بعد

مضى ٣٣ سنة

مطلب

لا يسمع وقف حصة مشاعة

منقولة لم يتعارف وقفها

مطلب

يجمع وقف النقود

مطلب

يدخل المؤذن في الوقف

على مصالح المسجد

مطلب

للامام اخذ فاضل الشيع

حيث جرى العرف به

مطلب

في وقف البناء على انفس

يوسف مع محمد في وقف المتقول من السلاح والكرع كالحبل والابل في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرهما فالحكم ملفق وانه باطل بالاجماع وعبارة الملقى ترشد الى هذا أقول ومرا الكلام في ذلك  
 \* (سئل) \* في رجل تعرق في غراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدعيا ملكه ويريد انظر الوقف  
 الا ان الدعوى على الرجل بغير ان الغراس في الوقف وبصرف النظر قبله فبه جهة الوقف واقامة بدنة  
 عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وبنته وترفع يد الرجل عن ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) فيما  
 اذا كان لاجوين عقار وقفاه على انفسهما ثم من بعدهما على اولادهما ثم وثم وشرطانه مادام كل  
 منهما حيا له ان يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات احدا لاجوين عن بنات ثلاث ومات احدها من  
 عن اولادها فخرج الوقف المحي اولادها من الوقف ثم جعل لهم حصصا مفترزة معلومة من ريع الوقف  
 ويريد بالاولاد المخرجون ان يضموا ما افرزه الوقف المزبور الى ما شرط لهم قبل الاجراع فهل ليس لهم  
 ذلك والاجراع صحيح (الجواب) نعم \* (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل  
 واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لذته الثلاثة ما يخصه وقرره للتساوي  
 في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للاذان ولم يعين الوقف جماعة معلومين ولا عددا مخصوصا بل اطلق  
 وقال على مؤذني الجامع المذكور فويل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف  
 (الجواب) نعم والمسألة مسطورة في الخبرية من الوقف \* (سئل) في انتقاض الوقف اذا تعذر  
 عود الملهما وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها اذا باءها ناطرها بفن معلوم من الدرهم هو من المثل  
 الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا (الجواب) نعم وفي جواهر  
 الفتاوى من الباب الثالث من الوقف اهل مسجد افرقوا وتسمى المسجد الى الخراب وبعض المغلبة  
 يستولون على خشب المسجد فانه يجوز ان يباع الخشب باذن القاضي ويمك الثمن ويصرفه الى بعض  
 المساجد او الى هذا المسجد قال قد رقت هذه المسألة في زعم السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب  
 وهو في بعض الطرق ولا تنتفع به المارة وله اوقاف قال يجوز صرفها الى رباط آخر ينتفع به المارة لان  
 الوقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد  
 حسام الدين من القسم الثاني بشرى بلبت بالاجرة في قرية فقربت التربة وانقضت اهلها وعنده هذه  
 التربة قرية اخرى فمباحوض يحتاج الى الاجرة من تلك التربة يجوز ان يؤخذ الاجرة من تلك التربة وينفق  
 في المحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا باذنه لانه رجع الى ملكه وان لم يعرف الباني فالطريق  
 في ذلك ان يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في المحوض لانه بمنزلة القطة ولو اراد التساضي ان ينفق  
 من غير هذا الطريق لا بأس به اه وكتب على صورة دعوى ماصورته انا تأملنا شرط الواقف  
 فوجدناه مكتوبا فيه ثم من بعد اولاده الموجودين فهدايع سائر اولاده الموجودين وقوله وهم فلان  
 وفلان فذكر الشيء لا ينبغي ما عاده فهذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الله  
 تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشر كوا الامة مع انه تعالى قد حرم اشياء كثيرة وقال  
 عليه الصلاة والسلام لا صحابه الا احدهم بأكبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال لا شر لك الله  
 وعقوب الوالدين مع انه ورد اشياء كثيرة انهم ا كبر الكبار وان قلنا ان قول الواقف وهم فلان  
 وفلان هذه مقصرة معرفة الطرفين فقيد المحصر فيكون معناها ان اولاده الموجودين هم فلان وفلان  
 لا غيرهم أي لا موجود له من الاولاد غيرهم فبعد الرجل المذكور لا يشكر بقية اهل الوقف انه ابن  
 ابن الواقف فيكون بقضي ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صونا للكلام الواقف عن القنود قد شرط  
 الواقف في كلب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد ما يحجز عن اثبات كون جده حدث بعد الوقف

مطلب  
 تسمع الدعوى في الوقف وان  
 مضى نحو عشرين سنة  
 مطلب  
 وقف وشرط لهما الادخال  
 والاجراع فأخرج احدهما يصح  
 مطلب  
 وقف على مؤذن جامع كذا  
 يدخل كل من اتصف بهذا  
 الوصف  
 مطلب  
 يجوز بيع انتقاض الوقف اذا  
 تعذر عود الملهما  
 مطلب  
 مسجد افرق اهلها وتنادى  
 الى الخراب  
 مطلب  
 رباط خرب في بعض الطرق  
 ولا تنتفع به المارة  
 مطلب  
 في كفة صرف بناء مسجد  
 اوسر الى مسجد آخر او بئر  
 اخرى اذا عدم الانتفاع به  
 مطلب  
 وقف على اولاده الموجودين  
 وهم فلان وفلان  
 مطلب  
 ذكر الشيء لا ينبغي ما عاده  
 مطلب  
 عين الاولاد بالعد لا ينبغي من  
 عندهم من الاولاد

فهذا شيء لا ينبغي استحقاقه اذا كان واضع اليد ومتمتعاً بالخدمة فان وضع اليد خدمة فاعلمه  
 وأما قولهم وضع يده مكان بطريق المادقة والمادقات فبطلت المادقة وابرارهم محج  
 المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن الى اثبات كونه كان واضع اليد ومتمتعاً قبل المادقة المصادقة  
 اقول اول كلام المؤلف بهم أن تعيين الاولاد بالعدل لا ينبغي من عداهم والمنقول خلافه ففي اوقاف  
 الخصاص من باب الوقف على ورثة فلان ما نصه ولو قال على ولديهم وهم فلان وفلان فمدخسه انفس  
 ومن بعدهم على الفقراء كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولديهم ولا من  
 يحدث لزديهم الولد بن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا  
 المال في كل من يموت منهم كان سهمه للمساكين اهـ ومثله في الاسعاف وغيره \* (سئل) في عتار  
 وقف يداخون مات أحد ههنا عن اولاد اختلغوا معهم في شرط الواقف لم يدعي أن شرط الوقف  
 بطناء بعد بطر وانهم لا يستحقون في حياة المني كور حصة واولاد الميت يدعون انه وقف مطائنا وانهم  
 يستحقون حصة ابيهم وكل برهن على ما دعاه فأي البيتين أولى (الجواب) ينفه مدعي الوقف  
 بطناء بعد بطر أولى كما صرح به في الدرر والتبيين وغيرهما والوقف بين اخوين مات أحدهما وبقي  
 في يد الحجي واولاد الميت ثم الحجي برهن على واحد من اولاد الاخ أن الوقف بطناء بعد بطر والباقى غيب  
 والواقف واحد قبل وينصب خصمه من الباقين ولو برهن اولاد الاخ أن الوقف مطائنا عليك وعائنا  
 فبينة مدعي الوقف بطناء بعد بطر أولى كذا في القنية درر من آثار الوقف اقول ولعل وجهه ما قاله الوان  
 البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق ولذا اذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف على الذرية  
 بصرف الى الجميع بالسوية كما مر فالتى تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجح لانها تثبت الزيادة  
 خلفها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باحداهما والا فلو سبقت احداهما وقضى بها تلغى الاخرى لما  
 قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداهما لغت الاخرى فتنبه \* (سئل) في دار معلومة  
 جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصة معلومة فيها فوقها على نفسها ثم من بعدهم على  
 جهة بتمتصه وشبهاها لتول وصدر ذلك منهما في صحته ما فهل يكون الوقف جائزاً (الجواب) نعم  
 ولو كانت الارض بين رجلين فصدقاها بجهة صدقة موقوفة على المساكين ودفعها معاً الى قيم واحد  
 جاز اتفاقاً لان المانع من الجواز عند محمد هو الشروع وقت التبض لا وقت اعتدول يوجد ههنا الوجود ههنا  
 معاً منهما ولو وقع كل منهما نصيبه على جهة وجعلنا التيم واحداً وسلماه معاً جاز اتفاقاً لعدم الشروع  
 وقت التبض اسعاف \* (سئل) في رجل وقف كتاباً من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على اولاده  
 وذريته ثم على جهة بتمتصه وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه واخذ الكتاب من زيد فهل  
 صح الوقف وليس له ذلك (الجواب) نعم تنسل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز  
 القنية ابو المثلث وقف الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اهـ \* (سئل) في بستان جار  
 في وقف له حائط محيطة بجوانبه الاربع انهم بعض المحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع  
 الناطران من عمارته والوقف غلة فهل يجوز بيعها (الجواب) نعم قال في البحر تعلقا عن الخصاص  
 اذا امتنع يعني الناطلون العمارة وله أي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها ولا يخرجها من يده خيرية  
 او ائل الوقف \* (سئل) في اوقاف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك  
 جائزاً (الجواب) نعم ويجوز شرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز للواقف عند أبي يوسف ان يشترط  
 انتفاعه من وقفه وتوابعه لنفسه لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من صدقة أمي من وقفه  
 ولا يحل ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع الا أنه لو لم يكن اميناً لفقاضي عزله ولو كان شرط الواقف

قولهم في الصغمة الماضية وكتب  
 على صورة دعوى ماضية الخ  
 الا ارتباطاً له بقبلة ولا مناسبة  
 بينهما تظهر كما لا ينبغي

مطلب

بينة مدعي الوقف بطناء بعد

بطر أولى من بينة مدعي

الاطلاق

مطلب

أحد المستحقين ينصب

خصماً عن الباقيين

مطلب

اذا ما رضت البيتان وسبق

القضاء باحداهما لغت الاخرى

مطلب

وقفاً دارها على نفسه ما يصح

مطلب

يصح وقف الكتب

مطلب

اذا كان لا وقف ربيع يجبر

الناظر على تعميره

مطلب

اذا امتنع عن العمارة يخرج

من يده

مطلب

يجوز جعل غلة الوقف والولاية

عليه لنفسه

مطلب

اذا كان الواقف غير امين

يعزل عن التولية وان شرط

ان لا يعزل

أن لا يعزله أحد لا يلتفت إليه لانه مخالف للشرع دفما للضرب عن القراء ولو صار عدلا بعده لانتقل  
 الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن مالك \* (سئل) في قدور نحاس موقوفة وقفها ريد على  
 ذرية قام رجل من المتصدقين يكاف الناظرين بها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب)  
 نعم \* (سئل) من فاضى الشام سنة ١١٤٦ في رجل وقف وقفه على جهات برعية وجعل  
 فاضل الوقف لذرية وان يكون توجيه جهات البر المذكرة لتولي الوقف فنام جماعة من مستحق  
 الوقف يدعون انهم فقراء وانهم أولى بالميراث من غيرهم فكيف الحكم (الجواب) قال  
 في الاسعاف يجب صرف العلة على ما شرط الواقف وفي غيره شرط الواقف كعص الشارع أى في المفهوم  
 والدلالة والذي رأينا في الخيرية من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما إذا كان موقوفة على  
 ميراث عنها وسماها الواقف أنه لا يصرف اليها ويصرف الى الذرية فلم ير له إلا أن مع ضرب الوقف  
 والله تعالى المستعان وأما إذا وقفه على ابواب البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن  
 الاسعاف \* (سئل) فيما إذا شرط واقف أن مات من غير ولد فوصيه لمن هو في درجته يقدم  
 الاقرب اليه فالأقرب مات واحد عن غير ولد وفي درجته شقيقه وان لا ولد فمن تؤول حصته  
 (الجواب) للاخ الشقيق لانه اقرب اليه دون الاخ لا ب قال المحصاف في باب الرجل يتف الارض  
 على اقرب الناس منه فان قال اقرب الناس الى ابيه وذو كره بعد كلام مانصة قلت فان كان للواقف  
 ثلاثة اخوة مقربين قال فاعلة لانه لا يه واهة قلت فان كان له اخ لا ب وان لا ولد قال العلة لهما جميعا  
 لأن الاخ من الاب قرابته منه بأبيه والاخ من الام قرابته منه بأمه وليس يكون الوقف على قدر حال  
 الميراث الا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رسمه والاخ من الاب قد ارتكض مع  
 الواقف في صلب الاب فليس واحدا منهما بأقرب اليه من صاحبه اه ثم اذ لم يقيد الواقف الاقربة  
 لا الى الواقف ولا الى المتوفى لا يصر في المتوفى كما في فتاوى المرالى الهام الشيخ عبد الرحمن أفندي  
 العمادى من كتاب الوقف اقول ووجهه ظاهر فان من في درجة المتوفى كلهم في الترتيب الى الواقف سواء  
 بخلاف قريبهم الى المتوفى فان قرابة أهل درجته منه تتفاوت كالاخوة والاداء ونحوهم والاصل  
 استعمل افضل التفضل فيما تتفاوت فكان انصراف الاقرب الى المتوفى أولى تأمل وقد افاد الشيخ  
 اسماعيل تقديم ذى الجهتين على ذى الجهة وان كانت احدى الجهتين من غير أهل الوقف حيث سئل في  
 وقف شرطت فيه الاقربة الى المتوفى فوجد اولاد عمه وان عمه ثانية هو ابن عم المتوفى والعلم المزبور ليس  
 من أهل الوقف فأقرب بتقديم ابن العم المذكور وان كان العم المذكور من غير أهل الوقف وسألت الكلام  
 في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربة الى الواقف لا الى المتوفى ثم اعلم ان ما ذكره المحصاف من  
 استواء الاخ لا ب مع الاخ لا م هو قولهما وأما عندى خيفة فانه يبدى بالاخ لا ب كما في الاسعاف وذكره  
 المحصاف ايضا وظاهر المحصاف ترجيح قولهما (سئل) من طرابلس الشافى فماذا وقف زيد عقاره  
 على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة ارباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على اولاده فلم يشر على القرينة  
 الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد واسفل منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات  
 منهم عن غير ولد واسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالأقرب الى الواقف الى أن قال والربع الرابع  
 يكون وقفا على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على اولادهم ثم وهم الحكم في هذا كالحكم فيما وقفه  
 على محمد المذكور ومن مات عن غير ذرية من اولاد الواقف عاد نصيبه الى اقرب الناس اليه من  
 اولاد الواقف فإذا انقضت ذرية الواقف فعلى جهة برعية هذا نص كتاب الوقف مات واحد من  
 ذرية الواقف عن ائمه واخوته وخاله الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون شرطه

مطلب  
 يصح وقف التدوير النحاس  
 وليس لهم بيعها  
 مطلب  
 اذا وقف على جهة برعية  
 والناضل لذرية فهل  
 يصرف مالها لبرالى فتراه  
 الذرية  
 مطلب  
 شرط الواقف كعص  
 الشارع  
 مطلب  
 الاخ الشقيق اقرب من  
 الاخ لا ب  
 مطلب  
 الاخ لا ب والاخ لا م سواء  
 في القرب  
 مطلب  
 الترتيب في الوقف ليست على  
 حال الارث  
 مطلب  
 اذ لم يقيد الاقربة تنصرف  
 الى المتوفى  
 مطلب  
 يقدم ذوا الجهتين وان كانت  
 احدهما من غير أهل  
 الوقف

في الزرع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه إلى أقرب الناس  
 إلى الميت من أولاد الواقف ناسخا للشرط الأول في الثلاثة أرباع من عود نصيب من مات من ذريته  
 عن غير ولد ولا أسفل منه إلى الأقرب فالأقرب إلى الواقف فعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط  
 دون أخيه وخاله (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما عندئذ لأنه  
 ناسخ كافي للدراختار آخر الوقف وذكره في الأنساب في قاعدة أعمال الكلام أولى من أهله ونقله  
 الكازروني عن الخفاف فعود نصيب المتوفى المذكور إلى أمه فقط دون أخيه وخاله لكونها أقرب  
 إليه منهما قال في الأسعاف ولوقال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل إلى أقرب الناس متى وأقال  
 إلى ومن بعده على المشاكن إلى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الفسلة لأنه دون أخوته لكونها  
 أقرب إليه منهم أم ومثله في الخفاف والذخيرة البرهانية \* (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط  
 واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فأت امرأة من أهل الوقف  
 لا عن ولد لبطنها بل لها ابنان مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها المزبور  
 حيث لم يكن لها ولد لبطنها (الجواب) حيث شرط الواقف أن من مات عن ولد فنصيبه لولده يتقبل  
 نصيبها من ريع الوقف لابني ابنها المزبور من حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يتم دليل على خلاف ذلك  
 لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في ولد البطن يستحقه ولد الابن  
 كما في الدرر والشباب وغيرهما وقف على ولده أو وصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده إن كان له ولد لصلبه  
 فإن لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فإذا  
 ولد للواقف ولد يرجع من ولد الابن إليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد أما إذا وقف  
 على أولاده دخل النسل كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدر وكأني للعرف فيه  
 والأفان ولد مفرد أوجما حقيقة في ولد الصلب أشباه والله تعالى أعلم أقول في مسألة الوقف على الأولاد  
 بلفظ الجمع كلام سيأتي قريبا \* (سئل) في واقفة وقفت وقفا على جهات مبرات ومهما فضل من  
 المبرات المذكورة يصرف لأولادها خبا خليل المذكور والأنثى سواء فأت أخوها خليل عن أولاده الثلاثة  
 وهم عيسى وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم مات  
 محمد بن عيسى عن أولاد وأولاد أمات أبائهم في حياتهم ثم مات أولاد أولادها عن أولاد والموجودون  
 الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسين بن عيسى وأولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل  
 من ريع الوقف المزبور بعد المبرات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده (الجواب) نعم كما صرح  
 به في الاختيار شرح المختار بقوله ولوقال وقفت على أولاد زيد خليل فيه البطون لعموم اسم الأولاد  
 لكن يقدم البطن الأول فإذا انقضى فالسابق ثم من بعدهم بشتراك جميع البطون على السواء قريبهم  
 وبعيدهم أم وأما إذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح  
 القدر وكأني للعرف فيه والأفان ولد مفرد أوجما حقيقة في الصلبي أشباه من قاعدة الأصل في الكلام  
 الحقيقة وفي حاشيتها العلامة المتدبسي لكنه يحتاج إلى تحرير فإن في البرازية ما يخالفه ظاهر إفانه قال  
 ولو وقف على أولاده وحصل آخره للفقراء فبعضهم يصرف إلى الباقي وإذا ماتوا تصرف إلى الفقراء  
 ولا يصرف إلى ولد ولده أم وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقان الذئ في الأشباه وقف على  
 أولاده فقط وأما ما في البرازية فإنه جعل آخره للفقراء فيحصل على ولد الصلب وبعده للفقراء  
 وأما ما في الأشباه فإنه يصرف إلى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما  
 صحيحا لعدم التباين أقول وفيه نظر فإن ذكر الفقراء حذف من كلام الأشباه اختصارا لأن كل وقف

مطلب

إذا ذكر الواقف شرطين

متعارضين يعمل بالتأخر

منهما

مطلب

الأم أقرب من الأخوة

مطلب

شرط أن من مات فنصيبه

لولده فوجد ولد ابن استحق

مطلب

أن لا يوجد ولد الصلب استحقته

ولد الولد

مطلب

قال وقفت على أولادي

يدخل فيه البطون لكن

يقدم البطن الأول

خليل

عيسى عثمان خديجة

حسن أولاد

محمد أولاد

أولاد

مطلب

وقف على أولاده دخل النسل

كله

لا بد أن يكون مؤبداً ويكون ما له للفقر أعوان لم يصرح بلفظ التأسيس على قول أبي يوسف العتيد  
وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به وبأن عتق هذا تمام الكلام على ما في الاختيار والاشباه  
(مسئله) من قاضى الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده  
على أولاد أخيه رمضان هباً على وشعبان وعلى خضر أغاسية بينهم ثم من بعده على وشعبان المذكورين  
على أولادهم المذكورين والآن ومن بعد خضر أغاسية على أولاده وأولاد أولاده المذكورين والآن على  
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم واعتناهم على  
الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم واعتناهم  
عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عتق عاده نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولد ولده أو الأشتغال من ذلك ومن مات  
منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم واعتناهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عتق عاده نصيبه  
من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى ما قبله من أهل الوقف بقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى  
المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه المتوفى من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو نسل  
من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق مقامه فإن ارتضوا بأجمعهم  
وأبادهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عتق عاده ذلك وقفاً شرعياً على مصارف ومصلح  
المحرمين الشرعيين ههنا مكة المشرفة والمدينة المنورة على منوره الصلاة والسلام وعن ميراث ومات  
الواقف المرقوم وأل الوقف لشعبان وعلى خضر أغاسية المذكورين أعلاه ثم مات خضر أغاسية المرقوم عن غير  
ولد ولا نسل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا نسل منه وتصرف على نصيبهم ما من ريع الوقف  
أمكنه في درجته ما أقرب إليهم أمدته زيد على أربعين سنة هو وأولاده وذريته لا تتقارن ذلك اليهم  
عن ذكر حتى انحصر في الأناث من ذرية على المذكور ومن فقر أعاقه إلا أن متولى وقف المحرمين يريد  
نزع الوقف من أيديهم بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للمحرمين مادام  
أحد من النسل والعتب على متفضي ما شرط الواقف (الجواب) الحمد لله الهادي إلى سواه السبيل  
وهو حسي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للمحرمين الشرعيين مادام أحد من نسل  
أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور بمقتضى ما ظهره لأن من ذكر من نسل على وجه من أهل الوقف  
قال في الأسعاف في باب الوقف على أولاده النسل الولد وولد الولد أبا ما تناسلوا ذكر كذا كذا أو أنا أنا  
أه وقد شرط الواقف المذكور انتقاله للمحرمين الشرعيين إذا لم يبق لهم نسل فمع وجود النسل لا ينتقل علا  
بالشرط المذكور وقوله على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة في توضيح الأصول في بحث المحروف  
أن على تسهل للشرط كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل شيئا وذكره أنه على الشرط  
حقيقة وفي شرح المنار لا ينال ملك كلمة على تدل على الشرط حقيقة إلى أن قال فيحصل عليه إذا أمكن أه  
والشرط إذا تم بجملة متعاطفة متصلة فانه لكل كما يحصر بذلك العلامة ابن نجيم في بحر من شتى  
النساء ومثله في المنهج وذكره الحق العلامة العسدي في شرح مختصر المنتهى أصول بمثل العرب العلامة  
ابن الحساج فتال وعن أبي حنيفة أنه أي الشرط للجمع وذكره أيضاً العلامة ابن قاسم العبادي  
الشافعي في حاشيته على جمع التوامع المسماة بالأناث البنات ونص عبارة وقد نقل الإمام عن  
الحنفية موافقتنا على عود الشرط إلى الكل إلا أن قال لأن الشرط وإن تأخر لفظاً فهو مقدم تقديرًا  
وقال أيضاً أنه أن توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة أه فمكون  
قول الواقف على أنه أراجعا للجمع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر وسأعند ما ذكرنا أن الواقف  
يذكر التفصيل والمال في أولاده على وشعبان كما هو باب الواقفين إذا أرحمته أولاد خضر فقط

مطلب

لا يؤول الوقف للمحرمين مادام  
أحد من نسل الواقف المذكور

مطلب

النسل الولد وولد الولد أبا  
ما تناسلوا

مطلب

على تسهل للشرط

مطلب

الشرط إذا تم بجملة متعاطفة  
كان لكل



ويؤكدها رجاءه لكل اهل الوقف قوله اجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تعرف النصار السابقين  
من على وذرتيه المدة المذكورة بحصة تحضر في الفتاوى المحيية لا يحتمل فعل النصار على المخالفة أى الشرط  
الواقف لانه فسق بعد عن المؤمن اه وهو ايضا اقرب الى غرض الواقفين الذي يصلح مخصصا كما  
في حاشية الاشياء لله لامة ابراهيم يرى زاده فلا ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة اجمال الكلام  
أولى من اعماله اذا تعارض الامر بين اعطائه بعض الذرية وحرمانهم تعارض لا ترجح فيه فالاعطاء  
أولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقف اه وقوله المذكور دون الاناث خاص بالاولاد على وشعبان  
الصليبين فقط لانه وصف الاولاد به على ما أفق به العلامة شيخ الاسلام ابو السعود العجاضى من انه اذا  
وقف على اولاده فقط يحمل على اولاد الصلب ومثله في الحاشية وعبارته رجل وقف أرضا على اولاده  
وجعل آخره للفقراء غنايت بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان ما توى صرف الى الغنى لا الى  
ولد الولد اه ويوافق ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المنقضى والتبقي قيد المذكورية  
مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما اولاد اولادهم فأدخلهم به وله على انما ويقال على انه  
شرط متأخر باصم لا لأول لما ذكره الامام الجليل المخصص في كتابه أحكام الاوقاف اذا تعارض شرطان  
فاهمل بالتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مواده فذلك اعلمناه اه وفي حاشية يرى زاده الشروط  
اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب بالاعمال بالآخر منها وسواء في ذلك الواووم كما هو ظاهر لا غبار  
عليه وان ارجحنا العنان وقتلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد وكل في الاشياء  
والاختيار وان كان قولنا محال لما في المشايخ المعتبرة من عدم شمول النسل كله وقوله على انه أى مع  
ملاحظة صفة المذكورية في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد انتزعو فتدول لا يؤول ايضا للبر من  
الشرعيين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليها بعد انتطاع النسل ولا شك ان  
النساء اوجودات من نسل اهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليها ما يكون منقطع الوسط وحكمه انه  
لغيره كما هو المشهور عندنا والمظافر على السنة علمنا ومع ذلك حيث انهن بصفة الفقر يجوز لغير  
البرهن بل هو المفضل لانه يصير صدقة وصلة ومعه صدود الواقف والثواب والتصدق على القرابة أكثر نوبا  
واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله لا امرأتين مسعودرضى الله تعالى عنهما حين سألهما ان تصدق  
على زوجهما لك اجران اجر الصدقة واجر الصلوة اه ولا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ  
نكراه في سباق النفي فتم الاموال والمحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوقف من ايديهن وبقي معه الى  
انقراض النسل فيعود للبر من الشرعيين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق  
والانعام وهو الهادى وعليه اعتقادي ابصاح ما شغل هله المحجوب مع ثقات في رساله ابى يوسف رحمه  
الله تعالى ليس الامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وشئ نكراه في سباق النفي فتم  
الاموال والمحقوق فتاوى التمرناشى ووافقت في عود الشرط الى الكل الشافعى رحمه الله تعالى ففى  
فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى اجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود الوصف بالمذكورة  
الى جميع من يتقدم من المتعاقبات ام يختص بالآخر به وله يعود الى الجميع ملاحظة قاعدة الشافعى رحمه  
الله تعالى في عود المتعلقات بالمذكورة بعد جعل او مفردات من شرط أو استثناء أو وصف وغيره الى  
جميع ما يتقدم من غير اختصاص بالآخرية ثم يدعى من خالف في ذلك واحال فيه بما يؤيد انه لا فرق  
بين الواووم اه وكذلك واقفة الخنسى في شرح الاقتناع فلو تعقب الشرط ونحوه جلا عاد الى السجل قال  
الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره انما بنائى في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق بين المظفر والواو  
أو بالقباء أو بنى على عموم كلامهم اه لمخصا وقف على اولاده ثم على الفقراء من يدخل اولاد الاولاد

مطلب

لا يحتمل فعل النصار على  
المخالفة لشرط الواقف لانه

فسق

مطلب

غرض الواقف يصلح مخصصا

مطلب

اذا تعارض اعطاء بعض الذرية  
وحرمانهم فالاعطاء أولى

مطلب

اذا قال على اولادى يجعل  
على اولاد الصلب فقط

مطلب

اذا تعارض شرطان فالعمل  
بالتأخر منهما

مطلب

منقطع الوسط للفقراء كما هو  
المشهور عندنا

مطلب

لا ينزع شئ من يد أحد الا  
بحق ثابت

مطلب

الوصف بالمذكورة يعود الى  
جميع المتعاقبات عند الشافعية

مطلب

وقف على اولاده ثم على الفقراء  
هل يدخل فيه اولاد الاولاد

الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب والصحيح لا يدخل واقتى به على أفندي قوله أي صاحب الدرر والفرار وقال ابتداء على أولادى يستوفى فيه الأقرب والأبعد هذا مختاراً لما في الخاتمة صريحاً والخلاصة والبرازية في خزائنة الفتاوى وخزانة المفتين والتفت نعم قال في الاختيار لوقال على أولادى يدخل فيه البطون كلها معلوم اسم الأولاد ولكن يقدم البطن الأول فإذا انقضت فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون فيه على السواء قريتهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضاً ما يوافقه وقد استفتى بعض العلماء من مولانا أبي السعود وادرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نلتناه عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسألة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما حصله أن هذه المسألة أخطأ فيها رضى الدين السرخسى في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر كلامه ومأله حتى بطابق الكتب المتبررة كتحقق وتبين ما خلفه من شواذ الأقوال بالحالة ولقد أصاب المولى المزبور في التنبيه المذكور جعل الله سميه مشكوراً وعمله مبروراً ثم إن ما في الدرر غير موافق لذلك القول الشاذ أيضاً كما نطسه لأن مؤدى كلامهم تديم البطن الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين الأقرب والأبعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الأقرب والأبعد أولاً وآخره أعزى زاده على الدرر أقول ويخالف ما في الاختيار والمحيط أيضاً ما ذكره الامام المحقق في الباب المحادى عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم ففي ولد زيد لصلبه ولأولادهم فإذا انقضوا فلا محاسن وإن قال على ولد زيد وعلى ولده ولده وأولادهم فاهم جميعاً ولن أسفل منهم لأنه سمي ثلاثة بطن فصاروا بمنزلة القدر الخ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مترع الاشياء معزى إلى فتح القدير ومثله أيضاً ما في الاسعاف حيث قال ولو قال على أولادى وأولاد أولادى يصرف إلى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ولا يصرف إلى القتره مادام واحد منهم باقياً وإن سفل لأن اسم الأولاد يتناول الشكل بخلاف اسم الولد فإنه بشرط فمه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف إلى النوافل ما تناسلوا به ويمد كل البعدان يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواروا على الخلفاء المناسبات التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث نقل كل من التولين في عدة كتب معتمدة يتوقف القول بتصحح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحدهم أرباب التصحيح والترجيح والله تعالى أعلم \* (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها الإدخال والانساج والتعسير والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لا لغيره وأنه بالتعزى المزبور ادخل وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحاً (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا كان زيداً مملوكاً معلومة وقفها في حقه مع على نفسه ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة مولا لا تطلع وقفاً صحيحاً ما أحد الأولاد في حياته أبيه الواقف عن أولاد يزعمون أنهم يستحقون في الوقف حصصاً بينهم مع وجود أولاد الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعى فهل لا يستحقون شيئاً مع انحصارهم المرقومين (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه التنازل للمفقون تنقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة \* (الجواب) نعم أقول تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وإن لم بشرطه الواقف كما سئله (سئل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطاً منها أن من مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً سفل ذلك المثل وما كان استحقاقه المتوفى أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق ما عفاً عنه ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابنين قاصرين ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابنته المتوفاة في حياته ويريد ابناً لتأخيرين مطالباً بالتأخير ما يخص ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك (الجواب) يستحقان ما كانت

مطال

في نخطه ابى السعود لصاحب المحيط السرخسى وصاحب الدرر في ان لفظ اولادى يعى البطون كلها

مطال

الفرق بين ذكر الولد والا ولاد مفرداوجما

مطال

اذ شرط الواقف لنفسه الادخال والاخراج دون غيره صحيح

مطال

وقف على نفسه ثم على اولاده الموجودين مات احدهم عن اولاد فليس لهم شئ

مطال

تنقض التسمية بانقراض الطبقة وان لم بشرطه الواقف

والدتهما تستحقه ان لو كانت حية ولو االدهما مطالبة الناظر بذلك مما لا بشرط الواقف المذكور اقول قد  
اقتى بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن السلي في فتاواه المشهورة ورد على من اقتى بخلاف ذلك  
زعمانه ان بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداها وغفل عن كون  
المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وسيأتي غمام الكلام على مسألة الدرجة الجميلة  
هذا وقد وقعت في زماننا حادثة القوي في رجل وقف داره على نفسه ثم على اخته فلانه ثم على أولادها  
ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فبات الواقف ثم اخته  
المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق  
أولاد ابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بل ليكون الابن المتوفى قبل الوقف  
ليس من أهل الوقف لاحقية ولا حكم لانه غير مستحق ولا بضرعية ان يصير مستحقا لكونه ميتا حين  
الوقف فلم يدخل فيه أصلا لأن أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيوحده بعده وابنت عند  
الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه اذ لا يستحق له بل لسوا من أهل الوقف أصلا  
كما يشهد وللد على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على الأولاد وأولاد أولادهم ولوقال على ولدى  
وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم ابداننا مشاعرا لو كان له أولاد وقدمات بعضهم عن أولاد قبل  
الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الأحياء  
ومن سيحدث دون الاموات وقد نسبته الى اولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم بموت الضير اليهم  
دون غيرهم ولوقال على ولدى وولد ولدى وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولدى من مات قبله لقوله على  
ولدى وولد ولدى وولد من مات قبله وولد ولده اه وحاصله انه اذا قال على أولادى وأولادهم بالاضافة  
الى ضمير الفدية يختص بأولاد الأحياء اليه كورين أو لان الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل في الوقف  
أولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال أولادى وأولادى بالاضافة الى ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت  
من أولاد لانه لهم أولاد وأولاد لكونه نسبهم الى نفسه في حادثة القوي لما قال ثم على أولاد اختي  
اختص بالأحياء منهم دون من كان قد مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على  
أولادهم عاد الضمير الى المذكورين أو لهم الأحياء لما قلنا فأولاد ابن اخته الميت لسوا من أهل الوقف  
أصلنا ثم لوقال ثم على أولاد أولاد اختي دخلوا كما تقدم والله تعالى أعلم \* (مسئله) فيما اذا كان  
زيد وهند امراة دار معلومة جارية في ملكهما فوقفاها على نفسها ما مات حياتهما ثم بعدهما فعلى  
زوجته زيد بنت هذا المذكورة وعلى اختها لهما وعلى ابن اختها فلان بينهم أملا نائم ثم على جهة بر  
لا تطلع حات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى ان يموت هند (الجواب) نعم فاذا ماتت  
هند يصرف الى ما شرط \* (مسئله) في وقف اهلى فقد كذب وقعه ولم يعلم شروط وقعه غير ان  
نظاره فصرفوا بنصيب من مات من مستحقه عن ولد ولده او عن غير ولد بجميع مستحقه فيما مضى من  
الزمان فبات امراة منهم عن غير ولد ولا اسفل منه ولها ابن اخت من المستحقين فهل اذا ماتت تصرف  
نظاره كذا كر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف بجميع مستحقه لا لابن الاخت وحده (الجواب)  
نعم \* (مسئله) في وقف اهلى موقوف على اولاد المذكور دون اولاد الاناث خسم جارى تصرف  
نظاره جميعه على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من اولاد المذكور من الاناث لاختها واختها من  
أولاد المذكور دون اولاد الاناث فان لم يوجد لها أخ وأخت فلفرهم من اولاد المذكور دون اولاد  
المتوفاه دون اولاد الاناث ومات امراة من اولاد المذكور عن اولاد ذكور واناث ولها فادراستحقاق  
معلوم في الوقف ولها اخت لاب من اولاد المذكور والمتناولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهما من

مطلب  
في الدرجة الجميلة يستحق  
الولدا كان يستحقه اصله  
ان لو كان حيا

مطلب  
وقفا على نفسها ثم على كذا  
فبات احدهما فنصيبه الى  
الفقراء الى ان يموت الآخر

مطلب  
يعمل بصرف النظار في دفع  
نصيب الميت عن غير ولد  
لكل المستحقين

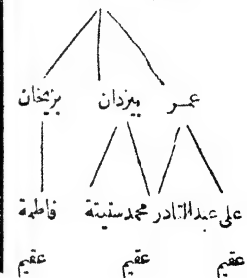
مطلب  
يعمل بصرف النظار  
في الصرف لا اولاد المذكور  
دون الاناث الخ

ولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظار به ذبوتيه وتصرف نصيب التوفاة المذكورة لاختصاص المذكورة  
 (الجواب) نعم \* (سئل) في وقف أهلي ثبت من شرط واقعه بتصرف نظاره ان من مات  
 من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده مات امرأة من أهل الوقف لاعتد ولد لطنها بل لها بنان  
 مات في حياتها فهل يتل نصيبها من ريع الوقف لابی ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد لطنها  
 (الجواب) نعم حيث لم يكن لها ولد لطنها ولم يقدم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد  
 الصلب والبطن لا لثاني فان لم يكن ولد الصلب والبطن استحقته ولد الابن كما في الدرر والاشباه  
 وغيرهما اقول به علم منه ان الوقف اذا قال فنصيبه لولده او ولد ولده ان المراد عود النصيب لولد الولد  
 حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد ايضا لاشي لولد الولد به أفتى العلامة الشهاب وواقعه  
 جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه \* (سئل) فيما اذا ثبت ناطرا وقف أهلي أنه ما ومن  
 قبلها ما صرفون غلة الوقف لا ولاد الذكور دون اولاد الاناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه  
 اخرون يدعيان حصة آلت اليهما عن اتهما المتلقية ذلك عن أبيهما وكتب بذلك حجة ثم ثبت الاخوان  
 بوجه أحد الناطرين المذكورين أن الناطرين السابقين قبلهما كانا صرفان غلة الوقف لا ولاد الذكور  
 والاناث ولولدهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأي التوثيق يعمل (الجواب)  
 ان التوثيق الثاني غير صحيح لوجه الأول كون الدعوى بوجه أحد الناطرين بدون حضرة الآخر ولا رايه  
 وقد صرح في الجوهرة باشتراط رأى الآخر ولوجود الثاني أن البيعة اذا تمتعت فمن قضاء تركها صرحوا  
 به الثالث ان المقتضى عليه لا تبطل منه البيعة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى متول ذويد  
 برهن على الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك الخارج فلورهن المتولى بعده على الوقف لا تسع  
 وبه فقي اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى باقي  
 الوقف من جهة اه الرابع أن البيعة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناطران  
 والقول للمدعى التعميم على الذكور والاناث وهما المدعان لانهما تسمى سكان بالاصل وهو الاطلاق  
 والتعميم وقد صرح في ترجيح البيئات أن بيعة مدعى التخصيص أولى من بيعة عدمه موصرح في الدرر  
 أن بيعة مدعى الوقف ببناء بعد بطن أولى كما مر فقل عبارته وفي الحاشية رجل مات وترك ابنتين وفي يد  
 احدهما ضيعة يدعى انها وقف عليه من جهة أبيه والان لا تسخر بقول انها وقف علينا قال أبو جعفر  
 اتول قول الثاني وقال غيره اتول قول ذي البدن الأول اصح اه وفي الخيرية وهو المختار لانها متصادقا  
 على انها سكنت في يديهما فلا ينفرد احدهما باسمه فانا لا نجزم اه وبالله تعالى التوفيق  
 \* (سئل) فيما اذا وقف زيد املا كاه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده ولولاد اولاده  
 الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية على ان من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات  
 منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عتب فنصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة يقدم في ذلك  
 الاقرب فالاقرب الى الوقف ثم صار نصيب ولد الوقف الشهابي اجدار بعدة عشر قرابا مات الشهابي  
 اجدع ابن يدعى عمرو بنين احدهما تدعى بزخان والاخرى يزدان ثم مات مزخان عن ابنتين احداهما  
 يدعى علبالا والاخرى عذرا ثم مات يزدان عن ابن يدعى محمد وابنت يدعى سنية ثم مات بزخان  
 عن بنت تدعى فاطمة ثم مات فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا نسل والموجود اذ ذلك ولد اخا لها وهما محمد  
 وسنية وبناتها وهما على وعبد التادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولا نسل والموجود اذ ذلك شقيقة  
 سنية وبناتها وهما على وعبد التادر ثم مات على عن غير ولد ولا ولد ولا نسل والموجود اذ ذلك اخوه عبد  
 التادر وبنت عمه سنية والحال ان بعض من في درجة التوفى ينسب الى الوقف بأبيه واقه وهو محمد

مطلب  
 حيث لم يكن ولد الصلب  
 والبطن يستحق ولد الولد  
 مطلب  
 انما هي على ولد الوالد حيث  
 لا ولد  
 مطلب  
 فيما اذا دعي النظار انه  
 وقف على اولاد الذكور الخ  
 مطلب  
 الدعوى على احد الناطرين  
 لا تسع  
 مطلب  
 البيعة اذا تمتعت تنقض  
 قضاء تركه  
 مطلب  
 لا تسع بيعة المتولى على انه  
 وقف بعد القضاء عليه  
 الخارج بالملكبة  
 مطلب  
 ادعى احد الابنين انها وقف  
 عليه والاخر انها وقف  
 على فاطمة وللثاني  
 مطلب

في الاقرب الى الوقف

مات ابن الوقف الشهابي اجد



واخه سنية والبعض الآخر يتسبب بايه فقط فهل يكون من يتسبب الى الواقف من هو في درجة  
 المتوفى عن غير ولد من جهة آية واهله اقرب الى الواقف من يتسبب اليه بجهة آية فقط عملاً بقول  
 الواقف بقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف فستحق سنية بمفرده انصب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين  
 مضافاً الى نصيبها في الوقف المذكور ألا (الجواب) الحمد لله يكون من يتسبب الى الواقف من  
 هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة آية وجهه أمه معاً اقرب الى الواقف من يتسبب اليه بجهة آية  
 فقط عملاً بقول الواقف بقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ويكون المراد بالاقرب الاقرب في القرابة  
 لا في الطبقات للابن في شرطه الاقرب من حيث ان كل من في الدرجة بالتسبب الى الواقف في الطبقة  
 سواء فستحق سنية بمفردها نصيب فاطمة ومحمد وعلى المذكورين مضافاً الى نصيبها في الوقف المذكور  
 والله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن عفى عنه اعني به المرحوم العلامة المحمداً الكبير عبد الرحمن افسدى  
 الجاد ومن خطه نقلته أقول قد سئل العلامة الخياط عن نظير هذا السؤال مما شرب فيه  
 الاقرب الى الواقف الى المتوفى فحكى في تقديم ذي جهتين على ذي جهة أقول لا ثم ذكر انه حيث  
 كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة المتفرقين فالذي يظهر ارجحية هو ما رواه الجميع  
 من بدلي من قبل ابويه او اباه لانه يلزم من اعتبار ارجحية ذي الجهتين على ذي جهة في ابن هو ابن  
 عم وآخر من اجنبي كما رواه تروحت بن عمار واهله منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقت على الاقرب  
 فالاقرب اليه من اولادها ونسائها وزينتها ترجيح احداً بينهما وهو الذي من جهة ابن عمها على الآخر  
 وهذا بعيد جداً عن أغراض الواقفين وأما من ادلى بالام فقط فقه تردّد ولقضى القاضي به عن اجتهاد  
 نفذ صاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قدرته لك اه ثم أفنى الخبر الرمي كذلك في محل آخر قال  
 لكونهم في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعها اذ لا ينظر لها في قول الواقف بقدم  
 الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل الى الميت فقداً اعتبر الواقف الاقرب اليه لا القوة وهذا محالاً يشك  
 فيه الخ اه لكن أنت خير بأن هذا ظاهر لو لم يذكر الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم العاقد بهذا الشرط  
 بالكلية اذ كل من في الدرجة مستوفى في القرب اليه في ترجيح ما قاله هذا المؤلف من المصير الى ان يراد  
 بالاقرب زيادة القوة في قرابة الولادة أيضاً كما في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام اولى من النسابة  
 لكن ينبغي تخصيص ذلك بما عدا الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان  
 وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع الازام المذكور بان ذي جهتين هذا ما ظهر فيهما انقسامه والله  
 تعالى اعلم \* (مسئل) فيما اذا شرط واقف وقف اهلى في كتاب وقفه الثابت المضمون شروطاً ومنها  
 ان من مات من الموقوف عليهم من غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ربيع الوقف الى من معه  
 في درجته وذوي طبقة من أهل الوقف بقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى فبات رجل من الموقوف  
 عليهم ابيه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف آلى اليه عن أمه زين المتوفاة  
 المستحققة من الوقف وفي درجته وذوي طبقة جماعة من الموقوف عليهم من جلتهم أبوه أحمد بن كاتبة  
 المستحققة المتوفاة عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوي طبقة  
 الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد وأولاد داخل وخاله كاتبة أم أحمد المذكور والبعض أولاد وأولاد  
 أولادهم جدة أحمد المذكور وأولادهم من أولاد داخل من أهل الوقف انزل درجة من مات منهم  
 عنهم في حياة أحمد بن محمد ان نصيب احمد من ربيع الوقف يعود اليهم لا قرابة لهم لا جد وان كانوا انزل  
 درجة منه بهذه الصورة

هبط  
 اذا شرط نصيب من مات  
 عتسماً الاقرب الى الواقف  
 من أهل الدرجة فهل يتقدم  
 من يتسبب اليه بالابوين على  
 من أحدهما

قوله ترجيح بالرفع فاعل  
 قوله يلزم اه منه

الواقف القاضي فتح الدين المالكي

فهل يعود نصب ابراهيم من ربيع الوقف لاسمه اجد ثم تعود حصته اجد مع مال اليه من ابنه ابراهيم المذكور للاقرب من اهل درجته وهم اولاد اولاد خاله خاله كاتبة قامه دون اولاد اخوته وغيرهم من اهل الدرجة المذكورين أم لا (الجواب) نعم عملا بشرط الواقف أن من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف بقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فقد شرط الاقربة بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة اقول وحاصله أنه حيث شرط الاقربة من اهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم اقرب للمتوفى من بعض ووجد ايضا في انزل منها من هو اقرب نسباً للمتوفى من الجميع قدم الاقرب من اهل الدرجة وان كان الانزل منه اقرب نسباً لئلا يفوت اشتراط الدرجة والواقف قد اعتبر الاقربة في اهل الدرجة لا مطلقاً وسأني سؤال في ذلك أيضاً قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جواباً للشيخ محمد بن الشيخ محمد بن النسي شارح المتن في موافقاً لما ذكرنا صورته فيما اذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف بقدم الاقرب فالاقرب مات مستحق يدعي بدر الدين وبسببه ثلث عن غير ولد وله بنت خال وخالة اسكن منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فقهه من اراد به خيراً في دينه ووقته لتحرير مسائله وبراهينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله وأصحابه الذين ميزوا عن غث النسي صلياً دائماً الى يوم كل نفس بما كسبت رهيبة وبعد فقد اختلف جواباً من نسب الى العلم نفسه ولم ينسج التجزئ على التارحين محل رسمه فكتب اولاً أنه ينتقل ما يسده محالته لكونها اقرب ونخل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربة وهذا خطأ بين لا يصدر مثله عن له ادق انايته ولو علم شرعاً معناه واشتقاقها لقاله ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بتدافع اوضح ثم بلغني انه اراد الجمع بين المجوابين والتوفيق فذكر اشياء يتكبر من ثم راجحة التحقيق وبسط الكلام في ازتر عليه مما لا يليق فأقول الحق في المسألة وبالله التوفيق ان اريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الراجح فالمحصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم خاله



هـ طه  
الراجح ان الدرجة والطبقة  
المساواة في النسب الى الواقف

فقد ردى اللطف الخفى محمد بن محمد الهندى المحنى حامدا مصليا مسلما أقول هو وجه موافقته لما ذكره المؤلف من حيث انه اعطى المحصة لنبت الخصال لكونها فى الدرجة وان لم يكن معها أحد فى درجتها ولم يبط الخصال مع انها أقرب نسب للتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الاقربية فيها والخالفة اعلى درجة فلا تعطى وان كانت أقرب حيث وجد فى الدرجة أحد وان انفرد والحاصل انه حيث شرط الواقف الانتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو أقرب نسبا فيها سواء وجد معه فيها غيره أولا وسواء وجد من هو أقرب نسباً منه فى غيرها أعلى منه درجة وانزل أولا ثم تفسير الدرجة بما ذكر لا يشافى ما مر عن فتاوى جده المؤلف من انه اذا لم يقبل الاقربية تصرف الى التوفى لاني الواقف لان هذا فى بيان معنى الدرجة والطبقة بانها مساواة التوفى فى النسب الى الواقف وذلك فى بيان المراد بالاقربية بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل انه اذا وجد فى درجة التوفى جماعة يساونه فى النسب الى الواقف وقد اطلق الواقف الاقربية يقدم من هؤلاء الجماعة المساوين له فى الدرجة من هو أقرب نسباً ورجاله الى الواقف \* (سئل) ايضا عن المسألة التى قبلها فيها اذا وقف زدوقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده وسماهم وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد المذكور والاناث على الفريضة الشرعية لئلا كرم مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على اولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على انه من توفى منهم اجمعين عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عادما كان جارياً عليه على ولده ثم ثم لئلا كرم مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادما كان جارياً على التوفى الى من هو معه فى درجته وذوى طبعته من أهل الوقف يقدم فى ذلك الأقرب اليه فالأقرب ويستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لافان لم يكن فى درجة التوفى من يساونه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ثم على ولده ثم على انتقال اليه ذلك ثم على ولده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برتصا له وجب كتاب وقفه الشرعى ثم مات الواقف وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف فى جماعة من الموقوف عليهم فى طبقة ودرجة واحدة فى الطبقة السادسة ومات منهم مستحق هو ابراهيم ابن زين عن غير ولد ولا أسفل منه وله نصيب فى ربع الوقف آل اليه عن امه زين الزبورة وأقرب من فى درجته من جهة امه الزبورة ابوه احمد ابن كاتبة المستحقة الممتنوعة عنه وفى الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم اولاد عمته مساوون له فى الطبقة السابعة التى من جهة ابيه فلين يعوز نصيبه فى الوقف الا لى اليه عن امه زين الزبورة (الجواب) يعوز نصيبه من الوقف الا لى اليه عن امه زين الزبورة لايه الزبور لكونها أقرب من فى درجته الى العمل بشرط الواقف المذكور ولا يعود ولا ولا دعمته المذكورين لكونهم فى الدرجة السفلى عملاً بقول الواقف الطبقة العليا منهم تحجب السفلى وله فى ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقد افنى الرحيم العلامة المجد العمد على سؤال رفع اليه فى رجل له درجتان درجة من جهة ابيه ودرجة من جهة امه بما لم يخصه ان مال اليه من الاستحقاق من جهة ابيه يعوز من هومعه فى درجته من جهة ابيه وما آل اليه من الاستحقاق من جهة امه فلين هومعه فى درجته من أهل الوقف من جهة امه وقد بحث فى ذلك بتمامه فداشال لان كل واحد من النصيبين آل اليه من جهة واحد وكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف غوز نصيب من مات عن غير ولد بلين هومعه فى درجته وذوى طبعته من أهل الوقف فيصدق على كل درجة من الدرجتين المذكورتين انهم فى درجة التوفى لاختلاف جهة الاستحقاق فى الاصل فلما عطينا جميع مال اليه من الاستحقاق لاهل الدرجة العليا دون من كان مساوياً له من أهل الدرجة السفلى لزم تخصيص احدى الدرجتين على أهل الدرجة الاخرى من

مطلبه

حيث شرط الاقربية  
فى الدرجة يعطى لمن فيها وان  
انفرد أو وجد فى غيرها من هو  
أقرب منه

مطلبه

فحين له درجتان درجة من  
جهة ابيه ودرجة من  
جهة امه

غير مخصوص بقضية كلام الواقف واهمال ما دل عليه صريح كلامه مع امكان العمل به واهمال الكلام  
أولى من اهماله وكذلك لو خصصنا النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضاً حرمان إحدى الدرجتين  
من الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء وحتى احتمال اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي  
هو اقرب الى كلام الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسألة ولوقتنا باستحقاق  
جميع أهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير  
ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع امكان اعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساوياً للمتوفي  
فيها وكذلك في أهل السفلى والاعمال الأولى من الاهمال فما آل اليه من جهة الدرجة العليا يعود لمن كان  
مساوياً له فيها من أهل الوقف وما آل اليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضاً لمن كان مساوياً له فيها  
من أهل الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم أقول لتأنيلاً ان يتول اختيار المتوفى الثاني وهو استحقاق جميع  
أهل الدرجتين لان لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولان المضاف يعم كما  
صرحوا به في قوله تعالى فيذكر الذين يخافون عن امره أي كل امرئته تعالى وفقره عليه ما لا رومي  
لولد زيد أو وقف على ولد زيد وله اولاد ذكور وبنات كان لكل ولدهما في اواخر الاشياء قبيل  
الذبح مرفوع الطاعون فكذلك يعم في هذا التأنيل ليس في كلام الواقف ما يخص احدهما حيث وجدنا ولا  
ما يمنع ارادتهما مع اللفظ واصطلاحاً ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في المتوفى  
ولفظ ما من ادوات العموم فتقول الواقف وما كان في يده او ما كان يستحقه او ما كان جاريه عليه  
ينتقل الى من في درجته يشعل جميع ما في يده فيعود الى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة أو  
اكثر وتخصيص بعضها ببعضه تخصيص بالاختصاص على انه لو كان الذي آل الى المتوفى من جهة درجة  
واحدة وقتنا ذلك الذي آل اليه ينتقل بعد موته الى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح تلك  
الدرجة على الأخرى بالمرجح وحرمان بعض الدرجات واهمال ما اقتضاه كلام الواقف من اطلاق  
الدرجة وعدم حرمان أهلها والاعمال الأولى من الاهمال واما قوله انه يلزم عليه اشتراك إحدى  
الدرجتين بنصيب الأخرى فاعلم ان دلوسنا ان ما انتقل اليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس  
كذلك لانه بعد انتقاله صار نصيبه لانه نصيبها ولا يلزم من انتقاله اليه من تلك الدرجة عوده اليها بعد  
موته لانه لو خرج كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله اليه لم يلزم انه لو مات ولم يوجد  
من أهل تلك الدرجة احد ان لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه اهمال كلام الواقف بالكلية  
ويلزم عليه اشياء أخر تطهر وان تدبر نعم اذا رتب الواقف بين الطبقات بشرط حب الطبقة العليا للطبقة  
السفلى فيقدر يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي طبقة كان ذلك  
مستقلاً به عما بشرط الواقف لانه حينئذ يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات بشرط انتقال نصيب من  
مات الى من في درجته في هذه الصورة وان كان الشرط الثاني ناسخاً للعموم الشرط الأول في غير هذه الصورة  
كما اذا كان للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة والحاصل ان الذي يتعين المصير اليه في مسألة من له  
درجتان متفاضلتان ومات لاعتدال شرط الواقف عود نصيبه الى من في درجته أنه يعود الى كل من  
في درجته سواء كان نصيبه اصلياً أو ثلثاً اليه من إحدى الدرجتين ومن كل منهما لنعدم الترجيح الا اذا  
كان الوقف مرتباً بمشروط اقبه حب الطبقة العليا للسفلى فيقدر ينتقل نصيبه للعليا من درجته كما  
في مسائلنا دفع نصيب ابراهيم لاسية احمد كونه في الدرجة العليا والله تعالى اعلم (سئل) فيقال  
اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده يعود نصفه على ابنته واحتج بالنسبة الثانية على فقهاء  
التشديدية القميين بدمشق بالنسبة بين فلان وفلان وفلان وعندهم ثم على اولادهم ثم

مطله  
وقف على فقهاء كذا القميين  
بدمشق ايسر ان غاب عنها  
شيئ



على أولادهم ومات ثم غاب واحد من الفقهاء المذكورين عن دمشق وأعمالها إلى بلدة بعيدة وليس له بمشقة زوجة ولا بيت ولا ثقل أصلا وله بنت تطالب المتولى بنصيب أيها فهو ليس لها ذلك (الجواب) نعم \* (مسئل) فيما إذا وقف زيد وقفا على تلامذته ونسبهم بأسمائهم وهم معلومون ومات فأدعت امرأة أنها من تلامذة زيد وغلبت حصة من ريع الوقف لكنها ليست من المنصوص عليهم فهل لا تدخل في الوقف (الجواب) نعم ولو قال وقفت على أولاد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه سائر أولاده ومن يحدث له فهو كمتري قد نفى الدخول بالتعيين والعقد كذا في الآخر وقف الخيرية \* (مسئل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين وسماهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم وأنسأهم وأعتبهم على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حبس الطبقة العليا للسفلى من مدة مدية فهل يعمل بذلك فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيئا مادام واحد من العليا (الجواب) نعم \* (مسئل) في وقف اهل مرتب بلذ كمثل حظ الانثيين ومن شروطه أن من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيبه من ريع الوقف لمن هو في درجته وذوى طبعته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب اليه ثم ماتت امرأة من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في طبعته ولا في الطبقة التي فوقها أحد وفي الطبقة التي تلي طبعته جماعة من اهل الوقف ليس منهم أقرب اليها من ابن أخيها وبنت اختها لا يها فهل يعود نصيب المرأة اليها ماله كمثل حظ الانثيين (الجواب) نعم \* (مسئل) في وقف أنشاء واقفه على نفسه ثم من بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى أولاد ابنه ابراهيم لذكر كمثل حظ الانثيين ثم من بعدهم جميعا على أولادهم وعلى أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد يرجع نصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه يرجع نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبعته من اهل الوقف ثم على جهة برمت صلته مات الواقف عن الموقوف عليهم المذكورين ثم ماتوا عن أولادهم مات الآن امرأة من الذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يبق حين موتها في درجتها أحد ولم يبق من الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها وأولاد ابنتي عمه أيها فلان يرجع نصيبها من ريع الوقف (الجواب) حيث جعل الواقف المذكور أولاد ابنه ابراهيم في درجة أولاده وطبعته وأولادهم كذلك ورتب الطبقات ثم جعل نصيب من مات عن غير ولد لمن هو في درجته وذوى طبعته ولم يكن في طبقة المرأة المذكورة أحد يرجع نصيبها من ريع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي أعلى الدرجات وهم أولاد اختها وأولاد ابنتي عمه أيها والله تعالى أعلم أقول في كونه يعود الى أعلى الدرجات فقط كلام مستعرفه وقد ثبت المؤلف بتوله حيث جعل الواقف الخ على أن أولاد ابنتي عمه أيها في درجة أولاد اختها وان كانوا من ذرية ابراهيم ابن الواقف وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا من مدسسين حيث زعم في تفسير هذه الأحكام أن أولاد ابن الواقف أنزل درجة من أولاد الواقف وكذا أولاد الابن أنزل من أولاد أولاد الواقف وهكذا حتى أن من مات من أولاد الواقف أو أولاد أولاده عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن الواقف وأولاد أولاده زعموا أنهم أنزل طبقة باعتبار إياهم ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشأ ما اشتبهه الطبقة المنسوبة بالطبقة الاستحقاق فان أولاد ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم وفي فتاوى العلامة ابن الشطي عن المحقق ابن الفرس صاحب الفتاوى كذا البدرية المعقولة الاستحقاق

مطلب

قال وقفت على أولادى وهم

فلان وفلان الخ لم يدخل

من لم يعدهم

مطلب

في المرتب بتم لا يعطى أحد

من اهل السفلى مادام أحد

من اهل العليا

مطلب

في المرتب بتم لا يوجد

في الطبقة ولا في التي فوقها

أحد يعطى لمن يليها

مطلب

جعل أولاد ابنه في درجة

أولاده

مطلب

المعبر طبقات الاستحقاق

الجملة لا طبقات الارث

النسابة

المجلة لاطقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة اعدنسا والفرق ظاهر بين قولنا هذا اقرب طبقة وهذا اقرب نسباً اذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في اهل نسب واحد لا يكون مناسط الاستحقاق الا ذلك القريب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها اه فرجه الله ما حزل عبارته اه ما في فتاوى الشهاب ابن الشامي ثم لبت شعري ما يول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على اولاده وعلى رجل آخر اجسب ادخله معهم ثم على اولادهم وانسا لهم اما يضطر الى ان يجعل ذلك الاجنبي في درجة اولاد الواقف واولاد الاجنبي في درجة اولاد الواقف نظر الى الطبقات الاستحقاقية المجملة التي جعلها الواقف ولو كان المعتبر الطبقات النسبية لزم اخراج ذلك الاجنبي واولاده من الوقف أصلاً فهل هذا الاعتناء ظاهر وقد عتد له هذه المسألة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع رأي الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرد في غلطه ولم يزل الى الآن زائداً في شسطه بعد والله من شروافتنا وشيئات اعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* (سئل) فيما اذا وقف زيد وقفه مبخرا على ولده ابراهيم وعلى بنته رضى مادامت حية بلا زوج لذكر مثل حظ الانثيين واذا تزوجت سسطها وعفاها واذا ماتت عادهها وليس لا ولادها في الوقف حق مطالتهم من بعد ولده ابراهيم المذكور على اولاده واولاد اولاده ونسبهم وعقبهم طناً بعد بطن طبقة بعد طبقة المذكور دون الاناث على انه من مات من الموقوف عليهم من ولد اولاد ولد كان نصيبه لولده واولاد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقة فاذا انقرض الموقوف عليهم وليق من مات منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على اقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المبرور فاذا انقرضت عصبات الواقف ونزلت الارض منهم كان ذلك وقفا على مصالح المحرم الشريف فبات ابراهيم عن ابنته اجد ثم مات اجد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم ولم يعقب فهل يؤول الوقف الى عصبات الواقف (الجواب) لا يؤول الوقف المذكور لعصبات الواقف لان الواقف شرط عوده لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم يستقر ضواؤه وجود رضى المذكور وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوى طبقة ولم يوجد احد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم ولا رضى لكونها ليست في درجة المتوفى بل يؤول للفترة فتأخذ رضى حصته وهي الثلث مدة حياتها ومن بعدها لا ولادها لان قوله على انه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للاول واللسان لا يقتضاه كما ذكرنا في انقراض رضى وذريته يؤول الوقف جميعاً الى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدى هذين فاذا انقرضوا على اولادهما ابداننا سلوا اذا انقرض أحد الولدين وخلف ولداً تصرف نصف الغلة الى الباقي والنصف الاخر الى المتبرع به ونحوه في الخانية والخلاصة والميزانية والتنازخانية واقتضى بذلك الحائز في العلامة المختار الى رحمة الله تعالى هذا اذا كانت رضى غير فقيرة واما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها حصصة المتوفى ايضا مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية الواقف احق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصله لان حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق بقول وقوله ومن بعدها لا ولادها الخ انتهى عليه المختار الى في فتاواه حيث أعطى اولاد بنت في وقف مشروط فيها اعطاء اولاد الظهور ثم قال فان قلت ما تنقل في قوله اولاد الظهور ومنهم دون اولاد البعوض قلت قد تقرر ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يجعل بالمتأخر منهما وقوله على انه من مات منهم عن ولد نصيبه لولده الخ متأخر قائم هذا ما ظهر لغيرهم من التامر ومن ظهر له خلاف ذلك فليغده وله الاجر الوافر وما ابرزت هذا الجواب الا بعد النظر في كلام الاحكام والاختلاف المذكور من عباواتهم يفهم وقوله تعالى اعلم اه كلامه واول ايضا العمل بالمتأخر من الشرطين المتعارضين انما هو حيث لم يمكن العمل بهما معاً وهو



في مسألة يمكن أن يصرّف الشرط المتأخّر وهو قوله على أنه من مات من الموقوف عليهم الخ إلى إبراهيم  
 وأولاده ونسبه دون بنت الواقف وهي رضى المذكورة لمادّل عليه صريح كلام الواقف من أنه ليس  
 لأولادها في الوقف حق مطلقاً فإذا قرينة واضحة على تخصيص شرطه للسام المتأخّر بعوده إلى إبراهيم  
 ونسبه دونها وحيداً فلا تعارض بل فيه العمل بفرض الواقف الذي هو صريح في كلامه وقد قال  
 في المحرقة قد صرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نصّ الأصوليون أن القرض يصلح تخصيصاً له فليست أم  
 وانظر أيضاً ما يأتي في الصفحة الثمانية (سئل) في واقعة أنشأت وقفها على نفسها أيام حياتها ثم  
 من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولادها ثم على أولاد أولادها وذريته ونسبها  
 وبقية أبنائها سألوا دأتما ما يتوالت الفريضة الشرعية فبانت الواقعة وآل الوقف إلى زوجها ثم مات  
 زوجها عن ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم مات البنت عن الابن الثاني وعن أولاد  
 فهل يعود نصيبها إلى شقيقاتها إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الواقف بتم ف يعود نصيبها إلى  
 شقيقها ولا يعود لأولادها ما دلم شقيقها موجوداً قال الإمام الحنفى في باب الرجل يجعل أرضه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد أباد ما تسالوا ثم من بعدهم على الساكن قال الوقف جائز  
 ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فإذا انقضى رضى كانت للساكن أه ونقل في الاسعاف في باب الوقف  
 على الأولاد وأولاد الأولاد ولو ذكر الموطون الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب وأقال على ولدى ثم على  
 ولدى ولدى ثم و ثم أقال بطناً بعد بطن يسد أجداد أبيه الواقف ولا يكون للطن الاسفل شيء ما بقي من  
 الأعلى أحد أه وفي فتاوى قاضين أن الخلاصة والبرازية ما يؤيد ذلك أقول وهذا حيث لم يجعل الواقف  
 نصيب من مات عن ولده لولده فإن شرط ذلك أخذ الولد نصيب أبيه مع أهل طيبة أبيه كما هو ظاهر  
 (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٩ عن وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق  
 بقرده ثم من بعده على أولاده المذكورين الأناث ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده  
 نظير ذلك ثم على نسائه واعتابه شريك على أنه من مات منهم فمات أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد  
 أولاد أولادهم ونسائهم واعتابهم عن ولد أو ولد ولد أو ولد أو ولد ولد أو ولد ولد ولد أو ولد  
 أو الاسفل منه ومن مات منهم ومن أولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم وأولادهم  
 ولا نيل ولا عقب عا نصيبه من ذلك ما نفي في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المذكور دون  
 الأناث بقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى الخ وبعد انقراض ذرية تولده المزبور بعود ذلك وقفاً  
 شرعياً على من يوجد من أولاد الأناث المذكورين أبادون الأناث والحكم فيهم كالحكم في أولاد ولد  
 الواقف على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقضى أبا جميعهم فعلى جهة برعيها مات عبد الرزاق  
 عن ثلاث بنات له أولاد ذكر فمات بعود ربيع الوقف المذكور (الجواب) الذي علمه لنا من هذا  
 الشرط أنه يعود لأولاد البنات وأما قول الواقف على أن من مات منهم الخ فإنه يرجع لأولاد عبد الرزاق  
 المذكور وأما البنات فماتت بعود ربيع الوقف المذكور (الجواب) الذي علمه لنا من هذا  
 يعني أن قوله على الخ لو عاد إلى عبد الرزاق وأولاده لكن ربيع الوقف لبناته المذكورات دون  
 أولادهن المذكورين أن البنات خارجات في صدر كلام الواقف وهذا محال لما في المؤلف نفسه  
 في مسألة رضى المتقدمة قبل ردفه حيث جعل المتأخرات ساهلاً للآول مع قصر مرجع الواقف بأنه ليس  
 لأولادها في الوقف حق مطلقاً لكنه مؤيد لما قلناه هناك والمظاهر انتقال الربع إلى أولاد البنات  
 المذكورين دونهن كما ذكرنا عاد قوله على الخ إلى عبد الرزاق أيضاً لأن الواقف لم يعلّل لأناث  
 في وقفه عظاماً ما في جميع الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الأولى ثم قيد أيضاً به فيما بعدها

مطلبه  
الفرض يصلح مخصوصا

مطلبه  
حيث رتب بنهم يعود الى شقيقها  
لا الى اولادها

صبيحة الوقف المرتب أن يقول  
الأقرب فالأقرب أو يعطف  
الباطون بسم أو يقول بعلنا بعد  
دطن

مطالع  
وقف على أولاده الذكور ثم  
قال على أن من مات منهم الخ  
فهو يدخل الاناث

قوله كذلك وقوله نظر ذلك قوله شبه ذلك ثم يديه بعده أيضا في الشروط فلا شيء لبنات  
عبد الزرقا عندهم نعيم ينتقل لأولادهم المذكور أخذ من قول الواقف وبعدها راض ذرية ولده على  
من يوجد من أولاد الأناث المذكور والله تعالى أعلم \* (سئل) في وقف على الذرية من شروطه أن  
من مات منهم عن غير ولد عاذه نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي ملته المتناولين لريعه يقدم في ذلك  
الأقرب منهم فالأقرب إلى التوفيقات امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجته ما سوى أولاد ابن خالة  
أما المتناولين وأما أولاد أخت متناولون أنزل منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاة المذكورة  
(الجواب) يعود نصيبها إلى أولاد ابن خالة المتناولين المرقومين لتكونهم في درجته ما هو ذوى  
طبقته وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أخت المتناولين وإن كانوا أقرب إليها لعماد عدل عليه كلام  
الواقف فإنه اعتبر الأقربية الميضية بالدرجة والطبقة لا يطلق القرابة والله سبحانه أعلم كتبه محمد  
العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع  
قيد الأقربيه وقد علمنا سوى أولاد ابن خالة أختها في القرب والدرجة يعود نصيبها إليهم والحالة هذه  
والله تعالى أعلم كتبه العتيق رحمة الله العبد المذنب المفتي بدمشق الشام \* (سئل) فيما إذا شرط واقف  
وقف في كتاب وقفهم شرطاً منها أن الوقف متصل بالبناء الوسط رالته فابته أو على الواقفين مدة  
حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقفاً على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسابه وأعتابه على  
الشرعية الشرعية المذكورة مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم وترك ولداً أو ولداً أو نسلاً أو عتقاً  
عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله وعتقه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا  
ولاد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفاً على من هو في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف مات  
الواقفون ثم مات جماعة من مستحق الوقف المزبور كوراءنا أنا عن غير ولد ولا ولد ولا نسل  
ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لدى قاضي القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور  
في خصوص حصص من مات عتقاً على من في درجته وذوي طبقته فطلب بعضهم توزيعها للكل كمثل حظ  
الأنثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فساوهم المحاكم المذكورة على أنه هكذا شرط الواقفون وهل وقع  
مثل هذه المحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف التوأم السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط  
الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه المحادثة في هذا الوقف ولا تصرف التوأم السابقون بشيء مما وقع النزاع  
فيه إلا أن وأبرزوا كتاب الوقف فوجدوه مطابقاً لما ذكره من الشرط المذكور فتأمل وعرفهم أنه ليس  
ثم شرط مناقض لأول الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل ناسخاً للأول أو مستتباً بنفسه ليس  
يتابع الأول بل هو ناظر الأول وهو تفصيل بعد إجمال فإن الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم  
ثم على أولاد أولادهم ثم وشم لك حظ الأنثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا أن من مات  
عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من  
أهل الوقف فنداءوا أولادهم فصلوا وبينوا بعده فالشرط مقدم لأن الشرط وإن تأخر لفناً فهو مقدم  
تندبروا وليس بشرط مناقض للأول بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخاً بل شرط مقدم للأول ومبين  
أمر به توزيعه مع إباحة لك حظ الأنثيين لاسيما وقد توسط المحرف الموضوع للتشريك  
والجمع فيجعل الشكل بمنزلة واحدة ويمكن جملة أيضاً على أنه يجمعي مع فيسحق الوصف المذكور  
ملاحظة في جمع ذلك فيحكم المحاكم بأنه يوزع نصيب من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل  
درجته من أهل الوقف لك كمثل حظ الأنثيين وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكوا وأمر  
شرعين بالتمسك شرعي وكتب بذلك بجملة شرعية فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوت شرعاً (الجواب) نعم

مطلب  
يعطى الأقرب من أهل الدرجة  
إذا شرط الواقف وإن كان  
الامتداد درجة أقرب نسلاً

قوله على من في درجته هم  
متعلق بمخدوف تقديره توزع  
مثلاً اه متعجبه

والحالفة هذا قول وحاصل المسألة أنه اذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم على الفريضة الشرعية  
 لقد كرمثل خطا الانثيين ثم شرط أن مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فإذا مات أحدهم عقيما وقي  
 درجته ذكر واناث يقع نصيب المتوفى بينهم للذكر كمثل خطا الانثيين وان ترك الواف التصرح بذلك  
 ولا يقسم بينهم على السوية لانه انما يسم بالسوية لو لم بشرط التفاضل وهو قد اشترطها في الواف في قسمه ربع  
 الوقف على أولاده وأولادهم ومن جلة ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينصيب الشرط  
 عليه وان لم يصرح به فيه لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أو لا من قوله على أولادى الخ وهو كلام  
 في غاية الحسن وشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر من شذوذه العلامة شيخ الاسلام القاضي زكريا  
 حاصله أن زيد مالك غير الاجنبي ارضا للفقهاء على أنه على أولاده فلما لم يصرح على زيد ثم على  
 أولاده المحسنة وعدهم على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه  
 لمن في درجته ثم على أولادهم ونسألهم بطلان ما يدل على زيد ثم مات أحد أولاده المحسنة عن بنت ثم  
 ماتت البنت عقيما وفي درجته الخ لاداعاهم فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبها  
 للأقرب الى الواف وهو الرجل الاجنبي الذي جعل واسطة لانتفاع الوقف في حصة ما علة قسمة شرط  
 الواقف في الأولاد ويحتمل أن ينتقل لمن في درجته وهم أولاد اعماها نسوية بين المتعاطفين في التعلق  
 وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا لعارضه بل للقرينة وهي الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال  
 الوقف في مثل ذلك وان يكون متبايعا للموقوف له ولذرتته ما لم يمنع من ذلك مانع ظاهر اهـ وحاصله أن  
 اشترط انتقال نصيب المتوفى عقيما الى من في درجته انما ذكر في أولاد زيد المحسنة فقط ولم يصرح به  
 في أولادهم ونسألهم لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركا في الشرط المذكور فصار همه متبايعا على الجميع  
 نسوية بين المتعاطفين للقرينة المذكورة وهي صكون النسوية بينهم في الغالب وكون غرض الواقف  
 الاتصال وعدم الانقطاع اذ لو لم يصر نصيب البنت الى أولاد اعماها صار قطع الوسط فصرف نصيبها  
 الى الاقرب الى الواقف عند الشائعية في ذلك تأييدا لما انتهى به المؤلف من صحة الحكم بما روي فيقال  
 بخالف ذلك ما في آخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية مما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه  
 ثم على أولاده ثم على الذين ورثه ورجب ورجه على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكور المذكورين دون  
 انثى ثم على أولاد أولادهم ابدان ما تسالوا ثم من بعدهم على جهة برهات الواقف وماتت بنته رجبة  
 عقيما ومات ولدها شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على أولاد  
 المذكورين المستوفين في الدرجة ولا يفضل الذكر الانثى فيهم اذ شرط التعاضل في أولاد الواقف لا غير  
 ولم بشرطه في غيرهم فبقي مصفاؤه يستوى الذكر والانثى اهـ لانا نقول ان اشترط التعاضل في مسألتنا  
 المارة ذكر كوفي في أولاد الواقف وأولادهم ونسألهم فينصب ذلك الشرط على التفصيل المتأخر في بيان  
 نصيب من مات عقيما اذ هو ممن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما في الخيرية فان اشترط ما لم يذكر الا  
 في أولاد الواقف فقط ثم أطلق في أولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط  
 التعاضل ولم بشرطه فلا يدل من الاصل ولم تتم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين  
 المتعاطفين فتأمل وقد افق نظير ما في الخيرية شيخنا شيخنا الشيخ ابراهيم الغزي السامحاني واستشهد  
 بما في الخيرية ثم اعلم ان في مسألة الخيرية تنبيه على فائدة سنه وهي ان قول الواقفين على الفريضة  
 الشرعية معناه والمفاضلة لا التسمية بالسوية وبه افق الشيخ غير الدين في غير هذا الموضع ايضا وافق به  
 ايضا الشيخ السامحاني كما هو مسطور في فتاواه وكذا شيخنا شيخنا السامحاني وكذا أحد المؤلفين عبد الرحمن  
 افندي كاستنبه عليه في محله وكذا افق به غيرهم من أفقه معتبرين منهم العلامة الشهاب احمد الشاذلي

مطلبه

قال على أولادى ثم وشم على  
 الفريضة الشرعية يكون  
 نصيب أهل الدرجة وما  
 كذلك بالسوية

قوله ملك همرا الخ انما صنع  
 ذلك حيلة لان عند الشافعية  
 لا يصح وقف الرجل على نفسه  
 فوجب الهدا لمروية عنها  
 على زيد وأولاده اهـ منه

مطلبه

وقف على أولاده على أن من  
 مات عقيما فن في درجته  
 ثم على أولاد الخ

مطلبه

وقف على أولاده على الفريضة  
 الشرعية ثم على أولادهم الخ

مطلبه

الاصل في باب الوقف القسمة  
 بالسوية الا اذا اشترط  
 التعاضل

مطلبه

قولهم على الفريضة الشرعية  
 معناه والمفاضلة لا التسمية  
 بالسوية

الحنفى والدلالة المترتبة والامام الباقى الشافعى والتهاب احمد الزملى الكبير الشافعى وغيرهم  
يشاء على ما هو المتعارف بين الناس الذى لا يكادون يفهمون غيره ولذا ردقون هذا اللفظ فى اكثر  
الواضع وتولمهم لذلك كمثل خط الاثنين تصريحا بعناه المراد ولو صحت ان معناه القسمة بالسوية  
لكان تناقضا ولكان الصواب ان يردقوه بقوله سوية بين الذكرو والانثى مع ان ذلك لم يتعارف ولم  
يسمع اصلا بل المتعارف ان القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكرو والانثى سواء صرح بعدها بانها  
لذلك كمثل خط الاثنين اولاد ومن جهل ذلك فليسا الى العوام فضلا عن الشواص وقد قال فى الاشياء  
والظواهر فى قاعدة المادة محكمة فلا عن وقف فتح التدبر ان المقاطع الواقفين تبني على عرفهم اه فما  
اقتى به ابن المتبار والى فيه رسالة من ان معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من اهل عصره  
ربض الاخبار وقرق فى الدلائل المختار وقد اختلفت ذلك فى رسالة مهمة تلزم مطايعنا انكل ذى مهمة فان  
فيهم ان الكسوف عن هذه المذمومة ما يزج عن الفؤاد غيرة رحمه الله تعالى الحمد \* (سئل) فيما  
اذا انشا واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده الثلاثة محمد ومحمد ومحمود وعلى  
من سيحدث له من الاولاد المذكور سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جاري عليه على اولاده  
المذكور والاناث بينهم على القرينة الشرعية لذلك كمثل خط الاثنين مدة حياة الاناث ومن مات من  
الاناث عاد ما كان جاري عليه من ذلك على اخوته واخواتهم بدون اولادها ثم على اولاد اولاده كذلك  
ثم على انسابه واقفاه وذرياته نظير ذلك على ان من مات منهم اجمعين عن ولد واسفل منه يعود نصيبه  
من ذلك الى ولده والاسفل منه وعلى ان من مات منهم اجمعين عن غير ولد واسفل منه يعود نصيبه  
من ذلك الى من هو معه من درجته وذوى مائتته من اهل الوقف يقدم فى ذلك الاقرب فالاقرب منهم الى  
المتوفى ثم مات الواقف ثم مات اولاده الثلاثة المذكورون عن اولاد ذكور وان مات المذكور  
والاناث عن اولاد ذرية ذكور وان مات يدخل اولاد الاناث مع اولاد الذكور فى هذا الوقف متعاضى  
قوله اختر على ان من مات منهم اجمعين المتخ اولاد يدخلون بانوار الجواب عما ظهر لكم من الصواب  
(الجواب) الحمد لله تعالى متعاضى ما ظهر لنا من هذا الشرط ان اولاد الاناث يدخلون لان الواقف  
عم آخر اقول على ان من مات منهم اجمعين لما ذكره الله امرهم الله تعالى انما اذا ذكر الواقف عبارتين  
متنافيتين فان امكن الجمع بينهما بان يحصل كل منهما على حال وجب الميراث له فان لم يمكن فعل  
بالآخر منهما ما يكون ناعما للاول وقالوا ايضا اذا تعارض عبارتان فى كلام الواقف احدهما متعاضى  
حرمان بعض الوقوف عليهم والاخرى متعاضى هدمه فالاقرب الى مقاصد الواقفين انهم لا يقصدون  
حرمان احدهم من ذرية ثم يترجح الكلام السابق لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالبا كما كانت  
الواقف رجوع عن الشرط الاول لما زعم منه حرمان بعض ذريته ففهم بقوله على ان من مات منهم اجمعين  
قد نص اولادى كلامه على اولاد الظهور دون اولاد الباطون ثم عم قوله على ان من مات منهم واكد  
ذلك بقوله اجمعين فيجعل به لانه متأخر والمحل يكون بالتأخر كما مر حوا ذلك فى كتب اصول  
فى بحث العام ولا يمكن جعل الثاني على الاول لان العمير فى قوله منهم راجع الى ما تقدم المثل كد قوله  
اجمعين والمتم الذى المذكور واثبات المذكور يرجع الامر اليه ايضا فيدخل فى ذلك اولادهم وان ارجعنا  
التفسير الى المذكور فقط تصحيا لكلامين فيحتاج الى شئ يدل عليه وليس هنا شئ يدل عليه من الجملة  
الثانية فبقى شرطان متناقضان فعمل بالتأخر منهما هو ادخال اولاد المذكور والاناث جميعا كما دل عليه  
قوله اجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما اجاب به الشيخ الحارثى رحمه الله تعالى فى بعض فتاويه بقوله واما ان نص  
فى اول كلامه على اولاد الظهور دون اولاد الباطون ثم عمهم بالذرية فيجعل به ايضا لانه متأخر والعمل

مطالع  
الفاظ الواقفين تبني على عرفهم

مطالع  
وقف على المذكور ثم قال على  
ان من مات منهم عن ولد  
دخل الاناث

مطالع  
اذا امكن الجمع بين المتنافيين  
وجب ولا يعمل بالتأخر  
مطالع  
يقدم ما يتعاضى الاعضاء على  
ما يتعاضى الحرمان لان الحرمان  
ليس من مقاصد الواقفين  
غايبا

مطالع  
العمل بالآخر من المتعاضى

مطلب

العام قطعي يعارض الخاص

عندنا

على المتأخر ولأن العام قطعي يعارض الخاص عندنا اهـ وشهدنا ذكرنا ما ذكر في الاسعاف بقوله ولو  
قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى ولدى لسبي ماداموا احياء يجزى ذلك عليهم ولا يخرج  
عنهم شيء منها الى غيرهم حتى يتبرؤوا فافادوا ان تعرضوا لتكوين الغلة لولد ولدى واولادهم ونسبهم ابدًا  
ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على ولدى لسبي كان نصيبه لولده ثم من بعده  
لولده ثم لولد ولده ابدًا ما تناسلوا وكل من مات من ولدى أو لولد ولدى عن غير ولد كان نصيبه راجعاً الى  
اصل الوقف وجارياً بجراه كان الوقت جائزاً تصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات أحد من اولاد الصلابة  
ينقل نصيبه الى ولده على ما شرطه ما تناسلوا الى ولده ولده والتسوية قوله لا يخرج عنهم شيء منها  
الخ اكونه متأخراً فمرا اهـ ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على اولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما  
ذكر في السؤال من الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب (سئل) فيما اذا شرط واقف  
وقف اهلى شروطه ثم ان من مات من اولاده واولاد اولاده واولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده  
ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوى طبقته من اهل  
الوقف ثم يذهب الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيماً والموجود بنت خالته واولاد ابن خالته  
وعاد نصيبه للبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآلى نصيبها الاصل والابن الاكبر شرط الواقف  
فقسام اولاد ابن الخالته عارضون للبنتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور الاول لانها عارضا عن ابنه ميتة  
الاهم بموته فهل لا يثبت له الاهم ولا عبرة بزعمهم (الجواب) نعم اقول متبعضاً انه لا يثبت له الاهم شيء  
اصلاً من النصيب الاكل عن الرجل الى بنت خالته بعد موتها وان كان اولاد ابن الخالته مساوين لها من  
البنتين في الدرجة وفي القرية الى الرجل الميت عنه ذلك النصيب لان ما آل عنه الى بنت خالته صار  
يسمى نصيباً فثبت له نصيبها الاصل الى بنتها وبشكل انتقال ما آل اليها الى بنتها بما في شرح الاشياء  
للبري حيث قال في القاعدة التاسعة ما نصه وهما ناذقيقة اخرى وهي ان النصيب الميتل بشرط ما فيه  
ان يكون الميتل عنه اسحقه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن الميتل اليه نصيب ابيه  
لا ينفذ هذا النصيب الى ابنه لانه ليس بنصيب ابيه بل نصيب حده ونصيب ابيه هو الذي اسحقه ابوه  
من الوقف بنفسه فتأمل جد جهله الكثير من اهل العصر لكن فيه نظر فان غالب الانساب  
في الاوقاف المشروطة فهم انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولد ولده ثم تكون بطريق الانتقال من  
الاب الى ابنه ثم منه الى ابن ابنه وهكذا ما انتقض التسوية بانقراض كل طبقة عليها على ما يأتي بيانه  
ومثله الانتقال الى اهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الاصل الى الامانة له المؤلف عن مفتي  
طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المعهون شرط واقفه في كتاب وقفه شرطاً منها ان من مات من  
المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جارياً على المتوفى من ذلك الى من هو  
معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات رجل من المستحقين  
فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فاقبل نصيبه الى زيد الذي هو اقرب من يساويه في درجته  
وضم زيد ذلك الى نصيبه الذي كان تلقاه عن اصوله فهل اذا مات زيداً يضاعف غير ولد ولا نسل ولا عقب  
يكون هذا النصيب الذي تلقاه يكون اقرب درجة لمن يلي زيداً في القرية الدرجة من الميت الاول عملاً  
بتول الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن اصوله الاقرب من  
يساويه في درجته أو يكون نصيبه معاً الاقرب من يساويه في درجته اقتونا ما جورين الجواب لا يكون  
لاقرب من يساوي زيداً في درجته الا نصيبه الذي تلقاه عن اصوله وأما النصيب الذي تلقاه يكون  
اقرب درجة من الميت الاول فيكون لمن هو اقرب اليه درجة بعد زيد عملاً بتول الواقف يقدم في ذلك

مطلب

هل ينتقل الى الابن نصيب

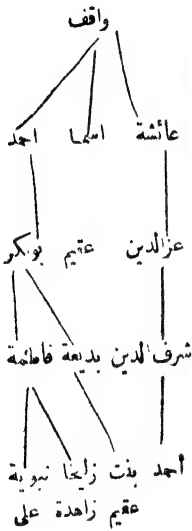
ابيه الاصل والابن الى

الاب والنصيب الاصل فقط

الاقرب اليه فالاقرب في حيث مات زيد استقل ذلك النصيب لمن هو اقرب من الميت الاول بعده لاننا لو  
 جعلناه لا قرب من يساوي زيدا في درجته لم نلنا قول الواقف فالاقرب ونص الواقف كنص الشارع  
 قال ابو بكر الخفاف رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل أرضه على قرابته الاقرب فالاقرب ولو ان  
 رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداع على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على  
 المساكن فالوقف جائز وتكون غلبة هذا الوقف كلها الاقرب قرابة منه واحدا كان اقربهم أو أكثر من  
 ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا اقرب اليه قال تكون الغلبة لمن يليهم اه وقال ايضا في الباب  
 المذكور فان قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابداع على فقره قرابتي وأهل بيتي الاقرب منهم  
 فالاقرب قال الواقف جائزا اذا جاءت الغلبة على اقربهم الى الواقف فان مات اقربهم وهو الذي كان  
 يأخذ الغلبة كانت الغلبة للذي يلي هذا في القرب وأعطى الثانية لا قربهم بعد الاول اه والله سبحانه العليم  
 حكيمه محمد الغني في ماريات الشام عني عنه واقول وفي هذا نظر وهو ما استدلل به من كلام الامام  
 الخفاف لا يقدح مدعا به ان ذلك ان من استحق شيئا من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء  
 نصيبه سواء استحقه من جهة اصوله أو آل اليه من أهل درجته فجمع ما استحقه زيد المذكور وما آل  
 اليه بمعنى نصيبه وجازيا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب  
 الى المتوفى الاول على ما لا يقول الواقف عاد ما كان جاريا عليه الحق فكل من توفي عن غير ولد شمله قول  
 الواقف من مات عن غير ولد لان كلمة من عامة والغیر في قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب طائد  
 على كلمة من العامة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى اول متوفى  
 والازم اعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الاول بان ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم  
 الاقرب الى آخر الدهور يعني فيمن سواه وايضا يلزم عليه انه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل ما كان جاريا  
 عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم ما زيد عن ولدانه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر الى من يلي  
 زيدا في القرب الى المتوفى الاول وفي ذلك الفاء قول الواقف من مات عن ولد نصيبه لولده وكون ذلك  
 ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك نصيب  
 زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف والحاصل ان المحفوظ اليه في مسائلنا بالنسبة الى الاقربة ليس  
 شخصا واحدا بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج في قوله الاقرب  
 فالاقرب انه ينظر أولا الى الاقرب اليه كالأخ الشقيق مثلا فان وجدته فلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى  
 الاخ الاكبر وهكذا ما ما نقله عن الامام الخفاف فالمحفوظ فيه الاقربة الى شخص واحد وهو الواقف  
 فكله مات من هو اقرب الى الواقف تنقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف وهكذا كالأول كان  
 للواقف اخ وعم وابن عم تحكم بريع الوقف أولا للاخ ثم للعم ثم لابن العم ولا تنظر الى الاقرب للاخ المتوفى  
 لان الواقف شرط الاقربة اليه لا الى المتوفى كما في مسائلنا حتى تنظر كلما مات احد الى الاقرب اليه  
 فظهر ان بين المسألتين بونا به دأبنا قرنا به ايضا اندفع ما قدمناه عن البيهقي ولم نزل على ذلك  
 من احصاء الافتاء ولا يسهل شيئا بعضه أصلا بل نراه ينظر الى ما في يد المتوفى ما استقل اليه عن  
 اصوله أو آل اليه عن أهل درجته فيعطونه لولده أولا هل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر  
 الى الأذهان ويقصد الواقفون من اطلع على مثل ما روي مخالف لذلك فليثبت هنا وله الاجر والثواب  
 والله اعلم بالصواب (سئل) فيما اذا انشأ رجل وقعه على نفسه ثم من بعده على اولاده الثلاثة وهم  
 عائشة واسماء والشهابي احد الزمعيين ثم على اولاده بالسوية المذكور والاني فيه سواء ثم من بعدهم  
 على اولاد الذكور ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسابهم ثم على اعقابهم مثل ذلك يتقدم



اولاد الذكور على اولاد الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور باجتماعهم عادما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من اولاد الاناث من الذكور منهم والاناث على القرينة الشرعية على انه من مات منهم ومن اولادهم وانسا لهم واعقابهم عن ولد او ولد ولد وان سفل بما دما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم سفلهم عقبه بينهم على القرينة الشرعية ومن مات منهم اجمعين عن غير ولد وولد وولد ولد وانسل ولا عقب عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقة. يتقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة بزم متصلة ومات الواقف عن اولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت اسماء ولم تعقب ثم ماتت اجد من ابنه ابي بكر وماتت عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فبهما بالسوية ثم مات ابو بكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوة وماتت بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن اجد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت نبوة عن ابنها على فهل يختص اجد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكر ام ذكر حملها شرط الواقف المذكور في اولاد الذكور ولا يشترك في ذلك اجد من ولدي زليخا ونبوة لكونهما ولدي اناث من اناث وهل يكون الضم والمحرور متصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد الاناث على انه من مات منهم راجعا الى اولاد الاناث لكونهم اقرب مذكور ويستلزم ارجاع اليهم اعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو اولى من الهمال أولا (الجواب) الحمد لله اللهم يا حي يا قاضي الحاجات يحصل ما شرطه هذا الواقف انه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة اصناف الصنف الاول يكون الوقف بينهم بالسوية المذكور كالانثى من غير مزية وهم اولاده الثلاثة المذكورون ثم اولادهم من بعدهم على هذا المحكم وهو ابو بكر وعز الدين \* الصنف الثاني يكون الوقف لاولاد الذكور دون اولاد الاناث وهم اولاد ابو بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسا لهم ثم على اعقابهم مثل ذلك يتقدم في الجميع اولاد الذكور على اولاد الاناث بمعنى انه لا يستحق منهم الامن كان ابوه من ذرية الواقف ولا يستحق معه من كان ابوه اجنبيا واقرين ذرية الواقف \* الصنف الثالث يكون الوقف بين ذكورهم ونساءهم على القرينة الشرعية وبهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور ثم ذكر بنية شروط الصنف الثالث بقوله على انه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك ان اجد بن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدي زليخا ونبوة لان الجميع الا من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر انه يتقدم في هذا الصنف من كان ابوه من ذرية الواقف وهذا صادق على اجد بن شرف الدين فقط وأنه لا يستحق معه من كانت اقمه من ذرية الواقف وابوه اجنبيا وذلك صادق على ولدي زليخا ونبوة ثم لا يبقى في ذلك ما ذكر بعد انضمام شرط هذا الصنف الثاني والشروع في شروط الصنف الثالث من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا اولادهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم اقرب مذكور ولتنضم جميع الشروط في سلك البعثة والساد والالزم ان تكون الشروط السابقة لنواخلها عن المراد ولا شك ان اعمال الكلام مما يمكن اولى من افعالها كما هو مقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى لطف ربه المحقق عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفي اقول قد جعل الصنف الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول انها بالسوية وفي الثالث على القرينة الشرعية ولو كان قول الواقف على القرينة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهما فرق وكان الظاهر انية قول بده بالابوة قد دل على تناقضهما وعلى ان القرينة الشرعية معناه المفاضلة كما بينها عليه قبل ذلك \* (نستعمل) فيما اذا وقف زيد عتارته على نفسه

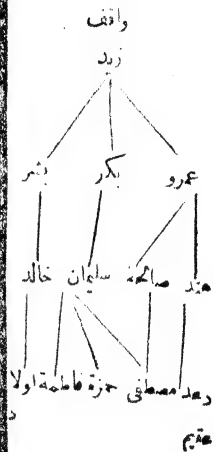


ثم من بعده على اولاده ونوته مرتبا بين الطبقات يتم على القرينة الشرعية على انهم مات منهم عن ولد فقصيه لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوي طاقته من اهل الوقف بقدم الاقرب فالاقرب الى التوفي في الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في درجته أحد من اهل الوقف وله في الدرجة السفلى اولاد اذنت ثلاثة ~~مذكور~~ وثلاث اناث وابناخ اثنان والكل لا يوين ليس له اقرب منهم فهل يعود نصيبه اليهم (الجواب) نعم يعود نصيبه اليهم والحالة هذه في شرح المنهاج للرملي في شرح قوله وان مصرقه اقرب الناس رجلا لارنا فتقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ونحو ذلك من جهة ما فني به العراقي ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الوقف او التوفي قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والنسوبة فلا ترجح بهما في مستويين في الترتيب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع عم على خال بل همه مستويان ومنه في شرح المنهاج لابن حجر خيرية من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن ابن تكون الغلبة للبنت لانها اقرب اليه من ولد لانها بواسطة والادلاء بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث ولوقال على اقرب قرابة متى وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذا لبقا لاهم قرابة اسف من فضل الوقف على قرابته واقرب الناس في مسائلنا اولادنا وبناخ والكل لا يوين ليس له اقرب منهم يعود اليهم بالسوية لانه قد علمت ان المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والنسوبة في الدرجة والرحم هم سواء مع ان الارث لا يني الا لانه لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله اعلم اقول لكن اذا اقتد بالدرجة في بقا واعتبار شرط القرية كلام مستعرفه بعد اوراق (سستل) في وقف مرتب بين الطبقات يتم من شرطه ان مات من الواقف عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاذه نصيبه من ربع الوقف الى من هو معه في درجته وذوي باقته من اهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى التوفي ومات الآن امرأة من المستحقين عقيما وفي درجته اجاعة منهم رجل يدعى مصطفي بن سليمان وابن صالحمة وله اتصال من جهته الى الواقف وهو ابن خالة المرأة الزبورة وابن ابن عماتها ولا رجل اخوانهما حمزة وفاطمة مع بقية اهل الدرجة هم اولاد اذنتهم اهلن يعود نصيب المرأة الزبورة (الجواب) يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفي لكونه في درجتها واقرب الموجودين اليها ككتبه القدير محمد المادى المفتي بدمشق الشام الجواب كابد العم المحرم اجاب ككتبه القدير حامد المادى المفتي بدمشق الشام عني عنه فلو كان له اخوان اراعتان احدهما لابييه والاخر لابييه بيد ابن لابييه ثم عني لابييه وحكم اولادهما حكماهما السافى من فصل في بيان الاقرب من قرابته وقامه فيه اقول هذا هو المشهور المأمول به من ترجيح الاقرب على غيره من اهل الدرجة حيث شرطه الواقف كما هو بذلك اقي في الخيرية وعليه فارقع في الخيرية ايضا في محل آخر من كتاب الوقف حيث شرط بين جميع اهل الدرجة فانها هراة دخول منه عن اشتراط القرية الواقع في سؤاله والا لزم النساء شرط الواقف فتنبه ثم ايت في انفع الوسائل الامام الطرسوسى ان ابا يوسف لم يعتبر باق الاقرب في التقديم بل سوي بينه وبين لا بعد ثم ذكر ان بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين الاخ الشقيق والاخ لابي وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضى النضاة في الدين الشافعى السبكي قد تحدث معي وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع اجتهاد وهو وجه عندك في مذهب الشافعى واحمد وفي المجاز فانه ضعيف لانه يلزم منه الغاء صفة افضل بلا دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا (سستل) فيما اذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم على بنته فاطمة مع اولادها واولاد

مطلب  
في الاقرب فالاقرب الى التوفي

مطلب  
المراد بالاقرب قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والنسوبة

مطلب  
لا يدخل الوالدان والولد في قوله على اقرب قرابة معنى



أولاده الذي كور دون الاناث ثم يتم الخلفاء الواقف وبذم فاطمة وانتزعت أولادها وله الأولاد أولاد  
فهل يكون لفظ الذي كور قيدا لأولاد أولاد فاطمة فيدخل الذي كور منهم سواء أدى بذكرا أو أنثى أو يكون  
قيدا لأولاد فاطمة وأولاد أولادها فلا يدخل من أولاد أولادها من يدلي بأنثى (الجواب) اعلم  
أن التمد الذي كور اعني به لفظ الذي كور قيدا للشافعي فيدخل جميع الذي كور سواء أدى بذكرا أو أنثى كونه  
الفرع إبراهيم الغني بدمشق المحروسة عفي عنه طاب الجواب وطا في السواب كنية الفقيه رحمه الدين  
عفي عنه ما فاداه العلامة اعلاه والمحقق بتوفيق الله كنية احمد بن تونس الفياض الشافعي اقول فتبي  
العلامه ابن نجيم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظر من الوقت وقت حادثة وقت عي اولاده  
ثم على اولادهم ثم من بعدهم على اولادهم فلا يدخل من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ولادهم  
ثم على ذريةهم ونسلهم وعقبهم من الذي كور خاصة دون الاناث فانما انترض اولاد الذي كور صرف الى كذا  
فهل قوله من الذي كور قيدا لا تأبوا والبناء حتى لا تستحق التي ولا ولد انثى أم هو قيد في الابناء دون  
الآباء حتى يستحق الذي كور لولم من اولاد الاناث أم هو قيد في الآباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذي كور  
ولو كان انثى فثبت بأنه قيد في الآباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين فلا خير  
كأمر حواجه فباب المحرمات في قوله تعالى من نسايتكم الا في دخلتم بهن بعد قوله تعالى وربايتكم  
وامهات نسايتكم ولان الظاهر ان متصرده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آباءهم ثم ذكر  
كانوا أو انما وقصيص اولاد الابناء ولو كانوا انما لكونهم ينسبون اليه بترية قوله بعده فانما انترض  
اولاد الذي كور ولم يرسل ابنه الذي كور ولا ابنه اولادهم بانثى أن بعض الشافعية جعله قيد في الآباء  
والابناء واقفه بعض الحنفية فرايت الامام الاسنوي في التمهيد نقل أن الوصف بعد الجمل يرجع الى  
الجميع عند الشافعية والى الأخير عند الحنفية وأن محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وما  
يتم بعده الى الأخير اتفاقا ما في الاشياء والنظر وحاصله انه جعل الوصف الذي كور قيدا للشافعي  
اليه في قول الواقف اولاد اولادهم فيدخل فيه جميع الذي كور والاناث من اولاد الذي كور وما ذكره من  
عود الوصف الى الأخير قال المصنف ابن الهمام في التمهيد برأيه الوجه والحاصل أن لفظ الذي كور يجعل  
أن يكون قيد للشافعي فقط أو للشافعي اليه فقط أو لكل منهم بما عا والمعاي مختلفة الاحكام كما علم من  
صدر عبارة الاشياء والاول افتي به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال الذي كور والثاني افتي به  
صاحب الاشياء ولم يعول احد منهم على كونه قيد للكل من المتباينين وقدمشي عليه العلامة ابن حجر  
في فتاواه ونقله عن الولي أني زرعة عملاقة عدة الشافعي في عود المتعاقبات الذي كور بعد جمل  
أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالأخير بلافق  
بين العطف بالواو ثم تقدم نقل المؤلف هذه التسعة عن الحنابلة أيضا ~~فكان~~ هذه التسعة  
انما يظهر حواجا في المتباينين دون المتباينين وقد اختلف كلام على ثنائي مسألة الوصف بالذ كورة  
هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيد للشافعي اليه  
فقط فلم اره لغير صاحب الاشياء ففي انفع الوسائل عن وقف هلال البصري ما نصه قال قلت لارباب  
الدين قال علي ولدي وولد ولي الذي كور قال فهي ان كان ذكرا من ولده وولد ولده فالت الذي كور من  
ولد البنين والبنات سواء قال نعم لا ترى انه لو قال صدقة موقوفة على ولي وولد ولي الذي كور انما  
اعطى من كان قسيرا من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذي كور وقوله الذي كور والفرع  
واحداه فتدبر عليه قيد للشافعي المعطوف وكذا جعله قيدا للمعطوف عليه حيث خصه بذ كور اولاده  
لصلبه وبذ كور اولاد اولاده ولم كانوا اولاد بنات ولوجهه قيد للشافعي اليه كفاي الاشياء

مطل

لفظ الذي كور قيد للشافعي

مطل

فما أجاب به صاحب الاشياء

من جعله الذي كور قيدا

في الآباء يعني المضاف اليه

مطل

الأوجه عود الوصف الى

الأخير

ليكان للذكور والاناث من اولاد الذكور وما قيل ان هذا الاشياء في ما في الاشياء لانه مبني على رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر لان قول هبلال فقي لم يكن ذكر ام من ولده وولد له صريح في كونه جعله قيدا للمضاف المعطوف والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقد ثبت في قوله بعدة والذكور من ولد البنات والبنات سواء قدم دخول اولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذكور يقي قيدا للمضاف في عبارة هبلال كما لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسماء ولو قال على ولده وولد له والذكور يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد الذكور والاناث ومن فيه سواء اه فهو صريح ايضا في انه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه ايضا ونقل المؤلف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقارا ورجل ولاته الى نفسه ما دام حيا ثم الى ولده وولد له فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد من اولاده فانها منصرفه الى الابن دو الواقف لان الكناية تنصرف الى اقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احداها اذا وقف على زيد وعمر ونسبه ان الهاء تنصرف الى عمرو فحسب وكذلك اذا قال وقفت على ولدي وولد له والذكور ان الذكور راجعة الى ولد الولد دون ولد العبد والمسألة الثالثة على عكسه اذا قال وقفت على بني زيد وعمره ان لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي صكامل الدين مفتي الاقصة الخطيب باصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول اه فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه فقد قرأه في جعن الوصف قيد للمتعاطفين معا ولاءه معطوف فقط بخلاف مثنى على الاول للال وصاحب الاسماء وعلى الثاني صاحب جواهر افتتادى واستوحجه بان الهام في الخبر يركم ويظهر الى ان الوجه الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه مبني انه لا يستحق احد منهم من ربع الوقف الا اذا كانوا ذكورا وقد صرح الثماني في كتاب الاصول والفرع بان الشرط اذا تعقب جملة متعاطفة متملا بها فهو لا يخل بخلاف الاستثناء فهو لا يخبر وكذا الضمير في الصحيح كما علمت في مسألة الوقف على زيد وعمر ونسبه وبها صرح المضاف ايضا واما جعل الوصف قيدا للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشياء فلم اره لغيره والقول بان الوصف لا يخبر من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه المحقق انما يؤتى به للتعريف او التخصيص لانه بخلاف المعطوف فانه تصديقه كالمضاف نعم قول الاشياء ولان الظاهر الخ قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له بالاعتصام عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله مما هو عند الخلوع القرينة اللفظية والحالية فحيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف او الضمير اول استثناء ونحوه للمتعاطفين والمتضايفين او لواحد من كل منهما لم يتبع كما لا يخفى فاعتزم تحرير هذا المجل فانه مهم ولم ار من اعتنى بتحريره من علماءنا والله اعلم وبالعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسألة الاستثناء حيث ذكرناه للاخير الال ليل ومن ذلك ما في الخبرية حيث شئ عن وقف على ولده الطفل المدعوق حسنا وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم على اولاده المذكور ان قال فاذا انقضى الذكور فلي اولاده والاناث والاولاد ثم حدث للواقف وابراهيم محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له من الاولاد راجع الى حسن لانه اقرب مد ذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الخنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الثريني لانه راجع الى الواقف ولا يتبرهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان ارجاعه الى الواقف مما لا يثبت ذو فهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد

معله  
الكناية تنصرف الى اقرب  
المكنيات وعليه ثلاث مسائل

معله  
الضمير في قوله على ولده وعلى  
من سيحدث له لا واقف للولد

تقرئ في شروط الواقفين أنه إذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالقرض وإذا رجعت الشهير  
إلى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد البنات وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه  
أقرب مذكر كونه مذكراً من المظن وروى الغاية ظهوره غني عن الاستدلال له اه فقد أرجع النسيب  
إلى غير الأقرب علماً بالقرينة ومن ذلك أيضاً ما في فتاوى الشيخ اسماعيل فيمن وقف على نفسه ثم من  
بده على ولده لصلبه خضر ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على نسبه  
وعقبه يستوى فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى فإذا انقرضوا فملى جهة برمة صلة هبات خضر  
عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنتها محمد ثم مات محمد عن أولاده الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة  
ثم ماتت مؤمنة عن ولديها أحمد وبكري ثم مات أحمد عن غير ولد ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت  
عائشة عن بنتها فغري فهل الغري بنت عائشة وفلانة بنت بكري شي مع سليمان أم لا أحب بكون  
الوقف وقف ترتيب مادام أحد من أولاد أولاد أولاد خضر موجوداً وسليمان المرقوم من أولاد أولاد  
أولاد خضر فيختص بغزة الوقف علامه ولا يستحقاق الغري بنت عائشة وفلانة بنت بكري لكونهما  
في طبقة النسل والقب وقول الواقف يستوى فيه الذكور والانثى والطبقة العليا والسفلى قبل الدخول  
الذي هو درجة النسل والمقب والمقب والمقب وصفاً كان أو حالاً وغيرهما إذا وقع في حيز اللطف بنهم المفيدة  
ترتيب الطبقات كان للأخير كما ذكره العلامة ابن نجيم في الأشباه وغيره وهذا يدفع التعارض بين أول  
كلام الواقف وآخره والتوفيق بين التعارضين واجب مهما أمكن والله أعلم اه وقد أجاب بسبب  
هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي البعل كاريته في فتاواه وهذا أيضاً فيه بيان  
المراد بالقرينة وهي عدم التعارض في كلام العاقل والنظر لم يحملوا قوله يستوى فيه الذكور والانثى  
والطبقة العليا والسفلى ناسخاً للترتيب المستفاد من ثم يحلها للترتيب في الذكور فقط دون الترتيب في الزينة  
فيه يكون ذلك المتأخر رجاء إلى جميع ما تقدمه فيكون ربيع الوقف بين سليمان وفغري بنت عائشة  
وفلانة بنت بكري ويرشحه ما مر من أنه إذا كان في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم  
وما يقتضي إعطائهم ترجيح الثاني لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخنصافي في ذيل  
مسألة قلت فقد شرط الأمرين جميعاً فلهذا لا يخبر قال لان الشرط الأخير يقتصر عن مراده فذلك  
أعماله ألا ترى أنه لو قال تخرى عليه هذه السدقة على ولدي لصلبي فإذا انقرضوا كانت لأساء كين ثم قال  
بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث الموت على أحد من ولدي لصلبي رد نصيبه على ولده وولد ولده  
ونسله أبداً إلى أن يرد نصيب كل من مات منهم وله ولداً وولد ولده عليهم ولا أجوه لأساء كين إلا بعد انقراض  
آخرهم اه وكذا يقال هناك الشرط الأخير فصر عن مراده بنهم البست لترتيب الطبقات وكون القدر  
للاخير قد علمت ما فيه من الكلام لا يقال ان هذا القيد يتعين رجاءه للنسل لأنه لا ترتيب في بطونه  
وانما الترتيب في البطون التي قبله فيكون القيد كذا المراد لا نقول ان الواقف إذا عطف النسل  
والمقب بعد ذكر ثلاثة بطون مثلاً معاطفة بنهم المفيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن  
الرابع الذي هو بعد الثلاثة المصر فيه ما بنهم مقبداً على الخامس والسادس وهكذا إلى  
انقراض النسل والمقب وان لم يصرح بالواقف بعد ذكر النسل والمقب بقوله بطون بعد بطون يدل على ذلك  
ما في الحاشية ونصه ذكره لعل في وقفه إذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من أسفل  
منهم الأقرب والأبعد فيه سواء إلا أن يذكر الواقف في وقفه الأقرب فالأقرب أو يقول علي ولدي ثم  
من بعدهم علي ولد ولدي أو يقول بطوناً بعد بطون فيعني شيئاً ما يبدأ به الواقف اه زاد في الاستدلال  
ولا يكون للبطن الأسفل شيئاً ما بقي من البطن الأعلى أحد وهكذا المحكم في كل بطون حتى تنتهي

هـ  
إذا كان اللفظ محتملاً يجب  
تعيين أحدهما بالقرض

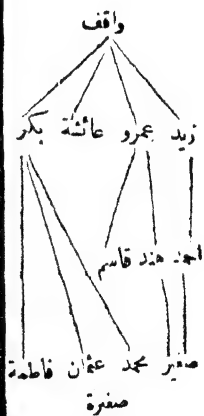


هـ  
انما عمل بالشرط الأخير لأنه  
يُفسر عن الزام

هـ  
إذا عطف البطون الثلاثة بنهم  
كان الوقف مرتباً دائماً

البطون موتاه فهذا امر محقق المطلوب فان حاصله انه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم ايضا ويستترك في غلة الوقف الطبقه العليا من دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب او عطف بين البطون الثلاثة ثم اوقال بطنا بعد بطن ففي كل من هذه الثلاثة يصير الوقف مرتبا يقدم البطن الاول على من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الحزم بذلك وأطلب نقله الى ان ظفرت بعبارة الخاتمة المذكورة والله تعالى الحمد ثم رأيت التصر يحبه في صورة فتوى مقولة عن خط شيخ الاسلام محمد افندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء حيث قال والنسب في كلام الواقف معطوف بكلمة ثم الترتيب فكان الترتيب نائبا الى آخر البطون اه فاعتنم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت ما همش الخيرية بخط المرحوم الشيخ يحيى الساجي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة ثم وعطف الاسم ثم ايضا مع اشترط استواء الضيقة العليا والسفلى وجوابها للشيخ خير الدين بأنه رجوع الواقف عن الترتيب بقوله يستوى الخ فهذا عين ما قلناه والله الحمد والله (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنساليهم وأعتابهم وذريتهم وبعد ان انقراض فتوى المحرمين الشريفين مكة والمدنية المنزولين وان تعذر في فقرات المسلمين اقيم بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقراض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم اقول هذه من مسائل منقطع الوسط يصرف نصيب من مات الى الفقراء مادام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم قال هل يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماههم فقال علي فلان وفلان ولان وجعل آخره لفقراء واحد منهم فمات فهل يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسألة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعدهم موت احدهم بقي أولاده وماتوا وقف على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء (سئل) في وقف مرتب بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبعته من أهل الوقف يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى زيادة عما بيده ثم على ولد من انقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمه والموجود حين موته حصة لاسمه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل النسا من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف علما بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يبطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولا يمكن في درجته ما احدهم من أهل الوقف دون خال الصغير دون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة ولا (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف علما بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير دون عم الصغيرة وعمتها المزبورين لكونهم أدنى درجة من ابن وبنت الواقف كتبه الفقير عماد الدين عفي عنه الحمد لله وحده من عماد الكون استمد

مطلب  
وقف على أولاده وسماههم  
ثم على أولادهم فمن مات منهم  
صرف نصيبه للفقراء  
مطلب  
في الفرق بين ما اذا وقف على  
أولاده ولم يسمهم وبين ما اذا  
سماهم وعدهم



مثاله  
فيما لم يوجد في الدرجة  
أحد

التوفيق والعون جوازي كما أجاب به شيخ الاسلام العمدان نفع الله تعالى بعلومه العباد اذا لوجه لانتقال ما كان لحساب الخصال والمهمة مع وجود ابن الواقف وبنته وعموته جالعا عن أحد من طائفة خارج جمع استحقاقها ما أسأله الواقف ورثته والله سبحانه أعلم كنبه الفقير خير الدين بن أحمد الحنفى الأزهرى حامدا مصلدا آمينا أقول هذه المحادثة بعينها ألف فيها العلامة الشرنبلالى رسالته المحمدا بالانضمام بأحكام الأنعام ونسب نسيم الشام ورد فيها على مفتى الشام والظاهر أنه عماد الدين المذكور لان الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باشتراط صرفه للأقرب فالأقرب من أهل درجته وسماوى تمام الكلام على ذلك \* (سستل) فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعد وفاته على أولاد بناته فلان التوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى وفور الدين ومنصور سوية بينهم ارباعا ثم من بعدهم على أولادهم المذكور دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسابهم واقفاهم شبه ذلك المذكور دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولد انتقل نصيبه من ذلك لولده ثم للأسفل منه المذكور دون الاناث وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن غير ولد ولولده ولدا انتقل نصيبه من ذلك الى من موقعه في درجته وذوى طائفة من أهل الوقف بقدم في ذلك الأقرب فالأقرب الى التوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه فاذا انقضت أولاد المذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور ثم على جهة بر لا تقطع فانقرض الا ن أولاد المذكور والموجود الا ن من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكورا واثنا فبهم يعود الوقف للذكور سوية بينهم أم للذكور والاناث والمحالة هذه (الجواب) حيث شرط في أولاد المذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد المذكور يعود الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله أعلم أقول رأيت في هذا المجل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى الساجى رحمه الله تعالى ما نصه قوله ودون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفا على من يوجد من الاناث وأولادهم وذرياتهم وأيضا كيف يعطى الفرع ويمنع الاصل وأخوانه مع عموم لفظه فضلا عن صريحه نعم يحل قوله والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من مات وقد سرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصصا انتهى وحاصله أن الحكم في قول الواقف والمحكم فيهم الخ ليس على عمومه وقد وقع في نظير هذه المسألة اضطراب في الفتاوى التحيرية سئل فيما اذا وقف رجل طائفة على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه البرهانى ابراهيم ثم من بعد ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على أنسابهم واقفا على الفرصة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين يستعمل به الواحدة منهم اذا انفردوا بشرط فيه الانسان ما فوقها فان مات ابراهيم ولم يعقب أو عقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا شرعا على من يوجد من اخوته لايه ذكورا كانوا واناثا بينهم على الفرصة الشرعية على الحكم المدين أعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على الزاوية الغلابة الى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لآب وقتنا ولو الواقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد اولاد اولادهم فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم ولا اجاب الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لمرين الاقل الاقرب الى غرض الواقف كما قدمناه والتاى قوله على الحكم المدين أعلاه فانه عزوه باللام وذلك لعدم والاعتبار باليوم واللفظ والعالم ببقى على عمومه حتى لا يتفرع معه خصوص السب

مطلب

وقف على أولاده ثم على أولادهم وبعداته اضهم على أولاد الاناث والمحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور

قوله كيف يعطى الفرع الخ أى لو خصص بالذكور من أولاد الاناث يلزم عليه أنه لو وجدت امرأة لها ابن وبنت أن يعطى الابن فقط دون اصله اى امه ودون اخته وهو بعد امه منه

مطلب

لفظ المحكم عام

وقد ذكرنا كل ذلك في النباهة شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار اوسكوت  
 اوسكوت كل ذلك حادثة وله تعالى والصلح خير فانه باطلا فله بقنا ولها يعني الثلاثة وان كان في صلح  
 الزوجين قال لان الاعتبار لعدم اللفظ لا بخصوص السبب فهو مناد في مسائلنا مستحق اولاد اخوة  
 ابراهيم لهذين الامرين الذين هما غرض الواقف واذا لفظ له والمخني احق بالانبياع والله اعلم انه  
 ما في التخييرية وروايت بها مشايخنا المرحوم الشيخ يحيى الكاشي البلي نافع عن العلامة الشيخ بس الباقعي  
 المخني ما حاصله قوله الاقرب الى غرض الواقف المخني يخالفه ما في به المرحوم يحيى افندي مفتي الديار  
 الرومية والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من  
 المذهب الاربعة في عصرهما وعصر من قبلهما وروايت الواقف بعد موت الاخوة للزوجة لا لاولاد الاخوة  
 وردتوا بالحكم المين اعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستعمل به الواحد منهم اذا انفرد وبشرك  
 فيه الاثنان خفاوقهما وجعلوه يسا نال ذلك وفي ذلك وجوعاه الى مستحق موجود دون غيره الذي  
 لم يوجد في شره فهو عام مخصوص بقوله على الفريضة الشرعية فانه مان عام الا وقد خص ورجوعه  
 الى هدايتين لوجوده في لفظه والى اولاد الاخوة مشترك في لفظه فلهذا في مقدم اليقين على  
 المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعمل عليه اه ولا  
 يخفى على من امكن النظر في هذا المسام اتجاها كل من الكلامين والرجح لاحدهما على الآخر صعب  
 ولكن ذكر العلامة البيري في شرح الاشياء انه من اختلاف في مسألة فله مرة ما قاله الاكثر (سئل)  
 فيما اذا انشا واقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة فقيصة بنت  
 عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة وعاشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم بعد كل منهم  
 على اولاده واولاد اولاده وانشاله واعقابه على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقرضوا  
 بأجمعهم عاد ذلك وقف شرعا على اولاد اخي الواقف المرقوم حسن اغاوم كاتبة وصفيية ومرة وزوجة  
 سوية بينهم ثم من بعده وفاة كل منهم على اولادها واولاد اولادها وان انشا واقف بالذ كرم مثل حظ  
 الانثيين ثم على جهة متمصلة ثم مات الواقف ومات بعده على قرنفلة وعاشة وخاتون عن غير ولد ولا  
 عقب وبقيت فقيصة لا غير فهل تقسم غابة الواقف من خمسة اجناس لنقيصة خمس واحدا للاخماس الاربعة  
 تصرف للفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء واحدا هن فمن احق بذلك من الفقراء الا حاش  
 (الجواب) نعم اقول قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت فقيصة موجودة فاذا ماتت تصرف الكل الى  
 بنات اخي الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون وفقيصة وعتقاء الواقف واولادهم  
 واعقابهم فمادم احد منهم موجود لا تستحق بنات اخي الواقف شيئا يكون الوقف منقطع الوسط وفيه  
 تصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء تصرف اليهن اصفى القوت بطريق  
 الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في ابواب البر لو قال هي مدقة موقوفة في ابواب  
 البر فاحساج ولده او ولد ولده او قرابته تصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم من ابواب البر وكذلك  
 لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحساج ولده فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين  
 ويقول النبي صلى الله عليه وسلم لا قبل الله صدقة ورحم محتاجة فيكون ولده وقرابته احق ولكن  
 لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه الاستحسان والافضلية ولو عزل  
 الفاضل او مات يجوز بل بل بعده ان يحرمه عليه وان يظله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم  
 او استغنى سقط حقه وجميعهم ورثته كحكمه ان كانوا اقارب الواقف وكذا جبر ان الواقف ان كانوا فقراء

مطلب  
 الاعتبار لعدم اللفظ لا بخصوص  
 السبب

مطلب  
 متى اختلف في مسألة فالهجرة  
 عما قاله الاكثر

مطلب  
 وقف على جماعة ثم على اولاد  
 اخيه مات بعض الجماعة  
 فنصيب للفقراء حتى يموت  
 الكل فيصرف لاولاد الاخ

مطلب  
 في منقطع الوسط تصرف فيه  
 نصيب من مات الى الفقراء

مطلب  
 اذا وقف في ابواب البر فاحساج  
 ولده تصرف اليه على وجه  
 الاولوية



نبتى القسطنطين والقيم ان يعطيه من الفضة مائى اه لىكن قيد ذلك فى الخاتمة بأحد شرطين حيث  
قال رجل وقف فى مصلته أرضا على الفقراء فأحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يصور صرف الوقف اليه  
وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين أن يصرف البعض اليهم والبعض الى الجانب أو الكل الى  
ورثة الواقف فى بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يهلك الناس انه وقف عليهم فرعا  
يتخذونه ملكا اه \* (مسئل) فيما اذا شرط واقف فى كتاب وقفه المرتب ثم شرط ما منها أن من مات  
من ذرية الموقوف عليهم عن غير ولد ولا اسفل منه يهود نصيبه من ربع الوقف الى من هو فى درجته  
وذوى طبقته من اهل الوقف مات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفى درجته وذوى طبقته الموقوف  
عليهم احواء وجباة آخرون البعض منهم متناول والبعض غير متناول بحجبه بأصله فهل يهود نصيب  
الرجل المتوفى المزبور من ربع الوقف لجميع اهل درجته المزبورين ولا يختص بذلك اخواه المذكوران  
علا شريط الواقف (الجواب) نعم يهود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا اسفل منه من ربع  
الوقف لجميع اهل درجته ولا يختص بذلك اخواه المذكوران علا بشرط الواقف المذكوران لا المراد  
من اهل الوقف من له حق ما حالا أو ما لا والله اعلم بالصواب كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بالشام  
عنى عنه المحبوب كآبه العلم المرحوم اجاب والله الموفق للصواب وفى قيساوى الكارونى عن الخاقانى  
ضمن سؤال اجاب من مات عن غير ولد ولا اسفل من ذلك والاخ ولا اخت استعمل ما كان له الى كل من هو  
فى طبقته وذوى درجته علا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد الاخ لانه ميتا عن قوله الطبة  
العليا تجب الطبة السفلى والعمى على ما تأخر من الشروط كما هو المصرح به ويستحق ذلك جميع  
من فى طبقته سواء كان له استحقاق سابق فى الوقف أم كان محجوبا بأصله علا بقول الواقف استعمل الى  
من هو فى درجته وذوى طبقته المستفاد من لفظ من ومن قوله فى درجته وذوى طبقته لان كلاهما  
مضاف ولا اصل فيه أن يعم وأما قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فليس قيد المدفع الاستحقاق من لم  
يكن له استحقاق سابق فى الوقف وانما هو لدفع توهم من يتوهم أن من كان منهم له استحقاق سابق  
لا يستحق من ذلك الميت شيئا اكفا بما له من الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما قد ان من فرض  
له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من ذلك الميت الذى مات عن غير ولد الاخ بل  
يستحق معه مضافا كما كان يستحقه سابقا وما يدل على انه ليس قيد احترازا انه لو فرض أن جميع  
من فى الطبة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر ان تنتقل حصة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول  
الواقف مضافا الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيد احترازا بل لدفع التوهم كما بناه اه ملخصا قول وحاصله  
أن الإضافة فى قول الواقف مضافا الى ما يستحقه عند ما كانها أى على تقدير أن له استحقاقا أو يؤيده  
ما فى الاسعاف بما جاء عليه انه لو قال للذ كرمثل حظ الاثنين ولم يوجد الإذ كور فقط او اثنا فقط يقسم  
بينهم أو بينهم بالسوية لان المراد التفاضل على تقدير الاختلاط اه وياق قريبا ما يغيد ذلك من وجه  
آخرو هو ان الاستحقاق يشمل النصب المقدّر \* (مسئل) فى وقف من شرطه أن من مات عن غير ولد  
ولا اسفل منه عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه فى درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم فى ذلك  
الأقرب فالأقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أو ولاد عن غير ولد ولا اسفل منه  
هو صاحب من عبد الله وليس فى درجته سوى ابن عمه محمد وعمر لكنه محجوب بابيه فحق المستحق فى الوقف  
بالفعل فهل يهود نصيب صالح المذكور له من الموقوف (الجواب) نعم أقول رأيت بخط شيخ مشايخنا  
العلامة الفقيه متلا على التركا فى أمين فتوى المؤلف قال فى مجموعته الفقهية الكبيرة ما حاصله  
إذا كان فى الدرجة جباة غير متناولين فقط محجوبون بأصولهم فالحكم فيهم انه يتقل حصة المتوفى

مطلبه  
إذا شرط انتقال نصيب الميت  
لا عن ولد إلى من فى درجته  
ولم يذكر الأقربية انتقل  
لجميع اهل الدرجة الأقرب  
والأبعد

مطلبه  
المراد من اهل الوقف من له  
حق ما حالا أو ما لا

مطلبه  
فما اذا وجد فى الطبة  
محجوب بأصله

الهم لان اجمال الكلام اولى من اجماله والمحجوب بعد الاستحقاق قسميته من اهل الوقف حائرة  
كما صرح به الامام المسيوطي واختاره في الاشياء وهذا ظاهر حيث لم يكن في درجته غيرهم واما اذا كان  
في درجته متناوِل ومحجوب فاختلف اقتضاه فيه فيعظمه اقل بعدم مشاركة المحجوب للتناوِل منهم  
المولى عبد الرحمن افندي المادى ومحمد افندي المعد المتقربان بدمشق لان المتناوِل من اهل الوقف  
حقبة والمحجوب من اهل الوقف مجازا واجمال الحقيقة اولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار الى المجاز  
الا اذا لم يمكن العمل بالحقيقة ولم تكن الحقيقة موجودة أى بان لم يكن في الطبقة الا المحجوب وانفى  
المعنى بمشركة المحجوب للتناوِل منهم العلامة الشكواكى وناج الدين الحنفى الا زهرى ومحمد بن شاهين  
الحنفى لهم ومن والمدرجة في قول الواقف ان في درجته وذوى طبقته لان المضائق والاصل فيه ان  
بمع التناوِل والمحجوب والعموم في الاوقاف حجة بلا خلاف ذكره البلقيني رحمه الله تعالى في الدلالات  
والعام عند الحقيقة قطعي كالتخاص اه واقول ايضا قد يقع في بعض عبارات الواقفين تعبد اهل الدرجة  
بالمستحقين او المتناولين من ريعه ولا يخفى حينئذ في عدم دخول المحجوب ورأيت بخط من ادعى المذكور  
انضاة لاهل الصفة لابن حجر المكي الشافعى من فصل احكام الوقف المغضبة مانه فائدة يقع في كتب  
الاوقاف ومن ما انتقل اليه الى من في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين  
تأسيس لانا كيد فيجمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من  
الوقف حال موث من ينتقل اليه تعديده ولا يصح جملة على المجاز ايضا بان مراد الاستحقاق ولو في المستقبل  
لان قوله من اهل الوقف كاف في ارادة هذا فيلزم عليه السام قوله المستحقين ولأنه مجرد التاكيد  
والتأسيس خبر منه فوجب العمل به ويقع فيه اللفظ لتسبب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون  
والتأخرون في أنه هل يعمل على ما به النصب القدر مجازا لقربته وهو ما عليه جماعة كبرون وكاد  
السبكي ان يقول اجماع الائمة الاربعة عليه او يخص بالحقيقة لانه الاصل والقرش في ذلك ضمة فهو  
المذكور وعليه جماعة كبرون ايضا ويؤيد الاول قول المكي الاقرب الى قواه افعاله والقيمة ان  
ذا الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا  
عليه كان له نصيب بالقوة بل بالذات اذ لموقوف على اقراض غيره انما هو اخذه لادخله في الموقوف  
عليه وعلى هذا ائتيت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقة فلان على ان من توفيت منها تكون  
حصة للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد من الاخرى وفلان بان لها الثلثين  
وللعقبى الثلث ويؤيد ان الواقف لما جعل العقبى في مرتبة ما خشي انه ربما انفرد مع احدهما فبناصها  
فأخرج ذلك وله على انه الخ وبين ان احدهما متى انفردت مع العقبى لم تنافس به بل تأخذ ضعفه  
وبنتى الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة  
كما هنا ثم رأيت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة مل يجلان على ما بالقوة نظرا  
لقصد الواقف انه لا يجرم احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه  
والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد عرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررت  
في كتاب سوابغ المدد ان الرابع الثاني وهو الذى رجع اليه شيخنا يعنى القاضى زكريا بعد اقتضائه بالاول  
ورده على السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم الاول اه واقول ايضا حاصل ما قرره العلامة ابن  
حجر مراده ما عليه اهل الاقناع من علمائنا الحقيقة انه اذا قد اوقف بالمستحقين لا يدخل المحجوب  
بانه له وان لفظ النصيب والاستحقاق يخص بالحقيقى لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى  
هذا القول الواقف في ثمرة على ان من مات عن ولد او ولد ولدا انتقل نصيبه او انتقل ما كان يستحقه

مطلب  
العموم في الاوقاف حجة بلا  
خلاف  
مطلب  
في التوفيق بالدرجة بالمستحقين  
والتناولين  
مطلب  
لفظ النصيب والاستحقاق  
هل يعم النصيب المقدّر مجازا  
لقربته والا  
مطلب  
المحجوب بغيره يسمى موقوفا  
عليه فيكون له نصيب بالقوة بل  
بالفعل  
مطلب

الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها  
بمجرد عرض لم يساعده اللفظ

الى ولده او ولد ولده الخاص من مات من استحقاق بالفعل امامن مات قبل الاستحقاق لا يقوم  
 ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما انى به في الخيرية في غيره وضع وتفه في وانتركاب الوقف عن  
 فتاوى الشيخ امين الدين مفتاوى بن نجيم وقال في المسئلة معتركة عظيم واضطراب طويل الخ لوضرط  
 الواقف قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام ابيه فعندئذ يوم مقامه فيما كان ينتقل الى ابيه لو كان  
 ابوه حيا على ما فيه من الكلام الا في في الدرجة الجمعية وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب  
 مسئلة الحاجة اكابر المذكورة في الفتاوى التاجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى  
 الاسماعيلية فلندكرها تنوعا للغائدة قال في الفتاوى التاجية سئل من مدينة طرابلس الشام  
 سنة ١١٠٠ عا اذا انشأت الواقعة وقفة على نفسه ما دة حياته لا يشاركها فيه مشارك ثم من بعدها  
 يكون الثالث من ذلك على بنتها الحاجة اكابر والتذان على اولادها على جلي وهم محمد ومصطفى  
 وحسن ثم من بعد وفاته بنتها الحاجة اكابر يكون الثالث على اولادها ثم على اولادها ثم على  
 انساها واتفقوا بالذ كرمثل حظ الاثنين ويكون الثالثان من بعد وفاة اولادها المذكورين على  
 اولادهم ثم على انساهاهم واعقبهم بالذ كرمثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد او ولد ولد عا نصيبه  
 الى ولده او ولد ولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد عا نصيبه الى من في درجته وذوى طبعه ماتت  
 بنت الواقعة الحاجة اكابر قبل موت امها الواقعة وخلفت الحاجة اكابر ابنا وبنتا ثم ماتت الواقعة فهل  
 يرجع نصيب الحاجة اكابر الى ولديها المذكورين او لا فاجبت لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى  
 ولدي اكابر المذكورين لكن لا بطريق التساقى عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على  
 ما هو ارجح في المسئلة من كون النصيب المشروط انتقاله من مات من اولاد الواقعة واولاد اولادها عن  
 ولدي ولده خاصا بالمتناول بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معتركة عظيم واضطراب  
 طويل بين العلماء مبنى على ما ذكرناه بلى باعتبار دخول اولاد اكابر في اعداد الموقوف عليهم وشمول  
 بول الواقعة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على اولادها الخ لهم فيلزم دخول اولاد من مات  
 قبل الاستحقاق في الوقف علا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم ان استحقاق اولاد اكابر الثلث  
 الموقوف محل اتفاق ممن يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة ايضا  
 وغير خاف انه لا دخل مع مستحقى الثلث الموقوف استحقى الثلثين الموقوفين في ذلك اصلا ولا كلاً منهما  
 وقف مستقل لا دخل لاحده امع الا تعرفاهم والله اعلم انتهى ما في الفتاوى التاجية ورايت بخط  
 محيى مؤلفه الشيخ يحيى التاجي على الهامش ان اخاه وضع في مسئلة اكابر رسالة سماها رفع الجدالى  
 والشقاق عن ولده مات قبل الاستحقاق ورايت بخطه ايضا اجوبة للعلماء في ذلك فنها ما اجاب به  
 مفتي مصر القاهرة العلامة على القدسي الحنفى الازهرى بمثل ما مر وكذا اجاب العلامة اجدافندى  
 الكواكبى مفتي حلب الشهاب وذكروا جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ اسماعيل الحائل انه  
 حيث ماتت اكابر في حياة والدها فلا شئ لها وعرفت امها بعد ما لا يكون لولديه شئ بل بصرف الثلث  
 الى الفقرا ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغنى النابلسي المفتي بدمشق الشام والى  
 الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة حبص فيكتبنا بالواقعة للشيخ اسماعيل \* (سئل) في وقف  
 اعلى مرتب ثم على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل  
 ولا عقب فالى من في درجته وذرى طبقته تقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فالخمرى ربه  
 في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد ولا نسل وليس في درجته وطبقته  
 احد ولا في الطبقات التي فوقه احد وفي الطبقة التي على طبقته جماعة من مستحقى الوقف وليس فيهم

مطلب

في مسئلة الحاجة اكابر  
 التي وقع فيها اضطراب بين  
 العلماء الاكابر وفي انها ماتت  
 قبل تناولها شيئا من الوقف  
 عن اولاد

مطلب

انتقال نصيب من مات عن  
 ولد الى ولده خاص بالنصيب  
 بالفعل لا بالقوة وفيه معتركة  
 عظيم بين العلماء

مطلب

مات عقيما وليس في درجته  
 ولا في التي فوقه احد بل  
 في التي تاليها ينتقل نصيبه  
 الى الاقرب من فيها

أقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل يتقبل نصيبه للسيد خليل فقط (الجواب) نعم حيث كان  
الوقف مرتباً به ولو يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها أحد من أهل الوقف فنحن نصيب السيد محمد  
من ربيع الوقف المذكور لا على الدرجات وهي الدرجة التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي  
درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد الدرجة الأقرب وليس في أهل الدرجة المذكورة  
أقرب إلى المتوفى من السيد خليل المذكور فيحصل به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة  
المتوفى مما لا يقول الواقف يقدر في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ولأن مراد الواقف بقوله الأقرب  
فالأقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة فالأقرب الأرث والعصوبة فإن قرب القرابة ادعى إلى غرض  
الواقف من بالأعرف بسببه ومفهوم أيضاً من قول الواقف يقدر فالأقرب فالأقرب وفي التعويل على غير  
الفاظنا هو كلامهم وذلك حرمان اعتبار الأقربية التي هي الداعية إلى الشفقة ورمز الدرجة وإلى بذل  
المال بلا إشكال باعتبار الأقربية أوفق لفرضهم المبرر عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف  
يصلح مخصوصاً بهذا ما ظهر لي بعد التأمل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا المحققين وأما المرفق وبه  
استعين أقول انما سمي درجة السيد خليل أعلى الدرجات لأن فرض المسألة أن درجة المتوفى وهو  
السيد محمد ليس فيها أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل  
أعلى الدرجات وما أنفي به هنا فيه كلام يأتي قريباً \* (سئل) في وقف أهل إنشاء الواقف على نفسه  
أيام حياته ثم على أولاده أو أبنائنا سلوا على الفرصة الشرعية مرتباً بين الأولاد ثم على من مات منهم  
عن ولد أو أسفل منه فقصده لولده أو لأسفل ومن مات عن غير ولد أو أسفل فقصده لولده أو أسفل  
وذوي طبقته من أهل الوقف يقدر في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه  
لشي من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتركة ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً  
وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فبأن يستحق عن غير ولد أو أسفل  
هو عبد النبي ابن كمال الدين بن عبد الرحمن بن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف رجل واحد  
من معه في درجته وذوي طبقته وهو محمد بن أحمد بن عبد الله الواقف ورجلان من أهل الطبقة التالية  
لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت أمه أقبل الاستحقاق في حياة أبيه المستحق وابتاع أبيهما  
بموته نصيبها المفروض لها من استحقاق أبيهما أن لو كانت موجودة ويريد أن يشارك محمد في نصيب  
عبد النبي المذكور فاختص في ذلك فخيرهم من ذهب إلى ما قاله السبكي من أنها يشارك محمد في نصيب  
من مات عن غير ولد من أهل طبقته ومنهم من ذهب إلى ما قاله السيوطي وحقيقه إلا أنه ابن أبي شريف  
من الشافعية وأشار إليه بحشى الأشباه العلامة الشيخ على المقدسي من المجنفين من أن محمد يخصص بذلك  
دونهما وإن لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لا يلزم الجمع بين المتضادين  
وأعطاهما النقص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح  
الكلام أيضاً على أعطائه فيه كما إذا مات المتوفى أو قبل الاستحقاق عن غير ولد فإن أعطينا نصيبه  
أهل طبقته وأهل طبقة أبيه واجعتنا بين الحقيقة والمجاز وإن أعطينا أهل واحدة منهم ما دون الأخرى  
فإن كانت طبقة أبيه تكون أهلنا المجازية وقد كنا فرضنا من أهلها وإن كانت طبقة أبيه تكون أهلنا  
الحقيقية بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها بصرح شرط الواقف فأما طبقة أبيه في كلام الواقف على  
حقيقته وأهلها الكلامين بحسب الإمكان وقبلنا أن غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق  
لا يكون محروماً بل يستحق القدر الذي لو فرض أبوه حياً التلذاه عن أبيه وأما تشبيه الولد من مات قبل  
الاستحقاق بولد من مات بعده في الإعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن ثبت للشبه قدر الزيادة على الشبه به

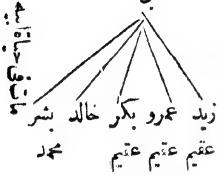
مطلب  
في تحقيق مسألة الدرجة  
المجدية

قد أشبه الأمر على السائل  
لأن السبكي قائل بعدم  
المشاركة والسيوطي رد عليه  
وقال بالمشاركة كما بسطه  
في الأشباه اه منه

صورة ذلك

واقف

ابن



اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فاقى القولين عليه بهول وهل يعتمد الثاني ام الاول  
اقتضى ما جورين انابكم الله الجنة بجنة وكرمه آمين اقول لم ازل مؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن  
ترتيب السؤال على هذا الموال يشير الى اختيار اقول الثاني وقد ذكر المؤلف في غيره هذا المجلد عن شرح  
الاقتناع المحمدي ما نصه فائدة لوقال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولادته وسفل وآل الحال  
في الوقف انه لو كان المتوفى موجودا فادخل قام ولده بمقامه في ذلك وان سفل واستحق ما كان أصله  
يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فاختصر الوقف في رجل من أولاد الواقف ورزق خمسة أولاد مات  
أحدهم في حياة والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن أولاده الاربعة وولد له ثم مات من الاربعة ثلاثة  
عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق الولد الباقي اربعة أخماس ريع الوقف وولد أخيه  
الخمس الباقي اثنى به الدرر محمد الشهاوى المحمدي وتابعه الناصر الطباوى الشافعى والشهاوى أحمد  
البهوتى المحمدي ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصور  
على استحقاق الولد النسيب والده المستحق له في حياته لا يستند الى من مات من اخوة والده عن غير ولد  
بعده مته بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء علقا بقول الواقف على أن من توفي منهم عن غير ولد الخ  
اذ يمكن اقامة الوالد مقام أبيه في الوصف الذى هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل جل اللفظ على  
حقيقته وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل منهما في محله وذلك أولى من إلغاء أحدهما اه شرح  
الاقتناع المحمدي من الوقف قبيل فصل والمستحب أن يتسم الوقف على أولاده للذكر مثل حظ  
الانثيين اقول وللعلامة الشيخ حسن الشرنبلالى رسالة في هذه المسألة وذكر الاقتاع بذلك عن الجماعة  
الماترين في عبارة شرح الاقتناع وعن الشيخ ناصر الدين اللقائى المالكي والشيخ شهاب الدين البلقينى  
الشافعى والشيخ محمد المسيرى المحمدي والشهاب أجد بن شعبان المحمدي والشيخ زين بن نجيم المحمدي وغيرهم  
ونقل نصوص عباراتهم وكثرة على كل واحد منها بالتص والرد والرفض ونقل عن المحقق الشيخ  
على المقدسى أنه خالفهم وأفتى بأن الولد يقوم مقام أبيه من كل جهة فبأخذ ما كان يأخذها أبوه من  
أصوله ومن فروع أصوله فبأخذ ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقتناع نصف  
الوقف مثل عمه لانه قال وقد أفتى بذلك طائفة من أعيان الفقهاء وفقهاء الاعيان وقالوا انهما  
في القسمة مستويان لان لفظ مقام في قول الواقف قام مقامه مضاف وقد صرحوا بأن المضاف يعم  
وكذا لفظ ما في قوله ما كان يستحقه من أدوات العموم فيقوم الولد مقام أصله ويستحق ما يستحقه  
ابتداء وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان أبوه حيا شارك أبوه اخوته في حصه أبيهم وكذا  
في حصه من مات منهم عقيما فيقوم ذلك الولد مقامه في جميع ذلك لانه حصته التي استحقها أبوه لو كان  
حيانا من أبيه فقط وقد خص الامام المضاف الذى أذعن له أهل الوفاق والمخلاف على أن العبرة  
للاخوة من كلام الواقف ولا شك أن قوله على أن من توفي قبل الاستحقاق الخ متأخر اه وبذلك  
أفتى الشيخ اسماعيل أيضا وتقبله في الاشياء عن السيوطى خلافا لما رزعه السائل حيث ذكر أن  
السيوطى قائل بالاول كما ذكر في السؤال لكن لا يخفى عليك أن جمهور العلماء من المذاهب الاربعة مشوا  
على ما في شرح الاقتناع كما سمعت على أن المحقق الشيخ غاليا المتدسى قدوافتهم في حاشيته على الاشياء  
ورد على السيوطى بما مر في السؤال من قوله لئلا يلزم الجمع بين المتضادين الخ فالاولى الاقتناع عليه  
جمهور أهل الاقتناع وان كان ما عايل به المقدسى للقتال فيه مجال أعرضت عنه خشية التطويل والاملال  
بقى هنا شئ مما روي عنه عليه وقد صار حادثة الفتوى في زماننا وهو انه اذا شرط الواقف انتقال نصيب  
من مات من ولده أو ولد ولد الى ولده أو ولد ولد ثم شرط قيسام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام أصله

كما في صورة السؤال الذي ذكره المؤلف ثم وجده متحقق اسمه زيد له ابن وبنت ماتا في حياته قبل استحقاقهما الشيء ونعاف الابن خمسة اولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد المذكور عن اولاد ابنته وبنته الثمانية المذكورين فهل ينقسم نصيبه بين جميع اولاد ابنته وبنته على عدد رؤوسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال نصيب من مات عن ولد أو ولد لولد إلى ولده أو وولد لولد فيقسم بينهم اثمانا لان لفظ الولد يشمل الواحد والمتعدد وينقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونها حيين ثم يعطى ما اصاب ابنته الى اولاده وما اصاب بنته الى اولادها لقيام اولاد كل متساو أصله عملا بالشرط الثاني فيقسم نصيب زبد في الصورة المذكورة من ثلثين للاثني عشر على مخرج النصف وتبان عدد الرؤوس فيخرج لكل واحد من اولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من اولاد البنت خمسة حيث لم شرط تفضيل الذكور على الانثى وقعت هذه المحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا انه لا يلغى واحدهما لما كان المجموع بينهما يجعل الثاني مخصصا للمعوم الاول عن مات عن ولد وولد فقط ترجيحاً للتأخر من الشروط كما هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول ويسان ذلك ان قوله في الشرط الاول من مات عن ولد أو ولد لولد معناه انه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه انه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي فشرط الشرط الثاني وهو ان مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه معه في نصيب جده بان ينقسم على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحدا كان أو أكثرها اصابه يعطى لولده واحدا كان أو أكثرهما اذا لم يوجد ولد صلي لأصل بل وجد اولاد أو لا فقط طمات اصولهم في حياة جدهم قبل الاستحقاق كما في المحادثة فانه ينقسم على عدد رؤوس الفروع عملا بالشرط الاول اذا حاجبه الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لم يخرجوا وهما لم يضر جوا بل استحققا وبأنا نفسمهم من غير واسطة والله تعالى اعلم ثم اعلم ان صاحب الاشباه ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني التول بقض القسمة بعد اقراض كل بطن ولم يذكره المؤلف فلننظر في صحة الثانية لانه اكثر وقوعه فتول حاصل المسئلة ان الواقف اذا رتب بين البطن بتم أو بالاول ولكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة أولاد مثلا فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحدهم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملا بالشرط المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى ان يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقى من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه الى أولاده لو كان له أولاد وانما ينقض القسمة وتقسيم غلها الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكور والانثى ويجرم من كان من أهل الطبقة الثالثة أو الرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صاروا الآن مستحقين بأنفسهم عملا بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد الى ولده الى ان تنقضي الطبقة الثانية فنقض القسمة أيضا وتقسيم الغلة على أهل الطبقة الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بقض القسمة السراج البلقني من محقق الشافعية كما رأيته في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديما فأثبت بهذا فيها ووافق عليها اكابر المالقي في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح بها في أرقاف المصنف وفيه العجز بما أثبت به اه كلام البلقني واقوه الحق ابن حجر في فتاواه وأوضحه وقال قد تبين على ذلك السيد البههوي ونقل عبارة السيد المذكور وقد تبلى في الاشباه القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والمجال السيوطي

مطلب  
٤٤٠ في مسألة نقض القسمة

وقال ائمتي به بعض علماء العصر أخذوا من كلام الامام الخفاف ثم اعترضهم بأنهم لم يأتوا كلام الخفاف في فصل في المسئلة بن ماذا كان العطف بين البطون ثم وبين ماذا كان بالواو فتعاض القصة في الأول دون الثاني ولهذا في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعدهم العلماء في حواشي الاشياء وغيرها كالشمسي والبري والخضر الزملي والحوي وقد بسط المسئلة الامام الخفاف وكذا صاحب الاسعاف واتي بذلك ايضا الخضر الزملي في عدة مواضع لكنه غفل عن ذلك في موضع وكذا ائمتي بذلك العلامة الشهاب اجد الشهاب الحنفي في فتاواه فاض الشبهة باقتراض الطبقة الثانية وقسم على اهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستقي من اهل الرابعة ورد على بعض مشايخه حيث افتوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح والصواب نقض القصة كما اقتضاه مرجع عبارة الخفاف ولا اعلم احدا من مشايخنا خالف في ذلك بل وافقه على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم اه فقد ظهر ان ما في الاشياء غير صحيح حتى الف العلامة المقدسي رسالة في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله فلند كحاصلها ما يوضح المسئلة مع ترك التوضيح لكلام الاشياء فانه مبسوط في الحواشي وذلك ان العلامة المقدسي سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على جماعة من بنيين وما فضل فعلى من يوجد من اولاده ذكره او ابناء بالسوية بينهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذرئهم وولسهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا عنهم ابدا الطبقة السفلى على ان من مات وترك ولدا او ولدا او لدا او سفل انتقل نصيبه اليه ومات لا عن ولدا او سفل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى اقرب الطبقات الى المتوفى وعلى ان من مات قبل استحقاقه شيء وترك ولدا او سفل منه وآل الوقف الى حال لو كان المتوفى حيا باقيا لاستحقاق ولده او ولدا ولده ومقامه في الاستحقاق واستحقاق ما كان اصله يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا ثم على جهة بر لا تقطع فسات الوقف عن ستة اولادهم شرف الدين وزين الدين واجد وزين وعاشة وفاخحة ثم مات شرف الدين عن ولدين على وحياة النفوس ثم ماتت زين عن بنتها سيدة الانام ماتت سيدة الانام عقيما ثم مات علي عن ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عقيما ايضا ثم ماتت عاشة عقيما ايضا ثم مات زين الدين عقيما ايضا ثم ماتت وفاخحة عن بنتها نسب ثم ماتت اجد عن اولادها ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فقل تنقض القصة بموت اجد المذكور لانه آخر اولاد الواقف الستة ويقسم رابع الوقف على اولاد اجد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤوسهم بالاتفاق بينهم ام لا تتلف القسمة بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويحتص كل واحد منهم بما يتلقاه والد قبل او كثر الاجواب تنقض القصة بموت اجد المذكورين لانه آخر اولاد الواقف وموتنا وتسم رابع الوقف على عدد رؤوس هذه الطبقة فمن كان موجودا اخذ نصيبه ومن كان ميتا وله ولدا فام ولده فقامه واخذ نصيبه على ان تول الواقف المذكور وقد وقت هذه الواقعة واتي فيها مشايخ مشايخنا وبعض مشايخنا بنقض القصة منهم الشيخ المحتق الحافظ الزيني فقام ذكر ان بعض المحققين من الشافعية كالمسكي والبقيني قد اتوا الامام الخفاف في ذلك والف في ذلك رسالة سماها العمة في نقض القصة ومن طالعها الطالع على عايشي العليل ومهم شيخ الاسلام عبد الير بن النسخة الحنفي وتبعه الشيخ المحتق في نور الدين الخليل الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفي وقاضى القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الزملي الشافعي وقاضى القضاة البرهان بن ابي شريف الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الاجمعي وغيرهم وانما تنقض القصة بموت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لاولاده وتركنا قول الواقف على ان من مات عن ولد فنصيبه لولده

شرف الدين زين الدين أحمد  
 علي حياة النفوس عقيم  
 شرف الدين عقيم  
 اولاد  
 عقيم  
 صلاح الدين  
 سيدة الاما عقيم  
 زينب  
 عائشة  
 فاطمة  
 نسب

٣ قوله ومن كان ميتا وله ولد  
المخالف ما قسم على الميت أيضا  
لا بشرط الوقت لا في  
صورة السؤال المذكور في  
قوله وعلى أن من مات قبل  
استحقاقه لمشيء لم يكن  
الظاهر أنه لا يقسم على كل  
ميت مطلقا وإنما يقسم عليه  
لومات قبل أن يستحق  
في دفع نصيبه لولده عملا  
بالتزم المذكور أما لومات  
بعد الاستحقاق وله ولد  
فانقل نصيبه الى ولده من  
الهل الدرجة النازلة عنه ثم  
تقتطع القسمة وقسمت القسمة  
على اهل درجة ذلك الميت  
لا يتم عليه شيء ولا يدفع  
لولده شيء بل يحرم ولده أصلا  
لأنه لم يصدق عليه انعمات  
قبل الاستحقاق تأمل اه

منه

الح لا واحدنا بعضهم أى بعض اهل الطبقة التى تليه يستحق بنفسه لا بأبيه فعملنا بذلك وقسمنا الطبقة على عددهم كما قاله الخ صاف وتوضيحه أن الواقع قدر تب في وقفه ترتيبا يقتضى استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع قصده صلة بعض البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى فعمل نصب الميت من الاعلى مردودا لولده واسفل قصد الدم حرمانه من الوصول الى شئ من وقفه بعد موت ابائه الذى صلته صلة تابه غايبا فكان كلامه مشتملا على ترتيبين ترتيب افراد وهو ترتيب الفرع على اصله وترتيب جله وهو ترتيب استحقاق جله البطن الثانى على انقراض جله البطن الاول وهو ترتيب جله فيكون الوقف منحصر في البطن الذى يابسه وبطل حكم ما انتقل عن الميت في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثانى لانه في البطن الثانى يستحق بعموم قوله ثم على اولاد اولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها الى انتقال نصيب أحد الى ولده لاستواء اهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخصاص يقتضى أن كلامى الواقع متعارضان ورجع الثانى لاستحقاقهم بأنفسهم واستحقاقهم في الاول بأبيهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة وهذا بواسطة وليس بواسطة ارجع اه ما فى الرسالة لمخلصا وقام الكلام فيها \* (سئل) فيما اذا شرط واقف وقفا هاهنا في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بنهم شروطها أن مات من ذرية عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فأت رجل منهم عن غير ولد ولا اسفل منه وليس في طبقته أحد من الوقف عليهم وفي الدرجة التى هي اعلى من درجة المتوفى عنه شقيق والده وعمه لأمه من اهل الوقف المستحقين المتساويين لريعه فلن تنتقل حصه المتوفى (الجواب) تنتقل لم المتوفى الشقيق لكونه اقرب اليه \* (ما قول العلماء رضى الله عنهم) \* فيما اذا كان الوقف على الذرية مرتبا بين الطبقات بنهم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن غير ولد وحكم الحاكم باختصاص اهل الدرجة العليا بالنظر ومع اهل السفلى عملا بالترتيب الذى شرطه الواقف ثم مات بعض اهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيرهم (الجواب) يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن العبادى عني عنه الحمد لله نعم يختص من في الدرجة العليا بغيره لوقف كسبه نجم الدين الغزى الشافعى عني عنه الحمد لله وبه تقتضى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله اعلم بما هنالك كسبه الفقير ابو القاسم المالكي عني عنه اقول المنصوص عليه عندنا في الاسعاف وغيره انه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد بصرف نصيبه مصرف الغلة أى فيقسم على جميع المستحقين من الغلة كذا كسبه تحقيقه قريبا ثم اعلم أن ما في به المؤلف في هذا السؤال وقوله بقا ما عتبر الا لافرية حيث فقدت الدرجة موافق لما فتى به نفسه في مواضع مما حذفناه اختصارا وتبيل المزايا مشله عن العلامة الشيخ محمد الحلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بنهم على أن مات من ذرية الواقف عن ولدا واسفل منه عاد نصيبه لولده او لولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا اسفل منه عاد نصيبه من هو في درجته وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فأت امرأة منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها أحد ولا في التى اتزل منها أحد وفي الطبقة التى هي فوقها جماعة من المستحقين اقربهم اليها خالتها أمته وفي الطبقة التى هي اعلى من أمته جماعة ايضا خالتها اقرب منهم فلن ينتقل نصيبها الجواب ينتقل نصيبها من ريع الوقف لخالتها فقط عملا بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجة خالتها ومن هو ابعد منها وذلك لشرط

مطلب

لم يوجد في طبقة أحد وفي الدرجة الاعلى منها عم شقيق وعم لام

مطلب

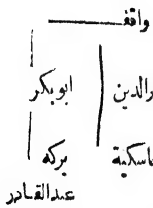
فما اذا لم ينص الواقف على حكم من مات عن غير ولد

مطلب

فما اذا قال لمن في درجته الاقرب فالاقرب لم يوجد في الدرجة أحد



الواقف الاقربية في الدرجة وحيث نعدرت الدرجة لفقدها التي قوله لمن في درجته وبقى قوله الاقرب  
 فالاقرب فيجب اغماله صونا له عن الانشاء اعمالا لشرط الواقف ما ممكن اذ شروط الواقف كصوص  
 الشارع في الاعمال كذلك ولواعطى نصب المتوفاه عن غير ولد لها التي ليست في درجتها ولم يشارك  
 خالتها في درجتها مع عدم الاقربية فهم لا لئلا نقوله الاقرب فالاقرب انضمام مكان اسمها لتتقدم  
 الخالة في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون من هو اعلى درجة من خالتها المذكورة  
 والترتيب به لا شهرا بعهده من هو اعلى درجة من المتوفى في نصب المتوفى فضلا عن كونه بقضيه اذ اعاد  
 الدرجة ونزلها لادخل له في الترتيب به مع قوله على ان من مات منهم الخ الا ترى انه في صورة الوقف  
 المذكورة في السؤال لو مات احد اخوين عن ابن ثم الابن عن ابن فان ابن الابن يرث نصب ابيه المتقل  
 الى ابيه من ابيه عملا بقول الواقف على ان من مات منهم الخ مع وجود عم ابيه الذي هو اعلى منه  
 في الدرجة فلم له لادخل في الدرجة مع الترتيب به بعد قوله على ان من مات منهم الخ وهذا المتخلص  
 من كلام العلامة ابن حجر في الفتاوى وغيره فانها طال في ذلك واعتمد ما ذكرناه كتبه محمد الخليل اقول  
 نقل المؤلف بقية ذلك سؤالا آخر في وقف مرتب به على ان من مات منهم عن غير ولد ولا سفل منه عاد  
 نصيبه الى من في درجته من اهل الوقف المتساولين له يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب مات منهم  
 شخص عقيما وليس في درجته من المتساولين احد وفي اعلى الدرجات من المتساولين رجل اسمه  
 زين الدين بن اجد فهل يعود نصب الشخص المتوفى الى زين الدين المذكور ويختص به زيادة على ماله  
 من اصل الوقف لكونه وحده اعلى الطبقات الجواب نعم يعود نصيبه الى زين الدين المزبور ويختص به  
 لكونه وحده اعلى الطبقات من اهل الوقف كتبه الفقير محمد العمادى الفتى بدمشق الشام عفى عنه  
 قال المؤلف وبمثلها افق اجد افندى المهمة دارى والامام الحديث الشيخ ابوالمواهب الخليل والعلامة الفقيه  
 الشيخ عبد الغنى النابلسي معالين بماعل به كما رايته بخطوطهم المعهودة وهو كما ترى مخالف لما افق به  
 الخليل ووجه ما هنا ان قوله يقدم الاقرب في ذلك الى المتوفى فالاقرب بقيد لاهل الدرجة لاشترط مستقل  
 حتى يقال انه يجب اعمال شرط الواقف ما ممكن ولا شك ان التقييد الذي انتفى التدوير كذلك  
 قد اقول الاقرب في ذلك فان اسم الاشارة راجع الى الدرجة فالاحاصل انه قيد لاشترط لاشترط مستقل  
 تأمل اقول وجه المخالفة انهم لم يذكروا ان زين الدين المذكور اقرب من غيره بل اعطوه به مجرد كونه  
 من اعلى الدرجات فدل على عدم اعتبارهم الاقربية حيث فقدت الدرجة فيعود نصب المتوفى الى من  
 في اعلى الدرجات وان كان تحت من هو اقرب الى المتوفى منه وهذا ميل من المؤلف الى الغناء الاقربية  
 حيث فقدت الدرجة وقد افق بذلك ايضا وقال وافق بمثلها شهاب الدين افندى العمادى والخبير  
 الزملى والذي افق به شهاب الدين افندى في وقف مرتب به على ان من مات عن غير ولد فنصيبه الى من  
 في درجته الاقرب فالاقرب اليه مات شخص منهم اسمه محمد عن غير ولد وليس في درجته احد والموجود  
 من ذرية الواقف عمه ابنى المتوفى المذكور وهى خاسكية بنت بدر الدين ابن الواقف وعمتا المتوفى وهما  
 آمنه وصائمته بنتا محمد بن بدر الدين المذكور وابن بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر بن بركة بنت ابي بكر  
 ابن الواقف فاجاب بان ينقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى احد هو داليه  
 ولم يذكر الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجته احد فكان الشرط مقطوع الوسط فرجع  
 الحكم الى اصل الوقف المرتب القضى لان يقدم اهل الدرجة العليا على اهل السفلى ولا شك ان  
 خاسكية اعلى درجة من المذكورين فلا جرم انها اختصت بنصيب محمد المذكور كتبه الفقير شهاب الدين  
 العمادى ولا يخفى ان هذا مخالف لما افق به اولا كالعلامة الخليل فقد ناقض المؤلف نفسه حيث افق



باعتبار الاقربة المشروطة ثم اُفتي بالنائها وقد مناقب اوراق ما نقله المؤلف عن العلامة حماد الدين  
حدث اُفتي بالنائها ايضا واعطى نصيب التوفى لمن في أعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ خير الدين  
وقد سألنا العلامة الشرنبلالي رضى على مفتي الشام حماد الدين افندي ان العلامة عبد الرحمن  
افندي الحمادى المذكور في رسالته سماها بالاتباسم بأحكام الافصاح ونشق نسيم الشام فلندكر  
حاصلها ثم ندكر ما تلخص في هذه المسألة فنقول ذكر الشرنبلالي جواب الشيخ حماد الدين الذى قد سألناه  
قبل اوراق وهو انه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين في الوقف الى ابن الواقف وبنت الواقف  
ليكونوا على أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير  
ودون هم الصغيرة وعمتها المزبورين ليكونهم أدنى درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالي  
قات هذا الجواب خطأ نقل وعقلا ما نقلنا فبالله الامام المتخلف ان كان الواقف ذكر حال من يموت  
منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضا على ما شرط من ذلك والانظرنا الى من كان موجودا يوم تيمم القصة  
فقسنا القصة بينهم واستعنا منهم الميت الآن يكون الميت مات منهم بعدما طلعت الغلة قبل وقت القصة  
فيكون سهمه ذلك لورثته اهـ كلام المتخلف فقد صرح بخطأ ذلك الجيب لانه ان كان معتدا على عدم  
بيان نصيب الميت لمن يصر في نص الواقف فلا وجه لخصمه بنصيب الميت أحد من المستحقين  
وان كان معتدا على بيان نقل فلا وجود له وامحطاً عقلا فانه لا يتوهم أحد ان المصل بالترتيب  
المستفاد من لفظة ثم لا يوجب اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علوية وسفلية بنصيب  
الميت الذى لا فرع له دون الأدنى درجة لان الترتيب المحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب  
بأصله لا غير ولا قائل بجرمان مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت  
لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق  
وان تفاوت الانصاء وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد  
للاقرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه اليه بوجود  
مساوله في طبقة كخ وابن عم فبئس المشروط بانصافه شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى  
العمل بتم واجرت الترتيب الذى ذكرته فنقول في ردّه الطبقة تكون طبقة استحقاق جماعية لا طبقة  
ارث نسبية وهنا كذلك فداشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الخصال لابن  
اخته والعلم والعلة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشرنبلالي ومخلصه ان الواقف حيث رتب وقفه  
بين الطبقات ثم وشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب فالاقرب منهم  
ولم يوجد في درجة التوفى احد ينتقل نصيبه الى الاقرب اليه من أحد درجة كانت ولا يلقى اشتراطه  
الاقربة وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مرعز الخليلي عن ابن حجر ومخلص ما نقله المؤلف عن  
الجملة المذكورين من أهل الافتاء بدسوق الشام واقول ايضا التحقيق بخلاف ما أطلقته كل من  
الفرقيين فالتى نحو ما قول السعيا \* واجمع حواشى البركاجات جمعا

مطلب  
في رد الشرنبلالي على ما اُفتي  
بالناهة الاقربة حيث فقدت  
الدرجة  
مطلب  
اذا لم ينص الواقف على حصّة  
الميت تقسم الغلة كلها على  
المستحقين الموجودين  
مطلب  
من مات بعد طالع الغلة  
فدفعه لورثته  
مطلب  
الترتيب لا يوجب اختصاص  
الدرجة العليا بنصيب من  
مات عقيما  
مطلب  
تحقيق سهمهم في مسألة ما اذا  
فقدت الدرجة مع اشتراط  
الاقربة فيها

ولعلم ان الواقسط اذ رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة طائفة لى تلها ثم شرطا أن من  
مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد  
نسبح هذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الوقف محتص  
بالطبقة العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا ازمات أحد عن ولد فنصيبه لولده واوع عن غير ولد فنصيبه لمن في  
درجته فقد أدخل ولد المتوفى وأهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسحا بعموم ترتيبه السابق

بإستثنائه الآخر ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة  
فلامه السدس اذ المعنى واقه تعالى اعلم فلامه الثلث الا ان يكون له اخوة فاذا انتفى ان يكون له اخوة  
كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع المات في مسائلنا اذا مات ميت لا عن ولده وليس في درجته  
احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى  
المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كافي غلته الوقف ولا يختص بذلك  
النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة الدنيا وغيره احيث قيدا لواقف الاقرب بكونه من اهل درجة  
المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى مطلق الاقرب بل الاقرب خاص فاعطاه للاقرب من غير  
درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتمين النماء الاقربة حيث فقدت الدرجة بخلاف ما قاله  
الشرنبلاني ثم حيث لفت الاقربة ينتقل نصيبه الى جميع المتناولين من ريع الوقف كقولنا ولا يختص  
به اهل الطبقة العليا فقط بخلاف ما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشرنبلاني عن الامام الخنصاف  
فيما مر آنفا من انه يستقط سهم الميت ويقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخنصاف ايضا في باب  
الرجل يجعل ارضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولده  
ولدي ونسلي وعقبي ما تاسوا على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي  
ذلك الى آخر البطون منهم وكما حدث الموت على احدث من ولدي وولده ولدي وأولادهم فنصيبه مردود  
الى ولده وولده ونسله وعقبه بطنا بعد بطن وكما حدث الموت على احدث من ولدي وولده ونسله  
وعقبهم ولم يترك ولدا ولا ولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه راجعا الى البطن الذي فوقهم قال هو على  
هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم احد قال يرجع ذلك الى اصل الغلة ويكون لمن  
يستحقها اه كلام الخنصاف واختصره في الاسماء بقوله ولو قال وكما حدث الموت على احدث منهم  
ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه من ارجعها الى البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه احد  
أو لم يذ كفي سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة وجار باجرها  
ويكون لمن يستحقها ولا يكون لساكنين منها شيئا الا بعد انقراضهم بقوله على ولدي ونسلهم ابدا اه  
واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه  
ولم يكن فوقه احد أو سكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة لا الفقرا اما دام نسله باقيا اه فهذه النقول  
صرحة في انه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى اصل الغلة كما لو سكت  
ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه انه لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلا وقد  
شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقيما الى اهل الطبقة التي فوقه فمات من اهل الطبقة الثانية  
رجل عقيما فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها احد فنصيبه لاهل الثالثة والارابعة والخامسة  
ولا يختص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الا ان وهو نص في مسائلنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه  
لاهل درجته ولم يوجد فيها احد لا يختص بنصيبه احدثون احد بل يسقط سهمه ويقسم الغلة بينهم  
على المستحقين بقدر انصافهم كأن هذا المتوفى لم يوجد فيهم ولد في ذلك النماء للترتيب بين الطبقات  
المستفاد بنموه بقوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب المذكور ان الطبقة العليا تتقدم على تليها سوى  
اولاد من مات من اهل الطبقة الثالثة فيشاركون اعمامهم ومن في درجة اعمامهم وكذلك الوفاة هؤلاء الاولاد  
عن اولاد في الطبقة الثالثة فيشاركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف  
مشتركة بين الجميع فبشكل من كان منهم حيا يؤخذ نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلته تسنة  
وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه منها وقسمت بقاها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف

مطل

اذ قال من مات عن غير ولد  
فنصيبه لمن فوقه ولم يوجد  
فوقه احد رجح نصيبه اليه  
اصل الغلة

شرط انتقال نصيب ذلك الميت الى أحد فبعدئذ يتقرر ان كان ذلك الاحد موجودا دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار كما فيه يمت والابقى الفسلة على حالها وقسمت بتمامها على اهلها الاحياء ولا يقسم بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى اعلى الطبقات حين عدم من يتلغى في نصيبه الاذواجه لترجيحهم على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية والثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذوا ولا المتوفى اكثرهما كان يأخذوا بوجههم والواقف انما شرط دفع نصيب ابائهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لزم زيادتهم على ابائهم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى ان غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في اخرى فاذا كان ابواهم في حماة بلغ سهمهم من الغلة عشرة دراهم ثم لما ماتت كثرت غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهما ما كنت تدفعها لاولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنعول وليس ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وارجع نصيب المتوفى المذكور الى اعلى الطبقات فقط فان كان مجرد فهمه فقد اخفنا ذلك ما يخصه وان كان بالقل عن احد فليذكره لنا حتى نقابلهم مع من تقلنا عنه وقد قالوا الحصاص كبير في العلم يقدر به ونحن تقلنا ما قلنا عن الحصاص الذي اذعن بفضله اهل الوقف والخلاف \* وصار عمدة اهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف \* شعر

اولئك انبأني فبحثني عنهم \* اذا جمعت اباجرير المصاحم

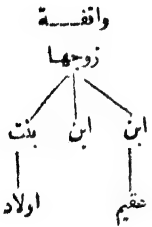
والحاصل ان الوقف اذا كان مرتباً بغير مرتب وقد سكنت الاوقاف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لاهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشروط يصرف نصيب المتوفى المذكور الى مصارف الغلة ولا يصرف الى الفقراء والوجود الموقوف عليهم لان الوقف على الاولاد والذرية كما قدمناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو انه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فبقارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك انما جعل الاقرب قدما في اهل الدرجة بحيث فقدت الدرجة لفت الاقربة لانه اعتبر الاقربة في نوع خاص وهو اهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدل ما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والمبادر منه ان مراده تقديم الاقرب من اهل الدرجة ايضا لما عايناه ولكن يحتمل ان يراد تقديم الاقرب مطلقا بقربة قطعه عما قبله بقوله يقدم وكان التحليل لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربة عند فقد الدرجة ولكن لا يخفى ان صلة افعال التفضل اعني لفظ الاقرب بمحذوفة تقديرها منهم والضمير فيها عائد الى اهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فتوله في ذلك اشارة الى اهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه اشارة الى النصيب اى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكان الشرح لا لي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربة حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى ان المراد الاقرب من اهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقديرها منهم اى من اهل الدرجة كما قلنا ولو قدرها من اهل الوقف يلزم عليه انه لو مات احد وفي درجته جماعة وفي غيرهما رجل اقرب اليه من اهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون اهل درجته ولم نر احدا قال بذلك أصلا فتعين الغناء اعتبارا بالاقربة حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى الى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به اهل الدرجة العليا خلافا لما ذهب اليه الجماعة المذكورة لانه مخالف للتعقول فان قلت قد انفي الخبر الراملي في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورة وعن غيره بقوله لا تنقطع الذي صرحوا بأنه يصرف الى الاقرب للواقف لانه اقرب لعرشه على الاصح اه فهذا يقتضى ان ما نقلته

عن الخصاف وغيره خلاف الأصح فليبقى لك مستند على دعائك قلت لم أر أحدا من أهل مذهبنا قال ان  
المنقطع بصرف إلى الأقرب للواقف وانما قالوا بصرف إلى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكان  
سبق قلبي في ذلك واشتهر عليه مذهبهم غيره فبؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخيرية حيث قال  
والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل بصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمتطاف على السنة علمنا  
ثم قال بعد بسطه في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعية  
فالمشهور أنه بصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اهـ ولا يخفى عليك أن ما استأذهه ليست من قسم  
المنقطع المصطلح عليه بل وجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الأسعاف يكون نصيبه  
راجعا إلى أصل الغلبة ولا يكون للمساكين شي إلا بعد اقتراضهم أي المستحقين لقول الواقف على ولدي  
ونسلمه ابدأ اهـ والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الأول  
وصورته ما في الحاشية فلو قال ارضى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد لم يصح هذا  
الوقف وتقسيم الغلبة على الفقراء وان حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلبة التي توجب بعده إلى هذا الولد  
ثم قال ولو قال ارضى صدقة موقوفة على بني وله ابنان او أكثر فالغلبة لهم وان لم يكن له إلا ابن واحد  
وقت وجود الغلبة فتمنعها له والنصف للفقراء الخ فالشال الأول منقطع الأول في جميع الغلبة والثاني  
في نصفها وأما منقطع الوسط فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الآخر فهو حيث تقرض الذرية أو الجماعة  
الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول إلى الفقراء وقد أخذت هذه المسألة حقه من البيان فلنكتب عنان  
القلم فيمساعد الجريان \* (سستل) فيما إذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على  
أولادهم وأنسأهم ولدهم كمثل حظ الاثنين على الشرط والترتيب المعين اعلاه ومات  
وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطهم من حجب الطبقة العليا للسفلى من مذهب مدينة فهل يعمل  
بما ذكره فلا يبطى لاهل الطبقة السفلى شي مادام أحد من العليا (الجواب) يعمل بما ذكر \* (سستل)  
في واقعة التأسيس وقفها على نفسها بأبام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد  
أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الفريضة الشرعية فأتت الواقفة ثم مات زوجها  
عن ابنتين وبنت ثم مات أحد الابنتين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود  
نصيبها إلى شقيقها أم إلى أولادها (الجواب) حيث رتب الوقف بنم ف يعود نصيبها إلى شقيقها ولا يعود  
إلى أولادها مادام شققتها موجودة قال في الأسعاف من باب الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد ولود ذكر  
البطون الثلاثة ثم قال على الأقرب فالأقرب وأقال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم وأقال بطنا بعد  
بطن يند أعباءه الواقف ولا يكون للبطن الأسفل شي ما بقي من البطن الأعلى أحد اهـ ومثله  
في الحاشية من باب الوقف على الأولاد والأقرب ومثله في الخلاصة والتراية وقد أجاب العلامة الحيزر  
الرملي عن مثيل هذا بقوله لا شيء لا ولا ولا ولا لواقف مادام أحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى  
لترتيب الاستحقاق بنم مؤكدا له بقوله الطبقة العليا تتجوز السفلى الخ والمسألة أيضا فتاوى  
المحققين في موضوعين \* (سستل) فيما إذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه ان الوقف المذكور  
تجوز اجوره ومنه نافع على السادة الاشراف بنى أبي الجن الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم من أولاد  
الظهور دون أولاد البطون والآيات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد وله اخت شقيقة وبقية  
مستحق منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصه الميت المذكور تعود على اخته المذكورة  
او عليها وعلى بقية الذرية المذكورين يومئذ من أهل الوقف حيث اطلق الواقف ولم يتعرض لذكر من  
مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك اتقوا (الجواب) الحمد لله نعم غلة هذا الوقف بعد موت

مطلب  
في حكم الوقف المنقطع

مطلب  
الوقف المنقطع ثلاثة اقسام  
منقطع الأول ومنقطع الوسط  
ومنقطع الآخر

مطلب  
في الوقف المرتب بنم



مطلب  
اذا ذكر البطون الثلاثة ثم قال  
الأقرب فالأقرب أو عطف  
بنم أو قال بطنا بعد بطن كان  
الوقف مرتب الطبقات

مطلب  
اذا لم يترتب بين البطون تقسيم  
الغلبة بين الجميع بالسوية

المذكورين جميع مستحق الوقف من أولاد الظهور بالسوية ولا يختص بها أحد دون أحد واخت المبت  
تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كنهه الفقير يحيى البهنسي الخنفي عني عنه الحمد لله ما أجاب به  
مولانا هو الجواب كنهه أحد بنونس القضاوى الشافعى الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه  
وهدى إلى أعلم بالصواب كنهه الفقير أحد بنونى الخنفي عني عنه في واقف وقف وقفه على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعتقه للذكر مثل حظ  
الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من  
يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أجاب نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قاتمهم وكثرتهم فيستحق  
الآن مع وجود والده من فتاوى الصلابة خير الدين الرملى \* (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف  
أهلى أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد عا د نصيبه من ربع الوقف الى من هو في درجته وذوى  
طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات الا ان شخص من الموقوف عليهم  
عن غير ولد وترك اطفالا حلالا من معه العصة الذى هو من جهة الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل بنتا بعد  
شهر من موت الشخص الموقوف ومن طلوع الغاية وليس في درجة الشخص اقرب اليه من اخيه المزبورة  
التي كانت حلالا حين موته فهل يود نصيبه لاخته المزبورة دون غيرها (الجواب) نعم حيث كان الحال  
ما ذكر \* (سئل) في وقف آخر مشروط فيه كاذ كقبلة مات من الموقوف عليهم امرأة وليس في درجتها  
وذوى طبقته سوى جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متناوين فيهم بأصولهم والكل في القرب  
البا سوا بعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد بنت عم أمها والبعض  
بنت ابن عم أمها ولها خال من اهل الوقف المتناولين من اهل طبقة أعلى من طبقته يرتفعان نصيبها  
من ربع الوقف ينتقل اليه دون اهل طبقته المذكورين فلان ينتقل نصيبها من ربع الوقف  
(الجواب) ينتقل الى من هو في درجتها وذوى طبقته لا يقدم أحد منهم حيث كانوا في القرب سواء  
بملا بشرط الواقف ولا شئ للفصل من ذلك حيث كان الحال ما ذكر \* (سئل) فيما إذا وقف زيد  
وقفه بمغزى ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث له من الاولاد ثم من بعدهم على  
اولادهم ثم ثم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الى آخر ما ذكر في كتاب وقفه فإذا انقرضوا  
بما جمعهم عاد وقفه على من يوجد من اولاد الواقف وانسأ لهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد ومات  
الواقف وابنه محمد وانقرضت ذرية محمد والوجود الآن من ذرية الواقف ولدا ابنته هما أحد وأبوالصفاء  
وابن ابنت ابن الواقف همدار وبن سليمان فهل ينتقل غلة الوقف لولدى ابن الواقف أحد وابن الصفاء  
دون درويش وسليمان (الجواب) ينتقل لأحمد وابن الصفاء دون درويش وسليمان بملا بقول  
الواقف المحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد الواقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذى فيهم  
الى أولاد الواقف والحالة هذه والله اعلم أقول لقائل أن يقول بانتقال الغلة الى جميع الاربعة الموجودين  
من ابني ابنته وابني بنت ابنته المذكورين بملا بقول الواقف عاد وقفه على من يوجد الخ فان لفظة من  
عامة تشمل الجميع والترتيب انما يتبرع بالدخول في الوقف لان المرتب لا يتقدم من مرتب عليه والاربعة  
المذكورون هم الذين وجدوا عند انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم  
وبصرفهم الترتيب المستفاد من كلمة الماطفة والعطف انما يكون بهذا المعطوف عليه فيدخل الاربعة  
المذكورون في الوقف ثم أولادهم من بعدهم ثم ثم فيتحقق الترتيب بعد دخولهم اما قبله فلا يتحقق  
ولعل المؤلف لمخط المعنى الحاصل من العطف يتم وهو تقديم كل طبقة على التي تليها فانه حكم العطف  
بمقول الواقف والمحكم فيهم الخ معناه انه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد

مطلب  
مات وفي درجته حمل ولد  
بعد شهر

مطلب  
إذا استوى أهل الدرجة قريبا  
تشاركوا وقد مواعى الاقرب  
من غير الدرجة

مطلب  
إذا فال إذا انقضوا فعلى من  
يوجد من اولاد الواقف  
ووجد جماعة مختلفو الدرجات

الرمي الكبير الشافعي سؤالاً حاصله فبين وقف على أولاد الظهور مرتباً بهم وعندنا اعتراضهم فعلى أولاد  
النبات ثم على أولادهم ثم على الشرط والترتبات أولاد الظهور ووجد من أولاد النبات جماعة  
مختلفة الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الوقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف  
فتأمل « (سئل) فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده  
ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعتبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غير  
ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته ثم على جهة برمتة فمات  
الوقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب  
من ذرية الوقف وماتت امرأة من النسل في حياة أخيها من أولاده فهل يدخل أولادها في النسل  
ويستحقون في ريع الوقف (الجواب) نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد الولد ابداً ما تسالوا  
ذكوراً كانوا أو إناثاً اه والله اعلم أقول هذا الجواب يحتاج إلى بيان زائد فلا بأس ما يراه على  
عادتنا في هذا الكتاب من الالتحاق بفرايد الفوائد وهو أن دخول أولاد المرأتين المذكورتين معنى على  
مسألتي قد طال فيها الجدال وكثر القيل والقال أما المسألة الأولى فهي ما إذا شرط الواقف في الوقف  
المرتبة انتقال نصيب من مات عن غير ولد إلى من في درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو  
الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولداً إلى ولده أم لا وقع نظيره في الفتاوى الحيرية  
فأجاب بقوله لا شيء لا لأولاد أولاد الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى الترتيب  
الاستحقاق بهم ثم كذا بقوله الطبقة العلماء منهم توجب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات  
منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون بغزة  
جوابي كذلك هذا وقد أفني برهان الدين الطرابلسي المخني في مثله باستحقاق أولاد الميت مع وجود  
من بقي من أولاد الواقف قال لمفهوم التقيد المسكوت عن تقيمه بمعلوميته والغلبة للكاتب عنه ولضرورة  
التخصيص غلبة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك للماعل أن المفاهيم غير  
معمول بها عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم  
اذ مفهومه أن الاستحقاق عند الأولاد لا يكون إن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده  
والأصل عدم الغلبة وضرورة التخصيص غلبة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد لا يلزم منها استحقاق  
أولاد ولد الواقف مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الإسلام ذكر ما للشافعي الانصاري أفني  
بما أفيت في واقعتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده مع ما ذكر قال وإن أفني به أي يرجع  
الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى على المفهوم الشرط اذ مفهومه أن  
الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون إن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لأولاده بل يرجع  
استحقاق الميت لأخيه لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف  
اه وقد أفني مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرمي الانصاري الشافعي بمثل ما أفني به الشيخ ولي الدين  
العراقي والله اعلم اه ما في الفتاوى الحيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك أما أولاً فقولنا أن المفاهيم غير  
معمول بها عندنا فإنه لا يعمل بها في النصوص لا في كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب  
حجة وهو نفسه قد صرح بذلك أي يحتاج إلى مريض آخر وقوله شرط الواقف كنص الشارع لا يخرج عنه كونه  
من كلام الناس فيعمل بمفهومه والالزم أنه لو قال وقفت على أولادي المذكور مثلاً أن يأتي مفهوم  
تقييده بالذكور ويحكم بمشاركته إناثاً معهم لدخولهم في لفظ الأولاد وكذا يلزم أن يأتي بتقييده  
انتقال نصيب العقب إلى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما نافية قوله

مطلبه  
فيما إذا شرط نصيب المتوفى  
عن غير ولد وسكت عن  
نصيب المتوفى عن ولد

مطلبه  
في قولهم أن المفاهيم غير معمول  
بها عندنا

اذمه وهمه الخ تقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصوصا وهما ما شرط  
 انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده  
 لانه الواقف لا غرض الواقفين ولذا ترى عاقبتهم بصرح به فيعمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا  
 بعيدا لان الجمل على اقرب المحتملات اولى فعلم أن ما أتى به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي  
 والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب أحمد الزملي الشافعي هو الاظهر وبمثل أفتى التمرناشي صاحب  
 التنبير وقد رأيت تألفا مسمى تفرقا في هذه المسألة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد  
 في العمل بفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفتى فيه بما قاله الولي العراقي وقال به صرح الروياني  
 في بحره ووالده واقرهما الاذرعى وأفتى به الامام السبكي والولي ابو زرعة والباقيني وغيرهم ورد على شيخه  
 القاضي زكريا وطال في ذلك وأطاب فراجعهم فانفق هؤلاء الائمة مؤيدا ما أتى به البرهان الطرابلسي  
 نعم رأيت في كتاب الامام الخفاف في باب الرجل يجعل أرضه وقفنا على رجل بهيته مسألة تؤيد ما أتى به  
 الخبر المسمى وهي اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على المسلمين على أن من مات منهما  
 ولم يترك ولدا كان نصيبه للباقي منهما مات أحدهما وترك ولدا يرجع نصيبه للقراء لا للباقي منها  
 لان شرطه أن لا يترك ولدا ولا الولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت اه ملخصا فلم يعتبر مفهوم  
 قول الواقف من مات منهما ولم يترك ولدا الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق  
 بين المسألتين بأن الاولاد في مسألة الخفاف ليسوا من أهل الوقف أصلا لان الوقف بعد فلان وفلان  
 المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاء شرط الواقف وادخال من ليس  
 من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسائلنا فان الاولاد فيها من أهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من  
 اعتبار مفهوم كلامه شيء من المذورين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال  
 نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أتى به في الخيرية لم يقد بقله من مات عن غير ولد بل كان  
 يقول من مات مطلقا هذا ما ظهر رافعه السقيم وفوق كل ذي علم عليم \* وأما المسألة الثانية فهي أنه هل  
 يدخل أولا البنات في النسل والعتب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزمت  
 على أن اضع فهم رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغذيت عن ذلك بما حرره هنا فقول قد ذكر  
 هذه المسألة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعدما طال في التناول ما حاصله ان في دخول  
 الاولاد البنات في لفظ الاولاد والاولاد الاولاد واختلاف الرواية ففي رواية الخفاف وهلال يدخلون وفي  
 ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف  
 الرواية في التجريد لا كبرماني وكذا لفظ الآل والجنس وأهل البيت المحكم فيهم واحد ولا يدخل اولاد  
 البنات قال ونظمت ذلك في بيتين وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب \* نسل وجنس كذا ذرية حصروا  
 فلا دخول لأولاد البنات فقل \* فيما ذكر قد تم الذي ذكرنا

قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى واولاد اولادى واولاد اولادى ان اولاد  
 البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسألة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاحصاء  
 بذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى آبائهم  
 دون اقماتهم اه ملخصا ذكر العلامة البيرى في قاعدة الاصل في الكلام المحتملة ان الذى عليه غالب  
 المشايخ ان الذرية والنسل خاص بأولاد الانساب دون اولاد البنات وعليه الفتوى وانه اختلف هل  
 يدخل ولد الميت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى

مطالع  
 في تحقيق مسألة دخول  
 اولاد البنات في الوقف على  
 الاولاد والنسل والعقب  
 والذرية



لاهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتقده في التحنيس وكذا اعتقده المناخرون منهم الشيخ قاسم الحنفى  
وقال وهو الذى يفتى به وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث منهم ما لا يتناول  
علمه عند المقابلة لما قاله ثقة المذهب بل ولا يسوغ لأحد الأخذ به لأن المتردد على المشايخ أنه متى  
اختلف في مسألة فالمسألة لا كثر والاكثرون على عدم الدخول وما قاله الحنفى مخالف  
لظاهر الرواية إلا أن عندنا قراض أولاد الأولاد يفتى بدخول أولاد البنات كما في خزنة الأكل ووقف  
هلال اه مختص بالكن في المخانة ما ملخصه لوقال على ولدى فالغلة لولد الصلب ذكر أو أنثى لأن  
اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد لصلبه  
وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال  
وذكر الحنفى عن محمد بن يدرى أيضا والصحيح ظاهر الرواية لأن أولاد البنات ينسبون الى آباءهم  
لا الى آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيها لوقال أهل المحرب  
آمنوا على أولادنا أن أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولوقال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى  
يدخل ولده لصلبه وأولاد بنه ولا يقسم ولد الصلب لأنه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال  
هلال نعم وقال على - تارزى اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولوقال على - أولادى  
وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لأن اسم ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد  
البنات فإنه ذكر في السير اذا قال أهل المحرب آمنوا على أولادى ولا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد  
البنات قال شمس الأئمة السرخسى - لأن ولد الولد اسم لمن ولده ولده وادته ولده فمن ولده ابنه يكون  
ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدى فان ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لأن اسم  
الولد يتناول ولدا لابن لأنه ينسب اليه عرفا وعن محمد بن ولد الولد يتناول ولد البنت عند أصحابنا اه  
ما في الخامسة ملخصا مثله في الأسعاف ومقتضى ما نقله عن شمس الأئمة أنه اذا اتى بالبن الثانى  
صك قوله على أولادى وأولادى لا خلاف في دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا أقصر  
على البن الأول وبه صرح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف  
على أولاد أولاد فلان دخل أولاد البنات رواية واحدة اه لكن ذكر الطرطوسى عن كثير  
من كتب المذهب الصريح بأن ظاهر الرواية عدم الدخول في ذلك وعبارة ابن الشحنة في شرح  
الوهابية هكذا قالت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت  
الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السعدى والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسألة على  
الروايتين وكذا ذكر الحنفى رواية الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك ابو حنيفة وابو يوسف  
وقد انضم الى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعلمهم  
وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه اه كلام ابن الشحنة واقره عليه الشرنبلالى في شرحه  
على الوهابية وكذا ابن نجيم في رسالة ألفها في هذه المسألة والشيخ خير الدين في فتاواه عجب فتوى أخرى  
بجملتها قال فيها في المسألة اختلاف فصحيح وترجح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو  
لا بعدل عنه لذلك أنه أصل المذهب بخصوصات أكثر الكتب أن المقتضى بعدم الدخول اه وفى  
فتاوى العلامة أحمد الشافعى ما يذهب ويرد على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد وأولاد  
الأولاد ونسلم وعقبهم أم لا يدخلون فذكر ذلك لقاضى القضاة نور الدين الطرابلسى - فيجوز الى  
ما اختاره الحنفى من الدخول فثبت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كما نص عليه في أنفع الوسائل  
وغيره وحققت المسألة وتبيننا فيه في الدروس فقال الى ان عمل الناس في جميع مكاتبهم القديمة

مطل

متى اختلف في مسألة فالمسألة لا كثر  
لما قاله الاكثر

والحمد لله على دخولهم كما اختاره المحصاف فينبغي الافتاء بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله الموفق اهـ والحاصل من هذا كله ان في دخول اولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المقتضى به مطلقا سواء كان بلفظ الجمع كـ "ولادى" أو باللفظ المشتركين المفرد والمجمع كـ "ولادى وسواء قصر على البطن الاول كما قلنا أو ذكر البطن الثانى مضافا الى البطن الاول المضاف الى الصغير المائد على الواقع كـ "ولادى وأولاد ولادى أو المائد على الاولاد كـ "ولادى وأولادهم على ما فى اكثر الكتب وأما على ما قاله المحصاف فانهم يدخلون في جميع ما ذكره على ما قاله على الرازى ان ذكر البطن الثانى باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقع كـ "ولادى وولد ولادى لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف الى ضمير الاولاد كـ "ولادى وأولاد ولادى دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسى لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وإنما الخلاف في البطن الثانى مطلقا وظاهر رواية الدخول وهو اختيارنا تقول هلال بن يحيى تلميذا الامام محمد وصحبه في الخاتمة مستدلا بما في السير وقد قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقال ايضاً ان السير الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التى هي كتب ظاهر الرواية التى صنفها الامام محمد والسير الكبير آخرها تصديقاً فيه هو الذى استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد إنما هو في الامان قد خلوا الاحتياط بخلاف الوقف لانا نقول ليست هذه هي الغلبة بل العلة ما ذكره الامام السرخسى من تساؤل اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا ايضا في اولادى اعنى البطن الاول مع أنهم لا يدخلون فيه كما مر فعمل ان دخولهم لتساؤل اللفظ لهم حقيقة واتى لا يجب من القول بعدم الدخول فان الولد اصله من الولادة ويتصف بها كل من الاب والام ولذلك سمي والد ابنه واكن حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولدا لابي كذلك يكون ولدا لامي بل هي احق بذلك لما قلنا فان اولاد الشخص كل من ولده من ذكر وانثى ويدخل فيه ولداً بنه (كـ) كونه نسب اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف ولداً بنه لانفسه الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فانه للذكور والاثنا من اولاد الصاب واولاد الابن ذون اولاد البنت فاذا كان كل من ولد لرجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة ذكراً كان أو أنثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى ولده كذلك فيدخل في قوله اولاد ولادى كل من اولاد الابناء واولاد البنات حقيقة اذ لا شك ان البنت من اولادها فولدها ولد ولده حقيقة ويكون ولدها بنسب لابيها لا لاهلها ولا لابيها لا يخرج عن كونه يسمى ولدها والالزم ان لا يدخل في الوقف على اولادها فليس ان الوجه الوجهية دخولهم فيه بخلاف كما ذهب اليه هلال والمحصاف اللذان عليهما القول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذى هو آخر كتب ظاهر الرواية تصديقاً ومضى عليه شمس الأئمة السرخسى الذى املى المنسوخ من صدره في عدة مجلدات وهو محبوب في البرزخ وناهيك به من اعم وقد صححه فقيه النفس قاضيان ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلهم عليه قدما وحديثا حتى لو فرضنا انه لا رواية في الدخول اصلا ينبغي ان يبقى بالدخول لما في الاشياء عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف الزمان متى تفرق تغير بعض الاحكام ولهذا كثير ما تراهم يقولون في بعض خلافات اصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل ومرهان ونظيره لو حلف لا يتعدى فالغداء في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حمل اليمين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وقد قدم في صدر الكتاب عن القية وغيرها انه ليس للفتى ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف اى فيما لا يخالف

النص كما ذكرنا هالك والعرف في مسائلنا موافق لنص القرآن العظيم كما تولونا ووضع اللغة كما قترنا  
وظاهر الرواية كما قلنا ويدل على أن عرف الناس كذلك أنهم لو أرادوا التراجع أولاد البنات من  
الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم أن قام في القضاة نور الدين الطبراني في جرحه إلى  
رواية الدخول ووافقه العلامة الشلباني وابن الشحنة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة  
الطبراني في الرواية لم يصر على مجرد الرواية قال ما قاله ولو لمخطأ ما قلناه لما خالفناه لأن  
ما استندا إليه من النقول مبني على ما إذا لم يتعارف خلافه لما قلناه ولما في جامع الفصولين من أن  
مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى التعارف اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة  
وهو ظاهر لا نالوجلتنا كلامه على اللغة وخالفناه عرفه لسكان زمانه بما لم يقصده كما لو أوصى أصهره مثلا  
وفي عرفه أن الصهر اسم زوج البنت ونحوها من محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والعقهاء كل  
ذي رحم محرم من عرسه فالوجلتنا الصهر عليه لزم دفع المال إلى غير من أراد الموصى وعشله الوقف وفي  
الحجانية ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لأن النسل يشتمل القريب  
والبعيد القريب بحقه قسمة والبعيد بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل ما لم يدخل  
في حقيقة اللفظ فعمل أن ما قالوا أنه ظاهر الرواية المفتي به لا يخالف ما قلناه والذي يغلب على ظني أن هذا  
هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يقبله ويرفضه كل فتية تبيح فاعتنم هذا التحرير الذي لا تسلكه صده  
في غير هذا الكتاب والله أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا  
عليه ما هو أنفع الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد وأتينا منها بأمتهاها وحررنا منها أجل مهماتها  
فليكن في هذا القدر كفاية لذوي الدراية والمجد لله رب العالمين

الباب الثاني في أحكام استحقاق أهـ لوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع  
انقاضه واشجاره وقسمته وغصبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارة وسكنائه وأرباب  
الشعائر وغير ذلك

\*(سئل) فيما إذا كان زيد موظفة في وقف متصرف فيها بما لها من المعلوم المعين بموجب  
مستندات بيده بطريق التلقي عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض  
ولامتناع قائم بظاهر الوقف إلا أن يعارضه في ذلك متعللا بأن برادة أبيه ليس فيها ذكر المعلوم  
المذكور بل فيها أربع عثمائة لا يعرف هل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة  
بتملله (الجواب) نعم \*(سئل) فيما إذا وقف زيد مسجدا ووقف له وقفًا وشرط ما فضل  
من مصالحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكانًا آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لآل الطيقات من  
ذريته وله ذرية محتلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور إلى عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد  
المولى أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الأول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف  
الفاصل عليها والذين شرط ما فضل ريع الوقف الأول عليهم لا يرضون بذلك فهل يجب اختلاف الجهة  
واخذ الوقف لا يجوز له صرفه في ذلك (الجواب) نعم كافي البرازية وغيرها والمسألة في الدرر  
والتنوير من الوقف \*(سئل) في رجل باع حصه معلومة من دار معلومة من زيد بن معلوم  
قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تنفع دعواه (الجواب) لا تنفع دعواه الوقف بعد  
أقدامه على البيع أقول أفني بذلك الخبر الرمي في المسألة اختلاف التعيين وتفصيل مبين في المحررة  
وغيرها وفي الدرر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنها تقبل على الأصح خلاف ما صوّره الزياجي اه  
وكتبت في خاشيتي رد المختار على قوله تبلى على الأصح وبه أخذ الصدوق والشهد وقال القسمة قال بعض

مطلب  
يعمل تصرف في الوظيفة  
معلومه من القديم

مطلب  
اتحاد الواقف واختلاف الجهة  
لا يصر فاضل ريع احدهما  
إلى الآخر

مطلب  
لا تنفع دعواه ما البيع  
أنه وقف عليه إلى آخر ما به

الناس لا تقبل البيعة الا بناخذ به تارخا نه وبه اى بالتقوى نأخذ وهو الاصح عمادة تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرزازية وصححه في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذبرهن انه وقف محكم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي ان يسؤل عليه افاده في المنح قلت المفتي به ان الملك يزول بمجرد قوله وقف اه ما كتبه اى ان التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله اعلم وفي الفتاوى الخيرية ايضا الجواب لا تصح دعواه ولكن اذا قام البيعة اختلفت في قبولها والاصح القول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المجدل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا له الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله اعلم اه وقوله وجبت الاجرة اى وجبت اجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت مسكنه بتأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعدل لا في الوقف كى باقى وما في الاسماء عليه من عدم لزوم الشارى الاجرة في الوقف ضيف والمغفد ما مر كما صرح به في الضرورة ويرى ان علم ان قبول البيعة مقدما اذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادهم ما بعد العلم بالبيع فلوا خراها بلا عذر لم تقبل لنفسهما بالتأخير كما فتي به المؤلف في كتاب النكاحات اخذ ما في الاشياء وغيرها من ان شاهد الحسبة اذا اشهره بانه بلا عذر شرعى مع تمكنه من ادائها لا قبل لشهادته \* (سئل) فحين اشترى دارا من زيد بمن مالم يقبوض ثم مات البائع عن اولاد وتركه وظهران البائع وقف الدار على اولاده وذريته وقفا صححنا بموجب كتاب وقفه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على اولاد البائع نظارا لوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالنفي في التركة المذكورة فهل له ذلك (الجواب) نعم ولو ادعى المشتري على بانه ان الارض التي بيعت في وقف على كذا قبل بقبض البيع عند الفقيه ابي جعفر قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ وقيل لا قبل والا قول اصح كفى الفصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى هو المختار اه معين المفتي من الوقف وقد ائتمى بذلك العلامة الخبير الرضى فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه اقول حاصل ما في الخيرية تقبل آخر الوقف بنحو كذا راس ونصف تقاعن عدة كتب ان دعوى المشتري تسمع على البائع ان كان هو المتولى والا فعلى المتولى وان لم يكن له متولى فالقاضي ينصب متوليا فيخاصمه ويثبت الوقفية ويسترده الثمن من بانه اه وظهر ان الذي يقيم البيعة على الوقف هو المشتري في وجه المتولى وهو الذي يقيد ما في الخيرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التقيين والنسفة ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر \* (سئل) فيما اذا كان لزيد ارض حاملة للفراس فباعها مع الفراس من عمره ومن مالم يقبوض ثم ادعى المشتري الا ان الارض والفراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه المخصوصة (الجواب) لا يملك المشتري هذه المخصوصة اقول اى لان البائع ليس هو المتولى وانما له مخدعة المتولى فاذا ثبت على المتولى الوقفية يرجع المشتري على البائع كذا كرنا تفاوه ظهر انه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذلك اعيد السؤال المتقدم بكون اولاد البائع نظارا لوقف \* (سئل) في متولى وقف بر دفع ارض الوقف بدينيرس فيها ولم يبعن لذلك مائة دينار بفرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولى الارض له واذن له ان يفرس فيها اغراسا في مدة معلومة عن اى ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وفرس عمره فيها على المنوال المزور فهل تكون المناسفة الثانية جائزة دون الاولى (الجواب) نعم والمسألة في الخائسة والخيرية من الوقف وهي شهيرة

مطلب  
اذا ظهرت الدار وقفا وجب  
على الشارى اجرها

مطلب  
اذا اشترى دارا ثم ظهر انها  
وقف له الدعوى بذلك

مطلب  
انما تسمع دعوى المشتري بانها  
وقف على البائع لو كان متوليا  
والا فعلى المتولى

مطلب  
دفع ارض الوقف لرجل  
اي فرس فيها ولم يبعن مدة  
ثم دفعها لا تخربين المدة تصح  
الثانية دون الاولى

(سئل) في امرأة وقت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة بر لا تقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستقلال ولناظر أخبارها بأمر المثل من شاء (الجواب) نعم أقول وسيأتي في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها \* (سئل) فيما إذا أذنت هند على ناظر وقف أهل لى حاكم شرعى بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذابة تضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب بن اجد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر وتبين أنها ليست ابنة محمد هذا وإن اسم أبيها يوسف بن محمد الحزري المحلى وأنه وقف عليها مقدمان دار وأجرته وسميت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامرو ثبت في وجهها بالدقة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنها حوت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التقرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حوت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعى فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى وماتت عن بنت بنت قاصرة تملك الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لا يدفع الناظر ذلك لوصىها وبه الوصى مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذته للقاصرة فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في وقف أهلى مشغل على عقارات وحوايت يؤثرها الناظر مشاهرة ومياومة ورفض الاجرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة وطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من القبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه (الجواب) نعم والمستثناة في وقف الاشياء \* (سئل) في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف آبل اليه ذلك عن أبيه وحده من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى النظر رجل يتكسر استحقاق المستحق المزبور وبوت نسبة للواقف فهل إذا ثبت المستحق ماذ كوجهه الشرعى يؤثر دفع استحقاقه المزبور (الجواب) نعم أقول وأفتى بحمله الشيخ اسماعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من اقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كسوالنا حيث جهل الحال يعمل بتصرف النظار السابقة ويؤمر الناظر اعطائه اه ~~يكون~~ في الفتاوى الخيرية في نحو التصرف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانعه الشهادة بأنه هو والد له وحده متصرفون في أربعة قرايط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وقما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور أو قرية الطريق على آخر ورهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شأ كما صرح به غالب علمائنا وعمامتنا بطلان الدفاتر ان الشاهد اذا قصر القاضي انه يشهد بما يثبت اليد لا يقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وحده متصرفون فقديم يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه ما في الخبرية ويؤيده ما في الفصل الحادى عشر في الوقف على القرابة من التتارخانية واذا وقف على قرابته وجامر رجل يدعى انه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق بهذه الشهادة شأ وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلانا كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئا ولا يكون دفع القاضي حجة اه فليتناهل في ذلك فان سدد باب التصرف القديم يؤذى في فتح باب ظلل عظيم \* (سئل) فيما اذا غيّر المستأجر طائفة من معالم الوقف بغير العادة وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيّر الى ما كان عليه (الجواب) نعم والمستثناة في الخبرية من الاجارة وسنأتى ان شاء الله تعالى في النصب أقول وقدم بعض الكلام عليها في الباب الاول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتى ابى السعود وغيرهما فراجعه قال المؤلف رجل

مطلب  
عند الإطلاق يكون الوقف  
للاستقلال

مطلب  
أذنت استحقاقا لكونها  
فلانة بنت فلان وأثبت حجة  
ثم ثبت أنها ليست بنت فلان

مطلب  
للوصى مطالبة الناظر  
باستحقاق القاصرة

مطلب  
لهم طلب استحقاقهم بما مضى  
الناظر مشاهرة ومياومة

مطلب  
له اخذ استحقاقه الجارى  
في تصرفه من قديم

مطلب  
في اثبات دعوى الاستحقاق  
بالتصرف القديم

مطلب  
لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر

مطلب  
اذا غيّر المستأجر معالم الوقف  
تلزمه إعادة ما غيّر

استأجر حانوتا وقفا على الفقير اعفاد أن يبنى عليه غرفة من ماله وينتفع بها قالوا إن كان المستأجر لا يزيد  
في اجرة الحانوت على مقدار ما استأجر فإنه لا يطلق له في البناء إلا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء  
من تلك الزيادة وإن كان هذا الحانوت معطلا في أكثر الأوقات وانما يرغب المستأجر لا جمل البناء  
عليه فإنه يطلق له ذلك وإن كان لا يزيد هو في الاجرة خالية من الاجارة في اجارة الوقف \* (سئل)  
فإذا أجرة تولى الوقف عتار الوقف من آخر بأجرة معلومة من القدر اهتمهم في دون اجرة المثل بنين  
فأحسن فهل تكون الاجارة المزيرة غير جائزة (الجواب) لا يجوز الوقف إلا بأجر المثل فأجارتها  
بنين فأحسن غير جائزة قال الحانوتي في فتاواه شرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل إذا ناله ثلثه أو كان  
ذن اما اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وإن شرط المراقف ذلك لم فيه من تعريض نزول اجرة الوقف عن  
المثل كما هو على أن الوقف إذا سكن على شخص وحده وكان مستحقا له به بانفراد وكان ناظرا  
ليس له أن يؤجره بدون أجر المثل اه اقول وسأني في الباب الثالث نقل المسألة مع بيان ما لو ادعى الناظر  
في انشاء المدة أن الاجرة دون اجرة المثل وقت الاستئجار \* (سئل) في مستأجر حانوت جارية في  
وقف بر من متولى الوقف مدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد عليه في انشاء المدة زيادة  
معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذکور فهل يكون أولى من غيره (الجواب) نعم  
\* (سئل) في مصلقة وقف جارية في ثواب زيد وعمر بدون أجر المثل بنين فأحسن وله ما عاها  
مرصده معلوم مات زيد بدلتها مدة الاجارة عن ورثة وعوا الأيدي مع عمر وعلى المصلحة وانتهى بها  
مدة فأحرق بعضهم بأعوا بعض انقضاءها وعمرها بالباقي وانقضاء جديدة اشتروها من ماله مع  
صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا إذن متولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولى محاسبته بقيمة  
ما عاها من النقص من مرصدهم السابق وقال ما يؤولها لانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق  
الانقاص حيث أضر قلة بالوقف ومقاصصهم تمام الأمر المثل في مدة انقضاءهم وانقضاء مورثهم من مرصدهم  
السابق فهل له ذلك وكل من الصرف والنساء غير صحيح (الجواب) نعم \* (سئل) في أرض  
معلومة جارية في أرقاف بر وفي شدة مسكة زيد وتاجر من اربابها بالوجه الشرعي ففرس زيد فيها  
غراسا معلوما في مدة تاجر بغير إذن من المتكلمين عليها والفرس لا يغري الارض إلا الآن انتهت مدة  
اجارته فهل زيد ذلك يبي في الغراس (الجواب) يجوز زيد المستأجر الغراس في الاراضي المذكورة  
بدون مرجع الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار له بر عهده المذكرة \* (سئل) في  
دار جارية في وقف مسجد سكنها امرأة مدة معلومة بلا عدا حارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف  
اجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها باقام المثل في المدة المزيرة  
بعد ثبوت اجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في دار موقوفه  
للاستئجار على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في  
مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكنهم في المستقبل حال  
كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في دار نصفها في ملك جماعة  
وامرأتين ونصفها الآخر في وقف عليهم من قبل جدهم للاستئجار فسكن الجماعة في كاملها مدة  
معلومة بالغلبة بدون إذن المرأتين ولا وجه شرعي ولا جرة ويريد المرأتان مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من  
الوقف عن المدة المزيرة بعد ثبوت ما ذكر شرطاهل له مادامك (الجواب) نعم قال في الاشياء  
من كتاب الفقه الوقف إذا سكنه احد هما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفا للسكرى  
أو للاستئجار فإنه يجب فيه الاجراء ومثله في البرازية وصور المسائل وصرة العتاري \* (سئل) فيما

مطلب  
اراد المستأجر أن يبنى على  
الحانوت غرفة المنح

مطلب  
اجارة الوقف بنين فأحسن  
لا تصح ولو كان الوقف على  
شخص واحد

مطلب  
في شرط جواز اجارته بدون  
اجر المثل

مطلب  
إذا قبل المستأجر الزيادة  
يكون أولى من غيره

مطلب  
استأجر المصلحة بدون اجر المثل  
وتعبرها بالاذن لا يصح

مطلب  
للمستأجر غرس الاشجار وله  
الاستفادة لاسيما إذا كان له  
شدة مسكة

مطلب  
للتولى الرجوع عليها بتمام  
اجرة المثل

مطلب  
لو سكنوا في أكثر من حصتهم  
فانتركهم أخذ الاجرة في  
المستقبل

مطلب  
الوقف إذا سكنه احد بالغلبة  
يجب فيه الاجر

اذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقت اهل مشغل على دار للاسبة فلال تحت نظارة امر اوله نند  
 المزبورة زوج سكن معها في الدار مدة بلا جارة من الناطرة ولا جارة ولا وجه شرعى وقد وقعت الناطرة  
 له قدر استحقاقها من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناطرة مطالبة زوج مزبوره بمثل الدار في المدة  
 واجارها من الغير بأجر المثل قبل له اذ ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا حرت زيدا أرضا  
 موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها وعسرو بلاذن الناطرة ولا وجه شرعى ونبت الزرع ولم يدرك  
 وقامه لا يضرب بالارض فهل يؤمر بعرو بقلعه (الجواب) نعم غصب ارضا وزرعها ونبت فللملك ان  
 يأمر الغاصب بقلعه ولو ابقى فللملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تعميم  
 نقصان ارضه غصب ارضا وزرعها قطننا فزرعها راسيا آخر لا يعين المالك اذ فعل ما يقع عليه التراضي  
 فهو من ٣٣ في انواع الضمانات وكذا الحكم في غصب ارض الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سيرة قد  
 اذا غصب رجل ارض وقف ونقص منها فما اخذ منه لا يفرق على اهل الوقف بل يصرف الى مرتبة  
 لان حقهم في القلة لا في الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زاد من عند نفسه فان  
 كانت بائنا يس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلائنا وان كانت مالا فاما نحو العراس والبناء  
 امر القاضي الغاصب برفعه وقامه الا اذا كان ضرر الوقف فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل وفيه القيم  
 والفاضل قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت الا يضر الوقف ويعطى من اجرة عمادية من العاشر في  
 دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصول من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال القيمة  
 ومال الوقف والمعد لا يستعمل الا في ثلاث منافع المعد لا يستعمل الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد كبيت  
 سكنه أحد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالقبلة بدون اذن الاخر سواء كان موقوفا  
 للسكنى ولا يستعمل فانه يجب الاخر ويستثنى من مال البيت مسئلة سكنت معه زوجته في داره بلاجر  
 ليس لها اذ ذلك ولا اجرعها كما كذا في وصايا القنينة اشياء \* (سئل) فيما اذا سكن احد الموقوف  
 عليهم في دار الوقف المشروطة سكنها هم في عدة مساكن منها تزيد على حقه الشروط له مدة معلومة  
 بدون اذن الباقيين وبقيهم الانساع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم ذلك منه مرارا وامتناعه من ذلك  
 والآن يريدون مطالبة جارة المثل فيما سكنه وشغله زائدا على حقه المشروطة له في السكنى في المدة المزبورة  
 فهل لهم ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في اراضي قرية معلومة جارة بعضها في وقف اهل  
 وعشرها جارة في تيمار وعسرو عليها قسم معلوم بتناوله التيمارى المذكور في كل سنة ويصرف فيه نفسه  
 ويدفع لساظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وذلك  
 عن فاحش وهر على جهة الوقف ويريد الناظر ان يور اخذ ما يخص الوقف من قسم اراضي الوقف  
 وردها قبضه من التيمارى من المبلغ المزبور في المدة بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في قطعة ارض حارة في وقف اهل تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حاملة لبناء  
 جار في ملك زيد واخته بالوجه الشرعى وهما يدفعا من جهة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم  
 على طريق المحاكرة بلا عقدا جارة وذلك دون اجر المثل بعين فاحش ويريد الناظر مطالبة ما بجام  
 اجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في جارة دار  
 البيت مدة طويلة ليست سنوات جارة معلومة عنها هل تكون غير جائزة (الجواب) دار البيت  
 كدار الوقف وهي لا تخرج اكثر من سنة واحدة وقوله ولا تزداد الاوقاف على ثلاث سنين الخ اقول  
 وفي المحويرة على هذا ارض البيت واقول قد افنى صاحب البعري بما حق عقار البيت بالوقف وكذا  
 تليده الشيخ العلامة القزويني واكثر كلامهم في المسئلة يدل على انه المختار وانه المقتضى به وحلته انه كما

مطله

سكن مع زوجته المستحقة

في دار موقوفة للاسبة فلال

ازمه اجر المثل

مطله

غصب ارضا وزرعها ونبت

فلناظر الوقف امره بقلعه

مطله

اذا ضمن الغاصب نقصان

الارض فما اخذ منه لا يفرق

على اهل الوقف الخ

مطله

اذا زاد الغاصب فيما مال الدس

بمال اخذ منه جانا والا امر

برفعه الا اذا ضرر بالوقف فله

قيمه

مطله

منافع الغصب لا تضمن الا

في ثلاث

مطله

اذا سكن بالقبلة في ارضه من

حصته فله الاجر

مطله

اخذ التيمارى التسم ودفع

حصه الوقف درهم ليس له ذلك

مطله

تجب اجرة المثل في الارض

المحتكرة

مطله

دار البيت كدار الوقف لا تنوب

اكثر من سنة

بمان الوقف بمان مال القيمة من دهرى الملك بطول المدة بل مال البتيم اولى للموضوع الموجبة له  
 المصلحة بالتي من قربانه فليكن عليه القول واقول ايضا مثل عمار اليتيم فقاربت المال  
 فتأمل خبر الدين على البعير من كتاب الاجارة وفي فتاوى الكاظمي من الاجارة تقلا عن فتاوى  
 المارشي من سؤال وأما كون اراضي بيت المال هل تؤجر مدة طويلة او قصيرة اعمد من صرح بذلك  
 لكن لم يقده بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وارض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة  
 مطلقا قلت المدة او كبرت الخ اه فقتضاه انه جزم بأن ارض اليتيم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة  
 وما ذكره في ارض بيت المال من جواز اجارتها مطلقا يخالفه ما مر عن الشيخ عبد الدين والوجه في ذلك  
 ما قاله الخبر المسمى كما لم ذلك من عباراتهم اقول وايدت ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار واول  
 الاجارات بما في دعوى الخيرية من ان اراضي بيت المال جرت على رقبته احكام الوقوف المؤبدة  
 (مسئله) فيما اذا كان زيدا ونحوه مددا معلومة له ثلثاها واولها ثلثاها فوقفها مخصصا على جهة ثم  
 على جهة ثم معلقة وشرط الولاية والسكنى فيها لها ثم ارضه زيد وكتب بذلك صك ثم آجر زيد الدار  
 من عمر ومدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة (الجواب) نعم ثبت شرطها فيها السكنى لهما  
 والمسئلة في البصر وغيره من المتغيرات وسأني (مسئله) في ارض صغيرة حارية في وقف وفي مشد  
 مسكة زيد وله فيها اشجار قائمة خلت عن زوجته وابتاعها ابن بالغ اخبرها ان الارض سليخة ليس  
 فيها اشجار وروى عن يد عليا ثم ماتت امه عنه وعن اخيه طلبت منه حصتها من الاشجار ومطعمها فاباها  
 من الارض باذن المتولي فهل لها ذلك (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لاخيه وضع يدها على  
 ذلك وعليها اجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها ايضا وضع يدها ان كان في وسطها شجران كبيرتان  
 بخلاف ما لو كانت في جانب من الارض كالمسألة والجدول كما في الحائصة وقد افي بذلك العلامة  
 الكاظمي من الاجارة (مسئله) في متول آجر حوائث الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة  
 والحال ان الواقف اهل المدة فهل تكون فاسدة (الجواب) نعم على القول الملقى به كما  
 لفتي به المهنداري (مسئله) فيما اذا آجر المتولي بساتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة  
 منتظرة غير نالية لعدا اجارة زيد قبلها بأجرة معلومة واذن المتولي زيد في عقد الاجارة للذكورة بالدرس  
 في البساتين لجهة الوقف ومهما تصرفه بأخذ من غلة الشراس ومصدق ذلك لدى قاض شافعي اذني مفتي  
 مذهبه بطلان الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا  
 (الجواب) نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو هل الشيء بطل  
 ما في ضمنه فالاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشياء اذ بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى  
 قولهم اذ بطل المتعفن بالسكر بطل المتعفن وبني عليها فروعا ان قال وقالوا كما في الخنزير لو آجر  
 الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للسائر في العمارة فأنفق لم يرجع على احد و كان  
 متعافا فقلت لان الاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه (مسئله) فيما اذا عزم واقف في كتاب  
 وقفه ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة فهل يرتفع الاراضي القاضى  
 حتى يؤجره اكثر من سنة (اجاب) نعم وان خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ اصحابه عن  
 البصري ناظر وقف آجر عقار الوقف بالتقدم معلومة مستقبلة بأجرة محتملة وقص من المستأجر بدل  
 التذلل برباسا معينة فهل يكون ناظرا مشترا بالنفس وبها ضمان مال الوقف دون المستأجر  
 اجاب نعم من فتاوى احمد افندي المهنداري تقلا عن فتاوى ابن نجيم المتقدمة (مسئله) في ناظر  
 وقف اهل آجر ارض الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قضاه له ولحقه في الوقف ثم مات الناظر

مطلب  
 فقاربت المال كعناار اليتيم

مطلب  
 اذا وقف وشرط السكنى له  
 لا يصح اجارته

مطلب  
 له اشجاره مشد مسكة في ارض  
 وقف تملك للورثة بعده

مطلب  
 آجر نحو بيت سنتين بلا شرط  
 الواقف لا يصح

مطلب  
 الاذن بالدرس في ضمن  
 الاجارة الطويلة فاسد

مطلب  
 اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

مطلب  
 آجره غير الناظر واذن له بالاجارة  
 فمقرر فهو مضطوق

مطلب  
 اذا لم يرغب في استئجاره سنة  
 يؤجره القاضى اكثر وان خالف  
 شرط الواقف

مطلب  
 لا تنسخ الاجارة بموت الناظر  
 ولا عزله



في اثناء المدة فهل لا تنفخ الاجارة بموت (الجواب) نعم واجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفخ الاجارة بعزل الناظر كفي المنع والعلاقى واجاب ايضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساقاة في ثلثي مزرعة واشجارها بموت الناظر بعد حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الحنفى له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الارض مزارعة والشجر مساقاة ثم مات قبل اقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقت بخلاف مالومات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اه  
 \* (سئل) في قطعة ارض وقف استأجرها زيد من المتولى مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المتولى باجرة المدة الثانية فانكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطلب ان يستأجرها من المتولى وخيف على رقبته الوقف فهل لا تؤثر منه (الجواب) حيث تبين ان المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف فلو كان مستأجرا يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخفاف ولو تبين ان المستأجر يخاف منه على رقبته الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرج منه من يده اسعاف \* (سئل) في رجل استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استقاضيها باجر المثل (الجواب) لا يستأجر استقاضيها باجر المثل حيث لا يكون في ذلك ضرر بالوقف ولو ابي الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وافى بذلك علامة فاسطين الخير الرضلى اقول في هذه المسئلة كلام اوضحته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجعها فانه مهم \* (سئل) فيما اذا كان زيد حائوتا فأم في ارض وقف حاربه في استكراهه من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة بناء على ما له لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لمجبه الوقف المحكم المرتب على الارض وهو اجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد دفع الحائوت بدون وجه شرعى فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في خان معلوم جار في وقف اعملى وفي تاجر زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل فزاد عليه رجل فانه كزيد زيادته وادعى انها ضرر وروى عن علي دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه (الجواب) نعم يقبل برهانه انها زيادة اضرار وتغيب فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد باجر المثل والا فان كانت اضرارا وتغيبا لم تقبل اشباهه من الاجارة ونظامه فيه \* (سئل) فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع للناظر في كل سنة من تلك السنين اجرتها معلومة ما من الدراهم والآن يدعى الناظر ان المبلغ المذكور دون اجر المثل بنصف فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ اجر المثل فهل القول له في ذلك بيمينه واليمين على الناظر (الجواب) نعم قال في الخير يمينه من الاجارة تتول قول المستأجر ان الاجرة اجرة المثل لا تكراه الزيادة وعلى الناظر البيينة اه وفيها وصور حواقة بانه القول قول المستأجر بيمينه لا تكراه الزيادة اه \* (سئل) في دار حاربه في وقف وفي تاجر زيد من ناظره مدة معلومة باجرة كذا وفيها خذلة ممترة تصرف زيد بغيرها في المدة بدون مسافات عليها ولا وجه شرعى فهل يلزمه الاوقف مثلها بعد الثبوت حيث لا يتقطع المثل (الجواب) نعم ثمار الفحل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام القربا القربا مثل عمادية وسناني عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى \* (سئل) في ارض وقف حاملة لغراس وبناء جاريتين في ملك رجل يدفع في كل سنة لمجبه الوقف دون اجرة مثل الارض المزبورة فهل يلزمه اجر مثلها خالية من الشجر والغراس وان ابي يؤمر بالقلع حيث تستأجر أكثر ما يدفعه (الجواب) نعم قال في المخط وغيره حائوتا وقف وعمارة ملك لرجل ابي صاحب العمارة ان يستأجر بجر مثله يتطرق ان كانت العمارة

مطلب  
لا يصل عند المزارعة والمساقاة  
بموت الناظر

مطلب  
اذا خيف من المستأجر على رقبته  
الوقف تفسخ الاجارة

مطلب  
للمستأجر استقضاء الغراس بعد  
مضي المدة باجر المثل

مطلب  
ليس للتولى رفع الحائوت من  
الارض المكتوبة بلاوجه شرعى

مطلب  
يقبل برهان المستأجر ان الزيادة  
اضرار وتغيب

مطلب  
القول للمستأجر بيمينه ان الاجر  
اجر المثل وعلى الناظر البيينة

مطلب  
اذا تصرف المستأجر بغيره الدار  
المستأجرة بلا مساقاة لزمته

مطلب  
يجب اجر مثل الارض خالية من  
البناء والغراس وان ابي يقطع

لوفت يستأجر الاصل باكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتخرج من غيره لان النقصان  
عن اجل المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر باكثر مما يستأجره لا يكلف وترك في يده بذلك  
الاجور لان فيه ضرورة اه بحر \* (سئل) في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها  
للمدرس مدرسة الواقف واحتاجت للتعبير الغرورى وبريد المدرس ايجارها واخذ اجرتها لنفسه فهل  
ليس له ذلك وتعبيرها على من له السكنى فان ابي او جعفر عزمها كم اجرتها ثم ردها بعد العمارة الى من له  
السكنى رعاية للعقدين (الجواب) نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارة به على من له السكنى ولو متعديدا  
من ماله لان الغلة اذا لم يدر بالتم درر ولو برز في الاصح يعنى انما تجب العمارة عليه بتقدير الصفة التي وقفها  
الواقف ولو ادى من له السكنى او جعفر لفره عزمها كما عزمها كما منه او من غيره وعزمها باجرتها  
كم عمارة الواقف ولا يزد في الاصح الارضى من له السكنى زبلى ولا يجبر الا على العمارة ولا تصح  
اجارة من له السكنى بل المتولى او التناضى ثم ذهبا بعد التعمير الى من له السكنى رعاية للعقدين علا على  
التنوير \* (سئل) في وقف اهلى له ناظر شرعى وبعض مستحقه قمتصرفون في عماره من ايجار  
وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في ارض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع لمجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها  
قيم معروف فكيف المحكم (الجواب) ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما  
لناظر لا للمستحق والزرع للزراع وعليه اجرة مثل الارض لمجهة الوقف \* (سئل) فيما اذا  
استأجر احدا المستحقين دارا الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك  
(الجواب) نعم ولو اجر القيم ممن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليه في غلة الوقف لا في  
رقبة اسعاف \* (سئل) في رجل ادعى على آخر ارض في يداه ثم امره بوقفه عليه من جهة ابيه  
فانه كرا المذعى عليه وقال هي ملكى وحقى وتما على مال من ذلك فهل يصح ذلك (الجواب)  
لا يصح لان الصالح لا يخذل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف  
لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بعوض لان الاصل عند اصحابنا ان الموقوف عليه لا يملك  
الوقف فلا يجوز له بيعه فنهنا ان كان الوقف ثابتا فلا يتبدل به لا يجوز ان لم يكن ثابتا فهذا يأخذ  
بدل الصلح لان حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير  
ادعى وقفة ارض ولا يدعى له فصالحه المنكر لا تطع المحصورة حاروطا بل له لوصادقا وقيل لا اه قائله  
صاحب الاحناس لانه يبيع معنى ويباع الوقف لا يصح علا في تناقل اقول مقتضى ما في التنوير اعتقاد  
جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا تجزى مذهبى الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخاتمة لو استولى على  
الوقف غاصب وبجز المتولى عن استرداده واراد الغاصب ان يدفع قيمته كان للمتولى اخذ القيمة او الصلح  
على شئ ثم يشترى بالماخوذ من الغاصب ارضا اخرى فيبيعها وقفا على شرائط الاولى لانه حينئذ صار  
مغزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين \* (سئل) في  
رجل اذن مستأجرا ثوبه بتعمير ما محتاج اليه فعمر المستأجر اذنه في الحائث عمارة مرجع معظم  
منفعة المالك الا ان ويريد الرجوع على المالك بتعمير ما تنفق في التعمير بالوجه الشرعى فهل له ذلك  
(الجواب) نعم وفي الغنية قال المالك او القيم لمستأجرا اذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه يرجع على  
القيم والمالك هذا اذا سكن مرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضربا للدار  
كالمساكنة او شغل بعضها كانتنور فلا يملك الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم به انه يرجع على  
القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شئ مرجع معظم منفعة على المستأجر سوى على الاشياء من الوقف ومثله  
في البحر والمنع وغيرهما \* (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا اجر دارا لوقف بدون تولية او اذن

مطلب  
فغير الدار المشروطة للادرس  
على من له السكنى الخ  
مطلب  
لا تصح اجارة من له السكنى بل  
المتولى والتناضى

مطلب  
زرع بعض المستحقين فالزرع  
له وعليه اجرة مثل الارض  
مطلب  
يصح استئجار احدا المستحقين  
دارا الوقف

مطلب  
لا يصح الصلح عن دعوى ارض  
الوقف

مطلب  
استولى على الوقف غاصب  
وبجز المتولى له اخذ قيمته او  
الصلح الخ

مطلب  
اذا عمر المستأجر بالاذن يرجع  
بلا شرط الرجوع الا فيما يعود  
معظم منفعة عليه

مطلب  
الموقوف عليه لثمة لا يملك  
الاجارة بلا اذن متولى أو قاض

قاضي فهل تكون اجارته الزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم والموقوف عليه الفلانة لا يملك الاجارة الا بتولية اوذن قاضي ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عبادية لان حقه في الفلانة لا عين شرح التنوير العلائي \* (سئل) في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون السجارة على من له السكنى من ماله لامن الفلانة فان عجزها لما لم يجزها ثم ردها الى من له السكنى (الجواب) نعم والمسألة في شرح التنوير وللعلامة الشرنبلالي رسالة في ذلك سماها بتحقيق السودد بشرط الربيع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون اهل الوقف وتوثر الورثة برهقه فان اراد المستحق للسكنى اخذ البناء بقيته ليس له ذلك الا برضى الورثة واصطلاحهم على شئ فان كان الميت عربا لا عربا لها وحدها وادخل فيها المجذوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولو ضي به المستحق لان للسكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان لم تحمل الضرر لاختصاصه به وبشأن الذي صار له السكنى الا ان شئت فاطت الورثة قيمة مرقمتهم الساعة فتكون له فان ابى اوجرت فاعطى الورثة قيمة مرقمتهم اجرتها ثم ترتب بعد المذلل المستحق فان كانت المزمة التي ردها الميت ليست قائمة حينها وليكنها مستحقة لا ترى ولا تنهه مثل غسيل المحيطان بالجحش ومثل الاثارة في الارض وسقي الخلل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد افاق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشئ قائم بعينه يرى ويظهر كمن ذهب ثوبا وقصره لم يستحق اجرة وبأخذ الثوب صاحبه ولا يطعمه شأ ولكن اثار ارض غيره ليس على صاحبها شئ اه وان لم ين من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالي في الرسالة لزبورة العلامة ابن نجيم في بحره وصاحب الترخاينة وفتح القدير واما من له الاستغلال هل يملك السكنى تقل في الترخاينة انه يملكها وهو الذي صححه ورجحه الفاضل المزبوري في الرسالة تسلا عن المعتبرين ومن جعلها اوقافا الخصاص اه وفي الترخاينة عن تجنيس المتساوي رجل وقف منزله على ولديه وعلى اولادهما ابدا ما تناسلوا فاراد السكنى ليس لهما حق السكنى اه قال المجوز في حاشيته هذا صريح في ان الواقف اذا اطلق الوقف في الدار كانت للفلانة لا للسكنى وهي كثيرة الوقوع فلا تحفظ وبالمعنى نلفظ اه اقول وهو صريح ايضا في ان من له الاستغلال ليس له السكنى وهو الذي في البرازة ومضى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القدير ورويته في البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالي وفي شرح الوهابية من الظهيرية الموصى له بقلعة الدار اذا اراد سكناها بنفسه قال ابو بكر الاسكافي له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخذت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على هذا بل اولى لانه لا يتقبل فيما يختلف المشايخ اه وبه افي المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السكنى قال في النظم الوهابي

ومن وقف دار عليه فلانة \* سوى الاجر والسكنى فاستقر اه

\* (سئل) في دار وقف تصرف نظارها في ايجارها وتوزيع اجرتها على مستحقها في عام من الزمان بلامراض فاذا في الآن بعض مستحقها انها مشروطة للسكنى ولم يصدق لناظر على ذلك وكلفه اثبات شرط السكنى على تلفظ الواقف به فهل يكلف الى ذلك فان عجز فلانها في اجارها (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا وقف زيد داره على ذريته لا للسكنى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين (الجواب) نعم واتفق بذلك الخبر الرمي \* (سئل) في دار موقوفة ذات محرم ومقاصير شرط فيها الاوقاف السكنى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد ان تسكن زوجها معها فهل لها ذلك

مطلب  
العمارة على من له السكنى  
من ماله لامن الفلانة

مطلب  
بني من له السكنى ثم مات  
فابناءه ولورثته خلاف

مطلب  
من له السكنى لا يملك الاستغلال  
وفي عكسه

مطلب  
اذا اطلق الواقف الوقف كان  
للانة لا للسكنى

مطلب  
ادعى انها موقوفة للسكنى  
يكلف اثبات ذلك

مطلب  
اذا كان في الدار حجر ومقاصير  
فلهما رذان تسكن زوجها معها

(الجواب) نعم كما مرّ ذلك في البحر \* (سئـل) في دار صغيرة موقوفة على سكنى ذرية وافقها اديس فيها حجر ومقاصير وكثرا ولاد الواف وب يد الذكور ان يسكنوا انسايم معهم والاناث ان يسكنن ازاوجهن معهن فهل ليس لهم ذلك (الجواب) حيث الحال ما ذكر يكون سكنها مال جعل الوقف له ذلك دون غيره من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر \* (سئـل) فيمن جعل له الوقف السكنى هل اذا جرت تكون الاجرة له ام لا (الجواب) من له السكنى ليس له ان يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حق المستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حق المالك تأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه انه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارتيه وقد نهوا ان الغاصب تكون الاجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم يتصدق بها وقال بعضهم بردها لجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى السائر له تمج توليته واخره تكون الاجرة له كذا في تشاوي الكزروني والاسعاف والبحر وفي الحامدي الزاهدى تسكن رجل دار الوقف بأجله واولاده وخدمه فاجرة المثل عليه اقول واقفى في الاسماعيلية بانهم ملك الاجرة ملكا خبيثا وانه يجب عليه رد ما على جهة الوقف على انظر القولين اه \* (سئـل) في مدرسة موقوفة تسكنها رجل بماله واشغل اما كتب بذلك مذهب بالغب بالاجارة ولا جرة ولا وجه شرعى وطالبه متوليا باجارة مثلهامة تسكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكر شرعا (الجواب) نعم اذا مناع الغصب غير مضمونة الا ان تكون وقفا اموال ياتي او مدة للاستقلال كفي التنوير وغيره وقد افنى بذلك العلامة المحمد عبد الرحمن الهامدى والعلم ارحوم محمد الهامدى واقفى بذلك ايضا فيه النفس الحير الرملى قائلا نعم للناظر ذلك فقد افنى الشيخ على بن غانم اقدس بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه اجرة مثلهامة شغله بما فعله وبما كان والاصل ان منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اه والله اعلم \* (سئـل) في مسجد له متول اجرة فقتله من اجل يني دارا بلا ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير صحيح ومدم ما بيني (الجواب) نعم حيث لا ضرورة داعية الى ذلك واما اذا كان هناك ضرورة بان احتياج للعمارة للضرورة وليس هناك ما يبره فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة الجواز وبه افنى الحير الرملى عن الناظر في حيث كان الناظر مصلحا لا يمتنع الفساد والله يعلم الفساد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في انفع الوسائل عدم الجواز قائلا بان المسجد اذا قيل انه يؤجر منه قاعة للعمارة يؤدى الى تغير عين الموقوف بابتسار تغير الاحوال الى ابيع من الاول فان كان مسجدا اتسم بنية العمارة فاذا اوجبه في بخرصة ان يصير ارضا متوليا او مسكنا الناس فكان التغير الى حالة اخرى من الحالة الاولى في التصرف في الادواق باعتبار الاعظم لها باعتبار الادنى اه فحيث لا ضرورة فالاجار المذكور باطل فهدم ما بيني \* (سئـل) في مدرسة خوب ردها وليس في وقفها مال حاصل بمرمته ما خرب منها او اهلها عقارات معلومة موقوفة عنها او يريد متولى وقفها ايجار بعض العقارات مضمومة مستقبلة باجرة مجهولة بصرفها في تعميرها للضرورة فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئـل) في رجل وضع جد وعينته على حائط مسجد بعد ما طلب متولى المسجد ردها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل للثبوت ذلك (الجواب) نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع المجدع على جدار المسجد وان كان من اوقافه اه ثم قال في سني بيتا على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز اخذ الاجرة \* (سئـل) فيما اذا كان زيدا غراس جاري ملكه قائم بالوجه الشرعى في ارض بستان وقف فباعه من عمرو فقله عمرو وغرس مكانه غراسا لنفسه بلا اذن ناظر الوقف ولا وجه شرعى فاحكم عمره (الجواب) حيث كان

مطلـب  
من له السكنى له ان يعير لان  
يؤجر فان اجره هو غاصب المـخ

مطلـب  
من يسكن دار الوقف باه له  
واولاده فاجرة المثل عليه

مطلـب  
من يسكن مدرسة تغلبا يلزمه  
اجرة المثل

مطلـب  
تعدى على مسجد فجعله بيت  
قهوة يلزمه اجرة المثل

مطلـب  
لا يصح اجار بعض المسجدا  
لا ضرورة

مطلـب  
خرب بعض المدرسة فلم يتولى  
ايجار بعض عتاراتها مدة  
مستقبلة لتعميرها

مطلـب  
لا يوضع المجدع على جدار المسجد  
ولو من اوقافه

مطلـب  
في الغراس بلا اذن السائر  
ولا وجه شرعى

عمرس عمرو المذكور لنفسه بلاذن الناطرة فلما طر على الوقف كتابته قلعه ان لم يضرب فان اضرب بقلعه  
 الناطرة تأمل القيمين الوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف وقيل هو المبيع لما له فليترصن الى  
 خلاصه كما في الاشياء وغيرها اقول هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر من عمرس الاشجار  
 والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضرب بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الحياض وانما  
 محل المتولي الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قاله احب القنية قلت وهذا الذي يمكن لهم حق قرار العبارة  
 فيها اما اذا كان فلا يحرم المحفروا لغرس لوجود الاذن في مثلها اه كذا انه في البصر واختصر العبارة  
 في الدر المختار بقي الكلام فيما جرى به عرف أهل دارنا من ان المستأجرا اذا اراد ان يغرس يستأذن من  
 ناظر الوقف حتى لا يوغرس بلاذنه يباذره ويتخذه في ذلك اذا لم يكن مشروطا في عند التواجر  
 وينبغي ان يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلاذنه لان المعروف عرفا كالمشروط  
 شرط ما مع انهم شرطوا النسخة اجارة الارض بيان ما يزرع فيها او يغرس او تعميم الاذن بان يزرع  
 او يغرس ما شاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل \* (سئل) في ارض وقف حامله تفراس جاري ملك زيد  
 وفي مشد مسكنه وتواجره بالتماسا من مدة تزيد على خمسين سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها المجهدة  
 الوقف لغرس فيها اشجارا بماله لنفسه بلاذن المتولي فهل له ذلك وبكون التفراس للفراس  
 (الجواب) نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل في نقل في اراضي قرية عليها في كل سنة مال مملوع  
 يدفعه اهلها للملك على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة وتصرف اهلها  
 في اراضي القرية السجدة وغيرها بالبيع والشراء فاشتري رجل عدة قطع من الاراضي وبني ببعضها  
 تسكية ووقف الاراضي الاخرى على التسكية ويدفع نظار الوقف في كل سنة من فوضت اليه القرية  
 الخراج الموقوف كما كان قبل شرائه لها وتصرف النظارة بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد  
 من فوضت اليه القرية مبالغة زراع الاراضي المجاورة في الوقف بالتسميم ليجتهد زراعات الوقف على هذه  
 الصفة غير صحيح فهل الوقف المزبور صحيح وايمن ان فوضت اليه القرية مبالغة الزراع بالتسميم وانما  
 له المبلغ المعين على الاراضي المزبورة الجواب نعم اقول وفي كتاب الشفعة من الفتاوى المحبرية واما  
 الاراضي التي حازها السلطان لبنت المال ويدفعها للنفاس مزارعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع  
 اليد الذي تلتهاها شراها وارثا ارغبه ما من اسباب الملك انها ملكه وانه يؤدي نواحيها فاقول له وعلى  
 من يخاصمه في الملك البرهان ان صح دعواه عليه شرعا واستوفت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك  
 ليكثر وقوعه في بلادنا وما على نفع هذه الامة بما فاد هذا المحكم الشرعي الذي يحتاج اليه كل حين  
 والله اعلم اه وهذا يقع في بلادنا كثيرا ايضا ويخالط فيه كثير فجزاه الله خيرا على هذا التنبيه  
 قال المؤلف رابت والامثلة بالفلاحين والفصل والخراج واجرة السكن واجرة التل في الكرم وغيره  
 يؤدي ما اقتبنا في دعوى من خصوص بستان الجمعيري وصور تملأ المجاري ذلك في وقف الجامع الاموي  
 ما قول السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جذهم فماتوا الواقف في كتاب وقفه انه وقف  
 وحسن جميع القرية الفلانية المشتهلة على اراضي كذا وكذا ومنه عامرة برسم سكنى فلاحها وبحيط  
 بها وبجسمها كلها حدودا ربيع وذكرا ثمان الفلاحين سكان القرية غرسوا اشجارا وكرموها وهجروا  
 بيوتها بلاذن من المستحقين قبل لهم ذلك وهل الدمنة داخلية في الوقف مع جميع ما حوته الحدود الاربعة  
 من جبل وسهل وودع وهل يلزم الفلاحين اجرة السكنى وهل لهم ان يعمروا قدر ارضهم على سكنهم ويلزمهم  
 اجرة او يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحهم اذا لم يكن في السكنى بلا اجرة واذا كانوا يدعون  
 كل سنة قدر ارضهم ان يعمروا ان يعمروا عن الكروم والاشجار فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضى منهم

مطاب

غرس في ارض جارية في تواجره  
 وفي مشد مسكنه فالفراس له

مطاب

اذا ادعى ذوالدان الارض  
 الخراجية مالها فاقول له  
 وعلى من يخاصمه في الملك  
 البرهان

مطاب

في حكم غراس الفلاحين  
 وتمرهم البيوت في قرية الوقف

عن اجرة الارض المحاطة لهذا القرض أم لهم مطالبتهم بأجرة المثل عن الدقة الماضية وصاحبهم بما  
قبضوا المحاب ليس للفلاحين بالقربة المذكورة أن يفرسوا أو يشترطوا من غير إذن شرعي فإن قبلوا  
من له ولاية الاذن شرعا بخبرنا شاملي ما قبلوا بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح لمصلحة الوقف وإن شاء  
قاعه بمجانا وما كان داخل في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو داخل في الوقف وحار عليه حكمه  
فليس له أحد سكناه ولا أحداث حمارة به بغير طريق شرعي والظاهر أن قول الواقف في الدمنة المذكورة  
أنها برسم سكنى فلاحها إنما هو وصف لها لا شرط وإذا كان كذلك فعليه أجره السكنى بمجدة الوقف  
وأجرة مثل ما أشغله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط الأجرة عنهم بما يدفعونه مما يعمونه من أجابيل  
عليهم أجره المثل ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يتسام هذا عليهم من أجره المثل  
ويستوفى الماضي منها كتبه محمد بن الصبري الشافعي ثم ذكر المؤلف جوابا لنحوه وفي آخره كتبه أبو الفضل  
الشافعي الإمام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانها من جهة الوقف وليس قوله برسم سكنى  
فلاحها إنما هو ولا فرق في ذلك بين أن يعمر على قدر سكناه أو لا تكون ذلك وفي آخره كتبه محمد بن  
جزء التحنين الشافعي ثم ذكر نحوه أيضا وفيه والدمنة داخل في الوقف وليس لأحد أن يعمر قدرًا زائدًا  
على مسكنه وفي آخره كتبه محمد بن الناصر الماسكي ثم ذكر نحوه الأول وفيه والوقف شامل لكل  
ما ثبت فيه الملك لا وقف قبل وقفه مما هو داخل في الحدود فيصفه الموقوف عليهم كتبه إبراهيم بن أبي  
شريف الشافعي ثم ذكر جوابا آخر لما نظر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الأرض ومنه من أن  
يفرسوا شأبها لا بطريق شرعي وله أن يقطع ما عرس بغير طريق شرعي مجانًا ولا يجوز لأحد أن يحمي  
الفراس ولا يبعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم بكتبه زكريا بن محمد الانصاري الشافعي حواشي كما  
أفاده شيخ الاسلام واضع خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد الطراشي الحميني ثم ذكر كراهية  
آخر قريبة من ذلك \* (سئل) فيما إذا كان له نذر غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مختصة  
وهي واقعة بدعا عليه بطريق الارث من أقاربها المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة  
ويدفعون المحرك المرتب على الأرض بمجدة الوقف بلا مراض ثم باعت حصه من الفراس من زيد وتريد  
بيع الباقي وبما راضها ناظر الوقف في ذلك يريد أخذ شيء من ثمن المبيع وزعم أن البيع يتوقف صحته  
على اذنه ويكلفها إلى اظهار كتاب احترام يشهد لها ولن قبلها بالامانة كتبه فهل البيع المزبور صحيح ولا  
يتوقف صحته على ذنه وليس له تكليفها (الجواب) نعم \* (سئل) في قرية تجارية في أوقاف  
برمعة مائة ولها زراعت برزوخها ويدفعون أجرها بمجدة الأوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية  
والآن يمتنعون من دفع ذلك متمسكين بحجة يأيد بهم متعنتة أنهم ترافعوا إلى قاض شرعي مع أحد  
التولين على الأوقاف وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدرهم في القديم وإن التاضي المتراجع اليه يحرف  
أن القديم يترك على قدمه والحال أن ذلك خلاف الواقع وأن المبلغ الذي ذكره دون الجزاء بل بغين  
فاحش فهل يكون التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الاتع من احوال المثل  
أو القسم المتعارف (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا كان زيد يزرع أرض جارية في وقف مسجد  
يرزعهما حطة ويدفع عنها في كل سنة زلزلة واحدة بمجدة الوقف هي دون أجره مثلها بغين فاحش  
بدون اجارة من جهة الوقف ويريد التولي الآن أخذ قسم الزرع من الخس حسبما يؤخذ من الأراضي  
المجاورة لها وهو أنفع الوقف فهل يسوغ له ذلك (الجواب) نعم أماني الوقف فإن فيه تبع الحمة  
أو الأجرة بأي وجه زرعها أو سكتها أعدت للزراعة أولا وعلى ذلك استقرت قضي عاصمة القاضين فصول  
من ٢٢ \* (سئل) فيما إذا قبض ناظر الوقف أجره نقار الوقف بمجدة عن سنة كذا وأقسما

مطلب

لا يحتاج إلى اظهار كتاب احترام  
في غراس الأرض المتحركة  
ولا يتوقف البيع على اذن  
الناظر ولا شيء له من الثمن

مطلب

المعتبر في أرض الوقف أخذ  
الانفع من أجر المثل أو التسم  
المتعارف

مطلب

تجيب في الوقف المحصة أو الاجرة

الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز ولا تنقض القسمة (الجواب) نعم لا تنقض  
استحقاقا وفي الظاهرية وغيرهما من الكتب فان عانت الاجرة وانقسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم  
القباس ان تنقض القسمة ويكون للذي مات حصة من الاجرة بقدر ما عاش وان كان تنقض ولا تنقض  
القسمة وكذلك على هذا الشرط بحمل الاجرة اهـ ومنه في نزاهة المقتنين يرى على الاشياء من الوقف  
ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجرة يكون ما وجب من القسمة الى ان مات لورثته وما يجب  
منها بعد موته لمجتمعات الوقف وهكذا المحكم لو كانت الاجرة معجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في  
التياس وقال هلال غير اني استحسن اذا قسم المجل بين قوم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اني لا اريد  
القسمة واجيز ذلك اسعاف من باب احارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد اقوام امر ان يكتبوا  
مسكين مسجد فكتبوا ودفروا اسامهم اليهم واخرجوا الدراهم على عددهم فان واحدا من المساكين  
قال بطني وارثه ان مات بعد رفع اسمه اهـ اقول ومنه يعلم حكم الامانات المأصلة لاهالي مكة  
المشرفة والمدنية المنورة على وجه العسلة والميرة ثموت المرسل اليه وقد اقيمت بدفع ذلك لورثته فده  
والله اعلم اهـ يرى على الاشياء من الوقف (سئل) فيما اذا اقر الموقوف عليه ان زيد او عمرا  
يستحق اربع الوقف بدونه وصداق على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار المزمع بوجهي في  
حق المقر (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا تصادق مستحق وقف اهلي مع جماعة اجاب غير  
مستحقين في الوقف انهم يستحقون من ريع الوقف الحصة وتدر ما سمان وثلاث سبع من سبعة اسباع  
وكسب بذلك صل ومشت مدة ثم مات اثنان من الجماعة عن اولاد ومات الباقي عن غير ولد ورزعم  
اولاد اثنين ان حصة ابويهم مع حصة الباقي من ريع الوقف تنقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة  
المذكورة (الجواب) نعم قلت فان كان الوقف جعل ارضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده  
على الساكنين قال الوقف جائز فاذا اقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشارك الرجل في غلة الوقف  
ما كان حيا فاذا مات زيد كانت لساكنين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد في الحياة قال  
يكون النصف من الغلة التي اقربه زيد لساكنين والنصف لزيد بخلاف من باب الرجل الموقوف عليه يقر  
بان الوقف عليه وعلى رجل آخر (سئل) فيما اذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقه على  
ان ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب واثنين من ذرية الواقف لكل واحد حصة معينة وصديق  
الغائب على ذلك حصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بعبوته في  
حقه (الجواب) نعم وتبطل ما في الحصاص المتقدم وبمثله افني الخبر الرمي بقتل اعلن الناصبي والتنازخانية  
ومثله في الاشياء من الوقف لان الاقرار حقة فامره اهـ وفي الاشياء اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق  
معه هكذا اذانه يستحق الربع بدونه وصدقة فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته  
ولو كان مستحق الوقف بخلافه جملا على ان الواقف رجع ع شرطه وشرط ما اقربه المقر ذكرا انحصاف  
في باب مستقبل واطال في تقريره اهـ اقول وفي اترا لقرار من التنوير والدر المختار اقر بالشرط له الربع  
اوبعضه انما يربع الوقف يستحقه فلان بدونه صح وسقط حقه ولو كان الوقف بخلافه ولو جعله له لغيره  
او اسقطه للاحد لم يصح وكذا المشروطة له النظر على هذا كما ترى الوقف ذكره في الاشياء وهما في  
الناظر لا يعود في راجعه اهـ وبخلافه المختار في الوقف بحمل المصادقة على الاستحقاق وان خالف  
كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو اقر بالشرط له الربع وانظر انما يستحقه فلان بدونه صح ولو  
جعل له لغيره لا يسبيح اترا لقراره اهـ اقول ايضا حاصل ما فهم من عبارة الحصاص المقدمة ان المصادقة  
محصنة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنتقل الحصة المصادق

مطلبه

اذا قسمت الاجرة المعجلة بين  
الموقوف عليهم ثم مات بعضهم  
قبل الاجل لا تنقض

مطلبه

ما وجب من الغلة الى موت  
المستحق لورثته وما وجب  
بعد موته لمجتمعات الوقف

مطلبه

اقرار المستحق ان فلانا يستحق  
الربع بدونه يصح

مطلبه

اذا مات المصدق له لا تنتقل  
الحصة الى اولاده  
قوله اقره هكذا في النسخ  
وصوابه بها كما لا يخفى اهـ  
صححه

مطلبه

اقراره بان فلانا يستحق معه  
يصح في حق المقر دون اولاده

مطلبه

المصادقة تبطل بموت المصدق  
لا بموت المصدق له بل تنتقل  
الحصة لافقره

عليها إلى من بعده من شرطه الواقف لأن إقراره حجة قاصرة على نفسه ولومات المصادق له لا تنطلي  
المصادقة بمعنى أنه لا ترجع المحصة المصادق عليها إلى المصادق لإقراره بأنها ليست له فترجع إلى المساكين  
لعدم من يستحقها ثم إن الخصاص فرض المساكين موقوف عليهم هذا زيد المصادق كما ترى كلامه ومثله  
يتقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فإذا تصادق زيد مع عمرو على أن  
غلبه الوقف بينهما ثم مات زيد اهلت المصادقة ورجعت الغلبة كلها إلى ذريته ولو كان الميت عمر المصادق  
له رجعت حصته إلى المساكين لا إلى زيد لما قلنا ولا إلى ذريته لأن استحقاقهم بعدهم له بالتبعية ثم فصارت  
المسألة في حكم مسألة منقطع الوسط وصورتها كما في الاسعاف وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم  
على أولادهما أبدا ما تناسد الوفاة أحدهما من ابنه صرف نصف الغلبة إلى الولد الباقي منهم ما والنصف  
الآخر إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر صرف جميع الغلبة إلى أولاده إلا أن مراعاة شرطه لازمة وهو  
أنما جعل الأولاد الأولاد بعد إقراض البطل الأول فإذا مات أحدهما صرف نصف الغلبة إلى الفقراء اه  
نعم إذا كان الأولاد زيدا بقراء صرف البطل الفقراء على ما تربيته في الأب الأول في ما قدمنا عن  
التبوير وشرحه من أن الأقرب بالنظر كالأقرب بالربح يقتضي أن المشروط له بالنظر لتصادق مع آخر على  
أنه يستحق نصف وطيفة النظر مثلا وإذا أخذ بإقراره مادام حيا من فومات المصادق فالحكم ظاهر  
وهو أن المصادقة تطل وتثبت ونظيفة النظر كلها من بعده من شرطه الواقف وأما لومات المصادق له  
فهي مسألة تقع في زماننا كثيرا وقد استلما عن أربابنا من ترفيعها عن التصريح والذي يقتضيه النظر بطلان  
المصادقة أيضا كالومات المصادق إذ لا يمكن أن يقال هنا ما يقال في حصص المساكين إذ لا حق لهم  
في نظيفة النظر فتعين الأول بطلان المصادقة ولكن لا تعود المحصة إلى المصادق وإذا أخذ بإقراره  
وأنه يوجهها للتأخير إلى أن أراد من مستحقها من أهل الوقف لا ناصحنا الأقارب بناء على أن الواقف رجع  
عما شرطه بشرط ما اقتربه المقتضى من الأشباه وحده في نصير كما أن الواقف شرط النظر لهما وإذا مات  
أحد الناظرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا هذا ما ظهروا به والله أعلم \* (مسئل)  
فيما إذا كان يقدّر استحقاق معلوم في وقف جده فأقرز يدي في حصته بأن القدر المزبور من ذلك وقف  
جده له وهو في هذه سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه وزعمه الإقرار له بذلك وتصادق على ذلك تصادقا  
شرعيا مولا منها بالدينية شرعية ثم عد ذلك أقرا يدي المزبور أن غلبه الوقف الموقوف له في المدة  
المرفوعة ولم يصدقه عمرو ولا زله الأول ولا اجازة فهل يكون الإقرار الأول متبرادون الثاني (الجواب)  
نعم ولو قال صارت ذلة هذه الصدقة لفلان هذا أمر حق عرفته وزعمى الإقرار له به قال الزعمه بذلك  
وجعلته كأن الواقف والذي جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك أن قال المقر صارت غلبه هذا الوقف لفلان  
إن فلان هذا عشر سنتين أو ما غرة شهر كذا من سنة كذا أو آخرها سلع شهر كذا من سنة كذا وفي بأمر حق  
عرفته وزعمى الإقرار له به قال الزعمه ذلك واجعل الغلبة لأقر له مادام حيا هذه العشر من من فان مات المقر  
قبل ذلك ردت الغلبة إلى من جعلها له الواقف بمدة التي ردت المار ولكن العشر انقضت  
فأل ترجع الغلبة إلى المقر له أبدا مادام حيا فإذا مات ردت الغلبة إلى من جعلها له الواقف له خصاف من الرجل  
الموقوف عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر قول قوله ترسيع الغلبة إلى المقر له هكذا رتبته في غير هذا  
الموضع من الأخصاف وكذا رتبته في نسختي كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى فرتبته كذلك  
وهو مشكل إذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو أقر رجل بألف مؤجلة  
وصدقه الرجل ونضه رلى أن الأصل ترجع الغلبة إلى المقر به مفعلة اسم الفاعل بدون لفظة له وأن لفظة له  
من زيادة لنسخا قرينة قوله ترجع والأصل تبقى لأن الغلبة في المدة كانت تقترن لم تخرج عنه حتى ترجع

مسألة  
مسألة منقطع الوسط

مسألة  
في بيان المصادقة على ونظيفة  
النظر

مسألة  
تصادق على غلبة الوقف مدة  
معلومة ثم تصادق مع آخر لا تصح  
الثانية



اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعد ما لان الاقرار مقيد بها ويجعل ان يقال  
ان الجار الجار المحرور في له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائدا على الشخص انما انقرضه  
اي الذي انقرضه هذا الحق والحاصل انه اذا قرئ القرية على صيغة اسم المفعول ويكون الجار المحرور  
ناصب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجهين المذكورين فتأمل والله تعالى اعلم (تمت)  
قال العلامة البكري بعد عبارة الاشياء المارة فاعتبر كثير من اهل العصر بهذا الإطلاق واقتوا به وط  
الحق يجزئ الاقرار والحق الواب ان السقوط مقيد بقيد يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير المحض  
اقرضه قال غلة هذه المدة لفلان ابن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم  
عروضه ولزم ان لا اقرار له بذلك قال نعم اه مدقة على نفسه وان لم يقر به هذا الرجل مادام حيا يجوز  
ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اه ونؤخذ  
من هذا ان التناهي لو علم ان المارضا اقر بذلك لاخذ شي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكان  
يستدبر الواقف ان ذلك الاقرار غير معول به لانه اقرار داخل عما يوجب تصحبه مما قاله الامام المحض  
وهو الاقرار الواقع في زمانه ولا حول ولا قوة الا بالله اه كلام البكري المحض الى ذلك بشر ما مر عن  
الدر المختار من انه لا يجعله لغيره او يرضاه لا احل في صحيح وفي اقراره لا يرضاه الا في امره اقرت بان فلانا  
يصدق ربع ما خضها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى اتفاقنا منه معا معلوما فاجاب بانه  
باطل لانه يبيع الاستحقاق الغدوم وقت الاقرار بالبيع ايعين بالطلاق قولهم لو اقرضه لشرط له الربع انه  
يصدق فلان دوني صحيح ولوجه له فيه لم يصح بغيره بطلانه فان الاقرار بموضع معاوضة قال المؤلف  
مما قال في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف انه وقف جده على ذريته واقام على ذلك بينه وقضى القاضي  
بها وبعد مدة اقر المسمى المزبور بانه لا حق له في الوقف لم يورثه بل يعلل القضاء المذكور الجواب بتبر  
اقراره في حق نفسه وسطه من ربع الوقف واما بقية لذرية فهم على ما مر عليه من الاستحقاق  
فتاوى ابي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم في مسألة قبل لا سقاط وما لا يقر به من هذه المسألة انه  
ثم لان المسمى اقراره لا سقاط حق واقعه اعلم قول من رجع ان نجيم في تلك الرسالة اخذ بما في الحاشية  
بأن الاستحقاق لا يسهل هذا لاستقاطه ابي الخير الرمي في كافي فتاواه تحرك الوقف فيعين حل ما اقر به  
الحق في ابي السعود على ما قاله المؤلف من انه محض اقرار اى اقراره انه لا حق له في الوقف ليس اسقاطا  
سوى انقول هو مجرد اقراره بضم انه سطل في دعواه واخذ به وحده والله تعالى اعلم (سئل في)  
وقف اهلى مشهور على عذارات قبض ناظره اجورها بعد استحقاقه من سنة كذا ولم يشترط واقفه  
تقديم المصارف وطلب مسحة والوقف استحقاقهم من التبرع المذكور فهل يسوغ لهم (الجواب)  
حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للمصارف ولم يشترط الواقف تقديم المصارف يسوغ للمستحقين ذلك  
وليس للناظر ان يترشع لعدم الاحتياج كافي الاشياء وان ترك الوقف وعبارتها فقد استفدنا ان  
الواقف اذا شرط تقديم المصارف ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة قلناه يجب على  
الناظر ان يسأل كذا ما يحتاج اليه المصارف بل ران كان الا لا يمتنع الموتوف الى المصارف على  
القول المختار للفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط تقديم المصارف في كل سنة ران يكون عنه فانه مع  
السيكوت تقدم المصارف عند الحاجة اليها ولا يذخرها عند عدم الحاجة اليها مع الاشتراط تقدم عند  
الحاجة ويذخرها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للمصارف انما اذا شرط  
الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يذخرها عند الاستغناء فعلى هذا يذخر الناظر في كل سنة قدر المصارف  
له وتماه فيها قال بعض الفضلاء لما اختار الفقيه ابواليث هو القول المعتمد المختار للفقهاء في المذهب

مطلبه  
لا يستطاع الحق بمجرد الاقرار  
خلاف لما اعتز به كثير من  
اهل العصر

سئل  
المستدقة على الاستحقاق  
يدل باطله

مطلبه  
أثبت انه وقف جده ثم اقرانه  
لا حق له فيه سقط حده

مطلبه  
الاستحقاق لا يسهل طلبة

مطلبه  
لهم طلب اسبق اقهم اذا شرط  
الواقف تقديم المصارف

كفي جامع الفرائد اه جوى \* (سئل) في مسجد له امام ومؤذن وفراش لهم معلوم معين بشرط  
الوقف واحتاج المسجد لتعمير ضروري وغلة الوقف لا تفي بالصرف للجمع واذا قطع على المذكورين  
يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون ملحقين بالعمارة فلا تطع عليهم (الجواب) العمارة مقدمة في الوقف  
شرط الوقف اول شرط الا اذا كان مما لا يمكن ترك عمله اضرب بين كالا امام ونحوه يعطى معها واما  
ما ليس في قطعه ضرب بين فانه لا يعنى زمن العمارة اذ لم تنف بالصرف للجمع مع العمارة \* (سئل)  
فيما اذا ضاق ربيع مدرسة وللاذنة مدرس ومول وكاتب ومعتد وقارئ حديث وقارئ ما تنسرف فكيف  
يوزع بينهم (الجواب) المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالما بتدريسها وكانت تعطى  
بغية اذا لزمها ما يدفع له المشروطه ولا يكون المدرس من ارباب الشعائر الا اذا لزم التدريس على حكم  
شرط الوقف والمتولى من ارباب الشعائر والكاتب من ارباب الشعائر من العمارة لكل وقت وقبيلهم  
ايضا ومن ارباب الشعائر كذا أفنى المهنداري وفي الفتاوى الزحيمية سئل في وقف مسجد عارضا في ربيع  
عن ارباب الشعائر من الخليل والامام والمؤذن وغيرهم وعن ارباب وظائفه من يقدم اجاب يقدم ارباب  
الشعائر الذين هم اقرب الى العمارة اذا بشروا العمل المشروط وسدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية  
وبصرف اليهم ما شرط ثم الى المبشرين كائن الوقف من سائر ارباب الشعائر المتولى ثم من ارباب  
الوظائف كفى الجرح عن المحاوي القدسي وفي الاشيا اذا اه وفي فتاوى الكركري في عن المحاوي  
سئل هل يقدم الامام والمؤذن في الصرف على مؤذن الايتام وعلى الايتام مع ان الوقف عين لكل قدرا  
اجاب هذه المسئلة تنف على من نص عليها الا من من الخففة ونصه والذي يتدأ به من ارتفاع  
الوقف عمارته ثم ما هو اقرب الى العمارة واعمل له مصلحة كالامام للمعهد والمدرس للصرف اليهم الى  
قدركما يتهم ثم الدراج والبساط كذلك الى آخر الصالح لكن قبل هذا الكلام بعد ذلك وتوله هذا  
اذ لم يكن معناه فان كان الوقف معناه على شيء يصرفه اليه بعد عمارة البناء اه فقتضي كلامه ان الترخيم  
المذكور لا يرب ارباب الشعائر تحمله اذا كان غير معين كل الوقف على المسجد وشعائره ومدرس وطلبة من غير  
تعيين اما اذا عين وجهه لكل شخص قدرا معلوما فلا يقدم احد بعدل على ذلك وتوله بصرف اليهم الى  
قدركما يتهم لانه اذا كان هذا تعيين انما يصرف اليهم ما هو له من الله والى الله وتوله بعض من الخففة  
مراده صاحب المحاوي ولم ار احذر هذا الخبر الحسن فقلت به فانه نفيس جدا اقول حاصل هذا  
ان تقديم بعض ارباب الشعائر على بعض انما هو وفيما اذا عين الوقف لكل واحد قدرا فمما تقدم  
من هوامه مصلحة اما اذا عين فلا تقدم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا ياتي فيما اذا  
كان ربيع الوقف يكتفي الجميع بل فيم اذا ضاق عنهم وحينئذ فلا بد من تقديم بعض على بعض سواء كان  
الوقف معينا ولا فية تقدم من هو اقرب الى العمارة اي من يلزم من قطعه تعطيل المسجد كالامام والمؤذن  
ونحوه او كذا مدرس المدرسة التي تعطى بائنا طاعة بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد  
ذلك والامع جوابه الشيخ قاسم الدنوشي وفيه بيان ان قول المحاوي هذا اقرب اليك معناه راجع  
لقوله بصرف اليهم قدركما يتهم لا الى اصل المسئلة وضوء السؤال مع جوابه هكذا بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد رفع اعلم الاسلام بالائمة الاعلام بسؤال على  
إسان اهل الحرمين الشريفين والقامين المنية وهو وما يقيدوا بالنامة شيخ الاسلام \* ادام الله تعالى  
الاتقيا دالهم والاستسلام في واقف شرط في كتاب وقفه خطيبا واماما ومؤذنين وبناي وتخدمة  
ومدرسين من المذاهب الاربعة وطاعة وقراءة وغير ذلك ثم شرط في كتاب وقفه المذكور انه اذا ضاق ربيع  
الوقف عن المسارف قدم ما هو مرتب من جهة الوقف للمهرين الشريفين والحال ان الوقف عين لكل

مسجد  
الامام والمؤذن والفراش  
ملحقون بالعمارة فلا تطع  
عليهم

مطالع  
ما ليس في قطعه ضروريين  
لا بد من زمن العمارة

مطالع  
في ارباب الشعائر ومن يقدم منهم  
فيما اذا ضاق ربيع المسجد عن  
ارباب الشعائر

مطالع  
فيما اذا شرط الوقف لكل قبرا  
معينا وضاق الربيع عن  
الصرف الى الكل

من المذكورين قد راعينا وشروط الحرمين الشرعيين قد راعينا فهو - ل اذا ضاق ربيع الوقف على المحكم  
 المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرط لهم مما لا بشرط المذكور وايضا في هذا الشرط وسوى في هذا  
 الوقف بين جميع المستحقين من اهل الحرمين وغيرهم أم تقدم ارباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط  
 الوقف تقديم الحرمين فتنونا ما أجورين انابكم الله تعالى الجنة آمين . الجواب الحمد لله رب العالمين  
 رب زدني علما قال في المحاوي القدسي من كتاب الوقف ما نقله الذي يسداه من ارتفاع الوقف  
 بعمارة شرط اولاهم ما هو اقرب للعمارة واعم للمصلحة كالامام للمسجد والدرس للدراسة بصرف اليهم  
 قدر كفايتهم ثم السراج والانساط كذلك اه قال شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالاشباه  
 والنظائر من كتاب الوقف ظاهر هذه العبارة ان التقدم في الصرف الامام والدرس والوقاد والفراس ومن  
 كان عندهم تمييزه بالكاف وظاهرها يفيد ايضا تقدم من ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند  
 الضيق لانه جعلهم كالهـ جارة ولو شرط الواقف استواء العمارة بالمستحقين لم يغير شرطه وانما تقدم أى  
 العمارة عليهم فكذلك اه ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في مقتضى ما افاد من ان عبارة المحاوي  
 بقيد ان ارباب الشعائر تقدمون على غيرهم من المستحقين وان شرط الواقف الاستواء عند الضيق يجب  
 ان يقال تقدم ارباب الشعائر في هذا الوقف المسؤول عنه بالاولى لان في حالة شرط استواء ارباب الشعائر  
 بينهم لا يحرم ارباب الشعائر بالكتابة ومع ذلك اني شرط الاستواء فالنظر في حالة قد يصحرون فيها  
 بالكتابة وهي حالة شرط تقديم اهل الحرمين عليهم بتقدير ان لا يفضل شيء لارباب الشعائر عليهم بالاولى  
 ثم توقف في افاده شيخنا رحمه الله تعالى رخصه في ان لا يظال الله بقاءه وحاصل توقفه انه قال لا نسلم  
 اولان يقاس حكم ارباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة شعائره ليس  
 كاتفاقه بقاءه عنه ليقاس عليه الا ترى الى ما ذكره المشايخ في توجيه تقدم العمارة على غيرها وان شرط  
 تأخيرها من قولهم لا نالوا عتيرنا شرطه أدى ذلك الى اضطرار العين الموقوفة في ود الامر على ما قصد  
 من الوقف بالاولى فقياس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الاشياء من تقدم ارباب الشعائر  
 على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الواقف الاستواء عند الضيق على حكم العمارة يقاس مع الفارق  
 وبما يترتب عليه فالشيخ قد اخبر عبارة المحاوي وجهه ما دلل على ما ادعاه مع ان الظاهر من صحة كلامه  
 بناء ما ادعاه الشيخ وتمة عبارة المحاوي هو انه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معينا  
 فان كان الوقف معينا على شيء بصرف اليه بعد عمارة البناء اه كلام المحاوي والظاهر من هذه التهمة  
 انها قيد راجع لاصل المسئلة فيفيد كلام المحاوي ان تقدم ارباب الشعائر على غيرهم انما هو في حالة  
 مخصوصة وهي ما اذا لم يكن الوقف قد راعى على السكل مستحقا اما اذا عين السكل قد راعينا فلا يصلح  
 ان يكون كلام المحاوي دليلا على هذا المدعى هذا حاصل ما افاد المتوقف في كلامه ويمكن ان يجاب  
 عن التوقف الاول بان يقال ان المنظور اليه في تقدم ارباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس  
 هو كونهم كالعامة من كل وجه وانما هو من حيثة اشتراكها في عموم النفع بالنسبة الى رتبة  
 المستحقين وان تفاوت النفع بين العمارة وارباب الشعائر فلما اشتركا في عموم النفع بالنسبة الى الغير اشتركا  
 في هذا الحكم وهو تقدمهما على الغير وان شرط الواقف خلاف ذلك من استواء او تقدم وانما قلنا كلام  
 المحاوي القديم وجدته شاها يدا على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بان اسم الاشارة  
 الواقع في تمة كلام المحاوي وهو قوله هذا اذا لم يكن معينا الخ ليس راجعا لاصل المسئلة لانه يكون قيدا  
 لها وانما هو راجع لا قربة له كور في كلامه وهو قوله بصرف اليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول ان محل  
 تقوض امره صرف الاولى اذا لم بشرط الواقف قد راعينا السكل مستحقا اما اذا عين فانه يتبع شرطه

هذا  
 فيما يجتهد به في كلام  
 صاحب الاشياء في جعله  
 الشعائر كالعامة

هذا  
 في الجواب عن كلام الاشياء  
 وبين معنى كلام المحاوي  
 القدسي

وقد اجمع عن هذا الامام الراشدي في كتابه فتحة الغتاري حيث قال في باب ما يحصل للدرس والمعلم  
والامام ما نهى الارفاق في بخاري على العلماء لا يدرف من الواقف غير هذا القليل ثم ان يفضل البعض  
ويحرم البعض اذ لم يكن الوقف على قوم مخصوص وكذا الوقف على الذين يتلقون في هذه المدرسة او على  
معلمها او على علمائها يجوز لانهم ان يفسد البعض ويحرم البعض اذ لم يكن الواقف قد رتب على كل  
واحد اه فهداه العادة وهي قول صاحب الفتية اذ لم يبين الخ ازاله للبس واوضحت كقول فقهاء  
وهدس هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قدمناه من ان المتطور اليه من جهة بلني في وجه تقديم ارباب  
العلم اثر في غيرهم كما هو عوم النفع الجماعي من انتقام مصالح الماعدا بقامة شعائر هذا والاشتغال  
الحاصل فيه من ما ذاعين الواقف قد رتب على الكل وبين ما ذاعين من خلافه بقض امره لغيره لتتولى  
بان عرض الواقف يختلف فيه بين ما ذاعين لكل قدر معين ما بين ما ذاعين هذا ما ظهر في ذلك  
وكبره العبد الفقير الاني باللفظ الحق قاسم الدوشي المحقق في ترميزه حرمان افتتاح سنة ١٠٣٩  
والحمد لله وسبحه صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه آتت \* (مسئل) في دار جارية في وقف  
اهي وحطائهم كماله من زمن واقفها ثم سقاه كلبها ويريد الناظر اعادته من امره ما على الصفة التي  
كانت علمها من واقفها وتريد لا مرة به فهل له ذلك (الجواب) نعم وانتي بالله الحما لوق في  
قوله عنه السكاري روي في كتاب الوقف وسماه في البحر ايضا قبل الورق والواف وفي التحريم من الوقف  
ايضا في اروق الوقف المدة للاستعمال اذا عور صهره بماله الا شئ من قب عمارته من امره  
احاب لهم قب عمارته من امره بماله فهدس هذا وواجب المارة في الاوقاف على الدعاة كانت عامها  
زمن الواقف حتى قالوا انبساط والحجرة في المحيطان ان لم يتكسب في زمنه لا تملك له ولا يعمل اه  
\* (مسئل) في الناظر اذا عور في دار الوقف عماره غير ضرورية وغير لازمة فهدس من نقض ومصب  
يدون خط ومصلحة ولم يكن الواقف فعل مثل ذلك ولا يمكن في ذلك استكمال البناء ويريد احتساب ما صرفه  
في ذلك على مستحق الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال في البحر وانما  
استحق العماره عليه بعد ما يفي الموقوف على الدعة التي وقفه الى ان قال ومنه ان عماره لا وقاف  
وبما ذاع على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا يجوز الا برضى المستعدين وظاهر قوله قد رتب في الموقوف  
على الدعة منع البساط والحجرة على المحيط من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله  
الواقف فلا يصح وبالله افي الخبر ازمى وقعة القدوى في رجل استأجر جهات وقف فس ناطره وعرفها  
عمارة وليكن الناظر اذن له في شئ منها فهل تترك العمارة بغيره الوقف حيث لم اذن الناظر له في  
ذلك ام لا وهل الناظر الرجوع على المستأجر المذكور في الاجرة ام لا فاقول افي سبدي الجذب شيخ الاسلام  
محمد الدين بان اعمارة المذكورة لا تترك جهة الوقف والناظر مخير بين ان يتركها كلها جهة الوقف فتمت  
فقلوعه او يكلف المستأجر قايها ونسوية ارض الوقف في فعل الانتفع بالوقف وقعة الموقوف لسان الحكم  
عن او احوال الفصل الثامن عشر في الاجارات \* (مسئل) فيما اذن موقوف وقف لمستأجر مستعمل  
من مستغلات الوقف يتم بما سكان ضروريا ويرجع عنهم منفعة له الوقف الصريف على ذلك من ماله  
اي يمكن مرصده له على الوقف فهدس المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مستغلا من الدوام صرف  
المثل ويريد المستأجر الرجوع على الاذن بما صرفه بالاذن شرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم  
ومرته لها من الفتية وغيرها في تناوي الشيخ اسماعيل ما نهى العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة  
الوقف والحاجة الضرورية لازمة لها ان ثبتت في وجه الناظر الا ان على الوقف يهدس بصدقة شرعية اه  
اقول وفيه في السؤال بقوله ما كان ضروريا لما في تناوي الشيخ اسماعيل ايضا في جواب سؤال ان الاذن

مسئل  
يستأجر من الدار اذا كان من  
زمن الواقف  
مسئل  
البساط والحجرة في المحيطان  
لا تملك له الا اذا كانت زمن  
الواقف  
مسئل  
اداع الناظر عماره غير ضرورية  
لا تملك له  
مسئل  
زيادة العمارة على ما كان  
زمن الواقف لا يجوز الا برضى  
المستعدين  
مسئل  
لا يملك البساط والحجرة من  
مال الوقف الخ  
مسئل  
اداع المستأجر الاذن الناظر  
يجوز  
مسئل  
فهدس الرجوع على الناظر بصدقة  
الذي عمره بانه  
مسئل  
العمارة الغير ضرورية لا تترك  
الوقف

لزيد من قبل الناظر وإن ما صرفه على العمارة المزبورة يكون مرصدا له على الدار غير معتبر كونه غير  
مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فلي هذا تكون العمارة المزبورة ملكا للعمير يصح بيعها أو قتلها ولم يقيد  
المؤلف هنا لرجوع عما إذا كان التعمير باذن القاضي لأن الظاهر أن اذن المتولي يكفي لأن ذلك كعميره  
بنفسه لانه مأموه ووكيل عنه وليس ذلك استدلاله على الوقف كما سأتى تخير في الباب الثالث عند  
الكلام على مسائل الاستدانة \* (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات وقف التعمير الضروري  
ولا يمكن في الوقف مال حاصل ثمير منه ولم يرغب أحد في استئجارها مدة متعيلة بآجرة معجلة تصرف  
في ثميرها فاذن ناظره لزيد تعميرها من ماله ومعه ما صرفه به جمع به في مال الوقف بعدما اذن القاضي  
العام الناظر المرفوع بذلك تعمير زيد من ماله ليرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بموجب  
حجة شرعية فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم \* (سئل) في خان جاري  
وقف برقي فاجر زيد من متوليه مدة سنة بآجرة معلومة تحل عليه في نصف السنة قد حلت الآجرة  
واحتاج الخان للتعمير الضروري وما منع المتولي من ثميرها ويكلف زيد تعميرها من مال نفسه لا يجعل  
له مرصدا على الخان فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم  
المتولي ثميرها من مال الوقف حيث له مال موجود \* (سئل) فيما اذا كان لرجلين مبلغ معلوم  
من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفا باذن المتولي في ثميرها الضروري بطريقه الشرعي فدفعته عند  
الهم باذن المتولي لدى حاكم شرعي حكم بصدقة ذلك راى مرصدا بدون اذن القاضي واقفا  
مذهبه ثم اقترت لدى بيته شرعية أن المبلغ المذكور لا وجه لزيد يستحقه دونها الحق لها معه فيه وان  
اسمها في صك الدفع عارية وصدقه اريد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبورة بثبوته شرعا (الجواب)  
نعم \* (سئل) في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين  
قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة ويأخذ الباقي لنفسه زاعما أن الدار كانت في قواجر جديعونه وله عليها  
مرصدا وان ما دفعه من أجرها زاد على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور  
الموروث له عن والده من صرفه في تعميرها في المدة ككل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف  
ولا اذن منه في التعمير ولا وجه شرعي ويريد الناظر تسكينه برذا انما لجهة الوقف والمحال أن الآجرة  
أجرة المثل أو مقاصبه به من المرصد بعد ثبوته فهل لناظر ذلك ولا يرجع للمرصد ولا يجب له ما صرفه في  
التعمير بدون اذن شرعي (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا  
له على دار وقف ثابت له بوجه الشرعي ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وزيد ورثته حبس المأجور  
لاستيفاء مرصده ولا يمكن للارقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضروري  
باذن ناظرها (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضروري  
ولا مال في الرقب ولا من يستأجرها بآجرة معجلة فاذن ناظره لزيد تعميرها والصرف عليها من ماله  
ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام له نظير ذلك فعمير زيد وصرف مبلغا معلوما أثبت بوجه  
الناظر لدى نائب القاضي غدا الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتوقيعها حكم بصدقة ذلك  
والزم الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفعه له باذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك  
وبأنه غير متبرع بكتب بذلك حجة فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم  
\* (سئل) في ناظر وقف اذن لزيد المستأجر الوقت المزبور بان يصرفها فصرها رجع عن الاذن  
ونهاه عن العمارة لما رأى ناظره من الخط والمصلحة لجهة الوقف وعلم زيد بالثبوت والرجوع عن الاذن فلم  
يته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناظر أن يكلفه رفقته حيث لا يضركه بالوقف فهل له ذلك

مطلب  
اذا لم يقيد العمارة بالضرورة

تكون ملكا للعمير

مطلب

في اثبات المرصد والتعمير

باذن الناظر

مطلب

في دفع المرصد لصاحبه باذن

المتولي

مطلب

أقرت بأن المبلغ المرصد لزوجها

لاحق لها معه فيه

مطلب

لا يرجع للمرصد ولا يجب له

ما صرفه في التعمير بلا اذن

مطلب

صاحب المرصد حبس الدار

لاستيفاء مرصده

مطلب

في اثبات المرصد للناظر

مطلب

اذا لم بالعمارة ثمها فعمير

قصر يكلف برفقه

(الجواب) نعم اذ لم يضر رفعه بالوقف وان شربتملكه الناظر لجهة الوقف منوطا من مال الوقف وقيل هو المضيغ ماله فليتر بص الى خلاصه \* (سئل) في قرية مشقة على بيوت وأراض لها قناة ماء مختصة بها جارية وفيها القرية جارية مع جميع اراضيها وبيوتها في وقتين وتبارك لكل حصه معلومه في ذلك فهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتزويل فهل يكون تدمير ما منهم من البيوت وتزويل القناة على جهات الاوقاف والتماري بحسب المحض (الجواب) نعم \* (سئل) في بستان مشغل على حدر قديمه محيطه به وحق شرب جاز ذلك كله في وقف أهلي وعليه عشر وتحتاج جذره الى تعمير وترميم وماؤه الى تزويل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكر على جهة الوقف دون مستأجره (الجواب) نعم \* (سئل) في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير وهي في تاجر حل ساكن فيها يعمل بها من اجزا ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من امرتها (الجواب) نعم ليس له ان يبيع الشجرة ويعمر الدار لو كان يكرى الدار ويستعين بالأكبر على عمارة الدار لا بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية \* (سئل) فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف درهم لهارة بمائة ويريد الرجوع بالمائة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به الخبير ازمى اقول وبأنى تمام ذلك في اوائل الباب الثالث \* (سئل) في دور ثلاث جاريات في وقف أهلي للاستغلال فخصص بهن زيدنا طاهر وأخته وأخوته فماتت زيد مع اخوته عن أن يسكن زيدوا ختمه في دار معينة منها وسكن كل شخص من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين وهما محتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ربيع الوقف ففعلوا كذلك ثم هدمت الدار التي مع زيدوا ختمه وكافة تعميرها تزدعي سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ربيع الوقف فهل له ذلك (الجواب) نعم \* (سئل) في علو جاري ملك زيد وتحتة سفلى جاري وقف برقة كسر بعض اشباب السفل فهل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد (الجواب) نعم والمسألة في الخبرية من الوقف \* (سئل) في وقف برقة واقعه على ميراث نيتها وهما افضل من الميراث والتعمير يكون لذرية تدفع الناظر الميراث لستحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصدت الذرية على أن العمارة المزبورة حتى وصديق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك جهة فهل يعمل بتصددهم بعد ذنبه شرعا (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا كان زيد مبلغا معلوم من الدرهم مرصده على دار وقف جارية في تاجر ثابت له ذلك بموجب جهة شرعية توافق فيها مع متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة الاجرة عن اولاد فأنقضت الاجرة ويريد المتولى بتكليف اولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة مثل الدار في المستقبل بعد موت اجرة المنزل والمصلحة لا وقف في ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم اقول كانه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصدة من الاجرة فقصا به المرصدة تساهم ومؤلا قد أفتى في التناوي التاجية في مثل هذه الصورة بان المتولى يصبر على ذممه حالاً اذا طلبة المستأجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك شيخنا شيخنا الخبير ازمى في كتاب الاحبار من فتاواه المشهورة اهـ لكن أفتى الشيخ ابن عثيمين في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر اخذها حالاً حيث رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا اقتطاعه من الاجرة وعليه يقتضى كلام المؤلف فليتبنا قبل (سئل) في دارين موقوفتين للسكنى لا للاسكان يريد احد الموقوف عاينهم اعارة ماله من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك (الجواب)

مطاب  
تعمير بيوت القرية وتزويل  
قناة ماء على جهات الاوقاف  
والتماري بالمحض  
مطاب  
التعمير والتزويل والنصب  
على الوقف دون المستأجر  
مطاب  
لا تبيع شجرة الوقف لاجل  
التعمير بل توجر الدار وتعمير  
مطاب  
اذا استدان له امانة بمائة  
لا رجوع له بالمائة  
مطاب  
تأجيرها على السكنى في دور  
الوقف وتعميرها من مالهم  
الا ما زاد على اثني عشر قرشا  
مطاب  
تعمير اشباب السفل الوقف  
على الوقف لا على صاحب العلو  
مطاب  
يعمل بتصدق الذرية الناظر  
على عمارة الوقف  
مطاب  
لناظر ان يقطع جميع المرصدة  
من جميع الاجرة  
مطاب  
يجوز لوقف عليه سكنى الدار  
اعارة لا اجارته

نعم لمن له حق السكنى في الدار أن يسكن غيره بطريق العارية دون الإجارة لأن العارية لا تجب حقا  
للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الإجارة كفي الاستعاق والجور وغيرهما \* (سئل) في دار  
معلومة وقفها صاحبها على سكنى ذريته وهم سكون فيها ففسر شخص منهم وغاب مدة باختياره  
من غير أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة الزبورة عما أنتم  
سكنوا جميع الدار ويريد أيضا إيجار حصته من الآن وقضى اجرتها فهل ليس له ذلك (الجواب)  
نعم \* (سئل) فيما إذا كان له زيد قدر استحقاق معلوم في وقف أهل غاب عن بلدته وهو بالغ  
ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب  
وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم لمن في درجته وتقدم الأقرب للتوفي  
وفي درجة زيد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو أقرب للتوفي من غيرهم فهل إذا شهد عدلان  
بوت أقرانه ببلدته يقضى بموته ويتمثل نصيبه من ربع الوقف للأقرب إليه من أهل درجته (الجواب)  
نعم والاعتبر في موت المفقود موت أمرائه في بلدته على المذهب كفي التنوير في البرازة تسعون سنة قال  
الصدر الشهيد وعده القنوي \* (سئل) في بيع الحصة السابعة من الفراس المستحق للبقاء في أرض  
الوقف من غير الشريك فيه وبدون تهديفه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا (الجواب)  
نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كفاية له العلامة على أفندي معنى الساطنة العلامة سابقا  
وكذلك العلامة القرائني وغيره وهو المتمد كبحر العلامة قاسم أقول سيأتي الكلام على هذه المسألة  
في أوائل البيوع \* (سئل) في أشجار مشمرة بائنة جار يدي وقف جامع قائمة في أرض الوقف  
تعد درجل وقطعها وتصرف بها بدون وجه شرعي فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قطعها ويعزب بدو ذلك  
شرعا (الجواب) حيث قطعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم قطعها لأنه أنف غير المثل إذا اشجر  
والخشب والحطب من ذوات القيم كفي العمادية والفتاوى الهندية ولما لم يميز بها بليق بحال لأنه  
نماطي معصية لا حد فيها قال في الأشباه وكل معصية ليس فيها حد مقدورها التعزير برجل قطع شجرة  
في دار رجل بغير أمره خير صاحب الدار أن شاء ترك الشجرة على الناطع وقطعها فقيمة الشجرة قائمة لأنه  
أنف عليه فقيمة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضن  
فضل ما بينهما خائفة من الغضب برجل قطع أشجار إنسان في كرمه يضمن القيمة وبه عرف ذلك بأن يقوم  
الكرم مع الأشجار المقطوعة ومع الأشجار التي هي غير مقطوعة فضمن فضل ما بينهما برازته \* (سئل)  
في ساعة ترص كوادعواهم الاستحقاق في غلة وقف أهل بلاد ما من شرعي مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أن يسهل أنساره عما لا دعوى في  
غير عن الوقف التي قضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف ساطاني  
فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة لجميع الساطاني (الجواب) نعم لأن دعوى الاستحقاق من  
قبيل الملك المطابق لماهي في نفس الوقف المستثنى بالسماح إذا استحقاق ملك لمن يستحقه فمكون  
الدعوى به كالمدعى في سائر الاستحقاقات ألا ترى أنه يجوز به المستحق استحقاقه بعد قبضه لأنه  
ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الأشباه من أقول في الملك وغلة الوقف بملكها الموقوف عليه وإن لم  
يقبل أه وفيه من المثل بترتيب أسباب التملك المعاوضات المالية إلى أن قال والوقف قال العلامة  
أنحوى المراد منافع الوقف والأقرب للوقف لا تملك عندنا لأن الملك في الوقف يزول عن المالك لا إلى  
مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معينا \* (سئل) في مستحق له دراهم معلومة تحت يد  
ناظر وقف في قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق بها ذاته على الناظر وقبل كل منهما الجواله فهل

مطلب

إذا سافر من له حق السكنى  
باختياره ليس له أجرة حصته

مطلب

إذا حكم بموت المفقود بموت  
أقرانه في بلدته يتمثل نصيبه  
للأقرب

مطلب

في بيع الحصة السابعة من  
الفراس في أرض الوقف

مطلب

من قطع أشجار وقف مشمرة يضمن  
قيمتها ويعزب

مطلب

كل معصية ليس فيها حد  
مقدورها التعزير

مطلب

دعوى الاستحقاق من غلة  
الوقف لا تسمع بعد خمس  
عشرة سنة

مطلب

الاستحقاق ملك المستحق

مطلب

إحالة المستحق على الناظر  
مصلحة إذا كانت دراهم  
الاستحقاق في يد الناظر

تكون الحوالة المذكورة صحيحة (الجواب) نعم \* (سئل) في مستحق في وقف أهلي ماتت في أثناء السنة بعد ما قبضت نظار الوقف بعه وأجوره وعلى المستحق الزور من لهما فهل ما خضعها من ذلك يصير ميراثا عنها في قضيه دينها (الجواب) نعم ولومات بعض الموتى في ذلك قبل انتهاء مدة الاجارة فيكون ما وجب من الفلأ إلى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجارة معجلة ولم تنقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال ملال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل إلى لا اربعة القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي فتاوى الكازروني عن الحانوتي سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد مضي التسط أو عند تمامه بأخذ ما استحق له من ذلك في ماله ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعلوم قال ان العدة لوقت ظهور الفلأ وما على طريقة بلاد من اجارة أرض الوقف ان يرضعها لنفسه باجرة تستحق على ثلاثة اقساط كل اربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الفلأ فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط طو من لا فلا أقول \* هذا اذا مات واقعه أهلي ام (سئل) فيما اذا كان زيد الغائب قد استحق في وقف أهلي تحت يد الناطرة على الوقف وزيد ابن عم مستحق في الوقف يريد تناول حصته الغائب من الناطرة بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم وبقي ذلك تحت يد الناطرة إلى ظهور حاله لان مال المستحق امانة تحت يد الناطرة ولا تدفع إلى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر \* (سئل) في دارضة قواريط منها ملك زيد وباقيا وقف فاقضها زيد مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل تكون القسمة صحيحة (الجواب) نعم ولو اقسام الشريك كان وأدخل في القسمة زراعه معلومة فان كان المعطى هو الوقف جاز وصيركا ثم أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بداراهمه وأنه جائز ان كان بإمكانه لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقب وما اشترى ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من فصل الشاع \* (سئل) في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريقة التناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم والمساواة في التجربة والاسعاف وفي فتاوى الشافعي وغيرها \* (سئل) في قسمة الدين الموقوفة بين مستحقها قسمة تملك هل تكون غير صحيحة (الجواب) نعم \* (سئل) في أرض وقف سائمة أراد بعض ارباب الوقف قسمةا بينهم قسمة جبر واختصاص فهل تقسم أولا (الجواب) لا تنقسم كما صرح به في الاسعاف وغيره أقول وما في البحر عن الخصاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجاعا محمول على هذا فلا ينافي في الاسعاف لوقوعه الواقف بين اربابه لنزع كل واحد منهم نصيبه وليكون الزورح له دون شركائه توقف على رضاهم ولو لم يزل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وان ابي منهم بعد ذلك ابطاله اه لجمه على قسمة التناوب كما حذره الخبر الزماني في حاشية البحر \* (سئل) فيماذا شرط واقف وقف لعل ان لا يقسم ولا يباين به فاقسم ولي من مستحق في الوقف نصيب الميراث في الوقف مع متولي قسمة حفظ مبلغ الميراث رشيدا ويريد ان يرد القسمة فهل له ذلك (الجواب) نعم اقول ليس ثبوت ايراده بسبب شرط الواقف المذكور بل للماعتات انما من ان لكل من ابي منهم بعد ذلك ابطاله \* (سئل) في عقارات موقوفة تحت رعاها اجاعة توفقه على قسمة اربابهم قسمة مارة ثم ماتوا عن اولاد انتقل اعيانهم اليهم ويريد الاولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك ولاناظر تحصيل غلها الوقف وقفها للمستحقين (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل له وظيفة مملوكة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظره وباع اجارة البعض

في الاموات المستحق قبل تمام السنة قبل قسمة الفلأ او بعدها

مطلب  
مال المستحق امانة في يد الناطرة فلا يدفع لغيره بغيره

مطلب  
قسمة الوقف من الملك صحيحة

مطلب  
في حكم التعديل في قسمة الوقف والملك

مطلب  
قسمة الوقف بالتناوب والتناوب جائزة

مطلب  
لا يقسم الوقف قسمة تملك واختصاص

مطلب  
شرط الواقف أن لا يقسم ولا يباين به

مطلب  
تقاسم الوقف قسمة مهاباة ثم ماتوا فلا وادهم نقضها



مشاهدة والبعض مسانعة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفة من المشاهدة عن أشهر معلومة  
بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك (الجواب)  
نعم في وقف على الذر يعاثره الناظر بأجرة مجبولة مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر  
على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تنجزه ولا يدفع لهم إلا ما مضى سنة سنة فأجاب الشيخ على  
المقدس بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجبولا وإنما يدفع لهم حسب استحقاقهم كما مضى  
سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكارروني من الوقف تفلان فتاوى المحائري في رجل له  
قدرا استحقاق في وقف أهل ولا وقف جهات تحت يده يد الناظر على الوقف المزبور وذلك وبأخذ أجرة  
البعض مشاهدة والبعض مسانعة ويطلب الرجل المزبور من الناظر أن يدفع له قدرا استحقاقه من ذلك  
على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك أجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه  
فتاوى الشيخ إسماعيل من الوقف أقول قيد توله بعد قبضه واستحقاقه لأنه ليس له الضاب قبل القبض  
ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض الأجر مجبولا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفا  
(سئل) في داري وقف متلاصقين لكل منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب أحدهما  
وقف لهما باب من الدار الأخرى وجعلهما إذا راوا واحدة بالانفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغير إضافة الوقف  
فهل يعاد كما كان في القديم (الجواب) نعم (سئل) في دار كبيرة ذات مساكن  
موقوفة للسكنى فامتنع واحد من الموقوف عليهم عن السكنى فها من نفسه فهل لا يستحق أجرة  
أن لم يسكن (الجواب) نعم والمساكنة في الخيرية من الوقف (سئل) فيما إذا كان الهند  
قدرا استحقاق معلوم في وقف أهلي فماتت عن ابن وبنت وضاع عايدهما عليه وتساولا من ناظر الوقف  
في مدة تريد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والأب يظهر لهما من ابن مات في حياته وأوله  
استحقاق في نصيبها يضاب الناظر به من حين موت جديته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على  
الناظر أهدم تعذيبه بعدم عله وله مطالبة به شرعا عدم الضمان (الجواب) نعم والمساكنة في الخيرية من  
الوقف أقول وسيأتي بقية الكلام على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر أن فرض السؤال فإذا اعترف  
التناولان باستحقاقه أو كان لذلك المدعى عذر موقوف لسمع الدعوى والافتقار أن دعوى الاستحقاق  
لا تتبع بعد خمس عشرة سنة (سئل) فيما إذا كان الهند القارئة وظيفة قراءة تفسير قراءته من  
القرآن العظيم وأهذه أبواب الوقف مدرسة كذا إلهامان المعلوم بموجب تقرير شرعي بطريق الفراغ  
من أبيها المتصرف بذلك قبلها بموجب تقرير أيضا وتصرفت في الوظيفة مدة ثم أنكسر ما عهد المتولي فهو  
سبع سنوات مباشرة الترافعة أو تمتع من دفع ذلك إلهام فهل يؤمر بدفع المعلوم إلهام من مال الوقف  
في المدة المذكورة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان جماعة استحقاق قرايط معلومة  
في ربيع وقف أهلي والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة قدر درهم معلومة دون ما ينص الحصة المزبورة  
ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر الترابط المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل)  
في مسكنة محاذت وقف ممتدة جارته فقفل المحاذت وعطلها وامتنع من تسليمها الجملة الوقف زاعما  
أن له كذا وكذا مرصدا غلبا صرفة بأذن الناظر وأن له حاسنها من غير أجرة حتى يدفع له مرصده فهل  
يلزمه أجرة مثلهما في مدة تعطلها (الجواب) نعم منافع النصب استوفها أو عطلها فأنها لا تضمن عندنا  
الآن يكون وقفا وأمال بتم أومعذ الاستقلال تنوير الابصار وفي البرازية من الأجرة قبل مسائل  
العذر من انصه وفي الأجرة إطويله إذا انقضت بقي المستأجر محبوسا بمال الأجرة كفي موت أحد  
المتعاقدين اه فغاد عبارتها أن الحبس بمال الأجرة لأنه يحبس عين الوقف وبطلانها فاهم أقول هذا

مطلب  
له طلب معلوم وظيفته بعد  
الاستحقاق من المشاهدة  
مطلب  
لا يجبر على دفع الاستحقاق  
مجبولا إذا قبض الأجرة مجبولة  
مطلب  
سبب أحدي الدارين  
وجعلها دارا واحدة ليس  
له ذلك  
مطلب  
ليس للمتبع من السكنى أجرة  
مطلب  
من أثبت أن له استحقاقا فطلبه  
على من تناوله لا على الناظر  
مطلب  
له نطلب معلوم وظيفته تافى  
قراءة ما تيسر  
مطلب  
لهم أخذ ما يخصهم بقدر  
قرارهم  
مطلب  
تطل حازت الوقف نلزمه  
الأجرة  
مطلب  
لذا انقضت الأجرة ليس له  
حبس المأجور بمال الأجرة

المأجور غير ظاهر من العسارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا للدلية أي أنه حبس بالمأجور لاستيفاء مال  
الاجارة الذي ينبغي له قال في التنوير في مسائل شتى في آخر كتاب الاجارة فصح العقد به وتعيين البدل  
فلا يجعل حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل اه وفي جامع الفصولين ما جاء عليه أنه لو استأجرنا  
ولو بعدة فساد فإن قبضه ومات المؤجر فله حبس البدل لا رجوعه وإن لم يقبضه فلا اه وليس في ذلك كراهة  
سائيل على لزوم الاجرة في مدة الحبس نعم قد يقال يلزم الجرم في الوقت لما علمت من ضمان منافعها  
ولا يلزم من كون الناظر ظاهرا بدفع المجهل للمأجور سقوط ضمان منافع الوقت بخلاف ما لو كان  
المأجور مالا كافيا هم

الباب الثالث في أحكام النظار وأحكام الوقائف من نسب وعزل وتوكيل وفرع وأخبار  
وتعمير واستدانة وأقرار وقبض وصرف ونحو ذلك

\* (سئل) في الصالح للنظر من هو (الجواب) هو من لم يسأل الولاية للوقت وليس فيه فسق  
يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لا يولي إلا من قادر بنفسه أو نائبه واستوى في ذلك الذكر  
والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث في قدق أن نائبه يشترط له صحة عقله ولو بلغه وتعرّفه  
بعدم صحة أن يكون الصديق ناظرا على الوقف العلامة ابن السني رحمه الله كفي فتاويه في كتاب الوقف  
قائلا نعم يصح الاستدانة للأنثى حيث كانت متعصفا بما ذكر وأما الاستدانة للبصير فلا يصح بحال لا على سبيل  
الاستدانة لا بالنظر ولا على سبيل المشاركة لغيره لأن النظر على الوقف من باب الولاية والصغير يولي عليه  
لغيره فلا يصح أن يولي على غيره والله أعلم اه لكن في الاشياء ما يشاققه فإنه قال في أحكام الصديان  
وصالح وصيا ناظرا وتيم القاضي مكانه بالعلماء بالوفاة كل في متفوعة ابن وهبان من الوصايا اه أقول  
لم يذكر ابن وهبان قوله ناظرا وكأن صاحب الاشياء المحقة بالوصي لا يتواءم الناظر الوصي في غالب  
الأحكام على أن البصري في حاشية الاشياء ذكر أن في صحة جعله وصيا خلاف الماشيخ وذكر كباراتهم  
وعبارة البحر عن الاسعاف والواو صي إلى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان هي باطلة مادام  
صغيرا فإذا كبر تكون الولاية له اه وذكر في حاشيتي على البحر عن أحكام السغار الامام الاسترشي  
عن فتاوى رشيد الدين القاضي إذا فوض التولية إلى صبي تجاوز إذا كان أهلا للفظ وقبوله  
ولا إذا تصرف كان القاضي يملك إذن الصبي وإن كان الولي لا يأذن وكذلك التولية اه فتوابعه يجوز  
إذا كان أهلا للفظ أي بأن يكون عاقلارعا يعيد التوفيق يجعل ما في الاسعاف على ما ذكرنا صغيرا  
لا بعقل ومات قد تم عن البحر من اشتراط بلوغه يجعل على القياس فتأمل ثم قال المؤلف ولو شرط النظر  
للا رشدا فلا رشدا من اولاده فاستويا اشتراكه في المولى أو السعدو علما بأن فعل التفضيل يندفع  
الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي التمر عن الاسعاف شرطه لا فضل اولاده فاستويا فلا نساهم ولو أحدهما ورع  
والآخر أعلم بأموال الوقف فهو أولى إذا أمن خيبته اه وسكتنا لوضعه لا رشدهم كفي انفع  
الرسائل علا في التنوير من فروع الوقف ولو في فضلهم فإن يله استعانة أقواله لأن فعل التفضيل  
الح ذكره البصير في عقد قوله تعالى ذابعت اشقاها علا في المائتي ولو استويا رشدا وكان أحدهما  
عالمافيه يندفع لم يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا في الشرح مع عاقل (مسألة) رجل  
وقف وقدر شرط فيه النظران يصلح من الذرية فثبت صلاح أحدهم وحكم اه بالنظر ثم بعد  
ذلك ثبت حاكم آخر صلاح امرأة منهم وحكم لها بالنظر فهل يشتركان أو تقدم المرأة فيجوز إذا شرط  
الواقف النظران يصلح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكم اه بالنظر فلا حق  
للرأة به وذلك لأن كانت تسلم ولا يظن اختصاص ذلك بصيغة فعل التفضيل بل هو في هذه الصيغة أيضا

مطلب  
إذا حبس بالمأجور لاستيفاء  
المصد أو الاجرة المجهلة فهل  
عليه اجرة أو لا

مطلب  
في بيان الصالح للنظر  
مطلب  
في حكم وصاية الصبي ونظارته  
والأنثى

مطلب  
شرط لالرشدا فلا رشدا استويا  
اشتراكا  
مطلب  
استويا في الفضل فلا نساهم  
مطلب  
لواي الأفضل فلن يايه  
مطلب  
شرط النظران يصلح من الذرية  
فصلح واحد لا يعزل اصطلاحه  
الأخر ولا يشاركه

لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعد به بل اوشرب الواقف بصيغة اقول التفصيل كالاصح  
والارشاد وثبتت الاصلية والارشادية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصلح وارشد لم ينتقل له  
الحق لان البرية عين فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والامية نظر للاحاد ونظر للاحاد اذا قلنا  
لانتم تداومة المضطر مع وجود الفاضل فذا ان في الابتداء لا في الودام ومتصور الوقت تعريض النظر  
الى واحد يصلح الى كل من يصلح والا لا الى جعل النظر لجميع الذرية اذا كانوا صالحين ويحصل  
بسبب ذلك من اختلاف السكينة ما يؤدي الى فساد الوقف فالاولى حمل ما في سكرام الزايف على  
الذكورة الموصوفة لا على الموصولة وحيث لا عموم فانها انكر في الامتات فلا تعمل لوفرض فيساعوم كان  
من عموم البدل لامن عموم الشمول حاوى السوطى من الوقف اقول ما ذكره علماء انا خائف ان لا يفي  
البحر عن الاسعاف ولو صار المفضل من اولاده افضل من كان افضلهم لم ينتقل الولاية اليه بشرطه اياها  
لا فضلهم في نظر في كل وقت الى افضلهم كالوقف على الاقفر فالاقفر من ولده فانه يعطى الاقفر منهم  
واذا صار غير اقفر منهم يعطى الثاني ويعزم الاول اه وفي السادس من اختار خانية ولوولى  
القاضي افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه اعتبارا بشرط الوقف اه ورايت  
التصريح بذلك ايضا في اوقاف الحساف وسحققق المسألة بما لا مرد عليه \* (سئل) فيما اذا  
شرط واقف وقف أهلى نظروقه للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم ثم وولى الارشاد منهم نظر الوقف  
وثبتت ارشاديه بالوجه الشرعى ثم فوض النظر واسندته في مرض موته زوجته الادل للنظر العدل  
الكفاية بصالح الوقف الرشيدة وهي من جهة الموقوف عليهم المسبقة بالفعل لبعض ربه وقررها  
قاضي القضاة في غايغة النظر فادعى واحدا من الموقوف عليهم انه ارشد منها وطالب النظر في ذلك فهل  
يجوز ان يتوبض الصادر من الارشاد المزبور في مرض موته زوجته المزبورة بغيرها ولا يخرج عنها وان  
أثبت المزبور الارشادية أم لا (الجواب) حيث صدر القويض في مرض موت الناظر الارشاد المزبور  
لزوجه المرفوعة الرشيدة يكون صحيحا اذ حكم ذلك الوصى المختار لواقف لانه شرط النظر  
للارشاد وقد ثبت ارشاديه القويض المذكور فقد صار مشروطا بالنظر من قبل الوقف وقام تمامه  
فيحت فوض النظر لاذ كورة فقد اختارها واختار اذا اختار آخر فقد صار مختارا لوقف بعده موت  
اختار ولا يخرج النظر عن ما وان ثبت الغير الارشادية بالاختيارية ظاهرة قال في الجراعات المشروطة له  
بعد الوقف فان القاضي ينصب غيره بشرط في المختار ان لا يكون المتولى اوصى به الى رجل عند  
موته فان كان اوصى لاي نصب القاضي غيره اه وقال في الاشهاد سئل عن ناظر معين بالشرط ثم  
بعد وفاته كما لم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للعساكم ولا فاجبت بانه اذا فوض  
في حقته ينتقل للعساكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل مادام الموصى له قابلا  
لتسيامه مقامه اه وفي حاشية البيري ليس للقاضي ان يزيل وصى الميت العدل السكاني لانه قائم  
مقام الميت فليس للقاضي ولاية بتجريح العدل الرشيد وكم اذا من قام مقامه فينقذ كافي  
الاول والاحقة اه وفي البرازية المصانة بالوجيز وان مات التيم وقد اوصى الى احد وصى القيم بمنزلة القيم  
وهذه المسألة دليل على ان للقيم ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصى ولا وصى  
ان يوصى الى غيره ولواردان يتم غيره مقامه في حياته وحقته لا يورث الا اذا كان القويض على  
سبيل العموم اه وقال في الذخيرة البرهانية وان مات التيم بعد مامات الوقف فان كان القيم  
قد اوصى الى غيره فوصيه بمنزلة وان كان لم يوصى الى غيره فلا ينعى القويض للقاضي اه وفيها  
المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللموصى ان يوصى الى غيره

مطلب  
في الثابت الارشادية اذا فوض  
واسند في مرضه لغيره ثم مات  
فأثبت آخر ارشاديه على يد  
على الموصى اليه ام لا

مطلب  
لا يسمع التفويض في الصحة

اه وفي المنظومة المحببة

لوفوض الناظر لغير النظر \* يصح مطلقا اذا كان استعارة  
تفويضه له بشرط الواقف \* وليس في ذلك من مخالفة  
أو لم يكن شرطا فان في صحته \* فوضه ذلك وفي سلامته  
ما صح اذا وان يكن قد فوضا \* في مرض الموت صح ما قدمه في  
فالقول في الصحة صاحب اسنى \* الحكيم في هذه يستثنى اه

ومنه في صفة الفتاوى نقل عن القنينة والتممة ورافقي بحجة التفويض في مثل هذه القضية وان اذنت  
الغير الارشدية كل من المرحومين والوالد والمجد الحق عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المقتنين  
روح الله ارواحهم في دار النعم والله سبحانه وتعالى اعلم اقول ان كان الواقف شرط الناظر للارشاد  
ثم فوض الارشاد لغير الارشاد كان ذلك مخالفا لشرط الواقف الذي قالوا فيه انه كص الشارح فكيف  
يصح مخالفة في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفه الصغير كبيع كثير مع وجود الارشادية من كل وجه  
وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة تولية الصغير ولو بشرط الواقف فكيف هنا وليس في ذكره من النقول  
سوى ما في الاشياء نصريح عاذا لم ينص في الواقف بان الواقف شرط الناظر للارشاد ولا ان المفوض  
فوض لغير الارشاد واما ما في الاشياء ففيه دلالة على ما قلناه ولا يمكنه فدا عرضه بحجة المجوى فقال  
بل يجب ان ينتقل للعالم لانه لو فوض الاشراف وكذا يغوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه  
وهو موقد لما قلنا وبيده ايضا ما في فتاوى المحائقي فمن شرط الناظر للارشاد من ذنبه ففرغ الارشاد  
لزوج ابنته ومات فأجاب بأنه ينتقل لمن بعده عملا بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى الشيخ  
اسماعيل الحائلي ان شرط الارشادية ففوض الارشاد في المرض لغير الارشاد فظهرت غيبته بولي القاضى  
الارشاد لان الفتوى ان شرط الواقف لا يصح اه ورايت في جموعة شيخ مشايخنا العلامة الفقيه  
الشيخ ابراهيم الغزالي السابحي في بخطه قل أولا ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء الشام ثم رده  
عائذا منه عن حاشية المجوى وعن الاسماعيلية ثم قال وتلى سيدى عبد الفتى السابحي قدس سره  
عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل الناظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فافوضى عبد الله ليكرهات يكون  
الناظر لزيد ولا يشار كنه بكر قال يعنى سيدى عبد الفتى وهذا نص على رد جواب صاحب الاشياء  
فأجاب عنه بعضهم بأنه يحمل ما في هلال على حالة الصحة فلا يعارض ما في المرض وأجاب قدس سره  
بأن مقتضى الوصية ان تكون في المرض وأجاب عن افتاء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المفوض اليه  
ارشاد لان المفوض الارشاد بفعل الاصطلاح واما اذا فوضه لغير الارشاد فمخالف لشرط الواقف ولا يصلح اه  
يقول الفقير اما نص هلال فيجوز على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشياء القادح فيه مع انه  
فهم مخالف لشرط الواقف على انه تقدم ان الناظر اذا ابراع شرط الواقف بمنزل بعزل التاضى فكيف  
يهدر شرط الواقف لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالقول وتوفيق  
الشيخ قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المشايخ ان الارشاد معتبر الواقف فاذا اختار غير  
الارشاد صا غير الارشاد مختارا اختار فيكون مختارا ممنوع لانه تعليل عقلى مخالف لاطلاق المنقول  
عن هلال ولان الواقف اختار الارشادية فكيف يكون غير الارشاد مختارا له وايضا لو كان كل مختار  
الناظر مختارا لواقف ما كان ينزل اذا ابراع شرط الواقف والجب من حل نص هلال على حال الصحة  
وعدم العمل في افتاء الشام على الناظر الذي يملكه المفوض وهو كونه للارشاد اه كلام الشيخ ابراهيم  
الغزالي أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقول حقيقة قد اوضح اللبس وازال كل تخمين وحسد

اي لا هلالا قال فأوصى  
عبد الله ليكرهات منه

وقد أيد ما قلناه فافهمه واحفظه ودعه غيره ولا تلحظه والله تعالى أعلم وفي مجموعة الشيخ ابراهيم النزي  
الذي كورما نصه في واقف شرط النظر لنفسه في حياته ثم للارشد من ذرية ثم أقام ابنه المعلوم ناظرا  
في حياته وبعد موته لأمشارك له ومات أقام ابنه الآخر يدعى أرشد بنه على الابن الناظر وأنتها  
وطالب المحكم له بالنظر ليس له ذلك يقول الدر لا يجوز الرجوع عن الوقف إذا كان صحيحا ولا يمكن  
يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن ولا سام والمعلم وإن كان أصح اهـ ولا تغفل عن  
قوله المشروط وإن كان أصح في البحار التولية تخالف سائر الشروط بأن له التغيير فيها من غير شرط اهـ  
كل ما رجاء له الفرق بين الواقف والمعلم من حيث أن الواقف له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر  
\*(مسئله) في ناظر وقف مرض فقوض وأسد. فنظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفي من مرضه المذكور  
وتصرف ابنه في أمور الوقف مدة مضي التفويض والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض  
والاسناد المذكورين والتصرف المذكور في المدة المذكورة غير صحيح (الجواب) نعم كما في  
الاشباه \*(مسئله) فيم إذا نصب القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة بآية فقام رجل منهم  
بعارضها في ذلك زاعما أنه أحق منها الكونه أو أرشدها والحال أنها أمينة أهل للتجارة كافية  
بمصلحة الوقف ولم يشترط الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه (الجواب) نعم  
يمنع حيث الحال ماذكر الإجماع شرعي ولا عبرة بزمعه المذكور والاثنية لا تمنع الرشد \*(مسئله)  
في ناظر وقف شرعي حصل له داء الفالج فأقذه في الفراس ومعه من المحركة واعتدل أسنانه وعجز عن  
تعاطي مصالح الوقف بالكتابة فأخرج القاضي عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلا من مستحق  
الوقف أخرجوا نصبا شرعيين فهل صح كل من الإخراج والنصب المذكورين (الجواب) نعم لأن  
تصرف القاضي في الواقف مقيدة بالمصلحة وجب الاقتناء والنصا بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى  
القاضي المصلحة في عزله تعطل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله قال في النهر وينزع المتولي لو خاف أن  
يحب على المحاكم بزمعه إذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزا نظر للوقف اهـ ومثله في الدر  
المختار عن الفتح وفي البرازية فإن كان في بزمه مصلحة يجب عليه إخراجها دفعا للضرر عن الوقف وإن شرط  
أن لا ينزعه أحد فشرطه مخالف للشرع اهـ وفي البحر عن الاسماعي أن الولاية مقيدة بشرط النظر  
وليس من النظر تولية الخائن لأنه محل بالمتصودد كذا تولية العاجل لأن المقصود لا يحصل له  
\*(مسئله) في ناظر أمين على وقف أعلى طارأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصلحته  
يريد بعض المستحقين عزله بغير داعي فهل يصلح الأعلى ناظرا ولا يعزل (الجواب) نعم كما في الاشباه  
\*(مسئله) في ناظر وقف مع جاني الوقف إلى بعض مستحقه استخفافه في الوقف والجاني يدعي  
الايصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فهل يكون القول قول الجاني في براءة نفسه عن  
الضمان بينهما لأنه رشول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى أنه لا يسقط حقه عن الناظر  
(الجواب) نعم كما في فتاوى الاقنوني عن شرح الطحاوي للاستيعابي وكذا في الثلاثين من وكالة  
التجارة خفية ونص عبارتها وإذا دفع رجل إلى رجل ما لا يدفعه إلى رجل فقد كرهه قد دفعه اليه فكذبه  
في ذلك ألا أمروا المأمور له بالمال قال قول الذي يدعي الدفع إلى المأمور له في براءة نفسه عن الضمان  
والقول قول المأمور له أنه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليقين على جميعا وإن عالج على  
أحدهما لأنه لا بد لآمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب اليقين له على الذي كذبه دون  
الذي صدقه فإن صدق المأمور بالدفع فإنه يخاف الاثر بالله ما يفيض فإن حلف لم يسقط دينه ولم يظهر  
القبض وإن نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه وإن صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فإنه

مطلب  
فوض النظر في مرضه لابنه

نعم عوفي لم يصح التفويض

مطلب  
إذا لم يشترط للارشد يمنع

المعارض والاثنية لا تمنع الرشد

مطلب  
إذا حصل للناظر فاجب

للقاضي إخراجها ونصب غيره

مطلب  
ينزع المتولي الخائن أو العاجز

مطلب  
يصلح الأعلى ناظرا ولا يعزل

مطلب  
دفع الناظر مع الجاني استحقاق

رجل فأنكر الرجل الوصول

فأقول للجاني في براءة نفسه

مطلب  
في تفصيل مسألة المأمور بدفع

المال إذا قال دفعته



فأنتكروا فالقول قوله مع يمينه اه وفي حاشية المحمدي على الاشباه في باب القضاء والشهادات والظاهر  
من كلام صاحب التقنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه القاضي ولا يدعي عليه شيء معين  
وفيما ليس هناك منكره معين مع كلامه فراجع ان شئت وفيما ايضا من باب الامانات الناظر اذا ادعى  
المصرف قال بعض الفضلاء يعني الخيزر المصلي ينبغي أن يبعد ذلك بأن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة  
كما ذكره ترازماننا اه وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان مقصدا بذكر لا يقبل قوله بصرفه مال  
الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه لا يقبل قوله في الدفع  
للمحقق مع يمينه مادام ناظرا اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء  
انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمحققين بعد التأمل فإنه  
قال لم يتعرض المصنف للحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت  
يده ام لا أم أراه صريحا لكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم  
بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت امن حادثة في ما اذا ادعى  
انه دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعدم موت المقيم أنه أتفق عليه كذا يقبل قوله  
وعلاوه فإنه أسنده الى حالة تناهية للضمان وقصر جوابا أن المتولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف  
في أن المتولى و كسب الوقف أو وكيل القمارة فقال أبو الوهب قال الأول وقال محمد بن السني ومما هو صريح في  
قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في التقنية قال وكله وكالة عامة بأمره ويستحق على أهله  
من مال الموكل ولم يبين شيئا لا اتفاق بل أمانت ثم مات الموكل فطاله الورثة بدين ما أتفق وصفه  
فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه خلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج  
من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من اليمين اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى  
الاتفاق ولو بعد العزل وتحتية أنه العزل لا يخرج عن كونه مينا فيجب أن يقبل قول الوكيل  
بقبض الدين انه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه  
ما في المحمدي ويستند طر ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمحققين بعد عزله كالوكيل في قبض  
الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذلك في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه لا يقبض صار  
المال في يده ودية فتصدقهم له بعد استرافهم أنه مودع كاف فان حارب برئ وان نكل لزعه المال  
وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه مادام ناظرا ولم يذكر نقلا والمسألة تختص باليقتل صريح  
من كتاب صحيح حتى يطعن القلب في الجواب في القبول أو عدمه بما يرى في الكتاب والله الموفق للدواب  
وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين في شرح المتقي في آخر الوقف  
وكذا يقبل قوله لو ادعى الدفع للوقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في نفقة زائدة بخلاف الظاهر اه وأما  
في دفعه لأرباب الوظائف فذكره المولى الهوام بخدمة الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود أفندي  
الهامي مفتي السلطنة الملبية عن سؤال رفع اليه في دفع الزنافة المعينة في الوقف للظابط أو الامام  
أو المأذون هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر  
أجير المصالحات بعد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل بخلاف ما لو ادعى الدفع للوقوف عليهم كأولاد الوقف  
فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد قولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة عليهم والله  
أعلم قال العلامة الشيخ محمد الغزالي القزويني أنما ناشى في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن  
فأجمل به اه وقال المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسألة  
حتى مسألة قبول قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مثاليه كخدمة فهي أجرة لا تأتيل من أليات

مطلبه

ان كان الناظر مقصدا بذكر

لا يقبل قوله بصرف مال

الوقف بيمينه

مطلبه

في قبول قول الناظر بعد العزل

مطلبه

المتولى كالوكيل في مواضع

مطلبه

في قبول قوله بعد موت المستحقين

مطلبه

لا يقبل قوله في الدفع لأرباب

الوظائف

الاداء المبتدأ ولا فهو صلة وعطية يقبل في ادائها قول الترمذي مع يمينه وأقوى من بعده من المشايخ  
 الاسلامي الى هذا الزمان على هذا متمسكين بعبور المتأخرين الاجرة في مقابلة الضاعات لكن قال  
 الترمذي المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو قوله حسن غرر عن علمانا  
 على الاقتناء بخلافه اهـ قلت فالحمد لله في الاسعاف والمخاض ووقف الكرايم والاشباه  
 من الامانات والراهدى عن وقف الشاهج وغيره انه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون  
 تفصيل في ذلك الا ان يحمل على الذرية لا على المرتزقة فيحصل التوفيق بين الكل من بلا من وقدر  
 تفصيل المولى الى السعد ابن الترمذي المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون  
 عزو الى كتاب وقاله الا في شرحه على التنوير وقد عراه محاسبه اخي زاده من العارية بزيادة  
 انه لا يضمن ما انكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اهـ فليحفظ قال العلامة الخبير الرملي في حاشيته  
 على البحر والجواب عما تمسك به المأدب انهم ليس لها حكم الاجارة من وكل وجهه وقد تقدم ان فيها شوب  
 الاجرة الصلبة والصدقة وقتضى ما قاله انه يقبل قوله في حق براءة نفسه لافي حق صاحب الوظيفة  
 لانه أمين فيما يده فإذن الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فلا قضاء عليه قاله العلماء  
 متعين وقول الترمذي هو تفصيل في غاية المحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه تعيين الناظر اذ دفع  
 لهم بلا يدنة لتعديده فافهم اهـ قلت تفصيل المولى في السمود في غاية الحسن باعتبار التيسر لاجرة  
 اذا استعمل الناظر رجلا في حارة يحتاج الى البرائة في الدفع له فهي مثلهما وقول العلماء بمحمول على  
 الموقوف عليهم من الاولاد لارباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم يعملوا استحقوا  
 الوظيفة فهي كالاجرة لا محالة وهو كما جبر فاذا اكتسبنا بين الناظر يضيع عليه الاجر لا سيما  
 نظرا هذا الزمان والله السمعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاراء على حسب الامكان والله التوفيق وهو  
 الهادى وعليه في كل الامور اعتمدى \* (سئل) فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفي  
 من المستحقين الى جماعة في درجة التوفى من اهل الوقف فادعى رجل آخر من مستحقى الوقف انه شارك  
 الجماعة في الاستحقاق المذكور وطلب الناظر ما يخصه من ذلك في السنتين الماضية فهل اذا ثبت  
 دعواه بالوجه الشرعى فطلبه على التناولين لذلك لا على الناظر (الجواب) نعم ان ذلك لا يدفع  
 ما لا يستحقه غير المدفع اليه عن نفل انه يستحقه المدفع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده بعدم  
 علمه المستحق وله مطالبة به مع عدم الضمان وقد افق بذلك الخبير الرملي في الوقف والعلامة الشيخ  
 اسماعيل ولا ينافي هذا في صور المسائل تقلا عن نقد المسائل من انه اذا دفع للجماعة بغير قضاء رجوع  
 بما يخصه على الناظر والاربع على الجماعة اخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم  
 ظهر دين آخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجوع الدائن عليه والا على القاضين انما اذا دفع في مسائل تنطبق  
 بالتمصرف ولكونهم من الذرية وهو كالدفع بقضاء اقول تأمل فيما اجاب به عن دفع المناقاة فانه لم يظهر لي  
 وفي فتاوى ابن نجيم ما يخالفه فان فيها عن فتاوى الشيخ عيسى بن الشيخ زكريا مثل في وقت على الذرية  
 فرق الناظر الفلستين على جماعة منهم ثم اثبت واحدا منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه  
 في الماضي فهل له ذلك اجاب ان دفع للجماعة بغير قضاء رجوع بما يخصه على الناظر والاربع على الجماعة  
 اخذ من مسألة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فانهم قالوا ان دفع  
 بغير قضاء رجوع الدائن عليه والا على القاضين ولا يضره ما في الفتنة لو قضى بدخول اولاد البنات بعد  
 مضي سنتين فانه يظهر حكمه في المستقبل لافي الماضي الا اذا كانت الفلانة قائمة لان دخولهم مختلف  
 فيه بخلاف ما نحن فيه للاتفاق اهـ وهذا ما مرتهله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤالا

مطالب  
 فيما اذا ثبت رجل انه من  
 المستحقين هل يرجع على  
 الناظر او على المستحقين



آخره وما مر ثم ذكر الجواب بما نصه الذي وقت عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسألة  
أنها إذا مر على القربة رجع عليهم فيما قبض ودون ذلك نظروا ولو صرف الناظر بعض المستحقين  
وأحرم الباقي للرجوع على الناظر تعديداً وعلى المستحق لاخذها مالا يستحقه والناظر هنا لم يستد  
فتمت الجهة الأخرى وما يدل على ذلك ماؤه من أن الوصي إذا فاق الدين بعد موته وأذن القاضي  
ثم ظهر من آخر فانه لا يرجع عليه وإنما يشاركه وأما ذلك أفنى الخيز الرمي أيضاً هذه المسألة  
تقع كثيراً فلتحفظ فانها مهمة وأفتى المهمندارى في اخذ دفع لاخته نصف الوقف فلما ناله بينهم ما  
أنصافاً فظهر أنه ثلاث بأن له الرجوع عليهم بما قبضه \* (سئل) فيما إذا خاسب ناظر الوقف مع  
المستحقين على ما قبضه من غلة الوقف في سنة مملوكة وما حرفة في مصارف الوقف الضرورية وما خص  
كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدة كل منهم على ذلك وكب كل منهم وصولاً بذلك فهل يحمل بما ذكر  
من الحاسبة والصرف والتصدق بعد موته شرعاً وليس لهم تقض الحاسبة بدون وجه شرعى  
(الجواب) نعم وقد أفتى بذلك الشيخ اسماعيل أيضاً \* (سئل) فيما إذا كان زيدة تولى  
على وقف وفي كل سنة يكتبه بموضعه ومصرفه معرفة القاضي بموجب دفتر محض بأمره  
والآن أخذ شخص التولية عن زيد ويكتب زيدا أن حاسبة على موضعه ومصرفه في المدة الماضية  
ثانياً فهل يعمل بدفاتر الحاسبة الماضية المذكورة (الجواب) نعم يعمل بدفاتر الحاسبة الماضية  
بأمره إذا أضافه ولا يكتفى إلى الحاسبة ثانياً كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب  
كتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب كتبه على بن ابراهيم بن عبد الرحمن  
العمادى عفى عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كذلك الجواب  
كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم  
ابن عبد الرحمن العمادى عفى عنه كما وجد بخطهم رجوعهم الله تعالى \* (سئل) فيما إذا وكلت  
هذه الناظرة على وقف مملوك زيداً في أعالي مصالح الوقف من قبض وصرف وغير ذلك فيما مر ذلك  
مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف ومهمات اللازمة مصرف المثل في مدة تقتضيه  
فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذب الظاهر (الجواب) نعم والله في الخبرية من  
الوقف في موضعين وفي البحر وغيره أقول وسياً في تمام الكلام عليها وأخره هذا الباب \* (سئل)  
فيما إذا بنى ناظر وقف أهلى في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بيته وهو يدع بجرعة من الأرض  
لجهة الوقف الموقوف فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعيابه أجرة من الأرض  
(الجواب) نعم قال في الأشباه وأما البناء في أرض الوقف فإن كان الباني المتولى عليه فإن كان يعمل  
الوقف فهو وقف وإن كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له اه أقول لكن ذكر  
المؤايف في محل آخر ما نصه سئل خاتمة المحققين الخيز الرمي عن رجل بنى في أرض الوقف بغير موافق شرعى  
فما حكمه لئلا يبان كان الباني هو المتولى فإن كان من مال الوقف فهو وقف وإن كان من ماله  
للاوقف أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له ويكون متعدياً في وضعه فيجب رفعه ولو لم يضر فإن أضر  
فوالضيق لماله لأنه لا يملك رفعه ما أوقفه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به ما فيه من التعريف معه بأرض  
الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لهذا فيه التصرف وأفتى كثيرون  
بأنه يتكفل الوقف بأقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع مال الوقف في صورة الضرر وإن كان الباني غير المتولى  
فإن بنى للوقف فهو وقف وإن لنفسه أو أطلق رفعه لم يضر بأرض الوقف فإن أضر فالحكم ما تقدم ذكره  
فقد غفلت الأحكام مسيطرة في هذه المسألة اه \* (سئل) فيما إذا غرس ناظر وقف أهلى

مطلب  
دفع لاخته النصف فظهر  
أنها ثلث الوقف يرجع

مطلب  
ليس للمستحقين تقض الحاسبة  
مع لناظر بلا وجه شرعى

مطلب  
يعمل بدفاتر الحاسبة الماضية  
من النضارة

مطلب  
يقبل قول وكيل الناظر  
بيمينه حيث لا يكذب الظاهر

مطلب  
فما إذا بنى الناظر لنفسه في  
أرض الوقف

مطلب  
فيما إذا غرس الناظر لنفسه  
في أرض الوقف

في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشبهه عليه بذلك وهو يدفع اجرة مثل الأرض لجهة الوقف فهل يكون  
 الفراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله (الجواب) نعم كذا أفنت به جدتي العلامة  
 عبد الرحمن العمادي كراهية خطئه أقول فيه ما علمته مما تقدم أنفاً عن الحد الزملي من أنه يكون  
 متعدياً وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم ان يزرع  
 في أرض الوقف اه قال في البحر بعد تنبئه ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه يزرع ينبغي ان يكون خيانة  
 يستحق بها العزل اه الا ان يعمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة للمستحقين تأمل \* (مسئله) فيما  
 اذا كان زبده قرضاً في امانة جامع معين وجوب برائة سلطانية مباشرة وما يتناول معلومها الممنوع  
 جهة الوقف مدة مديدة والا ان يزرع ويرى حقيقة التنازع متضمنة لوجه الامانة له ورفع زيد عنها  
 من اكثر من سنة وقام يضال زيداع لموم الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمرو من ذلك  
 ولا يستحق المعلوم من التنازع المزبور (الجواب) نعم قال في الاشياء من قاعدة الشقة تحت  
 التديمر وقد اعزل المالك على عاهة دفع العرج عنه وكذا التناضي وصاحب وظيفة اه وأفتي  
 بذلك الشيخ اعلم عيلى ما تأخذه الناظر وهو بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل يصرف عن الخيانة ترك  
 صاحب الوظيفة مباشرة في بعض الاوقات المباشرة عليه فيها العمل لا تأم عند الله تعالى غايته انه  
 لا يستحق المعلوم اه وعمرو فيه ايضا لا يستحق الامن بامر العمل اه وفي الاشياء وقد اختلفت كثير من  
 الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الوظائف من غير مباشرة اه \* (مسئله) في وقفه ناظر  
 من ذرية الواقف وجوب جهة تقرير يريده وهو عدل أمين كاف في صالح الوقف فاه رجل آخر من الذرية  
 يعارضه في النظر بدون وجه شرعي زاعماً انه قد رتب في وظيفة النظر مقتضى ان الواقف شرطه لوقفه ناظر  
 ومتولى من الذرية مستند في ذلك الكتاب وقف يريده، يقطع الثبوت وبما هو مكتوب في جهة تقرير  
 الناظر المذكور انه قد رتب في التولية والنظر لشعور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين  
 الوظيفة وبين المحال له لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة في تولية ونظره مقدار كل منهما على الآخر  
 بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس هناك  
 وظيفة تولية ولا تصرف بها أحد أصلاً من القديم الى الآن فكيف الحكم (الجواب) بحيث كان  
 التصرف المذكور لوقفه ناظر ولة على المنوال المزبور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بنى امره على شعور  
 الوظيفة عن مباشر والمباشر وجوده ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما غير حقيقة واقعه والمتولى والناظر  
 في كلامهم بمعنى واحد كما تشبه به فروعه من غيرية \* (مسئله) فيما اذا وقف زيد وقفاً جعل له  
 متولياً وناظراً أي شرفاً عليه فهل يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفة وبين (الجواب) لا يجوز  
 أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متولياً وناظراً لانه يلزم على ما ذكره السابق في الأفراد الواحد  
 بالتصرف والواقف اعتمد على رأي اثنين ونظرهما متصرفاً في مرض واحد كذا في الخيرية وغيرها  
 \* (مسئله) في وقف له ناظر ومتولى بموجب شرط واقعه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل  
 الواقف وليس الناظر منصوباً من قبل المتولى ولا وكيل عنه ولا مأذوناً من طرفه ويريد المتولى التصرف  
 في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رأيه ولا اطلاعاً به فهل ليس له ذلك (الجواب) في الفتاوى  
 الخيرية المتولى والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشبه بذلك فروعه لم تتعاضد على ذلك الاقفاط  
 فيهم ذلك من كان من أهل الفتوة وعرف اصطلاحهم وشبه اسم الفقهاء اه وفي الاشياء عن الخيرية  
 ما شرطه الواقف لثنين ليس لاحدهما الافراد اه وفيهم من الوكالة الشيء المنفوس لثنين لا يمكن  
 احدهما كانه كائين والوصيين والناظرين اه ونحوه في المتصور فان الواقف اعتمد على رأي اثنين

مسئله  
 لا يستعمل صاحب الوظيفة  
 الا بعد علم بالعرف  
 مسأله  
 ما تأخذه الناظر وهو بطريق  
 الاجرة  
 مسأله  
 لا يستحق المعلوم الامن بامر  
 العمل  
 مسأله  
 اذا كان المصروف من القديم  
 بوظيفة الناظر قبل ان لا  
 أي شيء في ايضا  
 مسأله  
 لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما  
 بلا جهة  
 مسأله  
 اذا شرط في وقفه متولياً وناظراً  
 فلا يجمع واحد بينهما  
 مسأله  
 لا يجوز تصرف المتولى بدون  
 علم الناظر  
 مسأله  
 الفهم والمتولى والناظر في  
 كلامهم بمعنى واحد  
 مسأله  
 ما شرطه الواقف لثنين ليس  
 لاحدهما الافراد

وعلمهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفتى بذلك كثير من العلماء وإن قلنا إنه أي الناظر بمعنى المشرق  
ففي أدب الأوصياء لا يجوز للوصي أن يتصرف بدون رأى المشرق وعلمه اه وفي الخيرية من الوقف  
وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية وإن مسألة تبرع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ونظير لثبته  
بأدنى أهله فنظر إليه اه وفيها وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلم المشرق فكيف المتولى اه  
فإن كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى المشرق وهما ما وكلان عن الواقف أو وصيانا فعلى كل منهما  
لا يجوز للمتولى أن يتصرف بدون علم الناظر وإطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما إذا كان الناظر  
مقصودا من قبل المتولى فيكون وصلا عنه أو مأذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون يتخذ على الموكل  
والأذن والله سبحانه المتولى أقول لا يتخالف هذا ما نقله المتولى في مثل آخر عن فتاوى الشافعي من  
الوقف من القسم الثاني ونسبه نعم لولد زيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف  
المذكور إذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفة من ألامعارض في القيام بالوظيفة من  
المذكورين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أو ضد ما قلنا أن غالب أن مباشر الوقف إنما هو بتقديمه  
على أعمال الجباية والله أعلم اه لأن هاتين الوظيفتين مقدماتان يتخالفان في النظر والولاية فانهما بمعنى  
واحد كما علمته فإذا شرط الواقف ناظرا أو متوليا فكل منهما شرط وظفة النظر المرادفة للولاية لشخصين  
فلا يجوز أن يتقدم أحدهما أو أحدهما في شرط الواقف لأن مقصوده اجتماع رأى شخصين في تعادل أمور الوقف  
وليس رأى الواحد كرى الاثنين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة  
فإنما كانتا مقدماتين كان مقصوده تعدد الوظيفة سواء اجتمعتا في شخص واحد أو في شخصين كما  
لشرط وظيفة أمارة وإذا كان مقصودا واحد محمول مقصود الواقف قد نقل في الخبر أن المتولى أن يستأجر  
المؤذن لمخدة المسجدا بجر مثل اه وسأقي قريبا ما تريد أيضا \* (سئل) في نظار وقف بر  
يعارضون مقوله في التصرف في أمور الوقف بالإذن ولم يعلم أن نظارهم بشرط الواقف فهل ليس  
لهم ذلك إلا أن تثبت نظارهم بشرط الواقف (الجواب) نعم كما أفتى به الشيخ إسماعيل \* (سئل)  
فيما إذا سكت عند في دار موقوفة للاستقلال عدة سنين بالغالب بلا حارة ثم طام بها الناظر  
بالاجرة فاشتتعت بالوجه شرعى فادعى عليه بذلك لدى حاكم شرعى والزعم بالاجرة وغرم بسبب ذلك  
مبلغا دعه من مال الوقف لا بدله من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل لذلك (الجواب) نعم  
كما في الخيرية \* (سئل) في متولى وقف أهلى يمتري في الوقف عمارة ضرورية وحرف عابثا من مال  
الوقف تصرف المثل فلم يصدق المحققون ونسكوا عليه للناكم والقوا الكسوف والوقوف على  
صرفه المذكور وعلى أنما كن الوقف المختارة للجمع والزعم والحاسبة على إيراد الوقف ومصارفه  
فكسفت عليها كما القوا فإذا العمارة المذكورة ثابتة في جهاتها كما قرر للمتولى وقت ما زادها بالوجه  
الشرعى وكتب بذلك جهة شرعية ودفعتمنى بأهضاء القاضي وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا  
بد منه فهل له احتسابه على الوقف (الجواب) صرح علما ونارحهم الله تعالى أن يد الناظر على  
الوقف يد أمارة لا يد عدوان فحيث أخذ منه المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يكنه دفعه لا اتخذ  
أنه فلا ناظر واحتسابه على الوقف وفي الخبر وكثير من الكتب للقيم صرف شي من مال الوقف إلى كتب  
القرى ومخاض الدوى لا يستغنى عن الرقب من أيدي ذوي الشوكه غير من الوقف ومثل في التنية  
من باب آخر ذات القيم وفيها أيضا وقد صرح علما وظا طسية بأن يد الناظر على الوقف يد أمارة  
لا يد عدوان قال في الذخيرة وإن باع الأرض فقبض الفئ فكذلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الفئ  
عنده أمارة وأخذ القاضى وإقراره المثل كأنه لا يوصى وقد قال كثير من علما المأخوذ عن قضاة

مطلب

الوقف يستحق من الوصية  
ومسألة تبرع منها

مطلب

يجوز الجمع بين وظيفة الجباية  
والمباشرة

مطلب

ليس للناظر معارضة المتولى  
الأذنتان في نظارته بشرط  
الوقف

مطلب

لناظر احتساب ما يرم من  
مال الوقف على الوقف

مطلب

فهي لا تكتفى المستوفين من  
الناظر الجباية والعمارة  
من مال الوقف

مطلب

يد الناظر على الوقف يد أمارة  
لا عدوان

مطلب

لناظر صرف شي من مال  
الوقف لكتب التعمير ومخاض  
الدوى لا يخلو

زمانهم أو هو باسم القضاء وهو باسم الموصو أحق فلا يضمن حيث لم يكن دفعه والله أعلم بخبر لا أخذ  
على نفس المكتبات ولا يجوز لأخذ على نفس الحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحكم تصرفات الناظر  
(مسئله) في ما طرأ وقف أهلي منع دعوى زيد وعمر واختدماهما ما يكمل ربع الوقف لا يفردهما  
في الدرجة العاشر والاثني عشر جميع ذرية الواقف المتساويين لذلك بموجب ما وصرف بسبب ذلك  
ما تبقى قيس وثلاثة فرس ونصف واقف معهما مائة من مال الوقف ويريد أن يقطع بقية ما تبقى صرفه  
وأنهت بالدين في وجه المستحقين أنه صرف ذلك المذوق له الرجوع بذلك على من يساو في الدرجة  
ومن هو أقل منه من المستحقين بسبب المنع (الجواب) الغلبة للحاصلة من الوقف بعد عارضة  
مات لا يربها موروث لهم والدعوى التي صرف لأجلها متعلقة بالثمن وألمست لدفع غائبة عن نفس الوقف  
بل عن شريكه في الغلبة التي هي له وله ما إذا خسر الشريك بسبب دعوى لا يرجع إلا بسبب شرعي  
قال في جواهر البتة تاي ابن وبنات وزادار فادعى مدعى على الابن فيها ونحوه خسران بسبب الدعوى  
لا يرجع أهلا لرجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيء واجب الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف  
لأنه ليس لدفع غائبة عن الوقف ولا جاب منفعة فانه سيق على حاله سواء ثبت أنه لم يدعى أو لم يزوج  
عنه وليس بدعوى متعلقة عين الوقف على الثمن كان صرفه من ماله لا مرفوعه عن عين الوقف وأدعى  
بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا بآذن القاضي كما صرح بذلك في البحر وغيره وهذه  
الدعوى ليست لدفع مائل عن الوقف بل في استحقاق إعماله أن الفلان وفلان ولا دخل للوقف في ذلك  
فلا يزوج له الرجوع بما صرفه بسبب ذلك في مال الوقف ولا على المستحقين إلا بوجه شرعي والله أعلم  
(مسئله) في إذا كان لوقف أهلي ثلاثة مظان تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم بدل عن بعض  
عتبات الوقف الزاير المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحق الوقف على الناظر أن لهم حصصا  
في المبلغ وطالبوهم بحصة سلبهم فترافعوا مع الناظر بخصوصها إلى حاكم شرعي فحكم لهم بما كتب  
بدخلة شرعية وغير الناظر من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك (الجواب)  
نعم كما مره (مسئله) في جامع له موقوف وأمامه وخليف مات بعضهم ونحوه بعض وظاهره خيانة من البعض  
فقرر القاضي الوفاة متعاقبة على رجل أهل ومحل ومستحق لها بشهادة أهل الجماعة وعرض الأمر  
إلى السلطان نصره الرحمن فقرر الوفاة على الرجل الموقوف وأمر سلطانية فهل يكون التقرير  
المذكور صحيحا (الجواب) نعم أقول ومز قبل ضرورة نقل المسألة (مسئله) في ناظر  
وقف أهلي مقرر في وظيفة النظر بموجب صلح من قبل قاض شرعي لم يجعل له شيئا في مقابلته عليه في  
الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئا وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل إذا عمل في مقابلته عليه  
(الجواب) نعم أقول قال في البحر وما يسان ماله فإن كان من الواقف فله للمشروط ولو كان  
أكثر من أجره المثل وإن كان مذهب القاضي فله أجره مثله واختلافه هل يستحقه بلا تعيين القاضي  
فمن قبل في القصة أولا لأن القاضي لو نصب قضاة مطلقا لم يعين له أجره فليس له ثانيا  
أن التي يستحق أجره مذهب سبعة وسواء شرط له القاضي أو أراه المصلحة أولا لأنه لا يقبل التواضع مظهرا  
لأباجر والمهود كالنشرط أه ووفى الخبر الزم في حواشيه تحمل الزول الأول على ما إذا لم يكن  
معهودا (مسئله) في الناظر إذا حال المستحقين على الخوالت واليوت وهم يأخذون الأجرة  
من السكان فهل يستحق معلوما لذلك أولا (الجواب) لا يستحق معلوما لذلك والحالة هذه والمسألة  
في الأشياء من الأمانات ومثله في البحر وغيره (مسئله) في الناظر إذا أراد أخذ العشر من كامل  
غلة الوقف نظير غله وهو قد أجر مثله وعارضه بنية المستحقين زاعين أن له عشر القاضل بعد المصارف

مسألة  
أخذ القاضي وأمواله  
كأخذ الموصو الخ

مسألة  
في عدم رجوع الناظر  
بما صرفه من ماله الوقف

مسألة  
إذا خسر الشريك بسبب  
دعوى لا يرجع إلا بسبب  
شرعي

مسألة  
ما صرفه من ماله لا مرفوعه  
عن الوقف ليس له الرجوع  
به إلا إذا صرفه بآذن القاضي

مسألة  
له احتساب ما صرفه لدفع  
الدعوى على مال الاستبدال

مسألة  
يسمى تقرير رجل واحد متوليا  
ومما يخاطبها

مسألة  
فصه القاضي ناظر ولم يجعل  
شيئا فله أجره مثل غله

مسألة  
إذا حال الناظر المستحقين  
لا يستحق معلوما لذلك

مسألة  
لناظر أخذ المشر إذا عمل

فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان المشراجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له أخذه من كامل  
 الغلبة قبل حساب المصارف \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي جعل له القاضي عشر المتحصل من  
 غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه \* (الجواب) \* نعم له أخذ ذلك من الغلة إذا جعل  
 في الوقف إذا كان ذلك قدر أجر مثله كما في الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من الدشر أجر مثله  
 حتى لو زاد على أجر مثله رد الزائد كما هو مقرر به معلوم ويؤيده أن صاحب الروا الجدية بعد أن قال جعل  
 القاضي للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره مثله ثم رأيت في إجابة السائل ومعنى قول القاضي جعل له  
 عشر أي التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الأغراض الفاسدة التي يرى زاده على الأشياء من القضاء  
 أقول وكتب في حاشيتي على الجرح عن حاشية الخبير الرمي عليه بعد كلام مانصه فجعل ران الواقف  
 أن عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة  
 العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وإن لم يعمل له الواقف وعين له القاضي أجره مثله جاز وإن  
 عين أكثر يمنع عنه الزائد عن أجره المثل هذا أن عمل وإن لم يعمل لا يستحق أجره وبمثل صرح  
 في الأشباه في كتاب الدعوى وإن نصبه القاضي ولم يعمل له شيئاً نظراً كان المعهود أن لا يعمل إلا بأجرة  
 المثل له أجره المثل لأن المعهود كالشرط والافلاشي له فاعتمد هذا التحريم فإنه يجب إليه المصير لأنه  
 المفهوم من عباراتهم والمتبادر من كلماتهم اه \* (سئل) \* فيما إذا وكل ناظر وقف زيدا يعاطى  
 عنه أهله أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيد ذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم ولا أجر للوكيل إلا بالشرط إياه من الأمانات وفيه العامل لغرض إمانته لا أجره إلا  
 الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عهدهما إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان  
 إلا بالعل اه \* (سئل) \* في ناظر الوقف الأهل إذا ماتت بمجهلات الوقف بعد قبضها ولم توجد  
 فهل لا يضمنها \* (الجواب) \* نعم كفي التورير وشرحه أقول هكذا أطلقت المسألة في كثير من  
 الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الأول أن قاضياً يخاف قيداً يتولى المسجد إذا أخذ غلات المسجد  
 ومات من غير بيان قال له لامة ليرى لماذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضن مطلقاً بديل  
 اتفاق كلمتهم في ذلك كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض المحاضر غلاته اتبعه سنيين ثم مات  
 المحاضر وترك وصياً ثم حضر الغائب وطالب الوصي بنصيبه من الغلة قال الفقيه أوجهه فإذا كان  
 المحاضر الذي قبض الغلة هو اقيم على هذا الوقف كان الغائب أن يرجع في تركته المتحصنة من الغلة  
 وإن لم يكن هو اقيم إلا أن الأخوين أرجعها فكذلك وإن أجزأ المحاضر كانت الغلة كلها في المحكم  
 ولا يطيب اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف  
 بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الأشياء من الأول في الملك وغلة الوقف بملاكه الموقوف عليه  
 وإن لم يقبل اه ويتبعني أن يلحق بغلة المسجد ما أشرط ترك شيء في يد الناظر للمعاملة والله أعلم  
 كذلك أحضره شيخنا شيخنا متصلاً على الترك في رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطوسي في النفع  
 الوسائل وكشحه أنه ضمن إذا طاله المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطالب فان مجوداً  
 مع وقفاً لا يمانه لا ضمن ولا ضمن وأقره في الجرح على قيد ضمانه بآله أي فلا يضمن بدونه إمانه  
 فيضمن وهو ظاهر وهو أقر الشيخ اسمعيل الحالك لأنه صار متعدياً بالمتنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر  
 الجواهر أنه ضمن وإن لم يطال له المستحق لأنه لما مات بمجهلات لم يقدح في ضمانه بالمتنع نعم اه أما إذا  
 مات على غفلة لا ضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات عرض وتوهم وأقره العلاني في الدرر  
 المختار وكتب في غلقه عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فبأنما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة

مطله  
 للناظر أخذ العشر إذا عمل

مطله  
 الصواب أن المراد من العشر  
 أجر مثله

مطله  
 ضرر مرفقيد فيها يستحقه  
 الناظر على عمله وما لا يستحقه

مطله  
 وكيل الناظر لا أجر له  
 إلا بالشرط

مطله  
 في حكم الناظر إذا مات بمجهلات  
 غلة الوقف

بأنهم والحاصل أن المتولي إذا قضى غلة الوقف ثم مات مجهلاً بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها  
لا يصح فيها في تركته معادلة كل المستفاد من أغلب أعمارهم ولا حكام في ضمانه به مطالب المستحق  
ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة للمسجد وإنما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون مال كون لها  
هل يصح ضمانها على ما يفهم من تقييداً بضمان أو إذا كان غير مجرد ولا موقوف بالأمانة كما يحتمل  
الطرسوسى أو إذا كان موقوفه بعد مرض لا ينجح كما يحتمل في الزواهر فليست بأكمل وهذا كله في غلة الوقف  
لا في عين الوقف كما يأتي قريباً \* (سئل) \* في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على  
عتقه له محكوم بهجته وهو تحت يد امرأة ثم نأظرة عليه فانت عن تركته مجهلاً له ولم يوجد في تركته  
هل تضمنه في تركتها \* (الجواب) \* نعم الناظر لومات مجهلاً مال البدل ضمنه كما في الأشباه أى لمن  
الأرض المستبدلة قلت فلين الوقف بالأولى كالدرهم الموقوف على القول بجواره قاله المصنف بضم  
صاحب التنبير وأقره ابنه في الزواهر اهـ علاني على التوزيع من الإبداع \* (سئل) \* في دير  
له أوقاف تحت يد إداره الناظر الشرعى فذلك الناظر وعن غلة الأوقاف موجود تحت يده ولناظر  
بعده بآية شرعية تشهد على كون عين الغلة الموجودة بمقتضى الوقف من غلته فهل إذا أقامها تقبل  
وتصرف في مصارفها المعلومة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مقرراً في وظائف  
عمل مشتملة على إمامة وتولية وغيرهما من وظائف العمل المأمون المعلوم المدين من جهة الوقف في زاوية  
موجب مستند شرعى بيده وبأشركه مدة ثم عزل عن نصف الوظائف الزبورية في أثناء السنة بعد مباشرة  
فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم كما في الأشباه وأنتع  
الوسائل \* (سئل) \* فيما إذا عرف زيد عقاراته على ذبته فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفة عمل  
في الوقف المزبور مستنداً في ذلك لذكره في براءة بيده وطالب متولى الوقف بمعلومه ما من مدة  
ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلاً والمتولى يسكن وجود الوظيفة في الوقف  
فهل على تعدى شؤنه ما لا يستحق معلومه ما في المدة المذكورة \* (الجواب) \* نعم في البحر لا يستحق  
الأمن بأشركه وفي الأشباه وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا ما لم يباشره من غير  
مباشرة اهـ ومقرامه وفي فتاوى السلبى القول بول الورثة مع اليمين في عدم وصول المعلوم لأبهم ولهم  
أخذهم من ريع الوقف إذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف وإذا أنكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة  
المذكورة فالقول بول الورثة في المباشرة مع اليمين قائمون مقام مورثهم والقول بول في المباشرة مع  
اليمين لأنه أمين فكذا ورثته والله أعلم اهـ \* (فائدة) \* أفنى علامة لوجود المتولى أبو السعود في السلطنة  
السليمانية بأن أوقاف الملوك والأمراء لا يرعى شرطها لأنها من بيت المال أو ترجع إليه من حاشية  
الأشياء قبل فاعادة إذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السبوطى في رسالة النقل المستورق جواز  
قبض المعلوم من غير حضور بآية أفنى جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وروليه والزملكاني وابن عدلان  
وابن الرجل وابن جماعة ولا وزاعى والزركنى والبلقينى والاسنوى وغيرهم بأن هذه الرصادات  
لأوقاف حقيقة فلعلها لمنزلة أن كل واحد منها أو لم يباشرها وطائفة هم اهـ وفي شرح الوهبانية ما يأخذ  
الغلاء من المدارس لأجرة لخدم شرط الجارة ولا صدقة فلان الغنى يأخذها بل إعانة لهم على حديس  
أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال أو تعلق جاز أخذهم الجاهلية مع الغنى  
من آخر كالأوقاف وقد ذكر علماءنا أن من له حق في ديوان الخراج كالعلماء والعلماء وطلبتهم والفقين  
والغلاء يفرض ولا ولا هم تبعوا ولا يسقط عبث الأصل ترغيباً ودكر في مال الفتاوى أن لكل قارئ  
في كل سنة في بيت المال مائتى درهم أو أثنى درهم إن أخذها في الدنيا ولا يأخذ في الآخرة من رسالة

صل  
مات الناظر مجهلاً للدرهم  
الموقوفه فيها

مطلب  
هناك ناظر للدير وعين غلة  
الوقف تحت يده تقبل بآية  
الناظر به دعه على ذلك

مطلب  
إذا عزل يستحق من المعلوم  
بقدر ما عمل

مطلب  
إذا لم يباشر وظيفة العمل  
لا يستحق المعلوم

مطلب  
القول للورثة في عدم وصول  
المعلوم لأبهم وكذلك في أن  
المورث بأشركه الوظيفة

مطلب  
أوقاف الملوك والأمراء  
لا يرعى شرطها لأنها من بيت  
المال

مطلب  
من له حق في ديوان الخراج  
كالعلماء والعلماء يفرض  
لأولادهم تبعاً الخ

السيد اجد الحموى فيما رتب وأرصد بأمر الزرارة المصر بين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا  
عن ميسوط فخر الاسلام بنص واذا مات من له وظيفة في بيت المال تخلى الشرع واعتزاز الاسلام كجراه  
الامامة والناظر وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين ولدت أبناء براعون ويقومون حتى الشرع  
واعزاز الاسلام كبراعى ويقوم الاب والامام ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لاغيرهم لم يحصل  
مقصود الشرع وانجبار كسر قلوبهم والامام مرنى فخلق الموتى باذن الشرع والشرع أمر بابقائهم ما كان  
على ما كان لابناء الميت لاغيرهم اه قلت هذا مؤيد لما هو عرف المحرمين الشريفين ومصر والاروم المعجزة  
من غير تكريم من ابتاع أبناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف ابائهم مطاقا من امامة ونظامه وغير  
ذلك وامضا على التقرير القراخ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضامة ولا لان فيه احياء  
خلف العلماء وساعدتهم على الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من اكابر  
الفصلاء الذين يقولون على افتائهم والله أعلم يرى زاده على الاشياء من كتاب القرائن \* (سستل) \*  
فيما اذا كان لواقف وقف فدية يصبون للتولية فهل يولى احدهم الاجاب مع وجود الذرية  
(الجواب) \* مادام احد يصلح للتولية من اقارب الواقف لا يعمل المتولى من الاجاب كفى التنوير من  
الوقف \* (سستل) \* فيما اذا كان زيد مقررا من قبل القاضى في وظيفة قراءة تيسر من القرآن  
الظيم وهو مباشر او متصرف في معلومها فانها غر للقاضى انها شاعرة عن مباشرة دفترها عليه بناء  
على انها لم تخالف فهل لا عبرة للائها الخائف \* (الجواب) \* نعم كفى الخيرية وفي الاشياء ليس  
للإمام ان يخرج شيئا من بدا حذرا لا يجرى ثابت معروف اه وفي الخيرية في رجل عزل عن وظيفته  
بجنته وولى رجل غيره شهد أهل الجهة بعد التولية وعفته ثم ولى الاول بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود  
له بغير جنته هل ينزل ولا والقاضى ابقاؤه على وظيفته اه وفيما مات دفتر القاضى  
والعزل صاحب وظيفة ما غير جنته والقاضى ابقاؤه على وظيفته اه وفيما مات دفتر القاضى  
في وظائفه جاءه ثم ان رجلا نزل الى السلطان أمر الميت بقرره في وظائفه بناء على شغورها بالمولود غير  
عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم لتقرير السلطان مع انه لما قرره بناء على  
ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضى اجاب العبرة لتقرير القاضى لا لتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه  
كسأله الوكيل اذا تمزواكل فيه ثم قبله الموكل خصوصاً لو وجد من السلطان تخصيص على عزل المقر  
فالصادر منه مبنى على امرتين خلافه فلا يصح اه ولا يجوز للناظر عزل الناظر المشروط بلاخيانة  
ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كذا في الاشياء لكن قال يرى زاده ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن فيه فائدة  
للووقف أما اذا كان عزله خيرا للوقف عزله كفى جامع القسوين ويؤخذ منه جواز اعطاء الناظر لغير  
المشروط له اذا قبله للاجور عند امتناع الشرط له من قبول ذلك الاجر لم شرط في الوقف حيث كان  
فيه نفع الوقف ووثقه قول المؤلف يعنى صاحب الاشياء فيما يأتى ويتعين الاثناء في الوقف ما هو الا نفع  
والاصح للوقف كفى الحموى القدسي ورايت في الذخيرة مانصه ويختار في الوقف ما هو الا نفع والاصح  
للووقف اه ثم بعدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحموى الحصري ناقلا عن وقف الانصارى فان لم  
يكن من يتولى من جيران الوقف وقرايته الارزق ويقبل واحد غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضى  
ينظر في ذلك ما هو الاصل والاحسن اه \* (سستل) \* فيما اذا ادعى ناظر وقف على رجل بأن تقريره  
في قراءة ما تيسر يحدث احدهم الناظر الذى قبله وأنه غير شرعى لعدم مشروطة التوجيه له فهل اذا ثبت  
الاحداث وعدم مشروطة التوجيه له يعمل بتقريره أولا \* (الجواب) \* اذا ثبت الاحداث لا يعمل  
بتقريره لان القاضى ليس له الاحداث بدون مسوغ شرعى فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة

مطلب  
تعطى وظيفة الميت لابنيه

مطلب  
مادام احد يصلح للتولية من  
اقارب الواقف لا يعمل من  
الاجاب

مطلب  
لا عبرة للائها الخائف

مطلب  
لا يجوز عزل الناظر ولا اجب  
وظيفة ما غير جنته

مطلب  
قرره القاضى في وظائف  
ثم انهى رجل الى السلطان انها  
شاعرة فتزوره فاحسرة تقرير  
القاضى كسأله الوكيل

مطلب  
اذا كان في عزل الناظر  
المشروط خيرا للوقف يعزل

مطلب  
يتعين الاثناء بما هو الا نفع  
لاروقف

مطلب  
ليس للناظر احداث وتولية  
بلاشرط الواقف

والولاية المحمية وغيرهما بان القاضي اذا قرر ان المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل  
للقرائش تناول المعلوم اهـ وحيث لم يكن مشروطا للموتى توجيه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير  
الوظائف للقاضي لا للموتى الذي لم يشترط له الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف  
وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا شرط الواقف كما صرح به في البحر انما في الفتاوى المسخري اقول ذكر  
في البحر ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالمصلحة ولو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح  
الاصححة نظاهرة ثم نقل ما مر من المذخبة ثم قال فان قلت في تقرير القرائش مصلحة قلت يمكن خدمة  
المسجد بدون تقريره بان يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم صحة تقرير القاضي في قيمة  
قاضيها بان للموتى ان يستأجر خادما للمسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم صحة تقرير القاضي في قيمة  
الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة مباشرة وطالب الولى وحرمة المراتب بالاوقاف بالاولى اهـ كلام  
البحر قد برهن هذا كله في غير اوقاف المولى والامراء لانه لا يراعى شروطها كما مر في بيان الموتى ابي  
السعود \* (مسئل) \* فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة بر أو عمل فيه وظائف بشرط توجيهها  
وتقريرها للموتى الوقف وعرضه اطراف الدولة العلية ففرغ زيد عن وظيفة له وجب تقريره فاقض  
وبراهة عن كبرية توجهها للموتى الوقف المشروط له ذلك ليعرض بذلك للدولة العلية فوجهها  
السلطان عن نصره ليعرضها لغيره من شرط تعيينه بالمرء بالتقرير المذكور والبراهة العسكرية  
المرقومة فقام عمر وبارض بكر في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضة في ذلك وهل توجيه  
الموتى والامر الشريف السلطاني \* (الجواب) \* نعم اقول ومثله في الخبرية حيث مثل في واقف نص  
في كتاب وقعه على ان تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فاجاب ولاية القاضي في تقرير  
الوظائف متاع من الناظر المشروط له التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه وانته اعلم اهـ  
\* (مسئل) \* فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف اجداده ففرغ عن النظر في مرضه وانه المستحق  
في الوقف الا هل لذلك لدى قاض قزرة في ذلك فام بعض المستحقين الا ان يعارض عمر في ذلك انه قرر  
في الوظيفة عن محمول زبده فانه هل يقضى انفق يرضى ويمنع المعارض \* (الجواب) \* نعم  
\* (مسئل) \* فيما اذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا انتقارات له بعضها في بادنة المزرعة وبعضها  
في دمشق ومشروط التولية على الجميع لذريته اتوا كذلك واحدا به واحدا ومن عادتهم انهم يقومون  
مقامهم رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد ان ينهوا ويعرضوا امرهم لمحضر  
السلطان عن نصره وولته وامنه نصب الرجل فيما ذكر فينبه به براهة شرعية فتولى وقف دمشق  
رجل بموجب براهة سلبية بمرض متولى الوقف الذي هو من ذرية لواقف القسيم في تلك البلدة وقرره  
قاضي القضاة بدمشق على ما ذكره لثلاث تعطل امور الوقف وصار الرجل يباشر امور الوقف بدمشق بما فيه  
الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم لان الناظر التصرف في الوقف بما فيه الحظ والمصلحة  
وحيث عرض الموتى المشروط له النظر للسلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور متوليا على الوقف  
الذي بدمشق فأقامه السلطان عن نصره فقدم صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط  
له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المتصرف منوطا بتعيينه للسلطان وصرفه عن الاقتضاء فيكون  
عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكانت في اقامته عني في ذلك وقد مثل صدر الشرية  
في توضيح للاقتضاء بخلافه عني بانف فصار كأنه قال بيع عبدك مني بالف وكسر وكسلا  
في الاستباق فتصرف المتولى المذكور بصح ولا سيما وقد قرره القاضي في ذلك لكون الناظر غايها صونا  
للقوم عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغايب اقام القاضي مقامه رجلا لاني ان يقدم

مطلب  
تصرف القاضي في الاوقاف  
مقيد بالمصلحة

مطلب  
للموتى ان يستأجر خادما للمسجد

مطلب  
يجوز توجيه الموتى المشروط  
له ذلك دون توجيه القاضي

مطلب  
ولاية القاضي في تقرير  
الوظائف متاع من الناظر  
المشروطه بالتقرير من الواقف

مطلب  
يقدّم تقرير الناظر في مرض  
موتى على تقرير القاضي

مطلب  
للموتى ان يقيم رجلا  
مقامه

مطلب  
في دلاله الاقتضاء

مطلب  
يقيم القاضي رجلا قام الناظر  
الذي ان حضره



فإذا قدم ترذاله اه والله سبحانه أعلم \* (سئل) في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل  
بشأه عنه وتعلقت مصالح الوقف لعدم ناظر مباشرها فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره  
الى ان يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المتسام وهو مقامه \* (الجواب) \* نعم والمسألة  
في التجربة من الوقف تقلاع الاعاف \* (سئل) \* فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل بشئ  
على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا ولا \* (الجواب) \* اقراره على الوقف غير صحيح  
قال في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار  
المتولي على الوقف لا يصح اه ومنه في جامع الفصولين وفي فتاوى المحاضرين من الاجارة والتصادق  
غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح له وفي الفتاوى التجربة من  
الوقف تكون الناظر واقراره على الوقف لا يصح اه \* (سئل) \* فيما اذا أقر الناظر انه موصل  
من زيد بأجرة دار الوقف التجارية في فواره فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي مخصصه فيه وفي جماعة من ذرية الوقف بأن عهد  
الاجنبية يستحق من ربه في كل سنة كذا من الدرهم وانها من أهل الوقف وهم يتكرون ذلك فهل اقرار  
الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقتناع بشئ منهم من استحقاقهم من ربح الوقف بدون وجه شرعي  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى متولي وقف بر على زيد متولي وقف بر آخر  
وقفه عمرو بأن وقف عمرو جاري في وقف البر المزبور فأزيد بدعوى المدعى فهل يكون غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي بأن مستأجرات الوقف يستحق  
على المحافوت المزبورة مبلغا معلوما من الدرهم صرفه في تعبيرها ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل يكون  
اقراره على الوقف غير صحيح \* (الجواب) \* نعم والمسألة في العمادية \* (سئل) \* فيما اذا  
أقر المبروط له الناظر في الوقف أن فلانا يستحقه دونه وصدقه فلان فهل يكون اقراره صحيحا  
\* (الجواب) \* نعم قال في التوضيح من كتاب الاقرار المشروط له الربع أنه يستحقه فلان دونه صح  
ولو جعله لغيره لم يصح وكذلك المشروط له النضر في هذا اه وذكره في الاشباه في مواضع اقول ومما الكلام  
مستوفى على هذه المسألة في الباب الثاني \* (سئل) \* فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على  
بناته الاربع ثم وضع شرط النظر لنفسه ايام حياته ثم صادق مع أخويه على ان مسكنا مناهما  
مشارك بينهم فلانا ثم ماتت عن بناته المزبورات وميرد أخواه أخذ حصتها من المسكن بمقتضى المصادقة  
للكورة واقرار أخيه بذلك فهل يكون اقرار الناظر على الوقف بيمين من اعيانه غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه أن من مات من الموقوف عليهم  
عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ربح الوقف الى ولده أو أسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك  
وتصرف الناظر المعترف بذلك والان أنسك الناظر لا تعرف ان الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ  
باقراره والتصرف في المذكور ولا عبرة لانكاره \* (الجواب) \* نعم يؤخذ باقراره الموافق لشرط الواقف  
ولا عبرة لانكاره \* (سئل) \* فيما اذا شرط واقف وقف أهلي نظير وقفه للارشد فلا يشهد من  
الموقوف عليهم دفن في الارشد منهم نظير الوقف وثبت ارشده بالوجه الشرعي ثم فرغ من حخته عن  
وظيفة الناظر لمزبور بعض الموقوف عليهم ولم يكن له التفويض عاما فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم في رجل آل اليه الناظر الشرعي على وقف جده وقدره عفت قوته عن العتد على  
الوقف المذكور فهل له أن يأذن لاحد ان يتحدث عنه على الوقف المذكور بيمينه حياته أم لا وهل له  
أن ينزل لاحد عن النظر في الام \* (الجواب) \* لا لشيخ الاسلام السكالي القاضى نعم له أن يستدب

مطلبه  
اذا غاب الناظر للقاضي

اقامة قيم عنه

مطلبه

اقرار الناظر على الوقف

واكرهه لا يصح

مطلبه

اقرار الناظر انه موصل

بالاجرة يؤخذ باقراره

مطلبه

اقرار الناظر ان هذه الاجنبية

استحق كذا وكذب المسخون

لا يسرى عليهم

مطلبه

اقرار الناظر ان الوقف جار

في وقف آخر باطل

مطلبه

اقرار الناظر ان المستأجر

يستحق على المحافوت كذا باطل

مطلبه

اقرار الناظر لشرط ان فلانا

يستحق النظر صحيح

مطلبه

اقرار الناظر على الوقف بعين

من اعيانه غير صحيح

مطلبه

يعمل باقرار الناظر الموافق

لشرط الواقف

مطلبه

اذا فرغ الثابت الارشدية

في حخته من وظيفة الناظر

لغيره لا يصح

من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يستزل ووافق شيخ الاسلام  
 الحنبلي والديمري المالكي والحنفي فتاوى الطراباسي من الوقف بجمع شهاب الدين احمد الشهير  
 بالشيخي اقول وفي الاسماء جوامع من سؤال نظير سؤالنا المذكور وقوله اشترط الارشدية مانسته  
 اذ لم يكن المرأة المفروغ لها ماذلة لا راة الفارقة في الارشدية وفي كونها من ذرية الوقف لا يصح  
 فراقها لها ولا تقريرها في النظر وان عزت نفسها لم تستزل وله الطاب بعد العزل اه ومقتضاه  
 ان المفروغ له او ساوى الفراق في الارشدية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكن تتقدم قول هذا الباب  
 عن البرازية والمظومة المحببة وغيرهما ان الناظر انما يصح تفويضه في مرض الموت وامافي الحيا فلا الا  
 اذا شرط له الواقف ذلك فمقتضى ثم نقل المؤلف عن الفتاوى ان حجية مانسته سبب في الموطر الواقف  
 النظر لنفسه ثم من بعده للارشد من الموقوف عليهم ومات فذهب المتأخر احدثهم ناظر او الحمال انه صبي  
 والارشد فهم امرأة هل احتق النظر الان دونه او لا اجاب حث النظم افضل التفضيل العرف بسلام  
 الجنس المذكور والاني الواحد والمتعدد كلاهما ظاهر وافتى به نيل المرأة الارشدية فاستحق النظر وحدها  
 ان لم يساوها احدى الارشد المذكور او معه والارشد المذكور في القرآن العظيم كونه مفضل في ماله  
 فقط كما هو عليه في كتاب الحجر واماني الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح المال وهو  
 حسن التصرف اه ولا يخفى ان الرشد بالمعنى الاخير يقل في الشيء بخلاف المرأة والحالة هذه والله  
 اعلم اه \* (مسئله) \* فيما اذا ثبت زيد في وجه عمر وانه ارشد منه في نظر اوراق اجدادهم ما بالينة  
 الشرعية ان كانا وتفر في النظر عن رفع عمر به باعترا فها مشروط الواقفين الارشدية ثم ادعى عمر والآن انه  
 ارشد من زيد فهل يقبل بنبته ام لا \* (الجواب) \* حث اثبت ارشديته في وجه المدعى بالينة لمركاة  
 وحكم له بها او تفر في ذلك ولم يصد رمنه بعده ما وجب عزله بحكمه بعباها ما يوجد المزيل ولا تقبل بينة  
 المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينقل الى غيره بعد تده قال في الاشياء من القضاء المقضي  
 عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلي المالك من المذني والنتاج او برهن على ابطال  
 القضاء كما ذكره العجادي اه وفيه ايضا منه اي بينة سقط وقضى بها لم يقبل الاخرى اه وفي الكافي  
 الشهادة اذا ثبتت نقض قضاء ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تقضى ولا تعاد  
 وفي حاوي السيوطي من الوقف لوشروط الواقف بصفة افضل التفضيل كالاصح والارشد وثبتت الارشدية  
 والاصح لواء احد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصح وارشد لم ينقل له الحق لان العبرة ان فيه  
 هذا الوصف في الابتداء لا في الاثناء والارشد لا يستقر نظر لاحد اه اقول تقدمت عبارة السيوطي بأبسط  
 من ذلك اقول هذا الباب وكنتا عاين البحر والمخاض والناظر خاتمة انه اذا صلح المفضل افضل  
 تنقل الولاية اليه وكما ان المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغرور معلوم ان مذهبا  
 لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الاعدل انه يلزم في ما مر تخالفه شرط الواقف الذي هو كص  
 الشارع فيما لو ثبتت امرأة مثلا ارشدية على صبي ثم بلغ اصب وصار عالما عارفا بامور الوقف يباشرها بنفسه  
 قادر على تحصيل غلانه يتايدنا افضل منها من كل جهة فكيف يقال انها احق منه ولا تعزل واما كونه  
 صامتا فبما عليه في حادثة فجوابه ان هذه حادثة اخرى لانه قضى عليه في حاله بحججه وعدم رشده وهذه  
 حادثة اخرى على ان ما عزاها الى حاوي السيوطي قد اعد دخلا فيه لانه لا مة ابن حجر كرايته في فتاوى تابعها  
 في ذلك الروابي من المذهب ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا الى لوشدت بينة ارشدية زيد  
 ثم اراد ان ثبت ارشديته فان كان قبل الحكم او بعده وقصر ازم بين ما يحدث لا يمكن صدقها  
 تعاضتا بمقتضى سوطه ما يحتل اشترا كهما وان حال فتقضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرح

مطلب  
 المشروط له النظر ولو عزل  
 نفسه لم يستزل  
 مطلب  
 المرأة اذا كانت رشيده أولى  
 من الصبي  
 مطلب  
 معنى ارشدي في الوقف صلاح  
 المال وهو حسن التصرف  
 مطلب  
 فيما اذا ثبت زيد انه ارشد  
 من عمر ثم ادعى عمر وانه  
 ارشد منه  
 مطلب  
 المقضي عليه في حادثة لا تسمع  
 دعواه ولا يثبت ما الخ  
 مطلب  
 اي بينة سقط وقضى بها  
 لم يقبل الاخرى  
 مطلب  
 فيما اذا ثبتت الارشدية ثم صار  
 غيره ارشد منه

أن هذا أمر متجدد اه وبیان اجراء هذا التفصيل على قواعد مذهبننا أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل  
من البيعتين بأن صاحبا أرشد اشتركا لان اقل التفصيل بنظم الواحد والاكثر كما مر وان كان  
بعده وقصر الزمن فقد تقررت عندنا ان البيعتين اذا تعاضتا سبق الحكم بأحدهما غالت الثانية وأما  
اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبا بصارا لا أن أرشد من الاول لقبيل وهو المراد  
من كلام ائمتنا فاعتنم هذا التحرير المفرد \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وظيفة اذان في جامع كذا  
بما لها من المعلوم المعين من وقف المجامع بموجب تقرير قاض شرعي ففرغ عنها لدى قاض شرعي  
لاخوين قررها فيها وأعطاهما حجة تقرير وباشراها مدة والا أن قام عمرو بعرضها ما فيها  
زاعما ان زيدا صاحب الاول كان فرغ له عنها قبله ما لدى جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي  
فهبل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط \* (الجواب) \* العبرة للفراغ الصادر من زيد  
للاخوين المذكورين بين يدي القاضي الذي قررها في ذلك دون ما يزعمه عمرو من الفراغ المذكور  
قال في الرسالة الزبديّة فيما يسقط من الحقوق بالاسقاط مانصه ونهنا ان من اسقط حقه من  
وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يكن بين يدي القاضي الا ان الشيخ قاسم في فتاواه  
أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وان تقررا بالنظر المنزول له ولم يستند الى نقل وخولف في ذلك اه ونقل  
ذلك السيد احدى حواشي الاشباه وأفتى بذلك الخبير الرضوي \* (سئل) \* فيما اذا كان على  
زيد تيمار فرغ عنه لعمرو لم يبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان اعز الله أنصاره لم يقبل  
فراغه وقرره وابقاه على تيماره كما كان يريد عمرو والا أن الرجوع على زيد يبلغ الفراغ الذي دفعه له  
فهبل يسوغ لعمرو ذلك \* (الجواب) \* نعم يسوغ ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلته التيمار  
المنزول ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمسألة في الخبرية من الوقف في مواضع ثم قال  
فيها لان مجرد الفراغ بسبب ضعف رد ذكرها في الاشباه وأطال فيها الخشي أقول ظاهر تفسيد الآثار  
الرجوع بالخيرية المذكورة أنه ليس له الرجوع لوقبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد احدى  
الجوى بحشى الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاغتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وأن العلامة نور  
الدين علما المقدسي في شرحه على نظم الككنر سخر حجة ذلك من فرغ ذكره السرخسي في مسوطه  
وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرمي عن والده أنه أفتى بحجة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى  
الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لان التأمل يجوز به بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم  
اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الاشباه الفتوى على عدم جواز الاغتياض عن  
الوظائف لانه حق مجرد فلا يجوز الاغتياض عنه كالاغتياض عن حق الشفعة اه وأما اذا جع له من باب  
المجازاة على الصنيع أو حجة تيمار عام أو أبراهمة خاصة فلا قائل بالرجوع اه ما في الخبرية من الوقت  
مخلصا ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن الزبدي وغيرهما قال عقبه فهذا صريح في عدم جواز التزول  
عن التيمارات وأن المنزول له يرجع بما دفع كما هو ظاهر وان كان نزوله عز لا لنفسه الخ أو رأيت بخط بعض  
العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام على أفندي مفتي السلطنة ما يوافق فيه بالتركية (زيد رحمه الله  
خطب ولان عمرو خطا بى كذوبه فراغ ايتك ايكون ايكوز غروش وبروب عمرو وحنى خطابى زبدي  
فراغ ايتك زبدي ما بلغ زبدي عمرو دين استرداده قادر اوى الجواب اولو اه \* (سئل) \* فيما  
اذا فرغ زيد لعمرو عن وظيفة كانت عليه عوض معلوم من الدراهم دفعه عمرو له ثم أبرأ زيدا ابراهما  
لدى بيته شرعية وضعت مدة والا أن زيد عمرو والرجوع بسبب الفراغ على زيد مدة لا يدم بحسب براءة  
بها وان الغنى أخذها فهل اذا ثبت ابراء العام المذكور ليس لعمرو ذلك \* (الجواب) \* نعم

مطلبه  
لا عبرة للفراغ بل بتقرير قاض

مطلبه  
من اسقط حقه من وظيفة  
لم يسقط وكذا من فرغ عنها  
عند غير قاض

مطلبه  
له الرجوع بسبب الفراغ  
اذا لم يقبل السلطان

مطلبه  
في حكم الاختياض بالمال  
عن الوظائف والتيمارات

مطلبه  
بدل الفراغ لوجهه الدافع  
من المجازاة أو أبراه منه  
لا يرجع به

مطلبه  
لا يرجع له بدل الفراغ بعد  
الابراء الا أنه وان لم تجبه البراءة  
الاختيائية

(مسئل) \* فيما اذا فرغ زيد لعرو عن عذامته معلومة في جوامك العسكر بين بغير عوض واجاز ذلك  
من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثة يكافون عمر بالوجه شرعى أن يدفع لهم مبلغا من الدراهم  
ثم العذامة فهل لا يلزم عمر ذلك الا بوجه شرعى \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمر ذلك  
(مسئل) \* في ناظر شرعى على وقف اهلى ساقر من دمشق بعد أن وكل رجلا من مستحق الوقف  
أحلا للقيام عنه بماله وكاله شرعية عامة أم بتها نفس الوكيل عنه بموجب جهة شرعية ثم تقدم الوكيل  
الى المحاكم وانهى اليه أن وظيفة النظر المزبورة شاغرة عن مباشر مباشرها وطلب منه أن يقره فيها  
اشغورها فافتره فيها بناء على انها منه المخالف لما في نفس الامر مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم  
(الجواب) \* لا منذ الوظيفة المذكورة شاغرة مع وجود التوكيل سيما وانتهى هو الوكيل على  
أنه يجبر والسفر لا تصير شاغرة وحينئذ لا تقر برلمنى على الانتهاء المخالف لمصادق المحل الشرعى  
(مسئل) \* فيما اذا كان زيدا ذنبا وكاسا في مسجد قرية فأقام عمر انما عنه في ذلك مائة مائة مائة  
وجعل له نظير ذلك الجيرة معلومة وباشرها عرو في المدة المزبورة ويريد مطالته بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر  
شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ونقلها في البحر والتحريم أقول ذكر العلامة البيهقي عن المفتي  
ابى السعود أن الاستنابة صح فيما قبلها كالتدريس والافتاء لا فيما بعدها كطاب العلم وأقرانه  
وذلك بشرط العذر الشرعى وكون النائب مثل الاصل أو خير منه ثم تنص الى زوال العذر خلا من المعلوم  
بتمامه يكون النائب ليس للاصيل معه شيء الا ان يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضى كامل لا يحوم  
حول شيء من الخوف والحياء اه واقوه البيهقي والذي حره في البحر ان النائب لا يستحق من الوقف  
شيئا لان الاستحقاق بالتقرب ولو وجد واستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة ولو عين الاصيل  
للتائب شيئا فالظاهر أنه يستحقه لانها الجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستحقاق  
على الأمانة والتدريس وتعليم القرآن وشرح الحشاف بأن للقيم ان يوكل وكسلا يقوم مقامه وله ان يجعل  
له من معلومه شيئا وكذا في الاعفاء اه وبهذا أفتى الخبير الرملى ولعل يحمل ما مر عن المفتي أبى السعود  
ما اذا انابه ولم يعلم له أجرة ولم يعمل الاصيل اكثر السنة لان المقر في الوظيفة قد قام مقامه فيستحق  
معلومه كما تقره في سائر الامثلة لا في ما ذكره لان المقر في الوظيفة قد قام مقامه فيستحق  
ثم لا يخفى أن هذا كما اذا كانت الاستنابة بعد شرعى والا فلا يستحق شيئا وليس من العذر عدم اهليته  
لباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يتبع أثره فيها فلا يستحق شيئا كما حره في وانظر الفن  
الثالث من الاشياء وحيد حيث فلا تصح انابة غيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم هذا ورأت سواء لا  
اجاب عنه المؤلف تبع المجده ولم يشبهه في الفتاوى وقد رأيت في مجموعة منسلا على الترى كفى امين  
فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان المؤذن جامع مرتبات في اوقاف شرطها واقفه هو المقيم في مقابلة ادعية  
بشارونها لا في اوقاف المدكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا يقومون بالاذان وبالادعية المزبورة  
عندهم فهل يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة  
المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه الجواب كما به جدى المرجوم احاب والله الموفق  
للصواب كتبه مفتى دمشق الشام الفقيه جامد بن على بن عبد الرحمن العسدي المذكور عفا الله عنهم  
آمين واجاب مولانا حامدا فسد عن سؤال طبع سؤال جده المرقوم اعلاه بما قلناه حيث شرطها  
الواقفون المذكورون لمباشرةها يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات  
المرقومة دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى اعلم اه مارأيت نخط منلا على \* (سئل)  
فيما اذا كان لآخرين وظيفة عمل معلومة في جامع كذا ابناء لها من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب

مطلب  
فرغ بلا عوض عن عذامة  
ثم مات ليس لورثته أخذه  
مطلب  
لا تصير الوظيفة شاغرة مع  
التوكيل  
مطلب  
التقرب للمبنى على الانتهاء  
المخالف غير معتبر  
مطلب  
في الاستنابة في الوظائف  
بالاجرة

مطلب  
هل يكون المعلوم بمقامه  
للتائب أم للاصيل  
مطلب  
اذا شرطت المرتبات للمؤذنين  
المباشرين فلا شئ للاصلاء

تقرر بإقاضي العام في البلدة المقوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها ومتصرفان  
بها وبعد إلمومها بقضائه من المتولين واحدا بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية  
من قديم الزمان بلا معارض وتولى الوقف الآن رجل قام بمعارضهما في الوظيفة وبكافؤهما الظاهر براءة  
تسديدهما بذلك زاعما أنه لا يكتفي بتقرير إقاضي البلدة فهل يكتفي ويمنع من معارضتهما \* (الجواب) \*  
حيث كان المتصرف كاذرا ومعهما تقرير شرعي يمنع المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك إلا بوجه شرعي  
\* (سئل) \* في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره جماعة معروفين ببني القدسي  
بموجب براءة شريفة سلطانية وذخائر خاقانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد منهم  
\* (الجواب) \* حيث لم يبين أحدانهم في مشترك في جميعهم ولا يختص بها واحد منهم \* (سئل) \*  
فيما إذا كان زيدا ممتلكا في أرض وقف سلخه بتصرف فيها من قديم الزمان ومات لاهن ولد فهل  
دفع أرض الوقف مفوض إلى متوليا وأرض الوقف لا تورث \* (الجواب) \* نعم كما أجاب بذلك  
في الخبرية من الوقف \* (سئل) \* فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة ذات الصبي المذكور  
فقرر إقاضي البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين في التولية المرفوعة ثم عرض للدولة العلية  
بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرفوعة لرجل مستحق من أهل العلم والصلاح  
قام الآن وتولى الصغيرين بمعارض الرجل المذكور في ذلك متمسكا بمقرر تقرير القاضي المزبور فهل يعمل  
بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع ولهم ما من معارضة الرجل بذلك \* (الجواب) \* نعم في الفتاوى الرحيمية  
سئل عن خليفي فرغ عن وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة وجهها  
قاضي مصر الفروغ له فهل يقع هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضي مصره ووطا له  
ذلك ولا في ولايته وأمره بالاعتد بتوجيهه كإلانة لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكن في غيبة قاضي  
يملك التوجيه لذلك هـ \* (سئل) \* في ذي وظيفة في مدرسة يكلف متوليا فمع معلوم وظيفته  
من مال نفسه قبل حصول غلبة الوقف ووصولها إليه فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه  
والقول له بمبينة في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا وقعت هندد اربا على خطاب جامع  
معين وعلى إمامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه فاشم على جهة بر متصلة  
ثم مات وصار أخوه ناظرا على الوقف وصار زيد المزبور خطيبا وإماما بالجامع وتناول من ريع الوقف  
من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة عدة سنين حتى مات الناظر  
وصار ابن أخيه ناظرا مكانه وامتنع من دفع ما يخص زيدا من جهة الامامة والخطابة من ريع الوقف  
بلاوجه شرعي فهل يؤثر مدفع ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل يريد الدعوى على  
متولى وقف برأيه فقرر من القاضي في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ووضت مدة تربع على ثلاث  
وثلاثين سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة ولم يسبق له في هذه المدة تصرف  
في الوظيفة المذكورة فهل لا تسع دعواه \* (الجواب) \* حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ووضت المدة  
المذكورة وترك الدعوى فيها لا تسع دعواه أقول دعواه بالوظيفة في المعنى دعوى باستحقاق  
معلومها من ريع الوقف وقد مر في الباب الثاني أن دعوى الاستحقاق لا تسع بعد خمس عشرة سنة تأمل  
\* (سئل) \* في مسجد له امام ومؤذن وقرا سألهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتعمير  
ضروري والقلعة لا تبنى بالسجل وأذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم  
ويلحقون بالمعمارة \* (الجواب) \* نعم أقول و مرة أم الكلام على ذلك في الباب الثاني \* (سئل) \*  
في الناظر المبشار هل يكون من أرباب الشعائر التي تتقدم بعد المعمارة \* (الجواب) \* نعم كما في الجدير

مطلب  
يكتفي بالتصرف القديم في  
الوظيفة ولا يكافئ إلى الظاهر

براة

مطلب  
وجه السلطان الوظيفة لبني  
فلان اشترك فيها جميعهم

مطلب

اذمات من له مشد المسكة  
لا عن ولد فدفع أرض  
الوقف مفوض إلى متوليا

مطلب

يعمل بتوجيه السلطان  
دون القاضي الغير المقوض  
له التوجيه

مطلب

ليس لذى وظيفة طالب  
معلومه من مال المتولى قبل  
حصول الغلبة والقول للمتولى

بمبينة

مطلب

يلزم للناظر دفع ما يخص  
يدا من جهة الامامة والخطابة  
من ريع الوقف

مطلب

دعوى صاحب الوظيفة بعد  
ثلاث وثلاثين سنة لا تسع

مطلب

لا يقطع على أرباب الشعائر  
ويلحقون بالمعمارة

مطلب

الناظر المبشار من أرباب  
الشعائر

وشرح العلاءي \* (سئل) \* في ناظر وقف أهل قبض أجور عقارات الوقف بعد استحقاقها عن سنة  
 كذا يريد أن يذورها للعمارة ولم يشرط الوقف تقديم العمارة وطلب مستحق الوقف استحقاقهم منها  
 فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم يشرط الوقف  
 تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس لناظر أن يذورها متى ما عتد لهم الاحتياج للعمارة  
 كما صرح بذلك في الاشياء في أوائل كتاب الوقف \* (سئل) \* في دفع المستحقين وأخر العمارة  
 الضرورية هل يضمن وإذا قلنا بالضمن هل له الرجوع على المستحقين \* (الجواب) \* قد أجاب الخبير  
 الرمي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليد صورته سئل فيما إذا صرف المتولي إلى المستحقين وأخر العمارة  
 الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضرر بين  
 قال في الثانية إذا اجتمع من غلة الأرض في يد القيم فظهر له وجهه من وجوه البر والوقف محتاج إلى  
 الإصلاح والعمارة أيضا يخاف التيم لوصف الغلة إلى العمارة وفوت ذلك البر فإنه يتقاربه إن لم يكن  
 في تأخير الممرة إلى الغلة الثانية ضررين يخاف خراب الوقف فإنه يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر الممرة  
 إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير الممرة ضررين فإنه يصرف الغلة إلى الممرة فإن فضل شيء يصرف إلى  
 ذلك البر قال في الجور ظاهر أنه يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة إلى الغلة الثانية إذا لم يخف  
 ضررين فإذا تضررها علم عدم جواز الزام المتولي المعزول بمادفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت  
 الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعزمه فإنه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف  
 في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا لا يصح على الإطلاق ومن قائل بصح الرجوع عليهم مادام  
 المدفع قائما لا هالكا أو استهلكا منهم من قال أنه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لأنه مادفعه  
 على وجه الغلبة والمخاطبة على أنه حق المدفع إليه وهذا أصح الوجوه في شرح النظم الوهابي للشيخ  
 الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس بأوجب فله استرداده إذا دفعه على وجه الغلبة واستهلكه  
 القابض أو قد مر جوابان من ظن أن عليه دينا فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه يرجع  
 بدله والله أعلم أما في الخبرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب شيخ الاسلام مفتي الممالك العثمانية  
 عبد الله أفندي سلمه السلام سمعتها اختلاف آراء المحققين في مسألة الرجوع على المستحقين \* فراجعها  
 ان شئت فانها مفيدة أما كلام المؤلف أقول وفي عبارة الخبرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة  
 ما إذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصار ضمانا فهل يرجع على المستحقين بمادفعه اليهم  
 فقال في البحر بحثنا ينبغي أن لا يرجع وقال في التمرير يرجع لو قائما لا هالكا لأنه لا شبهة وقال المقدسي  
 في شرح البكثير ينبغي أن يرجع أي مطلقا لأنه لم يدفعه بترعافصار كما لو دفعه زوجه نفقة لاستحقاقها  
 بنشور أو غيره أنه الرجوع عليها وهذا الذي حققه الخبير الرمي في حاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ  
 أنه إذا دفع للمستحقين وأخر العمارة كانت العمارة غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على أحد  
 وإن كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي ينبغي ترجيحه الأخير  
 إذا حق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية فهي كسألة الزوجة المذكورة ولذا رجحه الرمي في الجواشي  
 والله أعلم \* (سئل) \* في متولي وقف عرقه ثم أعطى المستحقين نصيبهم ولم يقطع عمارته فهل  
 يضمن ماصرفه من الغلة لغير العمارة لكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولا حق لهم في الغلة إلا بعد  
 أداء الدين أم لا \* (الجواب) \* يضمن المتولي ماصرفه من الغلة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج  
 إليها والله أعلم كنهه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عفي عنه إذا حق لهم في الغلة زمن الاحتياج  
 إلى العمارة كما في الاشياء من الوقف قوله أعطى المستحقين نصيبهم أي ساهمهم مما لا حق لهم فيه وهو الغلة

مطلب  
 ليس لناظر أن يذورها للعمارة  
 للعمارة عند عدم الاحتياج  
 مطلب  
 فيمن دفع للمستحقين وأخر  
 العمارة الضرورية هل  
 يضمن وهل يرجع عليهم

مطلب  
 من دفع شيئا ليس بأوجب  
 فله استرداده

مطلب  
 إذا صرف المتولي الغلة إلى  
 المستحقين وعلى الوقف دين  
 ضمن إذا حق لهم في الغلة  
 إلا بعد أداء الدين  
 قوله أحمد المفتي هو المهمنداري  
 المحامي أنه منه

الحاصلة زمن العمارة أو زمن الاحتياج الى العمارة لانه لاحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للظمان عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصدة متخدة ويبدون الصرف لعمارة نفوت ذلك بخلافه فاذا لم يخف هلاكه خوفا ينافي باساع الصرف الى المستحقين طعاما فبحر برات الشيخ ابراهيم السؤلاني رحمه الله تعالى اقول مقتضى هذا انه لو كان لشخص دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاجره الناظر عقار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضها للموم من مرصده وصار يأخذ منه باقي الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا انه لا يجوز له قبض شيء من الاجرة لدفعها للمستحقين وانه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى يتخلص رتبة الوقف من الدين أو يصرف ما يقبضه في العمارة اللازمة ويوافقه ما في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في دار وقفه عليها مبلغ مرصد لمجاعة صرف في عمارتها الضرورية والا نحتاج الدار الى التعمير ويرى الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذي عليه من غلتها و يقطع على المستحقين والمستحقون يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فدل التعمير ودفع المرصد الذي عليه مقدم على الدفع للمستحقين اجاب نعم بطل على الدفع للمستحقين اه فليتأمل فيما هو الشائع في زماننا فان ذلك يفيد انه ليس للناظر دفع شيء للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت ايضا ما يؤيده مجموعة شيخ متاخرنا من علا على التركاني بخطه ونصه في ناظر وقف ولا أحد مستحقه على رتبة ذلك الوقف مبلغ مرتب تصرف الناظر الغلة على المستحقين مذهب غير اذن حاكم ثم ادعى عليه بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف محلا لكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهد اثنان عندهما كما يأنه أذن له بالدفع من قبل قاض واحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه ولعود المنفعة عليه أم لا الجواب الوقف مادام محتاجا الى العمارة كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو امره القاضي بكافي الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كتبه الفقير محمد المفتي عينية حاب عني عنه أعني به المولى محمد أفندي الكواكبي شارح نظم المنار الاصولي وغيره اه مارأته بخط من علا على رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا قبض متولى وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا المعلومة ومات مجهولا وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة أخرى تلى الاولى وطالبه أرباب وظرف الوقف بالملك لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة الاولى فدفعه لهم من غلة السنة التالية للاولى ظانرا بزمه لهم من غلة السنة التالية ووجوبه ولم بشرط الوافق صرف ربع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم بقطر ما دفع لهم ومحاسبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل للمتولى ذلك (الجواب) نعم وللشيخ خير الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر ربن انه يرجع به قائما وضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفع اليه وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الوهابي للشيخ الاسلام عبدالبر أن من دفع شيئا ليس بواجب فله استرداده لا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اه وقد صرحوا بأن من ظن أن عليه دينا فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع ببذله اه وفي الخبرية ايضا لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى الشافعي (سئل) عن متول قبض الغلة ووفى دينه بما ترك العمارة مع الحاجة اليها هل ثبتت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (اجاب) نعم ثبتت خيانتة بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة

مطلبا  
فيما اذا كان على الدار  
مرصد ودفع الناظر بعض  
الاجرة للمستحقين

مطلبا  
التعمير ودفع المرصد مقدم  
على الدفع للمستحقين

مطلبا  
فيما اذا دفع للمستحقين  
عما قبضه الناظر الاوّل

مطلبا  
من ظن أن عليه ديناً فبان  
خلافه رجع بمادفعه  
مطلبا  
لا يجوز صرف ربع سنة  
في سنة الخ

مطلبا  
امتناعه من التعمير خيانة  
وعزل الخائن واجب

وصرح في البرازية بأن عزل القاضى للحاشن واجب عليه فتساوى المحرمية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثلها في مرقمة الوقف يبرأ عن الضمان لأنه أدى الواجب إلى محله وصرفه ولو جاهد بمثل ما أنفق في حاجته وخطه بدراهم الوقف صار ضامنا للباقي لأنه صار متساهلا كما فلو أراد أن يبرأ من الضمان بنفق ذلك كله في عمارة الوقف محيط السرخسي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشافعي من أن كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل نعم يفسق هذا الناظر بتعديده على عدم العمارة رقة دية انصرف عليها ونهايته في استخلاص الربع وضياحه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل ومن أنصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيما صرفه الابنية ويرجع عليه بما صرفه مخالفا للشرط الواقف والله أعلم به (سئل) \* من قاضى الشام سنة ١١٤٤ في ناظر على أوقاف مثبتت خيانتة في وقف منها فهل يعزل عن الكل (الجواب) \* ما وجدنا لأن نقلا في ذلك لكنهم قالوا إذا ثبتت الخيانة ففقدت الامانة وتقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولي إلا الأمين فادرسه أو نأشيه لأن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لأنه يخل بالمقصود وكذا تولية القاضى لأن المقصود لا يتحقق به ودستوى فيها الذكر والابن وكذا الاعي والبصر وكذا الحدود في القذف إذا تاب لأنه آمن أه والله سبحانه أعلم أقول غير أني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يتجزأ لقلا عن خط شيخ مشايخنا فلا على الترك في ما نصه قوله فان الفسق لا يتجزأ الخ هل يقاس على هذا الناظر إذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله أن الفسق لا يتجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعد والعمادى المفسر ونصه في فقهنا من كتاب الوقف في ناظر على أوقاف منه مذمة ظهرت خيانتة في بعض من الأوقاف هل يلزم عزله من الكل أو لا الجواب لا بد من ذلك البتة أه بحر وفه أه (سئل) \* في ناظر وقف يبيع بعض عقار الوقف من آخر وسلم من المشتري عالما بكونه وقفا فهل إذا ثبت ذلك عليه بكون خيانة منه يعزل أه (الجواب) \* نعم يعزل أو يرضم إليه ثقة كافي البحر واقتبة وغيرهما (سئل) \* في ناظر وقف أهلى أنكر جريان دار معلومة في الوقف أنها لاوقف وأدعى أنها ملكة فهل إذا ثبت الوقف رانكاره له يصير ذلك خائنا ويخرج الوقف من يده (الجواب) \* نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف لو أنكر المتولى الوقف وأدعى أنه ملكة يصير غاصباله ويخرج من يده لصبرورته خائنا بالانكار أه وبمثل أهفى العلامة ابن نجيم كافي فتاوى من الوقف (سئل) \* في ناظر وقف قطع أشجار بستان الوقف المانعة الغير الشالفة ولا اليابسة وأعمالها بلاوجه شرعى فهل إذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعى يستحق العزل (الجواب) \* نعم وأخفى الشيخ اسماعيل بمثل ذلك (بروفقك) شر وطيه أو زوجه متولسى زيدك مال وقف خيانتة ثابتة إراسه حاكم زيدك عزل أيدوب برينه برمتدين كسبه في متولى نصب ابنه كفا قدر أولورى الجواب أولور (على إقندى) بروفقك متولسى زيدك مال وقف خيانتة احتمالي أو كفا حاكم محاسبه سنى كوره كفا قدر أولورى الجواب أولور (على إقندى) ولولان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غيره ما مؤمن على الوقف فللقاضى أن ينزعها من يده نظرا للفقراء كماله أن يعزل الوصى وكذا إذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضى أن ينزعها من يده ويولها غيره لا يه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واسد تفيد منه أن للقاضى عزل المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الأولى وصرح في البرازية أن عزل القاضى المتولى الخائن واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله وينزع لو خائنا

مطالع  
أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم  
أنفق مثلها في الوقف بئى  
مطالع  
يقف الناظر بتقديم  
الصرف على العمارة الخ  
مطالع  
إذا صار الناظر فاسقا لا يقبل  
قوله الابنية  
مطالع  
إذا ثبتت خيانتة في وقف  
هل يعزل من الأوقاف  
مطالع  
إذا باع الناظر عقار الوقف  
يعزل أو يرضم إليه ثقة  
مطالع  
إذا أنشئ الناظر أن دار  
الوقف ملكة يعزل  
مطالع  
إذا قطع الناظر أشجار الوقف  
الغير اليابسة يستحق العزل  
مطالع  
الناظر بالشرط إذا ثبت  
خيانتة في مال الوقف يعزل  
ويصوب أمين  
مطالع  
إذا أنشأ الناظر مال الوقف  
فله الحكم بحاسبته  
مطالع  
إذا شرط الواقف الولاية لنفسه  
وهو غير ما مؤمن فلا قاضى  
عزله  
مطالع  
عزل المتولى الخائن واجب  
على القاضى



مطلب اذا اجره من فاحش

أو من يخاف منه على الوقف

فصح القاضى القعد وعلمه الخ

مطلب اذا لم يبرأ شرط الوافد

يعزل

مطلب المتولى لا يعزل بالحيانة

والقصر بل يستحق العزل

مطلب يعزل الناظر بالجنون

المطبق اذا دام سنة

مطلب لو طعن أهل الوقف

في أمانة الناظر لا يخرجه

الحاكم إلا ببيان ظاهرة

وإن رأى ادخال غيره معه

أدخله وأبقى له معلوم النظر

مطلب اذا اذن لساكن

أن يصرم الدار مع حصول

مال في الوقف وبلاذن القاضى

لا يصح

مطلب استدان الناظر للوقف

بلاذن القاضى لا يمتنع

مطلب اذا اتفق من ماله

في مهمات الوقف بعد الاشهاد

وأذن القاضى له الرجوع

مطلب ادعى المتولى انه استدان

بأذن القاضى لا يقبل

مطلب الاتفاق من ماله

ليس باستدانة

مطلب الاستدانة مضطرة

في القرض والبراء بالنسيئة

مطلب فيما اذا اذن لآخر

في المدعى للمستحقين قبل

يجب الغلة هل هو استدانة

مطلب الناظر اذا عر الوقف

منه مال نفسه ليرجع له الرجوع

ديانة لكن لو ادعى لا يقبل

مطلب اتفاق الناظر من

ماله ليس من الاستدانة

وقف أو وقف الناصح الواقف أو المتولى إذا أخرج ماله لا يتعين فيه أو من يخاف منه على الوقف فصح القاضى القعد وعلمه الخ  
مطلب اذا لم يبرأ شرط الوافد يعزل  
مطلب المتولى لا يعزل بالحيانة والقصر بل يستحق العزل  
مطلب يعزل الناظر بالجنون المطبق اذا دام سنة  
مطلب لو طعن أهل الوقف في أمانة الناظر لا يخرجه الحاكم إلا ببيان ظاهرة وإن رأى ادخال غيره معه أدخله وأبقى له معلوم النظر  
مطلب اذا اذن لساكن أن يصرم الدار مع حصول مال في الوقف وبلاذن القاضى لا يصح  
مطلب استدان الناظر للوقف بلاذن القاضى لا يمتنع  
مطلب اذا اتفق من ماله في مهمات الوقف بعد الاشهاد وأذن القاضى له الرجوع  
مطلب ادعى المتولى انه استدان بأذن القاضى لا يقبل  
مطلب الاتفاق من ماله ليس باستدانة  
مطلب الاستدانة مضطرة في القرض والبراء بالنسيئة  
مطلب فيما اذا اذن لآخر في المدعى للمستحقين قبل يجب الغلة هل هو استدانة  
مطلب الناظر اذا عر الوقف منه مال نفسه ليرجع له الرجوع ديانة لكن لو ادعى لا يقبل  
مطلب اتفاق الناظر من ماله ليس من الاستدانة

مساويا لا صرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لاجل الهرق على المستحق لا يجوز وانما  
جوزها لما لا بد للوقف منه كالعمارة هـ اذا ما ظهر اهـ كلام الحنفى والحاصل ان انفاق المتولى من  
ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقعة على اذن القاضى لانها مخصصة فى الاستمراض والشراء  
بالنسيئة والظاهر ان انفاق ما ذر به كافيه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضى أيضا  
وتقدم أول الباب الثانى عن القنية ما حاصله انه اذا هجر المستأجر باذن القيم مرجع عليه مطلقه الا اذا  
كانت العمارة يرجع معظم منفعة على المستأجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اهـ فلم يقيد الرجوع  
باذن القاضى واقتى بما فى القنية العلامة الشيخ ا هـ من الدين بن عبد العالى كرايته فى فتاويه وكذا ا قنى به  
العلامة الحنبل الرملى حيث سئل فى عليه جارية فى وقف ثم دعت فانظر الناظر الوقف رجل ان يعمرها  
من ماله فمهرها من ماله بعد الاذن واشهد ان العمارة للوقف بعد مضارعة الناظر له فالحكم فى ماله  
الذى صرفه ما ذر به على عمارتها اجاب اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما انفق توجب  
الرجوع بالانفاق ا حسانا واذا لم يشترط الرجوع ذكر فى جامع القسول فى عمارة الناظر بنفسه  
قولين وعمارة ما ذر به كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم فى القنية والحاوى الزاهدى بالرجوع  
وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اهـ فلم يقيد باذن القاضى  
مع تصريحه بما استطاعه به من ان فعل ما ذر به كفعله وما ذاك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة  
كما قرنا به ونضاه من ذلك انه اذا اذن للمستأجر بعمارة الدار الضرورية لكون ما انفق مرسدا على  
الدار وجهه الوقف بكفى ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلى وهذا خلاف ما عليه اهل عصرنا  
ومن قبله فليستعمل فى ذلك وفى الفتاوى الحنبلية سئل فى اواذن متولى الوقف للمستأجر فى الصرف  
على مرسته لكونه ديناعلى جهة الوقف فصرف ماله ما لم يعلم ثم اجره المتولى لاخر بعد انقضاء مدة  
المستأجر الاول فمال دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال للوقف تحت يده فاذن للمستأجر الثانى ان يدفع  
اليه دينه لكونه ديناعلى جهة الوقف كما كان الاول قد دفع ومات المتولى فهل للمستأجر الثانى الرجوع  
بما دفع للمستأجر الاول على المتولى الجديد فى مال الوقف الذى تحت يده او فى تركته المتولى الاول  
ويرجع ورثته على الثانى فى مال الوقف اجاب المصرح به ان الوقف لازم له وان الاستدانة من القيم  
لا تثبت الدين فى الوقف اذ لازم له ولا يثبت الدين الا على القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم  
مقامه فى الرجوع عليهم فى تركته الميت ثم يرجعون فى غلة الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اهـ  
ملخصا وبما يؤيد ذلك ايضا ما نقله المؤلف بقوله اجره من لا اجارة طوالة وهذا المنزل موقوف عليه  
سكان وقفه سابه والده وعلى اولاده ابداما تسوا فانفق للمستأجر بعمارة هذا المنزل بعض النفقات  
بأمر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية فى الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستأجر لانهسمى وذلك للمؤجر  
يتصدق به وان كان له ولاية فى الوقف فعلى المستأجر اجر المثل فى المدة التى كانت فى يده لاجرة بما سى من  
قابل الاجرى السنين الاول ويرجع للمستأجر بالذى انفق فى غلة الوقف ان كاف للمؤجر ولاية فى الوقف والا  
فهو متعاق فيما انفق لا يرجع به لاجل المؤجر ولا فى غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود  
الامر كعمه ولو انفق بدون امره لا يرجع على احدهم الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد من الاجارة  
فى ناظر على مسجد وللجدد وقف فاذن الناظر لمحصرى ان يكسوا المسجد ويكون ثمن المحصر من ريع الوقف  
ففعول وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شأ  
فهل يلزم الناظر الثانى تخليص حق المحصرى لان حقه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول  
الجواب للشيخ ناصر الدين القافى يلزم الناظر الثانى تخليص حق المحصرى ودفعه له من ريع الوقف

مطلب  
الاستدانة لا صرف على  
المستحقين لا تجوز

مطلب  
اذا هجر المستأجر باذن القيم  
يرجع عليه

مطلب  
عمارة ما ذر به الناظر  
كعمارة

مطلب  
اذا اذن للمستأجر بالعمارة ثم مات  
يرجع على ورثته وهم على  
الوقف

مطلب  
الوقف لازم له  
قوله فعلى المستأجر اجر المثل  
أى لان الاجارة الطوالة  
الرائدة على سنة فاسدة  
اه منه

مطلب  
يرجع المستأجر من المتولى  
بما انفق به باذنه فى غلة  
الوقف

مطلب  
اذا انفق المستأجر من غير  
المتولى باذنه فلا يرجع له  
لا على المؤجر ولا فى غلة الوقف

مطلب  
اذا نجحى ان يكسوا المسجد  
وعزل يلزم الناظر الثانى  
دفعه من ريع الوقف

ولا يلزم ذلك الناظر الاوّل حيث عزل ووافقه سيدي المجدد الشيخ تقي الدين الحنبلي تعدهم الله تعالى  
 بمرجه فتاوى الشلبي من الوقف اقول لكن قال في البرزنية قيم المسجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا  
 اذن الحاكم كما به لا يرجع على الوقف اه قال في الجرح وضايمه انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي  
 سواء كان انفق ليرجع اولاد وسواهم الى القاضي او لا وسواهم من على ذلك اولاد وكفى بالمعبر ذلك  
 عن المحامية قيم الوقف اشترى شيئا لمرة المسجد يدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد  
 وله ان ينفق على المروة من ماله كالوصي في مال الصغير وان ادخل المتولي جذعا من ماله في الوقف جاز  
 وله ان يرجع في غلة الوقف اه وكب الرمي في حاشيته قوله وفي المحامية الخ اقول في فتاوى شيخنا  
 المحافى اذا شهد عند الاتفاق انه انفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسيا في ذكره مئة ولا عن جامع  
 القسوان اه كلام الرمي فيا قد حصل ذلك على ما اذالم يشهد وعبارة جامع القسوان في الرابع والثلاثين  
 قيم الوقف لو انفق من ماله في عمارة الوقف فلو انفق بهدائه انفق ليرجع فله الرجوع والا ولو افاقه  
 مالى البرزنية ايضا من قوله قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصي  
 مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى اذا انفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له  
 ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك ايضا يحصل كلام البرزنية السابق الا ان يدعى  
 الفرق بين الشراء والاتفاق في المروة فليتلأمل \* (سئل) \* في وقف برفيه وظائف ليست من الشعائر  
 وهي مقررة على اربابها بما لهم من المعلوم المدين من جهة الوقف وقد قبض متولى الوقف اجور عتاراته  
 عن ستة اشتمن واربعين ومائة واثنى سلفا وغاب ولم يدفع لارباب الوظائف شيئا من علائقهم عن السنة  
 المذكورة وله وكيل في الضبط فقط بكافة ارباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على الوقف لاجل  
 دفع معاليهم \* بقبض اجور المعازات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث واربعين ودفعها لهم بدون نص  
 من السلطان في التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ونما قيد في سؤال بانها ليست من الشعائر لان الناظر في الشعائر يستدين قال في البحر لكن  
 وقع الاشتباه في مسائل منها هل يستدين للامام والمخطيب والمؤذن باعتبار انه لا بد له من ذلك فيكون  
 باذن القاضي فقط او الاظهار انه يستدين لهؤلاء باذن القاضي له قوله في جامع القسوان ليرجع ضرورة مصالح  
 المسجد الخ ولا يجوز صرف ريع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف ان نص السلطان عليه في توليته صرح  
 بالمسألة شيخنا المجلد في فتاواه خيرية ضمن سؤال طويل من الوقف \* (سئل) \* فيما اذا استدان  
 متولى الوقف دراهم للعمارة بمرحمة ويريد الرجوع بالمرحمة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم كفى لبحر وغيره واقفي به التحيز الرمي اقول وقد من تمام الكلام عليه اوائل  
 هذا الباب \* (سئل) \* فيما اذا عمر الناظر من ماله طلبة في دار الوقف تبرعا للوقف والمحققا بالوقف  
 فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي مسألة وقف البناء بمجهة وقف الارض وهو صحيح كافي العلاءي  
 وغيره \* (سئل) \* في قطعة ارض جارية في وقف بريس فيها بناء ولا داخله في قنطرة احد يريد  
 تولى اهل بيته فيما ببال الوقف الوقف لما فيه من المحظ والمصلحة بمجهة الوقف فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف اهل بيته ارض الوقف من نفسه فهل لا يجوز  
 للناظر ذلك \* (الجواب) \* نعم ابرار الوقف من نفسه او سكنه بآخرة المثل لا يجوز وكذا اذا اخرج من ابنه  
 او ابنة او عبده او مكاتبه لانه لا ينفق معها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز  
 لو تقبل المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا تقبله من القاضي لنفسه  
 فحينئذ يثبت لقيامه باثنين اسعاف من باب اجارة الوقف \* (سئل) \* في ناظر وقف اهل بيته صريح

مطلب

لا يكلف وكيل الناظر

بالاستدانة لدفع معاليه من

ليس من الشعائر

مطلب

يستدين الناظر لارباب

الشعائر باذن القاضي

مطلب

لا يصرف الناظر ريع سنة

في سنة بلا شرط واقف او اذن

سلطان

مطلب

اذا استدان للعمارة بمرحمة

ليس له احتساب على الوقف

مطلب

عمر من ماله طبقية في دار

الوقف والمحققا بالوقف يصح

مطلب

للتولى ان يبني في ارض الوقف

بمال الوقف للموقف

مطلب

ليس للناظر ان يؤجر

الوقف من نفسه او ابنته

اوابيه

مطلب

تقبل المتولى الوقف من القاضي

لنفسه يجوز

الوقف المزبور فيه نظرا واستحقاقا آجرا راضى الوقف المزبور مة معلومة بأجرة المثل اجارة مستحقة من له عليه دين وقاصده بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم قياسا على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير من له عليه دين بصرف قساصا اذ الوقف والوصية اخوان لا سيما وقد انحصر ريع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما يستحقه بمفرده والمحالة هذه وبمقتضى له أفتى الصكازروني من آخر الوقف وقال العلامة الشافعي في فتاويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال نظير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقا للأجرة كلها وتمت المدة والدين من جلس الأجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالاتفاق وإن كان مستحقا لبعثها ووقع التقاص بها فالتقاص صحيح أيضا عندنا في حنفية ومحمد رحمه الله تعالى وبضم الناظر وقال أبو يوسف لا يبيع التقاص ثم قال ولا بأس بذلك ما يشهد من القول لصحة الجواب ثم ذكر قوله إلى أن قال فهذا كإتارى صريح في صحة إبراء الناظر المستأجر عن الأجرة وصحة التقاص منبذ على جواز الإبراء كصرح الزبيدي به اتفاقا وقد وضع مجازا كالجواب والله أعلم بالصواب اه \* (سئل) \* في ناظر وقف أجر عقار الوقف من آخر بدون أجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الإجارة المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم وإذا أجرة التقسيم الدار بأقل من أجرة المثل قد رما لا يغبان الناس حتى لم تجز الإجارة لو سكنها المستأجر كان عليه أجرة المثل بالغامبا على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك إذا أجرة اجارة فاسدة ذخيرة من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف بالأجر المثل فلا يجوز يفسد بالأقل ولو هو المستحق لجواز أن يموت قبل انقضاء المدة وتنتفع الإجارة كافي فتاوى قارئ الهداية لا ينقص سيرا وإذا لم يرغب فيه إلا بالأقل كافي الاشياء شرح المتن في العلل تحت فصل اذ ابني مسجد دارم - بله أجرة مثله وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم ظفر القيم بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه إلى مصرف قضاء ديانة حاوى الزاهد من الوقف من فصل تصرفات القيم \* (سئل) \* فيما إذا أجرة ناظر وقف بستان الوقف من زيد مة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى الناظر على المستأجر حرج الاستئجار بأن الإجارة المزبورة بدون أجرة المثل بغبن فاحش وأن هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعا وأنه أجرة الرجل بالزيادة المزبورة فأجابته زيد بأنه استأجره بأجرة مثله وأن الزيادة المزبورة زيادة ضرر وتعت فأنكر الناظر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة أقمار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو مثل البستان المزبور بة وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فقبل شهادتهم المحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بصحة الإجارة المذكورة وبكونها أجرة المثل وبكون الزيادة زيادة ضرر وتعت وبعدم قبض الإجارة المزبورة إلى انتها أمدها وإن زادت أجرة ذلك في المدة وبعدم انقضاءها بزيادة ولا يغيرها حكمنا بغيرها ما وافق مذهبه مستوفيا شرطا وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفى حكم بصحة الإجارة وزومها وعدم انقضاءها بزيادة ولا يغيرها وانفذ حكم الشافعي المذكور غب حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر المذكور أن الإجارة المزبورة بدون أجرة المثل واحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض بشهادتهم الحكم الاول وتقبل الإجارة المزبورة أولا \* (الجواب) \* الإجارة بدون أجرة المثل بغبن فاحش غير جائزة كإصرار حوايه وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كإصرار به في الاشياء قال فان كان إضرارا وتعتا لم تقبل له اى هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء المدة فلا يتصلو أمره وأمر شهوده امان يشهدون أن الإجارة وقعت حين العقد بدون أجرة المثل وأنه زاد السعر فيه الآن حين شهادتهم فان كان الأول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود

مطال  
إذا أجرة الناظر وقاصص  
بالأجرة من دينه يبيع

مطال  
يصح إبراء الناظر المستأجر  
عن الأجرة وكذا التقاص  
بها

مطال  
إذا أجرة الناظر بغبن فاحش  
لم تصح الإجارة

مطال  
ظفر القيم بمال المستأجر  
له أخذ تمام أجرة المثل منه

مطال  
فما إذا أجرة الناظر ثم ادعى  
أن الإجارة دون أجرة المثل

مطال  
لا تقبل الزيادة إذا ثبت أنها  
ضرر وتعت

مطال  
لا عبرة بكثرة الشهود

كما حواه به لان هذه الدعوى عين الدعوى الاولى التي اعلمنا عين الاعمار يزيد وحكم بسخة الاحارة  
من حاكمين حنفى وشافعى وشهود هذه شفعن نقض قضاء والشهادة من ثقات نقض قضاء وترد بزيادة  
الاثبات بانها اجرة لكل مقدمه على انها بدون اجر المثل وان كان الثاني ادنى زيادة السعر ان كانت  
الزيادة من قبل مئعت اورغ ترغاب لا تقبل كانه ازيد وقيل من نصف المستاجر واما اذا كانت  
ازيادته في نفسها بخلاف سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان المحكم من آخر فضل الاجارة قبول  
الوقف اذا اجر ارض الوقف بأجرة مثله يجوز ان ازدادت اجرة ما لم يتغير سعرها او كثر الرغبات فانه  
يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا رافعا ماضى من المدة يحب المسمى بداره فقط وبعد ذلك  
يحب العقد ثانيا على اجرة معلومة كذا ذكروه الروايات وفي ادب القضاء للامام السروجي ما يخالف  
ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي اجرة المثل حاله العقد وان زادت بداره والبدرة  
عشرة آلاف درهم وفي الحاشية والاسعاف رجل استاجر ارض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة  
معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها  
قالوا ليس للمتولى ان يقض الاجارة بنقص الاجر لان اجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان  
المسمى حالة العقد اجر المثل فلا يضر التغير بعد ذلك اه وفي حادى المحصرى لا ينقص لان العقد صحيح  
وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في قيمة ثم ذلك غير مفيد فكذلك اه ولا ان زادت زيادة  
فاخشة كان للمتولى ان يفسخ الاجارة الزيادة فاخشة رافعا نصف الذي أجره أولا لان الاجارة  
تعد ساعة فماعة حيث وجدت المنة فكذا نه اجرة هذه الساعة بقضاء فاحش ولا كذلك البيع  
اذا تغير سعر المبيع اه وفي الذخيرة واذا زاد اجرة المأجر ماضى مده فعلى فتاوى سعره قد لا يفسخ العقد  
وعلى رواية شراح الطحاوى يفسخ ويحدد العقد بحكى السابق في شرح المتن تعميم كل من الروايتين وفي  
المنع اذا زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد للمتولى فسحها وعليه الفتوى وما يفسخ كان على  
المستاجر المسمى كفى الصغرى وكذا في الفتاوى الزيادة اه وعنه في لاشياء وقال العلانى ولو ادعى رجل  
انها بغبن فاحش بأن اخبر القاضى بغيره انها كانت كذلك فسحها وتقبل الزيادة وان شدد واوقت  
العقد انما اجر المثل والاثبات كانت امرار وتعتد الزيادة وان كانت زيادة اجر المثل فالتنازل قولها  
فيفسخه المتولى فان امتنع فالتقاضى والمستاجر احق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط وان اذكر  
زيادة اجر المثل وادعى انها اضرافلا بد من البرهان عليه وان زاد اجر المثل بنقصه من غير ان يزيد احد  
فألمه المتولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستاجر المسمى اشياه من الصغرى اه وفي فتاوى  
المخاوى في جواب سؤال مانعه حيث حكم المحبلى بعدم قبول الزيادة تكون الاجارة وقعت بأجرة المثل  
وحكم بعدم قبولها بسبب تغير اجرة المثل بعد وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة الخ وفي  
حاشية البيرى وقد سئل في الدين على الطرابلسى والوحكم كما حكمه اجارة الوقف وان الاجرة اجرة المثل  
بعد ان اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت بيعة انهادون اجرة المثل فهل يعمل بيعة بطلانها ام لا اجاب بانه  
الاثبات مقدمة روى التي قد شهدت بأن الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقص واجاب بذلك  
ناصر الدين القاتلى المالكي واما جدن النصارى المحبلى اه والحاصل انه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات  
الناس فكهم وزيادة السعر بطلان ولهم شهد الشهود حين العقد ان الاجرة بأجر المثل هكذا ذكره والطاهر ان  
المرويه ادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادنة والدعوى وحكم الحاكم الشرعى رافعا  
كانت بحدثة ودعوى وحكم من حكم شافعى يرى ان الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قوله ونفذ الحاكم  
المحبلى حكمه فالظاهر انما لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف اقول يعنى ان المحبلى او الشافعى

مطلب

اذا تمتعت الشهادة نقض

قضاء ترد

مطلب

بينة الاثبات بانها اجرة

المثل مقدمة على انها بدون

اجر المثل

مطلب

اذا كانت الزيادة من

مئعت اومن راع لا تقبل

كازيادة اقل من النصف

مطلب

اذا زاد اجر المثل في أثناء المدة

ففي فسخ الاجارة وريثان

مطلب

الزيادة فاخشة متدارها

نصف الذي أجره أولا

مطلب

في حكم المحبلى بعدم قبول

الزيادة

مطلب

بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا

في النسخ ولعل الطاهر

حذف كلمة كانت او زيادة

انها قبلها فليست اقل اه محققه

لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة لمحادثة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنع الزيادة كما مر عن فتاوى المحنفوق ولا سيما إذا نفذ حكمه حاكم حنفى وأما إذا حكم الحنفى وقت العقوبة الإجارة وأن الإجرة أجرة المثل ثم زادت الإجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لأنها حادثة أخرى لم يجز فيها حكم حاكم بعد دعوى فتاوى ولو أقيمت الدعوى لدى شافعى بتسخير الإجارة الطويلة فتحكم بهعترا وعدم دفعها ثم مات المستأجر مثلاً للحنفى فمضى بها المات مع حكم الشافعى بخلافه ذلك مما مر من ابن لفرس وبما قررناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم فى فتاواه ولا يمنع قبولها إلى الزيادة حكم الحنفى بالبيعة لأنه غير صحيح أى منع حكم الحنفى المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول من نظريه بأن حكم المحاكم برفع الخلاف فيه نظرية تدبر وقد مر عن المحنفوق فى فتاواه بمثل ما فى فتاوى ابن نجيم وقام ذلك فى حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والمحصل أنه إذا ادعى الناظر عدم صحة الإجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا قبل منه فالمير من على ذلك فإن برهن المستأجر أى على أنه أجرة المثل قدمت بيته لأنها مبنية وان حكمها كم صحة الإجارة وبأن الإجرة أجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا بيته إلا إذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت فى نقد هاهنا أقيمت الدعوى لدى حنفى فمضى به جدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الأول أن قبل الزيادة والأجرة ما من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعى أو حنفى وحكم بالغاء الزيادة العارضة وعدم دفع الإجارة لذلك فنذكر حكمه ليس للحنفى فمضى به عليه امضاء حكم المحاكم الأول وتنبه لذه لارتفاع الخلاف قال المؤلف فقلنا عن جدد المرحوم عبدالرحمن البندى الهادى الشافعى أحكام المحكم الصادر من المحاكم وتقرر به على خصم له (سئل) «فإذا أقبض ناظر وقف أجرة مكان من مستلات بعد خصوصية من مدع على خصم له» (سئل) «فإذا أقبض ناظر وقف أجرة مكان من مستلات الوقف ثم مات وتولى الناظر غيره قام بطلب مستأجره دفع الإجرة ثانياً فهل ليس له ذلك» (الجواب) «ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً مع ما لا يشترط ولا يلزم المستأجر أن يعطى أجرتين للناظر ويقتضى الجدة» (سئل) «فى وقف أهلى من مستحقة ناظر شرعى وبهض من مستحقة بهضم فون فى تقارن بخار وبهض وغير ذلك بدون وكالة عنه ولا ذر شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعاً ولم يدع له جهة لوقف شيئاً ولا يملك فيها قسم معروف فهل ولا ية التصرف للناظر لا غيره والزرع زراعته وعليه أجرة مثل الأرض لجهة الوقف» (الجواب) «نعم» (سئل) «فى ناظر وقف أجر حرام الوقف من زيد مائة معلومة بأجرة المثل لدى حاكم شرعى حكم صحة الإجارة ثم قابل للناظر فقد الإجارة مع زيد وأجره من عمر وبدون الإجرة لا لى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الإقالة بالزبرة غير صحيحة» (الجواب) «حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المتأجره والإجارة بالغبن الفاحش غير جائز» (سئل) «فإذا أقبض ناظر الوقف بعض أجور أقلام الوقف من مستأجر يسأله عن مائة معلومة فهل يكون قبض المذكور صحيحاً» (الجواب) «نعم» (سئل) «فإذا أجرة مثلى الوقف دار الوقف مائة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضه من المستأجر ما لا ضرورة الداعة لتعديله الدار هل يكون قبضه صحيحاً» (الجواب) «نعم أقول لا يتعارف لأنه القيد بالضرورة ولا له أن يكون واقعة الحال كذلك أولاً يكون المدة ما ولا فإنه يجوز إيجار لوقف أكثر من سنة أهله كفى الدر المختار وحيث أنه قبض الإجرة سألنا صحت الإجارة فليأتمل هذا فى الامعاء ليه فى ناظر أجر خان الوقف سنة تالية المدة المستأجر بأجرة حاله قبضها منه ثم عزل فى أثناء المدة ويريد أن يظن تجديد أخذ الإجرة من المستأجر فأجاب فأنبت قبض الأول الإجرة قبضه صحيح وليس لأنه نظر لثانى أخذها من المستأجر ثانياً فأجاب جواز

مطلب  
فى معنى التنفيذ

مطلب  
ليس للناظر الجديد مطالبة  
المستأجر بأقبضه منه الناظر  
الأول

مطلب  
ولا ية التصرف للناظر  
والزرع للزراع وعليه أجرة  
المثل

مطلب  
اقالة الناظر مع المستأجر  
بدون مصلحة لا تجوز

مطلب  
يقبض قبض الناظر الإجرة  
ساعاً

مطلب  
أجر الختان مدة ثانية  
وقبض الإجرة ثم عزل ليس  
لناظر لثانى مطالبة  
المستأجر

قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد باضرورة وجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجرة  
حيث شرط تبجها على المستأجر وهي واقعة القترى في زمانها \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد الناظر  
وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعى وبقي عنده اشتري به عقار للوقف  
بدل الاول فقام بعض متعقبي لوقف بكلف الناظر الى كفايل يكفله بالمبلغ المذكور او يكتبه الناظر  
على نفسه بالمراجعة او يدفعه له وبقية المستحقين يدفعوه بالمراجعة فهل لا يكفل الى ذلك بدون وجه  
شرعى وبقي المبلغ تحت يده ليشترى به عقار للوقف \* (الجواب) \* نعم ولا تصح الكفالة بالامانة  
كالمال الوقف كما في فتاوى الخوافي من الكفالة وعنده ائتي الشيخ الزهلى في فتاواه وسئل عن السلامة  
الرملى اذ لم يصرف الناظر المتبدل المال المتبدل في عقاره او تعدى عليه اوضاع من يده او غاب به  
هل يلحق المتبدل او ورثته بسبب فعل الناظر خسران او خسران اجاب ليس على المتبدل ولا على ورثته  
في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران ويدفعه اذ لم يخرج عن عهده وبقي في عهده  
الناظر الخ اه لو لم يتجر الرضى بمال الصبي هل يصير على القارة قال لا يجمع الفتاوى \* (سئل) \*  
في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف به في مهمات الوقف  
الضرورية فيما لا يكذبها فاهاهم وحلف على ذلك وتعدت تفاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجال  
فهل قبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجمال \* (الجواب) \* حيث عرف  
بالامانة قبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى منه القاضى بالاجمال ولا يصير على التفرير  
شيا فلو كان من جهة غيره القاضى على التفرير شيا فلو كان من جهة غيره القاضى على التفرير شيا فلو كان من جهة غيره  
ويحذفه ويهدده ان لم يصرفه ولا يكتفى منه باليمين كذا في الحاوى الزاهدى والخبر عن الفتنة وتلاه ائتي  
القرناتى وفي احكام الامور في القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امره لا يكذب الظاهر  
فيجوز تول الامانة وتفرير الحجة فلا يصدق يرى على الاشتباه وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر  
لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة فلو وقع فلتنحفظ اقول ويرتفع السكلام في اولى هذا الباب على  
قبول قوله وعدمه \* (سئل) \* فيما اذا اذن متولى وقف بر لى الجاني الوقف في قبض اجور حوايت  
الوقف ودفعه مستحقهم من ارباب الوظائف فقبض البعض وتعدت عليه استخلاص الباقي ودفع بعض  
ما قبضه لارباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم شهدوا على ما دفعه له الجاني وماله بذلك فهل الجاني الامين  
يصدق في ذلك مع اليمين \* (الجواب) \* نعم فيما لا يكذب الظاهر \* (سئل) \* فيما اذا كان  
زيد معترفا في طاعة جانيه في وقف بموجب امانة سلمه اليه واقتر بر قاض شرعى وبشتر في بهان مدة  
مديدة قام المتولى لان يرد من دفع المستأجر من الاجرة للجانى غير صحيح وادله الرجوع بهما عليهم فهل  
يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا يرد من المتولى الزبور \* (الجواب) \* نعم لما في  
وقف الجور من اجمع المال من المستأجر من هلاله او حيا وطلقة الجاني مات المتولى والجانية يدعون  
تسليم الغلة اليه في حياته ولا يدعونهم فانهم صدقون باليمين لانكارهم الضمان عمدة الفتاوى واعلم  
ان الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفة الشرعية واستيعابه الى من له حق  
القبض شرعا ولو في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عدا في حيفه واما عندهما فينبغي ان لا يصدق  
لان كلامهما اجمير مشترك للوقف والاجير المشترك انما يصدق بيمينه عنده لانهما فان المال ليس  
امانة في يد الاجير المشترك عندهما على ما قرر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولى على  
ما افساهه ولم يضر للوقف ينبغي للقاض ان يعمل بمذمهم ما نظر للوقف فتأمل من القول ان لا يولى  
عبد الحليم ان لى زاده \* (سئل) \* فيما اذا كانت المرافقة وارص لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير

مطل  
لناظر ان يبق مال  
الاستبدال تحت يده ولا يلزمه  
كفيل ولا ان يدفعه بالمراجعة  
مطل  
لا تصح الكفالة بالامانة  
كالمال الوقف  
مطل  
اذا تعدى الناظر على مال  
الاستبدال لاشئ على المتبدل  
مطل  
لو لم يتجر الرضى بمال الصبي  
لا يصير عليه  
مطل  
حيث عرف المتولى بالامانة  
يقبل قوله ويكتفى منه بالاجمال  
مطل  
ان كان هما لا يكتفى منه  
باليمين  
مطل  
اذا ادعى الناظر امره لا يكذب  
الظاهر برز ول الامانة فلا  
يصدق بيمينه  
مطل  
الجاني الامين يصدق باليمين  
مطل  
قبض الجاني الاجرة من  
المستأجر صحيح  
مطل  
ادعى الجاني تسليم الغلة  
للمتولى في حياته يصدق باليمين  
مطل  
الجاني والمتولى اجمير مشترك  
عندهما فينبغي للقاض  
ان يعمل بمذمهم اذ لزم  
ضرر الوقف

وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده \* (الجواب) نعم قال في انفع الوسائل في المسألة السادسة عشر ناقلا عن خزائن المال لعمات الواقف وأدعى إلى رجل ولم يذ كر الوقف فإنه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو خص الوصية في أمواله فهو رضى في كله عندنا في حنفية وقال أبو يوسف بندها خصه أهله \* (سئل) فيما إذا وقف زبدعة أهله معلوما منحرا على الحرمين الشريفين بشرط ونظف فمنا النظر لعمرو وذريته ثم من بعدهم أتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة النظر المزبور رجل من ذرية عمرو وهو أهل لذلك قام بتولى الحرمين الشريفين بعرضه في التصرف بالوقف على الوقف المزبور بخلاف الشرط الواقف فهل ليس لتولى الحرمين معارضته في ذلك \* (الجواب) نعم حتى تنقضى ذرية عمرو المذكور فلا بشرط الواقف المزبور لأنه كمنشئ الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم والذات لا كمنصرم بذلك في الأشياء \* (سئل) من قاضى التام سنة ٧٤٠ في إقامات متولى الوقف بجه لا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حصة روقف آخر فمكبر عدة سنين ويرد متوليه ماله من تركته المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركته المتولى المتوفى \* (الجواب) المحكم المذكور يؤخذ من مال الوقف المختص لاجله ولا يلزم تركته المتولى المتوفى شي من ذلك كذا أفنى المرحوم العلامة الشيخ معاذيل المذكور عدة مرات بجه لا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوصية وبغيرها وبعبارةها وكل أمين مات والدين تنصر \* وما وجد تحت عينا فدية تصير سوى متولى الوقف ثم مفارص \* ودرع مال الفهم وهو الورم

قوله وقدره بجملة الكلام على هذا المسألة في هذا الباب \* (سئل) في وقف مستعمل على تقاربات قبض نظاره أجوره بعد ستين سنة كذا وشرط واقفه بتقديم البارة ثم الفاضل عنها المستحقين وأصله المتناظر قد مر تحت ج الإله الوقف من العمارة في الاستقبال فطاب مسقة الوقف استخذه أقوم من ذلك التقدر المولى للامعة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) ليس لهم ذلك حيث شرط لواقف تقديم عمارة وفيقده عند الحاجة إليه لأنه حينئذ يجب على المتناظر أماله قد مر محتاج إليه العمارة في المستقبل وإن كان إلا أن لا يحتاج الوقف للمارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث الوقف حدث والموقوف بحال لا يعمل فيؤدي الصرف إلى المستحقين من غير أن خارشى للتميز في خراب العين المشروطة بغيرها ولا كافي الأشياء قال محشمه الحموى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المعتمد المختار في المذهب كافي جامع المصنفات أقول ومن في هذا الباب ما لو لم بشرط لواقف تقديم العمارة \* (سئل) في ناظر أهل النظارة ولا فاضل وأكده براءة سلمانية فأنهى جملة أنهما شاعرة وأقاربهم بنص مخالف فهل ينعون باعتبار أنهما ثم المخالف للواقع أم لا \* (الجواب) نعم ينعون فإن عزلهم وأعطاهم به على ما أنموه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والبنى عليه منله وحيث بنى على ما أنموه فالظلم والتعدي من الأخذين ومنسوب القاضى والباطل حيث كان أهلا للولاية ليس لأحد رفعه بغير جفنة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الحائسة والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والأشياء والعلاقي في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة المحرر الزملى مفصلا كما هو مذكور في فتاويه من الوقف أقول ومنه غير ذلك \* (سئل) فيما إذا قرأ القاضى هذيانا في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلى بطريق الفراغ من أمه المفسرة في ذلك قبلها بالوجه الشرعى وهذا لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مفعولها شرعا \* (الجواب) نعم أقول نقضتم السكلام في مسألة الفراغ عن النظر فراجعها متأملا \* (سئل) في ناظر وقف أهلى أمر القاضى

مطال  
نص الواقف وصيا ولم يذ كر  
أرق صار وصيا في أوقافه  
وأمواله وأولاده

مطال  
وقف على الحرمين وشرط  
النظر أماره وذرية فليس  
لتولى الحرمين معارضته

مطال  
فما إقامات المتولى بجهلا  
وعلى الوقف حكر لوقف  
آخر

مطال  
لا يضمن المتولى بجهلا  
لغلات الوقف

مطال  
لذا نظر إن يسك قد مر محتاج  
إليه الوقف من العمارة  
في المستقبل حيث شرط  
الواقف تقديمها

مطال  
لا يعتبر الانتهاء المخالف  
لواقع

مطال  
فقرت لنتناع النظر وقترها  
القاضى



العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المبرور مفسدا فهل يكون الناظر غير ضامن لمال المزور؟ (الجواب) نعم فان قلت اذا امر القاضى القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعى أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلنا قال في التنية طالب أهل الحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للإمام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الإمام مفسدا لا يضمن القيم أمع أن القيم ليس له أقراض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للموتى إيداع مال الوقف والمسجد لا يضمن في عياله ولا أقراضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لأخذه منه عند الحاجة وهو أحر من أمسا كذا فلا بأس به وفي العدة يسع للموتى أقراض ما فضل من غلته الوقف لو أحرز اه بخرن الوقف (سئل) في وقف له متول ومشرط بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون إذن المشرط وإطلاعه ومعرفة بلاوجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم قال الفنى يكون الوصى أولى بأمسك المال ولا يكون المشرط وصيا أو أثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصى إلا بعلمه اه كذا أنه الشئ خير الدين عن الحاشية وكذا أنه في أدب الأوصياء ثم قال في الحاشية وقول الفضل بقتى اه وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية ومساهاه تزعم أنها كانت غلته الشئ خير الدين فينا في فتاوى الرحيم من أن المتولى لو أجرة بأجرة المثل اجارة شرعية شتة ودلا على ذلك انظر ما رتبته لاه في زماننا معنى المشارف فيه نظروا في البحر قال في الحاشية وقف له متول ومشرط ليس له مشرف أن يتصرف في مال الوقف لأن ذلك مفوض الى المتولى والمشرط مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب الوقف ومعنى المشرط كذا في فتح القدير اه أقول وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب (سئل) في أرض حاملة لغراس حصة منه جارية تتعالم الأرض في وقف أهلى وبقية غراسه ملائرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصة التجارية في الوقف من غراسه جهة الوقف وأخذ أجرة من ثبات الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقوف فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في ناظر وقف أرسل رجلا نجابية مال الوقف من مسما جرى أقلامه فقبض مال الوقف من المستأجرين ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينته في الدفع ولا يرجع عليه (الجواب) نعم قال في مختصر الحاشية وشرحه للاستيعجاب واذا دفع الرجل الى رجل مال لا يدفعه الى رجل فقد كره أنه دفعه اليه وكذبه الآخر في ذلك والمأمو له بالمال فالتول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الآخر أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليه علم بما جاعا وما يجب على أحدهما لا يلا بدلا ثم إن يصدق أحدهما أو يكذب الآخر فيجب اليه على الذى كذبه دون الذى صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور بخاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الودعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الودعة الى رجل واتهم أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الودعة وأنكر صاحب الودعة الأمر فقول له مع يمينه أنه لم يأمره بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كأنه يوصى في يد الغائب أو الدين فأمر صاحب الدين أو الموصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفع اليه وقال فلان ما قبضت قال قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع إلا بالبينه لان في ذلك إقراره بنفسه من أفعان الا اذا صدقه الآخر في الدفع فحينئذ يبرأ ولا يصدقان على اقتراض وقول قوله أنه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الآخر

مطلب

إذا أقرض الناظر مال الوقف

بأمر القاضى لا يضمن

مطلب

ليس للموتى إيداع مال

الوقف ولا أقراضه إلا لأحرز

مطلب

ليس للمتولى التصرف بدون

إذن المشرط أى للناظر

مطلب

الوقف يستحق من الوصية

مطلب

مهم للناظر طلب أرض

البستان مع حصة الوقف

من الشجر وأخذ أجرة

من ثبات شجر الشريك

مطلب

يقبل قول رسول الناظر

في الدفع الى الناظر المأمو

مطلب

القول للمأمور بدفع الدين

والدائن بعدم قبضه منه

مطلب

في دعوى المودع دفع

الودعة الى رجل بأمر المودع

مطلب

في دعوى المدين والنائب

الدفع الى رجل بالامر

المأمورة لم يدفع وطالب المأمور بحقه فأنه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه القتمان وان تكل سقط عنه القتمان اه من قوله في الشهاب الشئ من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة لا تقوى  
 \* (سئل) \* في وكيل شرعي عن تنازول وقف أهلي في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغلبها وفي سائر أمور الوقف فبأمر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك درهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه، لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل لبعض من مال الوقف والبعض استدانة باذن القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبلة بآجرة مهيئة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلبة الوقف بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم المعتقد في المذهب أن ماله منه بذل لا يستدرك مطلقا وان كان لا بد له فان كان بأمر القاضي جازرا لا يجوز من بحث الاستدانة وفي أوائل المحرقة من الوقف مانع فذكر وجهه توكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضي إذا علم له اه والمسألة في الخاصية والقضية والعنوان وفيها حديث علم له التوكيل وناب الوقف لمصلحة ولم يمكن دفعه إلا بشئ من مال الوقف ودفع لضممان عليه الخ \* (سئل) \* في مال كان أرض وقف فزاس درهم جاري في وقف آخر وأهله متصرفون فيه ويدفعون لتولى الأرض آخرها وباطلهم متولى الأرض بأشياء وضعت بوجه شرعي فهل يمنع من أن تعرض لهم بذلك ويترك المدين على قدمه \* (الجواب) \* يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع آجرة المثل لجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير أن يرضوا عن التماس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن العمادي كتبه الفقير أحمد المقتضى بدفعه في الشافعي عن المحدثه جوابي كذلك كتبه الفقير أبو الوهاب المحنبي عني عن المحدثه جوابي كذلك كتبه الفقير حامد بن علي بن إبراهيم ابن عبد الرحمن العمادي المقتضى بدفعه في الشافعي عنه \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي ثقة قبض غل الوقف وصرف بعضها في ثمر برز وغراس لأرض الوقف وبغيرها من المأوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتها وبها الظاهر لا يكذب في ذلك فهل قبل قوله بغيره في ذلك \* (الجواب) \* نعم كتبه الفقير حامد العمادي عني عنه المحدثه جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزي المقتضى الشافعي عني عنه المحدثه كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح المحنبي المالكي المقتضى بالشافعي المحدثه كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد المحنبي المأوي المقتضى بالشافعي أقول ومراويل الباب تمام الكلام على هذه المسألة \* (سئل) \* في ما إذا كان زيد وظيفة في وقف عال من المعلوم قدره ثلاثة دراهم عثمانية مدة رخصها ببراءة سلطانية ودفاتر الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله زيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر غنما سلطانية أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة سنين ويريد التولى الرجوع عليه بالزائد الذي دفعه من ماله في المدة طائفا أنه يستحقه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول ومراكم الكلام على هذه المسألة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة \* (سئل) \* في متولى وقف عزل وتولى على الوقف غيره ببراءة سلطانية وتقرر قاض وللوقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والاجور للمتولى المنسوب حال دون العزل وإذا لم يباشر العزل وظيفة التولية لا يتحقق معلوم التولية \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ثلاثة أقانم تولى على وقف برآجر أحدهم بعض عقارات الوقف من أجور دون رضى من السابق ولا إجازة فهل تكون لأطراف المذكورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم في دار وقف أهلي لها ناظران فتح مستأجرها ما باذن من أحدهما دون الآخر فهل يؤثر بعده ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر باطلا \* (الجواب) \* حيث كانا شريكين وإقامة بربر من القاضي أو بأمر لمطافى ولا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والمسألة فيه

مطل.  
 إذا وكل الناظر وكيل  
 في مباشرة أمور الوقف  
 فصرف مالا بدعه له الرجوع

مطل.  
 الناظر الاستدانة فيما لا بد  
 منه بأمر القاضي

مطل.  
 يصح توكيل ناظر الوقف  
 هؤلاء وناظر القاضي إذا علم له

مطل.  
 إذا ناب الوقف نائبة له دفع  
 شئ من مال الوقف

مطل.  
 يمنع المتولى من تكليفهم بأن  
 الغراس موضوع بوجه  
 شرعي بعد تصرفهم من  
 الغريم

مطل.  
 يقبل قول الناظر إلا من  
 باليمن فيما لا يكذب الظاهر

مطل.  
 للمتولى الرجوع بما دفعه  
 للمستحق من ماله زيادة على  
 قدر استحقاقه

مطل.  
 ليس للمتولى الميزول قبض  
 الغلات والاجور وإذا لم  
 يباشر التولية لا يستحق  
 معلومها

مطل.  
 تصرف أحد الناظرين دون  
 رأى الباقي لا يصح

كتبه الفقير على السدادى عفى عنه \* (سئل) \* فبماذا كانت هذه مقرة في نصف وظيفة نظرو في  
جديها فلان وفلان فوكات ثم يكره ان يرد في النظر وفي ما على امور الوقفين فاق الوكيل المزبور ان دعنا  
المستحقة سنحق كامل نظر الوقت الواحد دون الموكلة واتصدق الموكلة على ذلك فهل يكون اقراره عن  
نفسه سارا عليه ولا يدعى على الموكلة المزبورة \* (الجواب) \* نعم اقول ومهما لم يكن على هذه  
المسألة في الباب الثاني \* (سئل) \* في وقف اهل ليناظر امين وجماعة مستحقون لريه ما يرضون  
النظر المزبور في النصف في امور الوقف من قرض وصرف وبيع وغير ذلك زاعمين انه ليس له  
ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يمنعون من معارضة في ذلك ولا عبرة بزمعهم ولا يشترط حضورهم  
واطلاعهم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في وقف اهل ليناظر امين مستحقون ونظر وفي ربيع الوقف  
عوايد قديمة معودة يتناولها كل من كان ناظر على الوقف بطلب منهم في امور الوقف من مذهب توريد  
على خزين سنة بموجب دفاتر الوقف المصفاة امضاها اقصاها هل للنظر تناولها كاجرت به العادة  
القديمة \* (الجواب) \* نعم اقول فتقدم ان الناظر اخذ العشر حيث كان قدرا حوسل عمله والا فلا يس له  
اخذ ان زيدا الا لا يشترط له الواقف شيئا فوله مطلقا وهذه العوايد ان كانت مثل العوايد التي يأخذها  
النظر في زماننا كالذي يأخذونه من المستأجر وسيله خدمه فهي في الحقيقة تسبكه لاله لاجرة  
المثل لانهم يزعمون عقار الوقف بدون اجرة له حتى يأخذوا الخدمة لانفسهم فهذا ليس به حق  
وفي الدار اختار عن فتاوى العلامة لقرناشي ليس للتلوي اخذ زيادة على ما قرره اواقف اصلا ويجب  
صرف جميع ما يحصل من غناء وعوايد شرعية وعرفية لدار الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر  
المراشعي برضاة على الراشعي الدعاى الشرعية له

\* (كتاب البيوع) \*

\* (سئل) \* في رجل باع آخر عذقة من التلخين لم تكن عنده والست في ملكه حين البيع فهل البيع  
امد كونه صحيح \* (الجواب) \* نعم اطل بيع المدوم كافي البيع الناجد من التلخير غير \* (سئل)  
فبماذا اشترى زيد من عمر دار معلومة ثم اخلفها فقال المشتري اشتريتها انا وقال المبيع بتم اوفاء فل  
القول منها \* (الجواب) \* اقول لم يدعى الباطل بيمينه والبيدة على مدعى الوفاء لانه يدعى خلاف  
الظاهر والبيدة المذمومة خلاف الظاهر قال في الحناية في احكام البيوع الفاسدون ادعى احدهما بيمينه  
الوفاء والاخر بما انا كان القول لمن يدعى الباطل والبيدة على مدعى الوفاء \* (سئل) \* في دار معلومة  
فوات بيموت متعذدة مشتركة جميعها بين زيد ورجل من رجل منهم حصه معلومة شاعفة فيها فباع زيد منها  
معينتها من زوجها بمن معلوم فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* نعم الشريك ان له قال  
في التلخير في مسائل بيع المشاع دارين اثنين باع احدهما بيتا معينتها من رجل لا يجوز عن الثاني انه  
يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع احد الثمنين من الدار من مدينه من بيت من فلان اخر  
ان يبيعه اه وشميل في الحناية والعهادية معالين يتقرر الشريك بذلك عند القيمة واقوى الرمي  
رحمه الله تعالى بعين المسألة \* (سئل) \* فيما اذا كان له يد طبة ومربع جارشان في ملكه  
بالوجه الشرعي كائنا في دار مشتركة بينه وبين اخوته فباعها ما زيد المزبور من عمر وبيعها بانا  
شرعية امش معلوم مقبوض فهل في صحيح البيوع \* (الجواب) \* نعم لا ينافي ذلك ما افنى بد الخبير الرمي  
لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهذا المبيع كله ملك محقق بالبيع \* (سئل) \* في مرض  
مرض الموت باع فيه جارية ورده داره من زوجته الوراثة له المستقرة في عهده حين البيع بمن معلوم  
هو دون بمن المثل بغن فاحش واقربة فضه منها حين البيع وكان الغالب من حاله الضيق لزم القرائن

مطلب  
اقرار احد الناظرين ان فلانة  
تستحق كامل النظر بسرى  
اقراره على نفسه فقط  
مطلب  
لناظر لتصرف في امور  
الوقف بدون حضور المستحقين  
مطلب  
لناظر تدل العوايد القديمة  
المهودة  
مطلب  
ليس للتلوي زيادة على ما قرره  
له الواقف ويجب صرف  
النماء والعوايد لمصارف  
الوقف  
مطلب  
بيع ما ليس في ملكه باطل  
مطلب  
القول المذموم في البيع الباطل  
والبيدة المذمومة  
مطلب  
باع بيتا معينتها من دار  
بيوتها مشتركة لا يصح  
مطلب  
باع فدية من بيت معين  
فشرى به لا يبرأ منه  
مطلب  
باع بيتين فخصص به عشرين  
في داره تركه  
صحيح البيع  
مطلب  
بيع المريض في مرض موته  
من داره واقراره باستيفاء  
المن لا يصح

وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض بل كانت دون شهر ومات منه  
عن زوجته وعن اخوة اشقة المتيحزوا البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار  
المذكورين والمحالة هذه \* (الجواب) \* نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصدقهم قال في العبادية  
مرض باع من وارثه شيئا واقر باسئفه الثمن قال ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من حاله الضنا  
ولزوم الفراش وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند في حنفية رحمه الله ذكره  
فاضحة في وصايا فتاواه \* (مسئل) \* فيما اذا كان زيدا دارا واولاد فرض مرض الموت وصار غائب  
حاله الضنا ولزوم الفراش وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من اولاده  
المذكورين بغير اقر يقضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن اولاده المذكورين فهل  
يكون البيع والاقرار صحيحين الا باجازه الورثة والمحالة هذه \* (الجواب) \* البيع في مرض  
الموت للوراث لا يجوز عند أبي حنيفة الا مرضي الورثة وان كان ثلث القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات  
نفس البيع من الوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قل وهو الصحيح وعندهما يجوز  
لكر اذا كان فسخه عن ارجحاهما بخبر الوارث المشتري بين الفسخ وانما قيمة المثل فالتحابة او كثر  
كما في العبادية واما اقرار المريض في مرض موته للوراث ولو قبض دينه من غن او غيره فباطل  
الا ان تصدق الورثة كما هو مخرج في المعتبر \* (مسئل) \* فيما اذا باع مريض مرض الموت نفسه  
نصف داره المعلوم من جماعة معلومين اجاب عنه بغير معلوم هو المثل فاصوره به بما يستحقه  
في ذمته من جهة دين شرعي استدانه منهم قبل تاريخه باعترافه بذلك وبقائه في ذمته وليس عليه دين  
غير المبلغ المقاصص به لامن دين لزمه في مرضه بسبب معروف ولادين لزمه في النكحة ومات من ذلك  
المرض من آخر شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراف المذكوران صحيحين \* (الجواب) \*  
نعم قال في التتو بر شرحه لاهلنا اقرار المريض بدين لاجني نافذ من كل ماله لاثر عمرضى الله عنه  
ولو بعين فكذلك الا اذا علم بما يملكه لمسا في مرضه فياخذ بالثالث ذكره المصنف في معينه واخر الارث عنه  
ودين النكحة مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بدينه او بما يملكه فاض قدم على ما اقر به في مرض موته  
واولقر به ودعته وعند الشافعي رحمه الله تعالى السكل سواء السدب المعروف ما ليس به رجع ككساح  
مشاهده والمثل اما الزيادة فباطلة وان جاز لكساح عياله اذ افطه وماله في شرحه على المانقي وفي العبادية  
من احكام المرضى من كتاب البيوع المرض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله  
من اجنبي بدين يسير لا يصح المحابة عند السكل اجازت الورثة ام لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت  
فليطع تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت المحابة بقدر الثالث ام  
بناطه وذ كرتج الاملام من باب مزارعة المرض على سبيل الاستهاد ومثله شراء المريض من وارثه  
وقال الا ترى ان مريضا لو اشترى من وارثه عينا من الشهود واعطاه الثمن كان جائزا اذا لم يكن فيه  
محابة كما لو اشترى من اجنبي قال ثمة الوارث انما يخالف الاجنبي في الاقرار واما فيما ثبت معاينة فالوراث  
والاجنبي فيه سواء ولم يذكر في المسألة خلافا هذه المسألة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند  
السكل اه من الفصل ١٦ من تصرف المريض من يبيع الذخيرة وفي الفتاوى المحررة سئل في مرضه  
باعت لابن بنتها المحبوب عن ارتها باين عها وبنتها فباطا وسبعة اثمان قيراط بقانية قروش ثم ماتت عن  
ذكرها الحكم اجاب لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن لا عين فيه فاحش صح البيع ولا شئ على  
المشتري وان كان علم ادين مستغرق لا يجوز المحابة ويصح البيع وان كانت المحابة بعين فاحش او يسير  
فالمشتري بين القيمة او يفسخ البيع لان وفاة الدين مقدم على المحابة وان لم يكن الدين مستغرقا خرجت

مطلب  
البيع في مرض الموت للوراث  
لا يجوز ولو بعث القيمة

مطلب  
بيع المريض لاجنبي واقراؤه  
له فيه يصح

مطلب  
اقرار المريض بدين لاجنبي  
نافذ من كل ماله الخ

مطلب  
لا يصح المحابة في بيع المريض  
للمدبرين يحيط من الاجنبي  
بغير يسير  
مضا  
شراء المريض من وارثه بدون  
محابة جائز

الحياة من الثالث سلم له المسيح بغير شيء كالمصيبة لأجنبي والله أعلم \* (سبئيل) \* في امرأة بها  
داء سعال طال نحو سنتين ولم تنصر صاحب فراس فباعته فباعت فيه زوجها حصه معلومة من عقار بن معلوم  
مقبوض لدى بدنة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقبط صحيحين  
\* (الجواب) \* نعم والمقعد والمعلوج الذي لا يزاد مرضه كل يوم فكذلك الصحيح وكذلك صاحب الجرح  
والوجع الذي لم يجعله صاحب فراس فهو كالصحيح كافي فساوى قاضيهان وذكر في أوامر هذا الفصل  
من فتاواه المسلول إذا طلق امرأته وقطع طاله ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمعلوج قال  
في الكتاب أن لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وإن كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه علة مرضه  
وليست بقائمة وذكر في العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثالث ونكاح المشايخ فيه  
قال محمد بن سلقان كان مريضا بالبدانة وهو بمنزلة الصحيح والأفوه بمنزلة المريض وقال أبو جعفر  
الهندواني أن كان زراد كل يوم فهو مريض وإن كان ينقص مرة وزداد أخرى فمطلقا مات بعد ذلك  
بسنة فهو كالصحيح وإن مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا أنه ينظر إن كان  
يصلى مضطجعا فهو كالمرضى ونكاحه أو يضاق الرجل إذا تفرغ عن القيام بمصالحه قال مشايخنا لا قدر  
على القيام بمصالحه وحواشي سواه كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا إذا تفرغ  
عن القيام بمصالحه خارج البيت يعتبر مريضاً وفي مصابيح الجامع الصغير المقعد والمعلوج والمسلول  
إذا تناول ذلك وصار يحتاج إلى تخاف منه الموت فبهته من جميع المال وذكر أبو العباس الصفاتي  
في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد والمعلوج إذا وهب في أول ما أصابه ثم مات  
في أيام تكون الهبة من الثالث لأن الله لم ينصر عادة وذكر قاضيهان في الجامع الصغير صاحب السبل  
والدق قبل أن ينصر صاحب فراس لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قبل أن يتصلو عن قليل  
مرض فبادم يخرج من حيوان نفسه لم ينصر صاحب فراس لا يعتبر مريضاً عند الناس عمادية  
من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصاً أقول وكتبت في أوائل كتاب الوصايا ما من حاشيتي رد المحتار  
مانعه وفي المراجعي وسئل صاحب المنظومة عن حديث مرض الموت فقال كثر فيه أقوال المشايخ  
واعتمادنا في ذلك على قول القاضي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة  
لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصححه  
الراعي قلت والله ما رآه عقيد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم تخف منها الموت كالفالج ونحوه  
وإن صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا تخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح  
هنا اهـ \* (سبئيل) \* فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالديون فباعت الورثة من عمر وما ذن  
القاضي والغوراء بمن المثل وأذوا به الديون للغوراء فهل صح البيع \* (الجواب) \* نعم \* (سبئيل) \*  
في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي ثم فيه غبن فاحش وبعه منه  
ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يبرز ذلك وليس له سوى البيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر  
وصية ويعتبر من المثل \* (الجواب) \* نعم قال في التوفيق كتاب الوصايا باعتاقه ومحاباته وبعه ووقفه  
وصنائه وصية فيعتبر من المثل اهـ \* (سبئيل) \* في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي  
تساوى ألف قرش بخمسة مائة ولا مال له سواه ثم مات من مرضه المزروع ورثته لم يجز يزوجوا ذلك فهل  
يكون صحيحاً بغيره اهـ أنه قد نفذ لحاجة باع قدر المثل ثم يقال للشري ما إن تلغ الثمن إلى الدين وليس  
له أن يرد من البيع شيئاً وما إن تغشغ \* (الجواب) \* نعم والمسألة باعتبارها في العمادية من بيع المريض  
\* (سبئيل) \* في امرأة تدارجارية في ملكها أرضاً وباعت نصفها شاعراً من جماعة معلومين ثم

مطالع  
باعث زوجها وهداه سعال  
لم تنصر به ذات فراس يصح

مطالع  
بيان الصحيح من الأقوال  
في حديث مرض الموت  
قوله ما جرى الخ أي من أن  
الأمراض المزمنة كالفاالج  
ليست مرض موت اهـ منه  
مطالع  
بيع الورثة تركه الميت  
الديون باذن القاضي  
والغوراء صحيح

مطالع  
بيع المريض من أجنبي بغبن  
فاحش وبعه الثمن له يعتبر  
من ثلث ماله

مطالع  
يصح بيع نصف الدار متاعاً

معلوم بعبارة نافله مبيع المذكور \* (الجواب) \* نعم كفى العمادية باع فضولى نصف الدار  
المشتركة بين رجلين ينصرف المبيع الى نصيبهما فان أحجاراً أحدهما صاع في النصف الذى هو نصيب المميز وهو  
قول أبى يوسف وقال محمد يجوز المبيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما إذا باع أحد الشرى بكن نصفها فان  
ثم يجوز المبيع في نصف الدار لأن بيع المالك انصرف الى نصيبه أما مبيع الفضولى انصرف الى النصف  
الشائع فإذا أحجاراً أحدهما صحت اجازته في ربع الدار فصول العمادى من ٤٤ فى تصرفات الفضولى  
وفىها أيضاً من الفصل الثلاثين فى مسائل الشيوع ، وكذلك الى أن قال فالوجه الأول وهو بيع المبيع  
من أجنبي على صنفين أما أن كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه  
فالمبيع جائز فى المواضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشافعى فى كتاب الشيوع وأجمعوا على أن يبيع سهم  
واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يبيع المتاخية ونقل التمر تاشى فى فساو ومن باب الشركة  
الاتفاق على جواز بيع الشائع وفى الجرح من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وقد اجازة المشاع  
الامن شريكه عدس الكلام الا ترى ان هذه الشائع لا يجوز بيعه يجوز اه فتحرر ان يبيع الشائع  
جائز من الشريك ومن الاجنبى الا فى الحصة الشائعة من الفراس والزروع وقال العلامة قاسم فى رسالته  
فى مسائل الشيوع سئل عن بيع حصة زعم من عقار فاجبت بالجواز ثم اخبر عن بعض من يزعم  
العلم بانفسه ان ذلك غير جائز فقلت لا أعلم خلافاً فى المذهب فيما ذكر وانما اختلاف فى بيع الحصة  
الشائعة من العمارة والبيع الجواز قال جلال الاسلام فى فتاويه أرض بين رجلين أثلاثاً والزروع فيها  
نصفان فباع صاحب اثلاث نصيبه مع نصف الزروع مشاعاً من أجنبي صح فى الأرض دون الزروع وقال  
قوب بدينه ما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجز له شريكه من نصيب البائع ومثل ذلك فى العبد  
المشتركة وقال باع نصف نخلة مع لوعة ونصف عمارة مشاعاً جاز وان كان فى قسمتها ضرر قال وأما  
بيع نصف العمارة مشاعاً ففى اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وارقى اه قلت العمارة البناء  
فى النخلة والزروع لولى قالوا لان العمارة للبناء فاشبهت الزروع وفى النخلة وفى الصغرى بناء بين رجلين باع  
أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزروع ولو باع من شريكه جاز اه  
ما فى الرسالة وقم أفوائد (مسئل) \* فى بيع الحصة الشائعة من البذوع لأرض لغير الشريك بل يصح  
أم لا \* (الجواب) \* قال فى فتاوى التمر تاشى من باب الشركة وفى شفعة جواز زاده فى باب العروض  
إذا باع نصف البناء مع نصف الأرض جاز سواء باع من أجنبي أو من شريكه وللشفعة الشفعة وإذا باع  
نصف البناء بدون الأرض من الأجنبي أو من شريكه لم يجوز قالوا وهذا إذا كان البناء محققاً وأما إذا كان  
غير محقق جاز بيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء إذا كان غير محقق كان القلع مستحقاً ومستحق  
القلع كالموقع ولو كان مقلوعاً حقيقة جاز وهذا فى غالب الافتاوى أقول قد علمت أن فى الجواز أصح  
وأرقى وبأن تمام الكلام عليه \* (مسئل) \* فيما إذا كان زيد متهماً بمسكة فى أرضى وقف  
سليخة ونصف غراس شائع جاز نصفه الآخر فى ملك عمرو قائم بالوجه الشرعى فى بعض الاراضى  
المزبورة فباع المذمور ربع الغراس المزبور من زيد الأجنبي بدون إذن عمر والشريك ومتولى  
الوقف ولا وجه شرعى فهل يكون البيع المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم كما أفتى به  
التمر تاشى والمحدث عبد الرحمن العمادى والوداد العالم وهو المتمدك بقرره العلامة قاسم فى رسالته  
وهكذا فى أنفع الوسائل أقول وبه أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل فى مواضع من فساو واضطرب  
الافتاء من الشيخ خدير الدين فأفتى أولاً بأن يبيع أحد الشرى حصة فى الغراس فى الأرض المشتركة  
من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفتى به ابن نجيم فى تحوذ ذلك وأفتى ثانياً بخلاف ذلك حيث قال فى باب

مطلب  
بيع الفضولى نصف الدار  
المشتركة

مطلب  
تقول نفيسة فى صحة بيع  
المشاع

مطلب  
الحصة الشائعة من الغراس  
والزروع لا يجوز بيعها

مطلب  
اختلاف فى بيع الحصة  
الشائعة من العمارة والبيع  
الجواز

مطلب  
فى بيع الحصة من البناء  
لغير الشريك

مطلب  
بيع الحصة من الشجرة لغير  
الشريك غير صحيح



من الزرع الشريك بدون الارض ففي رواية يجوز وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنهم يجعل  
على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكارحصة من الزرع فلا يجوز  
لانه يكلف الاكار القلع فيضرر بالبيع الاكارحصة من الزرع أو القرية قرب الارض فانه صور اتفاقا  
والدليل قول الجليل لان البائع بما يملكه بالقلع يفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقطع  
الشكل فيضرر المشتري فيما لم يشتريه وهو نصيب نفسه التي تقتلخص انه ان باع من شريكه الذي لا حق له  
في الارض لا يجوز على المختار واما بيع الحصة من الغراس المشتركة من الاجنبي والشريك فان كانت  
الارض لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الآخر بدون الارض قياسا على الزرع كما مر وان كانت  
لغيرهما بان غرسا بنحو فان بمناسبة وبيع من له الارض جازا ومن الشريك لذي الارض له لا يجوز  
وان باع جازا لا يجوز بيعه لامن شريكه ولا من اجنبي وان كانت الارض لاحدهما فان باع رب الارض  
لشريكه لا يجوز ولا غيره يجوز واما بيع الحصة من البناء فان الارض لهما وبيع احدهما نصيبه  
من الارض والبناء جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فإن من اجنبي لا يجوز وان من  
شريكه ففي عدمه وانما سواء كانت الارض للبائع او للمشتري وان كانت لغيرهما باع جازا فان اجر البائع  
نصيبه من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صحت البيع والا لا لزوم الغرض لانه يمكن البائع  
تسكين المشتري القلع وان باع جازا لم يضره معلومة فان باع بغيره صحت البيع والافندي جريان الروايتين  
وان يغصب بيع البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقلع فكان القلع حقا حقيقة والحاصل  
اذا رفع الى القاضي بيع حصته من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء المذكور مستحق للبقاء  
في القرار على فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق للبقاء أثبت البيع وحكم به  
وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حرره الامام الطرسوسي في هذه المسائل في كتابه أنفع  
الوسائل ونافع فيما في القنية من أن في جواز بيع العمارة شاعا اختلاف الروايتين والشافعي والجواز  
اصح ورفق بأنه لا يضر ما عارض ما نقله القدوري عن الاصل وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة  
من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار فتوى لبعض المشايخ واما اختلاف الروايتين  
فهو في الشريك أم في الاجنبي فلا يخفى وقد نقل ابن حنبل في كتابه نسخ النخبة عبارة الطرسوسي  
في مسألة بيع الحصة من البناء على التفصيل المذكور وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحر اه  
أقول ايضا الحاصل ان المناط في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم  
مشرحا ولأنه وعليه فما أمن فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا ففي بيع الحصة من الغراس فسخه والزرع بعد  
ادراكه يصح ولو من الاجنبي بل ان شريكا لا ضرر على الشريك لو طلب الشاري القطع ومثله  
الشجر اهذله بعد بلوغه أو ان القطع كالحجر والمقصود في الحاشية والاولوية اذا باع نصيبه  
من مشجرة بغير إذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد باع أو ان القطع فالباع جاز لان المشتري  
لا يضر بالقسمة وان لم يتلف فالباع فاسد لانه يضر بالقسمة وعلى هذا حكم الزرع اه ان كان البيع  
قبيل الامر بشركه باع النمار قبل النسخ فيه التمهيل المار الذي اقتضاه الطرسوسي توفيقا بين  
عباراتهم وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم ان غالب ما يقع في زماننا ان البناء إنما يكون في الارض  
المختصة وفي اراضي القرى السكنية فاذا كانت الارض المخصصة للبناء جارية في قواعد الشريك  
في البناء وبيع احدهما حصته من الآخر به باع جاز حصته من الارض المختصة وقرعاه من غير ذلك  
في الارض السطانية ورفع يده عنها يجوز البيع اذ لا بد للبائع على الارض حتى يكلفه القلع واما بيع  
ذلك لغير الشريك فالمقصود عليه في عدة كتب انه لا يجوز البيع معللا بأنه لا يمكن



تسليمه الانقضض البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنينة المازج حار ومطلقا ومثله  
ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم وبويده ايضا انه لا فرق بين الحصنة من البناء والحصنة  
من الثوب او العبد وقد قال شيخنا شافعا متاعا على الترك كما في بعد نقله عبارة القنينة وغيرها  
بيع الحصنة الشائعة من العمارة يجوز على الاصح لانها اشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى  
في زماننا بدعوى والعلامة قاسم ثبتت في اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه  
على القنينة وحاصل الجواب ان الشافعين لا يختلفون في ذلك فثبت انما ثبت على الناساني  
والله اعلم واما الشجر فالغالب فيه ايضا ان يكون قائما محتملا في ارضي الوقت او بيت المال بالاجرة  
فاذا باع الشريك من شريكه وآجره حصته من الارض والترم الشاري بعبادتها الجهة الوقت او بيت  
المال فلا ضرر الا ومثله الزرع واما البيع من غير شريكه فلا اذنه فلا يجوز ان يفتل في انفع  
الوسائل انه لو باع نصيبه من الزرع من اجني والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك  
المشتري انقلب البيع الاول جائزا لان المانع من المحوز قد اذرع اه واما لو باع الشريك من  
الاجني باذن الشريك فالذي عليه الانتهاء في زماننا وقبله المحوز وقد علمت ما فيه من الخلاف  
وما عوق به الطرسوسي اخذنا من قول فاضيل ان لو ان الشريك الذي يبيع اجاز بيع الشريك هل له  
ان لا يرضى بعد الاجارة قال له ذلك لان قاعه ضرر الانسان لا يصير على ان يحتمل الضرر اه  
وقاضيان ذكر ذلك في مسألة المطبخ والغا هو جريان ذلك في الشجر والبناء والعمرة ايضا فاذا اجاز  
الشريك البيع من الاجني ثم اراد المشتري ان يقول ما غره من القاطع او القطع له ان لا يرضى بعد  
ذلك فيفسد البيع ما لم يفتح العمرة او يدرك الشجر وان القطع لعدم الضرر جئت وهذا كله اذا لم يبق  
للبائع يد على الارض والاصح البيع للزوم الضرر على المشتري بامره بالتفريغ واما لو كان المبيع  
للبيع ولا شريك له فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا ذكر الزرع فيجب جائزا كما مر  
في كلام المؤلف وظاهره انه في البناء لا يجوز لكن ما عوق القنينة والعلامة قاسم بفساد المحوز فيه  
ووجهه ان البناء اشبه رقة الارض في كونه معدا للبقاء لا قصد فساد ورفعه بخلاف الزرع  
والظاهر ان الغراس مثل البناء فاذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلا وآجره نصف الارض  
لهي حاكم يرى اجارة الشاع وحكم بذلك او فرغ له عن نصف مشد لو كانت الارض سلطانية فانه يصح  
كما يظهر من تعاملهم بالضرر لانه لا ضرر في ذلك لان البائع لم يبق له يد على أرض الحصنة المبعة  
من الغراس واذا اراد احدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقيمة  
لا بقيمة الغراس ممكنة فاعتن هذا القول بامسئاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله اعلم  
بالجواب \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يبايع دارا قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق  
الها كره فباعه من غيره وبيعا شرعيا بين معلوم مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا ناظرا  
ولا يتوقف على اذن متولي الوقت \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في غراس مشتركة بين  
زيد وعمرو والبايعين واحدهما القيم الذي هو تحت وصاية اخيه زيد اكمل منهم حصته معلومة فباع  
البايعان حصتهما من بكرة بيعا ناظرا شرعا باذن الرمي المذكور واجازته لذلك فهل يكون  
البيع المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم قال في ادب الاوصياء من فصل البيع والرعي  
في المال وفيه ايضا الوصي قائم مقام الوصي \* (سئل) \* في مشجرة حور يملكها  
جارية في وقف اهلي يريد بعض مستحقى الوقت بيع نصيبه منها بلا اذن النظار والوجه شرعي  
ولم تبلغ الاشجار او ان فاعها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ

مطلوب  
لا يتوقف بيع بناء الدار  
على اذن المتولي

مطلوب  
بيع الحصنة من الغراس  
باذن وصي القيم الشريك

صحيح

أوان قطعهما والمساواة في البحر من النوع \* (سئل) \* فمين باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك ولم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع فهل يكون المبيع المزبور جائزا لزال المانع \* (الجواب) \* نعم كما صرح به قاضيان \* (سئل) \* فمين باع نصيبه من الغراس القائمة في أرض وقف من أحد شركائه بلا تصديق ولا إذن من بقية الشركاء بموجب مصلك ولم يحكم بفسخه حاكم برأه فهل يكون البيع المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم قال في أنفع الوسائل عن المحامية إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وأما باع من الشريك حاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وان منه باعاه \* (سئل) \* في شجرة بين زيد وعمرو لم تبلغ أو قطعهما زيد يبيع نصيبه منها بلا إذن شريكه بغير الاذن ويكف شريكه التي يبيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيع نصيبه كما ذكر قاض \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك ويبيع نصيبه كما ذكر قاض حدث لم تبلغ أو قطعهما تنضّر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو وقد فقه له عمرو متاعا مقصبا بفضة بمن معلوم من الدراهم قاصده زيد به من دينه المزبور وهل كونه الثمن زائدا على ما في المبيع من الفضة أو مساويا أو قتل فهل يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في الدراختار والاصل أنه متى يبيع بتقديم غيره كمنه فليس بمنزلة من يقدم من جنسه شرطا زيادة الثمن فلو لم يطل ولو بغير جنسه شرطا التقاض بقط \* (سئل) \* في رجل اشترى من أخته زوج أو أودعها زنتها كذا مفعلا رساعة فضة وعقصة فضة وخبر فضة بموتها بالذهب بمن معلوم من القروش الفضة بقط عليه في أقساط معلومة وتسلم المبيع ونصرف به واستهلكه فكيف الحكم \* (الجواب) \* البيع المذکور غير صحيح وتسلمه بقيمة المبيع لأنها فانه بشرط التقاض في المجلس كما صرح به في المنع في باب الصرف \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد خاتم ذهب فباعه من عمرو بمن معلوم من الدراهم بقط عليه في أقساط معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد بها من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلا \* (الجواب) \* نعم فلو تجانسا أي التقاضان شرطا الثاقل والتقاضى والاشترط التقاض أي وإن لم يتجانسا بشرط التقاض قبل الافتراق دون الثاقل بغير الخصام قال فان تفرقا قبل القبض باطل أم وقامه في البحر والنهر والمنع وغيرها \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد قسم معروف من دار معلومة وأمانة وأمان فحاس وزاد فضة وحلق ذهب وسيف فولاذه معلومات قباعها من ابنته البالغين بمن معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والامعة والواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة وقبوض جميع الثمن بالحاس لدى بنته شرعية وكتب بذلك صلح شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد ثبوته شرطا \* (الجواب) \* نعم وتقدم نقلا في بيع المفضض والمزركش أقول بما يناسب ذكره هنا يكبر السؤال عنه وهو ما وجد في طرف الثوب أو الشاش من غل الذهب أو الفضة هل بشرط أن يقدم من الثمن ما يقابله قبل الافتراق أم لا وقد ذكر المسألة السيد محمد أبو السعود الأزهري في حاشيته على شرح متلهم كين واستنبط عدم الاشتراط من قولهم إن ما دخل في البيع على وجه التبعية لم يكن له حصة من الثمن إلا بالتبعية ثم فرق بين هذه المسألة وبين مسألة تباع أمة في عقد طلاق فضة وربع سيف محلى بطلان حليته بالأخر حيث يطل البيع فهو جاما لا افتراق من غير قبض ما يقابلهما بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضا وإن انصبت به فكذلك الحلية من معصاه بخلاف علم الثوب فانه ليس

مطل  
بيع الحصة من المشجرة قبل  
أوان قطعهما لا يجوز

مطل  
باع نصيبه من الغراس من  
أحد الشركاء بلا إذن الباقين  
لا يجوز وكذا الزرع

مطل  
في بيع الثعب والمزركش

مطل  
بيع الفضة بالفضة تبعية  
غير صحيح

مطل  
بيع خاتم ذهب بفضة تبعية  
باطل

مطل  
في علم الثوب والشاش من  
الذهب أو الفضة

من مسمى المبيع فكان دخولوه في البيع على وجه التبعية فلا يقابل به حصته من الثمن المخلص للركن  
 يشكل عليه مسألة المقتضى والمزكش الآن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالنظر في الطوق والحاجة  
 وأنه ليس شياً آخر غير المبيع فكأن من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسألة في الذخيرة وإذا ناع  
 ثوابه وجاز بدب بالذهب الخاص لا بدحجوزته من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المفصل أكثر  
 وفي المتن أن في اعتبار الذهب في المستف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة  
 وأبي يوسف أنه يعتبر اه وقال في التارخانية وفي البقا إلى أن في اعتبار الذهب في المستف روايتين  
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياض ولوايع دار في سقوفها ذهب ذهب في رواية  
 لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً لغيره إلا في الثوب فإنه لا يعتبر لأنه تبع محض اه  
 فهذا انقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لأنه تبع محض وقام الكلام على هذه المسألة  
 فيما علقته على الدار المختار فرأيه \* (سئل) \* في امرأة باعته حديثاً في دار شتركة  
 بينهما وبين أخيهما من الميزب من مملوك على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع  
 المزبور بائناً \* (الجواب) \* نعم رجل باع داراً على أن يسكن البائع فيها مدة فهل يكون البيع  
 أن يرضى البائع بما يكون قابلاً للحاجة من فصل الشروط \* (سئل) \* في رجل اشترى  
 من آخر قوة غنمية في الأرض ما وما وجودها فيها بن معلوم ويريد ردها إذا رآها بعضها فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* ببيع ما أصله غائب ولم وجوده يجوز له خيار الرؤية أن شاء رده وإن شاء أخذه وتبقى  
 رؤية البعض عندهما وعليه التقوى كما في شرح المجمع والتنوير وعنه في الجبر اه وكذلك أفتى قارئ  
 الهداية بأنه يجوز بيع ما هو غيب في الأرض كالقبض والبصل والجوز والبقا س وإن أوقفه البائع  
 فلم يشترى الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئاً غيباً في الأرض فهو رهان لم يره وحكمه  
 أن لا يشترى أن يقبض هذا العقد قبل الرؤية لأنه ليس بالارز في حقه فأن لم يقبضه وقبض المشتري بعضه  
 باذن البائع أو البائع قلع البعض بغير المشتري أن شاء رضى وإن شاء فسخ وإن رضى بالمقبول عزمه البيع  
 في الباقي إذا كان على صفقة مقاسم وأجاب أيضاً بأنه يجوز بيع قبض السكر وهو قائم على أصوله  
 مغطى في قعره بعد تدويره ولا حاجة للمشتري الخيار إذا رآه بأرأه فشره وإن شاء أخذه وإن شاء رده فأن قلع  
 شيئاً من الأرض بطل خياره \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو بصلاً بمدركاً  
 بائناً في أرضه معلوماً وجوده فيما يشترى وتسلم المبيع وقبضه من أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبايعه  
 ثم امتنع من دفع الباقي لا لأنه خسر فيه فهل لا عبرة بتعلمه \* (الجواب) \* نعم يلزم المشتري دفع  
 بقية الثمن للبائع ولا عبرة بتعلمه المذكور لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كافي شرح  
 المجمع المالكى عن الخاتمة وكذا في شرح التنوير لما لا في من البيع الغياض \* (سئل) \* في رجل  
 باع عدة الأجاث حال كونها بغير موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز  
 \* (الجواب) \* نعم لأنه بيع معدوم \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد بائناً داره لم يملكه فباعه من عمرو  
 ببيعاً تاماً شرعاً بمن معلوم ومن المثل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمرو والمشتري أنه ان دفع  
 له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يمكن بيعه مردوداً عليه ومسا لفيه وإن لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له  
 في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد ذلك لعمره ومات عمرو من ورثة باعوا المبيع من بكر وسو لم يوفوه فقام  
 زيد تكلف بكراً إذا لم يبع له بالثمن ثم سكباً بالاشهاد المذكور فهل ليس زيد ذلك \* (الجواب) \* حيث  
 كان البيع بمن المثل والاشهاد المذكور بعد البيع المزبور ووعده من المشتري فلا يجبر على رده والمالة  
 في الخيرة من البيع ومثله في التمر ناشى والبزازی \* (سئل) \* فيما إذا كان له دفلاحة باعتهما من

مطلـ  
 بائناً داراً على شرط أن تسكنها  
 مدة فبذل البيع

مطلـ  
 يجوز بيع الغيب في الأرض  
 كالقبض والبصل وله الخيار

مطلـ  
 بيع ما أصله غائب إذا ثبت  
 وعلم وجوده جائز  
 مطلـ  
 بيع المردوم غير جائز

مطلـ  
 إذا كان البيع بمن المثل ثم  
 وعده رد المبيع إذا رد الثمن  
 لا يجب الوفاء به

أحبا بمن معلوم فيه عن فاحش وأطلقت البيع ولم تدكر الوفاء لأن المشتري عهد إليها بعد البيع لدى  
بينة شرعية نها إذا ردت له مثل ثمنه يفسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قول اغناؤه مثل الثمن وتريد  
اغناؤه مثل الثمن واستردا معه بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لهذا؟ (الجواب) نعم  
ولا يرب في أن يسع الوفاء حكمه حكم الزهني في جميع الأحكام على ما عليه الأكثر كفي الحرية والحدوى  
الزاهدي وهو الصحيح كافي جواهر القضاوي وقد بسط البرازي فيه الأقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري  
فأما في ثمنه تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ \* (مسئل) \* فيما أكل زيد مبلغ معلوم من الدراهم  
بدنه ثم عرفه باعته عروبة به من معلوم وملك عند البائع قبل تسليمه المشتري بأقمة معاوية فكيف  
الحكم؟ (الجواب) \* يبطل البيع هلاكه قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو بدينه  
والمأالة في البرازية \* (مسئل) \* فيما لو اشترى شيئا ومات جلا بقبضه فقبضه وفكك فعله من ملك  
(الجواب) \* به لك من مال المشتري لأن الماء وما قبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر  
القضاوي من البيع \* (مسئل) \* في مبيع باع شيئا لم يلق بالبيع والآن قال في حين البيع لم يكن  
باغافه بل صدق \* (الجواب) \* نعم وفي مقاربات بيع الذخيرة مبيع باع واشترى وقال أنا باع ثم قال  
بعد ذلك لم يكن باعًا قال في وقت يسلخ مثله في ذلك الوقت لم ينفذ في الجوده ووقته اثنتا عشرة سنة  
وهنا دفقة أخرى وهو أنه بشرط بعد بلوغه ثنتي عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتل مثله أحكام الصغار  
للأستروث في مسائل البيوع ادعى الإفراغ الصغروا أنكرد القراء فالقول لمقر لأسانه إلى حالة  
معهودة منافية للقول لمن في الأقراء المدعى عليه جاء بجنط البراءة فقال المدعى كنت صيا وقت  
الإفراغ قال له لانه استند إلى حالة منافية للقول لمن في الدعوى مبيع باع واشترى وقال أنا  
بالع وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست بالبع لم ينفذ في قوله ولو كان ابن إحدى عشرة سنة ثم قال لست  
ببالع صدق جامع الدعوى من البيوع \* (مسئل) \* فيما إذا كان أصغر نصف جوار بقرية في ملك  
أهم المستول لا مال لهم غير ذلك واستأجروا للنفقة ويريد أوجه بيع جميع العلوقين أم لا فهل له ذلك  
والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم وفي الثانية يسع الأب مال طفله من الاجتنى على ثلاثة أوجه لأن  
الأب ما عدل أومستورا فادعى في الوجهين الأولين يجوز تقدمه ولو عقارا ويسير الغن فلا يمكن للطفل  
القبض بعد البلوغ لأن للاب شفقة وموافرة ولا معارض له فالتأخران مباشرة على الحرية فتتقد فلا بدعى  
الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ ضامه أو لا اتفاق عليه وموافقة مثله في هذه صدق بيمينه وعلى  
الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار لأن يكون بضعف لجة تعارضه الفساد نظر الشفقة فسلم تظهر  
الحرية لا ينفذ فلا بد من رضاه بعد البلوغ وهو المختار وقام مسئل بيع الأب في أدب الأوصياء من البيع  
الأب المبذر المفسد الملق بأذاع أرض الولد الصغير وأنه في ثمنها على نفسه أم يبيعها فخر ثبوت أصل  
الولاية ولكن من الواجب أن لا يدفع الثمن إليه ويترفع القاضي بده وسيله إلى تقييقه بالمردف  
جواهر القضاوي من الباب الخامس من البيوع ولكن في الفصاوين وغيره ما عايناه من أن يسع الأب  
ثقة الصغير إذا كان مفسدا لا يجوز لأب يصف القيمة اللهم إلا أن يحول على الضعف فتأخر أقوا  
هنا روايتان نص عليهما في أحكام الصغار لا استروثي وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة  
في الفصاوين وغيره قال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه التتوي أن  
الأب إذا باع ثقة الصغير بمثل القيمة ومن يبيع يجوز له أن يبيع أو مستورا ولو لم يقد لا يجوز  
الابضعف القيمة والوصي في بيع لمقام مثل الأب المفسد لا يجوز بيعه إلا بضع القيمة وأرجحة الصغير  
أولدين الأب وفي مروض حكم الأب والوصي أحدهما عاين الأب أو الوصي عرض الصغير بمثل القيمة

مطلب  
بيع الوفاء حكمه حكم  
الرهن في جميع الاحكام  
هو الصحيح

اذا مات المشتري وفاء  
فوريته تقوم مقامه

يطلب البيع بهلاكه قبل  
القضاء

بعث رجلا اية قبضه فقبضه  
فهلك هلك من مال المشتري

اذا باع العبي ولم يقل  
اني بالغ ثم قال لم اكن بالغاً  
صدق

قال كنت صديقا وقت الابراه  
فالقول له وكذا الاقرار

بيع الاب مال طفله من  
الاجبي على ذرئته اوجه

الحاجة من الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالموصية لأجنبي والله أعلم \* (سئل) في امرأة بها  
داء سعال طال نحو سنتين ولم تصرف صاحب فراس فباعته زوجها حصه معلومة من عقار بن معلوم  
مقبوض لدى بيتة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون المبيع والقض صحيحين  
\* (الجواب) نعم والمقعد والمعلوج الذي لا يزاد مرضه كل يوم فيكالحج وكذلك صاحب الحج  
والوجع الذي لم يجعله صاحب فراس فهو كالحج كافي فتساوى قاضيهان وذكر في أوخر هذا الفصل  
من فتاواه المسلول إذا طلق امرأته وقطع طال ولم يضمنه كان بمنزلة الحج وأما المقعد والمعلوج قال  
في العكاب إن لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وإن كان قديما فهو بمنزلة الحج لأن هذه علة مرضه  
ولست بقاتلة وذكر في العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فيحتدي يعتبر من الثالث وتكامل المشايخ فيه  
قال محمد بن سلقان كان برجي برؤه بالتداوى فهو بمنزلة الحج والافوه بمنزلة المريض وقال أبو جعفر  
الهندواني إن كان زكاد كل يوم فهو مريض وإن كان ينقص مرة بمراد أخرى يتفران مات بعد ذلك  
بسنة فهو كالحج وإن مات قبل سنة فهو كالمرض وروى أبو نصر العراقي عن أخيه أنه ينظر إن كان  
يسل مضطجعا فهو كالمرض وكما هو أيضا في الرجل إذا عجز عن القيام بمصلحه قال مشايخ بلخا قدر  
على القيام بمصلحه وحواجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الحج وقال مشايخنا إذا عجز  
عن القيام بمصلحه خارج البيت يعتبر مريضاً وفي رواية الجامع الصغير المقعد والمعلوج والمسلول  
إذا طاول ذلك وصار يحال لا يخاف منه الموت فهمه من جميع المال وذكر أبو العباس الصغاني  
في أحكامه أن أصحابنا قدروا الطاول بسنة وقال فيه المقعد والمعلوج إذا ذهب في أول ما أصابه ثم مات  
في أيام تكون الهبة من الثالث لأن الهبة لم تصر عادة وذكر قاضيهان في الجامع الصغير صاحب السلس  
والدق قبل أن يصير صاحب فراس لا يكون في حكم المريض لأن الإنسان قما يتأخرون قليل  
مرض فإدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصرف صاحب فراس لا يعتبر مريضاً عند الناس عمداً  
من أحكام المرضى من كتاب الطلاق لمخلصاً قول وكنت في أوائل كتاب الوصايا من حاشيتي رد المحتار  
مانعه وفي المراجع وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ  
واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه خارج الدار والمرأة  
لحاجته داخل الدار لصعود السطح ونحوه اهـ وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصحبه  
الزناهي قلت والله مرأته مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه  
وإن صيرته زافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المتون والشرح  
هنا اهـ \* (سئل) فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركه مستعرقاً بالديون فماتت الورثة من عمره وادان  
القاضي والغرماء بمن المتل وأدوا به الديون للغرماء فهل صح المبيع \* (الجواب) نعم \* (سئل) \*  
في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي فمن فيه شئ فاحش وجهه منه  
ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يحز ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر  
وصيه ويعتبر من الثالث \* (الجواب) نعم قال في التوسر في كتاب الوصايا باعتقاده ومجانبته ووقفه  
وصيئانه وصية فيعتبر من الثالث اهـ \* (سئل) في المريض مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي  
أساوى ألف قرش بنحو سبائة لإكمال له سواها ثم مات من مرضه المزروع ورثته لم يحز بذلك فهل  
يكون محايضاً به اهـ أنه فتقدد الحاجة بقدر الثالث ثم يقال للشئ ما أن تلغ الشئ إلى الدين وليس  
له أن يرد من المبيع شيئاً ما أن تقسغه \* (الجواب) نعم والمسألة يعتني بالمادية من يسوع المريض  
\* (سئل) في امرأة تدارجارية في ملكها أرضاً وباعته نصفها شافعاً من جماعة معلومين من

مطلب  
باعت زوجها وهداه سعال  
لمصر به ذات فراس يصح

مطلب  
بيان الصحيح من الأقوال  
في حد مرض الموت  
قوله ما جرى إلح أي من أن  
الأمراض المزمنة كأنها  
ليست مرض موت اهـ منه  
مطلب  
بيع الورثة تركه كالمات  
الديون باذن القاضي  
والغرماء صحيح

مطلب  
بيع المريض من أجنبي بعين  
فاحش وجهه الثمن له يعتبر  
من ثلث ماله  
مطلب  
يصح بيع نصف الدار ماعداً

الاراضي المذكورة ببيع الغراس دون الارض كافي فاضحين وغيره \* (سئل) \* فيما اذا قبض زيد  
من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وبعده أن يعطيه قطنا باهلا هو الواقع ثم أرسل له القطن بالمهر الواقع  
يوم الارسل وكان الله وبعدها ما مضى من ذلك غلظت رافقه فانها في هذا ما تلتصق او تلتصقا على عن القطن  
بالمهر الواقع أولا والا لئن يريد زيد مطالبة عمرو بمبلغ من الدراهم تكتله بحساب السعر انما في بدون وجه  
شعري فهل اذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس يزيد ذلك \* (الجواب) \* نعم كما فني به  
المرتاقي والخبر المتي وصرح به في مجمع الفتاوى والمجتمعي معزيا إلى النصاب \* (سئل) \* فيما اذا  
استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر ما علموا من  
الحظنة ثم أقل من الباقي بغير ذلك الوقت المعلوم بينهم وتصرف بالحقصة ثم غطوا لهم بقيه مصلته وابتاع  
من احتساب الحظنة من أصل الدين زاعمة انه نظم صبره عليهم مدة تكليف المحكم \* (الجواب) \*  
تكون الحظنة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معروفا بدينهم فتعسب بسعرها الواقع المذكور من  
أصل الدين كافي للمجتمعي والقنينة ولا عبرة بالزعم المذكور وزيد مطالبة الجماعة بعد ما ذكر به بقية مصلته  
والله اعلم هذه المسألة في الخبرية فمفسد له بغيرها ووضعه بدلائلها أن قال والاصل أنه يبيع بالتعاطي  
\* (سئل) \* فيما اذا طاب زيد من عمرو ديناه عليه فدفعه له عمرو تهدار ما علموا من القطن فبئنه أقل  
من الدين فهل يكون بيعا بغيره من الدين حيث كان السعر بينهما معلوما \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدره ما علموا من الزواشي بدينه فبئنه أنه وجد ناقصا ولم يقر  
وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بمقدار ما قبض ببيئته  
\* (الجواب) \* نعم لأنه هو المتكبر وهذا اذ لم يكن القدر من المودعة وقتا فانما يكون بين الزمان  
فان كان كذلك فلا شيء على البايع والمخالفة هذه كافي النوازل والخلاصة والجر وأقرب ذلك أن الهداية  
والخبر المتي \* (سئل) \* فارئ الهداية اذا اشترى شخص مكسلا وموزونا فاحضر البايع القباي ووزن  
البضاعة بمحضر المشتري واسبأها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فبئل يبيع دعواه فأجاب اذ لم يقر المشتري  
أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه القول فالبول قوله في مقدار ما قبض ببيئته ولا يبيع  
قول القباي وحده الا أنه شهد به آخر أنه قبض جميع المدة وعليه وهو كذلك وكذا اه \* (سئل) \*  
في رجل اشترى من آخر عدة ارطال من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطبا فبئس قول له  
الردان صدقة البايع في الرطوبة \* (الجواب) \* ونعم وفي الحامو الزهدي من فصل المسائل المتفرقة  
من البيع ثم اشترى غزلا منها فوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطبا فبئس قوله لردان صدقة البايع  
في الرطوبة وان اختلفا قول البايع لأنه يشكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل القباي ابراسا ثم ظهر  
ذلك مرجع البائع بخلاف ما اذا باعه اه أقول وأغضاه ان هذا ايضا اذا كانت رطوبته غير اصلية  
او كانت خارجة عن العادة بحيث تعدى ما يفلا في ما عر من أنه اذا كان الثمن من الهواء فلا  
شيء على البايع لمجمعه على الرطوبة الاصلية او الجارية على العادة فتأمل \* (سئل) \* فيما اذا سام  
زيد من عمرو رسالة قال عمرو يا بعلبسة فقال زيد لا آخذها الا بمائة وكانت المدة وقت المساومة  
في يد عمرو والبايع دفع عمرو الرسالة إلى المشتري وقال يجزايها بمائة تصرف كيف شئت فتصرف  
بها زيد ساعا على ما ذكر من الاجارة فهل تحسب كون الرسالة مما قال المشتري من المثل لا بما قال البايع  
\* (الجواب) \* نعم قال في الذخيرة رجل ساد رجلا فباع له البايع اية بخمسة عشر وقال المشتري  
لا آخذها الا بعشرة فان كان الثوب بينا للمشتري حين سارعه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة  
عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البايع وقت سارعه فدفعه إلى المشتري ولم يقل البايع شيئا فهو

مطال  
أرسل اليه قطنا على السعر  
الواقع المعلوم فهو يبيع

مطال  
بعث الى دائته خطبة من  
دينه على السعر الواقع  
المعلوم فهو يبيع بالتعاطي

مطال  
ادعى الشارب بعد القبض  
أنه وجد ناقصا

مطال  
لا يسمع قول البايع وحده  
ما لم يشهد به آخر

مطال  
اشترى غزلا فوجده ناقصا  
له الردان صدقة البايع أنه  
كان رطبا فبئس

مطال  
قال المشتري لا آخذها  
الا بعشرة فدفعه له البايع  
فهو رضى بالعشرة

بشرة لان البائع رضى بعشرة لما وقع الثوب الى المشتري اهـ وذلك في استبانة الاول والحقبة  
 \* (سئل) \* هل يدخل الخجل في بيع ثوبه تباه (الجواب) \* نعم يدخل \* (سئل) \* فيما اذا اختلف  
 المتباينان في قبض الثوب بعد قبض المبيع وهلاكه فهل يقول للمشتري مع مبيته ولا تخالف  
 \* (الجواب) \* نعم كما طرح به في الهدية وغيرها اقول الصواب ان اقول للبائع مع مبيته وعساة الهداية  
 وان اختلفا في الاجل او في شرط الخمار او في استيفاء بعض الثمن فلا تدر بينهما قول قول من ينكر  
 الخمار والاجل مع مبيته فان ملك المبيع ثم اختلفا في فسخا فسدوا في حبيته وفي يوسف والقول قول  
 للمشتري وقال محمد بن عثمان ونفس المبيع على قيمة الله لك اهـ قال في معراج لدرية قوله فان هلك  
 المبيع اى بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه ففسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا اى في مقدار الثمن هكذا ذكر  
 في المسألة اهـ فقول ان قول لا يدر فان هلك الخجل غير راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل الخجل بل الى  
 ما ذكره قبل ذلك من الامة لان في قول الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل او شرط الخمار  
 او استيفاء بعض الثمن كان القول بالسكر اوفى الثمن بعد هلاك المبيع امر محمد بن الخائف واخص على قبيته  
 وجعل لقول للمشتري اهـ قوله اوفى الثمن اى لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لاسيما ذلك وقوله كان القول  
 للمشتري مرجح في ان القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المنكرو في كفي الخبر عن النهاية ان التقيد  
 ببعض الثمن اتفقا في الامة لان في قبض كله كذلك وانما لا يدر كره اعتبارا منه وعرف عنه بمنزلة  
 سائر الامور اهـ \* (سئل) \* في رجل باع من زيد ضائع مملوكة بغير علمه اجل مائة يوم على  
 المشتري الى اجل معلوم وقسط باقية اساطم المملوكة ثم مات البائع في اثنا عشر يوما فبطل البيع  
 فهل يبقى كذلك ولا يجل الثمن وموته والمحل له \* (الجواب) \* يموت البائع لا يجل الثمن المزمع  
 ويموت المشتري يجل كما في ابن زينة والاشباه \* (سئل) \* في اشجار جارية في ملك زيد وفي مسافة عمرو  
 منه مائة يومه المرحى فباعه زيد وهي غمرة من بكره هل يكون البيع وقفا على اجازة عمرو  
 \* (الجواب) \* نعم كما في الأخيرة \* (سئل) \* في احد الدائنين اذا باع ضيعة من الدين الذي على  
 زيد من شركه فهل البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم كما في الاشباه من القول في الدين واقتى به  
 الفقيه \* (سئل) \* اذا ابيع عبد المبيع بعد موت البائع فباعه وكان المشتري اقبضه الثمن  
 وعلى البائع دين بمائة وتركه لاني يجمع فيه فريضة الحكم \* (الجواب) \* يكون المشتري  
 احق بمائة المبيع من سائر اقربه كما ذكر في البحر واقتى به الفقيه \* (سئل) \* في فرس  
 مشترك بين زيد وعمرو فباعه زيد في فريضة باذن شريكه فباع زيد حصته من آخر ولا يساهما  
 وليقره من ثمنها فان عند زيد ويزعم ان له الرجوع عليه ببقية نصيبه منها فهل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم لان هلاك المبيع يانا لا يغيرا بشرط في يد البائع يطل البيع كما في ابن زينة وغيرها  
 \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر بقرة على ان يات بقره على ان يات بقره على ان يات بقره فاسدا  
 \* (الجواب) \* نعم كما في النخاسة \* (سئل) \* في رجل باع غراس كرمه المخرمين المبيع من آخر فهل  
 لا يدخل الثمن في البيع \* (الجواب) \* نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام ان الثمن لا يباع الا ان  
 يشترطه البائع والمشتري في الثمن \* (سئل) \* فيما اذا قال رجل بعث دار من ابني انا ثوب تم بابه  
 خبر البيع بعد موت ابيه فقبل فهل يكون البيع المزبور صحيح \* (الجواب) \* نعم ولو قال بعثت عدي  
 هذا من فلان الغائب بكذا باعته المحرر قبل لا يصح بالاجماع كذا في الخ وغيره فكيف بعد موت ابيه  
 فالبيع المزبور غير معتد \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا قد رمن القلي موضع في بيت من قرية  
 فباعه من عمرو على انه اربع مائة قطار كل قطار بكذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مائتي قطار

مطالع  
 يدخل الخجل في بيع امة تباه  
 مطالع  
 اذا اختلفا في قدر الثمن بعد  
 قبض المبيع وهلاكه فالقول  
 للمشتري  
 مطالع  
 لا يجل الثمن المزمع على  
 البائع ولا يجل الثمن  
 لمشتري  
 مطالع  
 بيع اشجار جارية في ملك  
 زيد وفي مسافة عمرو  
 مطالع  
 بيع الدين غير صحيح  
 مطالع  
 اذا فسد المبيع فالدائن احق  
 بمائة المبيع  
 مطالع  
 هلاك المبيع في يد البائع  
 يبطل البيع  
 مطالع  
 اشترى بقره على ان يات بقره  
 كذا فالبيع فاسد  
 مطالع  
 لا يدخل الثمن في بيع الشجر  
 مطالع  
 باع داره من ابنه الغائب  
 لا يصح

لا غير بعد ما دفع عن الكل زيدا ويريد اخذ الاقل بحصته من الثمن ومطابقا للبائع بقى له في فعله له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان باع صبرة على انها مائة فغير مائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل بحصته ان شاء او فسخ لنتفرق الصفة وكذا كل مكمل وموزون ليس في تبعه ضرورة وما زاد للبائع لو وقع العقد على قدر معين علاق من البوع \* (سئسل) \* فيما اذا باع زيد بخرقه من عمرو بعائنا شرعا بين قدره ثمانية قروش حال في الدقة ثم بعدما تسلمها عمرو وهضى شهوان طالب زيد حصرها بالثمن قبضه الحاريد ساعة عاتين وخمسين قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرش بقية الثمن الذي اشتراه به من زيد فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث باعه من البائع باقل مما اشترى قبل نقد الثمن والتمس منه بكون البيع الثاني فاسدا وزيد مطالبة عمرو ببيعته الاقل والله اعلم وفسد شرائه ما باع بنفسه او وكله من الذي اشتراه ولو حاكم كوارثه الاقل من قدر الثمن الاقل قبل نقد كل الثمن الاقل صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز ان يخص السهم ولا باخلا لا شافى رحمه الله تعالى شرح التنوير للسلافي من البيع الفاسده \* (سئسل) \* فيما اذا ساءم زيد من عمرو داتمة معلومة وقضاء على سوم الشراء بعد ما بين عمرو ثمنها وهل يكت عند المداوم فهل تكون مضرة بالقيمة \* (الجواب) \* لمقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضعون بالقيمة بالقيمة ما بلغت كافي النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرزنية كافي الملاقي في خيار الشراء \* (سئسل) \* فيما اذا استام زيد من عمرو ورأس غنم ولبيد الثمن وقته وهلك عند المداوم فهل يكون غير مضعون \* (الجواب) \* المقبوض على سوم الشراء بما يكون مضعونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه ابو الليث في بيع البيوت فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثمن فان رضيتته اشترته بشرة فله ان يقضى القيمة وعليه القتوى اه كذا في البعور في تكملة فروق الاشياء لشرح عمر بن نفيع المتبوع على سوم الشراء مضعون عند بيان الثمن والا فهو امانة والفرق انه اذا بين ثمنه انما لم يرض بيده الاعتقاد بل عند عدم ذكره هو قرض او ذون فيكون امانة اه اقول واما المقبوض على سوم انظر فغير مضعون مطلقا كافي الدر المختار اى سواء ذكر الثمن او لا صورته ان يقول هاتى حتى انظر اليه وحتى اريه غيرى ولا يقول فان رضيتته اخذته كذا في النهر \* (سئسل) \* في رجل اشترى من زيد اربعة اجال من الشعير والكرسمية المصنوعين المسمى عرفا بالاموك فمن معلوم ثم باعه بالربيل قبل قبضه من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح \* (الجواب) \* لا يصح بيع منقول قبل قبضه كافي التنوير وغيره \* (سئسل) \* في رجل باع سدس غراس زيتون من شرهكة في البقي وسله منه وتصرف المشتري به نحو عشرين سنين والا نذعى الرجل انه كان فضوليا وان البيع اغيرة ولم يجوز قبل لا يقبل قوله \* (الجواب) \* نعم كما اتى به الحخير الرملى \* (سئسل) \* في رجل رهن داره من زيد بين وقال له ان لم اوفك الدين الى وقت كذا يمكن في مبيعك ثم اجر المهر من الزهن من الزهن اجرة مع لومة دفعها لارتمن ويريد الرجل ان يحاسب المهرن بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك وبيع المزون غير صحيح \* (الجواب) \* نعم والسألة في الزهن من القتاوى الخيرية \* (سئسل) \* فيما ذكر ان زيد دين معلوم من الدراهم بدقة عمرو فدفع زيد قدرا معلوما من الخمسة وقال خذ له حاسل منه من ذلك وبه والبلدة والدمع معلوم يدينه ما يريد كذا غنما اه وقيله كاذ كره قبل يكون ذلك معايا الدين بالسعر يوم اخذ \* (الجواب) \* نعم \* (سئسل) \* في امرأة طلق زوجها ثلاثا في حصة ماوسلا شهما ثم بعد شهر مرضت المرأة رماقة فيه ثلاث كرم وخمسة ارضاء وغراسا وثلاث بالوجه الشرعى وماتت من ذلك المرض عن بطن منه وورثة غيرها فهل لا يرثها المبيع المزروع \* (الجواب) \* نعم والسألة في بيع

مطاب  
باع صبرة على انها مائة فغير  
بمانه درهم ومسى اقل  
او اكثر

مطاب  
فسد شراء ما باع بالاقل  
قبل نقد الثمن

مطاب  
المقبوض على سوم الشراء  
بعد بيان الثمن مضعون  
بالقيمة

مطاب  
المقبوض على سوم النظار  
لا يضمن

مطاب  
لا يصح بيع المنقول قبل  
قبضه

مطاب  
باع ثم ادعى انه فضولى  
لا يقبل

مطاب  
قال ان لم ادفع لك الدين الى  
وقت كذا فالزهن في مبيعك  
لا يصح البيع

مطاب  
دفع له اثنى عشرة نقطة بسعر  
البلد المعلوم فهو بيع

مطاب  
طافها لانا ثم باعته في مرضها  
فالباع صحيح



الخيرية وفي البدائع من العدة \* (سئل) \* في رجل باع أرضا سليجة له من آخر بئس معلوم من الدراهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر \* (الجواب) \* نعم كما نص عليه في الكنز وغيره \* (سئل) \* في رجل باع دارا من آخر بئس معلوم دأب البائع حاضر بعد البيع ثم مات البائع فأدعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* \* حيث باع وابنه حاضر يعلم به لا سمع دعوى الابن والمسألة في التنوير من شتى الوسايل ومثله في المتيقن والكنز وأفتى به الزملي \* \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد قطع مع ذئب فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* \* نعم كما صرح بذلك في بوع البصر \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر فرس على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* \* متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الحائض وعارضا في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زائد مرغوبة وانها موعودة لا يدرى وجودها فلا يجوزها ومثله في البرذينة وفي ذلك الترتابي وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيبا ما يجب استحلاف البائع فان حلف بئري وان نكل ردت عليه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قنارا معلوما من القطن بئس معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفلسا قبل تقاض الثمن والقطن موجود عنده فهل يكون البائع اسوة للغرماء \* (الجواب) \* \* نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد كرم معلوم وأرضه مجدودة فباعه من عمره بئس معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة اشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقرابة ثم البائع أنها لم تدخل في بيع الكرم اهدم ذلك فما فعل تدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم تذكر \* (الجواب) \* \* نعم قال في التنوير يدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر \* (سئل) \* في رجل باع آخر قنار خبار زرافة فهدون لا يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* \* نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنع \* (سئل) \* \* فمن باع جلد حمار وس ووحى فهل لا يبيع به \* (الجواب) \* \* نعم يبيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البعير والعلق من البيع الناس \* (سئل) \* فيما إذا كان جماعة زبنت مشتركة بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من اجني بدون اذنهم ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحا في حصته دون حصته شركائه \* (الجواب) \* \* حيث كان مشتركا بينهم وملكوه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لا اجني في حصته البائع صحيحا دون حصته شركائه والله سبحانه أعلم لان المشترك في الابتداء الخطة اشترى باها كانت كل حصة مشتركة بينهم بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لا تخير فاذا باع نصيبه لا اجني لا يقدر على تساميه الا مخلوطا بنصيب الشريك فيتوقف على اذنه بحسب كتاب الشركة ملخصا \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وحصته معلومة بئس معلوم واكثله الكلال فهل يكون اجرة السكيل على البائع \* (الجواب) \* \* نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم واجرة كيل وعدة ووزن ووزع على بائع واجرة وزن ثم وقد عدى على مشتر تنوير من كتاب البوع \* (سئل) \* في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على الدائع فهل تكون على البائع \* (الجواب) \* \* نعم وفيه نودصاحب المصيط الدلال ذبايع العين بنفسه ثم اراد ان يأخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو له اذ حقيقة وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع فكذلك اجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهم باع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فلهما معادية من احكام الدلال وما يتعلق به

مطلب  
يدخل البناء في بيع الأرض  
بلا ذكر  
مطلب  
باع وابنه حاضر لا سمع  
دعوى الابن  
مطلب  
بيع عشرين من هذا القطع  
غير معينة ليس صحيح  
مطلب  
باع فرسا على أنها حامل فسد  
البيع  
مطلب  
اشترى جارية على أنها بكر  
فظهرت ثيبا  
مطلب  
مات المشتري مفلسا والبيع  
موجود عنده قال البائع اسود  
للغرماء  
مطلب  
يدخل الشجر في بيع الأرض  
بلا ذكر  
مطلب  
بيع قنار خبار زرافة فهدون  
غير صحيح  
مطلب  
بيع جلد الحمار وهو حي  
فسد  
مطلب  
باع جميع المشتركين غير الخلط  
والاختلاط من اجني  
البيع في حصته  
مطلب  
اجرة السكيل على البائع  
مطلب  
في اجرة الدلال

ومثله في الغصولين وشرح التنوير للعلائي من البيع \* (سئل) في دلال سعي بين البائع والمشتري  
وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم إن المشتري رد المبيع على البائع قام  
البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعه اليه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم ذكر في المعنى  
دلال باع ثوبا وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع وأردت بيع بقضاء أو غيره لاسترد الدلالة وإن انقضى  
البيع لأنه لم يظهر أن البيع لم يكن فلا يبطل عمله عمداية من أحكام الدلال \* (سئل) في دلال  
قال له زيد اعرض داري على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها فكانت في مرض زيد واعرض  
عن بيعها وأجرها من عمره ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة فهل ليس له  
ذلك \* (الجواب) نعم والمسألة بتفاصيلها في جامع الفصولين من الأحكام كتاب آخر الكتاب أقول  
وفي نوراين سئل بعضهم عن قال لدلال اعرض أرضي على البيع وبها أولئك أجرة فزعم  
البيع ثم إن دلالا آخر باعها فالدلال الأول أجرة بقدر عمله وعثائه وهذا قياس والاستحسان لأجره  
إذا جازئ بعرف بالتجارة والتجارب لا يعرفون لهذا الأمر أجرة به تأخذ وفي المحيط وعليه الفتوى اه  
\* (سئل) فيمن اشترى فاسدا ثم باعه لغيره ببيعها بآية حيا وفاسده بغير الإكراه فهل نفذ البيع  
الفساد وامتنع الفسخ \* (الجواب) نعم فإن باع أي باع المشتري الشيء فأسدا ببيعها بآية حيا  
لغيره ببيعها ففساده بغير الإكراه نفذ البيع الفاسد شرح التنوير ومثله في المتيقن \* (سئل)  
فيما إذا قرئ في حقه بأن المكان الفلاني أنعم ورمي دعي زيد أن الإقرار المزور صدر منه لعمرو على  
سبيل التهمة والمواضعة وفسرها وأقام بيعة شرعية على هار عمرو من ذلك كذا فهل إذا أقامها على الوجه  
المذكور قبل ويعمل بموجبها \* (الجواب) نعم وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان  
تيمنا والآخر ينكر التيمنة لا يقبل قول مدعي التيمنة لا يثبت ويستخلف الآخر ضرورة التيمنة  
أن يقول الرجل لغيره أني أبيع منك كذا وليس ذلك ببيع في الحقيقة بل هو تيمنة ويشهد  
بذلك ثم يبيع في الظاهر من شرط فهذا البيع يكون باطلا بغير البيع البازل وعن غيره حقه الله  
تعالى في بيع التيمنة إذا قبض المشتري العبد فأعتقه لا ينفذ باعتاقفه ولا شبهة المشتري من المكره لأنه  
في الحكم بمنزلة البيع بشرط الخيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كذا لا يجوز البيع بالتيمنة لا يجوز  
الإقرار بالتيمنة بأن يقول لا تخافي فترك في العلانية تعالى وتواضع على فساد الإقرار لا ينعى إقراره  
حتى لا يملكه المقوله من البدائع وإن ادعى أحدهما أن هذا الإقرار هزل والتيمنة وادعى الآخر أنه جد  
فأقول لم يمتحى لمجد وعلى الآخر المدينة من الشامن من بيع التمسار خاتمة \* (سئل) فيما إذا كان  
زيد قرض لها مهر فباع القرض من رجلين فمن معلوم ولم يأت بالمهر بل البيع فهل لا يدخل المهر  
في البيع \* (الجواب) حيث لا يذهب به مع العلم إلى موضع البيع لا يدخل في المهر كإصرح بذلك  
في البحر وفصيل النافقة وقول الرمكة وخش الختان والعجل للبقرة والمجل لأشاة أن ذهب به مع العلم  
إلى موضع البيع دخل فيه للعرف والأفلاحي من فصل ما يدخل في البيع تعاونه وفوق في الظاهرية  
فقال إن الغن يدخل والمجش لا يدخل لأن البقرة لا ينتفع بها إلا مع العجل ولا كذلك الختان اه  
أقول قال الخبير الزماني في حاشيته على البحر قوله أن ذهب به مع العلم الخ هذا صحيح في أن الملو كانت  
غائبة وهي ولدها وباعها ساكتا عنه لا يدخل في العقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى فتأمل  
اه \* (سئل) في رجل باع ثمرة كرمه البارزة من زيد فقال زيد أنها خسر فقال البائع ببيعها  
فإن خسرت فعلى فباعها وورعهم أنه خسر وأنها لم تزل البائع فهل لا تملكه \* (الجواب) نعم  
قال المشتري أنه يخسر فيه فقال البائع ببيعها فان خسر فعلى فباع لا يملكه شيء بزازيه من نوع الإقالة

مطلب  
إدعى له طلبه الدلال  
بالدلالة إذا رد المشتري المبيع  
على البائع

مطلب  
إذا انقضى البيع لاسترد  
الدلالة

مطلب  
إذا لم يتم البيع لأجل الدلال

مطلب  
إذا اشترى فاسدا وباعه لغيره ببيعها  
بآية حيا ففسده بغير الإكراه  
فمنع وامتنع الفسخ

مطلب  
إذا ادعى أن البيع كان تيمنا  
لا يقبل إلا بيمينه

مطلب  
صورة التيمنة في البيع

مطلب  
كلاهما لا يجوز البيع بالتيمنة  
لا يجوز الإقرار بالتيمنة

مطلب  
لا يدخل المهر مع القرض  
في البيع إذا لم يذهب به معها  
إلى محل البيع

مطلب  
إذا قال له البائع إن خسرت  
فعلى لا يملكه شيء

**\* (سئل) \*** في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير بفن معلوم ثم اشترى اخره بوزنه بنفسه بأوزانه بعضه والبائع واذا فقه بعض جميع المبيع الذي يابنه شرعية وعفت مدة ثم ادعى انه قبض كذا دراهم فهل لا تسع دعواه بعد اقراه الزور **\* (الجواب) \*** نعم قال في التهر من خيار العيب القول في مقدار الموضع من المبيع للبائع لانه المذكور الى ان قال وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزون واجده ناقسا لا اذ اسبق منه اقراه بعض مقدار معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في الجير باسطة عبارة وعنده افعى علامة فاطن الشيخ خير الدين **\* (سئل) \*** فيما اذا باع حنذا بنتها ادعا البائعة امتعة معلومة بفن معلوم من الدراهم مؤجل الى اجل معلوم وماتت بعد قبل اداء الدين عنها وعن ورثة وتركتها فهل يحل الدين ويهتبه ويقدم على المارث **\* (الجواب) \*** نعم في البرزنية وبوت البائع لا يحل الثمن المؤجل وبوت المشتري يحل **\* (سئل) \*** في الاخرس اذا باع بالايحاء المعروف منه هل يكون بيعه صحيحا متبرا **\* (الجواب) \*** ايحاء الاخرس فيما ذكره من كراهة حوله والمساواة في شتى القرائن من التوسر والمثني والاكسز والاشارة **\* (سئل) \*** فيما اذا كان لزيد رطله ويقول يزود عقدها عن عمره بفن معلوم على ان يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزور غير جائز **\* (الجواب) \*** نعم باع زورعا وهو قول على ان يقطعه او يرسل دابته فيه جاز البيع وان باعه على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وعكس ذلك الرطله والبقول خاتمة من فسل بيع الغر او الزور **\* (سئل) \*** في امر اذ باع ثوبا بالايحاء ارضا خالية وسكنت عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزور فاسدا **\* (الجواب) \*** نعم ولو باع شيئا وقال بعتك بغير ثمن او قال بعتك على ان لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكنت عن ذكر الثمن كان ناسدا كافي قاضين في البيع الباطل **\* (سئل) \*** فيما اذا كان لزيد مقدار من الورود اليابس موضوع عند عمره في مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمره على انه كذا فطارا فوزنه عمرو فوجده ناقسا فقال له لزيد ان انا ابيع اليه بوقت الشراء انه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول عمرو بيمينه **\* (الجواب) \*** حيث لم يقر به قبض جميع ما وقع عليه العقد با قدر المقتضى فانه قول له لانه قبض اذ لم يعلم انه انتقص من الهارم لم يكن نقصان مما يجري بين الوزنين كما صرح بذلك ابن تيمية في حقه من المبيع **\* (سئل) \*** فيما لو باع داره الملك ووقعا فكيف الحكم **\* (الجواب) \*** هذه مسألة يبيع الملك ضم الى وقفه وصح بيعه بيمينه الملك فقط بخلاف ما افتى به المولى ابو السعود ومن عدم الصحة فقرة صاحب الجهر **\* (سئل) \*** في رجل اشترى من آخر برز قطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وملك عنده فهل يكون البيع المزور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل **\* (الجواب) \*** حيث كان الثمن مجعولا فالبائع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل وكون جهالة الثمن تعدد البيع صرح به في الجهر في ارائل البيع واقتى به الجهر الوهمي في ركوب حب القطن مثلياصح به في التتار خاتمة من التركة وسياق نقل ذلك في الغصب ان شاء الله تعالى **\* (سئل) \*** فيما اذا كان لزيد واخوته نصف معمرة وابقى الرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم الى اجل معلوم وقال له ان ادفع لك ثمنك عند حلول الاجل يكن سدس المعصرة ملكك في ثمنها لزيدك ثم حل الاجل ولم يدفع له نظير الدين وبرغم الرجل ان الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزمه وله اخذ ما غناه **\* (الجواب) \*** نعم **\* (سئل) \*** في امر اذا اشترت لنفسها من زيد مقسما معلوما من دار بفن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن ان القسم المذكور له لكون بعض الثمن من ماله اخذته منه فمعه فهل يكون الشراء لها ميراثا منها ولا عبرة بزمه **\* (الجواب) \*** نعم **\* (سئل) \*** فيما اذا كان لمجموعة

مطلـ  
ذا فاقرب قبض جميع المبيع ثم  
ادعى النقصان لا تسع  
مطلـ  
بوت البائع لا يحل الثمن المؤجل  
وبوت المشتري يحل  
مطلـ  
بيع الاخرس بالايحاء المعروف  
صحيح  
مطلـ  
باع رطله ولا على ان يتركها  
حتى تدرك لا يجوز  
مطلـ  
البيع بلا ذكر الثمن فاسد  
مطلـ  
قول للمشتري في مقدار ما قبض  
اذ لم يقر باستيفاء ما وقع عليه  
العقد  
مطلـ  
اشترى ملكا او نفعا من  
في الملك بيمينته  
مطلـ  
اشترى برز قطن على السعر  
الواقع في آخر السنة وفاسد  
مطلـ  
ان لم ادفع لك الدين عند حلول  
الاجل يكن كذا ملكك  
لا يبيع  
مطلـ  
اذا اشترت لنفسها فلا عبرة  
لزعم ابنها ان الشراء له لكونها  
اخذت بعض الثمن منه

طريق ما معلوم مع حقه من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه حصته معلومة بحصة هان الماء المعلوم  
من رجلين بغير اشتراط من معلوم فهل يكون البيع صحيحا \* (الجواب) \* نعم ويصح بيع حق المرور  
والشرب معا كما في الحائنة \* (سئل) \* في رجل وطئ جارية امرأته بلا وجه شرعي رجلت منه ولم يتصدق  
المراة على ذلك وتريد بيعها هل شاعت فهل لها ذلك ولا تكلف على بيعها منه \* (الجواب) \* نعم  
ولو استولد جارية أحد ابويه ارامرأته وقال ظننت خلها الى فلا حرج ولا تب الا ان يصدق فيه ما وان ملكه  
يوما عتي عليه تنوير وشرحه للعلائي \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد حصان في دارين فباع المحصنين  
من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \*  
حيث جهل المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
زيد من عمرو بصلاد مكانا بنا في أرضه معلوما وجوده فباعه بغير اشتراط المبيع وقطعه وباعه بعد  
ما دفع بعض ثمنه فهل يلزمه دفع باقيه \* (الجواب) \* نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع  
ما أصله غائب اذا ثبت وعلم وجوده صحيح كما في شرح النجف المسكي ناقلا عن الحائنة والمسألة في شرح  
التنوير للعلائي من باب البيع الفاسد \* (سئل) \* في رجل باع شعرا من آخر بغير مفاضلا  
نسيته في الذمة وهضت المدة والا ن قام بطالب الثمن من المشتري وبكفاهه أخذ المبيع فهل ليس للبائع  
ذلك والبيع المذكور فاسد \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل باع في حصته  
من ابنه الباقين عقارات في بعضها أمتعة له وأغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل آخر معلوم  
ذلك كله بغير اشتراط من معلوم ابرأ ذمتها منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغبن  
ابراء شرعا بقول الذي حاكم شرعي وكب بذلك حصة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا والبيع  
المزبور صحيح نافذ \* (الجواب) \* نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى من آخر جمعا مما ملكه  
من نقود ورضاع وشرب ذلك فهل يصح ذلك فأجاب ان علم المشتري بجمعه مما ملكه البائع صحيح البيع  
ولا يضر جهل البائع بمقداره وفي الخلاصة رجل قال لا تحرمك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق  
أو البر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار لثمانية البت الاربعة الصندوق الخامسة  
الجواني وكل وجه على وجهين امان يعلم المشتري بما في هذه الموضع أولا يعلم ان علم جاز ولا في القرية  
والدار لا يجوز في البواقي جائز اه \* (سئل) \* في امرأة اشترت من آخر حصته ثمنه من غراس مستحق  
للقاة قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي بدون اذن الشركاء ولا تصدق منهم وتصرف بثمره المحصة مدة  
ثم حكمها كم فساد البيع لعدم اجارة الشركاء وتصديقهم بعدم استملك ذلك فهل تضمن ما استملكته  
من الثمرة \* (الجواب) \* نعم لان الزيادة المتصلة لتولية تضمن بالاستهلاك لا الهلاك كما في التجزية  
من البيع الفاسد ومثله في الجور والفصولين وغيرهما \* (سئل) \* في درج الدار المتصل بها اتصال  
فرازل يدخل في البيع \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمفاتيح والسلم المتصل  
والسرير والدرج في بيعها اه \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية  
معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو وهما يدمنق بفن معلوم مقوض  
ولم يعلم المبيع حتى مضت مدة وتحت بناجوا وتقتل الى نواحي حصص وجاه والا ن طلب عمرو من زيد تسليم  
المبيع له في مكان الاول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف الناج باعنا لبيع  
(الجواب) \* نعم كما اقتضاهما في الفصل الرابع من بيع الذخيرة حيث قال الاصل أن مطلق العقد يقتضي  
تسليم العقود عليه حيث كان المقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا وظاهر  
مذهب اصحابنا حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والمحنة في السودان يجب تسليمها بالسودا ومن الناس

مطلوب  
يصح بيع حق المرور والشرب  
تعا

مطلوب  
وطئ جارية زوجته وجبات  
لها بها

مطلوب  
جهل المشتري مقدار المحصة  
المبيعة يمنع الجواز

مطلوب  
بيع ما أصله غائب اذا ثبت  
وعلم وجوده جائز

مطلوب  
بيع الشعير بالشعير مفاضلا  
نسيته فاسد

مطلوب  
باع جميع ما ملكه مع ان علمه  
المشتري ولا يضر جهل البائع  
بمقداره

مطلوب  
اشترت حصته شائعة من غراس  
بلاذن شركاء ثم فسخ البيع  
تضمن ما استملكته من الثمرة

مطلوب  
يدخل الدارج في بيع الدار

مطلوب  
يجب تسليم المبيع في المكان  
الذي كان فيه وقت العقد  
لا في مكان العقد

من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اهـ ومثله في الهندية في الفصل السادس نقلان المحيط رسل  
قارئ الهندية عن شخص اشترى من آخر دارا بابل ودهما ببلد اخرى وبين البلدين مسافة ثوبين ولم يقضها  
بل خلى البائع بين المشتري والمبيع القليلة الشرعية ليسلمه فهل يصح ذلك وتكون القليلة كاللحم  
اجاب المالكين الذين ايجزهما وقال البائع سلمها لك وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضا لما تك  
الدارقينية منهنما بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاغلاق فيعتد بكون قايضا وفي مسائلنا  
ما لم تحض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها لم يكن قابضا اهـ \* (سئل) \* فم اذا ارسل  
زيد رجلا لعمرو ان يرسل له قدرا من الحبوب فأتى رسول له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر  
بدون اذن من زيد وعمرو ولا اجازة منه فما والا وجهه شرعى وبدون سعره الواقع بعين فاحش وتعد  
استرداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله لصاحبه \* (الجواب) \* نعم قال في البحر فصل  
القبض في فلو سلمه فذلك فلما لم يكن ضمن ايها شاء فأيها اختاره فانه يرى الآخر \* (سئل) \*  
فم اذا دفع زيد لعمرو ونحوه الدية ثم طال به بالثمن فقال بعتك من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدر عليه  
فهل يضمن \* (الجواب) \* نعم قال وكيل المبيع بعتك من رجل لا اعرفه وسلمته ولم اقدر عليه ضمن وهذا  
بخلاف مسألة القصة وهي دفع اليه قمعة وقال ادفعها لي من يصلحها فدفعها لم يعلم الى من دفعها  
لم يضمن كمن وضع الورقة في بيته وتسليمها وقدمت لم يضمن مؤديه وفيها ايضا دفع الى دلال ثوبا  
لبديعه فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا ضمن ولو قال في أي حاو وضعت ضمن يرازية اهـ  
\* (سئل) \* فم اذا باع زيد قمعة معلومة من عمرو ودهما ببلد شام بثلث معلوم القدر من القروش  
القصة الغير المشار اليها وأطلق الثمن وماليتها ورواجه مستويان ويريد البائع ان يأخذ من المشتري  
الثمن على حساب معاملة حاب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك البلد القدر  
\* (الجواب) \* نعم وان أطلق الثمن بعد تسوية قدره من الوصف والاشارة وتقدم البلدان استوت  
مالية القود ورواجه المبيع وزم دفع ما قدره من أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع شاء  
وان اختلفت رواجا مع استواء المال أو اختلفا في الارواح في رده لانه معلوم عرفا وهو كالمعروف شرعا  
وان استوى رواجا لا ماليتها فسد المبيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد القود في المجلس ويرضى به  
البائع لا ارتفاع المفسد قبل تقرر المسألة رابعة شرح المتن للمتنى \* (سئل) \* فم اذا كان  
زيد بقرة معلومة فباعها بخضرة ووجه من عمرو وتسليمها وعمرو برة عند مده وتحت عنده نتاجا  
قامت الا برة زوجه زيد تدعى أن البقرة لها فهل لا سمع دعواها \* (الجواب) \* حيث كانت حاضرة  
حين البيع تعلم به لا سمع دعواها والمسألة في شتى الفرائض من التنوير والمثني والكثير وغيره او عبارة  
المتخ باع قنارا او جونا او ثوبا وانه امرأته حاضرة لم يعلم به ثم ادعى الابن انه ملكه لا سمع دعواه  
بخلاف الاجنبي ولو جازا الا اذا تصرف فيه المشتري زرعا وبنائه فلا سمع دعواه اهـ وقد اوضح المسألة  
في الخبرية من الدعوى فراجعها \* (سئل) \* فم اذا قبض زيد عمرا درهم له عليه وقضاها عمرو  
من غريمه بكم فوجد الغريم بعضها زبوا فزادها على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم كافي البحر من خيار العيب أقول وسيأتي هذه المسألة من زيد يسأل في باب الخيارات  
\* (سئل) \* فم اذا اشترى زيد من عمرو مسكنا معلوما شرعا بكل حق له ولكن المزور شرب  
معلوم فهل يدخل الشرب \* (الجواب) \* حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له  
قال في البحر ولا يدخل الطريق والمسبل والشرب البضوكل حق بخلاف الاجارة أي لا تدخل  
الثلاثة في بيع الارض أو السكن الا بذكر كل حق ونحوه \* (سئل) \* فم اذا اشترى زيد من عمرو

مطلب  
اشترى دارا في بلاد اخرى  
وخلى البائع بينه وبينها  
لا يصير قابضا ما لم تحض مدة  
يتمكن من الذهاب اليها  
مطلب  
اذا سلم الفضول المبيع  
فهل لك للمالك تقعين ايها  
شاه  
مطلب  
لذا قال الوكيل بالبيع بتمه  
من رجل لا اعرفه وسلمته  
ولم اقدر عليه يضمن  
مطلب  
اذا باع وهو في دمشق ليس  
له اخذ الثمن على حساب  
معاملة حاب  
مطلب  
باع بقرة بخضرة زوجة  
لا سمع دعواها انها  
مطلب  
تسمع دعوى الاجنبي الا اذا  
تصرف المشتري زرعا وبنائه  
مطلب  
اذا ردت عليه الدراهم بغير  
قضاها لردّها على الاول  
مطلب  
لا يدخل الشرب في بيع  
المسكن أو الارض الا بنحو  
كل حق له

فقط أرض معلومة للاستطراف من ذلك الإدارة وفيها بناء عقول بها اتصال قرار شراء شرعا بن معلوم  
 فهل يدخل البناء في البيع تبعاً \* (الجواب) \* نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الأرض بلا ذكر  
 لكم منه مقتضى القراءات فدخل تبعاً لغيره \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد أرضه معلومة جارية في ملكه  
 فباعه وعرض على أن يدها منه أو أجابه وتراضى على أن معلوم دفعه عمرو في الجلس يداً البيع ثم ذهب  
 عمرو وقيل أن يتسلم الأرض المزبورة فهل يكون البيع صحيحاً أو كفي الاطعاع من أحد الجانبين  
 \* (الجواب) \* نعم وهل قبض البديلين شرط فيه أو أحدهما كافٍ خلاف أئمة الحنابلة بالاقول  
 وفي البرازية وهو المختار وفي العبدية قال صاحب المحيط وهو المختار عندي واكتفى بالكرا في تسليم  
 المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز إلا إذا كان بيعه مقاضاً والبيع  
 أن قبض أحدهما كافٍ لنص محمد على أنه ثبت قبض أحد البديلين وهذا ينظم الثمن والبيع وقوله  
 في الجاهل أن تسليم المبيع يكفي لا يفي إلا في التامخ نهر تحت قوله ولم يرض أيضاً بتعاطي ومثله في الجور والنهر  
 والمخ وشرح المتن \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد تابع أرسله إلى تاجر عده بضاعة لئلا يبيعها  
 بعد أن يوفى بها ففعل التاجر ذلك وجعلها لزيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر به إلى التاجر أرسل  
 المزبور الثمن بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* ليس له مطالبة الرسول والمساألة  
 في الجزية من البيع أقول وأقضى فريضة تمام الكلام لها \* (سئل) \* في رجل باع من آخر  
 مائة معلومة بثمن معلوم من الدراهم فوفى بثمنها بغير ما شرعاً ثم إن المشتري عهد إلى البائع بعد  
 البيع المسمى أن يدها أو يوفى بثمنها بغيره المبيع المزبور لئلا يبيعه شرعية فهل حيث كان البيع  
 بثمن المثل يكون البيع بائناً لا نهياً \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في معتقل اللسان  
 إذا باع بأشارة الملهود ومات على عقته فهل يكون البيع جائزاً \* (الجواب) \* نعم وظاهر كلامهم  
 في هذا الموضع أنه إذا قرأ بالاشارة ووافق بها أو باع أو اشترى بمثل ذلك موقفاً فأن مات على عقته  
 جاز ذلك كله مستنداً إلى أن قوله على هذا الوجه لا يوجب له وطأ الزوجة لعدم نفاذه لكنه إذا مات  
 بحاله حكمته بغيره فليس له أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن  
 ظاهر كلامهم بغيره من شئ الفرائض وقام لتحقيق فيها والمساألة في التون والأشياء وغيرها  
 \* (سئل) \* في بيع المأجور إذا أجاز المستأجر ووصل إليه ما بقي له من الأجرة فهل ينفذ البيع  
 وينزع المأجور منه \* (الجواب) \* نعم في ٣٢ من جامع القسولين المبيع بلاذن المستأجر  
 ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر ولو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة في  
 التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ما له انرضاه  
 بالبيع بعد نزع الأجرة لا لا الاتراخ من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل  
 حق سببه ولو أجاز البيع لا التماس لا بهل حق سببه اهـ اشترى داراً في أجرة ناس فقال له  
 أخو المشتري أن أخى اشترى الدار التي في جارتك فقال مبارك بأمره هذا الأجرة من يبيع القبة في البيع  
 الموقوف \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمرو بقطعة أرض  
 مثلهما ببيع مقاضة بغير ما شرعاً مسلم الذي يبيعه شرعية فهل مع البيع المزبور \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في مسكن مشترك بين اثنين مناصفة باعاه من رجل بثمن معلوم واستثنى المعلوم  
 وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين \* (الجواب) \* نعم  
 والمساألة في الجزية ولوقال أيعمل هذا الدار لأطرافها من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الغول  
 والعرض جاز البيع شرط الطروق لنفسه وألغيره لأن الاستثناء تكلم بالباقى بعد التناهي فيكون جميع

مطال  
 يدخل البناء في بيع الأرض  
 تبعاً  
 مطال  
 يكفي في البيع بالتعاطي  
 الاطعاع من أحد الجانبين  
 قوله ومثله في الجور والنهر  
 الفاضل قوله والنهر سيق قلم  
 لأنه قد عزم المسألة إلى النهر  
 كما ترى اهـ أجد  
 مطال  
 لا يطالب الرسول بالثمن  
 مطال  
 حيث كان البيع بثمن المثل  
 لا يصير البيع بيع وقاه  
 بمنزلة الزه  
 مطال  
 إذا باع معتقل اللسان  
 بأشارة الملهود ومات على  
 عقته يجوز  
 مطال  
 إذا أجاز المستأجر يبيع نفذ  
 مطال  
 إذا أجاز المستأجر بالشراء  
 فقال مبارك فهو أجرة  
 مطال  
 بيع المقاضة في الأرض  
 مطال  
 باع مسكناً استثنى غيره صحيح

المن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بحرم البيع تحت قوله ولو استثنى منها رطلا لم يعلموه صح  
(سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بينة الصحة مقدمة  
(الجواب) \* نعم المأثرة في المخيرية من الدعوى مفصلة \* (سئل) \* في رجل باع رطله بمائة فحضر  
صاحبها وهو ساكت فكيف الحكم \* (الجواب) \* سكوته لا يكون رضى كما صرح به في الآراء  
(سئل) \* في رجل له جارية ولدت منه برديعها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولدت أمه  
من البدن لم يملك وأقاربه لم يملك أنه لا يجوز له بيعها ولا نواحيها عن الملك بحرم الاستيلاء  
(سئل) \* فيما اذا كان لرجل ابن قديم في أموره ومصر وقته وتعاطى صاحبته مدة فأخذ الابن  
من التجار عروضاً بمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام الابن أرباب العروض بطاؤون الرسول  
بذلك قائم ابنه إياه هاتك ونفها لملك وقال الرسول كتب رسول والدي ولا بمن لكم على فهل يكون  
القول قول لرسول يمينه في ذلك ولا يباع بالرسول \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكره في الدرر  
من أوائل البيع الرسول معبر وسفير في كلامه كلام المرسل أقول وكذا أتت في المخيرية وعز ذلك إلى  
السلامة ويظهر ما تم قول وعزارة الخفية في آخر كتاب البيع امرأة اشترت من رجل ثوبا فاعتادته قالت المرأة  
كتب رسول زوجي اليك ركان البيع على وجه الرسالة وليس على \* (سئل) \* في رجل باع رطله بمائة فحضر  
ولي ذلك الرطل كان القول في ذلك قول المرأة والمدينة للبائع ومثله في سكتهم من كتب اثنتي عشرة  
وهذا صريح في واقعة الحال ثم أقول أيضا سئل في الباب الاقوى الفرق بين الركيل والرسول  
بأن الركيل لا يترقب على إضافة العقد إلى الركيل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى الرسول ومن  
المعلوم أن الشراء متى وجدته ذا المتوقف فإذ المضاف الرسول فقد الشراء إلى الرسول بل يقع الشراء للرسول  
بل يقع للرسول ففي مسألة اذا كان للمشتري اضافة العقد إلى نفسه وقع الشراء له ولزومه الثمن ولا يقبل  
منه قوله كنت رسولاً عن فلان والى هذا يشير قول الخاتبة كتب رسول زوجي اليك وكان البيع  
على وجه الرسالة قوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافاً إلى الرسول وجبته  
فوجه كون القول للمشتري أنه مذكراً إضافة العقد إلى نفسه والبائع يدعى عليه ذلك والقول قول  
المشترى كذا في قوله في الجوف كتاب الوكالة عند قوله والمحقوق فيما ضيفه الركيل إلى نفسه الخ  
ما نصوب كذا في قوله وقال البائع أنه ركب وطالبه باليمن فالقول للمشتري والمدينة على البائع اليه يشير  
إلى الإضافة إلى رسوله اه أي شرط كون القول للمشتري إضافة عقد الشراء إلى  
الرسول به لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله اعلم \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
زيد قد اراد ما هو من البصل من عمرو ثم خبر فيه ويريد الرجوع على عمرو والبائع بما أخبره زائماً أنه ضمن له  
ذلك فهل يكون ضمان الحسran باطلا \* (الجواب) \* نعم لأنه ما ضمان لما يخبره كما قال  
بعضهم نظراً إلى قوله على لانه لا وجوب له ولا ركا لقال لرجل باع في السوق فاشترت فعلى  
الخريجي من الكدالة وفي طرح التنوير العلاء في لانه ما ضمان الحسran أو توكل فيجهول وذلك باطل  
اه وهذا لمخص مالى الزيلعي وغيره ومثله يابيع في السوق صرح بها في الخاتبة بقوله رجل قال لا  
يابيع فلان على أن ما أصابك من خبز أو فوه على لا تصح الكفالة \* (سئل) \* فيما اذا اختلف  
المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمضى الصحة يمينه \* (الجواب) \* نعم اذا اختلف  
المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد شرطاً فاسد كان القول قول مسمى الصحة  
والبينة بينة الفساد اتفاق الروايات وإن كان يدعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بألف  
درهم ثم اشترى بالفساد يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية

مطل

بينة الصحة مقدمة على بينة

المرض

مطل

سكوت المالك عند بيع

الغسل لا يكون رضى

مطل

لا يجوز بيع المولى

مطل

لا يباع الرسول باليمن

لانه غير وسفير

مطل

التول للرسول انه كان

رسولاً والمدينة على البائع

مطل

ضمان الحسran باطل

مطل

يابيع فلان على أن ما سرت

فعل لا يصح

مطل

القول لمضى الصحة واليمين على

مدعى الفساد

مطل

القول قول من يدعى البعثة ايضا والبيته بدنة الا تحركا في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى  
الفاسد خا من أحكام البيع الفاسد والمسا في الاشياء من الدعوى \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
زيد من عمرو دارا بمن معلوم من الدراهم ونحلى المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن من قبضه  
من غير حائل وقال له خلت بيته وبينه وصدر ذلك لدى بيته شرعية وحاكم شرعي فهل يكون البائع  
فاضا للثمن \* (الجواب) \* نعم قال في التجريد وتسليم البيع والثمن أن يحل بيته وبينه على وجه يتمكن  
من قبضه من غير حائل وشرط في الاجتناس مع ذلك أن يقول خلت بيته وبين المبيع فاقبضه منه  
من البيع قبل باب خيار الشرط ومثله في البحر بالسط مما هنا وصكا في الخ \* (سئل) \* فيما  
اذا اشترى زيد مائة دراهم لعمرا من الزيد بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم انهم الناس في المجلس  
وتصرف زيد بالزيد واستهلكه فهل يكون البيع المزور فاسدا وعليه رد مثله حيث المثل موجود  
\* (الجواب) \* نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس او بمثل ما أخذ به فلان علم في المجلس صحيح والباطل  
شرح التنوير للعلاء في من فصل بيع الفضولي \* (سئل) \* فيما اذا كان لمرأة مائة مائة مائة مائة  
قبضت ذلك في صفحتها اتمتها البيعة بمن معلوم من الدراهم ابرأت ذمة بنتها عنه ابرأه شرعا قبل ولا  
من عمها الوصي الشرعي \* (الجواب) \* نعم لا يشرع عقد اشراء المزور له الذي بيته شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم  
عصبة تزعم ان البيع كان في المرض والوصي يدعى انه في البعثة فهل اذا اقام بيته تقدم بيته البعثة  
\* (الجواب) \* نعم رجل كان صاحبها ففسد وجه القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال  
المشتري كنت اشتريته قبل المجزأ لك وقال لا بل بعد المجزأ على فاقول قول المجموع وعليه لان البيع  
حادث قبض في اقرب الاحوال وان اقام البيته فالبيته بينه المشتري لعين احدثه الله بدت  
البيعة بينه وبين البعثة أولى والثاني أنه ثبت التاريخ قال وكذا لو اطلق عنه المجزأ قال اشتريته متى  
في حالة المجزأ وقال المشتري اشتريته من قبل بعد الاطلاق فاقول قول المشتري بذلك لما قلناه بدعي أمرا  
حادثا فضاف الى اقرب الاوقات اقروى من ترجيح البيعة عن غيره مخرج ادب القضاء في آخ باب  
المجزأ وان عارضت بيته البعثة والمرض فالبيته العاقد ومن الزوجاته كان في صفحتها مائة مائة مائة مائة  
والورثة يتكسرون والبيته للذبح لا للتكسر صرح به بر واحد من علماء ائمة الدين \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
سؤال وفيها من الوقت واذا عارضت البيتين بيته كونه في البيعة وبينه كونه في البيعة من ايه  
البيعة صرح به غيره واحد من علماء ائمة الدين وصح باع شيئا فادعى الورثة على المشتري في المرض قدمت يد  
بعد العزل فلم ينع البيع واقام المشتري بيته انه كان وصيه اوقت الشراء فبيته لا البيعة ان الوصي باع منه  
من اثبات فساد الشراء وسبق التاريخ حاوي الزهراء من فصل البيتين المتضادتين \* (سئل) \*  
في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحا عليها ووطئها ولم يعمل منه ولم يلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها  
فهل له بيعها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان له بيتان يتيمان في حجره اشترت لها  
مالا بدنة لهما منه كالنقعة والسكسة فهل يكون ذلك جائزا لهما \* (الجواب) \* حيث كانتا في حجرهما  
يكون شراؤهما ذلك جائزا لهما واقام وقعه الشرعي \* (سئل) \* فيما اذا كان لقاصرة بنته حصة  
معلومة في دار معينة ولها مال وحصة في اوقاف أهلية تحت يد اخي الوصي الشرعي عليه المأخذ على  
الاوقاف المزورة والحصة في بيته تها ركوسا ويريد اخوها بيع حصتها في الدار المزورة فبدون  
مسوق لا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد  
من عمرو بضاعة معلومة بمن معلوم من الدراهم معاملة المدة التي وقع باعها على زيد  
ولم يمدل الدراهم حتى تغيرت ونقصت قيمتها الا انها راجعة في التجارات فهل على المشتري رد قيمتها  
على البائع

مطلب  
التخلف بين الثمن والبائع قبض

مطلب  
تباعد على سعر الناس ولم يعلم  
السعر في المجلس فسد

مطلب  
القول للمجوز انه باع بعد المجزأ  
والبيته للمشتري انه قبله

مطلب  
بيته البعثة أولى من بيته الفاسد  
تقدم بيته ان البيع في البيعة  
على انه في المرض

مطلب  
البيته للمشتري ان الوصي باعه  
قبل العزل

مطلب  
له بيع حاربه التي عقدت كاحه  
عليها ووطئها ولم يحمل منه

مطلب  
يصح شراؤه لام لا يتام في حجرها  
ملا بد لهم منه

مطلب  
ليس للوصي بيع حصة  
اقتاصرة في دار اذا كان لها  
مال يكتسبها



**\*(الجواب)\*** حيث نقصت قيمتها قبل تقدّم الثمن وهي راجعة في التجارات فعلى زيد المشتري ردّ ثمنها  
 لعدم البائع قال في الجوهرة قيد بالكسـ اذ لانها اذا غلّت أو رخصت كان عليه ردّ ثمنها لا بالتناقص كذا  
 في النهاية ونقل السلامه قاض خنان في فصل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدينار ولم يقبض حتى  
 تغيرت فانه كانه لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس لراجه فانه كسدت  
 قبل القبض وقدم وان كانت الدراهم بعد التغير تروج في التجارات الا انه انقصت قيمتها لا بفسد البيع  
 ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف انه ان يفتح في نقصان القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم  
 كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند شهود عليه القوي اهـ ومثله في الخلافه ولزايه  
**\*(مسئله)\*** فيما اذا كان زيد حصصه شائعة معلومة من سائر ارقام بالوجه اشترى في وقف ارض  
 محتكرة بواقفه في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من اجنبي فهل يصح بيعه اذا اجاز  
 الشركاء وحكم به حاكم يرى حصته من غير الشريك **\*(الجواب)\*** نعم اقول تقدم السكالك ومستوفى  
 على هذه المسألة ونظائرهما **\*(مسئله)\*** فيما اذا اشترى زيد من عمرو دينارا معلوما شرعا مسلما بمن  
 معلوم مقبوض ثم ظهر ان المبيع مرتهن عند بكرة سلمه له فهل يكون البيع موقفا على اجازة المرتهن  
 والمشتري بالتجار ان شاه صبري في ذلك الزمن او يرفع الامر لصادق لفسخ البيع **\*(الجواب)\*** نعم  
**\*(مسئله)\*** فيما اذا اودع زيد من عمرو مقدار معلوم من الثمن وسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو من بكرة  
 وسلمه له بدون اذن من زيد ولا اجازة ولا حصة شرعي وتعرف به بكرة والا تـ يريد زيد ان يضمن بكرة  
 قيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم قل في المختصر باب بيع الفضولي فلو سلمه  
 فذلك فاما مالك ان يضمن ام لا فمما شاء فأمم ما اختار فمما يرى الا تزل في القممين فملكه منه  
 فاذا ملكه من أحدهما لا يملك بملكه من الآخر فاذا اختار فمما بين المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة  
 كـ اخذها من ورجع المشتري على البائع بالثمن لا بما ضمن وان اختار فمما بين البائع بخلافه كان  
 قبض البائع مفعولا عليه فله بيعه بالثمن لان سبب ملكه قد تم عقد وان كان قبضه مائة فاما  
 صار مفعولا عليه بالثمن بعد البيع فلا يفسد به بالثمن انما سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد  
 في ظاهر الرواية انه يجوز البيع بيمين البائع ووجهه انه سلم الا ثم صار مفعولا عليه ثم باعه فصار  
 كالمنصوب كذا في البرازية اهـ

**\*(باب الخيارات)\***

**\*(مسئله)\*** في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف واحد  
 منه فقط فوجده جيدا ثم اتهم الباقي منها فوجد ما فيه رديا هـ وميا ويريد فسخ البيع في الباقي فهل له  
 ذلك وانقر له بيمينه من هذا المبيع الذي قبضه بيمينه **\*(الجواب)\*** نعم له ردّ خيار العيب  
 كما في الجوهرة وغيره والفرد في بائنه هـ فانه بائنه قدرا أو صفه أو تعيينا كما في شرح التنوير من الفسخ  
**\*(مسئله)\*** فيما اذا طلع المشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالكا البائع فاطمعهها وامسكها  
 ولم يتبرع فيها بما يدل على الرضى فهل يردّها عليه اذا حضر ورجع نقصان العيب اذا هلك  
**\*(الجواب)\*** نعم المانع على عيب في الظلام أو الدابة فلا يجد مالكا فاطمعهها وامسكها لم يتصرف فيه  
 بما يدل على الرضى يردّها لو حضر ورجع بالنقصان ان هلك في الحياوى القديس انه اذا امسكه بعد  
 الاطلاع على العيب مع القدرة على الرذكان رضى وهو ذرب والمعقد انه على التراخي يبرم خيار  
 البيرجل اشترى بعيرا فبضه ثم وجد به عيبا فذهب الى البائع ليرده فطلب في الطريق فانه يملك على  
 المشتري ثم المشتري ان أثبت العيب يرجع بالنقصان العيب على البائع كذا في دور المال من فصل

مطلـ  
 فيما لو نقصت قيمة الدراهم  
 أو غلّت قبل تدلّ الثمن  
 مطلـ  
 يصح بيع الحصص الشائعة  
 من البناء باجازه الشركاء  
 أو يحكم حاكم يراه  
 مطلـ  
 بيع الرهن موقوف والمشتري  
 بالخيار  
 مطلـ  
 باع الفضولي وذلك المبيع  
 فله مالكان يضمنه أو ضمن  
 المشتري

مطلـ  
 له الردّ بخيار العيب والتول  
 له بأنه هو المبيع  
 مطلـ  
 فيما اذا طلع على عيب وكان  
 البائع غائبا له الردّ اذا حضر



الوقت أربينا وقتها ولا بان يقول على أنه ان لم يقدا ما ما أربينا وقتها هو لما هو واكثر من ثلاثة ايام فهو في هذه الصور كلها فاسد الا ان يتقدم في الثلاث لما قلنا وان ديننا وقتها هو ثلاثة ايام او دورته فانه يجوز منع \* (سئل) \* فحين اشترى من زيد جلاب من معلوم على أنه ان لم يقدا فانه الى ثلاثة ايام فلا بيع ولم يتقدم في الثلاثة فهو يفسد المبيع \* (الجواب) \* نعم على الصحيح كما في النور عن الحاشية ولو باء على أنه ان لم يقدا فانه الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما مع ما علم أن ظاهر قوله فلا بيع بعد أن أنه ان لم يقدا في الثلاثة ينفسخ قال في الحاشية والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاثة نفذ عتقه ان كان في يده ثم رجع خيار الشرط \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو كراما معلوما بيمين معلوم من الدراهم وانعموا في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة بعون أن موته ثم لم ير المبيع راغبين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم خيار الرؤية يبطل بمجرد الفسخ والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يد ليس له الرضا بحال تناولها أو لم يتناولها انقروى من فعل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خاصة ومثله في خزانة الغني لكن في يرى على الاشياء من كتاب الفرائض وفي شرح الجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح أنه يورثه فابن الضياء لا يوافق المتون الموضوعة لنقل المذهب والله اعلم \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر حجارة سائمة ومكث عنده مدة ثم رجع ان بها عيبا قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينسكك فهل القول للبائع بيمينه وعلى المشتري الفسخ \* (الجواب) \* حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيقال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والافله تخلف البائع بالله بعينه وسلمته وما به عيب فان نكل رده لا لو خلف كما في القول لمن \* (سئل) \* في رجل باع من آخر عذرة جمال وأمتعته معلوما بيمين معلوم من الدراهم ثم اشترى له انها بساويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين انها بساويان أكثر بقرعة العشر في الجمال ونسب العشر في الامتعة وفيه عيب فاحش ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور بعد حدوث الغبن والتعريض بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا ريب في فاحش وهو لا يدخل تحت تفويض المقتولين في ظواهر الرواية وبه أدنى بعضهم مطلقا كما في القصة وفيه بالرد فقام بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غرة أي غرة المشتري البائع وبالله ينكس أو غرة الدلال فله الرد والافلا وبه أدنى صدر الاسلام وغيره وتصر في بعض المبيع قبل علم الغبن غير مانع منه فيرد مثل ما نلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علا في على التتوير من المراجعة والتولية واجاب قارى له اية اذا اشترى بيمين فيه غبن فاحش وكان البائع غره بان قال اعطيت فقه كذا فاشتراه بناء على اخباره ثم تبين الغبن الفاحش له الرضا اذا كان ما أخبر به فقيته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيدا حارية فوجد بها عيب فهل له ردها \* (الجواب) \* نعم له ردها بسبب الحمل والحبل عيب في الحمارية لاني لها ثم راس الكاسح في الحمارية والعلام عيب عيني هلى لكنز ولو اشترى الحمارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو جعفر محمد بن الفضل لا تنفع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب لدها فان ادعى بسبب الحمل تنفع دعواه ويرى التقاضى النساء فان قلن هي حبل يخلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرناه في الثبابة وفي دعوى الحمل يرجع الى النساء وفي معرفة داهي بطنها يرجع الى الأطباء ففي الداء يرد به داهي وجلس اذا شهد انه قديم وفيه لا ينظر اليه الرجال كالفرد والزرق ونحوه اختلفت فيه ازروايات وأخر ما روى عن محمد انه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث يرد به داهي النساء

مطلب

باع على انه ان لم يقدا فانه الى ثلاثة ايام فلا بيع صح

المبيع

مطلب

يبطل خيار الرؤية بحدوث الفسخ في يد المشتري أو وكيله

مطلب

خيار الرؤية لا يورث وكذا خيار الشرط

مطلب

القول للبائع ان العيب لم يكن عنده لو ما يحدث مثله في تلك المدة

مطلب

للبيع الفسخ بخيار الغبن الفاحش والغبن من المشتري

قوله فيرد مثل ما نلفه قال

الشيخ العلائي بعده بيمين

لو كان قيمته اية اى

في حقه بل ان يقال يرد الباقي

وقية ما تعرف فيه أو لا يرد

شيأ ويرجع بقدر الغبن اه

منه

مطلب

الحمل في الحمارية عيب

لا في البهائم

مطلب

في دعوى الحمل يرجع

الى النساء وفي الداء الى الأطباء

وقول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحمل فثبت بقول النساء في حق  
 الخصومة ولا يردها بعد من خائفة من فصل العيوب رجل اشترى جارية امتطهرها لا يردها لم يتدخ  
 ارتفاع الحمل بالداء أو بالحمل والرجوع إلى الأطباء في الداء ويشترط اثنتان وفي الحمل إلى النساء ويكتفي  
 بالواحدة وارتفاع الخيض لا بأحد هذين البدين ليس يجب ولو ادعى سبب الحمل عن محمد واثنتان  
 في رواية كان من وقت شراء جارية أربعة أشهر وعشرة أيام سمع الدعوى وإن كان أقل من ذلك لا  
 وفي رواية شهران وخمسة أيام وعنده عمل الناس اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أخبرت  
 امرأة أنها حبلى وامرأة أو أكثر أنها لا حمل به احتج المدعي ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو  
 قال البائع إن هذه المرأة ليست لها إحصاء فالقاضي يختار من لها إحصاء وتوقع الجارية على يد امرأة  
 أمينة حتى يقين بجله ما إن أنكره البائع والنقطة على المشتري لأنها ما لم يكن في جوارحه لقضاي ويرزق  
 عيب الحمل بالولادة على رواية كتاب البيوع فإذا قبضها فوجدها حاملا فقلت فلا رد ولا رجوع  
 الآن يتبين بسبب الولادة نقصان ظاهر كافي الذخيرة لوزم القضاة من القسم الثالث في تعدد العيوب  
 أقول ومن ذكره بعد أورد أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها (مسئل) \* في رجل اشترى  
 من آخر جارية بكرًا فوطئها وأزال عذرتهم وصفت مدة ولا يتدعى أن بها جنونا فقيما كان عند البائع  
 ويرد عذره فهل ليس له رد عذره ولما الرجوع بالنقصان بعد منتهى ما ذكره (المجواب) \* نعم اشترى  
 جارية فوطئها أولها أو معها بشهيرة ثم وجد بها عيبا لم يردها ما طلقا أي سواء كانت بكرًا أو ثيبا نقضها  
 الوطء ولا لأن كلاهما من عيب حادث ورجوع بالنقصان لا امتناع الرد إلا إذا قبلها البائع أي رضى  
 بأخذها لأن الامتناع كان محققا فإذا رضى زال الامتناع وهكذا في كثير من المعتمدات وبعد رد العيب  
 لعدم بعد زوال العيب الحادث يعني إذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم طلع على عيبه القديم لم يرده  
 لأن حادث العيب عنده ما منع من الرد وإذا زال جاز الرد لعدم امتناعه ويرد المانع من الغار أقول ما ذكره  
 من امتناع الرد بالوطء ونحوه مدرج به في الحاشية أيضا وشي عليه في الدرر ولكن ذكر في الحاشية أيضا  
 في موضع آخر شراءه على أن يكره ثم قال أنه لا يرد وقال البائع أنها بكرًا فالقاضي يريه النساء إن قرن بكر  
 فالقول للبائع المأين وإن ثبت فاقول له نعم يمينه فإن وطئته المشتري فعلم بالوطء فلو زنا به كما علم  
 أنه البت بكر بالثبوت له الرد ولا لزومه الجارية ولا يردها أنه ثم رأيت في فورا العين نقل هذا نقل عن  
 كتاب آخر أنه لو علم الشبهة بالوطء امتنع الرد ثم قل فليتأمل فيما هو الصواب أنه قلت قد أورد الثاني  
 عواقبه لما هو المذهب كورفي كثير من المعتمدات كمنع المتع تأمل على القول بأن له الرد يلزمه إرض  
 الرطه إذا قبل الرد بلا إرض مخالف للإجماع كما قلناه الحق ابن الهمام في كتابه التحرير في باب الإجماع  
 رتبه شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المصنوع حدث نقل عنه حكاية القوابن المأين عن النجاشية وأنها  
 انفردوا على أن الرطه لا يسلم للمشتري مجابا فن قال يردها لا يردها شيئا فقد خالف أقوال النجاشية وكفى  
 بهم حجة أنه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريشا قال في رجل لو كسر أروقه وادفعه عاده فقيمتها  
 ولو يادفعه أنصف عشر قيمته أو عن عيسى أنه يرد عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنه وأبه  
 قال ابن سيرين والزهري والثوري وأصحابنا ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو يادفعها ولا  
 يردها شيئا ولو يكره أن يادفعها بركة ما ينقص الانقضاء وعند الشافعي لا يردها بل يرجع بقصا  
 العيب انتهى ثم قال ابن أمير حاج وحكي ابن قدامة عن أحمد في الثوب واثنين لا يردها كقال  
 أحمد وأبو يردها بلا شيء كقال مالك والشافعي انتهى فعلم من هذا أن مذهب أحمد لا يرد مطلقا  
 وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف تليد

مطلب  
 في ادنى مدة ظهور الحمل  
 مطلب  
 أخبر امرأة بالحمل وأخبر  
 بعده من جهة الخصومة  
 مطلب  
 يزول عيب الحمل بالولادة  
 فلا رد ولا رجوع  
 مطلب  
 إذا وطئها المشتري ثم رأى  
 بها عيبا لم يردها ورجع بالنقصان

امامنا النعمان وهو مريد لما تـدم من منح الغفار فاعتم هذا التحرير فانه من منح الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملًا ففي كل من المشتريين الولد وأراد الرذلي البائع فأجاب أقل ما يتحقق الولد في أربعة أشهر فان ادعى المشتري الحمل اريت للنساء فان قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما بعها ورسلها الا واليس بها حمل فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وكذا حال النشائي مع الاول اه وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها ليوافق ما مر عن المنع والدرر قد برئ \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر مقدارا من الحديد ليتخذه من آلات مخصوصة وجعله في الكسول ليعبده بالاسار فوجد به عيبا ولا يصلح تلك الآلات فكيف المحكم \* (الجواب) \* يرجع بالنقصان ولا مردة كذا في المحاور الزاهدي في ما منع الرذال عيب \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر حصانا ورسله وزعم أنه وجد به عيبا قدما كان عند البائع ثم ركبته مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركوب رضى بالعيب \* (الجواب) \* ركو به له لم حاجة نفسه رضى بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا طلع قلبه الرذال لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طالت المدة اه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كيان على ظاهره ثم طعن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان الكيان داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضى بعد رؤيته العيب يسوغ له ردها والمسألة في التنوير والجور والبرازية وغيرها \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمر جارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضي به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث ظهر بها عيب آخر وجب الردها بحاله ردها بذلك حيث لا مانع هناك \* (سئل) \* فيما اذا اشترى من آخر عبدا فأبقى عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع اباقة عنده فكيف المحكم \* (الجواب) \* الاباق عيب يوجب الرده على البائع الا اذا أبق من المشتري الى البلدة ولم يتحقق عنده فانه ليس بعيب كإتي التنوير وشرحه للعالم في وفي الخلاصة والبرازية النجاشي ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضى أي بالعيب فيمتنع الرده وهذا اذا ثبت اباقة عنده ثم شتره اذا أنكره البائع كما مر من حوايه وفي فتاوى قارئ الهداية لا قبل يديه بالعيب مادام آتيا فاذ ثبت موته وأقام يده أنه كان أبق عند البائع بعد البلوغ رجح حينئذ بنقصان العيب وان كان أبق عند البائع قبل البلوغ فاباه فأبقى عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع بشئ لا خلافا في سبب العيب والله أعلم \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر بطلا وسافر به ثم وجد به عيبا قدما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فأماضى السفر ولم يوجد به عيب بعد رؤيته العيب ما يدل على الرضى به فهل له رده \* (الجواب) \* نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي على الوجه المذكور رضى بالعيب ولا يمنع الردها في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فأماضى السفر لا يكون رضى بالعيب اه ومثله في التنوير والبرازية أقول في البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فعملها فهو وعذرا \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمر جارية فوجد بها عيبا قدما عند البائع حل له ردها به \* (الجواب) \* المحزن على وجه لا تستقر ولا تنقاد للراي عند العطف والسريع كإتي البحر في حيث كان قدما ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى بعد رؤيته العيب المذكور يسوغ له الردها ذكره \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر برزنجية وزرع فلم يثبت فهل ليس له الرجوع بمثله \* (الجواب) \* ليس له الرجوع على بائعه بمجرد عدم ثبانه لأنه يكون أسبابا في حرمه لم يثبت أنه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما دى حيث لا مال له وإن كان له مال به بأن صلح لشيء آخر سقط بقدرة ويرجع بما بقي وقيل لا كغيره لظن ان اذا لم يثبت

مطلبه  
اذا جعل الحديد في الركود  
فوجد به عيبا يرجع بالنقصان  
ولا مرد  
مطلبه  
الركوب بعد رؤيته العيب  
رضي به  
مطلبه  
الرجوع عن داء عيب  
مطلبه  
اذا رضى بعيب ثم ظهر عيب  
آخر له رده  
مطلبه  
الاباق عيب اذا أبق الى  
البائع الخ  
مطلبه  
الاستخدام بعد العلم بالعيب  
رضي به  
مطلبه  
لا قبل البينة بالعيب مادام  
آتيا  
مطلبه  
وجد في الغل عيبا قدما وهو  
في السفر الخ  
مطلبه  
وجد بها عيبا في السفر فعملها  
فهو وعذرا  
مطلبه  
المحزن في الدابة عيب  
مطلبه  
اشترى برزنجية فزرع فلم  
يثبت

كذا أفنى الشيخ الزهلي رحمه الله تعالى وهذه المسألة قد كورة في الفصولين والعمادية وصره الفتاوى  
وأفنى قارئ الهداية بأنه إذا ثبت أنه كان معيبا يرجع بقصمان العيب (سئسل) «في رجل باع آخر  
قدرا معلوما من الزمان بشرط البراءة من كل عيب بفن معلوم من الدراهم ونسل الشئ المبيع وبزعم أنه  
وجده عيبا يريد رده بلا وجه شرعي فهل لدس له ذلك» (الجواب) «نعم وصح البيع بشرط البراءة  
من كل عيب وإن لم يسم خلافا للشافعي لأن البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عندهم وصح عندنا  
لعدم إقصائه إلى المنازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بهذا العقد قبل القبض فلا يرد بعيب ونقصه محذور  
ومالك رحمه الله ما بالوجود كقولهم من كل عيب به ولو قال بمحدث صمغ عند الثاني وقيد عند الثالث نهر  
أه علاق في على التنبير» (سئسل) «في رجل اشترى من آخر صمغ فوس ذكر البائع أنها معتقة  
الجنس وهو جنس مشهور بالجوذة بفن معلوم ولو توصف بذلك لما اشتراه به هذا الثمن ثم ظهر أنها من  
جنس آخر لا تساوي هذا الثمن وبين الثمنين تفاوت فاحش ويريد ردها بعد بثوب ماذا كبر الوجه الشرعي  
فهل له ذلك» (الجواب) «نعم وأفنى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فحين  
اشترى من آخر صمغ ذكر البائع أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهور بالجوذة ثم تبين كذبه هل له الرد  
أم لا فأجاب إذا اشتراه ابتاعه على ما وصف له بفن لا يوصف فيها هذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت  
بين الثمنين فاحش وهي لا تساوي ما اشتراه به له الرد إذا تبين بخلاف ذلك أه وسئسل إياض عن رجل  
اشترى فرسا على أن سنه سنة فظهر أنه سفتان فأجاب إن كان كبر السن وأصغره عما يقتضيه قيمة المبيع  
وبعد عيبا عند أهل الخبرة رده ولا فلا والله أعلم أه ولو اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا هو قسا وورجل  
واشترى وشقاعى أنه ناتج فإذا هو ظهر ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن التفاوت في الطهر في الرغبة  
والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي المحل المذكور اشترى  
مدا من السخبان على أن بطانتها من السخبان كذلك فإذا من غيره ينبغي أن يكون  
للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط ففواته يوجب الخيار أه وفي الزبلي  
ولو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو ترك لأن هذا وصف مرغوب فيه  
مستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التجديد لأنه لا يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها حامل  
أو ثوب كذا وكذا رطل لا يثبت بعد البيع لأنه من قبيل الوصف وإنما هو من قبيل الشرط الفاسد  
أذ لا يعرف ذلك حقيقة لأنه لا يمكن أن يثبت أو انتفاخ حتى لو اشترى أنها حامل أو يكون لا يفسد لأنه  
وصف ولو قال يخر كذا صاعا أو كذا قدرا يفسد لما ذكرناه وفي البحر ولو اشترى ثوبا علم أنه هروى فإذا  
هو يلحق بالبيع فاسد عندنا ومثله في خزانه الفتاوى أقول ولعل وجهه أن الهروى والبلخي جنسان  
مختلفان فإذا وقع البيع على الهروى فظهر أنه يلحق بفن المبيع اهدم وجود حقيقة العقد وعليه بخلاف  
بيع العبد على أنه خباز فإذا هو غير خباز فإنه صحيح لوجود الحقيقة وبغير لغوات الوصف وكذا  
الفرس في مسألة ترويد على ذلك ما في البيع الفاسد من البحر عند قول المكثر في الجوز ببيع وامتتين  
أنه عسك وكذا عسكه بخلاف ما إذا باع كسفا فإذا هو فمجهول حيث يقع البيع ويخبر والفرق أن  
الاشارة مع التسمية إذا اجتمعا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمعنى وبطلان التسمية وفي مختلفي  
الجنس يتعلق بالمشار إليه ويتعقد لوجوده وبغير لغوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فإذا هو  
كاتب أو كذا لا يفسد من بني آدم جنسان للتفاوت في الأغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب  
فهما وهو الواقع بدون الأصل كالحمل واللدس جنسان والوزاري والزندجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد  
أصلهما كذا في الهداية والبيع في مسألة الكتاب أي الكتاب باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه القول

مطل.  
بصح البيع بشرط البراءة  
من كل عيب  
مطل.  
اشترى فرسا معتقة الجنس  
ثم ظهر أنها من جنس آخر رد  
له الرد  
مطل.  
اشترى فرسا على أن سنه سنة  
فظهر أنه سفتان له الرد  
مطل.  
اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا  
هو قسا وورجل له الرد  
مطل.  
اشترى مدا من السخبان  
على أن بطانتها من السخبان  
مطل.  
اشترى عبدا على أنه خباز  
أو كاتب فكان بخلافه أخذه  
مطل.  
باع شاة على أنها حامل وتخاب  
كذا فسد البيع  
مطل.  
باع ثوبا على أنه هروى فإذا هو  
يلحق بالبيع فاسد  
مطل.  
إذا ظهر المبيع من جنس آخر  
بطل البيع وإن اتحد مع فوات  
الوصف صح وبغير  
قوله الوزاري بفتح الواو وكسرهما  
وانحام الدال ثمراء هائلة  
نسبة إلى زاذر قرية من قرى  
سمرقند والزندجي يرى ثم  
نون ثم دال هائلة ثم باء ثم جيم  
نسبة إلى زنده بفتح الزاي  
والنون الأخير والجيم زيدت  
على خلاف القياس أه منه

على كبرين لا يفاوت القرض منها فاحشا فالحجسان مائة فاوت الغرض منهما فاحشا بل انظر الى الذي  
قال في فتح القدر ومن المختلف في الجنس ماذا باع فضا على أنه يا قوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه  
للاعلى أنه يا قوت حجر فظهر أصفر صمغ ويخبر كما اذا باع عبدا على أنه عبا فاذا هو كلب أو ماعى الجبر  
مفخسا وفي فتح القدر وعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجدته بخلافه ففسا بكون البيع  
فاسدا وانارة يستمر على الصحة وبث لا شترى الجبار ونارة يستمر صحيحا ولا عبا لا شترى وهو ما اذا وجد  
خير مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المبيع فيه الجبار والسياب اجناس اعنى الهوى  
والاسه كندرى والمروى والكنان والقطن والذ كرمع الاثنى في بنى آدم جنسان وفي سائر الحيوانات  
جنس واحد والضابط فحش التفاوت في الاغراض وعدده اه ثم ذكر بقية الفروع \* (سئل) \*  
فيما اذا شترى زيد من حجر وعدة أبواب من التياب القطى على أنه هندى فظهر أنه نجسى وبينهما  
تفاوت فاحش ويريد زيد رد ما على البائع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول مقضى ما قررناه انفا  
ان البيع باطل لا يصح مع التغيير تامل \* (سئل) \* فيما اذا شترى زيد من حجر وجارية على أنها  
حبشية فظهر أنها زنجية وبينهما تفاوت فاحش من حيث الثمن ويريد رد ما على البائع فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم اذا شترى اياهما على ما وصفه له بنى لولم يصفها بهذه الصفة لا شترى بذلك الثمن  
والتفاوت بين الثمنين فاحش وهي لا تساوى ما شترى اياهما له الزاد اثنين بخلاف ذلك \* (سئل) \*  
في رجل اشترى من آخر خمسة جلود جاموس صفقة واحدة بثمن معلوم وتسلم الجلود ثم وجدوا واحدة منها  
عيبا ويريد المعب فقط بحصته من الثمن سلما بعد الثبوت فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا اشترى  
الجلود المذكورة صفقة واحدة وقبضها جميعها ثم ظهر نواحدة منها عيبا له رد المعب فقط قال في الدرر من  
خيار العيب ولو اشترى عبيدين صفقة واحدة وقبض أحدهما ووجدته أوبا لا تخرعها الخدماء وأوردتهما  
ولو قبضهما رد المعب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفرقة لانه يكون بيعا بالحصصة  
ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصصة بقاء وهو جائز كما تقر في كتب الأصول اه  
ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما من المعتبرات \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي  
يصبغ به ثم وجد به عيبا رد المبيع به بعد ما صبغ ببعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويريد رد الباقي  
على بانه بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اشترى عشرة حزم على أنه من دباغ غزاة فأتى  
اثنين في الما فبان أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه  
من دباغ الساج رد ويرجع بتقصان العيب في الاثنين وكذا في الابرسم اذا اطلع على عيب بعد بله رجع  
ما التقص رلا رد لانه عيب بزيادة من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل  
وأشابهها أقول ذكر في متن التنبير وشرحه للعلاني أنه لو قبض كلبا أو وزنا أو جدي بعضه عيبا له  
رد كله أو اخذه بعبه لانه كسبى واحد الخ بخلاف القبي كسراء عبيدين صفقة كحمر قيس بان له رد  
المعب فقط وظاهر هذا انما لم يفتى به المؤلف من أن له رد الباقي مع ان اللك من المثليات لا القيمات  
لكن كتب فيما علقته على الدار المختار ان ما في التنوير محمول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع أما اذا  
تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كفى به التناقص اما ان يكون تصرفا بغير البيع مما فيه من خارج عن  
ملكه أو بغيره كالاكل ونحوه ففي الأول رد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بتقصان ما باع وكذا  
في الثاني الا انه يرجع بتقصان ما اكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حورته في المسألة من الحاجة وغيرها  
وقامه هنالك فراجع \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر دراهم وجد جذوعها من كسرة  
ويريد الدار بخيار العيب فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي جواهر القضاوى وكذا لو وجد أحد

مطلب  
اشترى حبشية فظهرت زنجية  
له الرد

مطلب  
اشترى خمسة جلود صفقة  
وقبضها له رد المعب وحده

مطلب  
فيما لو وجد بعض المبيع عيبا  
وهو كلب أو وزنا

مطلب  
جد جذوع الدار منكسرة  
له الزنجيار العيب  
مطلب  
اشترى فروا ثم ظهر عيبه عتله رده  
مطلب  
ما لوجب نقصان الثمن عند  
التحريف وهو عيب  
مطلب  
العت في الثمن وهو عيب  
مطلب  
بل المحرور ثم وجد به عيبا  
امتنع الرد ورجع بالنقصان  
مطلب  
بل المحرور والمجود مانع من الرد  
وكذا جعل الحددي في الكور  
قوله فانه يرجع بالنقصان  
ولا يرد له اي لا يرد ما دخله  
في النار ما لو كان منه شيء لم  
يدخله النار فانه يرد ويرجع  
بالتقصان ما دخله النار كما يعلم  
ما قرناه انما والله اعلم اه منه  
مطلب الزنجيار العيب على  
التراخي  
مطلب لو كان العيب مما يحدث  
مثله في تلك المدة فالزنجيار للبائع  
المتراخي  
مطلب ظهر عيب على الدار عوارض  
ساطعة له ردها  
مطلب ظهر ان ارض الدار  
مختلطة له فسخ البيع  
مطلب ظهر ان شرب لارض  
على نوافقه رده  
مطلب ادعى رجل ميل ماء  
في الدار وادعته فالماشترى بالخيار  
مطلب ليس له ردها بمجرد  
قولها ان بها عيبا

جذوعه منكسرة فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقصة الاصل لو انما القضية من باب دعوى  
الدور والاراضي \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فرو ثم ظهر عيب قد يمتنع  
التمن عند التجار وهو عيبا ويريد رد هاتين ارباب العيب به نشوته شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم ومن وجد عيبه ما ينقص الثمن عند التجار انخذ به بكل الثمن اورد تنزيه وكل ما لوجب نقصان الثمن  
عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة فمنع فهو عيب شرعا لم يمتنع وما لوجب نقصان الثمن  
عند التجار فهو عيب كثر ولا شك ان العت في الفرو ينقص الثمن فهو عيب فبره قال في البرازية  
في الثالث من كتاب الزهني وان انقص الزهني عند المهر من ذاتنا او صفنا سقط من الدين بقدره بخلاف  
لنقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهم فروا فاشترى اربعة بعشرة فأوفده السوس حتى  
صارت قيمته عشرة فقه كذا الزهني يدره من ونصف ويسقط ثلاثة ارباع الدين لان كل ربع من الفرو  
ربعة فيبقى من الدين اربعة اه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا من الحرير وبه عيب ما قصه  
وبله بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بانه ينقص ثمنه نقصانا فاحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بانه  
ينقصان عيبه بعشرته شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابراهيم ما علم  
بالعيب بعد ابل لا يرد ويرجع بالنقصان لانه لما علم به بعد ابل والبيل عيب فيمنع اذ رده ومن العيب  
الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا بخره من آلات التجار وسع له في الكور ليجري به في النار وجد به  
عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد له كافي القنية وفيه ايضا بل المجود عيب حادث  
يمنع الرد بعينه وكذا ابراهيم بخره \* (سئل) \* في رجل اشترى العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي  
\* (الجواب) \* خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على العقد فلو خاسم ثم تركه خاسم فله الرد  
ما لم يوجد عيب مطلق كدليل الرضى كذا في التنوير وغيره \* (سئل) \* في رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا لا  
فاحشا قديما عند البائع يريد ردها به فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمال القديم هو ما كان عن داه  
اما المعتاد فلا كافي الفسخ وهو المراد بكونه قديما لان دوامه يدل على الدوام ولذا قال في جامع الفصولين  
المال عيب ان فحش والافلاخ ومثله في المتأخر ولو كان ما يحدث مثله في تلك المدة فقول للبائع ان  
العيب لم يكن عنده لانه حادث فيقال الى اقرب الاوقات اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخلفه  
بأنه بعينه وصحته وما به العيب فان نكل يرد له الا وحلف القول لمن \* (سئل) \* في رجل اشترى دارا ثم ظهر  
ان عليها عوارض ساطعة ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي بذلك الخبير  
الزملي وفي نزع الحاجة عن التارخية اشترى ارضا ودارا على انها حرة من الذوائب فاذا طواب المشتري  
بالذوائب له ان يرد هاتين البائع حيا وعلى ورثته بعده وونه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر دارا  
بما اشتمت عليه من البناء فظهر ان ارضها وقف مختصرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمساألة في الخبرية من البيع بقوله رجل اشترى ارضا او كرم فظهر  
ان شربه كان على نوافقه اي ميزاب نوضع على نهر ارضه ووضع آخر سكان له ان يرد لان ذلك يعجز عينا عند  
الناس خاتمة من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها عيب ما وقام البينة قال  
هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكه ام يبعه الخمين وان شاء ردها خاتمة من فصل فيما يرجع  
بنقصان العيب \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد ايام زعم انه ظهر بها  
عيب قديم كان عند البائع مستند في ذلك بمجرد قولها وقول طبيب ذي شأن ان ردها بذلك فهل  
ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ردها بمجرد ما ذكره رقال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه



الا اطباء كذات حذب وسل وجي قديمة وصورها فعل القضاة ان يريه واحدا منهم والاشان نحو ط  
كذاعن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عذلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من المدد كالتشهادة  
ومثله في العمادية واجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بمعرفة الاطباء قبل الغما ثبت بقول  
عدلين من الاطباء وبعضهم ككتفي بقول واحد وان كان عمالا يطلع عليه الرجال كما يعيب بالنساء  
اكتفي بقول امرأة واحدة عدلة وسئل ايضا هل يتقبل قول الذي الطبيب في قدم العيب وحده  
اذ لم يكن بالباية طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فأجاب لا يتقبل قول الكافر على المسلم  
ولا ثبت بشهادته حكم على مسلم والله اعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زده بقول الاطباء من اهل  
الكفر في الخصومة والمين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والمحكمات الخشكي افندي وفيه  
كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تخليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم  
انه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم والمرجع في الجبل الى قول النساء في الداء الى قول  
الاطباء لان محل اعتبار قول الامة انما لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت  
اليه بقولها وعن المشتري انه عن رجل رجعتنا الى قول النساء العلمات بالجبل لتوجه العين على البائع  
وان عين انه عن داود رجعتنا الى قول الاطباء الى ان قال نقلنا عن الحائصة لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال  
انها لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع الحيض بالجبل  
او سبب الداء فان ادعى بسبب الجبل يريه القاضي للنساء ان قلن هي حبلى بخلاف البائع ان ذلك لا يمكن  
عنده وان قلن ليست حبلى فلا يمين اه اقول وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الحائصة وان الجبل  
يثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن  
ان كان قبل القبض وان المرأة والمرأتين فسيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله  
ان كان قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد به ولو كان بل لا بد من تخليف البائع كافي الزايحي  
والمنع وجامع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان بعد القبض لا ترد  
بشهادة النساء بالاتفاق لا يمكن بخلاف البائع فان حلف لا ترد وان نكحل ترد عليه ينكوله وان كان  
قبل القبض ذكر الخصاص أن على قول أبي يوسف ترد من غيرمين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف  
البائع وعن محمد في التودر شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض  
اه ورايت في مجموعة صحتي افندي عن نقد الفتاوى ما لا يظن اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت  
امراة واحدة بيبث العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا ظهر ان ما في البحر  
عن فتح التدير ومثله في التهر من أنه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك  
قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فاقولهم في كتاب الشهادة ان نصابها  
فيما لا يطلع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض او يكون المراد انه يتقبل شهادتها  
في حق توجه الخصومة على البائع لا في حق الرد كذا خبرته فيما علقته على البحر وهو ظاهر جواب  
حاشية الفتوى فمن اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها ثم اراد فوجد هارتقا واخبرت النساء انها ارتقا  
فأجبت بأنها لا ترد ولا يمكن تخليف البائع فان نكحل رجعت المشتري عليه بنقصان العيب لان ما اشترتها  
مانعه من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها  
عيبالا ملك رده سواء كانت بكرأ ولا تنقصها الوطء ولا بخلاف الاستخدام وكذا قبلها اولها في الشهوة  
ويرجع بالنقصان الا ان يقول البائع أنا قبلها اه ونحوه في الحائصة وكذا في البحر عن الظهيرية وفي الفتية  
قال ابو القاسم اشتراها على انها بكر فلما اخذ في وطئها علم انها بكر فان زالها بالبلاب فله الرد ولا يلزمه

مطلب  
ما لا يعرفه الا الاطباء يتقبل  
فيه قول واحد أو لا بد  
من العدد  
مطلب  
لا يتقبل قول الطبيب الذي

ثم روى في الوطع منع الردوه والمذهب اه والله تعالى اعلم والحاصل ان الميعوب اربعة اقسام الاول ما هو ظاهره يعرفه كل احد فان كان لا يحدث مثله كاصبح زائدة بقضى القاضي بانزله بالتحليف الا اذا ادعى البائع رضى المشتري او الابرأ عنه فيحلف المشتري بالله ماضيه به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو حدث في مثلها فأنكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد عليك بهذا العيب الذي بذعه اقسام الثاني ما يعرفه الا اطباء كدق وسر وجي فقديمه يقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لانه عيبه عند البائع فبرء عليه اذ لم يدع الرضى به كافي الزيلعي وقاضيهان القسم الثالث ما يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع ما لا يعرفه الا اهل الخبرة كالباقى وسرقة وبول في القراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا بد من عدلين على وجوده عند البائع بخلافه على انه ماسرق أو ما أبق أو ما جال أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا لا فلول ولا بد للمشتري على عيب في يده فعندهما يحلف البائع انه ما علم انه سرق عند المشتري أو أبق أو جال أو بال في فراشه ولا يحلف عند أبي حنيفة اذ العيب تنوجه بعد صحة الدعوى والبدنة على العيب شرط اتوجه الخصومة ولم يوجد وتقام الكلام على هذه الاقسام مدسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه المسمى نور العين فراجهما \* (سئل) \* فيما اذا بيع عرض بعرض مقاضة ثم وجد باحدهما عيب برده فهل يرتد بغير العيب وينتقض البيع في الباقي \* (الجواب) \* نعم باع العرض بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجد به عيبا فانه ينتقض البيع في الباقي كافي الذخيرة من آخر الفصل الثامن اه لوازم الحكم اشترى عبدا بثوب وثقة باضام استحق العبد وهدك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رده له وقد عجز عنه فيلزمه رده قيمته ولو كان الفن جارية فولدت من السيد او اعقبها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقضى عن محيط الرخصي \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر حصانا بثمن معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعدما طلع على عيب قديم كان عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد شؤنه على البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك استحقا غاذهما وعليه الفتوى اذ لم يصد منه ما يفيد الرضى بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلائي من باب خيار العيب \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر عذرة ارطال من الغزل المسمى بالمعزولة فوزنه بعد ايام فنقص وكان رطبا فيفس فهل له ان رد صدقة البائع في الرطوبة \* (الجواب) \* نعم اشترى غزلا منا فوزنه بعد ايام فنقص فان كان رطبا فيفس فله ان رد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فاقول للبائع لانه يكره وجوب الرد ولو نسي الغزل وجعل الفيلق ابريسا ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حارو الزاهدى من فصل المسائل المنقولة من البيع \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو لاجئين بدين معلوم من الدراهم على انهما كذا كذا زاعا ثم ظهر انهما اقل من الذرع المنزوب فهل للمشتري الخيار ان شاء أحدهما بـكل الثمن أو تركهما \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في الدرر وغيرها وكذا لو اشترى مناهما على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهم ناقسا عن الذرع المعتاد كما في بيع الثمالة الشيخ اسماعيل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره ويريد فسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك \* (الجواب) \* لو فسخه قبل الرؤية فصح فسخه في الاصح كذا في الدرر المختار من خيار الرؤية \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد من عمرو بضاعة وزنه من جنس واحد في دها وارى عمرا قدرا جدها فبارى الباقي منها أرداها وارى ويريد ردها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو اشترى شيئا فدرأى بهه أو لم يره منه شيئا

مطلب  
الحاصل ان الميعوب اربعة اقسام

مطلب  
بيع عرض بعرض فوجد باحدهما عيب برده وينتقض البيع في الباقي

مطلب  
مات الحصان بعد ما رآى فيه عيبا قديما له الرجوع على البائع بالنقصان

مطلب  
اشترى ارطالا من الغزل ثم بعد ايام جف ونقص له ان رد ان صدقه البائع

مطلب  
وجد ناقصا بعد ما صدقه رجوع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه

مطلب  
اذا ظهرت الالاج ناقصة أخذها بكل الثمن أو ردها

مطلب  
لا يخفى الفسخ قبل الرؤية

مطلب  
فما غارأى لبعض دون البعض

فاشتهر ثم رأى بعضه فان كان مما فيه الاغذخ كالكي والوزني فروية بعضه كروية كله في ابطال  
 الخيار الا ان يجد ما بقي مغالفا لما رأى الى شرف حيث له خيار العيب لا خيار الروية سواء كان في وعاء واحد  
 أو أوعية مختلفة بعد ان يتعدى الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة لاختلاف الاجناس والادوات في عالم  
 كل جنس أو كل نوع فله خيار الروية وينبغي أن يكون في البيض والمجوز رؤية بعضه كروية كله وذكر  
 الكرخي في مختصره أن له الخيار اذا رأى الباقي وجعله كالعددي المتفاوت بأن يرضى الكل أو يرد الكل  
 ولو اشترى جماعة من العددي المتفاوت كالعبد والمجوز والقر والغنم والنياب في الجراب وغير ذلك  
 فرأى جميع ما اشتره الا واحدا منهم فله أن يرد الكل أو يملك الكل ولو اشترى نيابا في عدل ورأى  
 طي الكل ولم ينشرها وليس منها موضع مقصود بقصد بالروية كالعلم والطراز ونحوهما وكان ثوبا واحدا  
 فرأى ظاهره ولم ينشرها بطل خياره في هذه كله الا ان يجد باطنها مغالفا لظاهره الشرف حيث له خيار العيب  
 دون خيار الروية ولو اشترى ثوبا ذاعلم فرأى الثوب كله غير العلم فله خيار الروية ولو كان العكس  
 لا خيار له ولو اشترى شيئا مغاليا في الارض كالحجر والبصل والقمم فله الخيار اذا رأى جميعه واذا رأى بعضه  
 ورضي به فله الخيار في الباقي عند أي حنيفة كفي النياب وقال اذا قلع شيئا منه يستدل على الباقي  
 ورضي به سقط خياره وزنه جميع الثمن ولو قلع المشتري شيئا منه أو قلع جميعه تغير ان البائع لزمه المجمع  
 بجملة الثمن لا لخاله النقص في المبيع ولو اخاف في القلع فقال البائع اني أخاف ان قلعت لا ترضي به  
 وقال المشتري اني أخاف ان قلعت لا ترضي به وانجز عن رده عليك فأيهما تصوق بالقلع جاز ان تشاحا  
 فسخ القاضى البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالبيع من باب خيار الروية وقامه في البحر والنهر  
 \* (سئل) في رجل اشترى من آخر خنيفة على انه بالخيار الى يوم وتسلها فحدث بها عيب في مدة  
 الخيار ونقص قيمتها به ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد \* (الجواب) \* نعم قال  
 في الكنز بقضيه يهلك بالثمن كعيبه اهـ والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما ذاق قط يده وما يجوز  
 ارتداعه كالرض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع  
 لتعذر الرد \* (سئل) في رجل اشترى من آخر قد مران الاوز الحلو فوجد بعضه مراً بعد اختاره  
 والباقي منه كذلك ويريد رده بما فيه من الثمن فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في رجل اشترى من آخر نصف اغنام له لهوه ولم يرها وكل زيد بقضيه او اها زيد بزم الرجل ان له  
 خيار الروية اذا رآها وان رآها وكله بالقض فهل نظر الوكيل بالقض مسقط لخيار الروية الموصلة  
 \* (الجواب) \* نعم وكفي رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الروية  
 ونظر الوكيل بالقض اى قبض المبيع مسقط عند أي حنيفة خيار رؤية الموكل كالموكل بالشراء يعني  
 كما ذاق نظر الوكيل بالشراء سقط خياره وقال اهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقض كنظر الرسول في انه  
 لا يسقط الخيار بقبض الوكيل بالقض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤية الموكل اتفاقا كذا  
 في الحنيفة الخ ما ذكره الشارح ابن ملك والسائل في المتن واطال فيها في البحر فرجعه وصورة لتوكل  
 بالقض كن وكذا لا يقي قبض ما اشترته ومما رتبته كذا في الدرر اقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل  
 والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد  
 الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل ان يقول ان يقول  
 المشتري اعبره كن وكذا قبض المبيع او وكلت قبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا يعني  
 في قبضه او امرتك قبضه لو ارسلتك لقبضه او قل فلان ان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول  
 والوكيل في فصل الامر بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اهـ كلام البحر وكذا في علقته

مطلب  
 اشترى اجناسا متفاوتة  
 فرأى الجميع الا واحدا منها  
 له الخيار

مطلب  
 فيما اذا اشترى شيئا مغاليا  
 في الارض كالحجر والبصل  
 له الخيار اذا رأى جميعه

مطلب  
 اذا حدث العيب في مدة  
 الخيار ومضت المدة لزم  
 المبيع

مطلب  
 وجد الاوز مراً والرسول

مطلب  
 نظر الوكيل بالقض  
 مسقط لخيار رؤية الموكل

مطلب  
 الفرق بين الوكيل والرسول

عليه ان قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له  
من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من انه معبر عن غيره بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد  
الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والمخارعة والمجبة والزهر ونحوهما فان الوكيل فعل فيها كالرسول حتى  
لو اضاف النكاح لانه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكلاهما الرسول رسول واحد واصاله  
انه يصير وكلاهما الفاظ الوكالة ويصير وسولا بلفاظ الرسالة وبالا لسكر صرح في البدائع ان افع  
كذا اذنت لك ان تفعل كذا توكيل وبيده ما في الولو الجحمة دفع له ألفا وقال اشترى بها اربع  
او قال اشترى بها اربع ولم يقل لي كان توكيلا وكذا اشترى بهذا الف جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال  
اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للموكل لا اذا ادعى ان أعطيك لأجل شرائك درهمها  
لان اشترى الجارية بدل على الانابة اه وافاد انه ليس كل امر توكيل بل لابد مما يفيد كون فعل  
المأمور بطريق النهاية عن الآخر فليحفظ \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو حسانين أحدهما  
بخمسة وعشرين قرشاً والآخر بثلاثة وعشرين قرشاً فباعهما زيد من بكر ثوبين بثمانين قرشاً ثم  
ظهر وتبين بالوجه الشرعي انه خان في الثوبين بثمانين قرشاً وظهرت خيانية أي خيانة البائع في مراحته باقراره  
من المسمى المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم فان ظهرت خيانية أي خيانة البائع في مراحته باقراره  
أي البائع أو برهان أي بينة قامت على ذلك أو بسكوله أي نكول البائع عن اليمين وقد ادعاه المشتري  
هذه والخيار وقيل لا ثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة مناقض فلا تنصرونه ولا نكوله والحق  
سماعها كدعوى العيب وكدعوى المحط فانها سمع أخذ به كل الثمن أو رده وله المحط في التولية يعني  
عند ظهور خيانيته فيها وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيها وقال محمد يخير فيها الخ قوله وله  
المحط أي اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي المراح الوفاق وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا  
بثلاثة وقضه ثم قال لا تخار شريته بشرة وراثتك بما اشترته فاطلع على ذلك وبيان المحط  
في المراجعة على قول أبي يوسف اذا شتره بثمانية وباعه بربع خمسة ثم ظهر انه اشتراه بثمانية فانه يحط  
قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان ومقابلته من الزميج وهو درهم وبأخذ الثوب باثنى عشر درهم اه  
\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بشعر معلوم وقضها المشتري ثمان زيدا باعها من بكر  
وتسلمها بكر ثمان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد الا ان ردها  
على البائع الاول فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك باع ما شتره فرد عليه بسبب  
رده على بائعه لوردها عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنو من باب خيار العيب ومثلوه في الكثر والموتون  
\* (سئل) \* فيما اذا قبض زيد عمر ادرامه له عليه وقضاه عمر من غيره بكر فوجد الغريم  
بعضه انوفاه فردها بكر على عمرو بغير قضاء ويريد عمرو ردها على زيد فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال في الخبر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض رجل له درهم على رجل وقضاه من غيره فوجدها  
الغريم انوفاه فردها عليه بغير قضاء فله ان يرددها على الاول اه أقول وقد افتى بذلك ايضا الخبير  
الزماني تبع المال في قسوى قارئ الهداية وقسوى ابن نجيم وقد حذر المسألة لتحرير راحة العلامة  
الطرسوسي في انفع الوسائل وحاصله انه ان كان اقرار القاض قبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا  
ثم جاء لرد منه شيئا قبل منه لتناقصه وينبغي انه لو اختار تخليف الدافع انما يعلم ان هذان دراهمه  
ان يحق له القاضي فادان كل برده عليه وان لم يقر القاض بما ذكر وانما اقر قبض دراهم مثلاً فالقول  
لدمع العين لانه مكر استيفاء حقه ولم يقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذي رده زوفا  
وعلى ما قبلها البعض دون البعض أو بوجهة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن القضية فيها أكثر

ع. م.  
الرسول لا بد له من اضافة  
العقد الى المرسل بخلاف  
الوكيل

مطل.  
الامر والاذن توكيل

مطل.  
لا يكون الامر توكيلا اذا دل  
على الانابة

مطل.  
اذا باعه بما قام عليه ثم ظهر  
للشترى خيانية له اسقاط  
قدرها من المسمى

مطل.  
اذا رده عليه المعيب بالتراضي  
ليس له رده على بائعه

مطل.  
وحده بعض الدراهم زوفا  
فردها على الدافع بارضى  
فلا رافع ردها ايضا

مطل.  
في خير برهانة ما اذا وجد  
البائع بعض الدراهم  
زوفاً

وأما إذا كانت ستوقه على التي تصادها كثر من الرغل فلا يقبل قوله بهما أقر بعض الدراهم لتناقضه  
 لأن الستوقه ليست من جنس الدراهم بخلاف الزنوف والنهرجة اه خلاصا حقا ضاهاه لولم يقر بعض  
 حقه ولا يقبض الدراهم بل سكت حتى قدض له رد الستوقه لعدم تناقضه أصلا وقته أعلم هذا وقد ذكر  
 المؤلف في المداسيات عن القنية بمر القاضي عبد الجار إذا أخذ من دينه دينار فجعله في الروث ليروح  
 ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم إذا جعله في البصل ونحوه ليروح ليس له الرد وكذا لو أوى عيب مشربة  
 ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه إلى دائنه أو شري به شأ بعد علمه بعينه ليس له الرد أيضا وهذه تقع كثيرا  
 فلتحفظ \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو فروسا شراها بيمينها ثم سافر بها وركبها ثم رجع ويريد ردّها  
 على البائع بعيب قديم قد رآه قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه رضى بالعيب \* (الجواب) \*  
 نعم إذا ثبت رويته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضى بالعيب فليس له ردّها \* (سئل) \*  
 فيما إذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض وسكت ثم الآن يريد ردّها عليه  
 بذلك العيب فهل ليس له ردّها \* (الجواب) \* نعم كما في الأشياء والمداية أقول اه. لذا إذا رأى العيب  
 عالما بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم بتقدير  
 أن كان عيبا لا يخفى على الناس كعمور وشل لا يريدو يعلم منه مسائل كثيرة وفي الحماية أراد شراء أمة  
 فرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردّها لأن هذا مما يشبهه على الناس فلا يثبت  
 الرضى بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فولد صاحب المحيط شري قنار كبتة ورم فقال الساع له ورم  
 حديث أصابه ضرب فأورمه فشراه على ذلك فظهر قرحه لا يرد وكذا لو شره على أنه حديث فظهر قرحه  
 وفي الحماية هذا إذا لم يبين السبب فلو يبينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف  
 السبب اه واستشكل صاحب نور العين كلام الحماية بمسألة الأمة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما ما ظهر  
 قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم أنه عيب فلا يخلو أمانا أن يكون  
 ظاهرا لا يخفى على الناس أولا فإن كان ظاهرا فليس له الرد ولا يخلو أمانا أن يكون الساع به يبينه  
 أولا فإن لم يبين السبب فله شري الردوان يبينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضا لا فلا إذا رأى  
 في الجارية قرحة بلبان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشبهه إذ ليست كل قرحة عيبا وفي مسألة  
 الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم  
 فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد لما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر في قدبره \* (سئل) \* فيما  
 إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يجوز للمشتري في الباقي أن يشاء رضى به بخصه من الثمن  
 وإن شاهده \* (الجواب) \* نعم كما في التنوير وسأقي في الاستحقاق \* (سئل) \* في فرس مشتركة  
 بين زيد وعمرو ونصفين فاشترى زيد من عمرو نصفه منها بمن معلوم فوجلبها عيبا قديما سمونه بجلال يره  
 حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضى بعد رويته ويريد رد المبيع بعد ثبوته بشرط فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جارا فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند  
 المشتري عيب آخر فهل يرجع به إلى القديم وليس له الرد به \* (الجواب) \* نعم قال في متن الوقاية  
 فإن ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله نقضه لا ردّه إلا برضى بانه ومثله في التنوير والكثير والجميع  
 وغيرها \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر ثوبا بثلثة البازة بمن معلوم شره بيمينها ويريد الآن  
 رد المبيع على بانه زاعج أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقة فهل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث كانت الثمرة موجودة بازرة وقت البيع فالبيع صحيح والمالة سدة والصقة فاهوس  
 الساقط من السماء بالليل حكاه أنه نزع وقد صنعت الأرض وأصقعت بهما وأصقعا الصقعة فاهوس

مطلبه

ركوب الدابة رضى بالعيب

مطلبه

رأى العيب ولم يعلم أنه عيب

فإن كان ظاهرا لا يخفى على

الناس لا يرد

مطلبه

شري قنار كبتة ورم الخ

مطلبه

استحق بعض الدار المبيعة

بعد القبض بخبر المشتري

بين أخذ الباقي أو الرد

مطلبه

اشترى نصف فرس من شريكه

فبها فوجد عيبا قديما

مطلبه

رأى بالجارية عيبا قديما بعد

ما حدث به عيب آخر ليس

له الرد ويرجع بالنقصان

مطلبه

أصاب الثمرة صقة بعد

البيع ليس له الرد

\*(مسئله)\* فيما اذا اشترى زيد من عمرو دراهم معلومة من الذئدر له حل ومؤنة وسافر منه من دمشق الى حلب ثم رجع وزعم انه وجد به عيبا يوجب الرد ويرد زيدا على بائعه وانما مؤنة حله فهل تكون مؤنة الرد على المشتري \*(الجواب)\* نعم وجد بالبيع الذي له حل ومؤنة عيبا ورده مؤنة رد على المشتري بشرط \*(مسئله)\* فيما اذا اشترى زيد من عمرو دراهم معلومة بشئ معلوم من الدراهم بشئ على قول الدلال ان المبيع يساوي الثمن المزبور وتبين ان في المبيع عيبا فاحش في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاخس بتعوير الدلال \*(مسئله)\* في ذلك بالوجه الترخي فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم اقول ومزكلا على تعوير البائع ايضا بقله وبأن في تعوير المشتري للبائع \*(مسئله)\* فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا ولم يره ويريد زيدا نسخه قبل الرؤية فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم والمسالمة في حق التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو نسخه قبل الرؤية صح فسحقه في الاصح بغير اذن زوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما \*(مسئله)\* فيما اذا اشترى زيد من عمرو جملة ثم ظهر ان به عيبا فلهما كل عندنا بائعه وهو قوله الا كل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بدوئيه شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم وقوله الا كل عيب كافي للخلاصة وغرها ومثله في الدراخنا وفي البحر فله الاكل في القريع \*(مسئله)\* في المغبون عيبا فاحشا اغره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد ثبوت ذلك شرعا \*(الجواب)\* نعم وفي تبين المسكن وقالوا في المغبون عيبا فاحشا له ان يردده على بائعه بحكم الغبن وقال ابو علي اللثمي فيه روايتان عن اصحابنا وفي رواية الردة اما الناس وكان صدر الاسلام ابو الدرداء في بان البائع ان قال للمشتري قيمته متاعى كذا او قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظهر خلافه لانه قد ثبت ان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يردده كغضا كان والبيع انه يبقى بازدا غرة والا فلا اه وكذا يكون المشتري مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كفي فتاوى قاضي الهاديه من \*(مسئله)\* فيما اذا كان لزيد دار ورهان ابيه ولم يره فابساها من عمرو بمن معلوم يعاشر عينا ويرغم البائع الا ان له استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم ولا يخيار لمن باع مال غيره كذا في المتفق ومثله في التنوير \*(مسئله)\* فيما اذا اشترى زيد من عمرو علة فافزع مسك على انها مملوطة من المسك ففتحه فوجد فيها زائفا فاحشا فمطاهه ويريد ردها على البائع بخيار الغلب بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم وفي الذئيرة الرصاص في المسك عيب قال ابو حنيفة المشتري بالخيار بين الاخذ والرد قال ابو يوسف برد الرصاص بحسابه وهو قول ابن ابي ابيس وقال محمد يخط من النفس برة الرصاص وفي فتاوى قاضيتان من فصل العيوب جعل ابو يوسف لنفسه هذه المسألة أصلا فقال ما يباح في قلبه لا يميز كثيره وكل ما لا يباح في قلبه يميز كثيره وبماح في الحنطة وأما لها قليل التراب فلا يميز كثيره والراس في المسك لا يباح في قلبه فيميز كثيره وبماح في قليل التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ اخذوا بهذه الرواية اه وفي مسألة المسك غلط كثير من التراب فلا يميز التراب وترده بحسابه من الثمن له عدم امكان تميزه بخلاف الرصاص فانه يمكن تميزه ويرد الرصاص بحسابه وأما اذا كان التراب في المسك قليلا فبماح في قلبه له ومثله اذا اخذ له تحت قول قاضيتان وبماح في قليل التراب فلا يميز كثيره فخلص ان ما يمكن تميزه بغيره وترده بحسابه من الثمن بخلاف ما لا يمكن تميزه فلا يميزه ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تميزه فتأمل ثم زادت في الحاشية من فصل خيار الرؤية تعاضله واذا اشترى ناعمة مسك فأتخرج المسك منها لم يكن له ان يرد بخيار الرؤية ولا بخيار الغلب لانه يتعيب بالخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له ان يرد بخيار الرؤية والغلب اه

مطاب  
مؤنة الرد على المشتري  
مطاب  
له الرد بخيار الغبن الفاخس  
بتعوير الدلال  
مطاب  
اذا اشترى مال غيره فله نسخ  
البيع قبل الرؤية  
مطاب  
قلية الا كل في الدابة عيب  
مطاب  
البائع ففتح البيع بالغبن  
الفاخس مع التعوير  
مطاب  
كما يكون المشتري مغبونا  
مغرورا فكذلك البائع  
مطاب  
ليس للبائع خيار الرؤية  
مطاب  
وجد في فتاوى المسك ترابا له  
الرد  
مطاب  
يسامح في الحنطة ونحوها  
قليل التراب

\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بالغة بثمن معلوم ثم أبقته الجارية عنده ويريد ردّها على  
البائع بعيب الاباق وعمر وشكر ذلك وبكفّة اثبات اباقة عنده ايضا لردّه المبيع فهل لعمر وذلك  
\* (الجواب) \* نعم ومن وجد بشريه ما يقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن أوردته كالأباق  
والبول في الفرائش والسرقة وكلها اختلاص صغرا وكبر تنوير قال العلائي في شرحه فعند اتحاد الجملة  
أن ثبت اباقة عند بائعه ثم مشتريه كلاهما في صغره أو كبره له ارد لا اتحاد الباع وعند الاختلاف  
لا يكونه عيبا حادّا كعبد حم عند بائعه ثم حم عند مشتريه أن من نوعه له ردّه والألاعي أن اه وحقه  
العلامة العيني في شرح البصائر \* (سئل) \* فحين اشترى المبره فهل يجوز له ردّه اذا رآه  
اذا لم يوجد ما يبطله وان رضى قبلها \* (الجواب) \* من اشترى شيئا لم يبره قال بيع جائز وله الخيار اذا رآه  
ان شاء أخذه وان شاقه كقولوه عليه الصلاة والسلام من اشترى شيئا لم يبره وله الخيار اذا رآه اه وكذا  
انما قال رضيته وله الخيار اذا رآه كما في الهداية وغيرهما وهذا اذا لم يوجد ما يبطله \* (سئل) \*  
فما اذا اشترى زيد من عمرو بيتا معلوما ثم رآه شرعا بمن معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه مرتين عند  
بكر مسلم له فهل يكون البيع موقفا على اجازة المرتين والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى فلت الزمن  
أو يرجع الامر الى القاضي ليفسخ البيع \* (الجواب) \* نعم

\* (باب الاقالة) \*

\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بدته هذا الباعقة من عمرو وكما معلوما بثمن معلوم  
من الدراهم وتصرّفت عند البكر مائة ثم ان والدها قال لعمري ببيع السكر ومردد وله الثمن بدون  
اذن من ابنته المنزورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المنزورة ولم تجزها فهل ترتد الاقالة  
بردها \* (الجواب) \* نعم ترتد الاقالة بالردة وقد اقي بمثل هذه العلامة المترامية في فتاويه من البيع  
وأجاب بقوله نعم ترتد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشرء الاقالة  
انفسا وأما اقالة البائع فصحيحة وبغض وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم قال لا تصح في شرح  
الجميع لابن ملك والقوانين الزينية \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو قرة كرم غيب مدركة بثمن  
معلوم مقبوض ثم ظهر زيد أن الثمن كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع وتصرف به  
وردا للبائع بعض الثمن زيد وذلك على وجه المقابلة بالتعاطى ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلاوجه  
شرعى فهل يلزمه ردّه \* (الجواب) \* نعم وتصح بالتعاطى ولو من أحد المجازين كالبيع  
هو الصحيح بزيادة علائي أو قول لا بد من قبول الاخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كقول طه  
او قبضه فورد قول المشتري اقبلت كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المنع أن ما يفتقر  
على اشتراط اتحاد المجلس ما في القنية جاء الدال بالثمن الى البائع بعدما باعه بالامر المطلق فقال له  
البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبره المشتري فقال أنا لا أريد ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ  
ولأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد اه ما في المنع فالتصريح عليه  
ما في القنية ايضا اشترى جارعا ثم لم يدفع له المبيع فادخله في اصطبله فجاء البائع بالباب فزبغ  
فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس اه فليحفظ فان  
أمثال ذلك تقع كثيرا وتحتج على كثره \* (سئل) \* في عقار وقف آجره ناظر الوقت من زيد مدة  
معلومة باجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم آجره مما في توابعه من عمرو وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقت  
عقد التراجع مقابله صحیح شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتفسخ الاولى والثانية \* (الجواب) \*

مطلب  
لا بد من اثبات الاباق  
عنده وعند البائع

مطلب

له خيار الرؤية وان رضى به

قبلها

مطلب

اذا ظهر المبيع مرتين فالبائع

موقوف والمشتري بالخيار

مطلب

ترد الاقالة بالردة

مطلب

اقالة الوكيل بالشراء

لا تصح بخلاف وكيل لبيع

قبل قبض الثمن

مطلب

تصح الاقالة بالتعاطى

مطلب

لا بد في قبول الاقالة من

اتحاد المجلس

مطلب

آجره مما في توابعه ثم تقابل

مع الناظر تفسخ الاولى

والثانية

ثم تنفخ الاولى والثانية ~~كما اتفق~~ بذلك العلامة ابن نعيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي  
وفي الفهرات المستأجر اذا آجره من غيره او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول نفخ المظفل  
ينفخ العقد الثاني اختاف المشايخ فيه والصحيح انه ينفخه. (مسئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
بضاعة بفن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقابلا عند الشراء مقابلة شرعية ولم يقبضا  
المبيع حتى اشتراه المشتري من عمرو ثانيا بفن معلوم من الدراهم فهل يصحكون المقابلة والشراء  
صحته. (الجواب) \* نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقابلا بالمبيع ولم يقبضا حتى اشتراه من البائع  
جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لايحوز بيعه اذ تروى عن الحائفة ومثله في من  
التنوير. (مسئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو فوسا وقبضه فثبتت الفرس عند زيد ثم تقابلا  
المبيع بالثمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك فهل له ذلك. (الجواب) \*  
نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بان نصبت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري اوباقة سمائية  
فان تقابلا مثل الفرس الاول او سكاغن ذكر الثمن الاول تجعل الاقالة فسحا عنه غير ان البائع  
اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء مضي الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له  
ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبمثله اثنى العلامة الحارثي في كتابه فتاويه من الاقالة

(باب الاستحقاق) \*

(مسئل) \* في رجل اشترى من آخر دارا معلومة بفن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم اشترى  
فيها بناء ثم استحققت بالبناء زيد لدى حاكم شرعي حكم له بشي بالرجوع بالثمن على البائع ويريد  
الرجوع على البائع بالثمن وفيه البناء فهل له ذلك. (الجواب) \* نعم له الرجوع على البائع بقيمة  
ما يمكنه ان يقبضه وبهذه ويسلمه اليه لانه غره ف يرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء مزاوم سلم ذلك اليه  
كافي الحائفة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري اضافة في فيما اوعر وس اوزع فاستحق مرجع  
المشتري بتمنه وسلم بناء موزعه وشجرة اليه ف يرجع بتمنه ما ينسبها فاما يوم سلمها اليه فصولين من  
الاستحقاق اشترى دارا فمحصها وطن سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين  
وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه ان يقبضه وبهذه ويسلم اليه فصولين ايضا قول تقبضه باز رجوع بالقيمة  
يفيد انه لا يرجع بالنفقة كاجرة القعلة ونحوها وبه مخرج في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما  
كاسمان. (مسئل) \* في رجل اشترى من آخر دارا فانفق المشتري عليها مدة ثم استحقه ارجل بوجه  
شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما انفق. (الجواب) \* نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع  
بما انفق شرح التنوير لما لا عن القدية ومثله في مجموعة الاقروى عنها. (مسئل) \* فيما اذا اشترى  
زيدا جارا من عمرو بفن معلوم دفعه للبائع وسلم الجار منه فاستحقه بكمرب الملك المطلق وحكم له به  
وقد مات البائع وزيد بيته تشهد ان الجار تخرج عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل تنفع بيته المذكورة  
ويطل الحكم السابق بالاستحقاق وان لم يثبت رجوع بالثمن على رثته عمرو. (الجواب) \* نعم اذا قال  
بائع من باعه حين رجوع عليه بالثمن انا لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك  
بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويطل الحكم ان ثبت كذا في الدرر وغيره فتسمع بيته زيد  
المذكور ويطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجوع بالثمن على رثته عمرو والله اعلم استحق بملكه ما قل ومطلب  
ثمه فبرهن بائعه انه نتج في ذلك بائعي بقل لو كان محضرة المستحق ولو غاب بائع البائع لانه ينسب خدما  
عن بلطه اقول ينبغي ان لا يشترط محضرة المستحق ايضا كما تقدم فصولين من ١٦ في الاستحقاق في رجل

مطلب  
تقابلا ثم اشتراه ثانيا بقبول  
تقباض المبيع بفتح

مطلب  
اذا لم يعلم البائع بالعيب  
وقت الاقالة كان له الخيار

مطلب  
اذا استحققت الدار بعد ما بائ  
رجع على البائع بالثمن  
وبقيمة البناء مينا

مطلب  
له الرجوع بقيمة ما يمكنه  
تسلمه لا يجوز الحص والطين  
ولا بما أنفق من نحو ارجل  
القلة

مطلب  
لا يرجع انفق على الدابة  
مطلب  
يطل الحكم بالاستحقاق  
بائعات الناتج عند البائع  
أو رثته

مطلب  
برهن البائع انه نتج في ملك  
بائعي بقل لو حضر المستحق



اشترى شيئا فجاهد مستحق واستحققه ففرض القاضى بالاستحقاق فراجع المشتري على البائع بالثمن  
فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضى اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه  
الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضى هكذا ذكر المسألة في بيوع الجماعة الكبير جواهر  
الفتاوى من البيوع ومضى في شرح المجمع المكي في باب الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف  
لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال وبشئ رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق  
بالينة اقول ذكر في التنوير في كتاب السكفالة ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء  
على المبيع بالثمن ومثله في الكنز وغيره وعلمه الشراح بقوله لان مجرد الاستحقاق لا ينعض البيع  
على ظاهر الزاوية ما لم ينعض له بالثمن على البائع اه قطار المتون والشرح اعتماد قول أبي يوسف  
لانه ظاهر الزاوية تامل \* (مسئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو بعة بمشقة ثم منعه لوم  
فاستحققه مسحق في بلدة اخرى بدعى النتائج وحكمكم له بها ورجع بطلب الثمن من بائعه فأراد  
أن يبرهن أنها انجبت عنده أو دعوى بائع البائع والمستحق غائب وكذا البعثة فهل يشترط حضرة المستحق  
لقول هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البعثة ايضا \* (الجواب) \*  
مقتضى ما أفنى به التحير الزمى في قياسه وافتقار ما في العبادية عدم اشتراط حضور المستحق قال  
في العبادية وهذا القول أظهر وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو  
الأظهر والأشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البعثة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق  
المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بيته على النتائج  
وأن القضاء المستحق وقع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على من قبل هذه البينة بغيره المستحق اختلف  
المشايخ فيه ومحمد يشترط حضرته واختار شمس الأئمة المرحوم أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفنى بفرغانه  
وذكر في المحيط قبل على قياس قول محمد وأبي يوسف الآخر يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البينة  
وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اه لمجس من العبادية  
من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما لغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق  
فبرهن البائع عليه انه كان نفع عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد واختيار  
شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة  
والطحا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والأشبه بعدم القبول بلا حضور المستحق برزاية  
من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته أو قول اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة  
المستحق وخالفه ما نقل البرازية فالظاهر انه انقلب الامر على البرازي ونسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة  
وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قوله ما هو الاظهر والأشبه كما قاله في المحيط فانه عكس المراد لان عكس  
نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونورا عين كما نقله في العبادية عن الذخيرة والمحيط مع  
التصریح بأن الاظهر والأشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بخضرة المشتري  
فكان هو لا محاط ولذا أفنى به التحير الزمى وصرح في البحر أول كتاب الدعوى أنه لا يصح ولا سيما  
مع ظاهر وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكفى بحضوره وهو لا فرق بالناس  
أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* في رجل اشترى جلا مينا من آخر شرعا بغير  
معلوم دفعه للبائع وتسليم الجمل منه فمعرفة على الجمل زيد ودعى أنه له دفعه الرجل زيد بدون اثبات  
بالينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال  
في التنوير وبشئ رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالينة أما اذا كان باقرا

مطلب

اذا قضى بالاستحقاق مرجع  
بالبائع على بائعه والبائع على  
بائعه وان دفع الثمن بلا زام  
القاضى

مطلب

أراد البائع أن يبرهن أنها  
انجبت عنده هل يشترط  
حضره المستحق والداية أم لا

مطلب

اذا دفعه للاستحقاق بلاينة ليس  
له الرجوع على بائعه بالثمن

المشتري أو من كوله فلا أقول نقل في نور العين حيلة الرجوع على البائع وهي أن المشتري لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بانيه بفنائه فلو جه أن يدعي على المشتري أنك قضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأداني فيته فبرهن الأخذ أنه له ف يرجع المشتري على بانيه بفنائه اه وظاهره بيده بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعي العين ويستردها من الأخذ إذا عجز عن البرهان ولكن هذا إنما يظهر إذا لم يقر المشتري بأنها لا تتخذ فلو قرأ لا تسمع دعواه عليه لتناقضه ولا ثبت له الرجوع على بانيه لفيما إذا قرره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق بأقرار المشتري أو من كوله لا يرجع بفنائه على بانيه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المشتري ليرجع بفنائه على بانيه لا يقبل التناقض لأنه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فإذا ادعى له بركه كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولأنه أثبت ما هو ثابت بأقراره فلما ألو برهن على أقرار البائع أنه للمشتري قبل لعدم التناقض وأنه أثبت ما ليس بثابت إذ لو أقره بركه اه وفيه أيضا ادعى المشتري على المشتري وأخذه بلا حكم فقيل المشتري لبانيه أنه أخذ المشتري مني بلا حكم فأدنيته إلى دفع البائع عنه اليه ثم برهن البائع على المشتري أنه له مع غيبة المشتري صح لا تفاسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضهما فبقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه وبقي فروغ هذا الباب هناك فارجعه \* (سئل) في رجل اشترى من آخر فسام معلومة بين معلوم فقام عمرو بالخارج يذهب على الرجل بالتنازع ويريد المشتري إقامة البينة على عمرو والمذعي أنها شايح فوس بانيه فهل ترجع بينة المشتري أنها شايح فوس هو الصحيح خلافا لما عني بن أبان شرح الملتقي من باب دعوى الرجلين وأثنى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا في دعوى التنازع من المدعين بينة ذي الدوا على الباقول الحكم بها اه وفي باب الدعوى من قتاويه أيضا البينة في التنازع لذى اليد وبرهان المشتري على شايح بانيه كبرهان بانيه \* (سئل) فيما إذا اشترى زيد حصه من طاحونة وصكانت في يده مدة ثم استحق عروضة في المبيع وطالب من المشتري غلة المحصة المستحق في المدة الزبورة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من السبع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها استحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة لأنه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه أقول لا يقال ينبغي وجوب الاجرة عن تلك المدة إذا كانت الطاحونة معدة للاستقلال بناه على ما قلنا به المتأخرون من وجوب اجرة المثل في غصب عمار الوقف أو البيت أو المعد للاستقلال لأننا نقول قبله وأذاك في المدة للاستقلال بما إذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهذا التأويل المذكور موجود فتنبه \* (سئل) في جماعة اشتروا كرم عنب وأصروا بغلته عدة سنين ثم ظهر مستحقها لرجلين ابتاه بالبينة الشرعية لدى القاضي وحكم له ما به وطالب الغلة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما تنفي الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك بأخذ ما لمعتد أن المذكوران \* (الجواب) نعم قال في جامع الفتاوى يوضع من الغلة مقدار ما تنفي في حجارة الكرم من قطع الكرم وأصلاح السواقي وبناء الخيطان ومرتته وما فضل من ذلك بأخذ المشتري من المشتري اه وبذلك أهني الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضا أبو الواسع ودأب في الساطنة فتأهل من التوفيق كافي في صوم المسائل من الاستحقاق ونقلا لالتزوي في فتاويه أقول وليتظرا الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الإقيمة بما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق كما قدمنا وكذا لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما رأينا ولم يظهر لي وجهه فليست أمثل ثم رأيتني ذكرت فيما نقلته على الدار المختار

مطلب  
في حيلة رجوع المشتري على  
البائع بالتمسك بدفع العين  
للمشتري بلا حكم

مطلب  
استحققت الدار بأقرار  
المشتري ليس له أن يرجع  
على أن الدار ملك المشتري

مطلب  
دفعه للمشتري بلا حكم ثم  
أخذ الثمن من البائع  
فالبائع أن يرجع على  
المشتري أنه له مع غيبة  
المشتري

مطلب  
ترجع بينة المشتري على  
التنازع عند بانيه

مطلب  
إذا استحققت الطاحونة  
فليس للمشتري طلب غلتها  
من المشتري

مطلب  
إذا سكن المدة للاستقلال  
بتأويل عقد أو ملك فلا  
يلزمه اجرة

مطلب  
إذا استحق الكرم بوضع  
من غلته ما أنفق المشتري  
في عمارة

أن هذا ليس رجوعاً على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الثمرة التي استغناها وهو بعد فيه للبحث بحال واقعه أعلم بحقيقة الحال \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو بستاناً مع أرضه وحق شربه المعلوم من البناء بين معاً يوم وبعد ما تسلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقف يرواخذ المستحق بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب \* (الجواب) \* نعم رجل اشترى أرضاً بشربها فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بن خنيزار المشتري أن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وإن شاء ترك وكذا المسيل وإن استحق الشرب بعدما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرساً أو زرعاً فإن المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خاتمة من فصل الاستحقاق \* (سئل) \* في رجلين اشترى من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بمن معلوم من الدارهم دفعاً للبائع وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار أن شاء أحدهما بقي ورجعاً بجميع الثمن وإن شاء الآخر كما بقي ورجعاً على البائع فمن المستحق \* (الجواب) \* حيث كان بعد القبض وهو قبي بخير المشتريان كذا ذكره المسألة في التنوير من باب خيار العيب \* (سئل) \* في امرأة اشترت من آخر داراً معلومة بمن معلوم ثم بعدما تسلمتها منه استحق بعضها بطريق شرعي فهل تخير في الباقي أن شاءت رضىت بحصة من الثمن وإن شاءت ردت \* (الجواب) \* نعم قال في الدار المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فإن قبل القبض خسر في الكل اتفرق الصفقة وإن بعده تخير في القبي لافي غيره لأن تبعض القبي عيب لا للملك اه وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فإن المبيع في مقدار المستحق باطل ثم يقر بأن كان المقود عليه شيئاً واحداً بما في تبعضه فترك الدار والأرض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي أن شاء رضى بحصة من الثمن وإن شاء رد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضاً فيها أشجار حتى دخلت فها من غنر ذكر ثم استحق الأشجار هل لها حصة من الثمن قال لا كما في ثوب الغلام والخارجية وبرذعة الحمار فأنه تدخل تبعاً وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن إلى أن قال وهذا المذكر البناء والأشجار في البيع حتى دخلت تبعاً وقامه في العمادية \* (سئل) \* فيما إذا مات رجل من ورثة باعين وخلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من مئود صدقت الورثة أن بقية الدار لقلان وفلانة ثم ظهر أن مئودهم المزور واشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا بذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفواً ولا يمنع صحة الدعوى \* (الجواب) \* نعم التناقص فيما طرقة الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما مر حواه اشترى داراً لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الابن ثم إن الابن باع تلك الدار من رجل وسبها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الابن فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنك متناقص لأن الاستئجار عتراق بأن الدار ليست ملكك هذه المسألة صارت واقعة القنوى وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح أن هذا لا يصح دفعاً وإن ثبت التناقص الآن هذا تناقص فيما طرقة الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاءه أفندي عن التناقص خاتمة المديون بعد قضاء الدين لو برهن على إبراء الدائن والمختلعة بعد أداء مبدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع وقبل الجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة إذا قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لأفراد الموصى بالرجوع \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد جارا من عمرو بمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الحمار منه فاستحق بكرة بالملك المطلق وحكم له به فطاب زيد من عمرو ثم ادعى أنه اشترى الحمار من خالد وأبنته وخالد ادعى

مطله  
إذا استحق شرب البستان  
بعد القبض رجوع المشتري  
بالنقصان

مطله  
إذا استحق بعض المبيع  
القبي بخير المشتري

مطله  
استحق بعض الدار بعد  
القبض فالمشتري بالخيار  
مطله  
إذا استحق ما يدخل في البيع  
تبعاً كالأشجار للأرض فلا  
حصة له من الثمن

مطله  
التناقص في محل الخفاء  
عفواً

مطله  
إذا ثبت التناقص بحال الاستحقاق

شراءه من بشره وبنفسه وبشر من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج حمارة كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعى عليه بالنق حيث أثبت الرجل أنه نتاج حمارة وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمشورتها بعد شروته شرعا ويطلق الحكم السابق بالاستعانة؟  
 \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره (فرع) قيمت الدارين اثنين فبني أحدهما ثم استحققت حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لأن كلامه لم يصبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

\* (باب السلم) \*

\* (سئل) \* فيما إذا أسلم زيد عمرا مائة درهم على نصف قطار من السمن القري سلبا صححنا شرعا مائة فبما جمع شرائه الشرعية إلى أجل معلوم وكفل عمرا بجمع السلم فبما كل من بكر وخالد على التساقط ثم كفل كل من السكة لمن عن صاحبه بأمره ثم حله الأجل وغاب بكر وأزيم زيد خالد بجمع السمن وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمن فهل له ذلك؟ \* (الجواب) \* نعم السكة لله بالمسلم فيه صحبة لانه دين لا يبيع المتعذر كره الحائز في قضاياه وكذا العلائق على التتوير والخير الزمى من باب السلم ومسألة الكفالة بالتعاقب مخرجها في التتوير من باب كدالة الزمان \* (سئل) \* في السلم في الزجاج المكسر \* (الجواب) \* قال في الخلاصة لا يخبر في السلم في الأولى المتخذة من الزجاج ويجوز في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالصاق والمكحل عددان في الأولى المتخذة من الخنزف ان بين عددان يصير به معلوما عند الناس يجوزاه ومثله في البرازية والعروفي الصغير عن الاصل والاخير في السلم في الزجاج لأن تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوعه الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا يتفاوت فيه فأما الأولى المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا يذكر العدد ولا يذكر الوزن قال تمس الأئمة السرخسي لأن تكون شيئا معروفا علم أنه لا يتفاوت في المالبية كالمكحل والطاقات فان أحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والفارورات وكذلك في الكيزان الخنزفية إذا بين نوعا لا تتفاوت أحادها متناخضة \* (سئل) \* في السلم في الفحم \* (الجواب) \* صرح في منيع المغارة لاعتن جواهر الفتاوى بأنه لا يبيع السلم في الدبس وان اجتمعت شرائه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يبيع في الذمة وليس على المسلم اليه الاداء رأس مال ذلك المسلم عليه فتاوى المخيرية أقول يعني ان الفحم كذلك لان النار عملت فيه فكان قيسا لا ملبسا وبه صرح في الدر المختار في آخر باب السلم حيث قال قلت وسيجي في الغصب ان الرب والقطر والفحم واللحم والجزر والصابون والعصفور والسردين والجلود والصرم ومخلوط برشرع قبي فاقطعها \* (سئل) \* فيما إذا أسلم زيد عمرا مائة درهم على قدر معلوم من المكملات وقد حل الأجل ويريد عمرا أن يعرضه عن السلم فيه شيء من المواشي فهل لا يجوز الاعتراض عن السلم فيه بشيء غير جنسه \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عرضه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ولا يبيع التصرف في رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية أو كراهة كثر قال في البحر والمحال أن التصرف المنفي شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيرد رأس المال كلاً وبعضاً ولا يشل

مطلب  
 اقتسما دارا فبني أحدهما  
 ثم استحققت حصته لا يرجع  
 بقيمة البناء ولو اقتسما دارين  
 يرجع

مطلب  
 يبيع الكفالة بالمسلم فيه  
 مطلب  
 لا يجوز السلم في الأولى الزجاج الا  
 ان تكون مكسرة ولا تتفاوت  
 مطلب  
 لا يجوز السلم في الفحم

مطلب  
 لا يجوز الاعتراض عن السلم  
 فيه بخلاف جنسه

الاقالة فانها جائز ولا التصرف في الوصف من دفع الجيده مكان الذي وبالعكس اهـ \* (سئل) \*  
 فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار في بيع معلومتين سلما شرعيا مستوفيا شرائطه  
 ثم قبل قبضه ما من عمرو باع زيد احدى القرارتين من عمرو بمائة عشرة قشر شواءا والاخرى بعشرين  
 قشر الى اجل معلوم ويريد عمرو ان يدفع زيد القرارتين ويعدل البيع فيما هو له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ولا يجوز التصرف للسلم اليه في رأس المال ولا لب السلم في السلم فيه قبل قبضه بخيوسع وشركة  
 ومراجعة وتولية ولو من عليه حتى لو وجبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغرى اقاله بعض السلم جائزة ثلاثي  
 على التدوير لا ان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع المتقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق  
 لقبض في المجلس والتصرف فيه موقوف له لم يجز اهـ \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من  
 الدراهم سلما على قدر من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس لزيد  
 الاراس مال السلم \* (الجواب) \* اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده مكشوب  
 والمقصود يجب رده قال في المتج ولا يجوز لب السلم شرعا شي من السلم اليه برأس المال بعد الاقالة في سلم  
 العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه تحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا اسلما أو رأس  
 مالك الا اسلما حال قيام العقد أو رأس مالك حال انساخه الى ان قال وفيه يجب كون السلم صحيحا لانه  
 لو كان فاسدا جاز لا استدلال قال في جامع المفصولين وجاز الاستبدال في السلم الفاسد برأس ماله في يد  
 المبيع مكشوب فدفع استبدله اهـ \* (سئل) \* في السلم في القوة هل يصح واثور السلم اليه بدفع السلم فيه  
 وان غلا السعر عن وقت العقد \* (الجواب) \* نعم حيث أمكن ضبط صفته ومعرفة قدرها كما يؤخذ  
 من الكثر وغیره وانظارا في القوة ملبية كما يؤخذ من تعريف المثلي والقبلي الذي جمعه تعلقا من المعربات  
 كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب القصب ثم رأيت وقته الحمد التصريح بان القوة مثلية في فتاوى العلامة  
 الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا في فتاويه من كتاب القصب \* (سئل) \* في السلم في الشئ اذا استوفى  
 شرائطه هل يصح \* (الجواب) \* السلم في الالية وشتم البطن جائز وركا كذا في البرازية والخلصة  
 \* (سئل) \* فيما اذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الخبطة  
 والشعر والحم مع بيان شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالسلم فيه  
 فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسألة في البرازية وفتاوى المحائقي \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد  
 لعمرو مقدار معلوما من الذهب والفضة سلما على مقدار من الدراهم للمساواة بالريال مؤجلا الى اجل  
 معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز \* (الجواب) \* نعم قال في شرح المتن في بيع في المكمل  
 والموزون سوى التقنين لانها مأخذ فلان يجوز السلم فيها خلافا لما لك اهـ والمسألة في المتون وأرضعها  
 في البحر والزناحي \* (سئل) \* في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح \* (الجواب) \* نعم والثوم  
 والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عدد يجوز السلم في الثوم والبصل كالا عدد اذا ذكرهما شيخ الاسلام  
 في شرحه وحفظه ما من العدييات المتأخرة

(باب القرض)

(سئل) \* في الكفالة بالقرض المؤجل الى اجل هل يصح ويصحكون مؤجلا على الكفيل دون  
 الاصيل وأعليهما \* (الجواب) \* يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففي البحر وانهر  
 بتأجيلها لان الدين راخذني بشرح التدوير لعل في ومن جيل تاجيل القرض كفايته مؤجلا  
 فيما عمن الاصيل لان الدين واحد بحروقه نقله قبيل باب القرض عن تخيص المجامع قبيل

مطلبه

لا يجوز التصرف في رأس

المال ولا في السلم فيه قبل

قبضه

مطلبه

اذا فسد السلم وجب رد رأس

المال فقط

مطلبه

لا يجوز شرائه شي من السلم اليه

برأس المال بعد الاقالة في السلم

الصحيح بخلاف الفاسد

مطلبه

يصح السلم في القوة لانها

مثلية

مطلبه

السلم في الالية والشعر جائز

مطلبه

تصح الكفالة برأس مال

السلم وبالسلم فيه

مطلبه

لا يجوز السلم في التقنين

مطلبه

يجوز السلم في الثوم والبصل

مطلبه

في السكلام على مسألة تاجيل

القرض بالاكفالة

باب الزاواه لكن في صور المسائل عن الغتابة ولو كفل بالقرض فانقرض عن الكفيل حاز ولا يتأخر  
عن الاصيل وفي فتاوى الكازروني نقلا عن فتاوى قارئ الهندية سهيل عن الكفالة بالقرض  
الى أجل هل يصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا اجاب نعم يصح وتكون مؤجلة على  
الكفيل دون الاصيل اه وافتي بذلك المردوم وقال في انفع الوسائل قلت فمجرد ما من هذا  
أن الكفالة بالقرض الى أجل يصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى الاصيل حالا كما كان ولا يلتفت  
الى ما قاله المحصرى في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح ويتأجل على الاصيل وهذه المحصلة  
في تأجيل القرض فان كل السكت برذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره وانادى الامرين ان يفتي  
بما قاله المحصرى وحده أو بما قاله القدرى وكل الاصحاب فليفت بما قاله القدرى وبقي الاصحاب  
ولا يفتي بما قاله المحصرى ولا يجوز أن يعمل به اه أقول وذكر صاحب البصرى في كتاب الكفالة  
ان قول الهندية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا وعلى غير القرض  
لما في التاترخانية واذا كفل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل  
الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى الذخيرة ثم عزاه الى الغاية ولو كفل بالقرض فأقرض  
عن الكفيل حاز ولا يتأخر عن الاصيل وبخلافه ما صرح به في تخفيض الجوامع انه شامل للقرض  
وان هذا هو المحيلة في تأجيل القروض وللطرسوسى في انفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البصر  
وذكرت فيما علقته عليه أن بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية نقلا فقال واذا كان  
لرجل على رجل ألف درهم حالة من مئة مبيع فكفل به رجل الى سنة فهذا على وجهين ان اضاف  
الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجاني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يضاف الاجل الى  
نفسه بل ذكره ملقا ورضى به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لما  
تحتل بالوقوف والمحاصل انه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله عن الاصيل  
ايضا والمذكور في نفع الوسائل عن عامة السكت كشرح القدرى على مختصر الكرخي وشرح التكملة  
والحجط ونزاهة الاكل وغيره انه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالاستعقراض والقرض  
لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستعقراض  
والفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في الهندية كما قدمناه عن البصر  
اكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين ما في عامة  
السكت وبين ما في التحرير للبصرى الذي هو شرح تخفيض الجوامع الكبير فقدم ما في أكثر الكتب عليه  
ولذا أفتى به قارئ الهندية وعم المؤلف وأشار الى ترجيحه صاحب البصرى في كتاب الكفالة بخلافنا لما  
مشى عليه أو لا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل آخر لو كان المال حالا فكفل به انسان  
مؤجلا بامر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيلا في حقه ما في ظاهر الزاوية وفي رواية ابن سماعة  
عن محمد انه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كذا في كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهندية  
ومحيط الدرر حسبي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلا  
منه يلتفت اه من مجموعة الاقروى قلت حيث كان في ظاهر الزاوية تأجيلا في حقه ما فكيف يعدل عنه  
ولم يصرح أحد من يعتمد على تصحيحه بأن الفتوى على قول محمد وكره في التنية انه الاستحسان كما نقله  
الاقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسى فيه ما فيه اه أقول كلام الطرسوسى في القرض  
وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الزاوية تصرح بذلك فيحمل على غير القرض كما قال في البصر توفيقا  
فأتمل \* (سئل) \* في اذا استدان زيد من عمرو مائة مائة من الدراهم الى أجل معلوم بمرحلة

شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام \* (الجواب) \* نعم وهو جواب المتأخرين كذلك في شرح التنوير وبمثلته أفنى معنى الزوم أبو الوهود أنشدني قضى المديون الذين المؤجل قبل الحلول أو مات فحل بموته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفنى المرحوم أبو الوهود أفندي معنى الزوم وعله بالرفق للعباسين علائق على التنوير من مسائل شتى \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد بقدر عمره ومبلغ دين معلوم فراجع عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمر والمديون محل الدين ودفعه الورثة زيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولاً \* (الجواب) \* جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت الباقية عليها بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قبل اللامعة بدين أفنى به قال نعم كذلك في الأقروى والتنوير وأفنى به علامة الزوم ولا نأبوا المدعو في هذه الصورة بعد اذاه الدين دون المراجعة إذا ظلت الورثة أن المراجعة تلتزمهم فراجعوه عليها عذبة تسنين بناء على أن المراجعة تلتزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولاً الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلتزمهم وأنهادن باق في تركه موزتهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما التزموا به في مقابلته المراجعة لتي لا تلزمهم على قول المتأخرين لأن المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على موزتهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذا المسألة نظير ما في الفتنة قال يرمز بكره هو زاده فكان يطالب التكليف بالدين بعد أخذه من الاصيل ويدينه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سببون ديناً راثم شين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المراجعة تبنى على قيام الدين ولم يكن اه هذا ما طهر لنا والله الموفق \* (سئل) \* في مسلم اقترض من ذمي قدر ما معلومان الحنطة والشعير وتسليمه منه في سنة كذا وضعت مذكراً لا نريد لمسلم دفعه من ذلك على سعره يوم القرض الذي عهدون وجه شرعي والمثل موجود فهل يلزمهم رد مثل القدر المذكور ولا يجبرهم ما حسا تعرض على أخذ الثمن \* (الجواب) \* نعم وفي يوجع الامالي رجل استقرض من آخر شمساً من السككيلي أو الوزني فاقطع عن أيدي الناس قال يجبر المقترض على التأخير حتى يدرك المحدث خسد في حنطة لأن الانقطاع عن أيدي الناس يجبر على جري الهلاك ومنه مذبح أتى حنطاً فألقى الحنط لا يقطع عن العين بهلاك العين فإذا بقي الحنط في العين ولو جرد العين مدة معلومة يجبر على التأخير إلى وقت الادراك لصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شمساً من الفولاسكم كيداً أو زناً فلم يرد به بعض القرض حتى انقطع فله إذا لا يشبه الفلوس إذا كسدت لأن هذا مما يوجد في غير ما حجه على تأخير ما إلى أن ينجي \* (سئل) \* في ما إذا كان زيد وعمر وشريكين على قيمة زخيرة لمجان من الفصل التاسع في القرض \* (الجواب) \* نعم في ما إذا كان زيد وعمر وشريكين في أرض مع لومات متناصفة فزيد الأراضي قبحاً وشعيران عندهما ذن شريكه وأمره يرجع على شريكه بنصف ذلك والآن نعلم زيداً أن له الرجوع على شريكه عمرو بن البزوم بذره فهل ليس زيد الا مثل قبحه وشعيره \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية فإن قال للعامل أزرع في أرضي بيدك على أن المحارح بيدنا نصفان فالمزارعة جائزة والمحارح على ما شرطوا ويكون البزوم من المزارع على رب الأرض ومثلها في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخبرية من المزارعة ومنها أيضاً ذوا جسد الأذن بالزراع مشتركا يصير الاتحوص مشتركاً في الفصل المذكور اه \* (سئل) \* في رجل استقرض من آخر مبلغاً من الدراهم وتصرف بها ثم غلاصها فهل عليه رد مثلها \* (الجواب) \* نعم ولا يضار إلى غلاصها الدراهم ورخصها بما صرح به في المنع في فصل القرض مسنداً من مجمع الفتاوى \* (سئل) \* في ثلاثاً أنفاً استقرضوا من رجل مبلغاً معلوماً من الدراهم سوية وتسليمه منه بكم في كل منهم

مطلد

إذا قضى الدين قبل حلول

الأجل لا يؤخذ من المراجعة

الابتدرا ما مضى من الأيام

مطلد

لا يؤخذ من المراجعة إلا بقدر

ما مضى من الأيام

مطلد

المراجعة على ظن بقاء الدين

لا تلزم

مطلد

عليه رد مثل القرض ولا يجبر

المقرض على قبول الثمن

مطلد

إذا انقطع المثل يجبر المقرض

على التأخير

مطلد

قال للعامل أزرع في أرضي

بيدك على أن المحارح بيدنا

نصفان صح والبزوم

مطلد

استقرض دراهم ثم غلاصها

فعله رد مثلها

مطلد

استقرض جماعة دراهم

لا يطالب أحدهم بكامل

بحسبه فقط

الآخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ  
زئد عن حصته \* (الجواب) نعم عشرون رجلاً جاؤا واسترضوا من رجل وأمره أن يدفع الدرهم  
إلى واحد منهم فدفعت ليس له أن يطلب منه إلا حصته وحصل لهم ذاروا به مسألة أخرى أن التوكيل قبض  
القرض يصح وإن لم يصح التوكيل بالاستقراض بغير قبيل باب الربا \* (مسئله) \* فحينئذ إذا كان  
زيد وابنه الصغرى أمة معلومة فزعمتا عند عمرو بدين أسية أنه منه وأمر زوجته بقضه منه بوصفه  
عنده فهل يكون كل من الزهن والأمر بقض الدين صحيحاً حيث كان الزهن مقبوضاً \* (الجواب) نعم  
التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به الأقرى عن وكالة القنبة وكذا يصح الزهن المذكور كما صرحوا  
به والله سبحانه أعلم

(باب الصرف) \*

\* (مسئله) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بمبلغ معلوم من الدرهم معاملة البلدة التي  
وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدرهم حتى تغيرت بنقص قيمته إلا أنها رخصت  
في التجارات فهل على المشتري رد ثمنها \* (الجواب) \* حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي الرخصة  
في التجارات فعلى زيد المشتري رد ثمنها عمرو البائع كافي المجوهرة رقاع شيطان والحلاصة والبرازية اشترى  
شباب درهم نقد المدة فبقيته حتى تغير الثمن أن كان لا تروج في السوق فسد البيع وإن كان تروج ولكن  
النقص لا ينقص البيع وليس للبائع إلا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شباب درهم نقد البلد  
ولم يقبض حتى تغيرت فإن كانت لا تروج في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شباباً بأفولوس  
الرخصة فبكرت قبل القبض وقدم قبل هذا وإن كانت الدرهم بعد التغير تروج في التجارات  
إلا أنه انقضى قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف أنه إن نقص في نقصان القيمة أيضاً  
وان انقطعت تلك الدرهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدرهم قبل الانقطاع عند محمد وعده الفتوى حائسة  
من فسد قبض الثمن فبذل الكساد لأنها إذا غابت أوصفت كان عليه رد المثل بالافاق كذا في النهاية  
جوهرة من الصرف وللعلامة الشيخ محمد القزويني صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها  
إن رمتها أقول وقد كنت أيضاً جفت في هذه المسائل رسالة بعثتها إليه الرقود على مسائل النقود  
ولخصت فيها رسالة القزويني المسماة ببذل الجوهرة زدت عليها أشياء فقرأها عني الرقود وبكمدها  
الجاهل الخسود وحاصل ما صرح به أن الدرهم أمان لا تروج وأما أن تنقطع وأما أن تزيد قيمتها  
وأما أن تنقص فإن كانت كاسدة لا تروج فسد البيع وان انقطعت بأن لا توجد في السوق ولو وجدت  
في بلد أرفع أو في السوق فقبل بفسد البيع أيضاً فقبل بغير قيمتها في آخر يوم الاتطاع وهو المختار وإن  
دخلت أو غابت قبل أن يفسد البائع غيرها أي يجب على المشتري رد المثل وقبل بغير قيمتها يوم البيع أو يوم  
القبض في صورة القرض وعده الفتوى وهذا كله في الدرهم التي غلب غشها وأفولوس ويقوم منه أن  
الدرهم المحال للسلعة أو لغيره الموبة النفس ليس حكمها كذلك والذي يقفه رأيها إذا غابت أو رخصت لا يفسد  
البيع فلهذا ولا يجب الرد المثل الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كذهب الغلاني أو الريال الغلاني أما إذا  
لم يكن نوع من النقود الرائجة كما هو الشائع في زمانه ومثل كل بلد من أوجهه ولا من تعرض له أصلاً  
ورجحه أشكاه أن المعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقرش فيقول مائة قرش مثلاً ويريد بذلك  
بيان مقدار الثمن لا بيان نوعه لأن القرش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المادية فتدبر  
منها بقرش ونوع بقرشين ونوعاً كثيراً أو أقل والقرش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة الضروية  
كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي مائة مصرية وحيث أطلق القرش الآن

فقد  
التوكيل بقبض القرض صحيح  
مسئله

اشترى بضائع بمعاملة البلد  
ولم يدفع حتى نقص قيمتها

تخبر بهم في مسألة غلاء  
الدرهم ورضعها



فالمردم شبه أربعون مصرية وإذا قال بما تقورش يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود والائحة المختلفة  
 المسالية سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقروش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع هكذا شع  
 في عرفنا ولا يهتدون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه وتقل في القبة في باب التعارف بين التجار  
 كما يشروط عن قنباوي أي الفضل السكر ما في أنه جرت العادة في خوارزم أنهم يشترون سلعة بدينار  
 ثم يتقدون ثلثي دينار بمجودية أو ثلثي دينار ووسط وج نيسابورية قال يجرى على المواضعة ولا يتبقى الزيادة  
 دينار عليهم وتقل البضائع علاه الدين الترجما في الواضعة العادة في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس  
 مكان الدينار فالعدي صرف إلى ما يعرفونه اه فهذا مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تذكر في زماننا  
 ورود الأمر الهائي بتقصير سعر بعض النقود والائحة فإذا كان عقد البيع والقرض وقع على نوع  
 معين منها كالريال الفرنسي مثلا فلا شبهة في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض  
 وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يتعين منها نوع خاص كذا كرنا فلا يمكن القول برد الثمن لأن المثلثة  
 إنما تعلم حيث علم النوع وقد علمت أن أنواع النقود متفاوتة في المسالية وكذا رخصها الذي ورد الأمر به  
 متفاوت فبعضها أرخص من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل  
 للبائع ضرر شديد فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع  
 يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري  
 ما يساوي تسعين ويحبه عليه بمائة صكما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال  
 إن الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا رخصه على البائع  
 فإنه وقت البيع لودع له من أي نوع كان لا يضره ولو كان رخص الأنواع الآن متساويا لا يضره لمجملنا  
 الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كان خياره قبل الرخص ولكنه  
 لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الأنفع لنفسه والاضرر على البائع قلنا الخيار لا يضر  
 ولا ضرر في الإسلام ولما لم أجد تفرقا في خصوص مسائلنا هذه تكلمت مع شيخني الذي هو عامل عصره  
 وأفقهم وأورعهم فيما أعلم فجزم بعدم التخيير وجنح إلى الاتفاق بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى نجد  
 تفرقا في المسألة لأنك قد علمت مما قدمناه أن المتخصص عليه هو مسألة ما إذا غلب الغش على الدرهم  
 وكان الشراء ببيع خاص منه بدون ما حصل عليه أهل زماننا من العرف الحادث فيبقى أن يفتي بالصلح  
 على دفع المتوسط في الضرر دون الأعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حربه في تلك الرسالة والله تعالى  
 أعلم \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيدا عشرة معلومة من عمرو بن معلوم في المدة قدره ستائة قرش  
 وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة وربعة مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة  
 البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمين منها بقرش صحيح ويريد البائع  
 مطالبة المشتري بجميع الثمن صحا جلدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم وله مثل  
 الثمن الذي وقع عليه العقد حديث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي راجعة في الخيارات كما صرح  
 بذلك في المجموع والزيادة والخلاصة في فتاوى العلامة الشافعي في جواب سؤال أن غلب الغش  
 التي وقع عقد الإجارة عليها أرخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الإجارة من الغش  
 وإن نودي عليها بالكساد ومضت مدة الإجارة فعليه قيمتها من الدرهم يوم العقد \* (سئل) \* فيما إذا  
 استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العارية على سبيل القرض ثم رخصت المصاري  
 ولم يتقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك \* (الجواب) \* الدينون  
 تقضى بأثمانها \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدرهم من بضاعة

مطالع  
 له مثل الثمن الذي وقع عليه  
 العقد  
 مطالع  
 استقرض مصاري ثم رخصت  
 فمليه رد مثلها

بأهاله باذنه فأذن زيد له بأن تصرف المبلغ المزبور بربال مع لومة وصرف له بذلك كما أن له ثم تصرف  
 مجربا بربال التزوير بدون إذن من زيد ويؤيد ذلك ما ثبت به من الزوال الزورة والمثل موجود فهل له ذلك  
 والتوكيل بالصرف جائز \* (الجواب) \* نعم وفي هذا القدر من باب الوكالة ما نصه ويجوز التوكيل  
 بالصرف والسلم فإن فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الوكيل أه  
 \* (مسئل) \* فيما ذاباع وكيل شرعى عن هذا المرضة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل  
 أجنبي بمن معلوم من القروش الصحيحة وأمر بالوكالة عن موكله ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل  
 قبضه ثم افتراق عن المحاسن من غير قبض وماتت الوكالة بعد أيام عن ورثة فهل يكو البيع المزبور صافيا  
 باطلا ولا يبرأ غير جائز \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صافيا باطلا لأنه بشرط  
 فيه التفاضل ولم يوجد ولا يجوز الإبراء من بدل الصرف قبل قبضه فان قيل لم يصح بدون قبول الآخر  
 فان قيل انقبض الصرف والالم يصح ولم ينعقد لان قبض معنى الفسخ فلا يصح الإبراء منه ما كنى الجبر  
 والنهر والمراج الواج وغير ذلك من المعتربات \* (مسئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو مئلفا معلوما  
 من الداراهم إلى أجل معلوم وباعه عمرو خاتما فقبضت ستة قروش مؤجل إلى أجل المدكور وسلمه الخاتمة  
 والحال أن الفسخ لا يخلص منه الا بضر ثم حل الأجل وأخذ عمرو دينه من زيد وبطل به بئن الخاتمة فهل  
 ليس له منه \* (الجواب) \* نعم ومن باع شيئا على بئن أكثر من قدر الحيلة جائز مراده إذا كان الثمن  
 من جنس الحيلة فتكون الحيلة بمثابة الزيادة بالنصل والمجامل والجفن وإن كان مائلا أو أقل لا يجوز  
 لأنه ربا وإن كان بخلاف جنسه أجاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الحيلة قبل الافتراق لأنه صرف ولو  
 اشتراه بعشرين درهما والحيلة عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الحيلة وإن لم يعينها لخصه  
 على الحصة وكذا إذا قال أخذها من ثمنها لأن قصده الحصة وقدرها بالاشئين أحدهما كقولته تعالى  
 يخرج منها المأثور والمرحان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة وقد وعده تسعة فالتسعة حصة الحيلة لما  
 تقدم فان افتراقا عن قبض بطل البيع فمـ ما كان كانت الحيلة لا تخلص الا بضر كجذع في سقف  
 وإن كانت تخلص بغير ضرر جاز في السقف وبطل في الحيلة كالطوق في عتق المجارية وقس على هذا جميع  
 أمهاتنا شرح المختار وفي مسائلنا باع إلى أجل معلوم لم يكن فيه قبض والفسخ لا يخلص الا بضر  
 فالبيع باطل في الفسخ والغصة كما هو معلوم من العبارة أقول وقد منافي البيوع ما يدخل في البيع بطله  
 كعلم الثوب والشاش وتكاملنا به بمئة فراجع

مطالع  
 التوكيل بالصرف جائز

مطالع  
 لا يجوز الإبراء عن بدل الصرف  
 قبل قبضه

مطالع  
 في بيع خاتمة فقبض وتحوه  
 إلى أجل من غير قبض قدر  
 الغصة حالا في المجلس

\* (كتاب الكفالة) \*

\* (مسئل) \* في رجل استدان من آخر مائة معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق الصغير الختم لم قد  
 كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقرب ما بعد البلوغ فأقراره باطل \* (الجواب) \* نعم  
 والمسالمة في العادة وقبرها وفي متن التنوير وأهلها من مؤهل للبرع قال شارح العلاف فلا تفسد من  
 مجنون وصبي الخ وفي الذميرة ولو كان رجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال  
 وقد راق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازه الصغير إذ يبلغ لأنه لا يجبر على حال وقوعه فإذا بلغ  
 وأقرب الكفالة قبل البلوغ فأقراره باطل لأنه أقر بكفالة باطلة الخ \* (مسئل) \* فيما إذا اشترى زيد  
 دابة من عمرو بمن معلوم دفعه للبائع وتسلم البائع ثم قال أكرأ تعرف هذا البائع فقال بكر بغيره  
 وأن ظهر أنه سارقها أمسكه لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرمته عند رجل من قبل الدائع  
 المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وقبض البائع بالوجه الشرعي وغاب السارق فقام زيد بكلف بكرا  
 احتيازا للبائع أودفع الثمن له بدون وجه شرعي فتعلا يقول بكر المذكور أعرفه الخ إنه بذلك يلزمه

مطالع  
 كفالة المراهق باطلة

ما ذكره فله مجرد ما ذكره لا يلزمه ذلك \* (الجواب) \* نعم لانه ليس من الفاظ الكفالة ولا يشعر  
بالكفالة رجل باع من رجل شيئا تعريفاً رجل وسلم العين وغالب المشتري لا يجب على المرفف شيء  
هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذو كرم شيخ سمرقند ان الشمان على المرفف  
والصحيح ظاهر الرواية وبتمام المسألة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفقه في الفتاوى في ضمن سؤال لمخضه  
المتن ولا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه أقول وفي فتاوى المحقق في ضمن سؤال لمخضه  
فيما إذا تهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفون المال الا منى وجوابه للامعة المقدسى  
بأن هذا التهمة دونها يحضره ومثل هذا ليس من الفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفون المال الا منى  
يحمل المعنى المذكور وذو كرم ان لفظة المعرفة لا يجب الفعان في قوله أنا ضامن معرفته \* (سئل) \*  
في رجل كفّل زيد المدين قال لا لانه ان لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنا ضامن لما عليه من  
المال فهل تصح هذه الكفالة \* (الجواب) \* نعم الذب الذي لك على فلان أنا أدفعه وأسلمه اليك  
أو أقضه معي لا يكون كفالة ما لم يقل لفظة يدل على اللزوم كضعت أو كلفت وهذا اذا ذكره مخبراً  
أما إذا قاله معلقاً بأن قال لم يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المدين  
يا كساً صور التعلق يكون لازمة بزيادة \* (سئل) \* فيما إذا كفّل أحد شريكى العنان ديناً  
مشترياً فيما قبل لا تصح هذه الكفالة \* (الجواب) \* نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك  
كافي كفالة التور والكنز وغيرهما \* (سئل) \* فيما إذا كفّل زيد عمره أخذ بدين شرعى  
استدانه عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر إذا ن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثة وتركه قبل  
استقامه بكر الدين من عمرو ويتركه الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له  
ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية كفّل عن انسان عمال عليه احدى سنة فصحب عليه مؤجلاً  
وان كان على الاصل حالاً وان مات الكفيل يؤخذ من تركه حالاً ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول  
عنه قبل الوقت الذي وقته \* (سئل) \* في رجل كفّل نفس آخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب  
الداش احضاره من الكفيل فهل له الحياكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه  
\* (الجواب) \* نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه أهله الحياكم مدة ذهابه وايابه فان مضى ولم يحضره  
حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به مطلقاً وان غاب غيبة لا تدرى لا يطالب اظهروا بحضره  
كفى المنور وغيره وقية أيضاً وهل يلزمه ذكر السرخسى أنه يلزمه كذا في التناخية فان احتلها  
فان كانت له حرجة معروفة أى موضع معلوم للتجارة فالقول للعالم وبشر الكفيل بالذهب اليه  
والا فلا كفيل فان أهم الطالب بيته أنه في موضع كذا وبشر بالذهب اليه اه وأنتى قارئ الهنداية  
بانه اذا ضمن وجه فلان لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم احضره فعلى  
مأله من الدين \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو طالبه به فقال أبوه  
لا تطالبه بذلك عندى وقيل زيد ذلك فهل يكتفى بالاب كفلاً فطالب به \* (الجواب) \* نعم لان  
عندنا استعملت في الدين برادها الوجوب كافي الحياكمية ونسها وكذا اذا كفّل بنفس رجل على  
أهله ان يوفى به فعنده هذا المسأل لان عندنا الاستعملت في الدين برادها الوجوب اه وبمثله  
أنتى الخبير الرضى بقوله نعم يكون كفلاً كما صرح به في التناخية بقوله انقطة عندى للورثة لا يكتفى  
بقريسة الدين تكون كفالة وأشار له الزينبى بقوله مطلقه يحمل على المرفف وفي المرفف اذا قرن بالدين  
يكون ضماناً مرفحاً فاضحاً بان عندنا الاستعملت في الدين برادها الوجوب فاذا لم علم أن له  
مطالبة بالدين وجبته والله أعلم اه وأما ما أفق به الشيخ اللطفي من عدم اللزوم بتعالم في الجحفة

مطلب

مجرد قوله أعرفه لا يكون

كفالة

مطلب

أنا أدفعه أو أسلمه اليك لا يكون

كفالة ما لم يكن معلقاً مثل

ان لم يؤده فأنا أدفعه الخ

مطلب

لا تصح كفالة الشريك بدين

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

تمت صاب النهر فتأمل ولا تهمل على أن قاضخان من أهل الترجع ثم قال المؤلف جوابا عن صورة دعوى قد اختلف العلماء رحمه الله تعالى في قوله دسلك عندى هل يكون كغلاب ذلك أم لا لأجاب اللطيف وصرح به في الجروا فتى به أنه لا يكون كغلاب ذلك والذي صرح به في الثانية والتاخرانية والنهر وافتى به الخيزر لم يأت به أن يكون كغلاب ذلك فكان هو المعقد وبه أفتى مولانا محمد أنهدى العمادى تفتى دمشق الشام \* (سبئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مستثنى لعمرو وكفل بكر زيدا بالمبلغ المزبور وعند عمرو ثم حل الأجل وقضى الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن فهل لا يسيل له على الرهن \* (الجواب) \* نعم كفى التاخرانية والا تروى نقلها وعن الغتابة وكذا في صور المسائل وبشارة التاخرانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا يسيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقتى بعض الورثة دين الميت الذى رجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين \* (سبئل) \* فيما إذا قال زيد الذى لعمرو الذى يبيع أبى وكلما يابته فعلى ثمنه وقبلا وذلك لدى بيته شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد ردها بالقبول زيد بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد شئ ما ذكر شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وتصح أيضا بانه بايعت فلانا فعلى فإذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعه الأولى ولو بايعه مرة بعد أخرى لا يلزمه شئ في التماسية ذكره في الخبر عن الامام أيضا في نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المدسوط لوقال متى أو إذا وأبان بايعت لزمه الأول بخلاف كل ما مات الخ فهو لوقال ما يابته اليوم فهو على قباعة المبيعين اليوم لزم الكفيل المالان ج. ما وكذا ذلك إذا قال كما يابته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسألة في المتون والشروح \* (سبئل) \* فيما إذا استدان جازيد مكان وقف من ناطقه ورسد له المكان ثم قام يكلف المؤجر فبيع من الدراهم زاعما أن المؤجر قال له حين الإيجار أن أخذ منك جرمة ما كان قائما بها يعنى من خصوص المأجور وأنه أخذ منه مبلغ كذا كرر أنه يلزم المؤجر بسبب مقاله المزبورة وبالحال أنه ليسم الذى يأخذ الجرمة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك \* (الجواب) \* حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسانا عنه فالكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى لوقال لا تحرم غصبك فلان أو ما سرقك فأنى ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فأنا له ضامن فهو باطل حتى يسمى انسانا بعينه عيني على الكفر ولا تصح بجهالة المكفول له وبه مطلقا نعم لوقال كذا رجلا عرفه بوجهه لا يابته جازواى رجل أتى به وحلف أنه هو برى شرح التنوير للعلا فى عن البرزبية وفيه أيضا والمذمى وهو الدائن مكفول له والمذمى عليه وهو المدين مكفول عنه ويسمى الأصل أيضا والنفس والمال مكفول به ومن لزمته المطالبة كفيل اه أقول ومرد الملا فى يقبله وبه المكفول به إذا كان نفسا ذ كفالة المال الجورل صحيحة كفاى متن التنوير \* (سبئل) \* فيما إذا ضمن لرجل معين ديناله على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له فهل يكون الضمان المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم لأن العلم بالمكفول له شرط كفاى فتاوى السكار وفى نقلان المحافى وقال فى التنوير ولا تصح بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له اه ومثله فى الدرر وغيره \* (سبئل) \* فى رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلمكه فأخذ للصوص أمتعة زيد فقبض زيد من الرجل الآخر فبها أمتعه بناء على أنه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ردفع الرجل المارقوم بناء على ذلك ثم ظهر وتبين

مطلب  
المكفول أنه يكون كغلاب قوله  
دسلك عندى  
مطلب  
إذا قضى الكفيل الدين فلا  
يسيل له على الرهن  
مطلب  
إذا قال كما يابته فلانا فعلى  
ثمنه  
مطلب  
لا تصح الكفالة بجهالة  
المكفول له  
مطلب  
بيان المكفول له والمكفول  
عنه والمكفول به  
مطلب  
لا تصح بجهالة المكفول عنه  
ولا بجهالة المكفول له  
مطلب  
له الرجوع عما دفعه فلانا أه  
يلزمه فبان خلافه

يقول العلماء أن مجرد الضرر لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع على زيد بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لأن الضرر لا يوجب الرجوع بل لو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فأنقذه للصوف لا ضمان فإن زاد وقال فإن أخذت مالك أنا ضامن فسلكه فأنقذه له كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا يجوزوا الضمان كذلك في الذخيرة أو قول قال في الدرر بعد ما مر وصار الأصل أن المغير راجع على الغار إذا حصل الضرر في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للغر ونصا حتى لو قال الطعان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الدلو فذهب من ثمنه ما كان فيه إلى الماء والطعان كان عالما به ضمن لأنه غار في ضمن العقد بخلاف المسألة الأولى لأنه ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهذه العقد يقتضي السلامة كذلك في العجادية اهـ \* (مسئله) \* فيما إذا قال رجل لأخرياع فلانأنا بابتعه فعلى فباعه بغير معلوم حتراف الثمن عنده ويريد مطالبة الكفيل المزبور بالثمن فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم بما يات فلانافعلى وما شئت فلان فعلى ما هنا شرطية أى ان يابته فعلى لا ما اشتريته لما سيجي وأن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط في الكفيل القول ولولا لآلة بأن يابته أو غضب منه الحال علائى عن التهرى \* (مسئله) \* فيما إذا قال زيد مخاطبا لمجموعة معاولين من أهل سوق كذا ما يابتهم غرامتكم وغيركم فهو على قول يرمي زيد ادين من مخاطبتهم بدون غيرهم \* (الجواب) \* نعم \* (مسئله) \* فى رجل كفل أسيرامبلغ من الدراهم عندهم من أمره بأمره فداء وافكك نفسه وحبس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجبته به فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وصح ضمان التواب ولو بغير حق كجبايات زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوفها حتى لو أخذت من الاكراه الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة راس النصف وابن كمال وقده شمس الاثنية اذا امر به طائعا فلو كرها في الامر لم يمتد امره بالرجوع ذكره الاكل الخ ما ذكره اللاتى في شرح التنوير وفي المخرج واليطالب الكفيل أصليا بمالك مكفول به قيل ان يؤذى الكفيل عنه أى عن الأصل بل لأنه انما التزم المطالبة فان لزم أى لزم الكفيل من جهة الطالب لازمه أى لازم هو الأصل وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أى صار الكفيل محبوسا حبس هو أى المكفول عنه اذ لم يلحقه ما محققه الامن جهته فحيازى عنه اهـ بنوع اختصار أقول مسألة صحة ضمان النواصب من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صححه فقيه النفس قاضيان الصحة كافي المتون واعتقد المخبر الرملى فى فتاواه عدم الصحة مع اللابان الظالم بحب اعدامه وبحرم تقريره وفى القول بصحته تقريره وذكررت جوابه فيما علقته على البحر عاراً بأنه يخط بعض العلماء مما حصله أن المراد من صحة الكفالة بهما رجوع الكفيل على الأصل لو كانت الكفالة بالامرو ليس المراد أنه يضمن لطالبها الظالم اهـ ولعمري انه يتنبه حسن وبه يشدق قوله ان الظالم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا يرجع الظالم على الكفيل اماعلى ما قلنا من صحتها لزوم الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع الظالم لأنه لولا الكفيل يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وتقاره بغير تحس أو يلجئه الى بيعه أو الاستدانة بالمراحمه وتضو ذلك كما هو شامد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله اعلم \* (مسئله) \* فيما إذا قال زيد لعمرو ادفع الى بكرى كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على ولا على أنها لك على فدفعت عمرو والمبلغ المزبور لبكرى وكان عمرو خطيبا لزيد الأمر ويريد الرجوع على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال الامام الجليل فخر الدين قاضيان فى فتاويه من الكفالة بالمالك رجل قال لا تخادع الى فلان ألف درهم ولم يقل على ولا أنها لك على فدفعتها وأمران كان خطيبا للامر رجوع عليه بما اذاه وان لم يكن خطيبا لا يرجع وقال أبو يوسف

مطلب  
اسلك هذا الطريق فإنه  
آمن لا يضمن الا اذا قال  
فان أخذت مالك فأنا ضامن  
مطلب  
المغرور راجع انما يرجع اذا حصل  
الغرر وفى ضمن المعاوضة  
أو ضمن الغار السلامة  
قوله لأنه ثمة ما ضمن  
السلامة بحكم العقد الا يظهر  
استقاط قوله بحكم العقد  
لأنه فى مسألة اسلك هذا  
الطريق بدون قوله فان  
أخذت مالك لم يضمن السلامة  
أصلا لا بحكم العقد ولا بالتصریح  
فتنبه اهـ منه  
مطلب  
ما يابته عمرا أنتم وغيركم  
فعلى لا يابته دين غيرهم  
مطلب  
يصح ضمان فلك الاسير  
مطلب  
يصح ضمان التواب ولو بغير  
حق  
مطلب  
المأمر بدفع المال يرجع  
اذا كان خليطا

يرجع في الوجهين والمخاطبة هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوجة وابن الأخ في عياله أو أجنبية  
أو شريكه شركة عن كذا في الأصل رجل قال لغيره وليس بخياط له ادفع إلى فلان ألف درهم  
فدفع المأمور لا يرجع به على الآخر لكن يرجع به على الخياط قال لأنه لم يدفع إليه على وجه يجوز دفعه  
خاصية من مسائل الأمر بعد المال من المحالة والكفالة وقد أضحى المسألة غاية الايضاح في الذخيرة  
في ١٨ \* (مسئله) \* فيما إذا اذن جماعة مع لومون يزيد بأن يقوم بمساجمهم ويدفع ما يترتب عليهم  
من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه في ذلك وصرف بمقتضى الأذن  
فيما ذكر عنهم مبلغا - لوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظره بعد سبوت الأذن والصرف وقد  
ما صرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي النوازل قوم وقفت لهم مصادرة فأمر رجلا  
أن يستقرض لهم ما لا يتقضى في هذه المؤونات ففعل فالقروض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع  
على الآخر شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع بتأخر خالية في كتاب الوصايا  
وفي كل موضع تلك المدفوع إليه المسألة مقابل ما يملك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع  
والأفلا فلو أمر غيره أن يتقضى عليه أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط بمجموعة انقلب عن معنى الفتى  
وفيها ما يوافق هذا ما في العمادية أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الآخر قال بعضهم  
يوجب الرجوع إذا اشترط وقال بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراط وهو الأصح وقالوا فعوض  
عن هبة أو طلع عن كفارة أو ذرة كاهن أو ذرة فلان على ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البرازية  
وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواجب الذي سقط عن الأمر دفع المأمور أن كان من  
أحكام الآخرة فقط يرجع بلا شرط الرجوع لأنه لو رجع لرجع باكثر مما سقط وأن كان من أحكام  
الدنيا رجع بلا شرط اه وقد هذا في الخلاصة بما إذا قال ادفع مقدار كذا إلى فلان على فلان يقل  
على أو دفعه - فاقض ضامن فدفع المأمور أن كان شريك لا - ثم وأجله وتقديره بأن يكون بينهما  
في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذلك لو كان الأمر في عيال المأمور  
أو المأمور في عيال الآخر أن لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا  
إذا لم يزل اقض على فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة التقييد وذكر في التنوير  
أصلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بإدائه  
مبتدأ للرجوع من غير اشتراط الضمان وبالأفلا لا بشرط الضمان فلو أمر المدين رجلا بقضاء دينه يرجع  
عليه وإن لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما قال أنفق على بناء دار أو قال الأسير  
اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كقوله الخاتبة مع أنه يطالب بها بالحبس ولا ملازمة فتأمل  
اه شرح التنوير أقول وفي الخاتبة ذكر في الأصل إذا أمر صريفا في المصادرة أن يعطى رجلا ألف درهم  
قضاء عنه أو يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فإن لم يكن صريفا  
لا يرجع إلا أن يقول على ولو أمره بشراؤه أو يدفع الفداء يرجع عليه استخصانا وإن لم يقل على أن يرجع على  
بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء دار يرجع بما أنفق وكذلك لو قال اقض ديني  
يرجع على كل حال ولو قضى ثابته غيره بأمره يرجع عليه وإن لم يشترط الرجوع وهو الصحيح اه والمحاصل  
أنه إذا قال اقض ديني أو ثابتي أو أكفل فلان ألف على أو أقرضه الفاعل أو اقض مالي على أو أنفق  
على عيالي أو في بناء دار يرجع مطلقا شرط الرجوع أو أقال على أو لا وكذا إذا قال ادفع إلى فلان  
كذا وكان المأمور صريفا أو بخياط لا أمر في عياله والأفلا ما لم يقل على أني ضامن بخلاف  
ما لو قال بفلان على ألفا وأقرضه ألفا وعوضه عنى أو كره عن عيني بطعامك أو أذكر كاهن على ألف

مطال  
أذنوا يزيد بدفع ما يترتب  
عليهم من مغارم عرفية وشرعية

مطال  
وقعت لهم مصادرة فأمر رجلا  
رجلا أن يستقرض لهم الخ

تحريرهم في مسألة رجوع  
المأمور على الآخر

أو أجمع على رجل أو أعتق عنى عبداً عن ظهره فلا رجوع إلا بشرطه وإن كان المأمور بخلافه أو قال عني  
فجعله هذه المسائل أربعة أقسام الأول ما يرجع به المأمور مطلقاً لثاني ما يرجع إن كان مديراً أو خليطاً  
له أو في عياله الثالث ما يرجع إن قال عني الرابع ما لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد تضمنت هذا  
الحاصل من كلام الحنابلة ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الحاشية والخلاصة ومما  
يستغنى عن الأصول للمارة لكونها غير ضابطة وكذا الأصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام  
عن غيره بواجب بأمره يرجع بما دفع وإن لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وقضاء دينه الخ فإنه غير ضابط  
أيضاً لأنه لا يشمل الأمر بالانفاق في بناء داره وبشرائه الأسير وقضاء الديانة ولتأويله الواجب لا يخفى  
كما لا امر بإدراكه ونحوه وفي نوازله من عن جميع الفتاوى أمر أحد الورثة إنساناً بأن يكفن الميت  
فكفن إن أمره ليرجع عليه يرجع كما في انفق في بناء داره وهو اختيار شمس الإسلام وذكر المرحوم  
أن له أن يرجع بمنزله أمر القاضى وفيه عن الذخيرة قال ادفع إلى فلان قضاءه ولم يقل عني أو قال اقض  
فلاناً لقضاءه لم يقل عني ولا على أنى ضامن لها أو كفيل بها فقد دفع فلو كان المأمور بربطه لكان  
أو خليفته ليرجع على أمره ومعنى الخياط أن يكون دينهم ما أخذوا وعطاء أو موضوعة على أنه مته جارسول  
هذا أو وكيفية يدع منه أو بقرضه فإنه يرجع على الأتراجاع إذا الضمان بين الخياطين بشرط عرفا  
إذا العرف أنه إذا أمر بشرطه أو خليفته بدفع مال إلى غيره بأمره يكون دينه على الأمر والمعروف  
كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عياله الأمر أو العكس يرجع إجماعاً وإن لم يقل على أنى ضامن  
ولم يشترط الرجوع اهـ وإذا زاد التحليل بالضممان عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الأمر يرجع  
وإن لم يكن خليفته ولا في عياله ولذا ثبت الرجوع للصيرفي «فليحفظ» (سئل) «فيما إذا قضى  
زيد دين عمرو ولما ثبت بدونه اذن عمرو ويريد الرجوع على عمرو بما قضاها عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك  
(الجواب) «من قضى دين غيره بغير أمره لا يكون له حق الرجوع عليه بما دفعه من الفضل ٢٨ ومنها  
في أحكام السقل والعلو المتبع لا يرجع على غيره بما وقضى دين غيره بغير أمره اهـ» (سئل) «  
في رجل إذا ن رجلين مبلغاً معلوماً مؤجلاً إلى سنة وضعتا عنده رجل آخر ثم استحق الأجل فأدى  
أحدهما عليه بالتمام وأدى الآخر البعض وبقي عليه مائة قرش فقام للرجل الباقي اءد عشرين قرشاً  
وأجل ذلك إلى أجل معلوم من غير حضور الضامن المذموم والآن يريد أن يدعى على الضامن في العتد  
الأول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم» (الجواب) «عقد الضمان انفسخ بفسخ العقد  
الأول ولا يكون للرجل المذموم رضاً من الخلف المحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم بوسعه دين  
الطالب عن الرابع بسبب من الأسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين الساع وغيره أو بإبراء الذم  
عن دينه أو بقضاء الساع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف  
الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خاصة من فصل فيما يكون قراراً بشئ أو شيئاً من مسائل إضافة  
الاقترار إلى سبب وبعض هذا الجواب أفتى العلامة الحق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى وسئل  
في المدين إذا أخطأ رب الدين بدنيه على مدين له برضاه وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح الضمان  
ويطالب بأشياء قال في الحاشية بوجله على رجل مال فقال الطالب للمدين أخطأ على عاك على فلان  
على أنك ضامن لذلك فعقل فهو حائز له أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على الخيل  
فقد جعل المحالة كقالة لان المحالة بشرط عدم برائة الخيل كقالة اهـ والله سبحانه أعلم بمنزلة أفتى  
العلامة سراج الدين المشهورية رأى الهداية في قضاياه أقول انما ذكر عبارة الذخيرة لم يعين  
عليها مسألة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح

مطلبه

أمره الوارث بأن يكفن

الميت

مطلبه

في معنى الخياط

مطلبه

المعروف كالشروط

مطلبه

إذا قضى دين غيره بالأمره

لا يرجع

مطلبه

إذا عمل الدائن وأجل إلى

أجل آخر بلا حضور الضامن

انفسخ عقد الضمان

مطلبه

اختلاف الصك بمنزلة اختلاف

السبب

مطلبه

المحالة بشرط الضمان كقالة

في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الأسباب تبطل الكفالة فكذلك تبطل لو اختلف  
 الصك لانه بمنزلة اختلاف الصك كما صرح به في الخاتمة فكذلك في المسألة المسؤول عنها قد اختلف الصك  
 فتبطل الكفالة هذا مراد المؤلف من نقل عبارة الذخيرة والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسألة الخاتمة انما  
 هي فيما اذا اقر رجل بألف عند الشهود وبصك ثم اقر بألف بصك آخر فهاهنا لان اختلاف الصك  
 بمنزلة اختلاف السبب فيكون ان اقرارين فليزعم كل من الالفين وقت خبره بان هذا الايدل على ان تغيير  
 الصك بكتابة صك آخر في ما التناهي على الكفالة لان الصك الاول لم تبطل كما في الاقرار اذا لم تبطل  
 فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخا المداينة الاولى ثم جدداه في صك آخر تبطل الكفالة الاولى  
 كما دلت عليه عبارة الذخيرة - قوط الدين كما انقي به المؤلف فيما يأتي قريبا فاقولهم \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان زيدا بدمه عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم وكفله بذلك بكر فاحل عمرو زيدا بالمبلغ المزبور  
 على خالد حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ الكفيل \* (الجواب) \* نعم قال في البحر وفي قوله  
 يبرأ الخميل اشارة الى براءة كفله فاذا احل الاصيل المالك بركا كذا في المحط \* (سئل) \*  
 فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة مائة من الدراهم الى اجل معلوم وكفله بكر كذلك ثم حل الاجل  
 فاحل عمرو الى اجل آخر معلوم وفسخا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفاة والاولان  
 يريد عمرو والدعوى على بكر بما عاقد عليه فانما بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفلا بالمبلغ محاسن  
 بال عقد الجدي \* (الجواب) \* حيث فسخا عقد المداينة الاول لا يكون كفلا بمائة مائة ثانيا بدون كفالة  
 وتعلقا ما قرى ساعن الذخيرة اقول ظاهره انه بمجرد فسخي الاجل الاول والتجديد اجل آخر بدون فسخ  
 صريح بقى الكفالة فبما في ما فتي به اولاً تأمل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
 مقدار مائة مائة من قنبر القنبر بقين معلوم ثم اشترى مائة مائة من قنبر القنبر بقين معلوم فهل هي جائزة  
 \* (الجواب) \* نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه احضاره وتسليمه لا بشرى مادامت العين  
 باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر وغيرهما \* (سئل) \* في رجل قال لزيد ان لي بعتك عمرو مالك  
 عليه فانما ضمن بذلك ففسخي زيد عمرو بماله عليه فقال عمرو لزيد لا اعطيك فهل يلزم الكفيل  
 \* (الجواب) \* نعم يلزمه وفي المتن في رجل قال لا تخار لم بعتك فلان مالك عليه فانما كان ضمن بذلك  
 لا سبيل له عليه حتى يقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل من صور  
 المسائل ومثله في الخلاصة اقول ظاهره انه اذا اطال به ومطله ولم يقبل لا اعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء  
 فلا يلزم الكفيل لا بعد موت الاصيل تأمل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من رجلان آخران من عمرو  
 مائة مائة من قنبر القنبر بقين معلوم من الدراهم وتوكل الى اجل معلوم وكفل كل منهم الفين لعمرو وكفالة شرعية  
 مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغاب الرجلان قبل اداء جميع الفين يريد عمرو ومطله بدمه زيد بجميع  
 الفين بالاصالة وكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسألة في فصل كفالة المال  
 من الخاتمة \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد راجية في ملكه فاحرها من عمرو مائة مائة معلومة باجرة  
 معلومة اذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقض منه الباقي وصرف عمرو ما من له زيد  
 بصرفه وسكن الدار وما من زيد في اثناء المدة عن ورثة وكفله عتيق اثبت بالوجه الشرعي ان زيدا  
 كان هذه الدار قبل ان يماري زيد لها من عمرو وقبل ذنبه في صرف بعض الاجرة كذا كرم زيد عمرو  
 الرجوع في التركة المزبورة الباقي له من مصرفه وما قبضه منه زيد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم في كفالة الاشياء الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها ان  
 يكون في ضمن عقد معاوضة الخ اقول بخلاف هذا ما ترى واخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد

مطلب  
 يبرأ الكفيل اذا احوال  
 المدينون دائمه على آخر  
 مطلب  
 اذا فسخا عقد المداينة  
 الاول ثم عقد آخر بطات  
 الكفالة  
 مطلب  
 الكفالة بتسليم المبيع  
 جائزة  
 مطلب  
 ان لم يبعثك فانما ضمن  
 فطاله فقال لا اعطيك لزم  
 الكفيل  
 مطلب  
 انشروا مائة مائة وكفل كل منهم  
 الفين فلما بلغ مائة مائة أحدهم  
 يجمعه  
 مطلب  
 آخر واذن له في العارية ثم  
 استخف الدار له الرجوع  
 في الدرر  
 مطلب  
 الغرور لا يوجب الرجوع  
 الا في ثلاث الخ



عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤخر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستاجر متطوعاً  
 فيما أنفقته باذن المؤخر فتأمل \* (سئـل) \* في امرأة كفلت ابنها يبلغ دين شرعي بدمته لزيد كفاً  
 شرعية مقبولة لدى بقية شرعية ثم حل أجل الدين وبريد زيد طالبة كليهما جميعاً فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وفي الدرر لا طالب مطالب بالاصل مع الكفيل لأن مفهوم الكفالة وموضع ذمة  
 إلى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الأولى لا البراءة \* (سئـل) \* فيما إذا كفل زيد جماعة  
 عند عمره ويبلغ دين شرعي كفاً لشرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة  
 بعضهم زيدا الكفيل ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك أعمرو عن ورثة  
 وتركه بمجهول لذلك وترى الجماعة الرجوع في تركه بنظر البعض المذكور فهل لهم ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ولوأعطى المطالب الكفيل أى لوفى المذكول عنه الدين المذكول قبل أن يضى الكفيل الطالب  
 أى المذكول له لا يسترد المذكول عنه منه أى من الكفيل لأنه تعلق به حق القباض على احتمال  
 قضاءه الدين فلا يرجع منه مادام هذا الاحتمال باقياً بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن  
 قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وأدفعه إلى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو  
 أمانة في يده ولا يمكن لا يكون للاصيل أن يسترد منه يدا الكفيل لأنه تعاقب بالمؤدى حق الطالب  
 وهو الاسترداد وبريد الطالب فلا يمكن منه ما لم يرض دينه شرح الكثرة لعين من الكفاة في فصل  
 مسائل متفرقة في المسألة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمرو على سبيل الأمانة  
 والرسالة رماة الكفيل قبل دفعه له الزجوع في تركه الكفيل لأنه أمانة مضمونة باوت عن تجهيل  
 \* (سئـل) \* فيما إذا طلب زيد من عمر وأن يدينه مبلغاً من الدراهم وسأل عمر وبكر الحاضر  
 عن حال زيد فقال هوناس ملاح ولم يزد على ذلك فأدانه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلاً بمجرد قوله  
 المذكور \* (الجواب) \* نعم \* (سئـل) \* فيما إذا استقرض زيد من عمر ومبلغاً معلوماً  
 من الدراهم واستلم زيد منه أيضاً مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل ما علم من الدراهم وسأل عمر وبكر  
 شراطة الشرعية مشغول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم كفاً له بكرهما لأذمة وبريد عمرو  
 الآن مطالب الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم في فتاوى الحنفية الكفاة بالمسلم فيه صحيحة لأنه دين لا مبيع ومن نقل حقه الوالد على كثره  
 في آثر باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عز وزان كان هو دخلاً في قولهم تصح الكفاة  
 بالدين اهـ ونقله عنه الكازروني من الكفاة \* (سئـل) \* فيما إذا كفل زيد أباه عند عمر وكفاة  
 بالنفس ثم دفع زيد أباه المذكول بنفسه إلى عمرو في موضع يمكن خصامته فهل يبرأ الكفيل  
 \* (الجواب) \* نعم والمسألة في التنوير \* (سئـل) \* فيما إذا أبرأ صاحب الدين الكفيل عن الكفاة  
 وأخرج منه فهل يبرأ من الكفاة وبرأته لا توجد ببرأه الاصيل \* (الجواب) \* نعم والمسألة  
 في الجوهرة وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط يرى أن لم يقبل اذلاله عليه لاحتاج لاقبول بل  
 عليه المطالبة وهي تنقط بالبراءة اهـ \* (سئـل) \* في الكفيل بالمال إذا طالب الاصيل قبل  
 أن يؤدى الكفيل عنه المال هل له ذلك أولاً \* (الجواب) \* ليس له المطالبة قبل أن يؤدى  
 \* (سئـل) \* في الكفاة بتسليم الأمانات هل يجوز \* (الجواب) \* نعم فتصور رأى الكفاة  
 بتسليم أى تسليم الأمانات والمبيع والمرهون فإن كانت قائمة بوجوب تسليمها وان ملكك لم يجب على  
 الكفيل شئ كالكفيل بالنفس درره \* (سئـل) \* في جمال مشتركة بين زيد وعمرو متناصفة فباع  
 زيد نصفهما من شريكه عمرو بثمن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور عند زيد بالمال والذمة ثم

مطلب  
 له مطالب الاصيل والكفيل

مطلب  
 دفعه والكفيل ايم بعض الدين  
 ليدفعه للدائن فبات قبل  
 الدفع لهم الرجوع في تركه

مطلب  
 اذا دفع الدين الكفيله ليس  
 له استرداده

مطلب  
 لا يصير كفيلاً بمجرد قوله  
 هوناس ملاح

مطلب  
 الكفاة بالمسلم فيه صحيحة

مطلب  
 اذا سلم الكفول بنفسه  
 الى دائره في موضع يمكن  
 خصامته يبرأ الكفيل

مطلب  
 يصح ابراء الدائن الكفيل  
 عن الكفاة واخراجه منها  
 ولا يبرأ الاصيل

مطلب  
 الكفيل لا يطالب الاصيل  
 قبل أن يؤدى عنه

مطلب  
 الكفاة بتسليم الامانات

استحق المبيع بوجه الشرعي وسلكم بذلك فهل براء الكفيل من الفتن الزبورية (الجواب) نعم  
وقالوا استحق المبيع براء الكفيل بالفتن ولو كانت الكفالة لغريم البائع ولو رده عليه بسبب  
بعض ما يبره أو بخلافه أو بغيره شرط براء الكفيل لأن تكون الكفالة لغريم فليأمر بالفرق فيما  
يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الفتن غير واجب على المشتري وفي الرقابة عليه ونحوه المسقط ما تعلق  
من الغريم به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في التنازحية بما إذا ردت المبيع على البائع فأن برده كان له  
أن يطالبه المشتري بالفتن حتى يرده فتركت قوله ومع لوقتنا ومثله في العبر والمنع (سئل) \*  
فإذا اشتري زيد من عمرو دابة بمن مملوكة من الدراهم مقدوس بيده وضمن بكر الفتن زيدان استغفرت  
الدابة ثم ان الدابة استغفرت من يزيد وحكم له بالرجوع على بائعه بالفتن بوجه الشرعي ويريد زيد  
أن يأخذ الفتن من بكر الكفيل الزبوري فهل له ذلك (الجواب) \* نعم ولا يؤخذ ضمان الدرك  
إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالفتن لأن البيع لا يمتنع بمجرد الاستحقاق ما لم يتضمن بالفتن  
على البائع فلا يجب رد الفتن إلى الأصل فلا يجب على الكفيل ردرا قول وفي هذا خلافا لما قدمه أول  
باب الاستحقاق وقد مشا الكلام على ذلك هناك فراجع (سئل) \* فإذا اشتري زيد من عمرو  
دابة بماله من الدين على بكر كفاية شرعية مقدولة في المجلس فهل يكون الكفاية الزبورية صحيحة  
(الجواب) \* نعم قال في الدر المختار ومثله نعم بأربعة أمثلة يملك عليه النعمي أنها تنفع جميعا  
المال (سئل) \* فيما إذا سكر زيد من عمرو مملوكة من الدراهم بمن بضاعة اشتراها منه  
وكاهه بالمع الزبوري فزيد من بكر خالد متعاقد براء الكفيل من كل الكفيلين صاحبه فأدى بكر  
جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ومن علم أن له الرجوع على خالد بغير ما أدى زيد فهل ليس أكبر  
ذلك (الجواب) \* نعم ليس له ذلك كفى ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم بربوا جعلا ولم يرجع  
أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيلا عن صاحبه فأداهما أحدهم رجوع المؤدى علمهما الثلثين  
وأصاب المال أن يطالب كل واحد منهما بالألف منه إذا غفر له المؤدى بالكفيلين فان نظروا  
بأحدهما رجوع عليه بألف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعا على الأصل بالألف وان غفر  
بالأصل قبل أن يغفر صاحبه رجوع عليه بجميع الألف قال أبو يوسف إذا أقر رجلان رجل بألف  
درهم على أن يأخذ هذا المال ثم مات أحدهما فكفاية كل منهما عن صاحبه بألفه كذا في بعض  
السر من حق الفتاوى الهندية ومثل المؤلف عن نظير هذه المسألة فإذا كان كفايته فبأنه كفل كل  
من صاحبه بألفه فأدى أحدهما ليس كله فهل له الرجوع على الآخر نصف ما أدى (الجواب) \*  
نعم والمحال هذه أقول وفي نور العين قال في النهاية في الثاني ثلثه كفلوا بألف يصاب كل واحد بثلاث  
الألف وإن كفلوا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني  
ولتم تأنيق (سئل) \* فيما إذا استدار زيد من عمرو مملوكة من الدراهم وكفله بذلك  
عمرو وكل من بكر خالد كفاية شرعية بالاذن الشرعي ويريد عمرو ماله بكر خالد بالمع الزبوري  
بطريق الكفالة فهل له ذلك (الجواب) \* نعم أقول قد علمت مما تقدم أن الفتن الزبورية  
الفرق بين ما إذا كفلوا على التعاقب فتنه (سئل) \* فيما إذا قال ذمي لا تسوابع فلانا  
الذمي ربه ما يابته هندی فصار لا تسوابع فلانا ويستوفى الفتن منه ثم أرسل له وهو مقيم بلدة  
كذا قال شافعي طريق البيع فلم يرد في الطريق قبل وصوله إليه وبأبته ماله لا  
فصاحبه كلف الذمي القائل المذكور دفع قيمة لقماش له زاعما أنها تارة بمقوله المذكور فهل  
لا يلزمه ذلك والمحال هذه (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما إذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ

عطف  
إذا استحق المبيع براء  
الكفيل من الفتن

عطف  
في ضمان الدرك

عطف  
تصح الكفالة مع جهالة  
المال

عطف  
تكفل رجلان بكفل كل  
منهما صاحبه

عطف  
تكفل رجلان بكفل كل منهما  
صاحبه

عطف  
فما إذا كفلوا معا أو على  
التعاقب

عطف  
قال ما يابته هندی لا يغفر  
ماله بل ما يابته



الزاهدى ولو لماتها رجعا لا يصير المهر حلا حتى تنقضى العدة وبه أخذ عامة المشايخ اه فقول المؤلف  
هنا ولما طالع به بذلك أى عند حلوله بموت الزوج وأطلق آخر تأمل \* (سئـل) \* فى الصكفالة  
بالقرض المؤجل الى أجل هل يصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهم ما \* (الجواب) \*  
نعم يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم فى أول باب القرض فراجع  
\* (سئـل) \* فى رجل كفلى أنوعند زيد بدين معلوم ثم طالبه زيد به وأزمه به لدى القاضى فطالب  
الرجل من زيد أن يعوله به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه فى كلفة الا لزام فدفعه له ثم دفع له  
المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كلفة الا لزام فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكره الله اعلم

\* (كتاب الحوالة) \*

\* (سئـل) \* فيما إذا كان زيد دين شرعى على عمر فأحاله عمرو على بكر بدين عليه لعمر. وقيل الكل  
الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبلغ فهل تبطل الحوالة بموته \* (الجواب) \* نعم  
ولو مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة بالمحتال  
مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وصكذالوقيد بدينه الذى على المحتال عليه لومات  
قبل الاستيفاء بتساوى المحتال مع سائر الغرماء بترازية وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل  
وهو المصرح به فى الحماوى الزاهدى وبما رتبته مات المحيل تبطل الحوالة حتى لا يختص المحتال بماله على  
المحتال عليه بل ائسوة نعم رتبته لانها كذلك الدين من غير من هو عليه وهو غير جائز الا أنها جازت للعاجة  
وبالموت سقطت وتعدو المطالبة الى تركته وعن زفر خلافة وان توى ما على المحتال عليه لا تبطل الحوالة  
بل تقسح عنه فداخلا فالتساوى رحمه الله تعالى انتهى وهى مسألة محمية يذبح حفظها أقول اعلم  
أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيدها بدين له عليه أو دية أو عين فى يده ودية  
أو غصب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها بدين أو دية أو عين أو غصب أو نحوه  
عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والكل جائز لانه فى المقيدة وكيل بالدين وفى المطلقة متبرع وحكم المطلقة  
أن لا يقطع حق المحيل من الدين أو العين والماله عليه الرجوع على المحيل هذا دأبه أن كانت برضاه  
وان كان الدين مؤجلا فى حق المحيل تأجل فى حق المحتال عليه ولا يجعل عوت المحيل ويجعل عوت المحتال عليه  
وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين وتعلق حق المحتال على مثال الزامن  
بخلاف المطلقة فأنها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو غصبه من العين ولو مات المحيل قبل قبض المحتال  
كان الدين والعين والمال بهما بين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه بد الاستيفاء  
لغيره لان المحتال لا يملكه به الا لزوم بملك الدين من غير من هو عليه وانما وجب بهما دين فى ذمة المحتال  
عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الزمان لانه ثبت عليه بد الاستيفاء فاختص به المبرهن بعد موت الزامن  
مدنيون بخلاف المطلقة لبراءة المحيل وصار المحتال من غرمائه بالمحال عليه واذا قسم الدين بين غرماء  
المحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بخصه الغرماء لاستحقاق الدين الذى كان عليه وتمامه فى البحر  
وظاهر قوله بخلاف المطلقة أن قوله وقوله ولو مات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو مصرح  
عبارة الدر المختار ويبدل عليه قوله كان الدين والعين والمال بهما بين غرمائه فقوله بالمحال بهما دليل على  
أن المراد به المقيدة قريبة قوله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق  
الدين فى المطلقة لانها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول الولوالجية ولو مات المحيل وعليه ديون تخصاص

مطلب

إذا كفّل بالقرض المؤجل  
هل يتأجل على الكفيل  
فقط أو عليهم

مطلب

لا يلزم بكلفة الا لزام

مطلب

هل تبطل الحوالة بموت  
المحيل

مطلب

الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة

مطلب

ان كان الدين مؤجلا فى حق  
المحيل تأجل فى حق المحتال  
عليه الخ

قوله ولو مات المحيل أى فى  
المقيدة كإبائى التنبية عليه  
اه منه

قوله واذا قسم الدين الخ أى  
فى صورة المقيدة والمراد به  
الدين الذى وقت الحوالة

مقيدة وقوله بخصه الغرماء  
أى الحصص التى شاركه فيها  
الغرماء أى لا يرجع على

المحال عليه بالحصص التى أخذوها  
من الدين المحال به وقوله  
لاستحقاق الدين عليه وقوله

لا يرجع اه منه

غرمائه فيما على المحتال عليه ولا يسلم للمحتال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملكه  
 المحتال الخ فهذا التعديل دليل على أن المراد القيد وفي الجوهرة واما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال  
 من الاحوال ولا تنقطع قيمها طالما لم يتبدل المحتال عليه الا ان يؤدى فاذا أدى سقط ما عليه قصاصا  
 ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحتال لا تبطل ايضا ولو ان المحتال أبرأه المحتال عليه من الدين صح  
 الا براءة الخ والمحال اصل أن الحوالة المطلقة تنسخ كبر ما رواه اركان المحتال عليه مدونا للمحتال لا تنقذ  
 بدينه ولذا كان للمحتال مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحتال بين غرمائه لان المحتال لم يبق  
 من غرمائه بل صار من غرماء المحتال عليه كما مر عن الجرح فذا كلفه دليل على أن المطلقة لا تبطل بموت  
 المحتال بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان اخذ منه دين المحتال وقسم بين غرمائه وهذا جار  
 على القواعد العامة في سائر البرازية والمخالصة مشكل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
 بأخية معلومة فبع من معلوم من الدراهم في الدفعة أحال به البائع على بصير حوالة شرعية مقولة  
 برضى السلك ثم ظهر عيب قديم في بعض الاخية ويريد رد ما بقي من العيب فهل اذا رد ما بالعيب تبطل  
 الحوالة بقدر ما قبل ذلك من الثمن \* (الجواب) \* نعم وفي المتقى رجل اشترى عبدًا بألف درهم وقبضه  
 ثم أحال المشتري البائع بالثمن على غيره من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب قصه فان  
 القاضي يبطل الحوالة الخ بصحة \* (سئل) \* في المدين اذا أحال رب الدين دينه على مدين له مدين له مدين له  
 وضعت في ذلك فهل ينجح الضمان وطالب أيهما شاء \* (الجواب) \* نعم قال في الحاشية رجل له على  
 رجل مال قال الطالب أحلني بما لي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك فعلى فعله وجازئوه أن يأخذ  
 المال من أيهما شاء لانه مباشر الضمان على المحتال فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة شرط عدم  
 براءة المحتال كماله \* (سئل) \* في ناظر وقف أحال زيد الدين له عليه على مساجر بعض أقلام الوقف  
 ثم مات الناظر قبل أن يستوفى زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل للثمن المبيد قبض مال الوقف  
 وبطلت الحوالة \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما تقدم أنفاً أقول هذا اذا كانت الحوالة مقدمة  
 كما علمت تحققه \* (سئل) \* فيما اذا كان المستحق في وقف أهلى دراهم معلومة تبطل بذا ناظر الوقف  
 متى قبله استحقاقه من الوقف فاحال دائنه على الناظر الزور به ما وقبل كل منهم الحوالة فهل تكون  
 الحوالة الزور صحيحة \* (الجواب) \* نعم والمسألة في البحر والنهر والعلاقي أقول وأصل المسألة  
 بحث اصحاب البحر وقيدها بما اذا كان مال الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر \* (سئل) \*  
 فيما اذا أحال زيد المستحق في وقف أهلى عمراً على ناظر الوقف ليدفع دينه له من استحقاقه في مدة  
 مستقبله ثم مات المحتال والمحال عليه قبل الاستدعاء وآتت حصة المحتال الى غيره فهل تكون الحوالة الزور  
 غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما تقدم أنفاً \* (سئل) \* فيما اذا احتال زيد على عمرو ببيع معلوم  
 من الدراهم ثم تولى المال هل يرجع به على الاصيل وما التوى \* (الجواب) \* نعم يرجع المحتال بالمال  
 على المحتال اذا تولى حقه وهو موت المحتال عليه وهذا وانكاره الحوالة وحاقه ولا بد منه له علما والتوى  
 على وزن المحصى هو الهالك والمسألة في المتون والخبرية \* (سئل) \* فيما اذا كان لثمنين بذمة زيد مبلغ  
 معلوم من الدراهم فاحتال وصده به على عمرو الاملاء من المدين وفي الحوالة المرفوعة تخبر لهما حوالة  
 شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة الزور صحيحة \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه  
 في الخاتمة احتال الوصى بالمال بغير اذن من المدينين كان اثني أملاء من الاول جازان بكذا مثله  
 لم يمتزج أدب الاوصياء مثله في شرح التتوير من الحوالة \* (سئل) \* فيما اذا مات المحتال عليه  
 مغلما بغير دين ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على المحتال فهل له ذلك

مطلبة  
 تبطل الحوالة اذا رد المبيع  
 بالعيب القديم

مطلبة  
 أحاله وضمن له مال الحوالة  
 يصح

مطلبة  
 أحال الناظر دائره على  
 المستأجر ثم مات قبل  
 الاسية فما بعثت

مطلبة  
 نصح حالة المستحق دائره  
 على الناظر اذا كان مال  
 الوقف تحت يده

مطلبة  
 اذا تولى المال يرجع المحتال  
 به على المحتال

مطلبة  
 نصح حوالة الوصى على  
 الاولاء

مطلبة  
 اذا مات المحتال عليه مدلسا  
 فللمحتال الرجوع

مطالع  
لا تصح الحوالة بلا رضى  
المحال عليه

مطالع  
يشترط حضور المحال في المجلس  
دون حضور السابقين بلا  
رضاهما فقط

مطالع  
المحوالة قد تكون بدون  
دين على المحال عليه

مطالع  
إذا أبرأ المحتال المحيل  
أو وجهه لا يصح

مطالع  
إذا غاب المحال عليه ليس  
للمحال الرجوع على المحيل

مطالع  
أحال على المستأجر بالاجرة  
ثم ظهر أنها مروهنة بصلوات  
المحوالة

مطالع  
لأنه لو وكل المحيل بقبض دين  
المحوالة لم يصح

مطالع  
إذا أحال على المدين أنسانا  
برئ كقول المدينون

\*(الجواب)\* نعم كفى غالب المعتبرين من كتب المذهب (سئل) فيما إذا أحال زيد عمرا بدينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان لزيد دين شرعى بدينه عمرو وعمرو بدينه بكر فوافق بكر مع زيد على أن يدفع بكره الذى له على عمرو من دين عمرو عليه بطريق الحوالة من عمرو تراصيا على ذلك فى غيبة عمرو ثم علم عمرو بذلك فأجاز له ورضى به ثم امتنع بكر من دفع ذلك بدون وجه شرعى ويريد زيد مطالبة بكر بدينه المزبور فهل له ذلك (الجواب) نعم قال فى الدرر بشرط حضور الشافى يعنى لا تصح الحوالة فى غيبة المحتال له إلا أن يقبل أى الحوالة فضولى أنه أى لاجل الغائب كذا فى الحاشية لا حضور السابقين لعدم اشتراط الاول وهو المحيل فبان يقول رجل للدائن لك على فلان فلان أنف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأمامد اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم على الغائب وقبلت الحوالة كذا فى الحاشية اهـ ومنه فى الخلاصة والبرازية وفى الكترو تصح فى الدين لافى العين برضى المحتال والمحال عليه اهـ قال فى البحر وراد من الرضى القبول فى مجلس الإيجاب لما قدمناه ان قوله ما نى مجلس الإيجاب شرط الانقضاء وهو صريح به فى البدائع اهـ ونقله اللاتى فى شرح التنوير ثم قال لىكن فى الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضى السابقين لا حضورهما وأقره المستنف اهـ أى صاحب التنوير فى المنع (سئل) فيما إذا كان لزيد دين بدينه عمرو فاحاله عمرو به على بكر ولم يكن له عمرو على بكر المزبور دين شرعى حواله شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة (الجواب) نعم لأن الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا فى المنع وغيره (سئل) فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مفسا بغير عين ولا دين ولا كفل فهل يرجع المحتال على المحيل ويكون البراءة المزبورة غير صحيحة (الجواب) لا يصح من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبى يوسف وهو الصحيح كفى جامع الرموز ففتح القدر واقتوى على هذا كفى صور المسائل عن الظاهرة يه قال إمام فقهاء الدين قاضيان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل أو وجهه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا توى المال بأن يموت المحال عليه مفسا يرجع المحتال على المحيل فى هذه المسألة المسئلة عنها يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم (سئل) فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شئ من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجرده غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا أجزد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحال بها بكر عليه ثم ظهر أن الأرض مروهنة من قبل زيد عند مذروجه بدين استأدناه منها قبل الاجارة ولم تجز زوجته الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم يتفق عمرو بالما أجورا أصلا ولم يتفق من ذلك ويريد بكر الاحتال مطالبة المحتال عليه ببلد الحوالة بلا وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا ادعى رجل على آخر مبلغ من الدراهم ثم أعتقه فأقر المدعى عليه بها وذكرا أن المدعى أحال عليه بالمبلغ رجلا بمصر حواله مقبولة من الكل فصدقه المدعى وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمحال وأن المحتال وكله فى الدعوى عليه بذلك فكيف المحكم (الجواب) حدث اعترف المدعى بالاحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال فى التنوير ولو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لا يصح اهـ ومثله فى الذخيرة البرهانية (فروع) إذا أحال الطالب انسانا على مدينه بالدين كقيل برئ المدينون من دين المحيل برئ كقيله وطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شئ كقيله برئ موقوفه وكذا إذا أحال المرتضى بدينه على الراهن بطل حقه فى حبس الزهن ولا يكون رهنه عند الاحتال كذا فى فتاوى قارى

الهداية اذا قال زيد لعمران بكرة احيائي عليك بالف فأعطتهما وان قال بكرة ما احيائي فأرجعهما على  
فأعطاهم عمرو ثم ان بكرامات أو غاب هل لهم الرجوع على زيد أم لا أجاب قارئ الهداية ان اعترف  
الحال عليه بالدين الذي أخيل به عليه ودفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال ما لم  
يعرف المحتال فان صدق القيل الحق قال ثم الامر وان أنكر المحوالة وأخذ دينه من المدين وجع المدينون  
على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشئ اه اقول وحاصل  
الجواب أن الحال عليه ان أقرب بالدين الذي عليه للتحيل ودفعه للمحتال على وجه المحوالة فلا يرجع له به  
على المحتال ان صدقه المحوالة وكذا اذا جهل المحتال وأما اذا كذبه وأخذ دينه من المدينون  
رجع المدينون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

(كتاب القضاء)\*

(سئل) \* فيما اذا دعى زيد على عمرو بأن له بذمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وان عمرا  
الزبور كسئل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فأقر عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها زيد  
المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بذمة شرعية في وجه عمرو  
شهدت بان المبلغ المزبور بذمة بكر الغائب فحكم الحاكم بالتداعي لديه بالمبلغ المزبور زيد على عمرو  
الكفيل وبكر الغائب فهل يكون المحكم المذكور قضاء على عمرو الكفيل وبكر الغائب (الجواب) \*  
حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكرنا أجازها المدعى شفاهاً يكون المحكم المذكور قضاء على  
عمرو والمحاضر وبكر الغائب لان المحاضر صار خاضعاً عن الغائب وهذا الجملة صرح بها في البعور والنخ  
والبرازية والعمادية وغيرها (سئل) \* هل يصح حكم الحاكم لايه وابنه أم لا (الجواب) \*  
هذا المسألة اجمع علماء الائمة الاربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل ابو الحسن اجد بن محمد  
القدرى من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم  
الحاكم لا يويه وولده وزوجته باطل اه وهي ذوارق متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة  
الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك بن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم  
لمن لا يشهد له على المختار اه قال شارحه التتائي كتابه وأبيه وزوجته ونحوهم اه وقال العلامة ابن  
حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء  
في الحقة تحت قول التتايح ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر  
لانهم ابعاضه فسكانوا كنفه اه وقال العلامة الشيخ موسى الجاوي في كتاب الاقناع في مذهب  
الامام الجليل الحديث الامام اجد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح ان يحكم لنفسه  
ولان لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات مواعيد الشهادة ستة أحد ما قرينة الولادة فلا  
تقبل من عمودي النسب بعضهم لبعض من والدان بهلاولون جهة الام وولدان سفل من ولد البنين  
والبنات (سئل) \* في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها غيبة شرعية وتضررت  
من ذلك لعدم المنق وغير ذلك فرفت أمرها فاقض حنبلي نقض عليه بوقوع الطلاق بعد شوته عليه  
بالدينة اشريعة موافقاً لمذهبه موقوفاً بشرائطه فهل ينفذ قضاؤه (الجواب) \* ينفذ في أقطار  
الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفنى المؤلف كذلك ببقاء قضاء حنبلي على الغائب فيما عدا ذلك  
ضرورة من دعوى دين زيد بذمة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت بدشريكه من جنس  
الدين (سئل) \* في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير

مطلب  
فيما اذا قال ان فلانا احيائي  
عليك بالف وان أنكر  
فلان فأرجع على فأعطاه  
الح

مطلب  
حالية اثبات الدين على  
الغائب

مطلب  
لا يصح حكم الحاكم لايه  
وابنه في المذاهب الاربعة

مطلب  
طلتها وأغاب عنها فأنبت  
طلاقها حاكم حنبلي ينفذ

٤ قوله ولا حظ المخرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين مثلاً لو طلق امرأته عند العذل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه  
أو يعرف ولكن يجزع عن احضاره أو عن أن تسافر إليه \* (٢٧٦) \* هي أو وكيلها بعده أو مانع آخر بان كان لا يرني

أحد بالوصالة وكذا  
المدينون لو غاب عن البلد  
وله نقد في الجأء ونحو ذلك  
ففي مثل هذه المواضع  
لو برهن على الغائب بحيث  
اطمأن قلب القاضي وغاب  
ظنه أنه حتى لا تبرز لإحالة  
فيه فيبني أن يحكم على الغائب  
وله وصح كذا لفتى أن يقتضى  
بجواز دفعه في المخرج والضرورات  
وهو أنه لا يفتقر عن الضبايع مع  
أنه يحتمل فيه الخ اه منه  
مطلب  
يشذ قضاء الحنفى على ٤  
الغائب في أظهر الروايتين عندنا  
مطلب  
لا يقضى على غائب ولا له  
تحريرهم في مسألة القضاء  
على الغائب  
مطلب  
الذى على ثلاثة أنهم مع  
آخرين غضبوه كذا تنفع  
على المحاضرين فقط  
مطلب  
القضاء قصر على المقتضى  
عابه إلا في خمسة  
مطلب لا ينصب أحد خما  
عن أحد إلا في مسائلتين  
مطلب لو كان ثبت الحكم  
على الغائب بشرط المدعى به  
على المحاضر ينظر الخ  
مطلب إذا حكم بخلاف الشرع  
لا ينفذ  
مطلب قاض في الجنة وقاضيان  
في النار

مجموعة ولا يقضى عليه \* (الجواب) \* نعم أقول قال في متن التنوير وشرحه للسلافي لا يقضى على  
غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المقتضى به بمجرد الإحضار لأنه الخ ثم قال ولو قضى على غائب بلا  
ثابت ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره متلاخسرو في باب أخباره الب وقيل لا ينفذ وجه غير  
واحد وفي المتن والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتى توقفه على أمضاء قاض آخر الخ  
وكنت فيما علمته على ذلك لفتى أن ما في الفتى ليس قولنا لئلا بل هو القول الثاني كما في البحران  
قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافى قوله قبله لا يقضى على غائب  
لأنه في القاضى الحنفى كما حذر في البحر قوله اشتبه على كثير أن قولهم الفتوى على النفاذ أعم من  
كون القاضى شافعيًا يراه أو حنفيًا يراه أو خاص بن براه والطاهر أنه في حق من يراه لا يجتمع  
أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصددراشه يفتى شرح أدب القاضى الخ ما أطال به وهو  
موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسى  
في شرح نظم الكثر بصرى صاحب الفتية بأنه في حق الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفذ وقال  
محمد لا ينفذ والفتوى على الأول لأنه لا ينفذ لا ينفذ في حاشية البحر الرملى وقال صاحب  
جامع الفصولين ما حمله أقول قد اضطرب رأيهم في الحكم على الغائب وله فيبني عنى أن يحتاط  
ولا حظ المخرج والضرورات فيبني بحسبها جواز أو فسادا وأنه لا يفتقر مع أنه يحتج به فيه ذهب إلى  
جوازه ألقه الثلاثة وفيه عندنا روايتان والأحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه راعى جانب الغائب  
ولا يفرط في حقه اه لمخصا وأرقتاه في نورالدين فيبني التعميل عليه وقال العلامة الخضر الرملى  
في حاشية البحر لكن إذا لفظ المخرج والضرورة يجب اعتبار عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره  
حتى لو أمكن لا يصح إدم الضرورة اه والله تعالى أوفق \* (مسئل) \* فيما إذا ادعى زيد الناطر على  
ثلاثة أنفسار أنهم بوقية أهلى قرية كذا غصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته المجاورة تحت نظارته  
بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكر أن ذولا لا يتبدى إلى  
غير المحكوم عليهم \* (الجواب) \* الحكم المذكر أن ذولا لا يتبدى إلى المحكوم عليهم فقط ولا يتبدى إلى  
غيرهم لما قال في الأشباه من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقتضى عليه ولا تعدى إلى غيره إلا  
في خمسة وفي أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تنفع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الأصلية والذهب  
وولاء الاعتناق والنسك كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف فهو لا يتعدى إلى كافة  
كفى الخاتبة وقال أيضا لا ينصب أحد خما من أحد الموقوف عليهم يتنصب خصما عن الباقى كذا حذر ابن  
وهيبان عن أقتية وقال في نورالدين في النصل الخامس ادعت تبايق طلاق نفسها بنسكاح غيرها  
ورهنه أنه تزوج فلانة في قول هذه البينة روايتان والصحيح أنها لا تقبل إذا نكح فلانة شرط طلاقها  
فلا تنصب خصما في إثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبت الحكم على الغائب شرطا  
لادعى به على المحاضر ينظر لزم بضرره الغائب كدخول الدار وغيره بصير المحاضر خصما عنه لا لادعائه  
بين نفع وضراره \* (مسئل) \* فيما إذا ادعى زيد مع عمرو عند قاض بخصوص دعوى وكان الحق ثابته  
بيد زيد فهكم القاضي بخصوص الدعوى المذكورة ثبت الحق له وبخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة  
فهل يكون الحكم المذكر غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا \* (الجواب) \* إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع  
الشرى وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكر ولا يهل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله تعالى  
ومن يصحكم أنا أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار



أما قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار وكذا قاض  
قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال المجوى في حاشية الاشباة قال في العنانية  
القضاء بالحق من أقوى البراهين وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله تعالى به كل نبي مرسل  
\*(سئل)\* فيما إذا قضى القاضي بشهادة شاهد قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك  
من قبل ولي الأمر فهل لا ينفذ المحكم المذكور \*(الجواب)\* القضاء مأثور بالحقم بعد التعديل  
والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام مفتي المالكة  
الحفائية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى \*(سئل)\* فيما إذا قضت الدعوى مرة وحكم بها بتمام  
مقتضى الشرع الشريف وكتب بذلك بحج شرعية فهل لا نه اد ولا تسمع مرة أخرى \*(الجواب)\*  
لدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد أقول هذا حديث لا فائدة في إعادتها فلو كان  
فيها فائدة كالجاء للمدعي يدفع صحيح فانها تعاد كما نوه في كتاب الدعوى إن شاء الله تعالى  
\*(سئل)\* فيما إذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره وللخلوع قضاء كان ولاهم ولي بعزل المنسوب  
وليقرزم فهل تكون قضاء للخلوع على حالهم أم حكمهم نافذة وأمورهم جائزة ولا ينعزلون بخلافه حتى  
يعزلهم المنسوب أعز الله أنصاره والمخالفة هذه \*(الجواب)\* نعم كما صرح بذلك الامام السرخسي  
في المحيط والامام الكاشاني في البدائع والفاضل الطرسوسي في انفع الوائل في مسألة الولاية المتعلقة  
بالشرط المتعارف تسلا عن الخط والدعاية وهذا حديثناطفي وعبارة الحديث من باب موت المخالفة  
والقاضي مانصه وولمات المخالفة وأخلع وولى غيره بأن اجتمع الناس على خلعهم والاستبعاد له وله قضاء  
وولاية لا ينعزلون بموته وأخلعه لا عنهم يملكون للمسلمين نصبوا امصالحهم فكان نائب عنهم في تقليده هو لا  
والمسلمون على حالهم فتبقى نوابهم على حالهم وكذلك الموات والى المدينة وله عمال لا ينعزلون لانهم نصبوا  
امصالح أهل المدينة فكان نائب عنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة يخرج به القاضي  
عن القضاء الا في شيء واحد وهو ان الموكل اذا مات انزل الوكيل والمخالفة اذا مات أو خلع لا تنزل قضاياه  
ورلانه ولو اختلف القاضي باذن الامام ثم مات القاضي لا ينعزل خلفه لانه نائب الامام في الحقيقة  
لانائب القاضي ولا ينعزل بوجت المخالفة ايضا كما لا ينعزل القاضي ولا عمال القاضي عزل المخالفة لانه  
نائب الامام ولا ينعزل بعزله كالوكيل لا عمال عزل الوكيل الثاني اه وتالي في نزائه لمقتين وهو المختار  
عند كثير من المشايخ وفي الاشباة واذا عزل القاضي بغير نائبه واذا مات لا والقوى على أنه لا ينعزل  
بعزل القاضي لانه نائب السلطان والعمامة اه لكن لو فوض اليه العزل حقيقة ارتكابه كما اذا قبل له  
اصنع ما شئت فله عزل نائبه ولا تفرغ من العزل صريحان لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال في الاشباة  
قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد لان يكون القاضي مولى من المخالفة كذا في الملقط وقال  
المجوى في حاشيته وقد استفيد من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى  
من قبل السلطان غير جائز \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فارسل زيد  
بكرار رسولاً ليحضره الى محاسن الشرع ولم يكن عمرو متزداً فهل تكون اجرة بكر على زيد ام لا  
\*(الجواب)\* نعم تكون اجرة بكر على زيد المرسل المدعى المذكور وهو الامح كذا نقله في البحر  
عن البرازية وأما اذا كان معتزداً في المخالفة على المقر وهو الصحيح والمخالفة هذه والله اعلم والمسألة  
في العلائق والحاشية والبرازية من القضاء \*(سئل)\* فيما لو قضى شافعي بجهة بيع المدير المطلق  
وحكم بذلك موافقة مذهبه مستوفيا شرائطه عالماً بالمخالفة بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل ينفذ  
أم لا \*(الجواب)\* نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه من القضاء مضافاً والمخالفة هذه

مطلب

القضاء مأثور بالحقم بعد

التعديل والتزكية

مطلب

متى فصلت الدعوى بالوجه

الشرعي لا تنقض ولا تعاد

مطلب

اذا عزل السلطان أموات

لا تنعزل قضاياه

مطلب

المخالفة فثابت عن السابن

في تقليد القضاء والولاية

مطلب

كل ما ينعزل به الوكيل

ينعزل به القاضي الا في شيء

واحد الخ

مطلب

اذا اختلف القاضي نائباً

باذن الامام لا ينعزل نائبه

ببزله أو موته أو موت الامام

مطلب

قضاء الباشا مع وجود

القاضي المولى من قبل

السلطان غير جائز

مطلب

اجرة المقر

يغذ حكمه الشافعي

مطلب

يبيع المدير المطلق

مطلب

يبيع المدير المطلق

مطلب

يبيع المدير المطلق

مطلب

يبيع المدير المطلق

لوقضى الى غيره لم يقضى على  
وفق مذهبه نفذ اجماعا

مطلب

دعوى الابراهم ان لا يسلك

مقبولة

مطلب

حكم الحنبلي ببيع مسد  
المسكة في اراضي الوقف

بإسفل

مطلب

اذا غاب لا يعرفك لا تتبع  
منه دعوى الابراهم

مطلب

عليه ديون الجماعة فلم يأخذ  
فاضل كسبه لاجلهم

مطلب

يوزع الفاضل عن نفقته  
من استحقاقه على ارباب

ديونه

مطلب

له تمام ديونه له ديون يعرف  
الفاضل عن نفقته منه الى

ديونه

مطلب

للقاضي بيع عقار المديون اذا  
تقرضوا عنه

مطلب

ولا يبيع التركة المستفجرة  
بالدين للقاضي لا للوارث

مطلب

الدين في التركة المستفجرة  
اغنا قبل على الوارث ولكن

لا يتخلف

مطلب

للقاضي ولا يبايع مال الغائب

فلا يباع المذبح خلافا للشافعي فلو قضى ببيعته نفذ وهل يسل التديير قبل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه  
مساركة المذبح على من باب التديير ولو فوض الى غيره لم يقضى على وفق مذهبه نفذ اجماعا بزيادة  
\* (سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا فائدة فيه فحكم به فاذعوا الابرار العاقل منه  
بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم \* (الجواب) \* نعم يقبل لما كان الترفيق كالشرح  
بذلك في التوفيق شتى القضاء \* (سئل) فيما ذكر ان رجلين دارم معلومة وخصص معلومات  
فأتمت في اراضي وقف معلومة وعدة من بقر ومسد مسكة في اراضي وقف معلومة فباعا ذلك جميعه  
صفقة واحدة من زيد بن معلوم ولين بن من كل من المبيعات وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي حكم ببيعة  
البيع المذكور وكتب بذلك صلح ثم ظهر ان البيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود  
والعدم وهو هذا المسكة ولين للعدم ثم وان اراضي الاوقاف الموقوفة على مسقطها لا تسمى مسكة  
في مذهب الامام احمد بن حنبل حسبا ففي ذلك كله مقت حنبلي معتمد في ذلك على صحيح نقول مذهبه  
وحكم حاكم حنبلي بطلان البيع المذكور بعدم العمل بالصلح المزبور مستوفيا شرائعه بعد الدخول  
الصفقة وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمقتضى ما بعده شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فما اذا ادعى زيد ما لا على عرو فقال مالك على شئ قط لا اعرفك ثم برهن عرو على الابرار فهل لا قبل  
للمعذر التوفيق \* (الجواب) \* حيث زاد كلمة ولا اعرفك لا قبل للمعذر التوفيق والمسألة في شتى القضاء  
من التوفيق \* (سئل) في فقير ذي عيال وحرفة يكتب منها ويضع على عياله من كسبه وبفضل  
منه شئ وعليه دين الجماعة يكافونه بواجبه شرعي الى دفع جميع كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك  
بل يأخذون فاضل كسبه \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الخبرية من القضاء مسئلة المرحوم العلامة  
شيخ الاسلام عماد الدين أفندي العمادى عن غيبه فيما اذا كان على رجل ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئا  
وله قدر استحقاق في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين ارباب الديون  
المزورة بحسب ديونهم الجواب نعم وكتب عليه الجواب كتابه عماد الدين \* (سئل) فيما اذا كان  
زيد المديون تيمارا مشغلا على قري ومزارع لمغلات تفي ببقته ونفقة عياله وبفضل منها شئ يمتنع  
من اداعته منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور لدينه \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) في مديون امتنع من اداء الدين حتى حبس في حبس القاضى والحال ان له عقارا وغيره  
يمكنه الوفاء من ثمنه اذا باعها الا أنه مترد متعت ببيع ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان الحال  
ما ذكر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) في رجل مات عن تركه مستفجرة يدين عليه باعها الورثة  
بديون اذن من القاضى فهل لا ينفذ بهم ولا عرفا من قضاة \* (الجواب) \* ولا يبيع التركة المستفجرة  
بالدين للقاضى لا للوارث لعدم ملكهم اذ الدين لغيرهم والله أعلم وفي فتاوى الاقروى عن القنية تركه  
مستفجرة فالدين بواجب غريم يدعى دينه على الميت فاما قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر ولكن  
لا يتخلف الوارث لأن فائدة التسكول الذى هو اقرار الوارث لوفاء بالدين والتركه مستفجرة لا يصح  
اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم آخر وينبغى أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا التحلف لا مرموم  
\* (سئل) في رجل مات عن أحد شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وارثهم عصبة وخلف تركه  
في عمل القاضى نصب الغائب من التركة تحت يد الاخت المزورة فتعطل في حرفة ثم الى رجوع الاخ وهو  
أهنة فقام ابن العم يريد دفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم ولان الذي ولاية ايداع مال الغائب والمقعد عبادية من الفصل الخامس عن فتاوى رشيد الدين وفيه  
أيضا هو ذات مخصص منه على أن لا يقاضى أن ينصب فيما لحظ من الغائب اه وفي الفتاوى برزقش

للقاضي نصب الوصي لو كان وارثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعل له وصدا وارثه غائب مرة  
السفر اه فانظر من العبارة ان للقاضي الابداع وان لم تكن غيبة متقطعة لانه لا يقطع فقط ومنه  
استفيد جواب المجادلة المرسلة عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصول وفي البحر نفا لاج  
بعض القضاة ويصوب وصيا عن القود وحفظه ولا يصب عن الغائب اه فقد اختلف القول  
في نصب الوصي عن الغائب ويمكن ان يجعل كلام الشافعي على ما اذا كان معروفا ولم تكن غيبته متقطعة  
وعلى ما لا يتعد اليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده ويقدم ما يؤيده ايضا اه كلام خير الدين وللقاضي ان يبعث  
مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده اذا كان والده مرفقا مذكرا  
ويضعه على يد عدل الى ان يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من قضى في الختمات اقول وذكر في البحر  
ان للقاضي قبض دين غائب من محبوسه وله ان يرضه عند عدل وله قبض مضمونه من غاصبه وان له  
ولا ية اقراض ماله وله ولا يبيع موقوفه اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فاولع من مكانه بعث اليه وله  
ايفاء ديون الغائب بماله بالمخصص ويبع ماله لا بفاء دينه اذا كان دينه ناشئا عنه وجب مسائل كثيرة  
فيعلم انك انما تضيي لم يحكمها فخره جزاء الله تعالى خير افرأجها عند قول السكندر وكذا التقليل خاف  
الخيف وان ائنه لا (سئل) \* في رجل توفي عن تركه ولا وارث له ولزيد بنته مبلغ دين معلوم فكتب  
القاضي وكيل بيت المال وصيا في الخصوص المذكور وان ثبت زيد بناته بالبنية المذكورة وحلف على بقاء  
المبلغ بدمعة المتوفى فحكم القاضي له بالمبلغ بعد جرد الوكيل المذكور ذلك وكتب بدخلة شرعية  
فقبل يعمل بمقتضى نهبها بعد ثبوت شرعا \* (الجواب) \* نعم اقول قال في البحر لو لم يكن لبيت وارث  
فجاء مدع للدين على الميت نصب القاضي وحكلا لا دعوى كافي ادب القضاء للخصاف ونظاره  
ان وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام البحر وكتبت عليه عن الخبر المزمع اليه ان يجب تقديمه  
اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكله بان يدعي عليه ايضا سمع وهذه المسألة كثيرة  
الوقوع وينتفع من ذلك ان المزاج لا يصلح لخصم ان يدعي الملك في الارض وكذلك المقاطع المسمى  
باعتهم تياريا \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد زيد عقار موروث له ولعمرو الغائب عن مروت ما  
فلان فداعى ناظر وقف على زيد بخير ان العا تارفي الوقف وانفذ دعواه بالبنية الشرعية فهو ناظر عيا  
لدى حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل الحكم المذكور يسرى على عمرو \* (الجواب) \*  
بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما  
عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم كافي العمادية اقول وفي البحر انما يتصب خصما  
عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما ارث  
عن الميت اه وتقام بيان ذلك بدسوط فيه فراجعه عند قول السكندر ولوا دعي دارا لنفسه ولا يخ  
له غائب الخ \* (سئل) \* فيما اذا ورد امر شريف سلطاني بعدم سماع دعوى زيد بكذا دعي عمرو  
فبعثها للقاضي ولم يلق لمضون الامر الشريف ومنع عمرو من معارضة زيد بعد علمه بالامر المذكور  
وكتب له حجة بالمنع فهل لا يعمل به حال كونه ممنوعا من سماعها \* (الجواب) \* نعم لان القضاء  
يجوز بخصمه وتقيده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا ولي  
القضاء رجلا واستثنى خصومة اوردجه لا معنى صاحبه الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له  
لا تسع حوادث فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرزخية  
قائد السلطان رجلا لقضاء فشرط عليه ان لا يسمع قضية رجل بعينه بعض الشروط ولا ينفذ قضاء القاضي  
على هذا الرجل \* (سئل) \* فيما اذا سكن في البادية قاضيان فوقعت الخصومة بين المتداعيين

مطلبه  
للقاضي نصب الوصي اذا كان  
الوارث غائبا

مطلبه  
للقاضي ان يبعث مال  
الغائب اليه اذا خاف الهلاك

مطلبه  
للقاضي ان يأخذ مال اليتيم  
من والده المرفق المذكر

مطلبه  
قوله وله ان يأخذ مال  
اليتيم وكذا في النسخ ولعل  
الاولى ان يقول مال اليتيم

مطلبه  
كل في المطلب لان اليتيم  
من الادميين من لا ياله  
كما هو معلوم اه متحججه

مطلبه  
ما يقوله القاضي في حق  
الغائب

مطلبه  
ما ولا وارث له وعليه دين  
نصب له القاضي وصيا

مطلبه  
ان قضاء على بعض الورثة  
قضاء على كلهم

مطلبه  
القضاء بتقدير الزمان والمكان  
وبعض الخصومات

مطلبه  
هل العمرة قاضي المذمعي  
او المذمعي عليه

فالمذمى يريد أن يخضعه الى قاض من جملته والمذمى عليه يريد أن يخرجه من جملته يكون الخيار (الجواب)\*  
 الخيار للمذمى عليه عند محمد وعليه القوي كافي البرازية وبطله أفتى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ  
 الحنفوني والعلامة الزملي "كافي فتاويه وقال في البحر وهو باطلافة شامل لما إذا أراد المذمى قاضي محله  
 المذمى عليه وأراد المذمى عليه قاضي محله المذمى والمذمى عليه عند القضاة في المذهب الاربعة وكثروا  
 كافي القضاة فأراد المذمى شافعية ولا والمذمى عليه مالكية ولا يكونا في محلهما إذا كان الخيار للمذمى  
 عليه وهذا هو الظاهر وبه أفتيت مرارا اه أقول وهذه المسألة مذكورة في البحر والدر المختار  
 أول كتاب الدعوى وكثرت فيما علقته عليهما ان التحرير في هذه المسألة ما حققه العلامة المقدسي  
 رحمه الله ان ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بأن العبرة للمذمى عليه انه وفيما إذا كان قاضيان  
 كل منهما في محله وقد أمركل منهما بالتحكم على أهل محله فقط بدليل قول الهادي في الفصول  
 وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد المذمى أن يخضعه الى قاضي  
 العسكر فهو على هذا أي هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي البلد كره على غير الجندی فقوله ولا ولاية الخ  
 دليل واضح على ما قلنا أما إذا كان كل منهما مأذونا بالتحكم على أي من مخرج عنده من مصرى وشامى  
 وحلبى وغيرهم كافي قضاة زماننا فبني التعويل على قول أبي يوسف لما أفتاه أمير ياف  
 المذمى والمذمى عليه أي فان المذمى هو الذى له الخصومة فطلبه عند أي قاض أراد وما ذكره بعض  
 المتأخرين لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين صاحب البحر وقدّم كلامه وما ذكره عن العلامة  
 المقدسي هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في المنح  
 ان كل عبارات احباب الفتاوى يفيد ان فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما  
 إذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما إذا كانت الولاية لقاضيين أولئك فعلى مخرج واحد  
 على السواء فبغير المذمى في دعواه فله الدعوى عند أي قاض أراد الخ فقوله كل قاض في محله أي  
 مأذونا بالتحكم على أهل محله فقط فاعتزم هذا القام فانه قد كان بعدد على كثير من الانهام وسئل  
 العلامة قاضي الهنداية عن شخص ادعى بحق في تركه ميت له أولاد بالغون وأطفال وأقام بيته فهل  
 ينبغي له التحكم على الجميع فأجاب اذا أقيم بيته على أحد الورثة البالغين ثبت الدين في حق الكبار والصغار  
 وسئل أيضا عن رجل توفي وعليه ديون ورثته غائبين هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته  
 أم لا فأجاب الميت اذا كانت تركته في بلدة وموته وأراد اصحاب الدين ثبوت ديونهم والورثة كلهم غائبين  
 غيبة منقطعة أو صغار فالقاضي ينصب وصيا عن الميت وثبت الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلافهم  
 وان لم تكن الغيبة منقطعة لا تسع بينهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي  
 وثبت الدين عليه ورثة حتى دينه بعد استخلافهم انهم لم يقضوا الدين ولا شيعانه ولم يبرئوا الميت ولم يحتالوا  
 بدونهم على أحد ولم يعاضوا منه على شيء ثم يرضونهم من تركه وسئل أيضا اذا ادعى شخص على آخر  
 بحق فأسكره فأقام عليه بيته شهدت له فتدعي المذمى عليه قبل القضاء فطلب المذمى من الحاكم  
 المحكم عليه ليدفع خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجب الى ذلك وان طلب أن يكتب له كتابا الى قاضي  
 البلدة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضي شروطه المذكورة في كتاب التقاضي  
 الى القاضي وسئل أيضا اذا احكام مسلم ودمي بين يدي قاض هل يتولى قاضيا ما جلسا فأجاب نعم  
 وسئل ايضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم فأجاب الصحيح أن قول القاضي ثبت عندى  
 حكمه وسئل ايضا عن رجل سأل من الحاكم أن يحلف غريمه أن لا يشهد الا من الشرع فأنى الغريم  
 الحلف فأجاب ليس للقاضي أن يجبره على الحلف وانما يشهد له من غير الشرع فاذا انشأه

تدبره هم فيما لو كان  
 في البلدة قاضيان واختلاف  
 الخ

مطلب  
 المحكم على أحد الورثة  
 البالغين حكم على الجميع  
 مطلب  
 اذا كان الورثة غائبين  
 أو صغارا ينصب القاضي  
 وصيا ويثبت الدين الخ  
 مطلب  
 فيما اذا غاب المذمى عليه بعد  
 الشهادة قبل الحكم  
 مطلب  
 سوى القاضي بين الخصمين  
 لومسما أو دمي  
 مطلب  
 الصحيح أن قول القاضي ثبت  
 عندى حكمه

ثم شكك من غير المبرع اذ به وغتره جميع ما غمر بسبب الشكاية وسئل ايضا هل يشترط في صحة حكم  
الحاكم بوقف او بيع او اجارة ثبتت تلك الواضع او البائع او المبرع وحيزته أم لا فأجاب انه لا يحكم  
بالصحة اذا ثبتت أنه مالك لما وقفه أو أن له ولاية لا يوجب اراء البيع لما باعه لما بعتك أو بناية وكذا  
في الوقف وان لم يثبت ثبوت من ذلك لا يوجب بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل ايضا  
اذا أخبر حاكم حاكم قضية هل يكفي اخباره ويصدق للحاكم لعل بهائم لا فأجاب لا يكفي اخباره بل لابد  
معها من شاهد آخر وسئل ايضا عن حنفي تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمسلم الحال مثلا وكنت  
بها مطورا وكان قاضيا تعاكم اليه فهل يسوغ له الحكم امثال تلك القضية أم لا فأجاب اذا علم ما لا يجوز  
على مذهبه وكان قاضيا وطالب منه الحكم فله أن يثبته من لا يبره لا مانع من ذلك وسئل ايضا اذا ادعى  
شخص على شخص عند حاكم بدعوى وأحضر بعض بيضة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند  
مذهب هذا القاضي فقال المدعى انارفت طلي عن خصمي في هذا الوقت فمذهب ذلك الزعم  
الى قاض آخر هل يحبه القاضي الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضي  
الحكم له فله أن يؤخر حقه يحكمه القاضي من ذلك لان المدعى اذا ترك يترك وسئل ايضا هل يشترط  
القاضي الشرع الاعتراف بالخصم وان اعذرا له فدفق من وقت الى وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب اذا شهد  
الشهود بحق وزكروا الخصم ليسعدا فاشترعوا حكم القاضي وان طالب المأذون عليه أن يشترط الحكم  
لحي بالذراع بمعدل ثلاثة أيام فان لم يجز بالذراع قضى عليه \* (فروع) \* رجل حلف بطلاق امرأة  
ان تزوجها فترجوها وكمكرا ليجعلها بغير ما في الطلاق المضاف فحكم ببطالان العيمين اختلف المشايخ  
فيه ذكر في الجماع الصغیر أنه لا ينفذ حكم الحكم فيه واذا كفي صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم  
الحكم في ما بين المتحكما في المجهلات بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لاصد هما أن ترجع عن  
حكمه وذكر الخصم أن حكم الحكم في المجهلات جائزا لا في المحدود والخصم رد كشمس الأئمة  
المحلواني أن حكم الحكم في المجهلات نحو الكفائات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا  
قال الا ان هذا مما لا يوافق به كي لا يتجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى عن اصحابنا رحمه الله تعالى  
ما هو اوسع من هذا وذلك أنه روى عنهم أنه لو استغنى صاحب المأذون عن هذا فترجوها فأنه لا يبطالان العيمين  
وسعه أن يمسكها فان تزوج اخرى بعده وقد كان حلف بطلاق امرأه فترجوها فاستغنى فقيمها  
مثل الاول فأنه بجملة العيمين ووقع الطلاق المضاف عليها فانه ينفارق الشبهة ومسك الاول  
لان فتوى الفقيه للجماع بمنزلة حكم القاضي المولى او حكم الحكم لأن الفرق بين حكم القاضي  
وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجهلات ارفع الى القاضي ان كان موافقا لآراءه وان كان مخالفا  
أجله وليس لقاضي أن يرفع حكم قاض آخر في المجهلات وفي فتاوى العلامة المحلواني اذا حكم القاضي  
بذفع المال لكل امرأة ثم حضرت الموكلة وقالت بما وكأه في الخصومة لا في التمس فهل يكون  
حكم الحنفي بذفع المالك متعينا لالابات الموكلة بالقبض اجاب قالوا انه لا يكفي بقول الموقف وذلك بعد  
تقدم دعوى صحيحة بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى  
أن يذكر فيها أنه وكل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون  
وكيلا بالقبض فلا بد من دفع المال اليه اه استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراه  
ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة لانه استأجر ان يركب الى مكة ولا يغير ذهابه الكراه  
الى مكة فاذا أتى مكة ورفع الامر الى القاضي فرأى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر  
جاز على هذا الوجه رجل عينا بدين وغاب المدين غيبة منقطعة فرفع المدين الامر الى القاضي حتى

مطلب

انما يحكم بالصحة اذا ثبت

ملكه لما وقفه او بناية

واخر

مطلب

اذا أخبر حاكم حاكم قضية

لا يكفي اخباره بلا شاهد آخر

مطلب

اذا شهد القاضى بالاجور

عنده فله أن يثبته

مطلب

اذا شهد المدعى الذهاب الى

قاض آخر به بالدعوى له

ذلك

مطلب

اذا طالب المأذون عليه تأخير

الحكم لحي بالذراع بمعدل

ثلاثة أيام

مطلب

فيما اذا حكم الزوجان شافعا

فحكم ببطالان الطلاق

المضاف ونحوه

مطلب

فتوى الفقيه للجماع بمنزلة

حكم القاضي

مطلب

لا يكفي بقول الموقف

وذلك بعد تقدم دعوى

صحيحة

مطلب

استأجر الدابة الى مكة فأتى

صاحبها فالتقاضي بيه هاتج

مطلب  
إذا غاب الراهن غيبة  
منقطعة يذبح أنه يجوز  
للقاضي بيع الرهن

مطلب  
لنائب القاضي أن يكتب  
لنائب قاض آخر نقل الشهادة

مطلب  
تعلم الكاتب من المفتي  
الحمل فأصلحه فالأثم عليه  
لأعلى المفتي

مطلب  
تعريف التنفيذ  
مطلب  
إذا ارتضى القاضي أو فسق  
هل يتنزل أو يستحق العزل

مطلب  
يحكم الله بيننا وبين قضاة  
زماننا الخ

مطلب  
فما إذا حكم القاضي على  
قولهما وترك قول الإمام

مطلب  
الأصل أن العمل على قول  
الإمام إذا اختلف خلافه

مطلب  
القاضي لا يقضي بملمه ما لم  
يشهد معه شاهد آخر

مطلب  
إذا ثبت الدين بأقراره لا يجزى  
بحسبه

يبيع الرهن بدين المرتن يذبح أن يجوز كما إذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل تقدة الثمن غيبة  
منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع ويوفي الثمن للبايع فقول العمادى من الفصل الخامس هل لنائب  
القدس الشريف بالزعم أن يكتب لنائب القاضي يدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها أجب حيث  
ثبت أن السلطان نصره الله تعالى وقضى للقضاة الاستتابة ثبت صحة الكتابة بذلك أن شرط كتاب  
القاضي من قاض مولى من قبل الإمام ملك إقامة الحجمة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب  
مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القدس الى قاضى دمشق  
اذكركل نائب قائم مقام مستند به كما مر حواه به بحث الاستتابة فظهر وز الكتاب من نائب القاضي  
الى نائب القاضي المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب المخضرم المفتي ماهو المحلل  
فى المخضرم من الدعوى وغيره وأصلح المحلل فالأثم على الكاتب لأعلى المفتي بزيادة قيل كتاب الشهادة  
التنفذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتبرره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متققا عليه من خط  
العلامة التحرير الشيخ عبه اذا زجره أفندى العمادى اختلفت الروايات فى القاضي اذا ارتضى أو فسق  
يتنزل أم يستحق العزل اختار البخاريون أنه لا يتنزل وبعضهم قالوا يتنزل قال شيخنا واما مجال الدين  
البرزوى أنا متخير فى هذه المسألة لا أقدر أن أقول تنفذ احكامهم لما ارى من التخليط والجهل والجرأة  
فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ احكامهم لأن أهل زماننا كذلك قالوا فثبت بالبطلان أذى ذلك  
الى ابطال الاحكام اجمع يحكم الله بيننا وبين قضاة زماننا فسدوا علينا ديننا وشريعة ديننا صلى الله  
عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم وال رسم جواهر الفتاوى فى قاض حكم فى مسألة تختلف فيها على قول  
موافق المذهب أبى يوسف ومحمد بخلاف المذهب أبى حنيفة لم يكن هناك نص على المفتي به أو كان  
هناك نص على أن المفتي به قول أبى حنيفة فهو لا ينفذ قضاؤه أم عبره نقضه الجواب الأصل أن العمل  
على قول أبى حنيفة ولهذا يرجح المشايخ وإليه فى الأغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويجوزون عما  
استدل به بخلافه وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم يصرحوا بالقول عليه اذ ترجع كسر مجرى التصحيح لأن  
المرجوح طامع بمقابلته بالراجح وحديثه لا يعدل المفتي والقاضي عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ  
بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبى حنيفة فى مسألة لم يرجح فيها قول غيره  
ورجحوا فمادليل أبى حنيفة على دليله فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض والله أعلم  
فتاوى الشافعى فى فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى  
أن القاضي لا يقضى بملمه وان استفاد العلم فى حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل  
القاضي غلط فمما يؤول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر عنى  
شاهرين اه

(باب الحبس)\*

(سئل)\* فيما ثبت دين زيد على عمرو بأقراره لدى القاضي وطلب زيد حبسه ولم يأمره القاضي  
بالاداء فهل لا يجزى حبسه ويستوى فى ذلك لأصيل والكفيل (الجواب)\* نعم لا يجزى حبسه  
اذا ثبت الدين بأقراره بل بأمره القاضي بالأداء فان أبى حبسه وهذا مختار لمداية والوقاية والجمع قال  
فى البحر وهو المذهب عندنا ويستوى فى ذلك لأصيل والكفيل كما يؤخذ من كلام المداية وغيرهما  
ففيها نرى فى المداية فان امتنع حبسه فى كل دين زمه بدلا عن مال حصل فى يده كفى المبيع والتموه  
بعدد كالهرو والكفالة اه قوله فان امتنع يعنى الغريم بعد ثبوت الحق عليه بأقراره وأمره بالدفع  
كما يعلم من عبارتها فعلى هذا اذا امتنع لا يحبسوه وقال الاقروى عن الحائجة ومنية المفتي اذا أقر الكفيل

بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يجسده حتى يسلم نفس المكلف به اه وفي هذه الصورة اذا امتنع  
فجسده لقاضي وكان عليه دين لا تحرق اكثر من دين زيد هل له ان يخرج الجواب مقتضى ما في المحاموي  
له ذلك فانه قال قمع به عليه ديون مجاهدة واحدة ولا تحرقه ولا تحرقه ولا تحرقه ولا تحرقه  
في المزمع خمسة ايام فلكل واحد من السابق ان يخرج من المزمع ليكتب بقدر زعيده اه **لكن**  
في البرزخية ما يخالفه فانه قال لها على رجل دين لاحدهما اقل والاخر اكثر لصاحب الاقل جسده  
وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلا رضاه فان اراد احدهما اطلاقه بعد ما رضيا بجسده ليس له ذلك اه  
\* (سئل) \* في رجل الزم بدین شرعی ومكث في الحبس مدة نحو خمسة اشهر وظهر له ناضي انه لا مال له  
وانه فقير مفلس بعد ما سئل عنه جبرانه واصدقائه من القضاة فآخبروه بذلك وخضعه غائب ويريد  
القاضي ان يأخذ منه كفيل بالنفس ويخلى سبيله فهل للقاضي ذلك \* (الجواب) \* نعم وقد اتي  
العلامة الخبير الرمي بمثل هذه المسألة على ثلاث فتاوى احدها في رجل الزم بدین شرعی ومكث  
في الحبس مدة وظهر له ناضي انه لا مال له فاشهد للقاضي ان يقطع عليه ما لم يذبحه غير حضور خضعه  
ام لا اجاب حيث ظهر للقاضي انه لا مال له يخلى سبيله بغير حضور خضعه قال في الخاتبة واذا سأل  
لقاضي عن المحبوس بعد مدة فآخبره مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيل  
بنفسه ويخرجه من الحبس وفي انفع الوسائل للقاضي ان يسأل احدا الا لا يفرد بالا فراج عنه  
وقالوا هذا لم تكن محال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بأمر قال الطالب انه موسر  
وقال المحبوس انه مسر لا بد من اقامة البيعة وامام مسألة التمسك اذا طاعه المحمض وكان معقلا  
وبفضل عنه وعن نفقة عياله شي يصرفه الى دينه فصاحلها ان القريم يأخذ فضل كسبه وسئل  
في المحبوس بدین مؤمن مبيع اذا سأل عنه القاضي فآخبراهل المعرفة به انه معسر هل للقاضي اطلاقه  
واذا طلقه هل يحتاج الى كفيل ام لا حيث لم يكن رب الدين يتما ولا غائب لم يكن الدين مال وقف  
اجاب نعم للقاضي اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار باعساره  
فيلزم عدم النظرة الى الميسرة مع كونه فاعسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو فرة فتفأرة  
الى ميسرة وسئل فيما اذا كان فقرا للمدين وفلاسه ظاهر او كان دينه بلا عساره وما هل للقاضي  
ان يسأل عنه عاجلا ويقبل البيعة على افلاسه ويخلى سبيله بحضور خضعه ام لا واذا امت له ذلك فمن  
يسئل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة ام لا وهل يترق الحال بين حال المنازعة وعنده او هل  
بعد موسرا بما لا بد له منه ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك في انفع الوسائل بعد ذكر المحبوس والاختلاف  
في مذته هذا اذا كان امره يعني المدين مشكلا اما اذا كان فقرا ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا  
ويقبل البيعة على افلاسه ويخلى سبيله بحضور خضعه وانما يسأل عن عسريته من جبرانه واصدقائه واهل  
سوقه من اثبات ديون الفساق فاذا قالوا لا تعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال  
هذا اذا لم يكن في حالة منازعة واما اذا كانت منازعة بان قال الطالب انه موسر وقال المدين انه معسر  
لا بد من اقامة البيعة فان شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعمار  
والاخبار امر حاشي فتكون شهادة بالمرحاض لا بالنبي فيه على هذا الشيخ حرام الدين زعمه الله تعالى  
واسأله شهرة ولا بد موسرا بما لا بد له منه وقد بينا ذلك في كتاب الجفر فلا بد له من اتي لا بد له منها غنيا  
وترك له دست وقيل دستان فكذلك منزله الذي لا بد منه وفلس على ذلك اه كلام الخبير الرمي  
لمت فقتر رنسا في هذه المسألة ان المحمض اذا كان حاضرا باطلاقه بحضوره ولا يحتاج الى كفيل واذا كان  
المحمض غائبا طلقه بكفيل بنفسه قال في التتارخانية واذا قامت البيعة على افلاس المحبوس

مطلب

اذا حبس المدينون هل

اصحاب دين آخر اطلاقه

مطلب

اذا اخبر القاضي بغير

المحبوس بأخذ منه كفيل

بالنفس ويخلى سبيله

ولو خضعه غائبا

مطلب

اذا طهر للقاضي اعساره

بطاقته ولا كفيل حيث

لم يكن الدين لغائب او يتيم

او وقف

مطلب

اذا قالوا لا تعرف له مالا كفي

ولا يشترط لفظ الشهادة

ان لم تكن حالة منازعة الخ

مطلب

لا بد موسرا بما لا بد له منه

من ثيابه ومنزله

مطلب بينة الافلاس  
لا يشترط اسمها حضور  
رب الدين

لا يشترط اسمها حضور الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا او وكيله فاضى بطله بحضرة  
والانحصر وكيله والا يفتقر كميل اه وقال في الخ وان لم يظهر له أى الخجوس مال مدد وأنه عنه  
خلا لا يخلى القاضى انه وس بعنى أيا بطله من الدين لان عبرته ثبتت عند فاستحق النظر الى  
المسرة لانه في حقه بعدد يكون طالما وظاهره كمال شيئا منى صاحب الجور انه بطله بلا كميل  
قال الا في مال القيم لما في التزارة ولولت على رجل دين وله ورثة صغار وكبار لا بطله من الخجوس قبل  
الاستباق لا يكفل للاسغاراه وقدمنا أنه بطله بكميل اذا كان رب الدين غائبا ويبنى أن يكون  
مال الوقف كمال القيمة ولا بطله الا بكفيل ففى ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله قد لا يلى انه  
لا يجبه مرة اخرى لا فوق ولا غيره حتى ثبت غريمه غنا لما في التزارة أطلق القاضي الجيوس لا ولاسه  
ثم اذعى عليه آخر ما وادعى انه مرسر لا يجبه حتى يعلم غناه اه وفي اضع الورائل أن الانواع غنى  
المدة مع اعتبار واحد بجبال الجيوس لا يكون من باب التبروت حتى لا يجوز للقاضى أن يقول ثبت  
عندى انه مرسره والله اعلم \* (سئل) \* في رجل ميسر له مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه  
الشري وزيد عاهه مال يريد حقه به بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال  
الله تعالى وإن كان ذو عسرة فلنفره الى مسرة \* (سئل) \* في مدون ميسر ليس له مال وعليه  
دينون لا رايها لا القدرة على ادائها جلة وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى يأخذ  
أرباب الدين دينهم من فاضل كسبه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل طاق  
زوجته المذلول به له بالذقة مؤخره فادى يريد حقه به وهو فقير وميسر فهل لا يجبس به وهو يدعى  
الفرار اذا أفاقت بينة على ساره \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في فقير تجمد عليه ذقة ماضية  
لايته المخير في عده أشهر فهل لا يجبس عليها \* (الجواب) \* لا يجبس أصل في دين فرعه  
\* (سئل) \* فيما اذا امتنع المدين عن وفاة الدين حتى حبس في حبس القاضى والمحال أن له مالا  
وعقارا يمكنه الوفاء منه الا أنه محترمة عن بقائه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله لو غاه دينه  
فان ابي باع عليه ونوفى الدين أم لا \* (الجواب) \* نعم قال في المتن ويبيع القاضي ماله ان امتنع  
وتسبه بين غرامته بالخصص نيابة عنه اه وسئل قارئ القارعة عن السائق هل له حبس المشتري  
على الثمن وان كان المبيع في يده فأجاب نعم له حقه على الثمن وان كان المبيع في يده كما رتب حبس  
الراهن وان كان الزمن في يده اه ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين وله مال ظاهر شرع به  
ويوقف ويبيع حتى يعود فقرا فما حكم امره فاجاب انه اذا كان الامر كذا ذكره للقاضى ان يفتى في هذه  
المسألة بقول صاحبين ويبيع عليه أم والله يفتى بهادينه جبراعا له كان ليرض عنه أن يبيع عليه  
من هذه التصرفات فاذا اتى به نفذ الله اعلم وسئل في حكم الحاكم كميله في الرجل الميسر ولا يحسنه  
فأجاب علم القاضي في هذا كالم شاهد وسئل اذا حبس شخص بدين وغاب رب الدين فكش المدينون  
المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي  
اذا حبس الزعيم فبما يجبس فيه ووضعت هذه برأها القاضي بحيث يثبت على طنه أنه لو كان له مال  
لا ظهره يسأل عن حاله من له خيرة فان أخبره بجزءه خلى سبيله سواء كان خضه حاضرا ولا لكن  
اذا كان خضه غائبا ونفى منه بكفيل ان تيسر والا فلا وسئل اذا أراد احكام حبس غريم في مدرسة  
او مكان غير الدين هل له ذلك فأجاب العسرة في ذلك صاحب الحق لا القاضي اه \* (سئل) \*  
في رجل ابي ان ينفق على زوجته ولديه الصغرى من المدين بدون وجه شرعى فهل يجبس  
\* (الجواب) \* نعم يجبس اذا ابي ان ينفق عليها اكفى التنبؤ وغيره \* (سئل) \* فيما اذا حبست

مطلب طاعة بلا كفيل  
الا في ثلاث  
مطلب لا يجبس مؤخره  
حتى ثبت غريمه غناه  
مطلب اخبار واحد بالسرة  
لا يكون ثوبا  
مطلب لا يجبس الميسر  
مطلب لم يأخذ فاضل كسبه  
مطلب لا يجبس الميسر على  
مؤخر المظلة  
مطلب لا يجبس على نفقة  
ولده الماضية  
مطلب اذا تعنت المؤسر بأمره  
القاضى يبيع ماله فان  
أبى باع عليه  
مطلب للمانع حبس المشتري  
على الثمن ولو المبيع في يده  
كما رتب  
مطلب اذا انفاد المدين أم والله  
فلقاضى أن يبيع عليه  
مطلب للقاضى الحكم بعلمه  
في الرجل الميسر  
مطلب اذا ظاهر للقاضى  
اعساره اطلاقه من  
الحبس  
مطلب العسرة في مكان  
الحبس صاحب الحق  
مطلب اذا ابي ان ينفق  
على زوجته يجبس



المرأة زوجها بدنه لغيره فقال الزوج لقاضي احبها معي فان لي موضع في الحبس والحال انها غير  
 مخوف علم ان الكنية مع انها وشقة لها في دارها بان الزوج فهل والحالة هذه الحبس مع زوجها  
 وحبسها في بيت الزوج \* (الجواب) \* قال في الخلاصة والمرأة اذا حبست زوجها فقال الزوج  
 للقاضي احبها معي فان لي موضع في الحبس لا تحبس ولكن حبس في بيت الزوج ووردى عن  
 قاضي لامش انه كان يحبسها في وقت قضائه لصلته رأى في ذلك وهي صيانتها عن الفجور اه وفي مآل  
 الفتاوى اذا خيف عليها الفساد اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزائن الفتاوى استحسن بعض  
 المتأخرين ان تحبس معها اذا كانت مخوفة ايها اه قات عدم حبسها معه هو ظاهر المذهب كما اشار اليه  
 العلاني لكن ما لا تحسبه المتأخرون وجه حسن \* (مسئله) \* في رجل زوج ابنته الصغيرة من  
 زواجهم معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرط تعجيله لاسباب يدون وجه شرعي فهل تحبس على المخل  
 \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار ويحبس المدين في كل دين هو بدل مالي او بتره يعقد در  
 وجمع وملة في مثل الفس ولو بائعة كالاجرة والقرض ولولذني والمهر والمجمل والزهر بكتابة ولو بالدر  
 او كميل الكفيل وان كثر ابراز لانه التزعه بعهدة كالمهر وهذا ما يعتمد خلاف الفتاوى قاضيتان  
 لتقدم المتون والشريح على الفتاوى بخلاف حفظ اه وقال في المنع وقد اختلف الاقوال في التزهر بعهدة  
 ولا يمكن بدل مال والعلى على مافي المتون لانه اذا تعارض مافي المتون والفتاوى فالعقد مافي المتون  
 كما في انفع الوسائل وكذا تقدم مافي الشرح على مافي الفتاوى اه واجاب في التحرير وتوله للاب  
 مطابقة الزوج بغير الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت وبغير الزوج على دفع المهر اه لانه يجب  
 بنفس العقد وهو بدل البضع وقد ما لكه فمصاب به واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه او يظهر  
 اعساره لقضائه هذا أصح ما قيل فيه والله اعلم اه \* (مسئله) \* في الاب اذا اتى الانفاق على  
 ولده الصغير هل يحبس ام لا \* (الجواب) \* لا يحبس الاب بدنه ولده الا ان أتى من الانفاق  
 عليه كذا في المتقى وغيره \* (مسئله) \* هل يحبس الوالد في دين واه ام لا \* (الجواب) \*  
 لا يحبس والد في دين لانه كصريح به في المتقى وغيره من الكتب المعتبرة وذكر الوالد ليدخل جميع  
 الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا في قصاص عليه بقتله  
 ولا يقتل مورثه ولا يحبس بقتله ولا يستحق المنة كما في البحر من الحبس وقال في محيط السرخسي  
 من أركب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والمجدين والمجدين الا في النقمة لولد هما قوله تعالى  
 وصاحبه ما في الدنيا مهر وفاريس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة تحب ابتداء للولد  
 ولا يجوز ان يعاقب ابتداء فتوفي حق على الولد كالتقصص اه اقول بفي ما اذا كان للاب على آية  
 دين بكتالها اجني عنه باذنه فيحبس الابن الكفيل فهل لا الكفيل حبس الاب اخذ من قولهم اذا  
 حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة التبريلاني في حاشية الدرر انه لا يحبس الابن لزم  
 من حبسه حبس الاصلين وهو معتد وقد اقرر سائلة في خصوص هذه المسألة وقيل المحرر المسمى ان  
 بعض المولى اتي بذلك اخذ من مافي القه - اتاني ثم رد عليه بقوله ولا يعتبر لانه انما حبس بحق  
 الكفيل ولذلك يرجع عليه بما اذني فهو محبوس بدنه الذي ثبت عليه اه وسبقت على قول من  
 يجعلها ضمنا في الدين وعلى قول من يجعلها ضمنا في الماطة ولم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين  
 فرعه لانه انما حبسه اجني فثبت له عليه تأمل اه كلام المحرر اني ولا يخفى انه متجه على ان نص  
 مافي القه - اتاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس المكفول عنه الا اذا كان كفلا عن أحد  
 الابوين أو المجدين فانه ان حبس لم يحسبه به يشعر فساد الخلاصة اه وانت خير بان مافي القه - اتاني

مطلب  
 لا تحبس المرأة مع زوجها  
 الا اذا كانت مخوفة عليها

مطلب  
 يحبس اذا امتنع من دفع  
 مهر الزوجة ولو صغيرة

مطلب  
 مافي المتون والشريح مقدم  
 على مافي الفتاوى

مطلب  
 يحبس الزوج على دفع المهر  
 لابي الصغيرة ويحبس فيه

مطلب  
 لا يحبس في دين ولده الا اذا  
 اتى من الانفاق عليه

مطلب  
 لا يحبس أحد الابوين  
 والمجدين الش

مطلب  
 لا يحبس أحد الابوين  
 والمجدين الش

مطلب  
 تحبس به في حبس كل الاب

مأله أخرى غير ما نحن فيه لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل اجنبيا والمكفول أصلا لا لادائ  
ومأله القهستاني في ما اذا كان الدائن اجنبيا او المكفول أصلا لا للكفيل كما اذا كان زيدا الاجنبي بذمة  
عمرو بن وقد كفيل ابن عمرو وأباه بذلك الدين فاذا أراد زيدا الاجنبي أن يحبس الكفيل وهو ابن عمرو  
فليس للكفيل أن يحبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الأصل بدين فرعه وهو ظاهر  
وقد خفي الفرق بين هاتين المسألتين على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقام من المولى تعالى  
على بآظهار الفرق المذكور وأوضحه فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة  
\* (سئل) في مدون محبوس ثبت لدى القاضي يساره بينة شرعية فهل يؤبد حبسه  
\* (الجواب) نعم يؤبد حبس الموسر حتى يوفى دينه جزاء عليه وهذا على قول الإمام الأعظم رحمه الله  
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بإع ماله لدينه وقوله ما يعني كاصرح به في الاختيار  
والنور وغيرهما في كتاب الحجر \* (سئل) في بينة لسا رهل تقدم على بينة الاعسار واثبت  
بينته اليسار على انه موسر قادر على وفا الدين حاروك في ولا يشترط تعيين المال \* (الجواب)  
بينته اليسار مقدمة ويكفي ما ذكر والله أعلم ولو أقام المدون بينته على الاعسار وصاحب الدين على اليسار  
كانت بينة اليسار أولى فان شهدوا أنه موسر قادر على أد الدين جاز ذلك وكفي ولا يشترط تعيين المال  
خاتمة وقال في المنع وبينته يساره الحق من بينة اعسار ما يتبول عندا عارض لان اليسار عارض والدية  
للاشياء الخ أقول فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد برهن فانه يقبل لا لبائنه أمر احادنا  
كما فاده في فتح القدير ومظاهره وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث قلن أن مراده  
تقديم بينة الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا  
لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه \* (سئل) في رجل مسر محترف بالزانية  
ينفق منها على عياله وعليه ديون لمجاعة وحصل له غلة من فلاحة يزعم رجل من أرباب المدون أنه  
يحبس جميع غلته دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقدم  
ذلك بينهم بالمحبص ولا عبرة بزعم الرجل \* (الجواب) نعم واذنقت المذمة ولا يظهر له مال خلى  
سبيله ولا يجوز لبيته من غراماته بل يلازمونه ولا يجوزونه من التصرف والسفر وأخذون بمثل كسبه  
يقيم بينهم بالمحبص ملحق أقول هذا اذا أراد الدائن اخذ فاضل كسبه وحده بلا رضى المدون  
أما اذا رضى المدون بتخصيص بعض غراماته بشئ صريح وليس لبقية لغرام الرجوع على ذلك الغريم  
بشئ الا اذا فعل ذلك في مرض موته لئلا يعلق حتى الغرام بذلك كما اذا مات كذا علم مما سألنا في كتاب  
المدائيات وكتاب التجار شاء الله تعالى \* (سئل) فيما إذا حبس القاضي رجلا بدين شرعي  
عليه لا تخرو مرض في الحبس مرضا أضناه ولم يجد من يتقدمه فيه فهل يخرج من الحبس بكفيل  
المدائيات وكتاب التجار شاء الله تعالى \* (سئل) في المدون المعسر اذا كان له أمتعة يت ضرورية  
يحتاج اليها في الحال وله ثياب لبسها ولا يكتفي بمادونها فهل لا يساع ذلك لدينه \* (الجواب) نعم  
لا يساع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكره المسألة في المنع والخيرية \* (سئل) في فقير تجدد عليه نفقة  
ماضية لانيته الصغرة في عدة أشهر فهل لا يحبس عامها \* (الجواب) نعم \* (سئل) في المدون  
اذا أراد السفر بعد رجوعه الى الدين عليه فهل لا الدائن منعه من السفر حتى يوفيه \* (الجواب) نعم

\* (مسائل شتى) \*

\* (سئل) في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه

مطال  
يؤبد حبس الموسر عنده  
وعنده ما يساع ماله لدينه

مطال  
بينته اليسار مقدمة على بينة  
الاعسار

مطال  
يأخذون بفضل كسبه  
يقسم بينهم بالمحبص

مطال  
اذا مرض في الحبس مرضا  
أضناه ولم يجد من يتقدمه  
يخرج بكفيل

مطال  
له أمتعة يتبعه وثياب ضرورية  
لا يساع لدينه

مطال  
لا يحبس على نفقة ولده  
الماضية

مطال  
اذا أراد السفر بعد رجوعه  
الى الدين فلا يرأس منه مسألة

السفل اذا انه لم وامتنع  
صاحبه من بنائه

هذا الحكم \* (الجواب) \* ان انهم سفل بل صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التمضي  
ولان المال لا يجبر على اصلاح ماله ولا على العلوان بني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه اذا امتنع  
صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى حقه اذ لا وصول الى حقه لانه لو امتنع صاحب السفل من  
أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب السفل ما انفق على السفل بالغنا ما بلغ ان يبنى باذنه او اذن  
القاضي لان اذن القاضي كاذنه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه يفتي  
والا يرجع بقيمة البناء يوم بني قال في الوجيز ثم تعتبر قيمة من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح اه  
وقد ذكر هذه المسألة في قاضيان ومنية الفتى وشرح الكتز للعيني وغيره وأفتى بذلك الخيزار لمي  
وغيره \* (مسئل) \* في سفل هدمه صاحبه وامتنع من بنائه وزيد جاره حتى الاستطرق والمرو  
والانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده بالهدم \* (الجواب) \* نعم  
وفي جامع الفصول لو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفل ببناء سفله اذ قوت عليه حتما  
الحق بالملك في حين كذا قوت عليه ماله كما اه وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهره ما في فتح القدير  
خلافه والظاهر الثاني ويحصل الأول على ما اذني صاحب السفل سفل وطالب من ذى العلو ببناء علوه  
فانه يجبر ولو ان ذى السفل بغير صنع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التمضي الخ يجوز من شئ القضاء اقول  
وكنت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصول سماه ثانيا لانه ذكر  
أولا عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصول المذكورة وقوله ويحصل الأول أراد به ما في الفتى الذي  
قدم صاحب البحر عبارته وهي وان هدماء أى الجدار المشترك وأراد أحدهما البناء وأبى الآخر ان كان  
أس الحائط أعرضاً ~~ممكنه~~ أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشرى بك وان كان لا يمكن  
يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشرى أن يبنى على الحائط وجرح على الشرى بك بنصف  
ما أنفق وفي شهادات الفصول لو هدماء وامتنع أحدهما بغير ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به  
ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه ان فعل ذلك بقضاء والا فبنصف قيمة البناء كذا في فتح القدير اه وأنت  
تري عدم الخلاف بين السكالا من فار كلام الفتى في الحائط المشترك الذي لا يمكن انتفاع كل واحد  
من الشرى بكنه البناء فلهذا أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل والعلو وصاحب السفل  
يكنه الانتفاع بسفله بدون العلو فاجبه ~~كون~~ صاحب العلو يجبر لان سقف السفل لصاحب  
السفل فلا ضرر عليه في ترك صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفل اذا كان لرجل وعلوه  
لا حرفة سقف السفل وجدوعه وهراديه وورابه وطبقة لصاحب السفل غير ان صاحب العلو ماله مكنه  
في ذلك اه والمترادى ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش اه واذا كان كل ذلك لصاحب السفل  
فلا يجب شئ منه على صاحب العلو \* (مسئل) \* فيما اذا كان زيد علوه كيف قديم راكب على  
حائطه وعلى سطح جبره وهو ومن قبله من ملاك العلو مقسمون في الكيفية على الوجه المذكور من  
قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويريد الجار الا أن يكافئه رفع الكيف متلأله ان يتر على  
الحائط يحصل له اذ من ذلك فهل ليس للجار ذلك وبقي القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم  
\* (مسئل) \* في سفل عليه علوه زيد فكيف بعض أصحاب السفل فهل يكون بغيرها على صاحب  
السفل بالاجر \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في ذى حرفة مقن محروقة يشتغل في حاقوته  
على حذنه يريد بقية أهل حرقته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرقه ويكونوا معه في حاقوته واحد  
وهو بابي الاشفل وحده في حاقوته فهل ليس لهم جبره على ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يجبر على  
ذلك \* (مسئل) \* فيما اذا كان زيد محرقاً بغير حرفة بصلاحه الدوف مصانعة فكيف ويجوز ويريد

مطلب

اذا هدم صاحب السفل سفله

يجبر على بنائه

تحريرهم في أنه هل يجبر صاحب

العلو على إعادة علوه

مطلب

فيما اذا هدم الحائط المشترك

وانهم دم

مطلب

سقف السفل وجدوعه

وهراديه وورابه وطبقة

لصاحب السفل

مطلب

له كيف على سطح جاره ليس

لجاره

مطلب

تجبر أصحاب السفل على

صاحب السفل بالاجر

مطلب

لا يجبر على أن يشارك أهل

حرقه

ان يسائر الحفرة بصناعة يشغلون فيها ويحكون هو معلوم انهم هو مقيم لها في ارضه في ذلك  
أهل الحفرة فهل يعمدون من موارضته في ذلك الا بوجه شرعي \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في بيطار استاجر حانونا لاصقة الحفوت بيطار استاجر لاصقة الحفوت فيها ويريد ان يعمده من  
ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له موارضته ولا منه الا بوجه شرعي \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا كان طائفة العامة يشتركون الدفوف المذكرة لذلك من اربابها ويضعونها  
على ايدى ونسب الناس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا معارض ولا نريد جماعة منهم الاختصاص  
بجميع ما يباع من الدفوف وشراؤها من اربابها او بيع شيء منها لارباب الحفرة المذكورة والتجدير على  
الباقين بدون وجه شرعي فهل من اراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعي ولا تحجير في ذلك  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يجري ماءه من طرف داره خاص فهل يمنع  
جاريه من اجراء اوساخ فيه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد  
يجري ماء في دار جاره بباطن أرض الدار من قديم الزمان فامان لا الا ان تريا اوصافا واذا اراد اصلاحه  
وحفره ولا يمكن ذلك الا بدخول دار الجار والجاريه فيه فهل يقال للجار اما ان تركه يدخل ويصلح  
وفعل او تفعل بمالك \* (الجواب) \* نعم يقال له ذلك والمألة منقولة في الجرح من شئ انشاء  
فراجعه ان رمت \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يجري ماء في أرض داره من قديم الزمان  
انهم بعض الجري وصار الماء يجري الى أرض داره ودخولها وتقتصر من ذلك وتريد منه اصلاح  
الجري منع الضرع عنها فهل تجوز الى ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الوازل نهر يجري في أرض  
قوم فاشق النهر وترب بعض أرض القوم لاصحاب الاراضي اربا خذرا اصحاب النهر بهارة النهر  
دون عارة الارض خلاصة من اشترى \* (سئل) \* في جماعة اعدوا ثوبا في دورهم ركوا وجوا فافضها  
في مجرى مفر مشترك بين أهل محلة الا انهم وتقرر هل المحلة بذلك ويريدون منع اصحاب البرك من  
اجراء فانهم فيه فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في نهر مشترك بين زيد  
وجامعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل ان يبنى طواحين فوق طواحين زيد بدون اذن  
منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرورة على طواحين زيد فهل ليس له ذلك الا باذنه \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في قروي رجل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وصوابي  
لاقر يد بكافة العود اليها والى مكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك \* (الجواب) \* نعم  
لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله المكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم ناله وتقديرت  
امهاته كما في ذلك كثير من العلماء الا اعلام روح الله اربابهم وقد انف في ذلك له لامة التقى  
المحصى قدس الله سره رسالة وقد قال نبدأ افضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم  
البلاد بلاد الله والعبادة فحدث ما اصبحت خيرا فاقم ذكره الرجال السيوطي في الجامع الصغير  
والؤمن امير نفسه يسكن أي البلاد اراد به ان يمشي بأي اذ رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه اعلم  
وسئل السراج قاري الهداية عن رجل له حق على اخوة فانه بعد عند الولاية والتجارب ففرم مبلغا للديار  
واعوان الظلمة هل يلزم الشاكي بذلك الجواب اذا كان في الدار خاص بخاص الحقوق وعدل المذبحي  
عنه وشكا من غيره وعزم الذي عليه ففي المتأخرين ان المالك ان يرجع بما غرم على الشاكي وثل  
عن شخص تسب في غرامه شخص عند بعض الطلبة واغرامهم اليه حتى غرم نالا للظلمة هل يلزم المتدب  
أم لا الجواب انما غرم على شخص ورغبه الى ظالم وعادة الظالم ان من رفع اليه وتعوون عليه عنده  
ان ياخذ منه ما لا مصادرة تضمن الشاكي في هذه الصورة ما اخذته الظالم من اياه والمفتي به أفق به

طلب  
اذا كان صانعا له ان يعمل  
معلما  
طلب  
له ان يسكن بيطار بلصق  
بيطار آخر  
طلب  
ليس له ان يشترى جميع  
الدفوف ويجبر على الباقي  
طلب  
ليس له اجراء اوساخ في  
يجري جاره الخاص به  
طلب  
له مجرى ماء في دار جاره  
فأراد اصلاحه يقال للجار  
اما ان تركه او سلمه بمالك  
طلب  
له مجرى ماء في داره فادهم  
بعض المجري عليه اصلاحه  
دون اصلاح ما فسد  
طلب  
ليس لهم اجراء فانهم في  
يجري مفر أهل المحلة  
بلا اذنهم  
طلب  
ليس له ان يبنى طواحين في  
النهر المشترك  
معل  
ان ارجل القروي من قريته  
لا يجبر على الدرد اليها  
معل  
فمن العواني ما اخذته  
الحاكم من المشاكو عليه

المتأخرون من علمائنا رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في ناطر وقف أجر أرض الوقف من زيد باجرة  
 المثل ووجهه زيد ما من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد من حق الوقف مشاركة الناظر في المبلغ  
 المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في سياق ماء  
 حلول لبدل وقف أحدث فوقع جماعة سبعة اقالا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر على سياق السبل وفي رفعه  
 انقع تامله فهل يرفع \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان له بركة ماء في دارها  
 يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فسد زيدا الفاض وامتنع من فتحه الا ان تكاس له  
 هند بركته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك \* (الجواب) \* حيث كان لها ما فاض من الماء  
 وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك \* (سئل) \* في رجل أحدث سراج ماء لداره وأجره  
 على جنيته دار جاره ونظر الجار من ذلك وطب منه رفعه عنه فهل يجاب الى ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* في رجل له البوعة في داره ينصب فيها ماء مطر ما أو ساجها ثم يخرج  
 ذلك الى جنيته زيد من قديم الزمان الى الآن بلاء معارض ويكافه زيد سدا البوعة بلا وجه شرعي  
 فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في رجل أحدث في داره طابقه وقصره لما شبيلك وباب وأحدث شرفة أيضا وصار يشرف من  
 ذلك كله على حرم جاره ومحل جلوسه وقصره من اذا صعد لذلك وطالب الجار سدا  
 الشبيلك والباب ومنعه من الصعود للشرفة فهل يجاب الجار الى ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في أراضي قرية تجارية وفي وقف بر وتيارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى  
 بعض الأراضي لسقيم واسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن في قدر رجل من زراعتها  
 وسدا العين وطبها بالتراب وغرس عليها وسدا طسرها بها باذن بعض التيماريين وفي ذلك ضرر  
 على أهالي القرية وجهة الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل غرر بحصى ماء في محل له حق التعمير فيه ونز  
 منه حائط جاره وطالب الجار تحويله فهل لا يحجر على تحويله \* (الجواب) \* نعم لا يحجر على تحويله  
 \* (سئل) \* في شرفة ترك بين جماعة يحصى ماؤه في داره يدريون تكليفها باساقف النهر من  
 مالها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ذي سفلى  
 أحدث فيه مدقة للثياب تصير بالملو وتسد أطرافه من معها فهل يمنع من ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* في رجل له بركة ماء أذن تجاردهم وبن يحصر من فائضها الى داره فهل  
 يحصر وكذلك من غير عقد لجاره شرعية على الجرى ويريد زيد الا أن يحصر من فائض بركته حصه  
 الى بركته له اخرى ومعارضه يحصر وفي ذلك فهل يمنع من معارضته \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في جداره شتركة بين زيد وعمر فاصل بين داريهما وفيه قريتان لغزو وعمر  
 زيد في داره طلبة محاذية لاحد القمريتين بحيث قال ضوعها ولم يسداها بالكلية من غير ركوب على  
 الجدار ولا اعتماد عليه ومعارضه الجار في ذلك فهل يمنع الجار من معارضته \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* في رجل بنى جدارا على جدار مشترك بينهما وبين جاره اكل منها ما عليه جادوع  
 وفي داره بناء سد به ضويرة عاره بالسكينة بدون اذنه ولا وجه شرعي وتضرر الجار بذلك فهل  
 له منعه من ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في التوير وشرحه الدراهم والاعتبار ولا يمنع التخصص من تصرفه  
 في ملكه الا اذا كان الضرر ينافي مع من ذلك وعليه الفتوى بترابيه واختاره في العمادية وافتى به قاضي  
 الهداية اه وافتى ايضا بذلك الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبديهي كافي شرح الوهابية لابن

مطلب اذا أجر الناظر بأجرة  
 المثل ووجهه المستأجر شيئا  
 اختص به  
 مطلب ليس لهم أحدث سياق  
 المالح فوق سياق المحلو  
 مطلب لا يلزم صاحب الفاض  
 تسكليس البركة  
 مطلب ليس له اجراء سراج  
 الى جنيته جاره  
 مطلب له البوعة تجري الى  
 جنيته جاره ليس للجار سدا  
 ويبقى القديم على قدمه  
 مطلب ليس له أحدث شبيلك  
 يشرف منها على حرم جاره  
 مطلب ليس له سد عين  
 القرية الوقف باذن التيماري  
 مطالب يحصر مياه قريته  
 حائط الجار لا يحجر على تحويله  
 مطلب لا يلزمها التسقيف الزهر  
 مطلب ليس لذي السفلى  
 أحدث مدقة للثياب  
 مطلب له أن يحصر من بركته  
 فائضا الى بركة أخرى ردد  
 ما أذن تجاره بأجرة فائض  
 منها  
 مطلب له بناء طلبة محاذية  
 لقرية الجار وإن قل ضوعها  
 مطلب يمنع من البناء على  
 الجدار المشترك وسدا القرية  
 بالسكينة

المنفعة بقوله ان كتاب الجحمان لا يدرى في حواشي الاشياء ليسرى زاده ما نصه له التصرف  
في ملكه وان تصرفه جاره في شأنه الرواية والذي استقر عليه رأى المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه  
وان تصرفه بغيره ما لم يكن ضررا يائنا وهو ما يكون سببا لالدم وما يوجب البناء عليه أو يخرج عن الاستفاد  
بالسكينة وهو ما يمنع الحوايج الأصلية كسد النضوب بالكلية والعقوى عليه أنه أقول وقد روي في  
ما يمنع من السكنة فيعني ذلك اذا كان له شيا سكن أو قربان فسد نضوبا أحدا به مع امكان  
الاستفاد بالآخر لا يمنع والنظر ان ضوء الباب لا يمتد لانه قد يضره الى غلقه ليرد ونحوه والله اعلم  
\*(مسئله)\* في رجل يريد ان يبنى في مطبخه مدخنة فمقدار نصف ذراع ويعارضه في ذلك جاره ولم  
يكن في ذلك ضرر بين فهل له ببناءها \*(الجواب)\* نعم حيث لم يكن الضرر يائنا \*(مسئله)\*  
فما اذا كان يزيد طبقة لثمان فريات وأربع شيا بلك منها ثلاث قمارى وشباك من جهة الشرق  
والسابق من جهة القبلة ولشمال فبنى جاره عمود من جهة الشرق طبقة بينهما وبين طبقة زيد وذراع  
فعارضه زيد في ذلك زاعما أنه يقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته \*(الجواب)\*  
نعم يمنع من معارضته حيث بنى في ملكه ولم يضر جاره ضررا يائنا \*(مسئله)\* في رجل له مدخنة لها  
استطراق من بستان زيد يمر منه هو ولوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد ان يمنع منه فهل ذا  
ثبت تصرفه المذكور بالوجه الشرعى على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له وبقي القديم على  
قدمه \*(الجواب)\* نعم وحذا القديم ما لا يقطعه الاقران الا كذلك \*(مسئله)\* فيما اذا  
كان زيد مشرفا على ظهر ايوان عمود متصرف فيها ووه من قبله باليوم عاينها وانرا الامتعة من قديم  
الزمان بلا معارض ويريد عمود ان يمنع من التصرف المزبور فهل يعمل بوضع اليد والتصرف على  
الوجه المذكور بعد انشوت شرعا وبقي القديم على قدمه ومنع عمود من معارضته في ذلك  
\*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\* فيما اذا بنى زيد في داره طبقة فعارضه جاره في ذلك متعلما بأنه منع  
الشمس عن طبقة تحدها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلقه \*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\*  
في رجل له طبقة في داره لثمان ثلاث شيا بلك وحلات على الشارع فقط يريد هدها واعادتها كما كانت  
فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في اعادتها الشيا بلك المذكورة بلا وجه شرعى فهل ليس له معارضة  
في ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\* في رجل له قاعة ربيعة البناء ملاصقة لدار جاره ففتح  
في أهلها بالاقرب من سقفه اخر يمين لاضوء فقط ليس فيه ما شرف على حرم الجار الا بالعود اليهما  
بسم عال قام جاره الا ان يكلفه سد هدها بدون وجه شرعى فهل يمنع الجار من ذلك \*(الجواب)\* نعم  
\*(مسئله)\* فيما اذا كان زيد طبقة فبساط فذريعة مقابلة لعمود وراق حادين في دار جاره وعمود  
فصل بين القاعة وبين التصرف والراق عدة دور للجران وطريق فانه سدت الطبقة واعادها زيد مع  
القاعة كما كانت فقام جاره وعمود يكلفه سد القاعة زاعما أنها تشرف على القصر والراق المذكورين  
والحال أنهم جالس على قرار نسائه وجلسهن بل محله سفل الدار والمساكن السفلية فهل ليس له  
تكليف بذلك بدون وجه شرعى \*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\* في ذى علو يريد ان يبنى في علوه  
بناية يرب السفل ببقائه فهل يمنع من ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\* في جماعة لهم حق  
من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من قديم الزمان الى الآن بلا مراض ولا منازع فقام الآن ناظر  
الوقف يريد منهم من ذلك أو يدفعون له في كل سنة شيئا من الدار مما حركه عن ذلك بدون وجه شرعى  
ولم يسبق له ولا من قبله من نظار الوقف شي من ذلك فهل يمنع من ذلك وبقي القديم على قدمه  
\*(الجواب)\* نعم \*(مسئله)\* في رجل أحدث في داره مجرى لماء أو ساخنها وسلطه على بئر جاره

• طلب يمنع من التصرف في ملكه بما يوجب بناء جاره أو يكون ضررا يائنا الجار • طلب له عمل مدخنة في مطبخه • مطلب بنى طبقة بينهما وبين قمارى جاره وذراع له ثلاث • مطلب له استطراق من بستان جاره من قديم الزمان لا يمنع منه • مطلب حد القديم ما لا يقطعه الاقران الا كذلك • مطلب يحمل بوضع اليد والتصرف القديم بالثبوت • مطلب لا عبرة بتعلقه بمنع الشمس عن طبقة • طلب لا يمنع من الشيا بلك على الشارع • مطلب لا يمنع من فتح قبرتين لاضوء دون التطير • طلب لا يمنع من طاعة ذريعة تصرف على ضرر وراق ليسا • محل قرار النساء • طلب ليس لذى العلوان يائنى بناء يضر بالسفل يقينا • مطلب ليس لناظر منع مجرى الجار لا أخذ حركه عليه حادث • مطلب أجرى أو ساعه على بئر زيد بل اذنه ثم باع زيد داره فلما سارى منه

مخاص به الكاش في داره العدة والدار بدون اذن المزارع بدثمان سنين باع المزارع داره من محمرو  
وحصل من المياه ضرب بالدار وحيطانها ويريد عمره والمشتري المزروع الرجل من ذلك وحسم المياه  
عن بئر فيه بل يجاب بمرو الى ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل بنى في داره  
اس بركة ماء ركب به على سراب اوساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من بقية  
الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه شرعي وحصل من ذلك ضرر بقية الشركاء وطلبوا منه رفع ما به فهل  
يجابون الى ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل يريد ان يبني اسبق دار جاره زيد فزنا الخبز  
الداخلة فيه فزعم ذلك جاره ضررا ينافي حاشا فهل ينع الرجل من ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فما اذا كان لجماع معلوم وجهه معلومين محرمي اوساخ قديم يحرق فيه اوساخهم واوساخ الجماع  
فاحتاج المجرى الى التعمير والترميم الا لا ينع وفي ذلك مصلحة للجماع فهل يكون ذلك على الجماعة  
المذكورة وعلى جهة وقف الجماع المزبور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار  
جارية في ملكه مشغلة على داخيل وخارج وفي الخارج بركة ماء يحرق فانها في محرمي قديم باطل  
الارض وينزل في محرمي قديم مشترك بينه وبين جماعة يريدون الا ان ينقل البركة المزبورة من  
الخارج الى الداخيل ويجري فانها كما كان في القديم الى المجرى المتقدم من غير احدث شي في المجرى  
المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك اقول ان كانت البركة في الداخيل تصير اقرب الى المجرى  
القديم مما كانت عليه في الخارج ولا يكره حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وماذا كانت  
بالعكس وكان الفاضل ومجره ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي  
من الزمان الى تعميره به زيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد مر في الهداية وشروحه  
في باب الشرب بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر ان ينصب عليه رحي في ملكه بأن كان حافتا النهر بطنه  
ملكه كله فله ذلك ان لم يضرب بالماء وضربوا بالنهر بالماء بأن يقوم الماء حتى يصل الى الرحي في أرضه ثم يجري  
الى النهر من اسفله لانه يتأخر وصول حقه من الهم ويتوقف له فتدبر ذلك \* (سئل) \* في خانة وقوف  
مشغل على بيوت بركة ماء قديمة يجري اليها الماء من فائض بركة في دار زيد المزارع يريد تحويل بركة  
المزبورة الى مكان آخر من داره وضرب ابنه على اسطحة بيوت الختان وكلف ناظر الوقف الى تعميير ساق  
جديد لبركة الختان من البركة التي يريد تعمييرها كل ذلك بدون رضی الناظر ولا مصلحة لا وقف ولا وجه  
شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم يمنع من ذلك \* (سئل) \*  
في اراضي قرية تيمارية لها ازارع يزرعون بعضها ويدرعون قسما في كل سنة لتياريها والبعض منها مزارع  
قديم معطل فعمد رجل وكسره وحرقه ويريد زرع جبارا بلا اذن التياري ولا وجه شرعي فهل ليس له  
ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له مشقة في ارض سليخة تيمارية يؤتى ماء عليها  
لجهة التياري من عشرين سنة حتى مات عن ابن قاصر فوض له التياري مشدابه المزبور وصرف وصيه  
في الارض سنتين لجهة القاصر وادى ماء عليها لجهة التياري ثم وجه التياري المشدق فيها رجل آخر ويريد  
الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم حيث كان متصرفا  
في المشدق المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك \* (سئل) \* في حصة  
معلومة من مزرعة معينة جارية الحصة في وقف اهلى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر  
التياري فتناول التياري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له  
ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد حق القرار المعروفة بمشدة المسكة في ارض  
سليخة جارية تمامها في تيمارهم ووقع زيد عن المشدق المزبور لكرهه بدون اذن التياري ولا اجازته ولا وجه

مطله

ليس له احدث بركة فوق

السراب المشترك بلا اذن بقية

الشركاء

مطله

يمنع من بناء فرن للخبز لدارهم

اصيق دار المزارع

مطله

تزيل المجرى على الجماعة

وعلى جهة وقف الجماع

مطله

له ان ينقل بركته من الخارج

الى الداخيل ويجري فانها

كما كان في القديم

مطله

ليس له نقل البركة التي فيها

فائض بركة الختان ولا

ضرب ابنه على بيوت الختان

مطله

ليس له زرع مرج التيمارية

بدون اذن تيماريها

مطله

ما صاحب المشدق وجهه

التياري لولده ثم وجهه

لا تخير بمنع الآخر

مطله

ليس للتياري ضبط ما يخص

حصة الوقف من القسم

مطله

يتوقف الفرساغ عن مشد

المسكة على اذن التيماري

شرعى فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيمارى \* (الجواب) نعم وسئل عن نقل ذلك فيما اذا فرغ عن مثله لا تبرع بوض معلوم لدى قاض حنبلى حكم بجهة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكاملين على الارض حكما شرعيا مستوفيا شرطا له وانفذ حكمه ما حكمه حتى وكب بذلك جنتان فهل يعمل بمقتضى الجواب حيث الحال ما ذكره عمل بمقتضى الجنتين المذكورتين بعد ثبوته شرعا والحكم المذكور ماض على الصحة لاستغن \* (سئل) \* في مزرعة حارية في اوقاف معلومة علم اقسام متعارف في ناحيتها من الربع يؤخذ من زراعتها في كل سنة بجهة الاوقاف زرعا جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمة او الحمال أن اخذ القسم انفع بجهة الاوقاف من اجزائهم فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهم من القسم من زرعهما بجهة الاوقاف \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* في شريكين في تيمارية علم اقسام من الربع بموجب الدفعة الساطية زرع أحدهما قسمة منه لنفسه بذرعهما له ويريد شريكه أخذ ما يخصه من قسم الغلة بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* فيما لو قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل لذاته فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما الا بعد ماضى من الايام \* (الجواب) نعم كافي التنوير والخبر من التذمة وافى بذلك ابو السعود الدامدى والمخاوي وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يدفع لعمرو في كل سنة مبالغ من الدراهم طائنان ذلك حق وعمرو المدفوع له ومعنى لذلك سنون وهما على ذلك ثم تبين أن ذلك لم يكن حتى عمرو يلحق حق زيد الدافع ويريد الرجوع على عمرو بتغيير ماضيه له في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) نعم والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الشهادة)

\* (سئل) \* فيما اذا ثبت أحد المدينين الزه والآخر البيع فهل يكون البيع أولى \* (الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الزه \* (سئل) \* فيما اذا أقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل يقبل بيئته ولو بعد العدول \* (الجواب) نعم كمرج بذلك في المخطط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في العود والدرر والتنوير وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد لعمرو قطعة أرض ثم انكسر البيع فهل اذا حضر الشهود عند دعائه أعيانها وأشاروا اليها بكفى بذلك من بيان المحذور وجمع الشهادة المزبورة فعنى بالبيع \* (الجواب) نعم من فتاوى الشيخ اسماعيل \* (سئل) \* في شهادة الرقيق العدول لرفيقه في طريق الحج هل يقبل بالوجه الشرعى حيث لا مانع من ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* في شهادة الاخ اعديل لاخته وزوج اخيه العدول لها بطلاق زوجها هل يقبل اذا استوفيت شرائط القبول \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* فيما اذا شهد اجير خاص بياومة مستأجره فهل لا يقبل لشهادته له لثمنه \* (الجواب) نعم والمسألة في الجور والنور \* (سئل) \* في شهادة التابع لمثبوعه كالحاذم الذى يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة \* (الجواب) نعم قال في المنع ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التبعيد الخاص الذى بعد ضرر استاذة ضرر نفسه وبغية نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا شهادة للقابع بأهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعه تقوم كالحاذم والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لانه القناعة وقيل المراد به الاجير مشاهرة لانه اجير خاص فبسته وجب على مناعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له بأجر كذا في تبين الكثرة ومثله في السلاق والدرر في المنة من خصم الائمة لا شهادته خادمه وكاتبه ومشفقه ورعيته والمتكلم في احاديث الرعية وقصة الزواجر وكذا

مطلب يصح الفراغ عن المشد بلا اذن المتكامل على الارض اذا حكمه حنبلى براه  
مطلب اذا فرغ أحد التيمارين قطعة من قريتهما فلا شريكه الا ان اخذ القسم منه  
مطلب اذا قضى الدين قبل حلول الاجل لا يؤخذ من المراجعة الا بعد ماضى من الايام  
مطلب من دفع شيئا على ظن وجوبه عليه ثم تبين خلافه فله الرجوع بتغيير ماضيه

مطلب بينة البيع أولى من بينة الزه  
قوله فيما اذا أقام المدعى الحج فكذلك يخط والذى المؤلف المتخير الذى يتبادر الى الذهن أن مقيم البينة انما هو المدعى عليه على اقرار المدعى بأنه استأجر الشهود الحج يؤيد ما ذكرناه سابقا من المصالح الى المخط سدى الوالد ايضا كمتري علاء الدين ابن المؤلف عفى عنها  
مطلب برهن على أن المدعى اقر أنه استأجر الشهود يقبل  
مطلب اذا أشار الشهود الى الارض المبيعة ولم يذكروا المحذور تقبل  
مطلب تقبل شهادة الرقيق لرفيقه



راكب بجر المذلة لانه قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لينال بذلك مالا \* (سئل) \* في امير كبير ادعى فشهد له خذامه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم له أولا \* (الجواب) لا تقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والفهمه الا تقرى في فتاواه تعلقا عن المحامى والقنية وعن المظومه وكذلك في غيرهما من الكتب المعترية \* (سئل) \* فيما اذا ثبت خلاف رجل بطلاق ثلاث شهادات شهدوا احدثهم حلاق وزكاهم من كون فتعل المشهود عليه بان احد الشهود وحلاق فلا تقبل شهادته بسبب حرقته وان يذنه وبين بقية الشهود والمزكين خصومة معتضى انه قبل الخاف تشاجر معهم على قمار واعب فكيف المحكم \* (الجواب) \* الحمد لله تعالى امانا عمل المدعى عليه بكون احد الشهود حلاقا ولا يعتبر بعد كونه عدلا كما صرح به في الذخيرة نص عبارتها وشهادة أهل الصناعات حائره اذا كانوا عدلا ولا ثم قال وعاقبة العلماء قولون الجوزا لعله وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أى من مقتضات العدالة الصناعات الدينية كالقنواتى والزبال والحماث والصحج القبول ان كان عدلا اه فثبت ان شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلا وأما عمل المدعى عليه بكون المزكين اعدا ما يعنى اعداءه فان تركبة العدالية شهادة وبشرط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ الشهد كما في شرح الملتقى وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بأنهم أعداءه الى عداوة ذنبوية وأثبت دعواه بوجهه الشرعى فقد بطلت تركبتهم وبقي الشهود بالاتركية ولا يحكم بشهادتهم قبل التركية كما في الدرر وغيره والعدو من يفرح بجزئه ويحزن لفرجه كما في البحر والخصومة اذ حرت بين المدعى والمدعى عليه بغير حق فهي ذنبوية ولو ادعى شخص عداوة آخر بكون مجرد دعواه اعترا فامنه على نفسه ولا يكون ذلك قادحا في عدالة المدعى عليه انه عدو ومالم ثبت المدعى أنه عدوه ككفاي في البحر ونقل في القنية أن العداوة بسبب الذنب لا تمتنع مالم ينسب بسبها او يتجلب مقعة او يذنب بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه في المحاشاة المسؤل عنها صرح به انه فسق بها اذ العداوة جرت بينهم على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار واعب محرر من شرعا ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد على المتأخرون كما رواه ابوداود مر فوعلا تجوز شهادة خائن ولا ذى غمر على أخيه والغمر المحذور يمكن جملة على ما اذا كان غير عدل بدليل أن الحق قد فسق لانهى عنه كما افاده في البحر وقال العلامة الخبير الرملى في فتاواه فتحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة دؤارة في الكتب اه فاذا أثبت المدعى عليه العداوة ثبتونا شرعا على الوجه المذكور فتجبرى الاحكام المذكورة من عدم صحة ادعاء الشهادة والتركية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرر من شرعا وسبب الحق وانهم ممن يفرحون بجزئه ويحزنون لفرجه وهذا ما ظهر لنا مما ذكره واهتمت بارجع الله ارواحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب اقول وفي البحر عن ابن وهبان قد نبهتهم بعض المتفقهة والشهود أن كل من خافهم شخصيا في حق واحد على غيره كما أنه يصير عدوه فبشهادتهم بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا من لو خافهم الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيه فيما هو وكيل فيه وتجوذلك لانه اذا اتفاهم انسان في حق لا تقبل شهادته احدثهما على الاتحاليان بينهما من الجماعة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضيان من باب ما يبطل دعوى المدعى برجل خاصه رجلاني دارا وفي حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد على رجل آخر فبما صمته في شيء قبل القضاء لا يمتنع

مطلب  
شهادة خدام الامير ليه لا تقبل

مطلب  
شهادة أهل الصناعات جائزة وعدولا

مطلب  
الصناعة الدينية لا تسقط العدالة

مطلب  
في شهادة العدو على عدوه وبين العداوة والخصومة الذنبوية

مطلب  
لا ينفذ القضاء بشهادة العدو على عدوه

مطلب  
لا تثبت العداوة بمجرد دعوى احدثها بحق على الآخر

القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا ثلثا شهده عليه وطالب الرذوانت دعواه بيئته او اقرار  
 او كقول تعيذ بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به اه وفي فتاوى السلامة لم يترأى  
 صاحب التنوير سئل من رجل شتم آخر وقد فقه في ثلث العداوة الدنيوية بينهم ايم هذا القدر حتى  
 لو شهده لا تقبل اجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدنيوية تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهابية  
 انها أي العداوة تثبت بخلافه وفي قول الوالي \* (سئل) \* في شاهد من شهدا بشي على رجل لذي  
 قاض شرعي طلب منه الرجل تركيته فلم يصح له وحكم بهادتهما قبل التزكية والتعديل مع  
 وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور \* (الجواب) \* القضية  
 مأمورون بالحكم بعد التعديل وتركه لا قبله فثبت حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا ينفذ اليه حيث  
 كان الحال ما ذكر في الفتاوى الرحيمة أفنى معنى الزوم العلامة يحيى شيخ الاسلام مع الله بحياته الانام  
 ان القضاء ليسوا بولدين ان يحكموا مثل هذه الاحكام \* (سئل) \* فيما اذا سارست بيئته من يدعي  
 فساد النكاح من الزوجين مع بيئته من يدعي صحته منهم حافى الذين ارجى بالقول \* (الجواب) \*  
 البيئته بيئته من يدعي الفساد نص عليه محمد في المتن في كذا في الزوج وعلاء الله رضى بان الحجة  
 ثابتة نفاها بالحال والفساد امر حادث يحتاج الى ثبوت فكانت بيئته الفساد كثيرا ما فكانت  
 أولى وفي جامع القضاة ولزمت نزع الزوجان - مدلول الولاية في صحة النكاح وفساده وهرنا قبل بيئته  
 الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء ما فراره ومتى  
 قبلنا بيئته الفساد تسقط نفقة المدعى الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان الفساد  
 ينتفى حل الوطء لانثبوت النكاح اه وفي ترجيح البيئات والمحامية وواقعات المناطفي والتراخيانية  
 فروع تؤيد ذلك \* (سئل) \* فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فالقول لمنهما  
 \* (الجواب) \* القول المدعى الصحة بيمينه أقول المتبايعان ان البيئته بيئته مدعى الفساد وفي البحر  
 تعارضت بيننا صحة الوقف وفساده فان كان لفساد شرط في الوقف مدعى بيئته لفساد أولى وان كان  
 لمعنى في الحل أو غير فبيئته للصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة  
 البيع وفساده اه وكنت فيما علمته عليه عن ترجيح البيئات للشيوخ غائما اذا اختلف المتبايعان  
 أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد شرط فاسدا أو جلا فاسدا كان القول قول مدعى  
 الصحة والبيئته مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صاب  
 المقدن بان ادعى انه اشتراه بألف درهم ورطل من الحجر والآخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان  
 عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبيئته بيئته الاخر كذا في الوجه الاول  
 وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد  
 دارا من عمر والا جنبي ثم شهد عمر والعدل زيد بحق له على الغير هل يقبل \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركته ادعى زيد انهما وطلبه  
 بمقتضى انه أخ للموتى لاب وان له بيئته عادلة تشهد بذلك وان لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل  
 يقبل بيئته وله اخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر كجدة \* (الجواب) \* نعم وادانهم ولو  
 يكونه وارثا ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفق  
 وارث آخر لم تثبت بالثبوت بالثبوت ولا بما أقيم مقامهما من تأوم القاضى وان كان من يرث على كل حال نظر  
 القاضى واحتاط ثم قضى له بكماله وذكر ان القاضى يحاط ويشاؤهم زمانا قد مر ما يقع في غاب رايه انه  
 لو كان له وارث آخر ظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشي وذكره الضامى في محتمره وقد رذل ذلك

مطلب  
 الشتم والافتقار يصلح دليلا  
 لثبوت العداوة

مطلب  
 ورد الامر السلطاني بمنع  
 المحكم قبل تركية الشهود

مطلب  
 تقدم بيئته مدعى فساد النكاح  
 على مدعى الصحة

مطلب  
 فساد النكاح ينتفى حل  
 الوطء لانثبوت النكاح

مطلب  
 اختلف المتبايعان فالقول  
 المدعى الصحة والبيئته بيئته  
 مدعى الفساد

مطلب  
 استأجر دارا من رجل ثم  
 شهد له بحق على آخر تقبل

مطلب  
 في الشهادة في الميراث

مطلب  
 اذا لم يقولوا لا تعلم له وارثا  
 غيره ففيه تفصيل

حول الالغية قد تقدم الى المحول قيل هذا قولهما وبأد كفي المبسوط قول أبي حنيفة لأنه لا يرى  
التدبير بالاجتهاد اذ لم يكن فيه نص ولا اجتماع بل هو موكول الى رأى من ابتلى به وهما يشقان المقدار  
بالاجتهاد كما قالوا في التفسير بحسب السرعي وفي الاقضية شهد بأنه وارث لا وارث له غيره أو أخوه  
أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبيننا طريق الورثة له والأخوة والعمومة لا تختلف الاسباب  
وهكذا أضافا لأولاه لان المولى مشترك قالوا هو مولا عتقه ولا نعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل  
وكذا في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه  
البينة اجزاء الخمسة وهو إما وارث أو غرهم الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به  
لا فرق بين أن يكون مقرأ الحق أو منكر الزارية في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميت  
أو وارثه ولم يشهدوا أنا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى  
القاضي تتأخر خاتمة من الثمان في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لايه وأمه وشهدت ودولم يذكروا  
اسم الأم أو الجدة لا تقبل لأنه لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لأنه ذكر محقق في الكتاب من ادعى أنه  
أخوه لايه وأمه وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجد وقال شمس الأئمة السرعي في الاصل لا يشترط ذكر  
اسم الجد وغيره وأما إذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الأب والجدة عادية من السادس من رجل طلبة  
الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط البينة أن يصر فيقول عمه لايه وأمه وأولاه وأن يقول  
أيضا وارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد للشهود أن يسموا الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب  
واحد وقول هو وارثه لا وارث له غيره فإن شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه وأولاه  
أو وارثه لا يعملون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء فاضحان رجل ادعى اثنان ميت  
وزعم انهما بن عم الميت لايه وأقام بينة على السب وذكر الشهود اسم أبيه وجدته واسم أبي الميت وجدته  
كما هو الرسم والمضى عليه أقام البينة أن جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لان البينات للامثبات  
للاثبات وبينة المدعى عليه فاهت للفي وهو ليس بنصف من اثبات جد المدعى خاتمة \* (سئل) \* في امرأة  
مخدرة شهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين بوجه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي  
بطريقة الشرعي هل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول ونقلها في متن التتوير \* (سئل) \*  
في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت الدعوى والشهادة راتة تناهل تقبل أم لا \* (الجواب) \*  
إذا سكن الشهود وثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن الزارية لو وقعت  
المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم أعادوا الدعوى والشهادة واتفقتا تقبل اه وبذلك أفتى المحرر الرولى  
وغيره ونى جارى الزامى من الشهادة ش أقام الشاهدان بلا نقض فليسمع القاضي ثم أعادوا  
في مجلس آخر شهدا بلا نقض موافق تقبل هذا إذا كان اتفقا بهما بل تلقين من أحد والا لا تقبل اه  
وفي جواهر الفتاوى من الشهادات شدد على وجه فيه خلل ثم أعادوا الشهادة في غير ذلك المجلس بدون  
الخلل فإن كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وإن لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما  
كان اسمهم إلا أن الظاهر أن الشهادة عند الاعلى ماشه وأولا وانما زاد نائب للتقنين انسان تزورا  
واحتمالا فلا يقبل استدل بالاعباد كرمح في الجماع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول  
أو عمت بعض شهادتي ان كان عدلا تقبل شهادته فقول له لم يبرح دل على أنه اذا برح ثم عاد لا تقبل  
جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن الزارية أقول ما ذكره  
من عبارة الجماع الصغير جزم به أصحاب المتون قال في البحر وقد بقوله ولم يبرح أى لم يفارق مكانه  
لأنه لو قام لم يقبل منه ذلك فجوزا زانه غره المحصم بالدينساجم في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو

مطلبه

لا بد في شهادة الميراث من  
بيان طريق الورثة

مطلبه

يشترط في سماع بينة الارث  
احضار المحصم الخ

مطلبه

ادعى أنه ابن عمه لا بد أن  
يذكر اسم الأب والجدة

مطلبه

برهن المدعى عليه أن جد  
الميت فلان آخر غير ما أثبتته  
المدعى لا يقبل

مطلبه

إذا شهدت المخدرة على  
شهادتها رجائين يصح

مطلبه

إذا خالفت الشهادة الدعوى  
ثم أعيدت تقبل

رواية هشام عن محمد بن قيس في الكافي تبعا للهداية بأن يكون موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال أما إذا لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل أن يدعى لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن الجالس بعد أن يكون عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القول في غير الجالس في الكل والظاهر الأول وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض المحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك لتبيل لانه قد يتبيل به في مجلس القضاة اهـ وقوله والظاهر الأول أي التقييد بالجالس وعدم البراج عنه ومظاهر الرواية فاعلم أن ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يجعل على خلاف ظاهر الرواية \* (مسئل) \* فيما إذا ادعى زيد على بنتي هذا المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عمهما المذكورة وأقام شاهدين شهد أحدهما بأن المدعى ابن ابن عم المتوفاة فتضى أنه مصفا في بن عبيد بن حسن بن نوس الديري وأن المتوفاة دية بنت سليمان بن نوس الديري وأن ولد دية وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن اخوان والدهما بنوس المذكور وشهد الشاهد الثاني بأن بنتي المتوفاة المدعى عليهما أقرتا عنده بأن المدعى ابن عم والدهما دية فكيف الحكم \* (الجواب) \* قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسألة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الآتي مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أول فلان الشاهد الأول شهد بأنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد بأنه ابن عم والدهما واسقطا ما أسقطا ما تأييدا فلان الأول شهد بالنسب والثاني بأقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر أن الدائن قرضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول اهـ وفي فصول الاستروشن من الفصول الخماس عشر لو ادعى العقب وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر على الاقرار بالقبول لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجدها عبيدا وأراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب وشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها مشددة على أمرين مختلفين اهـ وفي الخلاصة من النصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه إما في زمان أو مكان أو إنشاء وإقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه إما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحوق بالقول أو عكسه أما الف على كعصب فينع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحوق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كتنكاح فإنه يمنع اهـ فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون بالولادة وفي فعل فعلى هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والاخر على الاقرار وهما أمران مختلفان على أنهما شارت إذا ثبتت نسبة وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقراء والآخر لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المربى وان أقرب نسب على غيره كالانح والهم والمحدودين العلم لا يصح الاقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من الشفقة والحفاة والارث اذا تصادقا عليه اهـ ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار ايضا حتى يصح اقراره في حق نفسه ما على ان الشاهدين لم يذكرنا أنه ابن ابن عم المتوفاة لابن أولاب وأولام ولم يذكرنا أن الارث لها غيره مع انه شرط ذلك قال في الهداية والبرازية نفع الحاشية وفي دعوى العمومة لا بد أن يفسر له عمله لا يهمل أولاهه ألهمها وشترط ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيرها وشترط ذكر الارث له غيره لا ساقا اتاوم عن القاضى وقوله لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره اهـ وفي الحاشية في فصل دعوى الملك بسبب وتقدير مدة التلوم مقوض الى القاضى وقد در الطحاوى مدة التلوم بالحوال قيل ما ذكره الطحاوى قول أبي يوسف ومحمد وما بالوخنية فإنه لا يرى

مطلب

اختلاف الشاهدين مانع

من قبولها

مطلب

شهد أحدهما بالآذ

ولاخر بالآذ

لا تقبل

مطلب

شهد أحدهما بالعيب والاخر

بأقرار البائع به لا تقبل

مطلب

اختلاف الشاهدين لا يخلو

عن أوجه

مطلب

الشهادة بالنسب شهادة

على الفعل

مطلب

الاقرار لا يثبت به النسب

مطلب

لا بد أن يقول ابن عم لاب

أولام وألهمها وأن يقول لا وارث

له غيره

التقدير اه ومعنى يتأزم أى يتجرب زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر كما فى الوجيز فتخلص من جميع ما ذكرنا منه لا يثبت نسب المدعى المذکور وبشهادة الشاهدين المرفوعين حيث اختلفا والحالة هذه والله أعلم \* (بمثل) \* فى الشهادة بالنسب بالسماع بطريقة الشرعى اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يقصر الشاهدان شهادته بالتسامع بل يقبل ويحل للشاهد الشهادة اذا أخبر به عدلان أو عدل وعللان اعتمادا على اخبارهم \* (الجواب) \* نعم الشهادة بالنسب جائزة وقيل كما صرح بذلك فى غالب كتب علماءنا رحمه الله تعالى وذلك استعسانا لانه يختص بمعاينة أسباطنا وأحوالنا من الناس ويتعلق بها أحكامهم تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى الى المخرج وتعطيل الأحكام وهى إماما بالشهرة الحقيقية وهى أن سمع من قوم لا يتوهم انفساهم على الكذب بأن هذا فلان بن فلان الفلاني فقصه حديثنا أن يشهدوا ولا يشترط فحين سمع منهم العدالة لم يلفظ الشهادة وهذا عندنا فى حقيقته رحمه الله تعالى وإماما بالشهرة المحكمية بأن يشهد عنده عدلان ممن يثق بهم أو تقع فى قلبه صدقهم ما فيسعه أن يشهدوا عند الامامين لانه أهل نساب بعد العلم الذى يبنى عليه الحكم فى المساملات ويشترط فهم ما له الدالة والفضة الشهادة وكفى فصول الصمدى أن الفتوى على قولها وماذا كريد على اشتراط الدليلين وبه صرح فى الخلاصة لكن فى الهداية والدرر والزباني والمجداى وكثير من الكتب يجوز شهادة رجل وامرأتين فى ذلك ورواية شرعى أبى يوسف انه يجوز له أن يشهد اذا سمع من واحد ثقة كفى شرح التدورى للاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد صاحب النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسمعه أن يشهد كما صرح به فى البحر ويشترط أن لا يقصر انه يشهد بالتسامع فلو قصر لا يقبل إماما لوقالوا لم نمان ولكن اشتهر عندنا يقبل كفى الحاشية والزبانية والخلاصة وغيرهما والله سبحانه أعلم قال الزباني ثم ينبغي أن لا يقصر انه يشهد بالتسامع فلو قصر لا يقبل كما بينته لثبتي فى يدانسان بطلاق له الشهادة واذا قصر لا يقبل اه إماما لوقالوا اشتهر عندنا كفى الـ قال فهو مقبول قال فى الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة فى هذه الفصول وقالوا لم نمان ولكن اشتهر عندنا يقبل ومثله فى الحاشية والزبانية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخبر الرملى رحمه الله تعالى وقال فى البحر وشروط قيم القبول فى النسب أن يخبره عدلان من غير استسماه الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسمعه أن يشهد وان كان الرجل غريبا لا يسمعه أن يشهد بنسبه حتى لمقى من أهل البلد رجائين عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال الخدافي وهو الصحيح اه \* (بمثل) \* فى رجل غاب عن دمشق بالديانة ببلاذ الحجاز من مدة سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقة كان وعلى الغائب دين بمجاعة أخبر بالاخت المزبورة رجل أنه سمع من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهورا تزعم الاخت وأصحاب الدين أنه ثبت وأنه بمجرد الاخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك \* (الجواب) \* نعم واذا شهد شاهدان على موت رجل فهذه على وجهين إمامان اطلقا الشهادة اطلاقا ولم يسننا شيئا أو قالوا لم نمان موته وإنما سمعنا من الناس فى الوجه الأول يقبل شهادتهما وفى الوجه الثانى أن لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بالاختلاف وان كان موته مشهورا ذكر فى الاصل وكباب الاقضية انه يقبل وهكذا ذكره الخدافي فى أدب القاضي وقد قال بعض مشايخنا لا يقبل شهادته وبه أخذ الصمدى الشهادة من الدين وفى الغيبة هو الصحيح وان قالوا لا يشهدان فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر فى الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن أبى يوسف أنه يقبل اذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على الملك اذا أقربا اليه لكن رأى عينا يدا انسان يتصرف فيها تصرف الملك لحل له أن يشهد

مطلب  
فى قول الشهادة بالنسب  
بالتسامع

مطلب  
غاب الى الحجاز وتزعم أخته  
أنه مات

قوله وعن أبى يوسف أنه  
تقبل الخ لعله لا تقبل  
وقرأ جمع عبارة التارخانية  
اه منه

بالمالك الذي يدولوشه عند القاضي وقال ان هذه العين ملكه لا في رأيهما في يد من تصرف فيها تصرف  
 الملك لا تقبل شهادته وقد عثرنا على الرواية انه يجوز الشهادة وهي رواية كتاب الامنية وكذا اذا قال  
 دفناه واشهدنا جنازته تارة ثانية ولا يشترط في الخبر الموت لفظ الشهادة بزارية والنسب والنكاح  
 بخلاف الموت فانه لو اخبر بموت رجل وامراة حل له ان يشهد وفي غيره لا بد من اخباره بدين صور  
 المسائل وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل والوفاي هو المختار إلا أن يكون الخبر متما كوارث ووصي  
 له كافي شرح الوعائية شرح الملقى للعلاءي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر وفي زيد أوصلي عليه  
 فهو معانية حتى لو قيل للقاضي يقبله اذ لا يدف الامايت ولا يصلي الا عليه درأ خاله هاديات أقول  
 وفي التنوير وشرحه الدر المختار وان فسر الشاهد للقاضي أن شهادته بالتسامع أو بعينه المصدرة  
 على الصحيح الا في الوقف والموت اذ فسر اوقالا فيه اخبرنا من نقى به تقبل على الاصح خلاصة بل  
 في العزيمة عن المحنسية معنى التفسير ان لا يشهدنا لاناسه ما من الناس أأما لو قال لايمان ذلك  
 وليكنه اشهر عندنا جازت في الشكل وصححه شارح الوعائية ونظيره اه وكنت فيما علقته عليه ان  
 ظاهر كلامه أن قول الشاهد اخبرني من اتى به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن الثانية مع  
 انه منه وكنت ايضا فلا عن خط شيخ مشايخنا من الاعلى التركاني أن ما في التنوير مما لا بد من  
 استثناء الوقف وأوت بخلاف لا بد لا في عامة المتن وقد اختلف في خلافة في الفتاوى الجزيرية فتاوى على  
 أفندي مفتي الدولة العثمانية \* (مسئل) \* في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل  
 أم لا \* (الجواب) \* نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بما لم يعان الا في النسب والموت والنكاح  
 والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبر بها من يوثق به استحسانا دفعا للخروج  
 وتعطل الاحكام اه وهذه المسألة مستفصاة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة  
 بالتسامع على أصل الوقف ان يشهدوا ان فلانا دفعه على الفقراء على القراءة وعلى الولاد من غير  
 ان يشعروا ان شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال الجهة القلبية كذا  
 ولجهة القلبية كذا فلا تسامع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشترطه ما هو أصل الوقف وانه  
 على الجهة القلبية اما الشروط فلا شتم ولا يجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اه \* (مسئل) \*  
 فيما اذا ادعى ورثة عمره على زيد ان مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه في سنة كذا وانه  
 باق في ذمته وطالبوه به فاجاب بأنه دفعه منه مقدار كذا في موضع كذا مورثهم في ثامن شعبان  
 في السنة المذكورة فانكر واذا ذلك فاحضر للشهادة كاد من فلان وفلان فشهدوا بأنه دفع له ذلك في الوقت  
 المزبور فاحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفنه فاجاب زيد بان المبالغ  
 المذكور باق في ذمته وانه مطلق في دعواه بالزعم الشاهدين وما يلزم زيدا \* (الجواب) \* الحمد لله  
 ما هم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس عدلت شهادة الزور والاشترائه تعالى  
 وتلافوه تعالى فاجنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن  
 ابيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أحدكم يأكل كبر الشاة قالوا بلى  
 يا رسول الله قال الاشرار بالله وعوق الوالدين قال وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئا  
 قال وشهادة الزور وقول الزور فما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرع عندهما ويحس وقال في التنوير ظهر  
 عليه وقال في الملقى ومن علم انه شهد زورا به ولا يزور عندهما يوجب ضربا ويحبس وقال في التنوير ظهر  
 انه شهد بزور عزبا لفتهير وقال في شرحه من ظهر انه شهد بزورا بان اقرع على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا  
 كما حرره ابن الكمال ولا يصحكن اثباته بالبيئة لانه من باب الذي عزب الله به وعليه الفتوى سزاوية

مطلبه  
 لا يشترط في الخبر بالموت  
 لفظ الشهادة

مطلبه  
 الشهادة بالتسامع على أصل  
 الوقف بولية  
 (نظم هذه السبعة بعضهم فقال)  
 اذهب مسائل ستة واشهد  
 بها من غير زوايا وغير  
 وفوق \* نسب وموت والولاء  
 وان كح \* وولاية القاضي وأصل  
 وقوف \* لكن أبطل هذا النظم  
 مسألة الدخول بالزوجة  
 المذكورة في المتن بمسألة  
 الولاء وفي كونها من هذه  
 المسائل خلاف بين الامام  
 السرخسي وشيخه الامام  
 المحلواني كافي الخبر اه منه

مطلبه  
 صورة الشهادة بالتسامع على  
 أصل الوقف  
 مطلبه  
 في حكم شاهد الزور  
 مطلبه  
 في تعزير المدعي اذا أقر أنه  
 محال في دعواه

وزاد اضربه وجنبه جمع وفي البحر ظاهر كلامه ان للقاضي ان يسمع وجهه اذا رآه مباشرة اه  
 في صدر الامر بعه ومن أقر أنه شهد زورا بشهرو لم يعزروه قد قيل ان وضع المسألة في الاقرار لان شهادة الزور  
 لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم بالبدعة اقول قد تعلم بدون الاقرار كما اذا شهد دعوت زيدا وان فلا نقاقله ثم ظهر  
 زيد حيا وكذا اذا شهد برؤية الهلال بفضي ثلاثون يوما وليس بالسماعة تله ولم ير الهلال ومعنى هذا ككثير  
 اه واما المدعى فانه قد ارتكب كبيرة باقراره أنه ارتكب الكذب وقد أدى المدعى عليه في دعواه عليه  
 فبعض رجال في التنوير وغيره وعز كل مرتكب منكر ارمه وذي مسلم بغير حق بقول او فعل ولو بغير العين  
 قال في شرح التنوير او إشارة لانه كبيرة كباقي في المحظوظات من مرتكب محض وكل مرتكب مصيبة  
 لاحد فيها فاما عزير شاه اه والله اعلم وسئل العلامة ابن نجيم اذا شهد شاهدان في حادثة وزكاهما  
 انسان فظهر انهما شهدا زورا فبطل على من زكاهما ضمان او تعزير اجاب لا ضمان ولا تعزير على  
 من زكاهما \* (سئل) فيما اذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القضاة بعد الحكم  
 وقال انه شهد بغيره فبطل لا ينقض القضاء برجوعه وضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزير بما يقبض به  
 \* (الجواب) نعم لا ينقض القضاء برجوعه لان الشاهد اذا رجع في مجلس القضاة بعد الحكم  
 لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه ينافي اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولا نه ترج كلامه الاول  
 بالقضاء ولا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر واما في الباطن بان علم أي المدعي أنه لاحق له  
 في ذلك فلا يجوز له أخذ منه بشهادة الزور واما قولهم ان اقتناء شهادة الزور يفسد ظاهرا وباطنا عند  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ذلك في العقود والفسخ دون الاملاك المراد به ضمن الشاهد نصف ما شهد  
 به لنفسه ودعا عليه وهو المدعى عليه كذكر العلامة العيني في شرح الكتلان التنبه على وجه التعدي  
 سب الضمان لحذف البروق وتسبب الانتلاف تعذبا وقد تعذر ايجاب الضمان على المباشر وهو القاضي  
 لانه كالمخاض الى القضاء وفي ايجابه عليه صرف الناس عن تقاد القضاء وتعذر استيفاء مؤنه المدعى لان  
 الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال او لا به بقي كذا في التنوير والبحر  
 والبرازية وخلاصة الفتاوى ونزاهة المفتين وقد ضمانه في الهداية والمقتى والرقابة والكنتز الدرر بما  
 اذا قبض المال لعدم الانتلاف قوله لكن التبعث الاول دون الثاني الذي عليه اه انتون لان ما في المتن  
 تصحح التزاي والتصحح امر بيج أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان اذا رجعوا عن شهادتهما رجوعا  
 معتبرا يعني عند القاضي لا يبطال القضاء لكن ضمن المال الذي شهد به وهو قول أبي حنيفة الاخير  
 وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض القاضي له المال الذي قضى به او لم يقبض اه وفي البرازية والذي  
 عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالضمن قبض المدعى المال أولا اه وانت على علم ان قولهم  
 ان عليه الفتوى وبه يقف في علامات الترجيح كاصحح به في المضمرات والذي استوفى من عبارة الخلاصة  
 أن ما عليه المتن قول أبي حنيفة الاول والمقتى به قوله لا تنجزه وقول أبي يوسف ومحمد ولله رجوع عن  
 قوله الاول فكان على الثاني القول وحيث أخبر الشاهد عن نفسه أنه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غلطا  
 كما حمله ابن الكمال عزير بالتمشيع قال في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وجنبه  
 كذا في الجمع وفي البحر ظاهر كلامهم ان للقاضي ان يسمع وجهه ان رآه ساهة وقيل ان رجوع مصرا  
 ضرب اجماعا وان تاب سامع عزير اجماعا وتوفيض مذهب قوته لرأى القاضي على التصحيح كيف لا وقد ارتكب  
 كبيرة من الكبر في الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة  
 والسلام شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يوبخ الله له النار رواه المحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى  
 عنهما والله سبحانه اعلم \* (سئل) في الشهادة على المحبة بنكاح أو توكيل هل مع وما طريق

مطاب  
 اذا ظهر انهما شهدا زورا لا ضمان  
 ولا تعزير على المراكزين

مطاب  
 لا ينقض القضاء برجوع  
 الشاهد بعد الحكم في مجلس  
 القضاة وضمن نصف المال

مطاب  
 في قولهم القضاء بشهادة  
 الزور يفسد ظاهرا وباطنا

مطاب  
 ضمن الشاهد اذا رجع سواء  
 قبض المدعى المال أولا

مطاب  
 ما في المتن تصحح التزاي  
 والتصحح امر بيج أقوى

مطاب  
 شاهد الزور يعزير بالشهيرة

مطاب

مطاب

مطاب  
 مهم في الشهادة على المرأة  
 المحبة وما رافق صحتها

صحتها \* (الجواب) \* نعم تصح وطريق صحتها ما ذكره علماءنا رحمه الله تعالى من ذلك ما ذكره  
 في التنوير وشرحه لله لا في ولا يشهد على محجب بهما عنه منه الا اذا ثبت ان القائل بان لم يكن في البلد  
 غيره او يرى شخصها الى القائل مع شهادة اثنين بانها فلا تبت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة  
 على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين اهـ وثله في الدرر والعمادية والمحامدي وغيره  
 والنظر الى وجهه لا يشترط عند ما اذا اخبر الشاهد عدلان انهما فلا تبت فلان بن فلان وتكون هذه  
 الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكرنا في الجرح عن الجامع الصغير واليه مال الامام  
 خواهر زاده كذا في التتارخانية وفي الدرر يشترط رؤية شخصه لا وجهه او قال في التحرية بعد ما نقل  
 المسألة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت أي وبات المرأة المشهود وعلمها وأما اذا كانت حية وأشارا بالشهود  
 اليها وقالوا هذه فتشهد عليها ونعرفها قلت شهدا ثم ما اولوا قولنا فتشهد لنا الشهادة على فلا تبت فلان ولكن  
 لا ندرى هل هي هذه المسمى علمها أم لا سمعت شهدا ثم ما كان على المسمى إقامة الدلالة ان هذه هي التي  
 سمعها ونسبها كذا في التتارخانية وغيرها اهـ والله سبحانه أعلم في شهادات القاضى ظهر الدين  
 اذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدها اذا علمنا اليها السكن لا نعرف  
 أسماء المحذوفان القاضى يقول ذلك من صاذا عدل لا يسمعت معهما المسمى والمسمى عليه وأمينه  
 لتقف الشهود على المحذوفين القاضى فاذ اذنا قاعا رقا قال هذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا  
 المسمى يرجعون الى القاضى وشهد الامينان أنهم وقفوا وشهدا بأسماء المحذوفين فتدعى القاضى  
 بالدار التي شهدا بها بشهادتهم وكذا في القرى والمحلات كذا في جامع الفصولين وفتاوى ابن عدد  
 العالي \* (سئل) \* فيما اذا تصادقت امرأة مع ثمةا أنها اشترت من أمها المذكورة شخصانة  
 معينة فمن مملوك مقبوض من مدة ثلاث سنين وكتب بذلك حجة شرعية فعمل شهود معينون المحبة  
 الشهادة عليهم ما تقرر بفروج المرأة وابنتهم مات العرفان المذكوران والآن أم المرأة تنكر البيع فهل  
 يلزم اثبات البيات الشراء بشهادة بينة عارفة بآثارها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث تعلموا الشهادة  
 عليها وهي متفقة أم لا \* (الجواب) \* يكتب في ذلك شهادة شهود معينون المحبة ولا حاجة الى  
 الاثبات بشهادة بينة أخرى وتصح الشهادة على المرأة المنتبة عند التعريف كذا في جامع الفصولين  
 والاشباه ويصح تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شهادته المصادق كانت الشهادة لها وعليها  
 كافي الخيط واختاره النسفي كتبه القمير عبد الرحمن الهامدي ومن خطه نقله بمثله اجبت ورايت فتوى  
 ايضا بخط المجدد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بمصاوبه فيما اذا كتب في صلح بيع  
 أن زيد اباع لعمه أصالة عن نفسه ووكاله عن أخسته الشابة وكالته عنها بشهادة فلان وفلان  
 حصصهما المعلومتين في قاعة وستان فمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وحدثت اخت  
 زيدت وكيله في ذلك فهل يكلف ورثة المشتري الى اثبات توكيله ولا يكتب في ذلك شهود مضمون  
 صلح البيع المذكور \* (الجواب) \* الحمد لله نعم يكلف ورثة المشتري الى اثبات توكيله  
 ولا يكتب في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه القمير عبد الرحمن الهامدي  
 ولا عبرة بشهادة شهود ولو كاله لا تكونها في غيره من شخص قال في الكافي لا يجوز اثبات الوكالة والولاية  
 بلا خصم حاضر اهـ والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه القمير أحمد المالكي وبخط الشيخ عبد  
 الرحمن المذكور وبابن خال آخر لا عبرة بالجمعة ولا بشهادة من شهد به مضمون وان كانت تلك  
 الشهادة عن معرفة تفصيل ما فيه اختي بغير الوكيل على وجه الموكاتين بينة عادلة بانها ما كتبه  
 بقصص مائة مائة في ذمة الدافع وبالصلح والابراء ايضا فان شاعدى الوكالة لا عبرة بشهادتها أصلا

مطلب  
 شهدا على امرأته ولم يعرفها  
 هي المسمى عليها الخ

مطلب  
 اذا عرف الشهود الدار  
 وبينها ولم يعرفوا المحذوف  
 قوله الامينان يدعي الافراد  
 هنا يوافق ما قدمه من قوله  
 وأمينه بالافراد لا يخفى  
 اهـ علماء الدين

مطلب  
 تصح الشهادة على المتقبة  
 عند التعريف

مطلب  
 يصح تعريف من لا يصح  
 شهادتها كالزوج والابن

مطلب  
 لا عبرة بشهادة شهود ولو كاله  
 بلا خصم حاضر



فانه الم شهدا بالذوكل بناء على دعوى صحيحة والله اعلم كتبه الفقير أبو السعود\* (سئل) فيما اذا شهد شاهدان على براءة ذمة زيد من مال معلوم لعمر وواختلفا في الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا (الجواب) نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار بما عاينوا وشكروا كرا من على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه اعلم وفي الفتح وغيره لا يكلف الشاهدان في بيان الوقت والمكان شرح الملة في العلاني وفي البرازية ولو سلمنا القاضى عن الزمان أو المكان فقلنا لا تعلم تقبل لانهم لم يكلفاه اه وفي البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعنق والوكالة والوصية والزمن والدين والقرض والبرائة والكفالة والمحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الجنابة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما عاينوا وشكروا وان كان المشهود به فعلاً كالغصب ونحوه وقولاً لكن الفعل شرط صحته كالتكاح فانه قول وحضرة الشاهدان فعل وهو شرط فاختلافهم في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لان الاقرار بما عاينوا وشكروا كرا من على ذلك في المحيط البرهاني في ٢١\* (سئل) في رجل ادعى على جماعة ما لا معلوما فاجابوا بانهم دفعوه له من مقد خمسة أشهر وأنه اقربا ستدقائه منهم في التاريخ المزور أو فامو يئد بطريق ما اجابوا به غير ان الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور (الجواب) هذه المسألة متعة كثيرة التفتيح عن المحققين فاعلم انما وجدنا ما يستلزم لذلك وهو ما نقله العلاني في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدان ونصه قال في الفتح وغيره لا يكلف الشاهدان في بيان الوقت والمكان اه ومثله في البرازية وفي القنية ضمن مسألة لا يحتاجان الى بيان التاريخ اه وفي الاقضية عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خافت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها وانقصا من كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اه وفي المحررة عن الفصولين لا يكلف الشاهدان الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اه وفي الاقضية عن الملتقى شهدا على اقرار رجل بمال الا انها اختلفا في الزمان والمكان او البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بالزور ولوعلى الاقرار بالبيع والايفاء واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سلمنا القاضى عن الزمان والمكان فقلنا لا تعلم تقبل لانهم لم يكلفا في برزاية فبعض ما يلوح من النقول المذكورة ان الاختلاف الواقع بين خمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه اعلم اقول دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي ان اختلاف الشاهدان في الفصل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر انه مانع كالاختلاف بين الشاهدان على انه ذكر في البحر عن فتح القدير لو ادعى الشراء واقره فشهد دونه بل تاريخ تقبل لانه اقول متى لان الملك المورخ اقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فانزعوا شهرات تقبل وعلى القلب لا تقبل اه وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وقبله لا اه اى لو ادعاه منذ شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه اكثر مما ادعى لاثبات الشهود زيادة المدة بخلاف ما قبله لانه

مطلـ  
في اختلاف الشاهدان

في الزمان

مطلـ  
لا يكلف الشاهدان في بيان  
الوقت والمكان

مطلـ  
في الاختلاف بين الدعوى  
والشهادة من حيث الزمان

مطلـ  
الشهادة لو خافت الدعوى  
بزيادة ونقصا ما لا يحتاج  
الى اثباته لا يمنع قبولها

أقل - فكأن عتلة ما إذا أخرج وشهدا طلقا تأمّل - وحيث كان مانعا في الشراء وهو قولنا ظاهر أنه يمنع و دفع المال في مسألتنا بالاولى لانه فعل الان يدعي الفرق بين دعوى الملك وغيرها فليأتمّل

\* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسة قروش فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قروش فرد القاضي شهادتهما كسرها بما كثرهما ادعى ويريد عمرو الا إقامة بيعة شرعية فتشهده بطق ما أجاب به فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الدرر الشهود اذا شهدوا بأكثر من المدعى به كان المدعى مكذبا فقبل شهادتهم واذا شهدوا بالاقول - قبل لا يفتاق فيه اه - ومثله في العلقى \* (سئل) \* فيما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة بشرط حضور الزوج \* (الجواب) \* الشهادة على الطلاق بشرط لها حضور الزوج كما قد به في النهاية كما مرّح بذلك الفهرتاشي في فتاويه وفيه ايضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزواج غائب لا تقبل اعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا قبل وان لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي اما اذا قالوا المرأة الغائب ان زوجها طلق أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج باخر وذكر في دعوى الذخيرة اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته فلا تاتى لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل عداية من الخمس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في اثبات عشر ودعوى البرازية في الخماس عشر \* (سئل) \* في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل قبل شهادته أم لا \* (الجواب) \* اذا قال الشاهد لا شأده في ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز التمسك ثم التذكر كافي الدرر واقره المصنف علقى من الدعوى وكفى شرح الطحاوي أن المدعى اذا قال ليس في بيعة أو قال الشاهد لا شأده لنا جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شأده عندى قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق يمكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو تقول الشهود كذلك كانت لشأده وكنت نسيت ثم ذكرنا جواهر الفتاوى

\* (سئل) \* في شأده طلاق آخر شأدهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع شأدهما للزوجين وأنها يجتمعان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شأدهما \* (الجواب) \* نعم أقول وسياق كلام الكلام على تفهيم مدة التأخير \* (سئل) \* فيما اذا شهدت بيعة على يسار مدون وقالوا في شأدهما انه وسر قار على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال \* (الجواب) \* نعم كافي الحاشية \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد عقاره المعلوم من عمرو وتعرف به وعمر مدة مديدة ورجلان معاينان مشاهدين لذلك كله وطلعان عليه ويريدان الا أن يشهدا حسبة بأن العقار وقف كذا وذا فخر شأدهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل ثبت كان الامر كما ذكر لا تقبل شأدهما \* (الجواب) \* شأده الحسبة اذا أخر شأده بلا عذر شرعي مع تمكنه من أدائها لا تقبل شأده كافي الاشياء وغيرها وقعت حادثة في غرة محرم سنة ١١٥٠ هي أن رجلا ضرب بندقة في سوق كذا في وقت كذا فأصاب امرأة قتلتها من ساعتها ثم كشف عليها من طرف نقاضى كاذكر ثم دفنت ثم بعد ثلاثة ايام ادعى ورثتها على قاتلها فشهدت الشهود ويطبق ما اذا عودوا كبروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها من طرف القاضي اذ كان أصابها بالسندقة كذا وكذا في المدعى غير أنهم لم يذكروا اسم أبها وجدها فإلى القاضي هل يشترط ذكر الشهود واسم أبها وجدها أم لا فكشفت ما صورته الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على

مطلب اذا شهد الشهود دبا كثر من المدعى به قبل وبالأقل قبل مطالب بشرط الشهادة على الطلاق حضور الزوج مطالب تبطل الشهادة بالطلاق بطريق الحسبة مطالب شهدوا بالطلاق على حاضر وانراة غائبة تقبل

مطلب اذا قال الشاهد لا شأده لي ثم شهد الاصح القبول مطالب قال المدعى ليس لي بيعة ثم جاء بشهود وقبل

مطلب شاهد الطلاق يفسقان بتأخير الشهادة مطالب لا يشترط تعيين المال في شهادة اليسار

مطلب شهدا بأن العقار للمبيع وقت كذا لا تقبل ان أحرا شأدهما بلا عذر

مطلب شاهد الحسبة اذا أخر شأده بلا عذر لا تقبل مطالب فيما اذا لم يذكر الشاهد اسم الأب والمجد

تخالف أرومت فلا تقبلوها من نسبته الى جدته فلا يكفي ذكر اسميه واسم أبيه وصناعته  
 الا اذا كان يعرف بها أي بالصناعة لا بحالها بأن لا يشترك في المصغير فلو قضي بلا ذلك الجدة نفذ  
 فالمعتبر التعريف لا التكثير المحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بالقبه وحده كفي جامع  
 الغرضين ولا يفتقد كذا في التنوير وشرحه للعراقي من الشهادة وقال في المنهج الحاصل أن المعتبر  
 انما هو حصول المعرفة وأرتفاع الاشتراك اه وقالوا في ثبوت هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند  
 قاضي مصر كذا شاهدان برؤية الهلال وقضى القاضي بها ووجد استجبا على شرط الدعوى قضى  
 القاضي بشأدهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم قاضي بادة كذا ولم يذكر الاشتراط  
 اسم أبيه وحده لانه لا يثبت بغيره اذا القاضي في ذلك الوقت واحد لا اثنان كما هو المعلوم وفي هذه  
 الحادثة المرأة الفتوة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف في اليوم المعلوم  
 واحدة لا اثنان فلا يثبت ولا اشتباه \* (سئل) \* في الشهادة على المرأة الجوهلة من غير  
 معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا لا \* (الجواب) \* الشهادة على المرأة  
 الجوهلة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلان وقالان شهدنا فلانة بنت فلان فحينئذ حلت الشهادة  
 بالاتفاق كما أفق بذلك التمرثي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة جواب التمرثي الشهادة على  
 المرأة الجوهلة غير معتبرة شرعا لا يكفي تعريفها الواحد في العمادية ولو أخبر امرأتها فلانة  
 بنت فلان لا يحل للشاهدان يشهد بهما واسمها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو  
 عرفها رجلان وقالان شهدنا فلانة بنت فلان فلما اذا الشهادة بالاتفاق لان في لفظ الشهادة من  
 التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لا يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة  
 اذا أخبر جماعة لا بصورة توطؤهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنها فلانة بنت فلان بن  
 فلان يحل له الشهادة على النسب وفي الفتاوى الزينية لا بد من بيان حلتها ولا بد من النظر الى وجهها  
 في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يقتضئ شمس الاسلام الارزجندی  
 وظهره الدين المرغني ان وجهها لله تعالى اه اقول وحاصله ان تعريف المرأة الجوهلة ان كان من واحد  
 لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بأن قالان شهدنا فلانة بنت فلان كفي اقتضاها والا  
 بأن أخبرتها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عندهما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن  
 توطؤهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار العدلين وهذا يخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال  
 وهل يشترط شهادة الزائدة على عدلين في أنها فلانة بنت فلان ام لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة  
 على أنها فلانة بنت فلان وقال الشهادة عدلين يكفي وعلمه الفتوى لانه اسرها فقد جعل الخلاف  
 بين الامام وصاحبه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الزملي في حاشيته على البحر عن معين  
 الحكم بالطرائق في مثل ما نقله المؤلف من التمرثي ثم قال والذي يظهر ان ما في معين الحكم هو  
 المعتبر لما ذكره من العلم اه أي بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر الخ  
 \* (سئل) \* في شهادة الرجل لام زوجته بدون لهما على زوجها المتوفى عنها وعن بنت مناهي  
 زوجة الرجل الشاهد المذكور هل يقبل \* (الجواب) \* يقبل شهادته لامرأته كما مرح بذلك  
 في البرازية عن الاقضية فيما يقبل شهادته وما لا يقبل \* (سئل) \* فيما اذا شهدوا على شهود  
 المدعى قبل التعديل على اقرارهم بأنهم شهدوا برؤيته هل يقبل الشهادة عليهم بذلك \* (الجواب) \*  
 يقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم انهم شهدوا برؤيته قبل التعديل ولهم واحد لا ترجح  
 بغيره قبل التعديل على ما عتمد في المنهج بما اقره مصدر الشريعة واقره متلاحسروا داخله تحت قولهم

مطلب المعتبر التعريف  
 لا تكثير المحروف

مطلب الشهادة على المرأة  
 الجوهلة من غير معرفة  
 ولا معرف غير معتبرة

مطلب لا يكفي تعريف  
 الواحد

مطلب تقبل شهادته لامرأته

مطلب شهودا على اقرارهم  
 المدعى بأنهم شهدوا برؤيته قبل  
 التعديل

الدفع اسهل من الرفع كذا كرم العلاء في مسألة وقول الشهادة على المرح المجدد وراف في كتب المذهب  
والله سبحانه اعلم \* (سئل) في شهادة الدلال العدل الذي لا يخاف ولا يكتذب هل تقبل  
(الجواب) \* نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخفاس وهو الدلال الا  
اذا كان عدلا لم يكتذب ولم يخاف \* (سئل) فيما اذا كان له بنت وزوجة بالغتان  
عاقدان فشهد ناله مع رجل آخر بشراء طلبة من عمرو هل تقبل حيث لا مانع شرعا له لا \* (الجواب)  
نعم تقبل شهادتهما وفي القنية تقبل شهادة الريد \* (سئل) فيما اذا مات زيد عن اولاد ذى  
احد من اباه وبيع منه الدار واحضر شاهدين لم يعرفا حدودها ولا اسم البائع ولا اسم اميه وحده ثم قال  
لا يئنه لى سواهما فنهجهما كما كمدى المدعى له من ذلك وعرفهم بأن الدار تكون ميراثا عن ابيه ثم بعد  
ذلك احضر بيته تشهد له بدها فهل تقبل لا يمكن التوفيق \* (الجواب) \* تحصيل الدار لازم  
قال في التنوير وبشرط التدين في دعوى العدة في الشهادة عليه ولو مشهور الا اذا عرف الشهود والدار  
بعينها فلا يحتاج الى ذلك كحدودها ولا بد من ذكر بلدتها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر اسماء اصحابها  
واسماء انسابهم ولا بد من ذكر المحدثان لم يكن الرجل مشهورا له وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح  
الطحاوى أن المدعى اذا قال ليس لى بيته ارفال الشهود والناشدة ثم جاء المدعى بشهود وشهد  
الذى قال لا شهادة عندهى قال في هذا عن اصحابنا ورايان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية  
تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لى شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت  
الناشدة ولكنى نسيت تذكرنا له ومثله في العادة \* (سئل) فيما اذا قام المدعى بيته على  
اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بيته ولو بعد التعديل \* (الجواب)  
نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر الدرر والتنوير وغيرهما  
\* (سئل) في شهادة المسحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غريمة وله \* (الجواب) \* لا تقبل  
لان له حقا في المشهود به فكان داخل في شهادة الشريك الشريكة وفي نظير شهادة أحد الدائنين  
الشريكة بدين مشترك بينهما كما صرح بذلك في البحر باب من تقبل شهادته وأفي بذلك معنى الروم  
المرحوم على أفندي \* (سئل) في شهادة الاخ لاخته في دعوى متعلقة بوقف برأخوه  
متول عليه هل تقبل \* (الجواب) \* نعم تقبل شهادة الاخ لاخته والمسألة في المتن بل في فتاوى  
القرناشى من الشهادة شرواع متولى الوقف على آخر ان هذه القطعة الارض من جهة اراضى قريتهم  
تقبل اه اقول ما ذكره عن فتاوى القرناشى لا ينافى في ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة  
على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فذلكم تقبل  
في الاقوال وقيل في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب البحر ذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها  
لمكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتوب ولشاهد من في المكتوب وشهادة أهل المحلة  
بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة  
على وقف المسجد والجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل  
قال ابن السبكي ومن هذا النظم مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو متحقق فيه اه قال الخبر  
الزمى وبه يعلم جواز شهادة الناطق في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وهذا  
ما أفتى به العلامة القرناشى كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في الزاوية من قوله أهل القرية اذا شهدوا  
على قطعة ارض انهم من اراضى قريتهم لا تقبل وأجاب عنه القرناشى بمحله على قرية مملوكة والله اعلم  
\* (سئل) في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعى بشاهد آخر عدل هل تقبل

قوله ومثله قول الشهادة  
الحق الذي يخط سدى الوالد  
في المسودة وقبول الشهادة  
باسقاط الغلة مسألة واظهار  
أدلة من قوله سواه كما  
لا يخفى فقلت للمكتوب  
في قوله بالاصل اه علا  
الدين  
مطاب تقبل شهادة الدلال  
العدل  
مطاب تقبل شهادة الريد  
زوجاه  
مطاب بشرط تحديد العدة  
في الشهادة ولو مشهورا  
الا اذا عرفه الشهود  
مطاب قال المدعى لا يئنه لى  
أوقال الشهود ما لناشدة  
الحق  
مطاب قام بيته على اقرار  
المحصر بأنه استأجر الشهود  
تقبل  
مطاب لا تقبل شهادة المسحق  
فيما يرجع الى غلة الوقف  
مطاب شهدوا مع متولى الوقف  
أن هذه الارض من قريتهم  
تقبل  
مطاب صحح الشهادة على  
وقف مكتوب ولشاهد من  
في المكتوب  
مطاب جواز شهادة الناطق  
في وقف تحت نظره  
مطاب جاء المدعى بشاهد  
واحد ثم جاء بآخر تقبل

**(الجواب) \*** نعم اذا كمل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي قبل **(سئل) \*** فيما اذا شهد رجل  
 ابن أخيه العصى وزوج بنته وصدا عدلان هل قبل **(الجواب) \*** نعم كافي للحلاصة وقبل لام  
 امراته وابها وزوج ابنته ولا امراته وابها وفي البرازية تقبل لأبويه من الرضاة وان  
 ارضعته امراته ولا امه وامها **(سئل) \*** في شهادة الذمي العدل على ذمي مثله يحق المسلم  
 هل قبل **(الجواب) \*** نعم كافي المتقي وغيره من المذنب اذا مات الكافر فجاء مسلم وكافروا ذمي كل  
 واحد منهم ادبنا فاقام كل واحد منهم ابنته من اهل الكفر قال في السكابر اجز يدية المسلم واعطيته  
 حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان التركة تقسم بينهم على مقدار  
 دينهم فنادى الاقر بوي عن التاتر خانية والحيط وتمام المسألة فيها وفي حاشية الخيزراني على البعر  
 اقول في الذخيرة نرى مات وترك ألف درهم واقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت  
 واقام نصراني آخرون كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يتقاضاها فيها عنده وعند أبي يوسف  
 يتحصان والمخلاف راجع الى ان يدينه النصراني مقبولة عند وفي حق اثبات الدين على الميت لا في حق  
 اثبات التركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة بينهما والحاصل أنه على قول الامام يلزم  
 من اثبات التركة والحامصة المحكم بشهادة الكافر على المسلم **(سئل) \*** في المدعي عليه اذا  
 طلب تخليف الشاهد هل يحببه القاضي الى ذلك **اولا \*** **(الجواب) \*** الشاهد لا يخلف قال في المنع  
 من اراخز كتاب الدعوى ولو طالب المدعي عليه تخليف الشاهد لا يجب عليه اليه او المدعي أنه لا يعلم  
 ان الشاهد كاذب لا يحببه القاضي لاننا امرنا بكرام الله وودو المدعي لا يجب عليه اليه من لاسيما اذا  
 اقام الدية وفي القوائد الزينة معزى الى التهذيب وفي زماننا لما نعت التركة بعلية الفسق اختار  
 التضاة تخليف الشهود وكلما اختاره ابن أبي ليلى لم يحدول غلبة الظن اه وفي مناقب الكوردي اعلم ان  
 تخليف الشاهد امر منسوخ باطل والعمل بالنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القضاة وخراتة المفتين  
 أن السلطان اذا أمر قضاة بتخليف الشهود يجب على العلماء أن ينهوه ويقولوا لا تكلف قضاة  
 أمران اطاعوك يلزم منه سخط الخلق سبحانه وتعالى وان عصوك يلزم منه سخط الله الى آخر ما فيها  
 اه منخ من الشهادة **(سئل) \*** فيما اذا مات رجل عن تركه ورثة اقر اثنتان منهم يدين لزيد على  
 الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليه ما يملك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين  
 المزبور هل قبل شهادتهما **(الجواب) \*** نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فاقروا رثاه  
 بدين لاسنان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي  
 رب الدين ثبت الدين عليهم ما عدا غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخاتمة ولو شهد الوارثان على الميت  
 بدين حازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فاقروا رثاه  
 بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما  
 الدين في حصة من التركة قبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يجعل الدين في قسطهما وان  
 قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقتضي بشهادتهما الا انهما يريدان أن يحولا بعض ما رثاهما  
 على باقي الورثة فكانت جرعة ودفع مفر و به اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما باقرارهما  
 فكيف يصح للقاضي أن يقضي بالدين عليهما في نصيبهما قلت الدين يقضى من ايسر الاموال قضاء  
 وحصة ايسر الاموال قضاء لا تنكسائر الورثة الدين وعدم الدية للذمي اه اقول ما ذكره البرازي  
 من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة القرطبي في فتاواه اذا اقر الوارث  
 بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التفسير من كتاب الاقرار قبل

مطلب تقبل شهادته لام  
 امراته وابها وزوج بنته  
 ولا امراته وابها وأخت  
 امراته

مطلب تقبل شهادة الذمي  
 على مثله المسلم  
 مطلب فيما اذا ادعى مسلم  
 وكافروا على تركه كافر واقاما  
 يدينه من اهل الكفر

مطلب اذا طلب المدعي  
 عليه تخليف الشاهد  
 لا يجب  
 مطلب تخليف الشهود امر  
 منسوخ

مطلب يصح شهادة  
 الوارثين بدين على الميت

مطلب اذا اقر الوارث  
 بالدين يؤخذ كله من  
 نصيبه

فصل الاستثناء أحد الورقة أقرب الدين لمعه كله وتصل حصته واختاره أبو الليث اه وأما إقراره  
بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العبادية وذكره في الدار المختارة قبل باب العتق  
في المرض من كتاب الوصايا نقل المؤلف هنا عن المصنف في الدار المختارة على الوصية جازت  
شهادتهم بما على جميع الورثة لأنه لا تنهية في شهادتهم ما كانا غير عدلين أو أفرادا أو شهادتهما  
بالحمية في شهادتهما لأن إقرارهما ليس نتيجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون  
خاتمة على غيرهما ونهاهي حجة عليهم \* (سئل) \* عن شهود شهدوا بقرار رجل بالطائفة الثلاث  
بعد شهر والحال أن الدعوى لم تسد من الزوجة فهل نقل شهادتهم أم لا \* (الجواب) \* لا نقل  
شهادتهم بعد أن أخر وأخمس أيام من غير عدل أن كانا عالين بأنهما اعيان عيش الأزواج والشهادة  
بدون الدعوى فيجوز في هذه المسألة وفي غيرها من معنى المقتضى في كتاب الشهادة شهود بالحمية لغائبة  
بعد ما أقروا شهادتهم خمسة أيام من غير عدل لا نقل أن كانا عالين بأنهما اعيان عيش الأزواج جامع  
الغاوي في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزنى وما أشبهه من الحدود والخيانة تبطل  
تأديم العهد عند علمائنا ثم قد دروا القام قد راسر بحواظهما في الجامع الصغير وشيئا إلى  
أن ستة أشهر وما فوقه مائة مائة وقد روى في رواية الأصل أن الشهر ما فوقه مائة مائة وعن محمد بن ثالثة  
أيام وما فوقه مائة مائة قد روى عن أبي يوسف أنه قال جئنا إلى حنة فتحت بين في ذلك مائة فأبى وقال هو  
على قدم ما يرى الإمام من الخطأ في المثال من كتاب الحدود والمسألة في كتاب الشهادات من  
الجور والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد أحمد الحو وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل  
مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله نعمه ان بتأخير شهادتهم أو ترد ولا يحكم بها \* (سئل) \* فيما  
إذا مات رجل عن زوجة وأولاد كور وبنت وكان قد أوصى لابن ابنته بمثل نصيب ابنته ثم إن الورثة  
الزوجة تدعى أن موته المزوج رجع عن وصيته الزوجة شهادة إلى الزوجة المزوجة وشهادة زوج  
أحدى البنات المزوجات فهل تكون شهادتهما غير مقبولة في حق الجميع \* (الجواب) \* شهادة  
أبي الزوجة لبنته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا نقل شهادتهما المذكورة كذا ذكر في الأشباه  
الشهادة أن البنات في بعض النسخ في الكل كفى شهادات بظهيرية \* (سئل) \* فيما إذا جاء  
زيد سلمته المعاهرة من جماعة من أهل حرة لا على سبيل الشفعة لعل واحد منهم قد راعى لوما  
منها فله المعلوم ثم دفع بعض المشتريين من سلمته إلى اشتراها لنفسه لدى بئسة من أهل الحرة  
المذكورين وزيد المشتري يمنع من قبول شهادتهم ليكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه  
لا منع من قبول شهادتهم لرفقة بهم المشتري بوجه من الوجه فهل نقل شهادتهم حيث كانوا عدولا  
وإن كانوا من أهل حرة المشتري ومن جملة المشتريين \* (الجواب) \* نعم تقبل حيث الحال على  
هذا المذلول والله أعلم \* (سئل) \* في شهادة بحقوق القربة هل نقل أم لا \* (الجواب) \*  
لم نجد خلاصا من المسألة مع ضيق الوقت وكثرة الاختلاف فإن كان حلق القربة فيلزم المروءة  
بمعنى الذليل لا الاختلاف في المنع ما قيل بالمروءة يمنع قبوله والمروءة من لا يأتي إلا بالانسان بما يغتد به  
بما يخشع من ربه عند الفضل اه ومثله في العبر قال في غاية الجلال قال محمد بن عيسى  
المروءة الدين والصلاح اه أقول فظاهر كلام المؤلف في عدم جزمه بكون ذلك الفعل محلا للمروءة  
والعبر عن ابن وهبان في مسألة الخروج إلى قدم الأمراء ينبغي أن يكون ذلك على اعتاده أهل  
البلد كان من شاة أهل البلد أنهم يراعون ذلك ولا يكرهونه ولا يسخفونه فينبغي أن لا يقدح اه

مطلب صحيح شهادة الزاني  
على الوصية

مطلب إذا أقر شهادته على  
الطائفة خمسة أيام لا نقل  
مطلب يجوز الشهادة على  
الطائفة خمسة أيام لا دعوى  
مطلب الشهادة على حد  
الزنى ونحوه تبطل بتأديم  
العهد

مطلب الشهادة إذا بطلت  
في الغير بطلت في الكل  
مطلب الشري جماعة من  
أهل حرة سلمته ثم شهدوا  
لواحد منهم على المباح فقبل

مطلب في شهادة حلق  
القربة  
مطلب في تعريض المروءة

فعل هذا فان كان ممن يتبادون الحق ولا يدونونه ذليلة بينهم لا يخل بمرور وقت قبل شهادته لكونه  
يقال ان الامانة على الصغيرة مفسدة كفى البحر وقد ذكره اللائق في الدر المختار من الخطر  
والاباحة عن الخبي والمزانية اذا وقعت شعرا راسها كانت ولدت وان باذن الزوج لانه لا نفع له في اوق  
في معصية الخبا في هذا الحرم لا رجل قضع تحية والمعنى المؤثر لنفسه بالرجال اه وقال اللائق  
في كتاب الصوم قبيل فصل العواض ان الاخذ من البنية وهي دون القبضة كقبضه على بعض  
الغارية وبخسنة الرجال لم يبعه احدا واخذ كاهل فعل به دون الخنود وحبوس الاعاجم اه فحيث اذن  
على فويل هذا الحرم ينسحق وان لم يكن ممن يستحقونه ولا يذرونه فادخاله والمرءة فكلام المؤلف  
عن غير رقة فدر \* (مسئل) \* فيما اذا باع زيد عمرا له كاله ثم اخذت المتبايعان فاذى البائع  
فساد البيع وجهه الشرعي رادى الغبن الفاحش والتعريض والمشتري ادعى اخذته وعدم الغبن فادى  
بينة مقدمة منهما \* (الجواب) \* بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من  
بينة البينة كصرح بذلك في ترجيح البينات \* (مسئل) \* في امرأة تدعى قدم نهرين انها  
أزيد من مائة سنة وأن لها بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فأدى  
بينة تقدم \* (الجواب) \* اذا عارضت بينة الحدوث والتدم في البرزخية والخاصة بينة القيد  
أولى وفي ترجيح البينات لا بد ادعى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر اللائق في شرح الملقى أن بينة  
القدم أولى في البناء وبينه الحدوث أولى في الكيف اه وبعبارة البرزخية من المجهولان حد تقدم  
لا ينفقه الاقران الا كذلك وان اختلفا فغير من أحدهما على القدم والآخر على الحدوث في  
القدم أولى وشهادة أهل الكثرة في هذا التقيد اه وبعبارة القنية في باب البينات المتساويتين  
له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم فألما بالبنية فالبنية بينة من  
يدعى أنه محدث ثم القول في هذا قول يدعى التقدم بكونه قديما كالأصل اه وقوله في الحماوى  
ان زاهدى بالحرف معللا بقوله فالبنية بينة من يدعى أنه محدث لانها ثابت ولاية النقص اه فتأمل  
وفي رسالة الحجج بالبينات أن الأصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الأصول انها هو كونها مثبتة  
خلاف التنازع اذا البينة انما ظهرت لا تثبت أمرا حدث والى لا بقائه على ما كان اه فعلى هذا بينة  
الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم أقول إن بينة الحدوث تقدم في صورة أسؤال وكذلك البينة  
والكيفية لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التناصل فان الحدوث أمر عارض والقدم أصل فإذا  
كان القول قول مدعى وجهته فكون البينة مدعى الحدوث جار على الدواعى القوية والأصولية  
لثباتها بخلاف الأصل بالافرق بين الكيفية وغيره وبه يظهر ترجيح مائى القنية والحماوى على  
ما في البرزخية والتلاصقة وتاخر أن ما مر عن شرح الملقى ليس قربة بل عزاق له ولين تعارضه لكن  
ذكر اللائق في شرح التنوير في باب ما يحد منه الرجل في الطريق فقلان البري يندى أن الأصل فيه ما هو  
حاله أن يجعل حديثه ولو في طريق العامة وقدم على طريق الخاصة اه وفيه في القنية  
العمومية وتزعم في الفتاوى الحديثة الى الخط وذا كان الأصل ذلك في القول المدعية البينة لا تحصى  
القبول المذكور ولا يثنى على لفة ذلك المائى القنية والحماوى له له قول ثالث فتأمل ه ماذا قد نادى  
المؤلف رحمه الله تعالى في كتب السرب فائدة حسنة وهي أن اختلاف المدعى كونهما هو  
إذا كان الاختلاف في بين الحدوث وتقدم بدون ذكر تاريخ الما أو تاريخا ما سبق تاريخا أو تاريخا  
به أخساب التاوين وغيره فاختار هذا التقرير \* (مسئل) \* فيما اذا عارضت بينة البائع بينة

مطلب بينة البائع الاخذ من  
البينة وهي دون القبضة

مطلب بينة الغبن وبينة  
الفساد أولى من بينة العكس  
مطلب اذا عارضت بينة  
الحدوث والتقدم بينة  
تقدم

مطلب حد التقدم ما لا ينفقه  
الناس الا كذلك

مطلب الأصل في ترجيح  
البينة كونهما مثبتة بخلاف  
التنازع

فصل الاستثناء أحد الورثة أقرب بالدين يلزمه كله وقبل حصته واختاره أو المثلث اهـ وأما إقراره  
بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العجادية وذكره في الدراخنة وقبل باب العتيق  
في المرض من كتاب الوصايا نقل المؤلف هنا عن المدسوط للشيخ أبي الأشعث دوارقان على الوصية جازت  
شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تهمه في شهادتهما وإن كانا غير عدلين أو أقرا ولي شهدا الزهري  
بالخص في نفيهما لأن إقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدالة لا تكون  
حجة على غيرهما وإنما هي حجة عليهم \* (سئل) \* عن شهود شهدا بإقرار رجل بالثلثات الثلاث  
بعد شهر والحال أن الدعوى لم تسد من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا \* (الجواب) \* لا تقبل  
شهادتهما بعد أن أخر وأخمس أيام من غير عذر لأن كفاها العاين بأنهما يعيدان عيش الأزواج والشهادة  
بدون الدعوى تخو في هذه المسألة وتقتضيها من معين المقتضى في كتاب الشهادة شهدا بالجرمة المغالطة  
بعدما أخر وشهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل أن كفاها العاين بأنهما يعيدان عيش الأزواج جامع  
الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزنى ربما أشبهه من المحدود والخائفة تبطل  
بتأديم العهد عند علمائنا ثم قد رواه القدامى تقدرا من تعاضلوا في الجماع الصغير يشترط  
أن ستة أشهر وما فوقهامة تقدم وقد روي في رواية الأصل أن الشهر ما فوقهامة تقدم وعن محمد بن ثلثة  
أيام وما فوقهامة تقدم وعن أبي يوسف أنه قال جددنا أبي حنيفة حتى يبين في ذلك مدة فأبى وقال هو  
على قدم ما روي الإمام من الخط في الثالث من كتاب الحدود والمسألة في كتاب الشهادات من  
الجم والاشباه وحققه محشي الاشباه السيد أحمد المحمور وقد أثبت ذلك العلامة الشيخ اسماعيل  
مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسد أن بتأخير شهادتهما وترد ولا يحكم بها \* (سئل) \* فيما  
إذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابنه ثم إن الورثة  
المزورة تدعى أن هو زهم المزور يرجع عن وصيته المزورة بشهادة أبي الزوجة المزورة وشهادة زوج  
أحد البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما مقبولة في حق الجميع \* (الجواب) \* شهادة  
أبي الزوجة لبنته والزوجة لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كذا ذكر قال في الاشباه  
الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية \* (سئل) \* فيما إذا باع  
زيد ساعته المعلومه من جماعة من أهل حرفة لآ على سيدل الشريك لكل واحد منهم فقام معلوما  
منها بمئة درهم اليوم ثم دفع بعض المشتريين ثمن ساعته التي اشتراها لنفسه لدى بئسه من أهل الحرفة  
المذكورين وزيد البائع يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه  
لا يمنع من قبول شهادتهم لرفقةهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا  
وإن كانوا من أهل حرفة المشتري ومن جملة المشتريين \* (الجواب) \* نعم تقبل حيث الحال على  
هذا المذوال والله أعلم \* (سئل) \* في شهادة مخلوق لله هل تقبل أم لا \* (الجواب) \*  
لم أجدهم يتكلمون في المسألة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان حلق اللحية يتغير بالمرور  
ينزع القبول والافلا قال في المنع ما ينحل بالمرور فيمنع قبولها والمرور أن لا ياتي الإنسان بما يقتضيه  
عما يجسه عن مرتبته عند أهل الفضل اهـ ومثله في الجرح قال في غاية البيان قال محمد وعندي  
المرور الدين والسلاح اهـ أقول نفاذ كلام المؤلف يفيد عدم جرمه بكون ذلك الفعل محلا بالمرور  
وش الجرح ابن وهبان في مسألة الجرح الى قدوم الامرأته يلحق أن يكون ذلك على اعتاده أهل  
البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدر

مطلب يصح شهادة الورثين  
على الرعية

مطلب اذا ائتمروا على  
الطلاق خمسة ايام لا تقبل  
مطلب تعوز الشهادة على  
الطلاق حسنة بالدعوى  
مطلب الشهادة على حد  
الزنى ونحوه تبطل بتقادم  
العهد

مطلب الشهادة اذا بطلت  
في البعض بطلت في الكل  
مطلب اشترى جماعة من  
أهل حرفة ساعة ثم شهدوا  
لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق  
للجنة  
مطلب في تعريف المرور



فعل هذا فان كان من يعتادون الحاق ولا بد منه ذليلة بينهم لا يخل بمرورته فقبل شهادته لكن  
يقال ان الامانة على الصفة مفسدة كفى البحر وقد ذكر العلائق في الدر المختار من الخطر  
والاباحة عن المحتج والبرازية اذا قطعت شعرا سهاقت ولنت وان باذن الزوج لانه لا طاعة لخالق  
في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية والمعنى المؤثر التشبه بالرجال اه وقال العلائق  
في كتاب الصوم قبيل فصل العوارض ان الاخذ من البعوضة وهي دون القبضة كالبعوضة بعض  
المغاربة ومخشنة الرجال لم يبعه أحد وأخذ كل أهله يهودا يهود ويحسوا الاعاجم اه فبعث آدم  
على قول هذا الحرم يفسد وان لم يكن ممن يستحقونه ولا يذنبونه فادخل الله والمرورة في كلام المؤلف  
غير محرقة فدر \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد عمرا ما كاله ثم اختلف المتبايعان فاذا بيع البائع  
فساد البيع وجهه الشرعي وادعى الغبن الفاحش والتعريض والمشتري ادعى الحق وعدم الغبن فأى  
بيضة مقدمة منهما \* (الجواب) \* بيضة الغبن أولى من بيضة العكس وبيضة الفساد أولى من  
بيضة الصحة كما صرح بذلك في ترجيح البيئات \* (سئل) \* في امرأة تدعى قدم نهريس أنها  
أزيد من مائة سنة وأن لها بيضة بذلك والرجل يدعى المحدث من اثنتي عشرة سنة وبيضة بذلك فأى  
بيضة تقدم \* (الجواب) \* اذا تعارضت بيضة المحدث والتقدم في البرازية والخاصة بيضة القدر  
أولى وفي ترجيح البيئات للبعداى عن القنينة بيضة المحدث أولى وذكر العلائق في شرح المتيقن أن بيضة  
القدم أولى في البناء وبيضة المحدث أولى في الكيف اه وعسارة البرازية من المحيطان حدا القديم  
ما لا ينفقه الاقران الا كذلك وان اختلفا فخير أحدهما على القدم ولا تتعرض المحدث فبيضة  
القدم أولى وشهادة أهل الكفة في هذا التقيد اه وعسارة القنينة في باب البيئتين المتضادتين  
له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البيضة فالبيضة بيضة من  
يدعى أنه محدث بم القول في هذا قول مدعى القدم لكونه متمسكا بالاصل اه وتقاله في المحامى  
انراهدى بالحرف معللا بقوله فالبيضة بيضة من يدعى أنه محدث لانها ثابت ولا بد النقص اه فتأمل  
وفي رسالته الحجج والبيئات أن الاصل في ترجيح البيضة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها ثابتة  
خلاف الظاهر اذا البيضة انما شرعت لثبأت أم حدث واليمين لا بقاء على ما كان اه فعلى هذا بيضة  
المحدث تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم أقول إن بيضة المحدث تقدم في صورة اسؤال وكذلك البناء  
والكيفية لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التماسيل فان المحدث أم عارض والقدم أصل فاذا  
كان القول قول مدعى وجهه فكون البيضة لمدعى المحدث جار على القواعد القوية والاصولية  
لا ثباتها خلاف الاصل بالافرق بين الكيف وغيره وبه يظهر ترجيح ما في القنينة والمحاوى على  
ما في البرازية والخاصة وظهر أن ما مر من شرح المتيقن ليس فرفقا بل حرفة لقولين متعارضين لكن  
ذكر العلائق في شرح التنوير في باب ما يحد منه الرجل في الضريق قلعا من البرجندى أن الاصل فيما جاهر  
حاله أن يجعل حديثه في طريق العامة وقديمه في طريق الخاصة اه ومثله في القهستانى من  
الجمادية وعزام في اقتناوى الهندية الى المحيط واذا كان الاصل ذلك فالقول لمدعى البيضة لا تتعرض  
للقبيل المذكور ولا يخفى مخالفة ذلك لما في التنية والمحاوى له له قول ثالث فتأمل اه فاذوقه فاد  
المؤلف رحمه الله تعالى في ثلث النرب فائدة حسنة وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما  
اذا كان الاختلاف في مجرد المحدث والقدم بدون ذكر تاريخ ابلوا راجعا لاسبق تاريخا أو راجع كجرم  
به أحساب المنون وغيره فاعتن هذا التقرير \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بيضة البار مع بيضة

مطلب لا يباح الاخذ من  
البعوضة وهي دون القبضة

مطلب بيضة الغبن وبيضة  
الفساد أولى من بيضة العكس  
مطلب اذا تعارضت بيضة  
المحدث والقدم نأى بيضة  
تقدم  
مطلب حد التقدم ما لا ينفقه  
الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح  
البيضة هو كونها ثابتة خلاف  
الظاهر

الاعراض فاعلم تقدم \* (الجواب) \* بينة اليسار حتى بالقبول من بينة الاعراض عند التعارض لان اليسار يعارض واليمينات شرعت للامتناع \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة الصحة والمرض فاعلم تقدم \* (الجواب) \* تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينة تكون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلاً كونه مخلوط العقل أو مجنوناً \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمره مقداراً معلوماً من البن بن معلوم وزلم البن وقبله بعد اطلاعه على عيبه ورضي به والآن يدعي أن البن امانة عنده فهل يكلف الى اثبات الامانة فان عجز يترقى على الشراء \* (الجواب) \* نعم لان بينة الامانة أولى من بينة الشراء كما في ترجيح اليمينات أقول هذا اذا كان البائع بينة على الشراء والا فلا يقول المذعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها البينة لانه منكر للبيع فيما يظهر لي وان لم أره الآن فليراجع \* (سئل) \* في بينة الاكراه في الاقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أرخا وتعدتاريخهما \* (الجواب) \* نعم وبينة الاكراه أولى من بينة الطوع يعني لو اثبت اقرار انسان بشئ طاعفاً فاقام المدعي عليه بينة ماني كنت مكراه في ذلك الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها تثبت بخلاف الظاهر وهو الاصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال وفي المقتط ادعى عليه الاقرار طاعفاً وبرهن على ذلك وبرهن المدعي عليه أن ذلك الاقرار كان بالنكره فبينة المدعي عليه أولى وان لم يؤرخا وأرخا على التعاقب فبينة المدعي أولى اه قال في المنع أقول كلامه يقتضي أن بينة الاكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما اذا يحصل التعارض فبينة الطوع أولى فتكون المسألة ثلاثية وهي امان يؤرخا ولا مان كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما ان يتعد التاريخ أو يختلف فان كان الاول فبينة الاكراه أولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ أو يؤرخا فبينة الطوع أولى اه \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء \* (الجواب) \* نعم كما في قاضيهان وغيره \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة من يدعي فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعي صحته منهما فاعلم ما تقدم \* (الجواب) \* البينة بينة مدعي الفساد نص عليه محمد في المنتقى كذا في الوجيز وعليه المرخص في الخط بان الصحة نائمة بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى ثباته فكانت بينة اكثر اثباتاً فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولوتناع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتاً ولو كان مدعي الفساد هو الزوج ثبتت حرمه الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا فاسداً لا بوجوب النفقة ونسب الولد ثابت كیفما كان اذا فسادني في حل الوطء لاثبت النسب اه \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد الخمار على متولى وقف بيده حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها قائم بأرضها الجمارية في الوقف ملكه ببناء له وكي له فلان في الارض المذكورة وادعى المتولى بأنه بناء على الوقف للوقف بعد ان بناءه الاول الذي كان للخارج المذكور واقام كل بينة على دعواه فاعلم ما تقدم \* (الجواب) \* تقدم بينة الخمار لانها اكثر اثباتاً على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء عما ياد ويكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيره معا وبينة الخمار أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه تركه في الملتقى والمنع والبصر والدرر والزباني وغيرها رجل في يده ارض فاذا رجل عليه أنها ملكه ورثها من أبيه واقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف واقام البينة قال علاء الدين بينة مدعي الملك أولى لانه خارج وبينة الخمار أكثر اثباتاً على ما عرف كان أولى ولو ادعى أنها ملكه في يده غصبها فحال المدعي عليه وقف واقام البينة قال بينة الخمار أولى كما اذا بدع لوقف اه جواهر الفتاوى والله تعالى اعلم أقول قد ذكر الموقوف مشاً

مطلب بينة اليسار مقدمة على بينة الاعراض  
مطلب بينة الامانة أولى من بينة الشراء  
مطلب بينة الاكراه في الاقرار أولى من بينة الطوع ان ائخذ التواريخ

مطلب بينة الاكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع الوفاء على بينة بيع البات  
مطلب تقدم بينة مدعي فساد النكاح  
مطلب فساد النكاح يفتي حل الوطء لاثبت النسب

مطلب تقدم بينة الخمار ان البناء في حانوت الوقف ملكه

مطلب تقدم بينة الخمار بأنها ملكه على بينة ذي اليد بأنها وقف

مسائل مهمه ترجع فيها  
احدى البيتين على الاخر

مسائل متفرقة في ترجيح البيئات نحو ستين مسألة وعزما الى قناتو يحيى أفندي مفتي الروم ثم ذكر مسائل ذكرها الملا في آثرها في الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة ناعمة لغني عند المراجعة بسهولة ورأيت في كتاب تعارض البيئات للششيخ غانم العرادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف قصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة استحالة له هذا العمل في شهر رمضان سنة ١٢٣٩ هـ فلهذا تلخيصا حسنا أبرز عبارة واقتصر منه على ما فيه من ترجيح احدي البيتين على الاخرى وقد دلت ذكر ذلك هنا خدمة لاصحاب الشريعة الشريف صلى الله عليه وسلم فاقول \* (نكاح) \* بيعة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة بيعة رداً للمكر النكاح عند تزويج ولها أولى من بيعة سكنوها وبيعة الزوج على رضاها واجازتها أولى من بيعة ردها بيعة زيدانها امرأته أولى من بيعتها امرأه امرأه وعمر المنكر بيعة المسلم أولى من بيعة النصراني اذا اقاما بيعة نصرانية على نكاح نصرانية بيعة فساد النكاح أولى من بيعة حتمته بيعة المرأة في قدر المهر أولى من بيعة الزوج ان شهد مهر المثل للزوج بيعة المرأة ان اباها زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بيعة الزوج انها كانت قاصرة بيعة المرأة ان الدار التي يسكنها املاكها أولى من بيعة الزوج انها املاكه بيعة الزوج في متاع النساء انه ماله أولى من بيعة المرأة بيعة الصحة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثتها انه في المرض بيعة المرأة انها امرأته من المهر بشرط أولى من بيعة الزوج انه بلا شرط بيعة الزوج انها امرأته من المهر أولى من بيعة المرأة انه كان وتقرأه الى الآن بيعة المرأة انه تزوجها في رجب أولى من بيعة ورثتها انه مات في صفر \* (طلاق) \* بيعة المرأة انه كان عاقلاً وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيعة كسوف عاقلاً أولى من بيعة كونه مجنوناً بيعة الابن ان اباها بائنه وانقضت عدتها أولى من بيعة المرأة انه مات وهي على نكاحه وهو الصحيح \* (نفقة) \* بيعة المرأة انه ميسر فعليه نفقة الميسرين أولى من بيعة الزوج انه معسر بيعة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار الفروض او زمانه لانها تثبت الزيادة بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث والدرهم هدية أولى من بيعة الزوج انه من الكسوة او المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس بيعة الابن الغائب ان اياه حين انفق مال الابن على نفسه كان ميسراً أولى من بيعة الاب الاعسار بيعة الابن الرزق ان زيدا ابوه فعليه نفقته أولى من بيعة زيدان رجل آخر هو ابوالزمن بيعة الظاهر المشروط عليها الارض ساع بقضائها انها ارضعت المصبي بلبن اهلها الاجر أولى من بيعة ابيه انها ارضعته بلبن شاة \* (عتق) \* بيعة الامة انه ائتمها قبل الولادة فولد حراً أولى من بيعة السيد انها ولدت قبل الاتحاق بيعة المبت ان ابي مات حر الاصل أولى من بيعة المدعي انه كان عسدي فاعتقته ولا أولى بيعة المولى في قدر بدل الكفاية أولى من بيعة العبد لانها ساءت الزيادة بيعة الامة انه دبرها في مرض ربه وهو عاقل أولى من بيعة الورثة انه كان محتاطاً القتل بيعة مدعي فساد الكفاية أولى من بيعة مدعي حتمها بيعة المكاتب ان لمالك كفاية على نفسه رماله أولى من بيعة المولى انها على نفسه فقط \* (وقف) \* بيعة الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذوايد انها وقف عليه واقيم انها وقف على المسجد بيعة مدعي الوقف بطلانها مدعي أولى من بيعة مدعي الاطلاق بيعة الخنارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذي اليد على انه وقف وبه بقي بيعة الخنارج انها وقف على مطلق أولى من بيعة ذي اليد ان بائني اشتراها من الواقف الان اثبت ذوايد الخنارج ساءت بقا على الوقف بيعة فساد الوقف أولى من بيعة الامة ان كان الفساد بشرط مفقود وبيعة الصحة أولى ان كان الفساد لم يمت في الحبل او غيره \* (بيع) \* بيعة مدعي فساد البيع أولى من بيعة الصحة بقا فان كان الفساد بشرط او اجل فاسدين وبيعة مدعي الفساد أولى ايضا ولو لم يمت في صلب العقد كالشراء بالف وطل بخرفي ظاهر الرواية بيعة مدعي البيع كرها أولى

قوله بيعة الزوج انها امرأته  
من المهر أولى لان بيعة المرأة  
على الاقرار قد بطلت باقرار  
الزوج به لما ادعى المرأة  
ولم تبطل بيعة البراءة وكذا  
في دعوى الدين وكذا البيع  
والاقالة فان بيعة الاقالة أولى  
لبطلان بيعة البيع باقرار  
مدعي الاقالة وينبغي ان  
يحفظ هذا الاصل فانه  
يخرج به كثير من الواحات  
كافي القنية اه منه

من بيته مدعيه طوعا في الصحيح بيته الدائن ان الورثة باعوا عبدا من التركة المستغرقة أولى من  
بيتهم ان البائع مورثهم بيته مدعي البيع وفاء أولى من بيته مدعيه بائنا بيته المشتري على الاقالة أولى  
من بيته البائع على البيع لاطلاق الثانية باقرار مدعي الاقالة بيته ذى الدائن في بيعه بمسكن هذا العبد  
بألفين أولى من بيته أحدهما ان اشتريته منك بألف بيته أن يبعثك كذا يوم كذا في مكان كذا أولى  
من بيته الآخرى لما ذكر ذلك اليوم في ذلك المكان بيته ذى الدائن فلانا ودعنى الدار أولى من بيته  
الخارج على الثراء من ذى البد بيته من باع فأدعى ان الوصى باع كذا بغير أولى من بيته المشتري وقال  
كثير بالعكس بيته المشتري ان ابالك باعها منى في صغر لك أولى من بيته الا ان كان بالغاً وقيل  
بالعكس بيته المشتري انك بعت منى بعد بلوغك أولى من بيته البائع انه قبله لا نسبته المعارض بيته  
المشتري اجازة المالك بسبع الفضولى أولى من بيته المالك الرد لانها لمزمة بيته الخارج ان اشتريته من  
ايك منذ عشرين اولى من بيته ذى الدائن اباه مات منذ عشرين سنة بيته الخارج ان اشتريته من  
ايك أولى من بيته ذى الدائن ملك ابيه الى حين موته بيته مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الفلن  
او قدر المبيع بيته البائع في الفلن وبيته المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الفلن والمبيع جميعاً بان  
قال البائع بعت العبد الواحد بألفين وقال المشتري بل بعت العبدين بألف فيحكى البائع بألفين وللمشتري  
بعدين بيته النصفه أولى فيما لو ادعى الثراء من ثالث احدهما اشتراهما صحيحاً ولا تخرفا لبيته ذى البد  
ان زيدا قال لاحق لى في الدار قيل شراها منه أولى من بيته مدعي الثراء من زيد بيته الخارج على  
دعوى ملك مطلق أولى من بيته ذى الدائن شريته منى ثم تقابلنا بيته البائع ان يبعثك الجارية بهذا  
العبد أولى من بيته المشتري ان البيع بألف بيته البائع أولى فيما لو اشتري زيداً منه عشرين فهلك  
أحدهما ورد الآخر بعت ثم اختلفا في قيمة الهالك بيته البائع ان البيع هلك في يد المشتري أولى من  
بيته المشتري أنه هلك في يد البائع بيته من ليس له الخيار لو كان الخيار لاحدهما واختلفا  
في الاجازة والنقص في المدة وبيته مدعي النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بيته ب السلم أولى فيما لو اختلفا  
في قدر السلم فيه أرجسه أو صفقه أو زرعه بيته السلم اليه أولى فيما لو اختلفا في رأس المال  
أو في معنى الاجل لا نسبته الزيادة بيته المؤخر أو السابق تاريخاً في دعوى الثراء من ثالث أولى من  
بيته الآخر وفيها تفصيل طويل بيته ذى الدائن ان اشتريته في ملك بائعه أولى من بيته الخارج الناتج  
في ملك بائعه \* (شفعة) \* بيته الشفع أولى من بيته المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الفلن وعند  
الثاني بالعكس بيته المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفع في قيمته عند الثاني  
وعند الثالث بالعكس بيته المشتري أولى فيما لو قال اشتريته البناء ثم العرضة فلا شفعة لك في البناء  
وبرهن الشفع على شرائه جميعاً وعند الثاني وقال الثالث بالعكس بيته الشفع أولى من بيته  
المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بيته الشفع انك اشتريته من زيد أولى من بيته المدعى عليه  
أن عرا أو عنيها \* (اجارة) \* بيته المستأجر أنه استأجرها بثمرة ليركبها الى موضع كذا أولى من  
بيته المؤجر أنه بعثه الى نصفه بيته الراعى انك شرطت على الراعى في هذا الموضع الذى هلك فيه أولى  
من بيته صاحبها على موضع آخر بيته المؤجر أنه استأجره المحابوت طائعا أولى من بيته الآخر على  
الاكراه اقول يتقدم في البيع أن بيته مدعيه كرها أولى في الصحيح فلعن هذا منى على خلاف الصحيح  
تأمل بيته المستأجر أولى فيما لو سقط أحد هراعى باب الدار فادعاه كل منهما بيته المؤجر أنه سلمه الدار  
في المدة أولى من بيته المستأجر أنها كانت في يد الآخر هذه المدة بيته المؤجر أولى في قدر الاجرة وبيته  
المستأجر أولى في قدر المدة بيته راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتنى لاحفظ لك

قوله بيته من ليس له الخيار  
أولى الخصوص وبيته مدعى صاحب  
الخيار اجازة البيع في مدة الخيار  
وآدعى الآخر نقضه أو آدعى  
الاول النقص وادعى الآخر  
الاجازة فالتول قول الاول  
والبيته بيته الآخر أعنى من  
ليس له الخيار اه منه

المساكن بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الراكب استأجرني لابلغة الى فلان \* (هبة) \* بينة  
مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسألة على أن بينة  
البيع أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا اذا ارخ الثاني  
فقط او كان تاريخه اسبق بينة مدعى نكاح الامة أولى من بينة مدعى الهبة او الصدقة او الرهن  
بما ليس بق تاريخ الاخر ويمكن احدهما زائدا والاخر خارجا وفي المسألة يبحث طلب من الاصل بينة  
الوارث أن المورث وبعه كذا في الهبة أولى من بينة الاخوين على المرض \* (عارية ووديعة) \* بينة المعير  
انهما ملك بعد ما جازا للموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه بيدة المودع أن رب الوديعة عزلك  
من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل باقبض بينة الخارج على الملك أولى من بينة ذي اليد  
على الايداع بعد قوله وفي يدي ما يقبل أولا انه في يدي وديعة بينة المودع على الرد أو على ضياعها  
عندهما أولى من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة مدعى الايداع عند ذي اليد أولى من  
بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذي اليد أن فلانا اودعنيما أولى من بينة آخري اشترتنيما منك  
\* (غصب) \* بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرادى المالك بينة الغاصب أن  
المغضوب مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الشافى بالعكس بينة  
الغصب فيما يدا آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق بينة أن ذا اليد غصب المجارية عنه اليوم أولى  
من بينة ثالث غصب امه منذ شهر ويضمن المدعى عليه قيمته للثالث في قياس قول الامام وفي قياس  
قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان خاتبة \* (جنابات) \* بينة الموت من المجرح أولى من بينة الموت  
بعد البرء كفي الدرر والقتية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى ابو السعد أفندى بينة انه قتل اباه  
يوم ~~كذا~~ أولى من بينة الخصم أن اباه كان ميتا ذلك اليوم بينة انك امرت صيدا ضرب جمى فمات  
أولى من بينة الآخر أن المجارحى لانه في مقصود \* (اقرار) \* بينة انه اقر لوارثه في الهبة أولى  
من بينة انه اقر له في المرض بينة الاقرار بمرها أولى من بينة الاقرار طوعا بينة المقضى عليه بالدار  
أن المدعى اقر وقبل القضا بان لاحق له فيما أولى ولو بان اقر بعد القضاء لا يبطل القضاء بينة ان الميت  
كان اقرا لاحق في الدار أولى من بينة الوارث الارث \* (صلح) \* بينة مدعى الصلح عن  
كره أولى من بينة مدعى طوع \* (رهن) \* بينة الرهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد  
هلاكه بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن افي اخذت المال ورددت الرهن بينة المرتهن  
في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما هلاكه عند الآخر بينة  
المرتهن انك رهنني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه احدهما بينة الراهن ان العبد كانت  
قيمه قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن انهما مثل نصفه بينة الراهن انه رهنه سليما قيمته  
عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معيبا قيمته خمسة بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه  
الا اذا ارخ الآخر فقط او كان تاريخه اسبق وبينة ذي اليد لو كانت العين في يدا احدهما أولى في ذلك  
الا اذا سبق تاريخ الخارج \* (مزارعة) \* بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر  
في قدر المشروط بعدم ثابت بينة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدم ثابت ايضا بينة رب  
الارض أولى فيما لو قال بعد النباش شرطت لي نصف المحراج وقال الآخر عشرين فقيرا بينة المزارع  
أولى لو عكست الدعوى ولم تخرج الارض شيئا لاثباتها عدم لزوم اجرة الارض بينة مدعى الهبة  
أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط إقفرة معينة بينة رب الارض والبذر في شرطت لك النصف  
وعشرين فقيرا أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط \* (مضاربة) \* بينة القابض ان المال

قرض أولى من بيعة الدافع انه مضاربة او بضاعة وبيعة الدافع ان المال قرض أولى من بيعة القباض  
انه مضاربة بيعة المضارب أولى فيما لو اختلفا في قدره واشروط من الربح بيعة رب المال أولى فيما لو اختلفا  
في التخصيص بتجارة أو بيع يتجدد وعنده بيعة المضارب أولى في المضاربة المتحاشدة اذا اختلفا في التجارة  
بيعة المضارب أولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبض رأس المال وأنكرنا الا تبرقعه بيعة المضارب  
أنك شرطت لي الثلث أولى من بيعة الاخر على الثلث الا عشرة بيعة المضارب أنك شرطت لي مائة  
أول شرط شيئا في عليك أحر المثل أولى من بيعة الاخر شرط النصف \* (شركة) \* بيعة  
الأمراء في فيما لو أمر أحد الشركتين رجلا بشراء عبدة وأنه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة  
وبرهن الاتحان بعد له يكون للأمر وحده وبيعة غيره لا أمراء في فيما لو برهن الأمر أن الشراء بعد  
التفرق يكون له بدلته خاصة بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من بيعة الورثة أنه ترك  
المال ميراثا بالشركة \* (قصة) \* بيعة من يدعى يتنافى يداخر أنه وقع في قسمة أولى من بيعة  
الاخر \* (دعوى) \* بيعة البراءة أولى من البيعة على المال ان لم يؤخرها أو أخرج أحدهما فقط أو أخرج  
سواء بيعة المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى من بيعة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد إقرارى  
بالبراءة وبيعة الطالب أولى ا قال أنك أقررت بالمال بعد دعواك إقرارى بالبراءة بيعة الاسبق تاريخا  
أولى فيما لو ادعى مالكية عين في يد ثالث أو في أيديهما وكذا لو أخرج أحدهما فقط والافيهنهما  
بيعة الخارج أولى الا اذا ادعى ذوالالدين التنازع ونحوه مما لا يتكرر كخلاف الصف وحلب الابن أو أخرج تاريخه  
اسبق في بيعة أولى بيعة الخارج أولى في دعوى التنازع ان أخرجوا وفق سن الدابة تاريخه بيعة الخارج  
أيضا أولى فيما اذا برهننا على التنازع ثم برهن على إقرار ذى الدين ببيعها وشراؤها من فلان لانه اذا باع  
ثم اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى التنازع ونحوه بيعة من وافق سن الدابة تاريخه أولى فيما  
لو ادعى التنازع على ثالث ذي يدان لم يوافق أحدهما فدينهما بيعة مدعى التنازع خارجا وأصاحب  
يدأولى من بيعة مدعى الملك بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد في ملكه من أمته وعنده  
وبرهن الخارج على مثل ذلك بيعة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد  
في ملكه وبرهن ذوالدين ذلك بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة مدعى نصفها لو كانت في أيديهما  
ولو في يد ثالث فلمدعى الكل ثلاثة أرباعه والآخر ربعها عند الامام بيعة رب الدين على اليسار أولى  
من بيعة المدين على الاعسار بيعة الأقرب تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر  
وبرهن الآخر أنها في يده منذ جمعة أو الساعة بيعة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد بعد مائة وعشرين  
سنة وبرهن الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذواليد منه بيعة الخارج ان فاضى كذا  
قضى له هذه التجارة أو الدابة أولى من بيعة ذى اليد على التنازع خلافا لمحمد بيعة للشراء أولى فيما اذا برهن  
على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الحبة منه أم من زيد وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث  
منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فدينهم أرباعا بيعة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار كانت  
زيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا لى وبرهن آخر أنها كانت له ميراثا منذ  
سنة ثم مات وتركها ميراثا لى بخلاف مالو أخرج الموت فدينهم ميراثا لى التاريخ بيعة الابن  
أن فلانا قتل أباه يوم السبت أولى من بيعة المرأة أو أباه تزوجها يوم الاحد بيعة المرأة أولى لو برهن  
الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل بيعة المدعى أنه ابن  
عم ميت لابييه مع ذكر للنسب أولى من بيعة المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أبك فامر

في حياته انه أخو فلان لامة لا لايه بيته المسلم أولى في الوأقام مسلم ونصراني شيء ودانصراني على  
دين في تركة نصراني فيبدأ بدين المسلم وقال الثاني فيخصاصان وبيته المسلم أولى في الوأقام  
شهودانصرانية على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني انه نصف بينهما وبيته المسلم أولى في اضافيا  
لومات نصراني له اثنان مسلم وكافروا أقام المسلم بيته مسلمة وكافرة على موته مسلما وبرهن الكفا على  
موته ككافرا فيقضي بالأثر للعلم ويصل على الميت بيته المقضي عليه بالأرض انه أحدث البناء  
فيها أولى الا اذا قضى عليه بالأرض والبناء بيته المدعى عليه انك أقرت انه ملك في بيته عارض الدفعمان وتبقى بيته  
مدعى الأثر من أبيه الا اذا برهن المدعى انك أقرت انه ملك في بيته عارض الدفعمان وتبقى بيته  
الأثر بلا معارض بيته الورثة ان سن المدعى ثمانيا عشرة سنة أولى من بيته المدعى انه ابن الميت وهو  
لبن عشرين سنة بيته المرأة انها كانت حلالا وقت الموت أولى من بيته الورثة انها كانت حراما  
قبل موته سنة بيته من يدعي ان الكنف في ماريق العاقبة يحدث أولى من بيته صا حبه انه قديم  
بيته البائع على انتاج بحجرة المشتري والمستحق منه أولى من بيته المستحق على التنازع بيته ذي البد  
أولى في الوأقام المدعى ان أباه بنى الدار وتر كهاميرا ناله وبرهن الحمارج على مثل ذلك بيته مدعى الأثر  
من جده أولى من بيته ذي البدانه كان للجد ابن غالب لم يعلم موته الى الآن اجنبي في الشبابة  
ملك الغير بيته من يدعي زيادة الأثر أولى في الوأقام اختلاف الورثة في تاريخ موت الأقارب وبرهنوا بيته  
مدعى النبوة أولى في حق الأثر في الوأقام وبرهن واحدانه عم الميت وأخوته وأخواته ابنه وكل قال  
لا وارث له غيره فيقضي بنسب الكل والميراث للابن فقط \* (شهادات) \* بيته ان فلانا قال أو فعل  
كذا أولى من بيته انه لم يقل أو لم يفعل بيته ان زوج فلانة قتل أو انه مات أولى من بيته انه حتى الا اذا  
اخصبر بحجايته بشاريح لاحق بيته الجرح أولى من بيته التعديل بيته العلق أو العلق أولى من بيته  
النكاح أو الملك بيته حرية الاصل أولى من بيته الرق \* (مأذون) \* بيته العبد أو الصبي  
المأذون على ما أقربه من غضب أو ودعية أو عارية استملكها مضاربة قبل اذنه أولى من بيته  
المقر له انه في حال الأذن \* (حجر) \* بيته المشتري أولى في الوأقام اشترت منك حال صلاحك  
وبرهن المجهور انه حال الحجر \* (سرقه) \* بيته ذي البدان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه من ذنبه  
ثم اشترته منه أولى من بيته الحمارج انه سرق منه من ذنبه بيته الحمارج ان الحمارج له سرق  
منه من ذنبه راو على من بيته ذي البدانه ملكي وفي يدي من ذنبه \* فهذا كله ما تحضته من كتاب  
تعارض البدنات للبعدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغنت بها عما ذكره المؤلف  
لكن ذكر المؤلف مسألة عن المتي أبي السعد لم تقدم وهي بيته الرجوع عن الوصية أولى من  
بيته كونه موصيا مصر الى الوفاة اه وهي منقولة في الفصل العاشر من فرائد العن الذخيرة  
فراجعها (فروع) ذكرها المؤلف مفرقة فجمعها \* الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه  
الناسخ ولو قال المدعى عليه الشاهد كاذب واراد تحليف المدعى ما يعلم انه كاذب لا يحلفه عادية في ١٦  
رجل عليه الف رجل فادعى انه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهدا أحدهما لا يفاء وشهد الآخر على  
أقرار صاحب المال بالاستعانة لا تقبل خاتبة ادعى دينه اسبب قرض ونحوه وشهدا بدين مطابق قبل  
تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاء بسبب وشهدا بطابق والصحح انه يقبل أقول والفرق بين العين والدين  
ان العين يتحمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يصدق بزوايده والملك بسبب بخلافه فصور المدعى بسبب  
مكذبا للثبوت بخلاف الدين لانه لا يتحمل الزوائد فلا كذاب فافترا قاعات قدرى عن  
الفصولين في رجل كتب على نفسه صكاجتي وقال اشهدوا على بما في الصك جاز لهم ان شهدوا

قوله لكن ذكر المؤلف الخ  
حدث قال ادعى وصية  
وأذكرها الوارث فيبرهن  
الموصى له فادعى الوارث  
الرجوع قيل لا يسمع وقيل  
يسمع وهو الأصح لانه مما  
يخفى لعل الموصى أوصى ثم  
رجع ولم يعلم به الوارث  
فأنكر فلما أخبر ادعى  
الرجوع والكتناض في مثله  
لا ضرر لو برهن على بخود  
الموصى الوصية يقبل على رواية  
كون المجود رجوعا لاعلى  
رواية أنه ليس برجوع  
يقول المحقق الظاهر أن  
الرواية الأولى هي الأصح  
والأولى اذ تقدم أن مجود  
ماعد النكاح فيسقط له اه  
منه

مطالب اذا أنكر الشاهد  
لا ينافيه القاضي  
مطالب شهدا أحدهما بالافاء  
ولا تنزع على الاقرار لا تقبل  
مطالب ادعى قرض وشهدا  
بطابق قبل  
مطالب كتب على نفسه صكا  
وقال اشهدوا على بما فيه جاز

عليه وان كتب غيره وقال لم ذلك لم يحز حتى يقرأ عليهم سراج ومن اراد استقصاء هذا المجل  
فعلية بالخاتمة من فصل الشاهد بهدما خبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب او اقام المدعى  
عليه بيته على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زناة أو سواهم  
المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود انهم شهدوا وباطل أو رآه ما يدعيه المدعى باطل  
لا تقبل بيته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو اقام البينة منهم زنا أو سواهم أو أقر الشهود  
أو انهم عبيدا أو محذودون في قذف أو انهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا وبزور  
أو أقر الله استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بيته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل في الفصلين  
والصحيح قولنا لان البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من اظهار الفاحشة  
واظهار الفاحشة حرام الا أن يتحقق حقا للشرع وهو اقامة الحد أو حقا للعباد وهو وجوب المال  
فان نعم ذلك يجزى الا فلا فان قال المدعى عليه اني قد صاغت هؤلاء الشهود بكاذمان المالم  
ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على بهذا المال فاذا شهدوا فاعلمهم أن مردوا على ما اتخذوا وأقام على  
ذلك بينة قتل وبطلت شهادتهم لانه ادعى حقالة فيصيح ولو قال لم أسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بحيط  
الشرعي \* شهادة أهل السجى فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة  
وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة الى ان العدل لا يحضر السجى  
والبالغ لا يلاب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء والشرع شرع لذلك طرعا آخر وهو  
الاختناع عن حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السجى ومنع النساء عن الحمامات فاذا اجتمعوا  
صكان التصور مضاعفا اليهم لا الى الشرع بزار به من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن  
لديونه المحي وان كان معسلا ولا تقبل لديونه الميت لتعلق حقه بالتركه وقيل لا تقبل لديونه المحي اذا  
كان مفقدا في البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدائن الذي عليهم هذا المدعى لا تقبل من جامع  
القنوات من الشهادات شهدا أن هذا الغلام مدر كبحتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا به يحتمل قبل ذلك من  
مفترقات شهادات التاخر خاتمة أقام أحد المدعين شاهدين والا تخار بعة فهما سواهم شهادة  
كل شاهدين علة تامة لوصوه الى حد النصاب الكامل وتقامه في شروح الهداية \* البينة اذا  
قامت على خلاف المشهورات وتر لا تقبل وهو ان يشهر ويسمع من قوم كثير لا يشعروا اجتماعهم  
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاص وفي البرازية في شهادة النفي ان قال قال  
في الجبط ان تواتر عنه الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا سمع الدعوى عليه  
ويبقى فراغ المدة لانه يلزم الكذب الثابت بالضرورة والضرورة بان لا يدخلها الشك اه وكذلك  
الشهادة التي يكذبها المحس لا تقبل كافي وقف التحيز به ونصه من الشهادة التي يكذبها المحس لو كانت  
البينة الشاهدة بمخافات لا يستبدل بكذبها المحس كلوشهدوا فلا بان الدارسة لا تستبدل  
لانهم داهوا وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كاذر ثم شهدت أخرى لدى حاكم بأنها عامرة حين  
الاستبدال الى هذا الزمان وكان المحس يقضي بأن عامرة أو ان الاستبدال هي العمارة لانها في هذا  
الزمان فالقضاء بشهادة الاستبدال حيثما طل اذ هو بنى على بيته يكذبها المحس فهو بمنزلة  
من جاءه بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا اه وافق بذلك المرحوم المجد كافي فتاواه في آخر  
كتاب الشهادة وعلى هامشه فتوى أخرى من الأئمة سئل العلامة المرشدى ما قولكم في شهود  
لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل يجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الضاهرة  
كفاهم ذلك ولا يقع فيهم عدم معرفتهم بفروع الاسلام واليمان كازوفى لكن في الخاتمة من فصل

على جرح الشهود وما لا يقبل

مطلب في شهادة أهل  
السجى والصبيان في الملاعب  
والنساء في الحمامات

قوله لان العدل الخ علة لندس

الحاجة الى قبول شهادتهم

وقوله والشرع شرع الخ

جواب عن تلك العلة وبيان

لنفي الحاجة وعدم القبول

ويجوز قولنا من السجى

لونه فلو ما اه عنه

مطلب في شهادة الدائن

لديونه وبالعكس

مطلب شهدا أن هذا الغلام

مدر كبحتم قبل

مطلب البينة على خلاف

المشهورات وتر لا تقبل

مطلب اذا تواتر عند الناس

عدم كونه في ذلك

المكان والزمان لا سمع

الدعوى

مطلب الشهادة التي

يكذبها المحس لا تقبل

مطلب فيما اذا لم يعرف

الله وشيئا مما فرض عليهم



من لا تقبل شهادته لفقه لا يجوز انقضائه بظاهر العدالة وفي الخبرية واذ انتم نصاب الشهادة فلا بد من  
العدالة ولا يقتصر المحاكم على ظاهر عدالة المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد  
اه وفي الاشياء الرأي الى القاضى في مسائل الى ان قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه  
اه قال بحث به العلامة البيرى هذا قد لا بد منه اما قال في بيعة الدهر فاما اذا كان سؤاله ليصل  
الى مذهب من يقول بتكفير العوام قبل شهادته ولو قال انا مسلم واست بكفر فانه قبل شهادته اه  
اقول وفي فتاوى العلامة المحمادى سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والقرض  
ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل قبل شهادته اجاب تعلم هذا ان تدمر العلم فرض عين فاذا لم تعلم  
كان مانعاً من قبول شهادته كما نقله في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المجتبى  
من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله اعلم

(كتاب الوكالة)\*

(سئل) \* فيما اذا كان لا يدرك قار فوكل عمراني ببيع وقبض ثمنه فباع عمر ذلك العقار بثمان  
معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمر والوكيل عن ورثة عمر كما يجهل للثمن المزبور  
ولم يوجد الورثة ولا تعلمه ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك  
(الجواب) \* نعم والمسألة مأخوذة من قولهم الامانات تقبض مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة  
على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى كما نقله العلائي  
في شرحه والمسألة في معنى المقتضى ايضا من كتاب الوديعة وغيرها (سئل) \* في الوكيل بالبيع  
هل له قبض الثمن (الجواب) \* نعم قال في التنبير وحقوقي عقد لا بد من اضافته الى الوكيل  
كبيع واجارة وصلى عن اقراره على ان لم يكن محجوراً كسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به  
عند استحقاقه وخصوصه في عيب بالافضل بين حضور موكل وغيبته اه (سئل) \* فيما اذا  
توافق زيد مع عمرو القصاب على ان يدفع لزيد في كل يوم قدرا معلوما من اللحم الضأن وما زيد يرسل  
لن أخيه باقى ذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب رسوله المذكور بثمان  
الحجم متعللاً بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعى انه اخذ منه على طريق الرسالة ولا ثمن عليه  
فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه (الجواب) \* نعم اقول قد عتاني باب الخيارات  
من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل  
والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب الخيارات بورقة ان الرسول اذا لم يصف عقد  
الشراء الى المرسل بل يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفذ اذ يتوقف فاذا اضاف  
المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له وزعمه ثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة  
العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحاشا لزيد وهم القول قول الرسول بيمينه واليمينه على البائع معناه لو انكر  
اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك به كذا اوارسلني لزيد  
كذا فالقول له لا منه كزوم العقد عليه واليمينه على البائع في انه لم يخرج البيع بخروج الرسالة فكذا  
يجب فهم هذا المحل فاحفظه (سئل) \* في شيمه عمرها ست سنوات وكنت رجلا في المصادقة  
مع فلان على انه يسمتي بمها حصصة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجر وصيها  
ذلك فهل يكون الوكالة المزبورة غير جائزة (الجواب) \* نعم وفي وكالة مختصة ولو وكل  
القيم رجلا في اموره فأجاز وصيه جازا في أحكام الصغار من مسائل الوكالة (سئل) \* فيما  
اذا كان لامرأة دعوى على امرأة اخرى وكل منهما من الخدشات فوكل كل منهما وكيلاً عنها فهل تصح

مطلب لا يجوز القضاء بغيره  
العدالة  
مطلب الرأي الى القاضى  
في سؤال الشاهد عن الايمان  
ان اتهمه  
مطلب علم فرائض الصلاة  
وواجباتها شرط قبولها  
الشهادة

مطلب من ترك الاشتغال  
بالفقه لا تقبل شهادته  
مطلب الوكيل بالبيع اذا  
قبض الثمن ومات مجهولاً  
ضمن  
مطلب الوكيل بالبيع  
له قبض الثمن  
مطلب القول قوله في انه  
اخذ على طريق الرسالة  
ولا ثمن عليه

مطلب الفرق بين الوكيل  
والرسول  
مطلب في معنى قولهم القول  
قول الرسول بيمينه

مطلب اذا وكل المبرر رجلا  
في اموره فأجاز وصيه جاز

مطلب الوكيل العام له  
المضاربة بالارث

مطلب الوكيل العام  
لا يملك التبرع

الوكيلان \* (الجواب) \* نعم تصح دعوى وكيل المذبة على وكيل المذبح عليها فيما صح به  
الوكالة ولا يحتاج الى حضور احداهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وان في الشئ اسماعيل مفتي  
دمشق سابقا قوله تسمع دعوى وكيل المذبح على وكيل المذبة وليس في دفع سمعها نقل ولا  
عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء \* (سئل) \* فيما ذمات امرأ من ابن عم عصبية  
غائب له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المالبة بآرثه ومنها ما ثبتت نسبته اليها  
بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان وكل رجلا بتقاضى كل دين له أو وكاله بكل  
حق بالخصوصة في كل حق له على الناس أو وكاله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف الوكيل  
الى القائم والمحدث استحضارنا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف الى  
المحدث بعد التوكيل لان التوكيل حصل قبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلت قبض  
كل دين لي وكلت بالخصوصة بكل حق لي في مصر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي  
يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون المحدث بعده الا أنهم تركوا هذا القياس  
وأدخلوا المحدث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفره او وكل غيره  
بقبض دينه أو قبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والمحدث جميعا حتى لا يضيع  
شي من حقوقه فليكن العرف صرفا الوكالة الى الكل وهذا نظير من وكل انسانا قبض غلاته كان  
وكيلا بالواجب وبما يحدث وانصرفت الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون  
بهذا التوكيل القائم والمحدث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في المحرج  
ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكيل بالشرط وقد ذكر الكاروني فتاوى في الطوري سؤالا  
صورته عن انسان وكل آخر في جميع أموره هل يملك أن يقبض المحدث للوكيل أم لا فأجاب بملك ذلك  
ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنها ولو وكاله بقبض دين له على فلان ذكر في الزادات أنه  
ينصرف الى القائم لا الى المحدث قياسا واستحضارنا ذكر الهام الزاهد خوهرزاده اذا وكاله بقبض  
كل حق له قيل فلان أنه يتناول القائم والمحدث جميعا وانما لا يتناول المحدث اذا وكاله بقبض كل  
دين له على فلان اه وتقام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور \* (سئل) \* عني الوكيل  
العام هل يملك التبرع \* (الجواب) \* لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل  
في قبض هذا الدين يسر وكلا في حفظ المال لا غيره الصحيح وكذا لو قال أنت وكيل بكل قليل وكثير  
وكذا لو قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمر لك فيه يصير وكلا في جميع التصرفات المالية كالبيع  
والشراء والهبة والصدقة واختلاف في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم بملك ذلك لاطلاق لفظ  
التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وذكر  
الناطقي ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاضات والاجارات  
والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاضات لاني الهبات والاعناق قال وعليه  
الفتوى وهذا أقرب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلت في جميع  
أموري وأنت مقام نفسي لا تنكون الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع أموري التي يجوز بها  
التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الأول ذالم تكن عامة  
يتظر ان كان أمر الرجل محتلة ليست له صناعة معروفة فالوكالة ماطلة وان كان الرجل تاجر اختارة  
معروفة تنصرف الوكالة اليها خاصة وفي حاشية المحرر على الاشياء والحاصل أن الوكيل وكالة  
عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة والوقف على المفتي به وينبغي أن لا يملك الأبراء والمحدث

عن المدينين لانهم ما من قبل التبرع فدخلت قبول التبرزي انه لا ملك التبرع وهل له الإفراض  
والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتفاءه يذ في أن لا ملك له الا انه لا ملك له  
الامن يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال التيم ولا هبته بشرط العوض وان كان  
معاوضة في الانتفاء وظاهر العموم انه ملك قبض الدين واقتضاه رافعا له والدعوى يحق للموكل  
وهما الدعوى يحق على الموكل ولا يفرع على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس التاضي لان ذلك  
في الوكيل بالمخصوصة لا في العام اهـ \* (سئل) \* في ناظر الوقف الاهل من قبل القاضي اذا علم به  
وكل رجلا في تعامله مصالح الوقف قائلا ولا يكتفى بكذبا على ابي متى عزلت فانك وكيلا او كذا  
عزلت فانك وكيلا وقبل ذلك فالطريق في عزله في السورتين \* (الجواب) \* الطريق في  
عزله في الصورة الاولى ان يقول عزلتك ثم عزلتك وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة  
المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنخضة كما صرح به في شتي التنوير واجاب قارئ الهدياية بقوله الطريق في  
عزله ان يقول عزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنخضة وقيل يقول كما وكذا فانك فانك  
مزيل والاو لوجه والله اعلم \* (سئل) \* في رجل وكل آخر فباعا يدعي له لاعليه في خصوص ما  
وأخذ حقوقه من الناس وفي دفع ماله معلوم من الدرهم لزوجته فولانة وغاب فقام شخص يريد  
الدعوى على الوكيل بدس له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور  
\* (الجواب) \* حيث وكاه فياله لاعليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذكور قال  
في الدرر اذا وكل في خصوص ماله وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلا فباعا يدعي على الموكل جاز  
فلو ان ثبت الماله ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصغرى اهـ وعمله في  
التنوير وسئل قارئ الهدياية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل بدس يستحقه في ذمة موكاه  
فأجابه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لاعليه  
المجواب القول قوله في ذلك مع يمينه لان المسال الذي يدعي الوكيل وديعة ولا يجب على المودع أن يقضي  
ما ثبت على المودع من الدين لانه لم يثبت التوكيل من رب المال لادائه بقض دينه من وكيله  
او ودهم ولا الوكيل كقول به اهـ وفي فتاوى الرحي في جواب سؤال اجاب حيث كان وكلا له لاعليه  
لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم ياذن له الا بدفع المسال الميري لا يملك ان يدفع  
غيره فلا تسمع به دعوى ايضا \* (سئل) \* في رجل وكلته اخوته في بيع نصيبها من دار معينة بغير  
كنا فاعاها ودفع لها الفين ورضي لذلك أكثر من خمس عشرة سنة فقامت لأن تطالب بالفن وتذكر  
قبضه منه مع اعترافها بالوكيل فهل القول قوله يمينه في الدفع لها لا يسمع مع مرور هذه المدة  
\* (الجواب) \* نعم وفي التنوير قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع رجل أمر رجلا أن يبيع عبد الله  
ودفعه اليه فمال بيمينه من فلان بالف درهم وقبض الفين فلهلك عذري أوقال دفعته الى الآخر فذكره  
الآخر في الدفع او قبال البيع ليكن أنسرك قبض الفين فالقول قول الوكيل في برأته وبرادة المشتري لانه  
أمين ساطع على بيع العبد من جهة الموكل وقبض الفين من المشتري فقبل قوله فلهام وساطع عليه وصار  
الثابت بقوله كالشاهد بالدين ولو ثبتت اقراره بالدين لم ينعن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأقضى  
بالامانة السليمة بأن القول قول الوكيل يمينه في دفع الفين للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في برادة  
نفسه عن الضمان وفي رسالة الفقه في التي نقلها التنزيل في ذيل رسالة جسد الماله لوقال الوكيل  
بالبيع بعث وسلمت وقبض الفين وهذا عندى أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما وساطع عليه  
فقبل قوله فيه لانه مؤمن من جهة وان رد المبيع بعيب غرم الوكيل الفين للمشتري لانه أقرب اليه

قوله لان ذلك الخ الاشارة  
الى الاختصاص المفهوم من  
قوله ولا يختص أى  
اختصاص معناه الاقرار  
بمجلس التاضي انما هو  
في الوكيل بالمخصوصة ولو اقر  
في غير مجلس القاضي لا يصح  
كما في التنوير بخلاف الوكيل  
العام اهـ منه  
مطلب في طريق عزل  
الوكيل وكلا دورية  
مطلب وكاه فياله لاعليه

مطلب القول قول الوكيل  
يمينه في دفع الفين لاهـ وكاه

ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لا في احباب الضمان على الغير ام وفي فتاوى  
 القمى تاشي من الوقت ضمن سؤال وقد صرح جوابان قول الوكيل مقبول بعد العزل في دعواه انه باع  
 ما وكل بيده وكات العين مالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه ام وقال في الجور وغيره  
 الوكيل قبض الدين اذا قل قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع العين لانه آمن اخبر عن تنفيذ  
 الامانة وقال في المحامى القدسي والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى وسلم ثم وكل رجلا قبض الفئن  
 قال الوكيل قبضت فصاع او دفعت الى الآخر فبعد ذلك موكله فالقول للوكيل مع عينه وبرئ  
 المشتري من الفئن اه ونقل المقدسي والشرنبلاني نقول المذهب قاطبة ان العزل لا يخرج الوكيل عن  
 كون المال في يده امانة وبه افتى في الفتاوى الرحيمية ضمن سؤال ملخصه ان زيدا وكل عسرا في قبض  
 محصولات قري وفي قبض دينه الثابتة في المذم فادعى بعد عزله ان قبض تلك محصولات والديون  
 ودفعها الى الموكل وانكر الموكل وطالب منه بدينه تنمذله بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرا  
 ذمته بدون بينة حيث ان الموكل حى والعزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده امانة اجاب  
 الوكيل أمين الخج \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد وكل لشرعيا عن أخيه في شرهستان معلوم وفي  
 ايجاره وقضى اجوره وباشركه كده في مده سنين حتى ماتت اخيه عن ورثه وعن زوج معترف بالقبض  
 ومنكر دفع الوكيل ذلك لموكلته فهل يقبل قول الوكيل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته \* (الجواب) \*  
 نعم وقد افتى بذلك الحخير الرملى فتوى مطولة نافعة في اوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جعلها قوله اعلم  
 انه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو صدق الورثة له فيه فالقول له في الدفع بيمينه لانه  
 مودع رد القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في احباب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة  
 نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استئناف القبض لعزله بالموت وقبضه  
 لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأصل ذلك واعتبه فله مفرده فالحاصل كافي رسالة  
 الشرنبلاني السماة بنفة التحليل في قول قول الوكيل ان سرية قوله على موكله لا يرغمه خاص  
 بما اذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الا بينة يقيمها  
 أو صدق الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل بيمينه مطلقا سواء كان في  
 حياة موكله أو بعد موته ودعواه ملاك ما قبض في يده كدعواه الا يصال مقبولة بكل حال لان المقبوض  
 في يد الوكيل امانة بمنزلة الوديعة والا من لا يخرج عن كونه آمنا بموت الموكل فتأمل ونظام التحقيق  
 مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا تسرعطيني من صندوق  
 خمسين دينارا فاعطاه ثم بعد مدة ادعى انه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف الآخر من ماله  
 فأجاب القول للوكيل مع عينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقية من ماله \* (سئل) \* في  
 التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل \* (الجواب) \* نعم  
 يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من الموكل كذا في التنوير من  
 الوكالة والبحر المنع وغيرهما وفي البرازية ما نصه التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار  
 اقرارا من الموكل وعن الطواوسي معناه ان يوكل بالخصومة ويقول خصامه فاذا رأيت طرف مذمة أو طار  
 على فاقربا لمذمعي يصح اقراره على الموكل اه \* (سئل) \* في الوكيل بالشرع اذا دفع الفئن من ماله الى  
 البائع وأراح الرجوع بغيره على الموكل فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الاشياء الوكيل  
 بالشرع اذا دفع الفئن من ماله فانه يرجع على موكله الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع  
 فلا رجوع كافي في المحاسبة اه وفي البرازية وكذا ليشترى له عبدا فقال اشترته وتصدقته الفئن فقال الموكل

مطلب يقبل قول الوكيل  
 في الدفع الى الموكل بعد موته

مطلب التوكيل بالاقرار صحيح  
 مطلب الوكيل بالشرع اذا  
 دفع الفئن من ماله له الرجوع  
 به على الموكل

صدقت ولبيكن البائع غائب فربما يحضروا وينكر قبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن الى الوكيل  
 فاذا انكره البائع بعد الحضور وحلف برجع الموكل الى وكيله بالثمن او اياه ومثله في الخبرية وفي الدرر من  
 الوكالة للوكيل بالثمن الرجوع بالثمن على آمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أى الثمن الى بائعه أولا اه  
 \* (سئل) \* فيما اذا ارسل زيد لعمر وقد راى معلوما من الجواز امره ببيع فباعه عمر ومن جماعة  
 معلومين بن معلوم قبضه منهم وغاب عمر وفقام زيد طالب الجماعة بالثمن زاعما انه وكله بالبيع بشرط انه  
 لا يقبض الثمن فهل ليس زيد ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمر صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في المحيط  
 الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للوكيل قبض الثمن كذا في المنع وفي الزاوية وجامع الفتاوى وكله بشرط  
 أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والنهي باطل اه وفي التنوير وشرحه للعلائي ولشترى الاماء عن  
 دفع الثمن للوكيل وان دفع له مع ولوع نهى الوكيل استحصانا ولا يطالب الوكيل نائبا لعدم الفائدة اه  
 الوكيل بالبيع اذا كان لشترى عليه دين على قول ابي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل  
 ويقبض الوكيل ماله وكه على قول ابي يوسف لا يصير قصاصا خائفة في فصل التوكيل بالبيع  
 والشرا ولو كان لشترى دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور  
 وذكر المحقق رجل له على رجل دين بما طله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يتوكل  
 صاحب الدين عن غيره في شرع من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا على الموكل  
 على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كالوكالة من مال نفسه والثانية ان يتوكل  
 صاحب الدين رجلا لشترى له شيئا من مديونه فاذا اشتراه يكون قصاصا على الموكل على البائع  
 من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية \* (سئل) \* في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة الى رايه  
 في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فعامل ذلك مده وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصروف  
 فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكدبه الظاهر \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الخبرية من الوكالة  
 مفصلة فارجع اليها فانها مفصلة جدا \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد جاريته لعمرو واذن له ان يصرف  
 عليها ليقفتم في كل يوم كذا مصرية ويرجع بظن ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة  
 معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركة ويريد عمر والمأذون له الرجوع في تركه الا ان ينظر  
 ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقد راجع المصروف بالوجه الشرعي فهل لمصر ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم سئل ابو حامد عن رجل وكله وكالة مطلقة على ان يقوم بأمره وينفق على اهلكه من  
 مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل  
 بدين ما انفق وبصرفه هل يجب عليه ان يدين فقال ان كان ثقة يصدق فيما قال وانهم موه حافوه  
 وليس عليه ضمان جهة الاتفاق الا اذا كان كثر ارجا ولم يكن للصغيرة معرفة ومثله سئل عنها على بن ابي  
 فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة الدينة وان اراد الخروج من الضمان فالتقول  
 قوله من وكالة يتيمة الدهر في فتاوى اهل العصر اقول علل هذا في الفتاوى الخبرية بأنه في الوجه الاول  
 يدعى الدين والموكل ينكر البينة على المدعى واليمين على المنتكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان  
 ويدعى الخروج عن عهدة الامانة والرجوع قول الامين باليمين \* (سئل) \* فيما اذا بعث المديون  
 مبلغ الدين مع رسوله لادائته فهل ذلك مع الرسول فهل يهلك على المديون \* (الجواب) \* نعم بعث  
 المديون المال على يد رسول فهل قال فان كان رسول الدائن ملكا عليه وان كان رسول المديون هلاك عليه  
 في شبهة من الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا وكل زيد عمرا في استئجار طاحونة وقف فاستأجرها له من  
 ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل مع الناظر عقد النواجر فهل تكون عقابته غير صحيحة

مطلب ليس للوكيل قبض الثمن

مطلب يقبل قول الوكيل  
 في الصرف من مال الموكل فيما  
 لا يكدبه الظاهر

مطلب في الماء وبالاتفاق

مطلب بعث الدين مع رسوله  
 هلاك عليه

مطلب الوكيل لا يستأجر  
 لا يملك الاقالة بعد القبض

ويبقى المأجور بعد المزل إلى انتهاء مدة عقد التواجر المزبور \* (الجواب) \* الوكيل بالاستقذار  
لا يملك إلا الفألة بعد القبض استحضانا كذا في وكالة العتابة والتأخرانية ومثله في فتاوى المقرئ  
من الوكالة عن العتابة والمحيط البرهاني \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد له مرميعة مملوكة  
للدراهم ووكيله أقرضه من رجل معين وبه حصة زيد للرجل المذكور ففعل بعمره وذلك والآن  
يدعي عمر وأنه يستحق ثمن السلعة فهل يكون غنمًا لزيد دون عمر \* (الجواب) \* نعم وصح التوكيل  
بالأقراض لا بالاستقراض بزيادة والتوكيل بالبيع جائز \* (سئل) \* في التوكيل بالبيع إذا باع  
المبيع وسلمه إلى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن ومالك باقيه ويريد الموكل مطالبة  
الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه  
\* (الجواب) \* نعم والوكيل بالبيع إذا باع فنهائه الآخر عن تسليم المبيع حتى قبض الثمن لا يصح  
فيه فإن سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتولى الثمن على المشتري لأخذه على الوكيل في قول أبي حنيفة  
ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع  
باطلًا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خائفة من فصل التوكيل بالبيع والشراء الوكيل  
بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لأنه متبرع فيما فعل من البيع والمتبرع  
لا يجبر على تسليم ما يتبرع به فإن تقاضى وقبض منها فما والايتال أهل الموكل على المشتري ووكيله  
بالتقاضي واعلم أن حتى قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحضانا وهذا  
في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لأن جواز الصرف معلق بقبض فمكان القبض في  
الصرف بمنزلة الإيجاب والقبول ثم قال وأما إذا كان وكيلًا بأجرة للدلال والسمسار والبيع يجبر على  
استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتنوير من المنارة والبحر من الوكالة  
\* (سئل) \* فيما إذا أرسل زيد له مرميعة بدت ممتدة من المحرير لبيعه له ونشترته له بالثمن  
أمتعة فلم يبيعه وأمتع من ذلك وجاز زيد لمشتري وطالب عمرًا عن المحرير ممتدة لئلا يأنه يضمن قيمته حيث  
أمتع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل ما وكل فيه \* (الجواب) \* نعم  
قال في الإشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل إذا أمتع عن فعل ما وكل فيه لكنه متبرع بالثمن مسائل الخ  
وفي بيع العدة رجل غاب وأمر بزيادة أن يبيع السلعة وسلم غنمًا إلى فلان فباع التلذذ وأمسك الثمن  
حتى هلك لا يضمن لأن الوكيل لا يلزمه إتمام ما تبرع به عادية من الضمانات قبل ضمان المودع وسئل  
قارئ الهداية عن الوكيل في بيع عمرة أو قبض دين إذا تبرع حتى عدم ما ووكيل فيه فقلت العمرة  
واسمها المبذون فأجاب لأخذه على الوكيل في شيء من ذلك لأنه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع  
(سئل) في الوكيل في الشراء إذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل \* (الجواب) \* نعم في البرازية  
الوكيل بشراء شيء بعينه إذا خالف يقع المالك له الوكيل بالبيع إذا خالف لا يقع له بل يقع موقوفًا  
على إجازة المالك والوكيل بالشراء إذا خالف وقع له ولا تمل فيه إجازة المبيع من أوائل وكالة المساعدة  
انقروى وفيه أيضًا وفي التذبير في كل موضع يكون خلافًا في البيع فهو موقوف على إجازة  
الأمر ما كان خلافًا في الشراء يكون مشتريًا بنفسه إلا إذا كان الوكيل صديقًا أو عبدًا مجبورًا ومرتدا  
فهو موقوف من أوامر وكالة التأخرانية وفي هامشه وفي العاشر من وكالة التأخرانية عن العبد وما  
كان خلافًا في الشراء لم يملك ولا وقف على إجازة من اشتراه إلا إذا لم يجد نفاذ على  
الوكيل كالمهدي والعبد المحبوز \* (سئل) \* فيما إذا ركل الزمان المزمع ببيع الرهن عند  
حلول الأجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة ولا ينعزل بالزحل \* (الجواب) \* نعم تكون الوكالة

مطلب بيع التوكيل  
بالأقراض وبيع السلعة  
مراجعة

مطلب إذا باع الوكيل فنهائه  
الموكل عن تسليم المبيع قبل  
قبض الثمن لا يصح نهيه وصح  
لونهائه عن البيع قبله  
مطلب إذا كان وكيلًا بأجرة  
كأنه لا يجبر على استيفاء الثمن

طلب الوكيل بالشراء إذا  
خالف أمر الموكل يقع الشراء

طلب الوكيل ببيع الرهن  
بمنعزل بالزحل

لازمة ولا تطل بالعزل حقيقة أو حكما والمساءلة في التنوير من باب عزل الوكيل \* (سئل) في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلا \* (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا لالاسال للاستقراض كافي للدور \* (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بان يقرض مال زيد من آخر اقترضه عمرو منه ثم ان المستقرض فرول يوجد ويزعم زيد ان مبلغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل \* (الجواب) نعم التوكيل بالاستقراض صحيح فيموت وكله باقراض مال الموكل وملك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال في الدرر فيسبيل باب الوكالة بالبيع والشراء وقد مر ان التوكيل بالاستقراض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه اه وتقدم نقله عن البرازية \* (سئل) في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يملك ذلك \* (الجواب) الوكيل بالبيع لا يملك شراؤه لنفسه فيبيع منه غيره ثم يشتريه منه كذا في البحر عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يقدم مع من تردته شأنته له \* (سئل) فيما اذا اوفى زيد مع عمرو على ان يشتريه له بكذا واشترى المبيع من المجرع الحاج في زمن قرب فيه شروجه من البلدة الى المجرع واحتاج زيدا الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن فدفعه له وروايبه بن يأخذوه يعقد به الشركة بينهم واشترى به وبمال عمرو ومئة لاجل الشركة وبسافرهما مع الحاج وقد وجد في اللفظ ما يدل على بيع البن بالنقد لا بالتسليم والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة وتركته وطلب ورثة زيد من البن من عمرو فامتنع قائلا لانه باعه الى اجل يحمل بعد خروج الحاج من البلدة فهل يكون لبيع غير جائز والحالة هذه \* (الجواب) نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع بالتسليم الى اجل متعارف فيما بين التجار في تلك الساعة جاز عند علمائنا رحمه الله تعالى اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالقرض وما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالتسليم كذا في الذخيرة وقال الاقروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الثاني ان الوكيل انما يملك البيع نفسه اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت للحاجة كالمرأة تعطى غزها للبيع المبيع يبيع نسبته وبه يعني فان تقيد الماطق بدلالة الحاجة شائع فانض اه وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي التمه قال الفقيه ابو الليث وبه تأخذ وفي الخلاصة قال ابو الليث الفتوى على قول أبي يوسف \* (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا بشراء نوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرو ذلك بثلث مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به على الموكل بعد شتوب ماذ كرجوه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) نعم امره بشراء ثوب مري او امره بشراء فرس او بثلث مع التوكيل لانه لم يمتنع الجاهالة بعد اعلام الجنس الاتي الصفه وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي ثمنا أولاى وان لم يسم لانه يبين جنس المثل بصير معلوما عادة عني على السكز ومنه في التنوير بالدرر والابن وغيرهما \* (سئل) في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند اجنبى بدون اذن الموكل أولا واذا ملك الايداع المزبور ملك بعدم مفاقته هل يضمن والا فقول لم يرجوا بالاموالف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المجلد عن فتاوى الكارونى في ارساله مع غيره هل يضمن مع آخر دراهم يشتري بها مئة فاشترى بها وارسلها له ولم يأذن له في ارساله مع غيره هل يضمن اجاب الوكيل منه بدينق العين الى اجنبى فيضمن الغيب بقيمة والمثل بمثلها اذا هلكت العين الى ان قال الوكيل لا يوجد اه اقول انها وفي وكالة البحر وكيل البيع لودفع المبيع الى الدال ليعرضه على من يرغب فيه فغاب اوضاع في يده لم يضمن لكن المختار الصمان كافي البرازية لكونه دفع ملك

مطلب التوكيل بالاستقراض بالمال لا لالاسال به  
مطلب التوكيل بالاستقراض صحيح

مطلب الوكيل بالبيع لا يملك الشراء لنفسه بل يبيع من غيره ثم يشتري منه

مطلب وكلاءه بشرائه نوع من الجوخ ولم يبين الثمن يبيع

مطلب في الوكيل بالبيع اذا اودع المبيع عند اجنبى هل يضمن

الغير بغير اذنه وان كان أصدا في الحقوق المحرّكة فيما علقته عليه أنه ينبغي تعقيب الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة بدفعه الى دلال يعرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى المادة يكون مأذونا بذلك وفي الفتاوى المخبرية سئل فيما اذا جرت عادة الضمان سعت بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها مع من يختاره ويعتقد أمانته من المخبرية بحيث اشتهر ذلك بينهم اشتراشا عافيهم وبيع المبعوث اليه البضاعة وأرسل غنما مع من اختاره منهم على دفعات متعدّدة وأنكر المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول بائع الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك اطول المدة أم لا بدله من اليمين أجاب القول قوله يمينه اذله بعضه مع من يختاره ويراها أمينا لانه أمين لا يتطلّب أمانته والمحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد في راجع اليك خوارزمي جرت عادة حاكم الرستاق انهم يبعثون السكران الى من يبيعهم لهم في الدواوين سعت بأنفسهم اليهم يبدون شاء ويراها أمينا فاذا بائع من السكران يدين شخص ظنه أمينا وبق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه اجبت أنا وغيري اهـ وقد عرفت بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا والمادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اهـ ما في المخبرية ولكن انظر ما يأتي في الفرع في آخره هذا الباب \* (سئل) في الوكيل اذا لم يكن ضامنا دينه ووكاله هل لا يضمن دينه \* (الجواب) نعم لا يضمن وفي وكالة الاشياء لا يضمن الوكيل دينه ووكاله ولو كانت وكالة عاقلة لان فقه وسئل قارئ الهداية هل يضمن الوكيل دين وجب على موكله اذا كان للوكيل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب ان يضمن الوكيل على دفع ما دلت على موكله من الدين اذ ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين وكان كفيلانه والا فلا يضمن فانه لا يضمن في هذا الجواب في مكان آخر وان صدقه فيما ادّعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يثبت اهـ وأيد بحديث الاشياء السيد احمد الحموي ما أفق به قارئ الهداية ينقل من المحاسبة ونزله في نهي النجاة ايضا فقد تحرر من هذا اذا كان للوكيل مال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يضمن واذا أمره بدفعه وامتنع منه يضمن اقول وهذا خلاصة ما حرره الخيزراني في حاشيته على النسخ ووفق به بين عباراتهم كما أرفقته فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفق قارئ الهداية بأنه اذا اذن المدين لو وكيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادّعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل يلزمه يمين فأجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده شيء لا يلزمه شيء ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للخصم والوكيل بقبض الوديعة وأما يمين ليس بخصم \* (سئل) فيما اذا كان ريد الغائب مبلغ دين بذمة مجرور فادّعى بكرانه وكيلا زيدا بقبض الدين من مجرور صدقه مجرور على ذلك ودفع له الدين وضمت مدة والا نريد مجرورا استدراج المبلغ من بكر فهل ليس لعمر وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح \* (الجواب) نعم ومن ادّعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أم يردعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين تأنيبا ورجع به على الوكيل لو باقيا وان شاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادّعائه كثر الدقائق ومثله في التنوير روافقه وفي الوجه كلها الغريم ليس له الاستدراج حتى يحضر الغائب اهـ ومثله في المتن وسئل قارئ الهداية فيما ادّعى المدين انه أقبض الموكل دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكالة وطلب الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم أنه وكيل فان تسكن المدين

مطلب لا يضمن الوكيل دين موكله الا ان ضمن أو كان للوكيل تحت يده مال وأمره بدفعه

مطلب فيما اذا ادّعى أنه وكيل عن الغائب في قبض دينه



مطلب في صحة توكيل  
الاخرس الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل  
وبين فاحش لا ينفذ الشراء  
على الوكيل

مطلب القول للكارئ  
في مصادرة

مطلب لدن له أن يوكل  
بالخصومة الا برضى الخصم

مطلب فيما اذا مات الموكل  
واتبع الوكيل القبض  
والدفع اليه

مطلب اقام أهل القرية  
زيدا وكيل عنهم ليتعاطى  
أموالهم وجعلوا له اجرا

فزم يدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء \* (سئل) \* في رجل يذبح الوكالة عن امرأة خرساء طرشاء فهل يصح كالتمتع كصحتها موصوفة بهذه الصفات المذكورة أم لا \* (الجواب) \* اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها مع موصوفة فتوكيدها مع قنارى الشاي من أوائل الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا ثبت زيد له مرقوم ببلدة كذا داراهم ليشترى له بها بضاعة معلومة بالجنس لا بعينها ولم يكن سعره معلوما فاشترى لها عرد له بمن فيه غن فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد \* (الجواب) \* حيث لم يعين له ما يشترى فاشترى ما شاءه فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معنى المقتضى لو اشترى بغيره فغذوا الفاحش لا ينفذ على نفسه فأت هذا اذا لم يعين ما يشترى فان عن نفذ على الآخر كما في الدابة وفي العنانية وقول عامة المشايخ وتعامه في الجور ومعى له الثمن فاشترى بأكثر لا ينفذ الا لو كبل بشراء الاسير فانه يلزم الاستر المسمى كما في الواقعة تمنع النجاة من الوكالة وفي الدار اختار وتنفذ شراؤه بمثل القيمة وعن رسيرو وما يقوبه مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره معروفا بين الناس كغير لحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت لزينة ولو فداها واحد له يبقى بحر ومثله في الكنز والمثلي \* (سئل) \* فيما اذا أرسل زيد ليقم ببلدة كذا مع عمرو والمكرى مرة بخمسة فماداراهم ليوصلها اليك فوجدوها بكرنا قصة عما قال زيد فهل القول قول بكرنا في ذلك \* (الجواب) \* القول قول انقباض بيته وقد تم ذلك في كتاب البيع بقوله \* (سئل) \* في امرأة تبشر بنفسها قبض اجور وفعها وما كملها وتشترى متعة من رجال أحناب وتريد أن توكل أجنبية في دعوى على رجل زانية أنها من المختارات والرجل لا يرضى بتوكيدها فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الحج المجدد المقم في البلاد اذا أراد أن يوكل وكسبلا عنه ليدعى بحق على الآخر فهل لا بد عليه أن يأتى حتى يحضر المحكم فيدعى بنفسه \* (الجواب) \* قد اجاب عن مثل هذا السؤال العلامة التحمير الرملى بمصوريه صرح علما واقاططة ومناوشروا بان الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا أو غائبا مدة السفر أو مريدا للسفر أو مختدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره الناس متفاوون في الخصومة فلو قلنا يلزمه بتضربه فبوقف على رضاه وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره المذهب والنسفي وصدر الثوري وأبو الفاضل الأوصلي ورجح ذلك في كل مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم وقال في الملتقى وغيره وصح أي التوكيد بالخصومة في كل حق يرضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضا لا يملكه حضور مجلس المحكم أو غائبا مدة سفر أو مريدا للسفر أو مختدرة غير معقدة الغرض جلى مجلس المحكم \* (سئل) \* في امرأة وكالت آخر لزوجها من زيد الكف لما وفي قبض مهرها فزعمها وقبض مهرها من ممتعت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعى القبض والدفع في حياته فذهب هذه الورثة في القبض وأنكر والدفع لما قبل قبل قول الوكيل بيته \* (الجواب) \* نعم وأجاب العلامة الرملى في فتاويه عن مثل هذه المجادلة بقوله ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالتقول قوله بيته في القبض والدفع لما كان مكان قبض دين وأقرب فية الورثة بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيته في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله لا يبدنه واذا لم يقم بيته رجعت الورثة بحصتها منه على المدينين ولا يرجع المدينون على الوكيل لان قوله في براءة نفسه مقبول لاني ايجاب الضمان على الميت الخ \* (سئل) \* في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا وكيل عنهم ليتعاطى أمورهم ويكسروا أعظامهم ومما كملهم في القرية المزبورة وجعلوا له على ذلك مبلغا

معلوم من الدراهم وقد راعى المحنطة والشعر وتعاضل زيد ذلك ويريد مطالبهم بأجرة ماله فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا وكل زيد عمداً رافقاً تقاضى دينه الذى بذقه فلان  
 وقضه وشرط له على ذلك أجرة معلومة وتعاضاه فهل يستحق الأجر بالشرط  
 \* (الجواب) \* حيث شرط له ذلك ووقت له وقتاً بالشرط يستحق ما ذكر كما صرح بذلك فى الأشباه  
 من كتاب الأمانات وفى البرازية فى نوع التوكيل بالأقراض والاستعانة فراض والقبض والتقاضى وإن وكله  
 بقبض دينه وجعل له الأجر لا يصح إلا إذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى إن وقت جازاه  
 \* (سئل) \* فيما إذا وكل ناظر وقف زيد بتعاضل أمور الوقف ولم يشرط له أجرة على ذلك وتعاضل  
 زيد ذلك مدة وطلب من الناظر أجرة على ذلك فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان وكلاً  
 ولم يشرط له أجرة فليس له ذلك والمحالة هذه العامل لغيره أمانة لأجره الأوصى والناظر يستحقان  
 بتدبيره المثل إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان إلا بالمال من مخلو كان الوقف طاعة  
 والوقوف عليه يستلزم فلا أجر للناظر كفى المحالبة ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر فى المسقف إذا أحيل  
 عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط أشباه من كتاب الأمانات \* (سئل) \* فى جماعة  
 استأجرهم زيد لمحمد زرعه المعلوم بأجرة مع لومة وشرعوا فى الحصاد وعجزوا عن إتمامه فوكلوا زيداً بأن  
 يأخذهم بساعدة بأجرة ثأنى لهم جماعة بالأجرة وساعدوهم حتى أقروا الحصاد فهل تكون أجرتهم على  
 الوكيل وهو يرجع بذلك على الجماعة الأولى \* (الجواب) \* يطالب الوكيل بالاستئجار  
 بالأجرة كالوكيل بالشراء كذا فى وكالة يعرفهم طاب أجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع  
 بذلك على الجماعة والله أعلم \* (سئل) \* فيما إذا وكل زيد عمداً رافقاً تقاضى دينه الذى بذقه  
 مع لومة زيد وجعل له أجرة على ذلك وباعها من حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري  
 \* (الجواب) \* حيث كان وكلاً لا يجبر قال فى الأشباه من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير أجر على  
 تقاضى الثمن أما إذا كان بأجر كالدلال والسمسار والبيعاء يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصمد الرشيد  
 وفى السعوى لأن من سواه منهم متبرع فان فعل فيها وإن امتنع لا وقام بسطه فى حاشية الأشباه للسيد  
 الحموى فراجعها \* (سئل) \* فى صلح كتب فيه أقر زيد وجماعة من أهلى قرية كذا فزيد  
 بالاصالة عن نفسه وبأولئك عن جماعة آخرين من أهلى القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الأتولون  
 عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لهم ومبلغاً قدره من الدراهم كذا ووجلاى كذا وصد ذلك  
 لدى حاكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه فى وجه خصم شرعى ثم حل الأجل وطلب عمر والمبلغ  
 من الأصلاء والموكلين وهم يجحدون التوكيل فى ذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث أنكروا  
 التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عمة مضون الصلح المرقوم فى ثبوت التوكيل بل لا بد من إثباته  
 بوجه الشرعى والمحالة هذه والله أعلم ورأيت مكرراً بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن الهادى فى نهجته  
 العمادية ما جواب الأئمة المحنطة فى حجة كتب فيها أقر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة  
 فى القبض والبراءة التى ذكرها فيه شهادة فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان فى ذمته للوكيلين  
 المذكورين عن ربيع حصتهما من كذا وقف جدهما فلان عن مدهم كذا مبلغاً كذا ثم أبرأ القبايض  
 المذكرة ورزقة الدفع المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بوجهه فادامع  
 المحض فى مضمون هذه الحجة وشهد رجلان أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسلما لهما  
 القاضى عن مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل شهادتهما وبعمل بالحجة ومضيها من غير معرفة ما كتب  
 فيها أم لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وإن كانت تلك الشهادة من معرفة بقاصيل

مطلب وكله بقبض دينه  
 وجعل له أجرة مع ان وقت  
 وقتاً

مطلب لا يستحق الوكيل  
 أجرة إلا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار  
 يطالب بالأجرة وهو يرجع  
 على الموكل  
 مطلب الوكيل بأجر يعبر  
 على استيفاء الثمن كالدلال  
 والسمسار

مطلب لا يثبت التوكيل  
 بشهادة مضمون الصلح والحجة

مطلب لا عبرة بالحجة مالم  
 تثبت الوكالة

ما فهم حتى يقم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بأنهما قد وكنتاه بقض ما لمعنا في ذمة الدافع  
بالصلح والإبراء أيضا فان شاهدى الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانما لم يشهدوا بالتوكيل بناء على  
دعوى صحيفة والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن السعدوني قساوى عبد الرحمن افندى المذكور في جواب  
سؤال نعم تكاف ورثة المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكفي في ذلك شهودهم من صلح البيع  
المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي  
ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز  
اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر اهـ ومن خطه المعهود نقلت \* (سئل) \* فيما اذا  
كان نويدها من مبيع معلوم بذمة محرمات عمر وعن تركه ورثة وكل زيد بربا بقض دينه من  
ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد اثبات الشرع وله قبضه \* (الجواب) \*  
نعم والوكيل يقض الدين بملك المخصوصة والوكيل يقض الدين بملك المخصوصة الخ عني على الكفر  
وفي تهذيب العلامة قاسم قوله والوكيل يقض الدين بملك المخصوصة عند أبي حنيفة وقال وهو رواية عن  
أبي حنيفة ليس بوكيل بالمخصوصة وعلى قول الامام الحنفي في أصح الأقاويل والاختيارات والنسفي  
والموصلي وصدر الشريعة وقيد يقض الدين لان الوكيل يقض الدين لا يكون وكيل المخصوصة  
فيما بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ \* (سئل) \* في رسول التقاضي هل يملك قبض الدين  
\* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالمخصوصة رسول التقاضي يملك القبض للمخصوصة  
اجماعا بحر اهـ \* (سئل) \* فيما اذا وكل زيد عمر في بيع ثمن معلوم له وان يشتري بتمه بناء معلوما  
وقال لاتبه بالاجمعة فلان فباعه بغير محضر واشترى به غير البن فهل يكون غير جائز \* (الجواب) \*  
نعم والمسألة في الخبرية وقال في المختارة من فصل التوكيل بالبيع والشراء وكل بالبيع وبالشراء  
عن البيع الاشهاد والاشهاد بالاجمعة فلان لا يملك البيع بغير شهود أو بغير محضر فلان اهـ \* (سئل) \*  
في رجل له بناء راقم في أرض وقف وكل زيد بالبيع فباعه زيدا من امرأة من معلوم الا ان يدعى زيد  
ان البناء مملوكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل بذلك \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى  
الحنافى في جواب سؤال التناقص يمنع من الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى وعبارتهم ان من  
أقر لا نسيان بعين فكما لا يملك أن يدعى لنفسه لا يملك أن يدعى لغيره بوكالة أو وصاية وكذا  
لو ادعى لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر انه وكاله بالمخصوصة فيه لا يقبل ويصدر متناقضا والدين  
في هذا المحكم كالمعين فعمل بهذا ان التناقص من الوكيل أو الوصى مانع من الدعوى منهما فيما وقع فيه  
التناقص ولا يمكن فيه التوفيق اهـ \* (سئل) \* فيما اذا طمع الوالى في اخذ مبلغ من المال من  
جماعة معلومين ظاهرا وطلبه منهم فاختفى بعضهم وأخذ الوالى المبلغ من رجل ظاهر منهم جبرا ويريد  
الرجل الرجوع على الخفيين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال في البرزانية من كتاب الوكيل طمع الوالى في أخذ أموال جماعة من التجار فاختفى بعض فأخذ  
من الظاهرين مقدارا وقال اقتسموه عليكم بالجمعة ليس لهم الرجوع على الخفيين شرطا فأمروا بالمرورة  
فضاهر \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد الغائب مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بموجب تمسك  
فادعى اخو زيدا انه وكيل عن اخيه قبض المبلغ منهم فاصدقاه ودفعاه له بعدما ابرز لهما التمسك المزور  
ثم حضر الغائب وادعى اخاه في التوكيل المزور وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمران  
بدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده \* (الجواب) \* حيث دفعه الدين للوكيل  
بدون اثبات وكالته بل صدقاه على ما يؤمران بدفع ذلك زيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده

مطلب لا يجوز اثبات الوكالة  
والولاية بلا خصم حاضر

مطلب الوكيل يقض  
الدين بملك المخصوصة  
مطلب رسول التقاضي  
يملك القبض للمخصوصة

مطلب نهى عن البيع  
الاشهاد وألا يعمد لفلان  
لا يملك البيع بدون ذلك  
مطلب باع بالوكالة ثم  
ادعى ماله لا تسمع

مطلب صادر الوالى الزار  
فاختفى بعضهم ليس لهم  
الرجوع على الخفيين

مطلب فيما اذا دفع الدين  
للكيل بدون اثبات وكالته

وبما له ان اسم ملكه الله اعلم ادعى انه وكيل للعائت قبض دينه فمدقه الغريم امر بدفعه اليه فان  
 حضر العائت فمدقه فبها والا امر الغريم بدفع الدين اليه فاني ارجع به على الوكيل ان باقي في يده  
 ولو حكاوا نضاع لا الا اذا ضمه عند الدفع اوقال له قبضت منك على اني ابرأك من الدين تنوير من  
 باب الوكيل بالخصومة والقبض \* (سئل) \* فعا اذا دفع زيد درهم امره ليدفعها الى  
 بكر فاذا عي عمرو الدفع وانكر زيد وبكر فهل يصدق بيمينه ام لا \* (الجواب) \* قال في الاشباه  
 من الامانات المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضونا كالقبض  
 والدين لا كافي فتاوى قارئ الهداية اه والله سبحانه اعلم \* (سئل) \* في جماعة دفعوا لجماعة  
 آخرين مالا واؤذواهم بدفعه لزيد واخذوا رجعة منه بوصول المال اليه فمدقه واليه واخذوا الرجعة بذلك  
 وضاعت والا انكر زيد قبض المال من المأذون لهم وكذبهم الا ذنون اضافة فكيف الحكم  
 \* (الجواب) \* القول للمأذون لهم في ذلك بيمينهم في براءة انهم فقط وحسبه انكر زيد القبض فالقول  
 قوله بيمينه ايضا والله اعلم وسئل قارئ الهداية عن شخص دفع الى آخر مبالغوا امره بدفعه لزيد وان  
 باخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصل اليه ففعل ذلك وادعى المأذون ضياح الرجعة منه وانكر زيد القبض  
 فهل القول قول زيد بيمينه ام قول المأذون مع يمينه ام لا الجواب القول قول المأذون في انه دفع  
 الى زيد مع يمينه وان انكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه ايضا فخصايل الجواب ان المأذون يقبل  
 قوله في حق نفسه لا في حق زيدا اذا انكره لا يثبتة تقوم عليه واذا شرط على المأذون ان لا يدفع الا بشرط  
 الشهاد على زيد واخذوا رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر زيد التبين  
 كان المأذون ضامنا ولا ينفعه قوله اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يحضر رجعة او يقر زيد  
 بالقبض والله اعلم اه اعطاء الفاسد قضى به دينه فقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل  
 اخذه ضمن برزاقه من الوكالة اقول قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين الا بجمعة فلا نفعل بالمحضر  
 ضمن كذا في البرزاقية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضره اوقال لا تدفع الا بشهود فدفعه بشهود  
 وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشه وادخل حلفه ضمن كذا في المحاكم ولو قال  
 ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن اه ما في الجبر وبه علم ان قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله اشهدت  
 وضاعت الوثيقة الخ فيه نظر لان ذلك اذا لم يحلف الوكيل اما اذا حلف فانه ينفعه تأمل ثم ان  
 كلام البحر يفيد الفرق بين لا تدفعه الا بشه وابدأه المحصر وبين ادفعه بشه ويدون حصص فيضمن  
 في الاكل دون الشئ وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكر في البحر لم يتنزه فيه  
 الى نقل وهو مخالف لما في التتارخانية عن المحيط مما حمله انه اذا شرط على الوكيل ما هو مقدم من  
 كل وجه مثل به اختيار فانه يلزمه سواء اكد به بالنفي والا وان كان يضمن به بالنفي بيمينه فباعه  
 بالنفي حال جاز لا يلزمه شرطه مطلقا وان كان ينفع من وجه دون وجه مثل بيع في كذا فذا ان  
 اكده بالنفي يلزمه والا فلا كإحترته فيما عاقته على الجبر في اوائل كتاب الوكيل كالتنبيه والذكر  
 وبإثباتها واستيفائها \* (سئل) \* في وكيل متولى وقف وكل آخرى ببيعة رار الوقف فأتوه  
 من زيد والحمال ان المتولى لم يأذن الوكيل له بالتوكيل ولم يعم له فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
 \* (الجواب) \* حيث لم يأذن له موكله ولا قوض الى ربه ذلك راجلا راجلا فالاجارة المذكرة غير صحيحة  
 كما صرح بذلك في التنوير وغيره \* (سئل) \* فينا ذاك وكيل زيد عمراني قبض معلوم وطه فتمت  
 آخرى انفاقه على زوجة الموكل واراد الصغار منها واذن له ان يوكل في ذلك من شاعروا بزيد  
 وباشعرو ذلك ثم وكل عمرو وابنه المبلغ في ذلك ومات عمرو وابنه المذكرة فهل يكون كل من

مطلب وكله بدفع درهم  
 الى زيد فهل يصدق بيمينه  
 في الدفع  
 قوله المأذون له الخ أي ان كان  
 لزيد دية عنه ومرو فان  
 زيد لم يرد دفعه الى بكر  
 فالقول له بيمينه وفي الدفع  
 وان كان الذي عند عمرو  
 غصباً او ديناً لزيد لا يكون  
 القول قول عمرو في الدفع  
 لانه يدعي براءة ذمته عن  
 المأذون هنا بخلاف الاول  
 اه منه

مطلب فيما امره بدفع  
 المال لزيد وان يأخذ منه  
 وصولا  
 مطلب قال لا تدفع المال  
 حتى تأخذ الصك فدفع قبله  
 ضمن

مطلب فيما اذا خالف الوكيل  
 شرط الموكل

مطلب ليس للوكيل  
 ان يوكل الا باذن او تعيم  
 مطلب وكيل الوكيل  
 بالاذن بغزل بموت الموكل  
 الاول

التوكيلين جميعا ولا يتنزل الابن بموت  
 ابنه وقد صار الثاني وصي لاهن الا  
 وكل زيدا عراقي قد مضى معلوم وظف نفسه له  
 اليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة  
 في تركته \* (الجواب) \* نعم يرضى  
 الضمان فلا بد للخروج من عهده من  
 الرحمة والرضوان في عرصات الجنان \* (ج)  
 الوصي المزبور جلا في الانفاق على الميراث  
 مصرف المثل في مدة تحتم له وانما اهل لا بد  
 يقبل قول الوكيل في ذلك سميته لان الوصي  
 اليهم كل في الاقروى وذهب الاوصياء والميراث  
 نائب المناظر كقول في قول قوله جلا  
 فاقول له كالاصل لكن مع اليمين وبانادر  
 كالاظهار لان الوصية والوقف اخوان اسم  
 الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية  
 في بيع غنمه ثم نهى عن البيع حتى يقبض  
 جائز \* (الجواب) \* نعم لو ركه بالبيع  
 كان البيع باطلا حتى يسترد البيع من المالك  
 وكانت زوجه زيدا في شراء أرض معينة من  
 الموكلة \* (الجواب) \* الوكيل بشرائه  
 الموكلة وكل من مشتراها وكل ولا يملك الله  
 عن الموكلة عند حضرة الموكلة لا عند غيبته  
 الله كورة للرافة الزبيرة \* (مسئل) \* فعد  
 على طريق الرسالة ثم ما  
 لك على فعل الله .

الروح الباطني اذ كرمضت مدة والآن  
 لهذا ذلك والقول قول الرسول انه رسول  
 ائمتنا الفحول اذ هو سفير غير ضمين وما علم  
 ادى (فروع) الرسول ام بين والدين  
 او الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق الا ان  
 له على آخر دعوى فأراد المذمعي عليه أن  
 يخصم اتعاق حتى الغير بهذه الوكالة بخواهر  
 مع بعته من رجل لا اعزته وسلمته الله ولم  
 ضمان وذلك صحيح لكن علها بأن قال  
 ان له ذلك وان بها الموكل عنه فبدونه أولى  
 أحب هرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلف  
 وأفي الشـجـج النسي وشـجـج الاسلام عطاء من  
 في هذا الوجه في طاق له فيه والاول أصح لما  
 البيع اه أقول لتماثل أن يقول ان كونه  
 باذن من الموكل أمالوكان بالاذن الصريح  
 دة بأن كان ذلك الشيء مما يبيع مع الدلال  
 اذ انما منه بذلك عادة والمعروف كالمشروط  
 بين الدين فليستأمل ومثله ما في الخيانة  
 قبل أن تصل الى ربه الا ضمن اذ ليس  
 مروط اه وكل له من نظير والله تعالى  
 لذى هو فتاوى السلامة المرحوم  
 تخلصه وتقيحه \* وتحريره  
 مع زيادة الفتاوى الفريدة \*



















